جـــامعة أمـــدرمان الإسلاميـــة

كليـــة الدراســـات العلـيا

كليـــة اللغـــة العـربيـــة

قسم الدراسات النحوية واللغوية

الفصل في الجملة العربية وآثاره

دراسة نحوية وصفية تحليلية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعـــــداد :

هيثم جاد الله الشيخ الطاهر الشيخ النذير

إشراف أ.د. :

محمد أحمد الشامي

١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

المقدمـــــة:

الحمد لله الذي علّم آدم الأسماء كلَّها، وجعلهُ حجةً على الملائكة أجمعين، ثمّ الصلاة والسلام على نبيه محمدٍ الذي أكمل الله فيه العلوم كلها رحمةَ من لدنه وفضلاً على الناس أجمعين، وعلى آله، وصحبه، ومَن سار على نهجه القويم.

أمّا بعد

فإليك الآن – أيها القارئُ الكريم – مقدمة هذه الدراسة المتواضعة معنونةً بأركانها المعروفة، وذلك كما يلي:

١/التعريف بالدراسة:

تتناول هذه الدراسة النحوية بإذن الله تعالى دراسة الفصل النحوي بين أجزاء الجملة العربية، وبيان أثر هذا الفصل من ناحية اللفظ، والمعنى، وإنّنا لا نزعم بأنّ هذه الدراسة الشاملة قد حصرت كل الفواصل المُمكنة، ولكنّها تحتوي على الكثير منها، والذي يكفي لتوضيح أثر الفصل النحوي في الجملة العربية بصورةٍ عامةٍ.

٢/الأهداف، والدوافع:

أمّا أهداف هذه الدراسة ودوافعها فهي الحرص على خدمة التراث العربي الإسلامي، حيث إنها تصُب في مصب تسهيل دراسة النحو العربي، وتخليصه من ظنون الصعوبة؛ لكثرة الفلسفة المنطقية فيه؛ لإنّ تجريد الجملة العربية من الفواصل التي تقع بين أركانها الأساسية يجعل ذلك فهم واستيعاب مكوناتها في غاية البساطة؛ لقلة عدد هذه الأركان، ثمّ يَسْهُل بعدئذٍ دراسة الفواصل على حِدِها، ومعرفة نوعية ارتباطها بأجزاء الجملة الأساسية، أي هل هي معمولةٌ لأحد هذه الأجزاء أم أنّها أجنبيةٌ عنها، ومن ثَم معرفة الغرض من زيادتها سواءٌ كان لفظيا، أو معنوياً، وهكذا تُحل مَعضِلة صعوبة النحو العربي بتبسيط دراسته إلى جزئيات صغيرة، أولها دراسة الجملة العربية الخالصة من الفواصل، ثمّ تليها دراسة الفواصل المتنوعة، وأثر الفصل بكلٍ منها.

كما أنّ من أهم الأهداف، والدوافع للدراسة اللغوية بصورةٍ عامةٍ، والدراسة النحوية بصورةٍ خاصةٍ تتمثل في أنّها عبادةٌ لله تعالى إذا خلُصت النية؛ لأنّها الوسيلة

الصحيحة للفهم الصحيح للقرءان الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وأقوال سلف هذه الأمة، حيث إنّها تُصوِّب القِراءة، وتمنع التأويل الخاطئ في المعاني، والأحكام الشرعية، وفي هذا المعنى قال عبد القاهر الجرجاني: الصد عن النحو هو صدٌ عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه[١].

٣/الدراسات السابقة:

أمّا الدراسات السابقة فقد تناول النحاة دراسة هذه الفواصل المتناثرة في ثنايا المسائل النحوية في مواضع ورودها داخل الدروس النحوية المختلفة، ولكنّني مِن خلال استقرائي الناقص لم أقف على دراسة جمعت هذه الفواصل المتناثرة في ثنايا المسائل النحوية في موضوع دراسة نحوية تخصها هي فقط دون غيرها من المسائل الأخرى.

٤/أهمية الدراسة:

أمّا أهمية هذه الدراسة فهي تتمثل في أنّها تُسْهِم في تطور الدراسة النحوية؛ وذلك بتناولها موضوعاً جديداً غيرَ مطروقٍ بهذا المُسمّى، وإنْ كان متفرقاً في الدروس النحوية المختلفة، حيث عَنيت هذه الدراسة المتواضعة بهذا الموضوع؛ لأنه يزيل اللبس بين مكونات الجملة، وذلك بمعرفة الأصيل منها، والزائد، مما يُؤدي إلى سهولة فهم العبارة اللغوية، ومُراد المتكلم منها، والبعد عن التعقيد اللفظي السلبي، حيث عبَّر الدكتور/ علي البدري – عميد كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سابقاً – عن ذلك بعبارةٍ جزلةٍ، قال فيها:"يتحقق التعقيد اللفظي بعدم دلالة النظم على معناه؛ بخلل واقع في ترتيب النظم الفصيح بأنْ حدث فيها تقديم، أو تأخير، أو فصل بين الأشياء الواجب تواليها في النطق، والكتابة، أو نحو: ذلك"[٢].ولكن ذكر بعض النحاة كابن جني فوائد للفصل بين أجزاء الجملة خاصةًًَ في الشعر، إذ إنّه ربما يدل على حالة الشاعر النفسية غير المستقرة كالثورة، والهيجان، وربما يدل أيضاً على فصاحة

---

[١] ينظر دلائل الإعجاز، للجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن) ، تحقيق/ أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الثالثة – ١٩٩٢م، ص ٢٨ – ٣٤.

[٢] بحوث المطابقة لمقتضى الحال زاد النقد الأدبي السليم، لعلي البدري ، مطبعة السعادة، القاهرة، ط.الثانية – ١٩٨٤م، ص ٧٥.

الشاعر، وقوة ملكته، وتمكنه من ناصية اللغة، وأضاف على بن الحسين الأصبهاني إلى ذلك أنّ الفصل يُسدد الأول، ويثبته، أي يؤكده، وأيضاً يجوز غير ذلك من المعاني الإيجابية للفصل[(١)].

٥/منهج الدراسة:

أمّا المنهج في هذه الدراسة فهو وصفي تحليلي لظاهرة الفصل النحوي، وما يتعلق بها، أي استقراء أقوال النحاة المختلفة في الفاصل الواحد موضوع الدراسة، ومن ثَم تحليلها،والموازنة بينها؛لاستخلاص الآراء الجديدة التي أضافها كل نحوي، وتعليلاته الخاصة بهِ لهذا الرأي الجديد، ثم ترجيح ما يحتاج إلى ترجيح من هذه الآراء، ثم صياغة خلاصة ذلك كله،والحرص على عدم الاستطراد،والإطالة غير اللازمة،مع توضيح أثر الفصل في كل موضع لفظياً، ومعنوياً،وبيان حكمه من ناحية الوجوب،والجواز،والمنع، وعند اختلاف النحاة في حكم الفاصل الواحد يظهر ترجيح الباحث من خلال وضعه للفاصل في المسألة،أهي مسألة وجوب،أم جواز، أم امتناع.

وحِرصاً مِنّا على عدم تضخيم هذه الدراسة فيما هو معروف، ومنصوص عليه بكثرة في أغلب تحقيقات الكتب النحوية رأينا الاستغناء عن تعريف الأعلام الذين كتبهم من مصادر هذه الدراسة، والاقتصار في ذلك على تعريف الأعلام الذين ترد أسماؤهم في متن الدراسة دون الهامش – مَن كان اسمه في الهامش فقط نكتفي باسمه كاملاً، وتاريخ وفاته –، والذين ليست كتبهم من مصادر هذه الدراسة؛ وذلك للتعرف على أسماء كتبهم إنْ وُجدت، ومعرفة بعض مشايخهم، وأشهر تلاميذهم، ورحلاتهم إنْ كانت معروفة، وعام وفاتهم .وأمّا المصادر في الهامش فعند ورود المصدر لأول مرة نذكر اسم الكتاب، ومؤلفه كاملاً، ثم نكتفي بعد ذلك باختصار يدل عليهما يتكون من كلمتين غالباً أولاهما لاسم الكتاب، والأخرى لمؤلفه، ولكن إذا كان الكتاب متميزاً في اسمه لا يُشاكله غيره اكتفينا أحياناً باسمه فقط دون مؤلفه؛ لشهرته، والعلم به، وسهولة معرفته

---

(١) ينظر الخصائص لابن جني الموصلي (عثمان) ٣٩٦/١، ٤١١، ٣٩٢/٢–، تحقيق/ محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، ط.الثالثة – ١٩٨٣م، كشف المشكلات، وإيضاح المعضلات للأصبهاني الباقولي (علي بن الحسين) ٥٣٥/١، ١٣٢٤/٢، تحقيق/ د.محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ط.الأولى–١٩٩٨م.

من قائمة المصادر لِمَن التبس عليه، ومن أمثلة ذلك:ارتشاف الضرب، والمقصود به:ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي)، وأيضاً الاستغناء بمثل: الكتاب، والمقتضب، وهمع الهوامع، حيث إنّ الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وهمع الهوامع للسيوطي، وأحياناً كذلك نستغني باسم المؤلف دون الكتاب؛ للعلم به، مثل: ابن يعيش، والمالقي، والأشموني، والمراد حينئذٍ شرح المفصل لابن يعيش، ورصف المباني للمالقي، وشرح ألفية ابن مالك للأشموني. وأمّا ترتيب المصادر في الهامش فقد رُتبت على حسب عام وفاة المؤلف إنْ كان يعلم، وإلا فهو تقديري كعبد الله بن علي الصيمري، مؤلف كتاب التبصرة، والتذكرة، والقاسم بن محمد الواسطي الضرير شارح كتاب اللمع لابن جني، والترتيب كذلك تقديري بالنسبة لكتاب الجمل الذي شكك النحاة في نسبته إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ لذلك وضعته بعد كتاب الجمل للزجاجي للتماثل اللفظي بينهما. ولقد حرصت في هذه الدراسة على الإكثار في تأصيل معظم الأحكام النحوية الواردة فيها على أقدم الكتب النحوية كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وكتب أبي علي الفارسي، وابن جني، وما جرى مجراها.

وكذلك رغبةً في الاختصار بعدم الإكثار من الهوامش السفلية استغنينا غالباً عن إفراد أبيات النظم النحوي كألفية ابن مالك، وابن معطي، وغيرها بهامش خاص بها؛لكثرة دورانها في هذه الدراسة، ولتوفر مصادرها في هامش نفس الفقرة التي تنتمي إليها.

وأمّا أرقام صفحات المصادر فإنْ كان المُراد صفحةً واحدةً أشرنا إلى ذلك برقمها منفرداً، وإذا كان المراد صفحتان متتاليتان أشرنا إلى ذلك بعلامة شرطة أفقية (–) بعد رقم الصفحة الأولى، وإنْ كان المراد أكثر من صفحتين ذكرنا رقم الصفحة الأولى، والأخيرة، وبينهما علامة الشرطة (–).

٦/عناوين الدراسة الرئيسية:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول حيث يشتمل كل فصل منها على عدد من المباحث، والمطالب، والمسائل، فأمّا المسائل فعددها ثلاثة في

معظم الدراسة، وهي معنونة بأحكام الفصل الثلاثة: الواجب، والجائز، والممنوع، ويندرج تحت كلٍ منها الفواصل التي تنطوي عليها، حيث ندرس، ونحلل كل فاصل منها على حِده، فأُعنون لأولها بالفاصل الأول، ثم يليه الفاصل الثاني، ثم الثالث، وهكذا حتى يتم الانتهاء من الفواصل موضوع الدراسة.

فأمّا التمهيد فقد تناولت فيه تعريف الفصل لغةً، واصطلاحاً، وأيضاً دراسة بعض الفواصل التي تتصف بخصوصية تميزها عن غيرها كأدوات الصدور، والفواصل القاطعة، والزائدة.

وأمّا تفصيل عناوين الفصول، والمباحث، والمطالب فالفصل الأول هو: الفصل في جملة المبتدأ، والخبر،وما يتفرع عنها، وهو يشتمل على مبحثين أولهما الفصل بين المبتدأ، أو أحد فروعه، وبين العوامل الداخلة عليه، وثانيهما هو الفصل بين المبتدأ، والخبر، أو بين ما كان أصلهما المبتدأ، والخبر، وكِلا هذين المبحثين يشتمل على مطلبين الأول منهما هو مطلب الفواصل الشائعة، والثاني هو مطلب الفواصل غير الشائعة.

وأمّا الفصل الثاني فهو: الفصل في الجملة الفعلية المحضة، أي الخالصة من المبتدأ، والخبر، وهذا الفصل يشتمل على ثلاثة مباحث، فأمّا المبحث الأول فهو الفصل في جملة الأفعال التامة المتصرفة الظاهرة، ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب، المطلب الأول منها هو الفصل بين الفعل والعوامل الداخلة عليه، والمطلب الثاني هو الفصل بين الفعل، وبين الفاعل، والمطلب الثالث هو الفصل بين الفعل، وفاعله، وبين المفعول به، وأمّا المبحث الثاني فهو الفصل في جملة الأفعال الجامدة غير المتصرفة، وهو يشتمل على مطلبين أولهما هو الفصل بين فعل المدح، أو الذم، وبين معموله الاسم الظاهر بعده، وثانيهما هو الفصل في جملة التعجب، وأمّا المبحث الثالث فهو الفصل في جملة الأفعال التامة المقدرةَ، ويشتمل على ثلاثة مطالب، المطلب الأول هو الفصل بين حرف النداء والاسم المنادى، والمطلب الثاني هو

الفصل بين جملة القسم، وجملة جوابه، والمطلب الثالث هو الفصل بين الاسم المنصوب بالاشتغال وبين الفعل المشغول المفسِّر.

وأمّا الفصل الثالث فهو: الفصل في الجملة الشرطية، ويشتمل على مبحثين أولهما هو الفصل في جملة أدوات الشرط الجازمة، ويحتوي على مطلبين الأول منهما هو الفصل بين أداة الشرط، وفعل الشرط، والثاني هو الفصل بين فعل الشرط، وجوابه، والمبحث الثاني هو الفصل في جملة أدوات الشرط غير الجازمة، وهو يحتوي على أربعة مطالب، المطلب الأول هو الفصل بين (أمّا) الشرطية، وبين فاء الجزاء المتصدرة لجوابها، والمطلب الثاني هو الفصل في جملة (لو) الشرطية الامتناعية، والمطلب الثالث هو الفصل في جملة (لمّا) الشرطية، والمطلب الرابع هو الفصل في جملة (لولا) الشرطية.

وأمّا الفصل الرابع فهو: الفصل في التراكيب النحوية الثنائية، وهو يشتمل على أربعة مباحث ينطوي كلٌّ منها على مطلبين، فأمّا المبحث الأول فهو الفصل في تركيب الاسم المنصوب، ويشتمل على مطلبي الفصل في تركيب الحال، وتركيب التمييز، وأمّا المبحث الثاني فهو الفصل في تركيب الاسم المجرور، ويشتمل على مطلبي الفصل في تركيب حرف الجر، والاسم المجرور به، وتركيب الإضافة، وأمّا المبحث الثالث فهو الفصل في تركيب التوابع، ويشتمل على مطلبي الفواصل الشائعة في كل التوابع، وغير الشائعة، وأمّا المبحث الرابع فهو الفصل في تركيب الأسماء المبهمة، ويشتمل على مطلبي الفصل بين هاء التنبيه، واسم الإشارة، والفصل بين الاسم الموصول، وصلته.

وأخيراً ختمنا هذه الدراسة بفهارس عامة تشتمل على كل ما ورد فيها من الآيات القرآنية، والقِراءات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، والشواهد الشعرية، وأسماء الأعلام، والمصادر، والمراجع، والموضوعات العامة.

٧/الجهد المبذول، والصعوبات:

إنّ من أهم الصعوبات التي قابلتني في هذه الدراسة هي عدم التفرغ الكامل لها حيث إنّ الإرهاق الذهني، والنفسي في العمل في التدريس، ثم التوجيه في حلقات تحفيظ القرءان الكريم في الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة أثناء فترة كتابة هذه الدراسة جعلت مرحلة الاستقراء، والتحليل، واستخلاص آراء النحاة المختلفة، والمتضاربة أحياناً، وصياغتها بعد فهمها بعمق تحتاج إلى جهدٍ كبيرٍ جداً، وزمنٍ أطول، حيث استغرقت أكثر من أربعة أعوام تقريباً، اتصل فيها ليلها بنهارها، كما أنّ موضوع الدراسة لشموليته لكل الدروس النحوية احتاج إلى دراسة النحو العربي كاملاً من الألف إلى الياء، والتعمق فيه بقدر المستطاع، وإلى زيادة عدد المصادر، والمراجع بقدر الإمكان بحثاً عن أقوال، وتعليلات النحاة الجديدة عن سابقيهم، حيث إنّ المؤلِّف النحوي إذا كان له أكثر من كتاب واحد، فإنّه لا يضع هذه الآراء الجديدة في كتاب واحد بل ينثرها مفرقةً في كل مؤلفاته، وكم من مرةٍ عثرت على مرجعٍ جديدٍ آخر للمؤلف الواحد يذكر فيه آراءً جديدةً، وربما كانت مخالفةً لما ذكره في كتابه السابق، فيحتاج ذلك مني إلى تغيير صياغة الفقرة بأكملها.

٨/مصادر الدراسة:

مصادر هذه الدراسة النحوية هي أمهات الكتب النحوية، وقد راعيت فيها أنْ تكون شاملةً لنماذج مِن كل الفترات الزمنية المختلفة للتأليف النحوي من بدايته حتى الزمن المعاصر.

التمهيد:

سأتناول إنْ شاء الله تعالى في هذه الدراسة النحوية، دراسة الفصل النحوي بين أجزاء الجملة العربية، وآثاره، وللتمهيد لهذه الدراسة سنعرِّف أولاً كلمة الفصل لغةً، واصطلاحاً، أي عند اللغويين، والبلاغيين، والنحويين، مع بيان ما يرادفها من كلمات أخرى، والتي استخدمها النحاة للدلالة على هذا المعنى، ثم سنتحدث عن بعض الفواصل ذات الخصوصية، والتي تحتاج إلى تناول، واستعراض أقوال النحاة المختلفة فيها، ومدى قوة اتصافها عندهم بهذه الخصوصية بالإضافة إلى حصرها؛ لتسهل دراستها، والتعرف عليها جميعاً أينما وجدت في الجملة، ثم سنتحدث كذلك عن مواضع وقوع الفصل سواءٌ في الجملة المكتملة، أو في التراكيب الثنائية المستقلة، كما سنوضح أيضاً أحكام الفصل بصورة عامة.

فأمّا الفصل في اللغة فتحدث عنه ابن دريد قائلاً:"الفصل فصلك بين الشيئين حتىتباين مابينهما،وكل شيءبانعن شيءفقد فاصله"[(1)]،وقال الجوهري أيضاً:"فصلت الشيءفانفصل أي قطعته فانقطع"[(2)]،وكذلك قال ابن سيده:"الفصل الحاجزبين الشيئين، فصل بينهمايفصل فصلاً فانفصل"[(3)]،مما سبق من أقوال العلماء-رحمهم الله-نجد أنَّ الفصل فياللغة هو وقوع الفاصل بين شيئين مجتمعين معاً،فيفصل بينهما،ويباعد بين أحدهما،والآخر،ولهذا يُسمىيوم القيامة بيوم الفصلكمافي قوله تعالى:"هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ

---

(1) جمهرة اللغة، لابن دريد (محمد بن الحسن) ٨٢/٣، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدرأباد، ط.الأولى، ١٣٤٥هـ، وينظر كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي ١٢٦/٧، تحقيق/ د.مهدي المخزومي، و د.إبراهيم السامرائي، دار الشئون الثقافية العامة – بغداد، ط.الثانية – ١٩٨٦م، تهذيب اللغة، للأزهري (محمد بن أحمد) ٢٨/١، تحقيق/ أحمد عبدالرحيم البردوني، وعلي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف، والترجمة، ط.١٩٦٤م، معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (أحمد) ٤٤/٤.، تحقيق/ عبدالسلام هارون، دار الفكر – دمشق، ط.الثانية – ١٩٧٩م، تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي الحسيني (محمد مرتضى) ١٦٣/٣٠، تحقيق/ مصطفى حجازي، المجلس الوطني للثقافة، والفنون، والآداب – الكويت، ط. ١٩٩٨م.

(2) تاج اللغة، وصحاح العربية (الصحاح)، للجوهري (إسماعيل بن حماد) ١٧٩٠/٥، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط.الثانية – ١٩٥٦م.

(3) المحكم، والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيده (علي بن إسماعيل) ٣٢٩/٨، تحقيق/د.عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.

جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ"[1]؛لأنَّه يفصل مثلاً بين الحياة الدنيا الزائلة،والحياة الآخرةالخالدة؛ أوبين العمل في الدنيا،والجزاءعليه بالجنة،أو النارفي الآخرة، وهذا الفصل في المعنى يُعبر عنه البلاغيون بـ: الوصل، والفصل، فمثلاً: لا بارك الله فيه، هو دعاء عليه، بينما: لا، وبارك الله فيه، هو دعاء له، وكلمة الفصل هيمصدر، وجمعه فصول، واسم الفاعل منه فاصل، وجمعه فواصل.

وأمّا الفصل في اصطلاح النحويين فهو توسط اللفظ الفاصل بين أي جزأين متلازمين من أجزاء الجملة، سواءٌ كانت معمولةً لأحدهما، أو أجنبيةً عنهما[2]، ولقد

---

[1] سورة المرسلات (٣٨)

[2] ينظر الكتاب، لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) ١/١٠٥، ١٢٧، ٢/١٦٤، ١٦٦، ٢٢٨، ٢٨٠-، ٣/١١٠-، ٥٠٢، تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، ط.الثالثة – ١٩٨٣م، المقتضب، للمبرد (محمد بن يزيد) ٢/٦٧، ٧٤، ١٥٥، ٣٤٥، ٣/٦٢، ٢٤٨-، ٤/١٥٦، ٣٨٢، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، بدون تاريخ، الأصول في النحو، لابن السراج (محمد بن سهل) ١/٢٦٠، ٣٢٧، ٣٩٤، ٤٠٣، ٢/٣٧، ١٦٦، ٢٣٠، ٢٤١، تحقيق/ د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى – ١٩٨٥م، الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولّاد (أحمد بن محمد)، تحقيق/ د.زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.١٩٩٦م، ص ٨٤، كتاب اللامات، للزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق/ د.مازن مبارك، دار الفكر – دمشق، ط.الثانية– ١٩٨٥م، ص ١٠٠، ١٠٦، الجمل في النحو، للزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق/ د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – إربد – الأردن، ط.الأولى – ١٩٨٤م، ص ١٣٥، تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، للفارقي (سعيد بن سعيد)، تحقيق/ د.سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٣م، ص ٩٢، ١٦٠، ٢٢٩، ٢٨٤ ، تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، للشنتريني (محمد بن عبدالملك)، تحقيق/ د.معيض بن مساعد العوفي، دار المدني – جدة، ط.الأولى – ١٩٨٩م، ص ١٥٣، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين، والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (عبدالله بن الحسين)، تحقيق/ د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٦م، ص ١٣١، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن) ١/٤١٠، تحقيق/ فواز الشعار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ٥/٤٠٣، تحقيق/ د.عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة،والفنون، والآداب – الكويت، ط.الأولى – ٢٠٠٠م، المساعد لابن عقيل على تسهيل الفوائد، شرح كتاب التسهيل لابن مالك، لابن عقيل(عبدالله بن عبدالرحمن) ٣/١٥٢، تحقيق/ د.محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، ط.الجزء الأول – ١٩٨٠م، والثاني – ١٩٨٢م، ودار المدني –جدة، ط.الجزء الثالث، والرابع – ١٩٨٤م، شرح التصريح للشيخ خالد على التوضيح، أو التصريح للشيخ خالد بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (خالد بن عبد الله) ٢/٤٠٠، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.

استخدم البصريون هذه الكلمة في الدلالة على الضمير الفاصل بين المبتدأ، أو اسم الناسخ، وبين خبره[1]، ولكن توجد كلمات أخرى متنوعة مرادفة لهذه الكلمة في الدلالة على معناها درج النحاة على استخدامها؛ لذلك سنشيرفي الهامش إلى بعض مظانها في الكتب النحوية المختلفة،ومن هذه الكلمات:والتوسط والمتوسط[2]، والتعليق، والإعراض، والداخل، والحائل، والحاجز، والأجنبي، والغريب، والفرق والتفرقة[3]، والقطع والمنقطع[4]، والحشو[5]، واللغو، والإقحام، والفضلة، والصلة، والزيادة[6]،

---

[1] ينظر في هذه الدراسة ص ٥٥، ٧٦، ١٠٠.

[2] ينظر اللمع في العربية، لابن جني الموصلي (عثمان)، تحقيق/ حامد المؤمن، عالم الكتب – بيروت، ط.الثانية – ١٩٨٥م، ص ١٣٨، أسرار العربية، لابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمد)، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي – دمشق، ط. ١٩٥٧م، ص ٣٤٠، شرح المفصل، لابن يعيش (يعيش بن علي) ١٣٣/٢، إدراة الطباعة المنيرية – القاهرة، بدون تاريخ، شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الإستراباذي (محمد بن الحسن) ٢٥٧/٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.١٩٩٥م، المساعد لابن عقيل ٥٦٨/١.

[3] ينظرالأصول لابن السراج١٨٤/١، ٢٣٧/٢، الفوائد،والقواعد، للثمانيني(عمربن ثابت)، تحقيق/ د.عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٢م، ص٤٣٢، شرح المقدمة النحوية،لابن بابشاذ المصري (طاهر بن أحمد)، تحقيق/ د.محمد أبو الفتوح شريف، دار الزهراء – القاهرة، ط.١٩٧٨م، ص٤٣٩.

[4] ينظر الكتاب ١١٤/٢، ٣١٩، المقتضب ٢ ٣٤٨، ١٩٤/٤، الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرءان، وإعرابه للزجاج)، للفارسي (الحسن بن أحمد) ١١٥/٢، تحقيق/ د.عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي – أبوظبي، ط.الأولى – ٢٠٠٣م، كتاب الشعر، أو الأبيات المشكلة الإعراب، للفارسي (الحسن بن أحمد) ٤١٢/٢، تحقيق/ د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٨م.

[5] ينظر الكتاب ١٠٥/٢، مسائل الفارقي ص ٢١٩، أسرار البلاغة، للجرجاني (عبدالقاهر بن عبدالرحمن)، تحقيق/ أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني– القاهرة، ودارالمدني–جدة، ط.الأولى– ١٩٩١م، ص ١٩.

[6] ينظر كتاب ٦٢/١، ٧٦/٢، ٧٨، ٩٠، ٢٨٦، ١٤٠/٣، المقتضب ١٤٣/٤، الأصول لابن السراج ٣٠٧/١، ٣٨٩، ٨/٢، الانتصار لابن ولاد ص ١١٤، لامات الزجاجي ص ١٠٨، ١٥٦، جمل الزجاجي ص ١٠٧، الشعرللفارسي ١٠٣/١، التبصرة والتذكرة، للصيمري (عبدالله بن علي) ٢٩٧/١، تحقيق/ د.فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر – دمشق، ط.الأولى – ١٩٨٢م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين، والكوفيين، لابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمد)، تحقيق/ د.جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط.الأولى – ٢٠٠٢م، ص ٤٨٥، ابن يعيش ٥٣/٧، أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب (عثمان بن عمر) ٧٥١/٢، تحقيق/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل– بيروت، ودار عمار– عمان، بدون تاريخ، المساعد لابن عقيل ٢٩١/١، حاشية ياسين على شرح الفاكهي على قطر الندى، المسمَّى بـ(مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)، لياسين بن زين الدين الحمصي الدمشقي ٢١٣/٢، مكتبة الإرشاد –مديات – تركيا، بدون تاريخ، حاشية الصبان (محمد بن علي)،على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٦٤/١،دار الفكر– بيروت،ط.الأولى–١٩٩٩م.

ولكنّ النحويين استخدموا كذلك كلمة الفصل في الدلالة على معنى آخر غير المراد هنا، وهو التمييز في المعنى بين معنيين مختلفين، فمثلاً ذكر النحاة أنَّ وجود النعت يفصل في المعنى بين المنعوت المراد، وبين الاسم الآخر الذي يماثل المنعوت في اللفظ، ولكنّه غير مراد، فالفصل بالنعت يزيل اللبس بينهما، وذلك بأنْ تقول: الكتاب لزيد الطويل، حيث يختص به زيد الطويل دون القصير (١).

تدور في فلك هذه الدراسة فواصل تتصف بخصوصية تميزها عن غيرها من الفواصل؛ لذلك فهي تحتاج إلى تنوير قارئ هذه الدراسة بهذه الخصوصية التي تتصف بها؛ ليسهل عليه استيعاب الآثار المترتبة على الفصل بها في ثنايا هذه الدراسة. وهذه الفواصل ذات الخصوصية هي أدوات الصدور، والفواصل القاطعة، والفواصل الزائدة. فأمّا أدوات الصدور فهي الأدوات التي تتصف بالصدارة، حيث عرَّف الليث بن المظفر الصدارةَ لغةً بقوله:"الصدر أعلى مقدم كل شيء...وصدر الأمر أوله"(٢)، وقال الزبيدي:"الصدارة بالفتح: التقدم"(٣)، وأمّا في اصطلاح النحاة فإنَّ المقصود بها وجود الأداة المتصفة بالصدارة دائماً في أول جملتها بحيث لا يتقدم عليها شيء من أجزاء جملتها، ولكن يستثنى من ذلك الكلمة المضافة إلى أداة الصدر؛ لأنَّ المضاف، والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، نحو: كتاب أي عالم قرأته؟؛ لذلك فإنَّ أداة الصدر أينما وجدت في الكلام تدل على أنَّ ما يليها لا تربطه أي صلة إعرابية بما قبلها ككلمة منفردة، ولكن يجوز لجملة أداة الصدر ككتلة واحدة أنْ تكونَ معمولةًلما قبلها،وذلك مثلاًبأنْ تكونَ في محل رفع خبراً للمبتدأ،نحو:محمدأين هو؟(٤)،

---

(١) ينظر الإيضاح في علل النحو، للزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق)، تحقيق/ د.مازن مبارك، دار العروبة – القاهرة، ط. ١٩٥٩م، ص ٧٧، لامات الزجاجي ص ١٥٠، المسائل البصريات، للفارسي (الحسن بن أحمد) ٨٩١/٢، تحقيق/ د.محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٥م، العلل في النحو، للوراق (محمد بن عبدالله)، تحقيق/ مها مازن مبارك، دار الفكر – دمشق، ط.الأولى – ٢٠٠٠م، ص ٢٤، نتائج الفكر، للسهيلي، تحقيق/ د.محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر – الرياض، ط.الثانية – ١٩٨٤م، ص ٢٨١.

(٢) كتاب العين للخليل والذي أكمله الليث ٧ ٩٤، وينظر تهذيب اللغة للأزهري ١١٣/١٢.

(٣) تاج العروس للزبيدي ٣٠٠/١٢-.

(٤) ينظر الانتصار لابن ولاد ص ١٧٧، الإغفال للفارسي ٤٢٠/٢-، المقتصد شرح إيضاح الفارسي، للجرجاني (عبدالقاهربن عبدالرحمن) ١١٠٩/٢، تحقيق/ د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر – العراق، ط.١٩٨٢م.

وحينئذٍ تعتبر صدارة أداة الصدر نحوية فقط، ولكنّ الأصل في الصدارة أنْ تكونَ لغويةً ونحويةً معاً، إمّا حقيقةً إذا كانت جملتها ابتداءً لغوياً مطلقاً، أي لا يسبقها أي كلام، كقوله تعالى:" إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ"[١]، وإمّا حُكماً إذا وقعت أداة الصدر بعد حرف استفتاح؛ لأنَّه يدل على بدء الكلام وعرض جملة جديدة، وفائدته تنبيه السامع على أهمية الكلام الذي يليه نحو: ألا إنَّ الصدقَ فضيلةٌ، كذلك إذا وقعت أداة الصدر بعد حرف استئناف؛ لأنَّه يدل على انقطاع ما بعده عمَّا قبله، وابتداء كلام جديد، نحو: وإنِّي لسعيدٌ بالضيوف، حيث قال أبوحيان عن نوعي الصدارة:"وإنّما تقع مستأنفة، أو مبنية على ذي خبر، ونحوه"[٢].

وحكم الفصل بأداة الصدر أنَّها تمنع ما قبلها أنْ يعملَ فيما بعدها، وكذلك تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها[٣]،وتبعاً لذلك يمتنع الفصل بأدوات الصدور بين الكلمتين المتلازمتين كالجار، والمجرور،والمضاف،والمضاف إليه،والتابع،والمتبوع، ويترتب على هذاالحكم حكمٌ آخرٌ،وهوأنّ العامل الذي لايعمل لايُفسِّرعاملاًمضمراً،حيث يظهر أثرذلك فيامتناع الفصل بأداةالصدربينالاسم المنصوببالاشتغال،وبين العامل المفسِّر لناصبه المضمر[٤]،كما أنّه يوجد حكمٌ آخرٌعامٌ فيها،وهوأنّهلايجوزاجتماع أداتي صدر معاً في موضع واحدباستثناءضميرالشأن؛لأنَّ صدارةأحدهماتضيع صدارة الأخرى[٥].

---

[١] سورة القدر (١)، وذلك باعتبار أن البسملة ليست جزءً من السورة.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي) ١٨٧٩/٤، تحقيق/ د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٨م.

[٣] أجاز ابن هشام فى الشعر تقدم شبه الجملة المعمولة لمابعد أداة الصدر عليها، نحو: فى المسجد أ صلى الرجل؟، ينظر مغني اللبيب ١٢٥/٤–.

[٤] ينظر الكتاب ٢٣٨/١، الأصول لابن السراج ٢٣٤/٢–٢٣٦، جمل الزجاجي ص ٢١٤، ٣٠٨، الإغفال للفارسي ١٠١/١، الشعرللفارسي ٢١٣/١، ٢٤٧، العلل للوراق ص ٢١٢، ٢٦٨، التبصرة للصيمري ٤٧١/١، الكشف للأصبهاني ٧٩٨/٢–، التوطئة، للشلوبين (عمر بن محمد)، تحقيق/ د.يوسف أحمد المطوع، ط.الثانية – ١٩٨١م، بدون اسم الناشر، ص ٢٢١، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (عبد الرحمن بن أبو بكر) ٥٠٩/٢، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م، التأويل النحوي في القرءان الكريم، للحوز (عبد الفتاح أحمد) ٥٦٢/١، مكتبة الرشد – الرياض، ط.الأولى – ١٩٨٤م.

[٥] ينظر الكتاب ٧٥/٣ ارتشاف الضرب ١٠٤٩/٣، الصدارة في النحو العربي، للشنقيطي (عبدالرحمن محمود مختار) ، النهار للطبع، والنشر – القاهرة، ط.الثانية – ١٩٩٩م، ص ٣٣٣.

ويجْدُر بنا هنا أنْ نقف سريعاً على تعليلات النحاة المتعددة لسبب اتصاف أدوات الصدور بهذا الحكم، حيث يجوز أنْ يتوارد على الأداة الواحدة أكثر من تعليل، ولكنّ التعليل الرئيسي الذي قال به الجمهور والذي ينطبق على معظم أدوات الصدور، هو أنّها تتصف بالصدارة بسبب معناها الذي تؤديه في جملتها، والذي يفهم منه المتلقي الغرض المراد من الجملة التي تلي أداة الصدر، وعن ذلك قال الرضي الإستراباذي:"كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فمرتبته الصدر...،وإنّما لزم تصدير المغير الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم"[1]، ولكنّ هذا الكلام ليس على إطلاقه تماماً؛ لوجود أدوات تدل على معنى فيما بعدها، ولكن على الرغم من ذلك لا تتصف بالصدارة، وذلك مثل بعض حروف النفي مثل:(لم)، و(لن) عند الجمهور، ويقابل ذلك أيضاً ذهاب بعض النحاة إلى أنّ بعض أدوات الصدور لا تدل على معنى فيما بعدها مثل: لام الابتداء باعتبار أنّ التوكيد الذي تفيده ليس بمعنى جديد عندهم، حيث إنّ كل ذلك يعتمد أساساً على استقراء النحاة لما ورد من فصيح لغة العرب، ومن أمثلة التعليلات الفرعية التي قالها بعض النحاة لصدارة بعض الأدوات، مثل اتصاف الأداة بالصدارة بسبب إجرائها مجرى المثل، فلا تغير عن موضعها في صدارة جملتها الذي جعلته لها العرب في كلامها، وذلك مثل قول الجمهور في تعليل صدارة (ما) التعجبية، وعن ذلك قال الخضري:"يجب تقديمه [أي التعجب] إجماعاً؛ لجريانه مجرى المثل فلا يغير"[2]، وكذلك مثل حمل الأداة على نظيرها سواءٌ في المعنى، أو اللفظ، وذلك كحمل (ألا) التي تفيد التمني في المعنى على الحرف الناسخ (ليت)، وفي اللفظ على (ألا) التي

---

(1) ش الكافية للرضي ٣٤٧/٢، وينظر الانتصار لابن ولاد ص ٢٣٦، أمالي ابن الشجري، لابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد) ٤٠٢/١، تحقيق/ د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٢م، ابن يعيش ١١٣/٧، أمالي ابن الحاجب ٧١٠/٢–، ٧٥٥–، شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب(عثمان بن عمر)، تحقيق/ موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف – العراق، ط.١٩٨٠م، ص ١٧٣.

(2) حاشية الخضري (محمد) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ ٥٧١، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م، وينظر ش الجمل لابن عصفور ٣٥٢/١.

تفيد العرض، أو التحضيض، أو الاستفتاح[1]، وكذلك مثل حمل الأداة على نقيضها في المعنى كحمل (رب) المفيدة للتقليل على (كم) الخبرية المفيدة للتكثير[2]، وأيضاً مثل تعليل الصدارة بعدم تصرف الأداة وذلك كتعليل ابن يعيش لصدارة الحروف الناسخة، وتعليل أبي حيان، والسيوطي لصدارة (ما) التعجبية[3]، وكذلك مثل تعليل الصدارة بسبب ضعف الأداة في العمل؛ لكونها فرعاً فيه، أي أنّها محمولة على غيرها، فلا تعمل في معمولها إذا تقدم عليها؛ لضعفها، فتلزم حينئذٍ الصدارة، وهذا تعليل ابن يعيش، وابن عصفور لصدارة الحروف الناسخة[4]، وأيضاً مثل تعليل الصدارة بسبب التركيب أي أنّ الأداة تتركب ممَّا له الصدارة، وذلك مثل تعليل أبي حيان لصدارة (كأين)؛ لأنَّها تتركب من (أي) الاستفهامية، ومثل تعليل الجمهور خلافاً لابن مالك

---

[1] ينظر الأصول لابن السراج ٣١٧/١، الأشباه،والنظائرفي النحو، للسيوطي (عبد الرحمن بن أبو بكر) ٨٩/٢، تحقيق/ د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٥م.

[2] المقتضب ١٣٩/٤، الأصول لابن السراج ٤١٦/١، العلل للوراق ص ٢٥٢، الفوائد للثمانيني ص ٥٨٢، شرح اللمع، لابن برهان العكبري (عبدالواحد بن علي) ٤٢٧/٢، تحقيق/ د.فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة، والفنون، والآداب – الكويت، ط.الأولى – ١٩٨٤م، شرح اللمع في النحو، للواسطي الضرير (القاسم بن محمد بن مباشر) ، تحقيق/ د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ٢٠٠٠م، ص ١٢، ١٩٤، أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢، أسرار ابن الأنباري ص ٣٠، ٣١٤، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب(عثمان بن عمر) ٧٦٤/٣، تحقيق/ د.جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة – الرياض، ط.١٩٩٧م، شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (محمد بن محمد بن عبد الله) ، تحقيق/ د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل – بيروت، ط.١٩٩٨م، ص ١٨٥، رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي (أحمد بن عبدالنور) ،تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية – دمشق، بدون تاريخ، ص ١٩١، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة، والبصرة، للزبيدي (عبداللطيف بن أبو بكر) ، تحقيق/ د.طارق الجنابي، عالم الكتب – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٧م، ص ١٤٤–.

[3] ينظر ابن يعيش ١٠٣/١، ش الجمل لابن عصفور ٤٤٠/١، المقرب، لابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن) ١٠٧/١، تحقيق/ أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط.الأولى للجزء الأول – ١٩٧١م، وللجزء الثاني – ١٩٧٢م، ارتشاف الضرب ٢٠٧٣/٤، همع الهوامع ٤٠/٣–.

[4] ينظر مصادر الهامش السابق.

لصدارة (ماذا) الاستفهامية؛ لأنَّها تتركب من (ما) الاستفهامية[١]، وكذلك مثل تعليل الكوفيين والمبرد لصدارة ما ينوب عمَّا له الصدارة حيث يحل محله في الدلالة على معناه، ويتحقق ذلك مع الواو، والفاء، و(بل) التي تحل محل (رب) وتؤدي معناها[٢].

إنّ أدوات الصدور تتفاوت فيما بينها في قوة اتصافها بالصدارة حيث نجد أنّ أقواها هي التي تتصف بدرجة الكمال المطلق فيها؛ لأنَّها لا تقع إلا في الابتداء اللغوي، فلا يسبقها أي كلام، كما أنّها يجوز فيها أنْ تليها أدوات الصدور الأخرى؛ لأنَّها لا تضيع صدارتها لجملتها، وينتمي إلى هذه الدرجة (ألا)، و(أما) المخففتان، سواءٌ كانتا للاستفتاح، والتنبيه معاً، أو اختصتا بالاستفتاح فقط، وهذا هو الأكثر في استعمالهما[٣]،وذلك كقوله تعالى:" أَلا إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمْ"[٤]،ونحو:أما إنّ الكذبَ

---

[١] ينظر شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (محمد بن عبدالله بن محمد)، تحقيق/ د.محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب – بيروت، ط.الثالثة – ١٩٨٣م، ص ٢٠٤-، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي)، تحقيق/ د.الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٥م، ص ١٧٣، ارتشاف الضرب ٧٨٩/٢، مغني اللبيب ٢٨/٤-، الصدارة للشنقيطي ص ١٢٣-، ٢٦٤.

[٢] ينظر المقتضب ٣١٩/٢-٣٤٦ ١٤٠/٤، الانتصار لابن ولاد ص ٩٦-، البصريات للفارسي ٦٩٩/١، المقتصد للجرجاني ٨٢٨/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى)، تحقيق/ د.يحيى مراد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.٢٠٠٥م، ص ٢٢، أمالي ابن الشجري ٢١٧/١، ١٣٤/٢، ٤٦/٣، الإنصاف لابن الأنباري ص ٣٢٢-، ابن يعيش ٢٨/٨، ش الكافية لابن الحاجب ٩٤٩/٣، ش الجمل لابن عصفور ٥٠٠/١، ٥٢٨، المقرب لابن عصفور ١٩٩/١، شرح التسهيل، لابن مالك (محمد بن عبدالله بن محمد)١٧٥/٣، ١٨٩، تحقيق/ د.عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، مطبعة هجر – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٠م،ش الكافية للرضي ٣٣١/٢، التعليقة، شرح المقرب، لابن النحاس الحلبي (محمد بن إبراهيم بن محمد) ٦٤٣/١، تحقيق/ د.خيري عبدالراضي عبداللطيف، مكتبة دار الزمان – المدينة المنورة، ط.الأولى – ٢٠٠٥م، مغني اللبيب ٣٨٧/٤، المساعد لابن عقيل ٢٨٧/٢، شرح ألفية ابن مالك للأشموني (علي بن محمد بن عيسى) ٢٣٣/٢، تحقيق/ حسن حمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.١٩٩٨م.

[٣] ينظر معاني الحروف، للرماني (علي بن عيسى)، تحقيق/ د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق – جدة، ط.الثالثة – ١٩٨٤م، ص ١١٣، الخصائص لابن جني ١٩٥/٢، ٢٧٩، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي (عبدالله بن محمد)، تحقيق/ سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة، والنشر – بيروت، بدون تاريخ، ص ١٩٣-، ارتشاف الضرب ٢٣٦٨/٥، التصريح للشيخ خالد ٣٠٠/١

[٤] سورة هود (٦٠)

رذيلةٌ، وكذلك ينتمي إلى هذه الدرجة (ها) التنبيه الداخلة على الجمل فقط دون أسماء الإشارة، والضمائر، نحو: ها إنّ الكريمَ معطاءٌ[(١)]، وكذلك ينتمي إلى هذه الدرجة (كلاّ) التي بمعنى (ألا) الاستفتاحية وذلك عند أبى حاتم السجستاني[(٢)]، وابن هشام[(٣)]، وذلك كقوله تعالى:" كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى"[(٤)]، ثم يكون في المرتبة الثانية الأدوات التي تتصف بكمال الصدارة دون الإطلاق؛ لأنَّها لا يسبقها حرف الجر، ولا الاسم المضاف، ولكنّها يجوز فيها نوعي الصدارة، أي اللغوية والنحوية معاً، أو النحوية فقط،وينتمي إلى هذه الدرجة همزة الاستفهام[(٥)]،و(كأين) من كنايات العدد[(٦)]، و(مهما)

[(١)] ينظر ش الكافية لابن الحاجب ٩٨٦/٣، ش الوافية لابن الحاجب ٦٥٣/٢، ش التسهيل لابن مالك ١١٥/٤، ش الكافية للرضي ٣٨١/٢، شرح أبيات المفصل، والمتوسط للزمخشري، للشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي)، تحقيق/ د.عبدالحميد جاسم محمد فياض الكبيسي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط الأولى – ٢٠٠٠م، ص ٥٩٧.

[(٢)] هو سهل بن محمد، كان يسكن البصرة، وزار بغداد، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وروى عن ابن دريد، وأبي زيد، وغيرهما، وممَّن سمع منه ابن قتيبة، والمبرد، ومن كتبه إعراب القرءان، والقراءات، توفي عام ٢٥٥هـ. ينظر إشارة التعيين في تراجم النحاة، واللغويين، لليماني (عبد الباقى بن عبدالمجيد)، تحقيق/ د.عبدالمجيد دياب، مركزالملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية – الرياض، ط.الأولى – ١٩٨٦م، ص ١٣٧–، بغية الوعاة في طبقات اللغويين، والنحاة، للسيوطي (عبد الرحمن بن أبو بكر) ٦٠٦/١–، تحقيق/ محمد أبوالفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبى – مصر، ط.الأولى – ١٩٦٤م، تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (كارل) ١٥٩/٢–، تحقيق/ د.عبدالحليم النجار، للأجزاء الثلاثة الأولى، دار المعارف – مصر، ط.الرابعة – ١٩٧٧م.

[(٣)] ينظر معاني الرماني ص١٢٢، مغني اللبيب ٦٤/٣–.

[(٤)] سورة العلق (٦)

[(٥)] ذهب الفارسي خلافاً للجمهور إلى أن همزة الاستفهام إذا خرجت من معنى الاستفهام إلى التسوية فإنها تتصف بالصدارة أيضاً، ولكنّ هذا القول مرجوح؛ لأنه يُشترط في التسوية أن يسبقها لفظ مثل: سواءٌ، أو ما أبالي، أو ليت شعري. ينظر المقتضب ٢٩٧/٣–، التبصرة للصيمري ٤٧٢/١، حاشية الشمني (أحمد بن محمد)، على مغني اللبيب لابن هشام، المُسمية بـ(المنصف من الكلام) ٢٨٧/١، المطبعة البهية، مصر، بدون تاريخ، الصدارة للشنقيطى ص ١١٨.

[(٦)] ذهب عبدالله بن مسلم بن قتيبة (توفي عام ٢٧٠هـ)، وابن عصفور خلافاً للجمهور إلى أن حرف الجر يجوز له أن يسبق (كأين)، واستدلا بقول العرب: بكأين تبيع هذا الثوب؟. يتظر ش التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٢، ش ابن الناظم ص ٧٤٥، مغني اللبيب ٥٤/٣.

الشرطية[1]، ولكن تعتبر همزة الاستفهام الأكثر تمكناً في هذه الدرجة؛ لأنَّها تتميز عن أخواتها هنا بعدم تقدم حرف العطف عليها، وعدم تضييعها لصدارة غيرها من أدوات الصدور[2]، ثم يكون في المرتبة الثالثة الأدوات التي تتصف بالصدارة العادية، حيث يجوز أنْ يسبقها حرف الجر، والاسم المضاف، وحرف العطف، ونوعي الصدارة[3]، وينتمي إلى هذه المرتبة معظم أدوات الصدور، وتفصيلها كما يلي:

أولاً:أدوات الاستفهام غير الهمزة [4]، وهي تشمل:(هل)، و(مَن)، و(مَن ذا)، و(ما)، و(ماذا)، و(متى)، و(أين)، و(أيان)، و(كم)، و(أنّى)، و(أي)، و(كيف)، و(بَلْهَ)، بمعنى (كيف)[5].

---

[1] ذكر ابن عصفورأيضاً بأن (مهما) تُجر بحرف الجر، كقول العرب: بمهما تمرر أمرر بزيد، ولكن ردَّ ذلك المرادي، وابن عقيل بأنه غلط منه لم ينص عليه غيره. ينظر كتاب الجمل في النحو، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق/ د.فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٥م، ص ٢٠١، توضيح المقاصد، والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي (الحسن بن قاسم بن عبدالله) ١٢٧٥/٣، تحقيق/ د.عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط.الأولى – ٢٠٠١م، المساعد لابن عقيل ١١٦/٢–١٣٣/٣.

[2] ينظر الكتاب ٢٣٨/١، ٨٢/٣، المقتضب ٢٩٠/٣–، ٣٠٧، التبصرة للصيمري ٤٧٦/١، أمالي ابن الشجري ١٦٠/١، ٤٠٠، أمالي السهيلي (عبدالرحمن عبدالله)، تحقيق/ د.محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، ط.٢٠٠٢م، ص ١٢٤، ابن يعيش ١٥٥/٨.

[3] ينظر الكتاب ٧٥/٣–، ٧٩–، الانتصار لابن ولاد ص ١٨١–، العلل للوراق ص ٢١٢، المقتصد للجرجاني ٢٢٥/١.

[4] ولكن إذا خرجت أحد هذه الأدوات إلى معاني أخرى غير الاستفهام فلا صدارة لها حينئذٍ عند الجمهور خلافاً لابن مالك في مثل (هل) عندما تكون بمعنى (ما) النافية، أو (قد)، وخلافاً للكوفيين عندما تكون أدوات الاستفهام للاستثبات، أي ذكر الأداة من أجل التأكيد لا الاستفهام. ينظر الخصائص لابن جني ٣٤٩/١، ١٨٤/٢، ٤٦٢–، ١٠٧/٣، ٢٦٩، أمالي ابن الشجري ٤٠٢/١–، ش التسهيل لابن مالك ٣٥١/١، ٩١/٢، ٦١/٣، المساعد لابن عقيل ٤٣٤/١–، التصريح للشيخ خالد ٢٨٤/٢، الصدارة للشنقيطي ص ١٣٨، ١٤١.

[5] ينظر الكتاب ١٠٠/١، ٣٥٢، معاني القرءان، للفراء (يحيى بن زياد) ٢٩٢/٢، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف، ومحمد علي النجار، دار السرور – بيروت، بدون تاريخ، المقتضب ٤٣/١، ٣٣٥/٢، ٦٣/٣ ١٢٨/٤ الأصول لابن السراج ٦٠/١، اللمع لابن جنى ص٢٩٥، الفوائد للثمانيني ص١٧١، جامع الدروس العربية، للغلاييني (مصطفى) ١٤٢/١، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ط.الخامسة والثلاثون، ١٩٩٨م.

ثانياً:أدوات الشرط باستثناء (مهما) حيث إنّ اتصافها بالصدارة هو قول سيبويه، وجمهور البصريين، سواءٌ كانت أدوات الشرط جازمة أم لا، وهذا القول هو الذي نص عليه كثيرٌ من النحاة كابن السراج، والجرجاني،وابن عصفور، وابن الحاجب،وغيرهم[(١)]، ولكن ذهب بعض الكوفيين إلى عدم صدارة أدوات الشرط[(٢)]، وتأرجح رأي الفراء، والمبرد، والسهيلي بين القولين السابقين[(٣)]، ومجمل هذه الأدوات هي[(٤)]:(إنّ)، و(إذ ما)، و(مَن)، (وما)، و(متى)، و(أي)، و(أين)، و(أنّى)، و(إذا)، و(حيثما)، و(كيف)، و(أمّا)، و(لو)، و(لولا)، و(لوما)، و(لمّا)[(٥)].

---

(١) ينظر الكتاب٧٢/٣، الأصول لابن السراج ١٥٩/٢، ١٦٢، المقتصد للجرجاني ١١٠٩/٢، أمالي ابن الشجري ١٨/٢–، ٣٩/٣، ابن يعيش ٧/٩، ش الكافية للرضي١/٢٣، ١٦٥، ٩٣/٢، المساعد لابن عقيل ١٦٣/٣، الأشموني ١٥/٤.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج٢٣٦/٢، ارتشاف الضرب ١٨٧٩/٤، همع الهوامع ٤٦١/٢.

(٣) ينظر معاني الفراء ١٨٤/١، ٢٠٦، ٢٠٢/٢، المقتضب ٦٦/٢، الصدارة للشنقيطي ص ١٤٥–١٥١.

(٤) يندرج معها في اتصافه بالصدارة مايشبه الشرط في اقتضائه لجواب مثل: (بينا)و، (بينما)، و(كلما)، و(كل)، حيث قال عنها الرضي:"إنمارتبت...ترتيب كلمات الشرط مع الشرط، والجزاء" ش الكافية للرضي١٤٤/٢ [بتصرف يسير]، وينظر ش الجمل لابن عصفور٤٠٣/٢–٤٠٥، التصريح للشيخ خالد ١٧٣/١.

(٥) ينظر الكتاب ٩٥/١، ٣٠٧/٢، ٥٦/٣، ٢٣٥/٤ المقتضب ٤٥/٢، ٣٦٢، الأصول لابن السراج ١٥٨/٢، جمل الزجاجي ص ٢١١، ٣٢١، العلل للوراق ص ٢٧٨، شرح ملحة الإعراب، للحريري (القاسم بن علي بن محمد) ، تحقيق/ د.أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث – المدينة المنورة، ط.الثانية –١٩٩١م، ص ٣٥٨، تلقيح الشنتريني ص ١٤٣، شرح المقدمة الجزولية الكبير، للشلوبين (عمر بن محمد) ٥٠٢/٣–٥١٠، تحقيق/ د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الثانية، ١٩٩٤م، شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي (عبدالعزيز) ٣٢٠/١–٣٢٦ ، تحقيق/ د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض، ط.الأولى – ١٩٨٥م، شرح التحفة الوردية، لابن الوردي (عمر بن مظفر بن عمر) ، تحقيق/ د.عبدالله علي الشلال، مكتبة الرشد – الرياض، ط.١٩٨٩م، ص٣٨٦،الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي (الحسن بن قاسم بن عبدالله)، تحقيق/ د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٢م، ص ١٩١، ٣٦٧–٣٨٠، ٥٠٥، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية (إبراهيم بن محمد) ٧٩٥/٢، تحقيق/ د.محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السلف – الرياض، ط.الأولى – ٢٠٠٠م، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، للمكودي (عبدالرحمن بن علي بن صالح) ، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية– بيروت، ط.الثانية– ٢٠٠٢م، ص ٢٥٧–، مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن نورالدين (محمد بن علي بن إبراهيم) ، تحقيق/ عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، رسالة دكتوراة بإشراف أ.د.أحمد عبد اللاه هاشم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة –١٤١١هـ، ص ٢٩–، ٣٣٧–،٤٩٣، ٥٢٢.

ثالثاً:الحروف الناسخة تتصف بالصدارة باستثناء (أنّ) المفتوحة الهمزة المفيدة للتأكيد؛ لأنَّها تؤول مع معموليها بمصدر يكون معمولاً لما قبله فيتدافع ذلك مع معنى الصدارة[١]، ولكنّ الأخفش[٢]، والفراء، ومَن وافقهم أجازوا الابتداء بها خلافاً للجمهور[٣]، و(لكنّ) يجوز فيها الصدارة النحوية فقط؛ لأنَّها لا يجوز لها أنْ تكون في الابتداء اللغوي؛ لأنَّها تفيد الاستدراك – على أشهر الأقوال – الذي هو عكس الابتداء، حيث إنّ الاستدراك هو تعقيب الكلام التام المكتمل المعنى بكلام آخر مكتمل المعنى، ينفي ما يتوهم فيه ثبوت الكلام الأول، أو يثبت ما يتوهم فيه نفي الكلام الأول[٤]، وأمّا بقية الحروف الناسخة فيجوز فيها نوعي الصدارة وهي:(إنّ)، و(أنّ)، التي بمعنى (لعل)، و(كأنّ)، و(ليت)، و(لعل)، و(عسى) التي بمعنى (لعل)، و(لا) النافية للجنس[٥].

رابعاً:بعض حروف النفي، حيث إنّ (ما) النافية تتصف بالصدارة عند البصريين، والفراء خلافاً لبقية الكوفيين[٦] ويحمل عليها في ذلك (إنْ)، ولكنّ ابن مالك جعلها لا تعلق فعل القلب[٧]، و(لا) النافية المهملة يُشترط لتصدرها عند جمهورالبصريين، ومَن وافقهم كأبي حيان، وابن هشام أنْ تكون في جواب قسم ظاهر، أو مقدر، ولكن ذهب ابن الحاجب إلى صدارتها مطلقاً، وضعّف ذلك الرضي، وأمّا الكوفيون فلم يجعلوا لها

---

[١] ينظر الكتاب ١٢٤/٣، المقتضب ٣٤٣/٢، التبصرة للصيمري ٢٠٤/١، أمالي ابن الشجري ١٩٧/٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٨٩، المالقي ص ١٢٥.

[٢] هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، سكن البصرة، وتتلمذ على سيبويه، ويُرْوَى أن الكسائي قد قرأ عليه كتاب سيبويه سراً، ومن كتبه معاني القرءان، والأوسط في النحو، والمقاييس، توفي عام ٢١٥هـ. ينظر التعيين لليمانى ص١٣١–، بغية الوعاة ٥٩/١–، تاريخ بروكلمان ١٥١/٢.

[٣] ينظر المقتصد للجرجاني ٤٨٧/١، الجنى للمرادي ص٤٠٨، الأشباه،والنظائر ٣٦٩/٢.

[٤] ينظر ابن يعيش ٧٩/٨–، الصبان ٢٧٠/١، ٢٧٢.

[٥] ينظر الكتاب ١٤٨/٢، ١٢٣/٣، ٢٣٣/٤، الخصائص لابن جني ٣١٧/١، ٣٩٨، نتائج السهيلي ص ٣٤٥، حاشية الدسوقي (مصطفى محمد عرفة) ١٠٥/١، ٢٢٢/٢، على مغني اللبيب لابن هشام، ط.عبدالحميد أحمد حنفي – القاهرة، بدون تاريخ.

[٦] ينظر الأصول لابن السراج ٩٤/١، ابن يعيش ١١٣/٧، أمالي ابن الحاجب ٢١٤/١، ش ابن الناظم ص ١٣٤، ش الكافية للرضي ١٢٥/١، الدسوقي ٣١٦/١

[٧] ينظر ش التسهيل لابن مالك ٣٥١/١، ش الكافية للرضي ٢٩٧/٢.

الصدارة مطلقاً، ووافقهم ابن يعيش، والرضي، ولكنّ ابن الأنباري ردّ ذلك[١]، وذهب الرضي والخضري، ومَن وافقهما خلافاً للجمهور إلى أنّ (لا) إذا خرجت من معنى النفي إلى النهي كانت لها الصدارة[٢]، وممَّا يتصف بالصدارة عند الجمهور حملاً له على النفي؛ لدلالته عليه، وعلى ما يماثله من المعاني كالتقليل، نحو:(قل)، و(قلما)، و(كثر ما)، و(طالما)، وما جرى مجراهم مثل (خطيئة) في قول العرب: خطيئة يوم لا أصيد فيه[٣]، وخلافاً للجمهور ذهب الأخفش الصغير[٤]، ومَن وافقه إلى صدارة حروف النفي:(لن)، و(لم)، و(لما)[٥]، وذهب أبوحيان، والرضي إلى صدارة (غير)[٦]، وذهب الكوفيون إلى صدارة (ليس)؛ لأنَّها حرف نفي عندهم لا فعل، وعلل مَن تكون عنده فعلاً صدارتها بعدم تصرفها[٧]، ويحمل على (ليس) في ذلك حروف النفي العاملة عملها، حيث لا صدارة لها عند البصريين[٨].

خامساً:حروف التحضيض، حيث تتصف بالصدارة عند جمهور البصريين خلافاً للكوفيين، وهي:(ألاّ)،و(هلاّ)،و(لولا)، و(لوما)، وزاد سيبويه (ألا) المخففة أحياناً[٩].

---

[١] ينظر الإنصاف لابن الأنباري ص ١٤٩-، ش الكافية للرضي ١/١٦٤، ٢/٢٣٥، مغني اللبيب ٣/٣١٨.

[٢] ينظر ش الكافية للرضي ١/١٧٧، الخضري ١/١٩٦.

[٣] ينظر الكتاب ١/٨٤، الأصول لابن السراج ٢/١٦٨، أمالي ابن الشجري ٣/٤٦، ش الكافية للرضي ١/٨٧، ٢٣١، ٢/٣٣١، المساعد لابن عقيل ٣/٢٣٩، الدسوقي ١/٣٠٧.

[٤] هو أبو الحسن علي بن سليمان، زارمصر، وحلب، وتوفي ببغداد، وكان فقيراً، ومن شيوخه المبرد، وثعلب، واليزيدي، واختلف في تأليفه للكتب، حيث ذهب المرزباني إلى عدم وجود كتب له، بينما نسب له ابن النديم التثنية، والجمع، والأنواء، وغيرهما، توفي عام ٣١٥هـ. ينظر الفهرست لابن النديم، مكتبة الخياط، بيروت، بدون تاريخ، ص ٨٣، التعيين لليماني ص ٢١٩، بغية الوعاة ٢/١٦٧.

[٥] ينظر الكتاب ١/١٣٥، ٣/٥-، ش الشلوبين ٢/٤٧٣، الأشموني ٣/٢٧٨.

[٦] ينظر الأصول لابن السراج ٢/٢٣٦، ابن يعيش ٨/٦٦، ش التسهيل لابن مالك ٣/٢٣٦، ش الكافية للرضي ١/٨٧، ٢/٢٣١.

[٧] ينظر الكتاب ١/١٠٢، ١٤٦، المقتصد للجرجاني ١/٤٠٧، الحلل لابن السيد ص ١٦١-١٦٦، ش الجزولية للشلوبين ٢/٧٧٧، ش ابن الناظم ص ١٣٦.

[٨] ينظر الصدارة للشنقيطى ص ١٩٠، ١٩٥.

[٩] ينظر الكتاب ٢/٣٠٨، معاني الرماني ص ١٢٣، ١٣٢، أمالي ابن الشجري ١/٤٢٥، شرح عُمدة الحافظ، وعِدة اللافظ، لابن مالك (محمد بن عبدالله بن محمد) ١/٣١٥-،٣٢٠، تحقيق/ عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني - بغداد، ط.١٩٧٧م.

سادساً:حرفا العرض كحروف التحضيض يتصفان بالصدارة عند جمهور البصريين خلافاً للكوفيين، وهما:(ألا)، و(أما) المخففتان[١].

سابعاً:(ألا) التي للتمني، حيث تتصف بالصدارة عند سيبويه، وجمهور البصريين[٢].

ثامناً:لام الابتداء المفتوحة تتصف بالصدارة عند البصريين، والكوفيين على حدٍّ سواءٌ، ولكنّ البصريين اعتبروها قِسماً قائماً برأسه، بينما اعتبرها الكوفيون هي لام جواب قسم مقدر[٣].

تاسعاً:لام جواب القسم تتصف بالصدارة عند الجمهور خلافاً للفراء، وأجاز ابن مالك أنْ تتقدم عليها شبه الجملة[٤]، وذهب البصريون إلى أنّ أصلها لام الابتداء، بينما قال الكوفيون عكس ذلك، أي أنّها هي أصل لام الابتداء[٥].

عاشراً:كنايات العدد، حيث تتصف (كم) الخبرية بالصدارة عند جمهور البصريين خلافاً للأخفش،والفراء،والكوفيين[٦]، وكذلك (كأين) تتصف بالصدارة دون (كذا)[٧].

الحادي عشر:(ما) التعجبية، تتصف بالصدارة عند سيبويه، والجمهور خلافاً للأخفش الذي ضعّف قوله ابن الشجري[٨].

الثاني عشر:حرف الجر (رب)، وما ينوب عنه، حيث اتفق النحاة على صدارة (رب)، ولكنّهم اختلفوا في صدارة الواو، والفاء، و(بل) التي تنوب، عنها فقال بصدارتها

---

[١] ينظر ش التسهيل لابن مالك ١٣٨/٢، الأشموني ٥١/٤.

[٢] ينظر الكتاب ٣٠٧/٢، أمالي ابن الشجري ٢٩٧/٢، ٥٤٣، ش الكافية للرضي١٦٤/١.

[٣] ينظر الكتاب ٣٧٦/٢، لامات الزجاجي ص ٧٠، الأشباه،والنظائر ٤٧٥/١.

[٤] ينظر المقتضب، ٢٩٧/٣، ابن يعيش ٩٦/٩، المقرب لابن عصفور ٨٨/١، ش التسهيل لابن مالك ٢١٨/٣، تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي) ٢٧٨/٤، ٣٧٥/٦، تحقيق/ د.عبدالرزاق المهد، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٢م، المساعد لابن عقيل ٣٢٦/٢–.

[٥] ينظر المقتصد للجرجاني ١١٩/١، ابن يعيش ٢١/٩، ش الكافية للرضي٣٣٨/٢.

[٦] ينظر الأصول لابن السراج ٣١٦/١، الإغفال للفارسي ١٠١/١، ش الجمل لابن عصفور٥٠/٢، ٣٣٨، ارتشاف الضرب ٣٨١/١، الجنى للمرادي ص ٢٦١.

[٧] ينظر شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل (عبدالله بن عبدالرحمن) ٨٤/٤، تحقيق/ محمد محيى الدين عبدالحميد، دار التراث – القاهرة، ط.العشرون – ١٩٨٠م، المساعد لابن عقيل ١١٦/٢، الأشموني ٣٤٠/٣–.

[٨] ينظر الكتاب ٧٢/١، أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، ش التسهيل لابن مالك ٢٩٥/١، التصريح للشيخ خالد ١٧٣/١.

الكوفيون، ومَن وافقهم كالمبرد، بينما منع ذلك البصريون، وقالوا بإضمار (رب) معها[١].

الثالث عشر:حروف الجواب تتصف بالصدارة النحوية فقط مثل (لكن)؛ لأنَّه يلزم أنْ يسبقها كلام يُجاب بها عنه، وهي:(نعم)، و(لا)، و(بلى)، و(أجل)، و(أي)، و(جير)عند أبي موسى الجزولي[٢]، وابن هشام، و(إنْ) بمعنى (نعم) عند سيبويه، والأخفش، والمبرد، و(كلاّ) بمعنى (نعم) عند الفراء[٣].

الرابع عشر:(إذا) الناصبة للمضارع، حيث تتصف بالصدارة عندما تكون عاملة عند جمهور النحاة خلافاً لبعض الكوفيين ولكن بقلة عندهم[٤].

ثمّ أخيراً يكون في المرتبة الرابعة من أدوات الصدور ما يتصف بالصدارة دون العادية، حيث يجوز فيها أنْ تدخل عليها النواسخ عند الجمهور ، وكذلك أدوات الصدور الأخرى، ويختص بهذه المرتبة ضمير الشأن، ويُسمّى أيضاً بضمير القصة، أو الأمر، ويسميه الكوفيون بضمير المجهول، وهو لا يكون إلا مفرداً، سواءٌ أ كان مذكراً، أم مؤنثاً،حيث يتصدر جملته التي يعود عليها، وهو متقدم عليها لفظاً، ورتبةً، ولكن ذهب أبوحيان، والصبان في أحد قوليهما– وهوقول مرجوح–بعدم صدارته[٥]، وذلك كقوله تعالى:" أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ"[٦].

---

[١] ينظر الهامش الثاني ص ٨.

[٢] هو أبو موسى عيسي بن عبدالعزيز، من البربر بمراكش، وجزولة، زار مصر، وتتلمذ فيها على ابن بري، ومن تلاميذه الشلوبين، وله كتاب المقدمة المشهورة بالجزولية، وهي حواشي على الجمل، توفي عام ٦٠٧هـ. ينظر التعيين لليماني ص ٢٤٧، بغية الوعاة ٢٣٦/٢–.

[٣] ينظر الكتاب ١٥١/٣، ١٦٢/٤، ش الجزولية للشلوبين ٤٧٧/٢، ١١٥٧/٣–١١٦٤، ش الكافية للرضي ٣٤٧/٢، المالقي ص١٧٦، الجنى للمرادي ص ٤١٢، مغني اللبيب ٢٣٥/١، ٢٣٩/٢–، ٦٤/٣.

[٤] ينظر الكتاب ٢٣٤/٤، معاني الفراء ٣٣٧/٢–، الأصول لابن السراج ١٤٨/٢، الحلل لابن السيد ص ٢٥٧، التوطئة للشلوبين ص ١٤٥، ش التسهيل لابن مالك ٢٠/٤، ش ابن الناظم ص٦٧٠.

[٥] ينظر الكتاب ٦٩/١–، ١٣٤/٢، ١٦٧، ٧١/٣–، المقتضب ١٤٤/٤، الأصول لابن السراج ٢٣٢/١، ٢٣٨–، ٢٠٨/٢–، الانتصارلابن ولاد ص ١٢٧–، جمل الزجاجي ص ١١٧، دلائل الجرجاني ص ٣١٧، المقتصد للجرجاني ٤٢١/١، ابن يعيش ١٠١/٧، ١١٤/٣، الأشباه،والنظائر ٤٠٤/٢–،المساعد لابن عقيل ١١٤/١، ١٦٧/٣–، الصبان ٢٨٩/٣.

[٦] سورة التوبة (٦٣)

وفي أقوال منفردة خلافاً للجمهور ذهب ابن عصفورإلى صدارة لام الأمر [١]، وكذلك ذهب السهيلي إلى صدارة (قد)، وحرفي التنفيس، والفعل الماضي[٢].

وأمّا الفواصل القاطعة فهي تتصف بخصوصية تميزها عن غيرها من الفواصل، حيث إنّها تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها كأدوات الصدور، ولكنّها تفترق عنها في جواز عمل ما قبلها فيما بعدها، حيث يمتنع ذلك مثلاً مطلقاً مع حروف الاستئناف كالواو، والفاء، و(حتى)[٣]، ومع الحروف المصدرية[٤]، بينما يختص ذلك بتمام الكلام قبلها مع (إلا) الاستثنائية[٥]، وباستثناء جملة (أمّا) الشرطية مع فاء الجزاء[٦]، وكذلك يمتنع ذلك مطلقاً مع ممَّا في حَيِّز القواطع الاسمية مباشرةً، أي المتمم لها، وهو كالمضاف إليه في الإضافة[٧]، والنعت في الوصف[٨]، والصلة في الاسم الموصول[٩].

وأمّا الفواصل الزائدة فعبر عنها البصريون بلفظ الزيادة، واللغو، والإلغاء، والكوفيون عبروا عنها بلفظ الصلة، والحشو، ومِن مسمياتها كذلك الفضلة، والأجنبي، والتبيين. والغالب فيها أنْ تكون حروفاً، ولكنّها قد تكون أفعالاً، ولكن يقصر البصريون ذلك على الماضي مثل:(كان)، و(ظن)، ويمنعونه في الأسماء مطلقاً، وعِلَّة ذلك أنّ

---

(١) ينظر ش الجمل لابن عصفور ٣٣١/٢، ارتشاف الضرب ٥٤٣/٢.

(٢) ينظر نتائج الفكرللسهيلي ص ١٤٣، ش الكافية للرضي ٣٤٧/٢، الصدارة للشنقيطى ص ٣٧٨.

(٣) ينظر الكتاب ٩٠/١، ١٨/٣، ٤٦، ٨٨، ١٤٣، المقتضب ٦٤/٢، ٣٥-، ١٢٥/٤، الأصول لابن السراج ٢٦٤/١، ١٨٩/٢، جمل الزجاجى ص ٥٤، ٦٦، العلل للوراق ص ١٨٢، معان الرماني ص ٤٥، ١٧١، اللمع لابن جني ص ١٣٢، ١٥١ التبصرة للصيمري ٤٢٠/١، ابن يعيش ٥٠/٧، ١٨/٨، مغني اللبيب ٣٧٤/٤.

(٤) ينظر المقتضب ١٥٧/٤، الانتصار لابن ولاد ص ١٦٣، مسائل الفارقي ص ٦٢، ٧٣ .

(٥) ينظر الكتاب ٣١٧/٢، ١٤٥/٣، الأصول لابن السراج ٢٩٩/١ -، ٢٣١/٢، جمل الزجاجي ص ٢٣١، البصريات للفارسي ٧٨٤/٢، الكشف للأصبهاني ٥٦٠/١، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٣٨، التبيين لأبي البقاء العكبري ص٤٠٧، ش التسهيل لابن مالك٣٠٤/٢، المساعد لابن عقيل٥٨٢/١، الأشباه،والنظائر١٧٢/٣،١٦٨.

(٦) ينظر المطلب الأول في المبحث الثاني في الفصل الثالث في هذه الدراسة ص ٢٩٥-.

(٧) ينظر الكتاب ٧٥/٣، الأصول لابن السراج ٢٢٦/٢، الإغفال للفارسي ٢٧٦/١، أمالي ابن الشجري ٢٦/١، ٢٨٦، الكشف للأصبهاني ١١٦٩/٢، ش التسهيل لابن مالك ٢٣٦/٣، الصبان ٨٨٥/٢.

(٨) ينظرالفوائد للثمانيني ص١٧١،النكت للأعلم ص٨٧،نتائج السهيلي ص٢٣٢،ائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٠.

(٩) ينظر المقتضب ٦٧/٢، ١٥٦/٤، الشعرللفارسي ٤١٢/٢، ارتشاف الضرب ١٠٤٧/٢.

الحروف يَسْهُل فيها الإهمال دون غيرها، حيث إنّ المعايير العامة لزيادة الفواصل أنْ لا تكون هي عاملة في غيرها، ولا معمولة، وأنْ يجوز حذفها دون أنْ يتأثر معنى الكلام بحذفها، وذلك باعتبار أنّ التوكيد، أو مايماثله من المعاني، والذي تفيده غالباً ليس بمعنى جديد فلا يتأثر المعنى القائم بحذفها[١]، ولكنّنا نجد أنّه تتفاوت درجة انطباق هذه المعايير على الفواصل الزائدة، حيث نجدها تنطبق تماماً على بعض الفواصل دون بعض فمثلاً هي تنطبق تماماً على زيادة (ما) في نحو: قوله تعالى:" فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ"[٢]، وأيضاً على زيادة (إذن) المهملة في نحو: قمت إذن بواجباتك نحو أسرتك، ولا تنطبق تماماً بسبب المعنى على زيادة (لا)؛ لامتناع جواز حذفها؛ لأنَّ حذفها يغير معنى الجملة من النفي إلى الإثبات، أو العكس، نحو: :جئت بلا مال، ولم أحضر بلا مال، ولا تنطبق تماماً بسبب اللفظ على زيادة حرف الجر؛ لأنَّه عامل كما في قوله تعالى:" مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ"[٣].

تنقسم الجملة العربية البسيطة من ناحية تركيبها إلى ثلاثية، وثنائية التركيب[٤]، فأمّا الثلاثية التركيب فيجوز للفصل أنْ يقع في موضعين منها، أي بين الجزء الأول، والثاني، وبين الجزء الثاني، والثالث، ومن الجمل التي تنتمي إليها جملة المبتدأ، والخبر الداخل عليها عوامل في أولها سواءٌ كانت هذه العوامل عاملة كالنواسخ، أو مهملة

---

(١) ينظر الكتاب ٢٢٠/٤ – ، أسرار الجرجاني ص ٤٢٠، ابن يعيش ٧ ١٥٢، ١٢٨/٨، ٩/٤، ش الجزولية للشلوبين ٨٣١/٢، أمالي ابن الحاجب ٧٥١/٢–، ش الكافية للرضي ٣٨٤/٢، المالقي ص ١٤٢، ٣١٥، التذييل، والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي) ٢١٣/٤، تحقيق/ د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط.الأولى – ١٩٩٧م، الجنى للمرادي ص ٣٠٠، الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام الأنصاري (عبدالله بن يوسف بن أحمد)، تحقيق/د.علي فودة نيل، جامعة الرياض – السعودية، ط.الأولى – ١٩٨١م، ص ١٠٨–، شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيى الدين، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ط.١٩٨٨م، ص ١٥١، الأدوات النحوية في كتب التفسير، للصغيِّر (محمود أحمد)، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠١م، ص ٢٧٥، النحو الوافي لعباس حسن ٧٠/١، دار المعارف – مصر، ط.الرابعه – ١٩٧٣م.

(٢) سورة آل عمران (١٥٩)

(٣) سورة فاطر (٢)

(٤) مع ملاحظة أن التراكيب الثنائية كالمتضايفين، والجار، والمجرور تعتبر معاً كوُحْدَةٍ واحدةٍ جزءً واحداً من الجملة، وليست بجزأين.

كهمزة الاستفهام، وتنتمي إليها أيضاً الجملة الفعلية التي فعلها تام متعدٍ، أو لازم غير متعدٍ إلى مفعول، ومنها كذلك جملة أدوات الشرط. وأمّا الجمل ثنائية التركيب فهذه يقع الفصل فيها في موضع واحد بين جزئيها، ومن الجمل التي تنتمي إليها جملة المبتدأ، والخبر المجردة مطلقاً من العوامل اللفظية، وتندرج تحتها أيضاً الجملة الفعلية التي فعلها تام لازم غير متعدٍ إلى مفعول، وكذلك الجملة الفعلية التي فعلها مبني للمجهول. وكذلك يجوز للفصل هنا أنْ يقع في موضع واحد بين جزئي التراكيب الثنائية، والتي ليست بجمل مستقلة، وإنّما هي وحدات مستقلة من أجزاء الجملة، ومن أمثلتها تركيب التوابع، والإضافة، والجار، والمجرور، حيث يجوز للفصل فيها أنْ يقع بين المتبوع، والتابع، وبين المضاف، والمضاف إليه، وبين حرف الجر، والاسم المجرور به.

وإنْ شاء الله تعالى سندرس هذه الفواصل بتقسيمها وِفق أحكامها من ناحية الوجوب، والجواز، والمنع مع بيان العِلة المُسببة لأي حكمٍ منها، وكذلك بيان ترجيح أحد الأحكام على الآخر إنْ كان يجوز أكثر من حكم للفاصل الواحد، وكل ذلك وِفق أقوال النحاة وتعليلاتهم. وبالله نستعين وعليه التكلان.

الفصل الاول

المبحث الأول:"الفصل" بين المبتدأ، أو أحد فروعه ، والعوامل الداخلة عليه وفيه مطلبان:

المطلب الأول:الفواصل الشائعة

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بالخبر

يتحقق وجوب الفصل هنا بعدة مُسبِّبات مختلفة، من أهمها إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ متصلاً بضمير يعود على خبره، أو على ما اتصل به، فيتعيّن حينئذٍ تقديم الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً، ورتبةً، نحو: أ في الدار صاحبها؟، وإنّ غلام هند بعلها[1]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

كذا إذا عاد عليه مضمر – مما به عنه مبيناً يخبر

، ومنها كذلك إذا كان خبر الناسخ ضميراً متصلاً، واسمه ظاهر، نحو: عمرو كأنّه زيد، أي كان زيد مثله، وكأنّك زيد، أي كأنّ زيداً شبيهك، أو مثلك[2]، ومنها أيضاً إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ نكرة محضة وخبره شبه جملة،نحو: أفي المسجد رجل؟، وكان عندك ولد، وإنّ في الإسلام خيراً[3]، وكذلك إذا كان اسم الناسخ محصوراً

---

[1] ينظر المقتضب للمبرد ٨٨/٤، ش العمدة لابن مالك ٢٠٦/١، ٢١٨، ٢٢١، ش ابن الناظم ص ١١٧–، ش الكافية للرضي ٩٨/١، النكت لأبي حيان ص ٨٢، ارتشاف الضرب ١١٠٨/٣–١١٦٨، ش القطرلابن هشام ص ١٣٦، الفرائد الجديدة (نظم الفريدة، وشرحها المطالع السعيدة)، للسيوطي (عبدالرحمن بن أبو بكر) ٢٢٢/١، تحقيق/ عبدالكريم المدرس، وزارة الأوقاف – الجمهورية العراقية، بدون تاريخ، شرح ألفية ابن مالك لابن طولون (محمد بن علي) ١٩٤/١، تحقيق/ د.عبدالحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٢م، شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، للفاكهي (عبدالله بن أحمد)، تحقيق/ د.محمود نصار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٤م، ص ١٥٠، الصبان ٣٣٠/١، الاختصار، والتكميل لشرح ابن عقيل، لمؤمن بن صبري غنام١٩٥/١، مكتبة الرشد– الرياض، ط.الثانية–٢٠٠٥م.

[2] ينظر ش الجمل لابن عصفور ٣٧٦/١، ارتشاف الضرب ١١٦٨/٣، شرح المقرب لابن عصفور، لفاخر(علي محمد) ٩٥٤/١، ط.الأولى للجزء الأول – ١٩٩٠م، والجزء الثاني – ١٩٩٤م.

[3] ينظر الخصائص لابن جني ٢٩٩/١، الإرشاد إلى علم الإعراب، للقرشي الكيشي (محمد بن أحمد بن عبداللطيف)،دار ابن خلدون – الإسكندرية، ط.الأولى– ١٩٩٩م، ص ٦٧، ش المرادي ٤٨٤/١–، المساعد لابن

بـ(إلا)[1]، كقوله تعالى:" وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ ربَّنَا اغْفِرْ لَنَا"[2]، وأيضاً منها في جملة (إنّ) المكسورة الناسخة إذا اتصل اسمها بلام الابتداء، بشرط أنْ يكون خبرها شبه جملة، وأنْ لا يوجد فاصل آخر بين الناسخ، واسمه، وذلك لئلا تجتمع أداتا صدر في موضع واحد[3]، كقوله تعالى:" إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى"[4]، وكذلك منها إذا كان اسم الحرف الناسخ باستثناء (ليت) عند الجمهور، و(لعل) أيضاً – في قول مجروح عند الأخفش– مصدراً مؤولاً من (أنّ) الناسخة، أو (أنْ) الخفيفة الناصبة للمضارع أيضاً كما ذكر أبوحيان، ولكن يُشترط في الخبر المتقدم أنْ يكون شبه جملة، وذلك كقوله تعالى:" إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى"[5]، ونحو: إنّ عندي أنْ تخرجَ أنت. وأمّا تعليلات النحاة لذلك الوجوب فهي ترتكز على (إنّ) الناسخة المشددة، أُم باب الحروف الناسخة، وعلى (أنّ) المصدرية الناسخة ثمّ حملوا على ذلك بقية الحروف الناسخة باستثناء (ليت) عند الجمهور، حيث شدَّ من أزر ذلك عدم سماع ما يخالفه عن العرب، ومجمل هذه التعليلات أربع، أولها: امتناع توالي حرفان يدلان على معنى واحد، وهو هنا (التوكيد)، وممَّن علل بذلك المبرد، وعبدالقاهر الجرجاني، وابن الشجري، وابن يعيش، وثانيها التمييز بين (إنّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة الناسختين المشددتين، حيث جعلوا للأولى التصدير، وللثانية التأخير، وممَّن علل بذلك ابن عصفور، والرضي، والمرادي، وثالثها: منع اللبس بين (أنّ) التي بمعنى (لعل)،

عقيل ٢٢٣/١، الأشباه،والنظائر ١٠٩/٣، التطبيق النحوي، للراجحي (عبده) ، دار النهضة العربية، بيروت، ط.١٩٨٥م، ص ١٠٩، معاني النحو، للسامرائي(فاضل صالح) ١٥٤/١، دار الفكر– عمان، ط.الأولى–٢٠٠٠م.

[1] ينظر ش التسهيل لابن مالك ٣٠٢/١، ش ابن جمعة ٨٧٧/٢، التذييل لأبي حيان ٣٥٠/٣، ١٧٢/٤، التصريح للشيخ خالد ٢١٩/١، البهجة المرضية في شرح الألفية، للسيوطي (عبد الرحمن بن أبو بكر)، تحقيق/ أحمد إبراهيم محمد علي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٠م، ص ١٣١، ١٣٣، همع الهوامع ٣٧٤/١،٣٣٣، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لابن حمدون بن الحاج (أحمد بن محمد)، تحقيق/ محمد صدقي، دار الفكر – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٣م، ص ١٤٥، ١٤٧.

[2] سورة آل عمران (١٤٧)

[3] ينظر المقتضب ٣٤٣/٢، ٣٤٥، الأصول لابن السراج ٢٣١/١، الفوائد للثمانيني ص ٢٣٣.

[4] سورة الليل (١٢، ١٣)

[5] سورة طه (١١٨)

والأخرى المصدرية؛ لذلك صدّروا الأولى وأخرّوا الثانية، وممّن علل بذلك ابن الحاجب، وابن مالك، والشيخ خالد، وأمّا رابع التعليلات فإنّه لا يوجب تقديم الخبر نصاً، ولكنّه يوجب عند بعضهم كابن الحاجب أنْ يكون المتأخر هو اسم الناسخ، وبين الاثنين تناسب، وهذا التعليل هو استحقاق المصدر المؤول المتأخر أنْ يكون اسماً للناسخ أكثر من غيره؛ لأنَّه أخص، وأعرف؛ حملاً له على الضمير أعرف المعارف؛ لأنَّهما لا يوصفان، وممّن علل بذلك الثمانيني، والأصبهاني، وابن عصفور، وأبوحيان، وتحت هذا التعليل الأخير يمكن أنْ تندرج سائر نواسخ الابتداء، وسائر الحروف المصدرية؛ ولهذا عمَّم ابن الحاجب حكم الوجوب هنا عليها، بينما وسَمَه غيره كابن عصفور، وأبي حيان بأنّه هو الوجه الأفضل والأفصح، ولكن ظاهر كلام سيبويه الجواز المطلق تبعاً للقراءات القرءانية الواردة بكليهما أي اعتبار المصدر المؤول اسماً، أو خبراً له[١]، ومن ذلك قوله تعالى:" فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا"[٢].

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

إذا كانت شبه الجملة الفاصلة بين الناسخ، واسمه ناقصةً لا يكتمل بها معنى الجملة فإنّه يلزم حينئذٍ خلافاً للفراء وجود خبرٍ للناسخ غيرها، ويتعيّن اعتبارها معمولةً لاسم الناسخ في نحو: إنّ بك كفيلين أخواك، ومعمولةً لخبره خلافاً لابن عصفور مع النواسخ الحرفية[٣] في نحو: إنّ بك زيداً مأخوذ[٤].

---

[١] ينظر الكتاب ٥٠/١، ١٢٤/٣، ١٥٥، المقتضب ٣٤٣/٢، الفوائد للثمانيني ص ٢١٣، المقتصد للجرجاني ٤٢٣/١، ٤٧٣، أمالي ابن الشجري ١٩٧/٣–، الكشف للأصبهاني ١٢٩/١، ابن يعيش ٥٩/٨–، ٧١، أمالي ابن الحاجب ٢٠٠/١، ش الوافية لابن الحاجب ص ١٧٤، ش الجمل لابن عصفور ٣٨٨/١، ش التسهيل لابن مالك ٣٠١/١، ٣٩/٢، ش الكافية للرضي ٩٩/١، ٢٩٩/٢، ٣٤٩، ارتشاف الضرب ١١٧٥/٣، ١٦٣٧/٤، التذييل لأبي حيان ٣٥٠/٣، ١٨٧/٤ الجنى للمرادي ص ٤٠٨، المساعد لابن عقيل ٢٢٤/١–، ٣٢٩، التصريح للشيخ خالد ٢١٨/١، الأشباه،والنظائر ٣٤٢/٣، ش المقرب لفاخر ٧٢٢/١، النحولعباس حسن ٥٠٤/١.

[٢] سورة الحشر (١٧)

[٣] خرّج ابن عصفور شبه الجملة حينئذٍ على أنها معمولةٌ لمضمر، وجملتهما اعتراض بين الحرف الناسخ، واسمه، وعلل ذلك المنع حملاً على منع الفصل بالعامل في شبه الجملة؛ لأنه اسم، فحمل عليه معموله.

الفاصل الثالث:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب[١]

يختص وجوب الفصل هنا بجملة أفعال القلوب فقط، وذلك إذا كان فاعلها اسم موصول، نحو: علم الذي اجتهد الاختبار سهلاً.

---

[٤] ينظر الكتاب ١٣٢/٢، الأصول لابن السراج ٢٤٤/١، جمل الزجاجي ص ٥٢، ش الجمل لابن عصفور ٤٤٠/١–٤٤٣، ارتشاف الضرب ١٢٤٥/٣، ١٥٩٢، التذييل لأبي حيان ٢١٥/٥.

[١] الجملة التي لا محل لها من الإعراب هي الجملة التي لا تحل محل أي كلمة مفردة، أي أنها ليست معمولةً لأي عامل؛ لذلك لا يُقال عنها أنها في محل رفع، أو نصب، أو جر، وذلك كجملة صلة الموصول، والجملة المعترضة، ولكنّ الفارسي – خلافاً لغيره كالزمخشري، وابن مالك، وابن هشام، وابن عقيل – قد منع الفصل بأكثر من جملة معترضة واحدة. ينظر ش التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٢–٣٧٨، ارتشاف الضرب ١٦١٦/٣، مغني اللبيب ٨٥/٥، المساعد لابن عقيل ٥٣/٢، الشمني ١٢٢/٢، ١٢٥، همع الهوامع ٢٥٣/٢–٢٥٩، الدسوقي ٤٥/٢، التطبيق للراجحي ص ٣٥٢–٣٥٥، جامع الغلاييني ٢٨٧/٣–٢٨٩.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالخبر

يجوز تحقق الفصل هنا مطلقاً باستثناء مواضع الوجوب، والمنع، ولكنّه يكون الوجه الأفضل إذا كان الخبر هو الأهم عند المتكلم؛ لأنَّ تقديمه يدل على العناية، والاهتمام، وذلك مثلاً بأنْ تكون الجملة استفهاماً عن الخبر لا عن المبتدأ، نحو: أ عندك زيدٌ أم لا؟ [1]. ويقع الفصل هنا مع الأفعال الناسخة[2] دون ترجيح بشرط أمن اللبس وعدم اتصاف خبرها بالصدارة؛ لتصرفها[3]، وذلك كقوله تعالى:" وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا

---

[1] ينظر الكتاب ١٦٩/٣، ١٧٤، المقتضب ٧٤/٢، الأصول لابن السراج ٢١٣/٢، العلل للوراق ص ١٢٦، التبصرة للصيمري ١٠١/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٨٤، دلائل الجرجاني ص ١٠٦-١١٤، شرح الكافية الشافية، لابن مالك (محمد بن عبدالله بن محمد) ١٥٦/١-١٥٩، تحقيق/ علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية – بيروت،ط.الأولى – ٢٠٠٠م، مغني اللبيب ١٩/٥، همع الهوامع ٣٣٣/١.

[2] وكذلك يجوز الفصل بالخبر بين (ما) النافية، والأفعال الناسخة المنفية بها كـ(كان) بلا خِلافٍ يذكر، نحو: ما مسافراً كان أخوك، وبخلاف مع الأفعال الناسخة المثبتة بها، أي الدلالة على النفي، وهي (زال)، وأخواتها؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، حيث نص أبوحيان، وابن عقيل، والشيخ خالد، والأشموني خِلافاً للمكودي على أن الأكثر جواز وقوع الفصل معها، نحو: ما عالماً زال زيدٌ، ونص ابن الناظم، وتابعه ابن هشام، والمكودي، وابن طولون خِلافاً لابن عصفور، وأبي حيان، وابن عقيل، ومَن تابعهم كعباس حسن على منع وقوع الفصل هنا بين (ما) المصدرية؛ و(دام)؛ لأنَّ الحرف المصدري لا يُفْصل بينها، وبين صلته، بينما قصر المجيزون ذلك على الحرف المصدري العامل فيما يليه، وذلك نحو: لا أصحبك ما، قائماً – دام زيدٌ. ينظر ش ابن الناظم ص ١٣٤، ش الكافية للرضي ٢٩٥/٢–، ٢٩٩، التذييل لأبي حيان ١٧٧/٤، ارتشاف الضرب ١١٦١/٣، ١١٧١،ش المرادي ٤٩٦/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري ٢٢٢/١، تحقيق/ محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ط.٢٠٠١م، ش القطرلابن هشام ص ١٤٥، ش الألفية لابن القيم ١٩٥/١، ش ابن عقيل ٢٧٥/١–٢٧٧، التصريح للشيخ خالد ١ ٢٤٤، الأشموني ٢٣٣/١، ش الألفية لابن طولون ٢٠٥/١، الخضري ٢١٨/١–، الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للشنقيطي (أحمد بن الأمين) ٢٠٨/١، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٩م، النحولعباس حسن ٥٧١/١.

[3] الكتاب ٤٧/١–، ٦٥، المقتضب ٨٧/٤، ٤٠٦، جمل الزجاجي ص ٤٢، ٤٧، المسائل المشكلة، للفارسي (الحسن بن أحمد)، تحقيق/ د.يحيى مراد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى– ٢٠٠٣م، ص ٨٩، المسائل الحلبيات، للفارسي (الحسن بن أحمد)، تحقيق/ د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ودار المنارة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٧م، ص ٢٨٠، الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، للأهدل (محمد بن أحمد بن عبدالباري)، تحقيق/ عبدالله يحيى الشعبي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٠م، ص ٢٠٧.

نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ"[١]، وأمّا في جملة الحروف الناسخة فيقع الفصل معها بشبه الجملة فقط؛ لعدم تصرفها[٢]، وذلك كقوله تعالى:" إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا"[٣]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي – كـ: ليت فيها، أو هنا غير البذي

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

قصر البصريون دون الكوفيين جواز تحقق الفصل هنا على المعمول شبه الجملة فقط، سواءٌ أكان هو معمولاً لاسم الناسخ أم خبره، ومن عِلل النحاة لذلك بأنّ شبه الجملة يجوز فيها ما لا يجوز لغيرها؛ لأنَّها لا تفصل بين العامل، ومعموله، وأيضاً بأنّ ما يجوز للخبر من التقديم يجوز لمعموله، وذلك نحو: أ في الدار زيدٌ قائمٌ، وكان أمس الرجل مريضاً، وإنّ بالطريق أسداً رابضٌ، وظننت عندك أخاك مقيماً، وما بسيفٍ زيدٌ ضارباً[٤]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

---

[١] سورة الروم (٤٧)

[٢] ينظر الكتاب ٩٥/١، ٨٨/٢، ١٣١–، ٢٨١، المقتضب ٦٢/٣، ٢٠٢، ١٠٩/٤، ١٥٦، ٣٧٦، الأصول لابن السراج ٢٣١/١–، ٢٤٤، ٢٣١/٢، إيضاح الزجاجي ص ١٣٥، مسائل الفارقي ص ١٣٧، الخصائص لابن جني ٤١١/٢، الفوائد للثمانيني ص ٢٣٠، شرح عيون كتاب سيبويه، لابن جندل القرطبي (هارون بن موسى)، تحقيق/ د.عبدربه عبداللطيف عبدربه، مطبعة حسان – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٤م، ص ١٤٣، المقتصد للجرجاني ٤٥٣/١، ش الحريري ص ٢٣٨، أمالي ابن الشجري ٥٧٤/٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٥٥، توجيه اللمع، لابن الخباز (أحمد بن الحسن)، تحقيق/ د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام – القاهرة، ط.الأولى – ٢٠٠٢م، ص ١٥١، ش التسهيل لابن مالك ١٢/٢، النكت لأبي حيان ص ٨٢، ش التحفة لابن الوردي ص ١٤٨، الجامع الصغير في علم النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد شريف سعيد الزيبق، مكتبة الحلبوني – دمشق، ط.الأولى – ١٩٦٨م، ص ٣٠، شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ بركات يوسف هبود، دار الفكر – بيروت، ط.١٩٩٤م، ص ٢٦٦–٢٦٩، ش ابن عقيل ٣٤٨/١–، ش الألفية للمكودي ص ٦٥، التصريح للشيخ خالد ٢٩٩/١، الأشباه،والنظائر ٣١/٤، الفواكه للفاكهي ص١٧٦.

[٣] سورة المزمل (١٢)

[٤] ينظر الكتاب ٥٦/١، ١٠٥، ١٤٣/٢، المقتضب ٩٠/٤–، ٣٧٦، جمل الزجاجي ص ٤٣، الإغفال للفارسي ٣٣/٢، المقتصد للجرجاني ٤٥٣/١، النكت للأعلم ص ٦٩–، ٢٥٨، الحلل لابن السيد ص ١٦٨–، التذييل لأبي حيان ٢٣٨/٤–، ٢٦٩، ٣٦/٥–٤٠، ش الألفية لابن القيم ٢٠٩/١–، الفرائد للسيوطي ٢٤٧/١، همع الهوامع ٣٧٥/١–، خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، للبغدادي (عبدالقادر بن عمر) ٢٧٢/٩–٢٧٥، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الثالثة – ١٩٨٩م، الدرر اللوامع ٢٨٦/١.

ولا يلي العامل معمول الخبر - إلا إذا ظرفاً أتى، أو حرف جر

، ومن شواهد ذلك قوله تعالى:" وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ"[١]، وقوله تعالى:" فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ"[٢]، وقول ابن ميادة[٣]:

لتقربن قرباً جُلذيّا - مادام فيهنّ فصيلٌ حيّا

، وقول الشاعر[٤]:

فلا تلحني فيها فإنّ بحبها - أخاك مصاب القلب جمٌ بلابله

وكذلك يجوز الفصل هنا بين الاستفهام والقول العامل عمل الظن دون أنْ يبطل ذلك عمله- وِفق اللغة الشائعة[٥] -؛ لأنَّ الموضع الحقيقي للمعمول الفاصل حينئذٍ يكون بعد القول؛ لذلك فهو لا يُعتبر فاصلاًٍ مانعاً لعمل القول، حيث إنّه يجوز فيه أنْ يكون معمولاً لفعل القول، أو لأحد معموليه، لهذا لا يتعيّن في المعمول الفاصل أنْ يكون شبه جملة بل يجوز فيه أنْ يكون اسماً كالحال - كما نص على ذلك أبوحيان-، أو كأحد المفعولين؛ لأنَّـه ليس بأجنبي عن القول[٦]، وذلك نحو: أ فيك تقول عمراً راغباً، وأ غداً تقول خالداً موجوداً، وأ مُجِداً تقول هنداً راحلةً، وكقول الكميت بن زيد الأسدي[٧]:

---

[١] سورة الإخلاص (٤)

[٢] سورة الحاقة (٤٧)

[٣] ينظر مصادر البيت فى الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

[٤] البيت من أبيات سيبويه الخمسين المجهول قائلها، ينظر الهامش السابق.

[٥] توجد لغة لبني سليم حكاها سيبويه عن أستاذه الأخفش الأكبر، أبوالخطاب عبدالحميد عبدالمجيد (توفى عام ١٧٧هـ)، ولكن ضعّفها بعض النحاة كالثمانيني، وفيها يعمل القول بنصب مفعولين إذا كان معناه الظن، ولا يُشترط غير ذلك بأن يكون القول مثلاً مسبوقاً باستفهام، أو أن يكون مضارعاً للمخاطب - خلافاً لابن مالك الذي اشترط الحال، ووِفاقاً للسيرافي الذي أجاز عمل الماضي، ووِفاقاً أيضاً للكوفيين مع فعل الأمر -، أو اشتراط عدم الفصل بغير المعمول. ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

[٦] ذهب الكوفيون، وسائر البصريين، ومَن وافقهم كالثمانيني-خلافاً لسيبويه،والأخفش الأوسط، ومَن وافقهما كابن مالك، وأبي حيان - إلى جوازالفصل بالمبتدأ دون أن يبطل عمل القول، على الرغم من أنه يمنع وقوع الاستفهام على القول، وعللوا ذلك بإضمار فعل القول قبله كالاشتغال، وذلك نحو: أ أنت تقول زيداً منطلقاً، أي أتقول أنت، ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

[٧] يُروى البيت أيضاً بـ(نواماً،ومتناومينا) بدلاً عن (جهالاً،ومتجاهلينا)، ينظرالهامش الأول في الصفحة التالية.

أ جهالاً تقول بني لؤي – لعمر أبيك أم متجاهلينا

، أي أ تقول بني لؤي جهالاً، فالفاصل هو المفعول الثاني لفعل القول(١)، وكقول الشاعر(٢):

أ بعد بُعدٍ تقول الدارَ جامعةً – شملي بهم أم تقول البعد محتوماً

، أي أ تقول الدارَ جامعةً شملي بهم بعد بُعدٍ، ولقد لخص ابن مالك هذه الأحكام في نظم الكافية الشافية، فقال:

والفصل بالمفعول أو بالظرف أو – بالخافض اغتفروراعِ مارَعَوْ

واحك لفصلٍ بسواهُنَّ : هل – أنت تقول عامراً قد ارتحل؟

الفاصل الثالث:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل الجائز هنا بالجملة المعترضة كجملة القسم المحذوف جوابها، والتي تفيد تأكيد الجملة، نحو: كان – والله – محمدٌ صادقاً، وإنّ – والله – المسلمين أقوياء، وقد علمت – والله – الرجل ذاهباً، والفصل بها مع الحرف الناسخ المشبه بـ(ليس) يُسهّل تكرار الناسخ دون أنْ يبطل ذلك عمله؛ لأنَّه لولا الفاصل لأهملت؛ لانتفاء النفي؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، نحو: ما– والله – ما المجتهد راسباً(٣). ومن جمل الاعتراض أيضاً جملة الشرط المحذوف جوابها، والتي تفيد تعليق تحقق الخبر بتحققها هي، أو الدلالة على تحققه في كل حال، وذلك نحو: ظننت – إنْ صدق سعيد – الكتاب مشوقاً، وكقوله تعالى:" أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ"(٤) وكذلك يقع الفصل هنا بالجملة الفعلية، والتي

---

(١) ينظر الكتاب ١٢٢/١–١٢٤، المقتضب ٣٤٩/٢، التبصرة للصيمري ١١٧/١–، الفوائد للثمانيني ص ٢٨٢–، ابن يعيش ٧٨/٧–٨٠، ش الجمل لابن عصفور ٤٦٨/١–٤٧٢، ش التسهيل لابن مالك ٩٥/٢–، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٥٢/١–، ش ابن الناظم ص ٢١١–٢١٣، ش ابن جمعة ٩٣١/٢–، النكت لأبي حيان ص ١٦٥، التذييل لأبي حيان ١٣٥/٦–١٤٢، أوضح ابن اهشام ٧٠/٢–،المساعد لابن عقيل ٣٧٥/١–، التصريح للشيخ خالد٣٨٠/١–، همع الهوامع ٥٠٣/١–، الأشموني٣٧٥/١–، الخضري٣٠٩/١–، خزانة الأدب ١٨٣/٩–.

(٢) يُنسب البيت لمجهول، ويُروى أيضاً بـ(أم دوام) بدلاً عن (أم تقول)، ينظر مصادره في الهامش السابق.

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ٢٧٠/١، ش التسهيل لابن مالك ٣٠٤/٣، همع الهوامع ١٤٥/٣.

(٤) سورة العاديات (٩–١١)

تضيف معاني جديدة تختلف باختلاف معانيها، ومن أمثلة ذلك الفصل بالجملة الفعلية (وقد أتى حولٌ جريمٌ) في قول أبي الغول الطهوي[١]:

كأنْ وقد أتى حولٌ جريمٌ – أثافيها حماماتٌ ركودٌ

، حيث قال الفارسي:" يريد: كأنّ أثافيها"[٢].

الفاصل الرابع:الفصل بالتوكيد اللفظي

يجوز تحقيق الفصل هنا مع النواسخ الفعلية فقط؛ للتأكيد بتقوية المعنى، وتمكينه في نفس المخاطب، نحو: كان كان الرجل مسرعاً، وظننت ظننت السرابَ ماءً[٣].

---

[١] ينظر مصادر الهامش التالي.

[٢] الحلبيات للفارسي ص ١٤٨، وينظر الخصائص لابن جني ٣٣٧/١، ش الجمل لابن عصفور ٤٤١/١–، التذييل لأبي حيان ٣٧/٥–، مغني اللبيب ٧٩/٥–، المساعد لابن عقيل ٥٢/٢، همع الهوامع ٢٥٦/٢، الدرر اللوامع ٥٢٤/١.

[٣] ينظر المقتصد للجرجاني ٥٨١/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٠/١.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بالخبر

الأسباب المانعة لوقوع الفصل هنا هي نوعان: عامة، وخاصة، فأمّا العامة فهي التي تنطبق على جميع النواسخ، وذلك كوقوع اللبس بين ركني الجملة، فيمتنع حينئذٍ التمييز بينهما إلا بالترتيب وذلك نحو: أصبح الفتى المجتبى، وظننت موسى عيسى[١]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

فامنعه حين يستوي الجزءان – عُرفاً، ونُكراً عادمي بيان

، ومنها كذلك حصر الخبر بـ(إلا) لفظاً – في السعة –، أو تقديراً، وذلك كقوله تعالى:" وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً "[٢]، ونحو: إنّما كان الدرهم لك، أي ما كان الدرهم إلا لك[٣]، ومنها كذلك إذا كان اسم الناسخ ضميراً متصلاً، نحو: كنت قائماً[٤]، ومنها كذلك عند الكوفيين – خلافاً للبصريين، ومَن وافقهم كابن مالك، وابن عقيل – إذا كان الخبر جملةً؛ لأنَّه حينئذٍ يشتمل على ضمير يرجع إلى اسم الناسخ، فيمتنع لامتناع تقدم المضمر على المظهر، وذلك نحو: كان زيد أبوه قائم، وكان زيد يقوم[٥].

وأمّا الموانع الخاصة فهي التي تختص ببعض النواسخ دون الأخرى فمنها مثلاً منع الفصل هنا مع النواسخ الحرفية العاملة تشبيهاً لها بالفعل؛ لأنَّ ما كان فرعاً في

---

[١] ينظر الفوائد للثمانيني ص ١٧١، ١٧٣، ٢٧٥، التوطئة للشلوبين ص ٢٣٠، ش الجزولية للشلوبين ٧٧٧/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٣٦٥/٢، ش العمدة لابن مالك ١٦٧/١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٣٥٧/١–٤٠٩، ش ابن جمعة ٨٤١/٢، التذييل لأبي حيان ١٩٤/٤–، ارتشاف الضرب ١١٠٣/٣–، ش المرادي ٤٨٢/١، الجامع لابن هشام ص ٢٣، ش ابن عقيل ٢٣٢/١، الأشباه،والنظائر ٣١٤/٢، ١٠٤/٣، همع الهوامع ٣٢٩/١، إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض المراد، وزوائد أبي إسحاق، شرح ألفية ابن مالك، لابن غازي (محمد بن أحمد محمد) ٢٩٥/١–، تحقيق/ حسين عبدالمنعم بركات، مكتبة الرشد – الرياض، ط.الأولى – ١٩٩٩م، خزانة الأدب ٤٤٤/١، الدر الوامع ١٩٣/١–.

[٢] سورة الأنفال (٣٥)

[٣] ينظر ش العمدة لابن مالك ٢٠١/١، ٢٠٥ ش الكافية للرضي ٣٤/٣.

[٤] ينظر التوطئة للشلوبين ص ٢٢٩، المقرب لابن عصفور ٩٦/١، ش المقرب لفاخر ٩٥٨/١.

[٥] ينظر ارتشاف الضرب ١١٧٢/٣–، التذييل لأبي حيان ٢٤٦/٤، المساعد لابن عقيل ٢٦٢/١.

العمل لن يقو قوة الأصل المحمول عليه في جواز الفصل معه، ويوازي هذا التعليل تعليل آخر، وهو عدم التصرف؛ لأنَّ ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره؛ لذلك يمتنع الفصل هنا في جملة الحروف الناسخة باستثناء الفصل بالخبر شبه الجملة، فلا يجوز، نحو: إنّ منطلقٌ أخاك(1)؛ ولذلك أيضاً يمتنع الفصل في جملة (لا) العاملة مطلقاً، سواءٌ أ كان الخبر شبه جملة أم لا، فإذا وقع الفصل معها امتنع عملها، وكُرِّرت وُجُوباً عند غير ابن كيسان(2)، والمبرد(3)، وذلك كقوله تعالى:" لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ"(4)، ولذلك يمتنع الفصل هنا في جملة الحروف المشبهة بـ(ليس) العاملة خلافاً للفراء – كما نسبه إليه أبوحيان –، وخلافاً أيضاً للجرمي(5)– الذي ذكر أنّ الفصل معها لغة محكية –، وذلك مع الخبرمطلقاً، وكذلك خلافاً للأخفش، وابن عصفور، وأبي حيان مع الخبر شبه الجملة فقط، حيث ذكر سيبويه أنّ وقوع الفصل معها بالخبر المنصوب هو شذوذ عن القياس لا يكاد يعرف إلا في الشعر، وعلل الفارسي وقوع هذا النادر القليل ببقاء معنى النفي معها؛ لأنَّها إنّما أُعملت حملاً لها

---

(1) ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٢٤.

(2) هو أبوالحسن محمد بن أحمد، جمع بين المذهبين البصري، والكوفي؛ لأنَّه تتلمذ على المبرد، وثعلب، ومن كتبه معاني القرءان، وغريب الحديث،ومختصرالنحو، توفي عام ٢٩٩هـ.ينظر الفهرست لابن النديم ص ٨١،التعيين لليماني ص ٢٨٩، بغية الوعاة ١/١٨–.

(3) ينظر الكتاب ٢/٢٦٧، ٢٨٩، المقتضب ٤/٣٦١، ٣٨٢، الأصول لابن السراج ١/٣٨١، ٤٠٤، ٢/٦٧، جمل الزجاجى ص ٢٣٨، التبصرة للصيمري ١/٣٩٤، ش الحريري ص ٢٢١، أمالي ابن الشجري ٢/٥٣٢، تلقيح الشنتريني ص ١٠٤، الإنصاف لابن الأنباري ص ٣١٤، ابن يعيش ٢/١١١–، ش الجمل لابن عصفور ٢/٤١٠، ش ابن الناظم ص ١٨٥، المالقي ص ٢٦٣، ش ابن جمعة ٢/٩٣٧، النكت لأبي حيان ص ١٠٨، ارتشاف الضرب ٥/٢٤٥٣، الجنى للمرادى ص ٢٩٩، ش التحفة لابن الوردي ص ١٥٩، أوضح ابن هشام ١/٢٩٧، مغني اللبيب ٣/٢٨٩، ٣٠٦، ش القطر لابن هشام ص ١٨٢، ش الشريف الجرجاني ص ٢٤٠–، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص٤٦٢، الفرائد للسيوطى ١/٢٨٧، الصبان ١/٣٩١، ٢/٤٦٥، الدسوقي ١ ٢٤٩، الخضري ١/٢٣٧، ٢٨٠، سيبويه والضرورة الشعرية لإبراهيم حسن إبراهيم ، مطبعة حسان، القاهرة، ط.الأولى، ١٩٨٣م، ص ٣١٣–٣١٨.

(4) سورة الصافات (٤٧)

(5) هو أبوعمر صالح بن إسحاق، ومن شيوخه الأخفش، ويونس، والأصمعي، وله كتاب الفرخ، توفي عام ٢٢٥هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص ٥٦ –، بغية الوعاة ٢/٨–، تاريخ بروكلمان ٢/١٦٢.

على (ليس) في الدلالة على النفي، والشاهد المثير لهذا الخلاف هو قول الفرزدق (همام بن غالب)(١):

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم - إذ هم قريش، وإذ ما ما مثلَهم بشر

، وذلك بنصب (مثلَهم)، ولكن خرّج ذلك المبرد، والمازني (٢) على النصب على الحال، والكوفيون،ومَن وافقهم على النصب بالظرفية، والأعلم الشنتمري على النصب بالضرورة، ولكن ضعّف هذه الأوجه كثيرٌ من النحويين كأبي حيان(٣). و أيضاً من مواضع المنع التي وقع فيها خلاف بين النحاة الفصل بخبر أفعال المقاربة المقترن بـ(أنْ) فقط، حيث ذكر السيوطي اتفاق النحاة على جواز الفصل بالخبر المجرد من (أنْ)، نحو: طفق يصليان الزيدان، وأمّا الخبر المقترن بـ(أنْ) فأجاز الفصل به المبرد، والسيرافي(٤)، والفارسي، وابن عصفور، نحو: عسى أنْ يقوم زيدٌ، وعسى أنْ يقوما

---

(١) ينظر البيت في ديوانه، تحقيق/ علي فاغور، دار الكتب العلمية - بيروت ط.الأولى - ١٩٨٧م، ص ١٦٧، وفى مصادر الهامش التالي.

(٢) هو أبوعثمان بكر بن محمد، أخذ النحو عن الأخفش، وقيل عن الجرمي، من تلاميذه المبرد، واليزيدي، وله كتاب فى التصريف، وكتاب الديباج، توفي عام٢٤٧هـ. ينظر التعيين لليماني ص ٦١، بغية الوعاة ٤٦٣/٢-.

(٣) ينظر الكتاب ٥٩/١-، ٣١٧/٢، المقتضب ١٨٩/٤، ١٩١-، الأصول لابن السراج ٩٢/١-، ١١٧، الانتصار لابن ولاد ص ٥٤-، ٦٥، البصريات للفارسي ٦٤٩/١، ٨٥٧/٢، الشعر للفارسي ٤٤٣/٢، المشكلة للفارسي ص١٠٣-، ٢٤١، اللمع لابن جني ص ٩١، التبصرة للصيمري ١٩٨/١، عيون الكتاب لابن جندل ص٥٥، النكت للأعلم ص ٧١، المحاجاة بالمسائل النحوية، للزمخشري (محمود بن عمر جارالله)، تحقيق/ د.بهجة باقر الحسني، مطبعة أسعد - بغداد، ط.الأولى - ١٩٧٣م، ص١٤٢-، إيضاح شواهد الإيضاح، للحسن القيسي (الحسن بن عبدالله) ٢٩٢/١، تحقيق/ د.محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط.الأولى - ١٩٨٧م، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣١٧، ش التسهيل لابن مالك ٣٧٢/١-، التذييل لأبي حيان ٢٦٦/٤-، ش التحفة لابن الوردي ص ١٨٠-، ش القطر لابن هشام ص ١٥٦، تعقبات الدماميني لعلي الحكمي في كتابه (مصابيح الجامع الصحيح) على الزركشي في كتابه (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح)، لعلي بن سلطان الحكمي، دار البخاري - المدينة المنورة، ط.١٩٩٥م، ص٤٧-، شرح شواهد شرح التحفة لابن الوردي، للبغدادي (عبدالقادر بن عمر) ١٧٤/١-، تحقيق/ د.عبدالله بن علي الشلال، مكتبة الرشد - الرياض، ط.الأولى - ٢٠٠١م، خزانة الأدب ١٣٣/٤-.

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله، تولى قضاء بغداد، ومن شيوخه ابن السراج، ومبرمان، وله شرح لكتاب سيبويه توفي عام ٣٦٨هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص ٦٢، التعيين لليمانى ص ٩٣، تاريخ بروكلمان١٨٧٠/٢.

الزيدان، ولكن منعه الشلوبين، وممَّن مال إلى رأيه ابن الحاجب، وأبوحيان، حيث علل ابن الحاجب ذلك بالتمييز بين أفعال المقاربة التامة، والناقصة، وذلك بأنْ تلي (أنْ) الأولى دون الثانية بينما، علل أبوحيان ذلك بعدم سماع الفصل[1]. وفي قولين منفردين ضعّفهما النحاة ذهب ابن درستويه[2] إلى منع الفصل هنا مع (ليس) حملاً لها على (ما)؛ لأنَّها حرف عنده، وانفرد كذلك ابن معطي بمنع الفصل مع (مادام)[3]، فقال في ألفيته:

ولا يجوز أنْ تقدم الخبر – على اسم مادام، وجاز في الأُخر

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

يمتنع الفصل هنا عند البصريين – خلافاً للكوفيين على الإطلاق، وخلافاً لابن كيسان مع (ما) العاملة، وخلافاً للرماني مع (ما) غير العاملة؛ حيث إنّه منعه، وهم أجازوه، وخلافاً لأبي علي الجلولي[4] الذي انفرد بإجازة الفصل بالاسم الحال معمول الخبر، نحو: إنّ ضاحكاً زيداً قائمٌ – وذلك إذا كان المعمول الفاصل اسماً، أي غير شبه الجملة؛ لأنَّه أجنبي عن الناسخ العامل، والفصل به يوقع في اللبس، وأيضاً لأنَّ الناسخ ضعيف في العمل، فلا يقوى على الفصل بينه وبين معموله، فيمتنع الفصل بمعمول اسم الناسخ، أو خبره، فلا يجوز نحو: إنّ زيداً الضاربَ قويٌّ، وكانت زيداً الحمى تأخذ، ولكن إذا وقع ما يوهم تحقق الفصل فإنّه يُخرَّج على إضمار اسمٍ

---

[1] ينظرأمالي ابن الحاجب٢/٨١٠–، ش ابن الناظم ص١٥٩–، التذييل لأبي حيان٤/٣٥٠–، ارتشاف الضرب ١٢٢٩/٣–، مغني اللبيب ١٢٩/٦، همع الهوامع ٤٢٠/١، الأشموني ٢٨٩/١، ش المقرب ١٠٢٦/١–١٠٣٣.

[2] هوأبو محمد عبدالله بن جعفر، ومن شيوخه المبرد، ومن كتبه أسرارالنحو، والإرشاد والهداية،وشرح كتاب الجرمي،توفي عام ٣٤٧هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص ٦٣، التعيين لليماني ص١٦٢، بغية الوعاة٣٦/٢.

[3] ينظر المقتصد للجرجاني ٤٠٩/١، ش ابن جمعه ٨٦٠/٢–٨٦٣، النكت لأبي حيان ص ٧١، التذييل لأبي حيان ١٧١/٤، ارتشاف الضرب ١١٦٩/٣، ش التحفة لابن الوردي ص١٥٧، الجامع لابن هشام ص ٢٥، أوضح ابن هشام ٢١٨/١، ش القطر لابن هشام ص ١٤٤، ش ابن عقيل ٢٧٤/١، التصريح للشيخ خالد ٢٤٢/١، ش الألفية للسيوطي ص ١٣٧، الأشباه،والنظائر ١١/٥، ش شواهد التحفة للبغدادي ١٦٣/١، ١٨٠، الصبان ٣٦٠/١، حقيقة (ليس)، وأوجه استعمالها في اللغة العربية، لعبدالعظيم فتحي خليل، جامعه الأزهر، القاهرة، ط.الأولى– ١٩٩٤م، ص٣٢–، ٩١–.

[4] لم أقف على ترجمته في مصادري.

للناسخ، نحو: ظننته طعامَك زيد آكلٌ، وكان غلامَه زيدٌ ضاربٌ، أي كان هو[١].

ويمتنع الفصل هنا في جملة (لا) النافية للجنس العاملة، سواءٌ أ كان المعمول الفاصل اسماً أم شبه جملة؛ لأنَّه يمنعها عن العمل فتهمل، فلا يجوز نحو: لا فى الدار رجلاً قائمٌ[٢].

الفاصل الثالث:الفصل بالتوكيد اللفظي

يمتنع الفصل هنا في السعة مع النواسخ الحرفية عند الجمهور، خلافاً لبعض الكوفيين – كما حكى الفارسي –، ومَن وافقهم كالصيمري، والزمخشري، وعِلة منع ذلك أنّ الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل في غيره؛ لذلك لا يتحقق التأكيد المطلوب من الفاصل إلا بتكرار المعنى مكتملاً لا ناقصاً، حيث يتمّ ذلك بتكرار الحرف مع معموله الذي يليه، ويُضاف إلى هذا التعليل أنّه إذا كان الحرف للنفي فإنّ الفصل هنا يقلب معناه إلى الإثبات فيبطل عمله[٣]؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، فلا يجوز نحو: إنّ إنّ زيداً منطلقٌ، ولا ما ما زيدٌ قائماً؛ لذلك حمل النحاة ما ورد من ذلك في الشعرعلى الضرورة، والشذوذ، كقول الشاعر[٤]:

إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم – يرين من أجاره قد ضيما

---

(١) ينظر الكتاب ٧٠/١، ١٣٤/٢، المقتضب ٩٨/٤، ١٥٦، الأصول لابن السراج ٩٣/١، ١٨٤، ٢٧٣/٢، الشعر للفارسي ٢٤٠/١، الإغفال للفارسي ٧٤/٢، البصريات للفارسي ٦٨٤/١، مسائل الفارقي ص ٣٧٨–٣٨٠، الخصائص لابن جني ٣٩٣/٢، التبصرة للصيمري ٢٠٠/١، المقتصد للجرجاني ٤٢٥/١، ش التسهيل لابن مالك ٣٦٧/١–٣٧٠، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٧٤/١–، ش ابن الناظم ص ١٤٧، ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣، التذييل لأبي حيان ٢٥٩/٤، الجنى للمرادي ص ٣٢٨، ش المرداي ٥٠٧/١، ش القطر لابن هشام ص ١٥٦، ش الشذور لابن هشام ص ٢٥٥، ٢٥٨، ش الألفية لابن القيم ١٩٩/١، ش ابن عقيل ٣٠٥/١–، همع الهوامع ٣٨٩/١، ش الألفية لابن طولون ٢٢٢/١، حاشية ابن حمدون ص ١٦١، الكواكب للأهدل ص ٢٢٠، ٢٢٥، الاختصار لمؤمن غنام ١٨/٢، النحولعباس حسن ٥٧٦/١–٦٤٠.

(٢) ينظر تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي)، تحقيق/ د.عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٦م، ص ١٠٨.

(٣) ذكر أبوحيان، والمرادي أنّ ابن مالك لم ينص على الإهمال هنا. ينظر التذييل لأبي حيان ٢٦١/٤، الجنى للمرادي ص ٣٢٨–.

(٤) ينسب البيت لمجهول، ينظر مصادره في الهامش الأول في الصفحة التالية.

، ولكن يُسهِّل وقوع ذلك في الشعر وجود فاصل بينهما[١]، مثل واو العطف في قول الشاعر[٢]:

حتى تراها وكأنّ، وكأنْ – أعناقها مُشدَّداتٌ بقَرَن

، وعمَّا سبق قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وعود حرف دون ما به اتصل – ولا تستبيح إلا إذا به حصل

إجابةٌ نحو: نعم نعم، ولا – لا، وقليلاً غير ذا تقبلا

نحو: تراها وكأنّ وكأنْ – أعناقها مُشدَّداتٌ بقرَن

---

[١] ينظر البصريات للفارسي ٦٥٥/١، التبصرة للصيمري ١٦٣/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٥٢٩/١–٥٣١، ش التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣، ش ابن الناظم ص ٥١١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٧٦٧/٢، ش ابن جمعة ٧٥٦/١، ارتشاف الضرب ١٩٥٧/٤–١٩٥٩، النكت لأبي حيان ص ٧٥، ش المرادي ٩٧٢/٢–٩٨٦، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٨٢–٢٨٤، أوضح ابن هشام ٣٠٢/٣ –٣٠٧، الجامع لابن هشام ص ٩٣، ش القطر لابن هشام ص ٣١٧، ش الألفية لابن القيم ٦٠٩/٢، ٦١٢–، ش ابن عقيل ٣٠٦/١، ٢١٥/٣، ش الألفية لابن طولون ٦٩/٢–، الفواكه للفاكهي ص ١٦٦، ٣١٦–، حاشية ياسين ٢٢/٢، ٢٢٢–، ش شواهد التحفة للبغدادي ٣٢٥/٢، خزانة الأدب ١٢٩/٥، الصبان ١٠٦٨/٣، الخضري ٢٣٣/١، ٦١٥/٢، الدرر اللوامع ٣٩٢/٢–٣٩٧.

[٢] ينسب البيت لخطام المجاشعي، وأيضاً للأغلب العجلي، ينظر مصادره في الهامش السابق.

المطلب الثاني:الفواصل غير الشائعة

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفصل بنون الوقاية[١]

يختص الفصل الواجب هنا مع الحرفين الناسخين (ليت)،و(عسى) التي بمعنى (لعل)، وذلك إذا كان اسمها ياء المتكلم، حيث إنّ الفاصل يدل على أنّ الياء في محل نصب لا جر[٢]،وذلك كقوله تعالى:"يَا لَيْتَنِي كُنتُ تُرَابًا"[٣]،وكقول عمرين حطات[٤]:

ولي نفس أقول لها إذا ما – تنازعني لعلي، أو عساني

، ولكنّ النون الفاصلة هنا قد تحذف في ضرورة الشعر، كقول زيد الخيل[٥]:

كمنية جابر إذ قال ليتي – أصادفه، وأفقد جُلَّ مالي

وكذلك يقع الفصل هنا مع أفعال القلوب، والتي علل سيبويه جواز دخول ياء المتكلم معها حملاً لها على الحروف الناسخة؛ لإفادتها معاني داخلة على المبتدأ، والخبر كالشك، واليقين، فتقول: أظنني، وحسبتني[٦]، ومن ذلك قوله تعالى:"سَتَجِدُنِي إِن شَاء اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ"[٧]، وقول أبي ذؤيب الهذلي[٨]:

فإنْ تَزْعُمِيني كنتُ أجهلُ فيكم – فإنّي شريت الحلم بعدك بالجهل

---

[١] الأصل في هذه التسمية وقاية النون لأواخر الأفعال من الكسرعند اتصالها بياء المتكلم؛ لأنَّ الأفعال لا تكسر، أو تجر، ويمكن أيضاً أن تُحمل التسمية على الوقاية من وقوع اللبس بالدلالة على أنّ ياء المتكلم في موضع نصب لا جر؛ لأنَّها لا تظهر عليها علامات الإعراب.

[٢] ينظر الحلبيات للفارسي ص ٢٢١–، معاني الرماني ص ١٢٥، عيون الكتاب لابن جندل ص ٢٧٦، أمالي ابن الشجري ٥٧/١، ٢٧٩، ١٧٩/٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٥٤، نتائج السهيلي ص ١٩٣–، ابن يعيش ١٢٢/٣–، ش الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١–، ٤٨١، ش التسهيل لابن مالك ١٣٤/١–، النكت لأبي حيان ص ٨٤–، أوضح ابن هشام ١٠١/١–، همع الهوامع ٢١٣/١–، خزانة الأدب ٣٧٥/٥–، الدرر اللوامع ١٠٥/١–.

[٣] سورة النبأ (٤٠)

[٤] ينظر مصادر البيت فى الهامش قبل السابق.

[٥] كسابقه.

[٦] ينظر الكتاب ٣٦٧/٢–، التبصرة للصيمري ١١٤/١، النكت للأعلم ص ١٠٧، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبدالواحد صالح ٣٨٩/٨، دار الفكر – عمان – الأردن، ط.الأولى – ١٩٩٣م.

[٧] سورة القصص (٢٧)

[٨] ينظر مصادر البيت فى الهامش قبل السابق.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بنون الوقاية

يجوز وقوع الفصل هنا مع الحروف الناسخة (إنّ)، و(أنّ)، و(لكنّ)، و(كأنّ)، و(لعلّ) إذا اتصلت بياء المتكلم، وعلة جواز الحذف هي التخفيف؛ لكثرة الاستعمال وهو الوجه مع (لعلّ) فقط، ومع غيرها دون تفضيل فتقول:إنّني، وإنّي، ولعلّني، ولعلّي[1].

ويجوز كذلك الفصل هنا مع (كان)، و(ليس)، فتقول: كانني، وليسني، ولكنّه ليس الوجه الأفصح، حيث إنّ الأكثر استخدام الضمير المنفصل معهما، فتقول: كان إياه، وليس إياه، ولكن إذا وقعت بعدهما ياء المتكلم فالوجه حينئذٍ إثبات النون، ولا يقع حذفها عند الجمهور – خلافاً لبعضهم كما ذكر أبوحيان، والمرادي – إلا في ضرورة الشعر[2]، كقول رؤية بن العجاج[3]:

عددت قومي كعديد الطيس – إذا ذهب القوم الكرام ليسي

الفاصل الثاني:الفصل بحرف الجر الزائد (من)

يقع الفصل الجائز هنا بين المبتدأ، والأدوات المهملة الداخلة عليه، مثل (هل) الاستفهامية، و(ما)،و(إنْ) النافيتين، وكذلك يقع بين النواسخ الفعلية النافية بنفسها، أو بغيرها،وبين(ما)الحجازية العاملة،واسمها،وذلك كقوله:"هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّـهِ"[4]، وقوله:" وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ"[5]،وقوله:" وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ"[6]،

---

(1) ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(2) ينظر الكتاب ٣٥٩/٢، التبصرة للصيمري ٥٠٥/١، الفوائد للثمانيني ص ٤١٣، ش ابن الناظم ص ٦٧، التذييل لأبي حيان ١٨٦/٢، ٢٤٥، ش المرادي ٣٧٨/١، الجامع لابن هشام ص ٧، أوضح ابن هشام ٩٩/١، التصريح للشيخ خالد ١١٥/١–، ش الألفية لابن غازي ٢٤٥/١.

(3) ينظر البيت فى ديوانه، تحقيق/ وليم بن اللورد البرونسي، دار ابن قتيبة – الكويت، بدون تاريخ، ص ١٧٥، وفى مصادر الهامش السابق.

(4) سورة فاطر (٣)

(5) سورة المائدة (٧٣)

(6) سورة الحجر (٢١)

وقوله:"وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ"[١]، وقوله:"مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرِي"[٢]، وقوله: "فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ"[٣]،أي (خالق)، و(إله)، و(شيء)، و(أحد) بالرفع[٤]، والفصل هنا يفيد التأكيد؛ لأنَّه يدل على عموم الجنس؛ لذلك يشترط في المبتدأ، أو اسم الناسخ أنْ يكون نكرةً عند الجمهور خلافاً للأخفش، والكسائي[٥]، وهشام[٦]، ولقد نص ابن مالك على رأي الجمهور في الكافية الشافية، ولكن ذكر المرادي بأنّه خالفهم في التسهيل حيث، قال في الكافية الشافية:

وقد يَجُر زائداً (من) مبتدأ – منكراً إنْ دون إيجاب بدا

---

(١) سورة المؤمنون (٩١)

(٢) سورة القصص (٣٨)

(٣) سورة الحاقة (٤٧)

(٤) وقع الفصل كذلك بحر الجر الزائد الكاف بين الفعل الناسخ (ليس)، وخبره المتقدم (مثله) فى قوله تعالى:"لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" [سورة الشورى(١١)]؛ لتاكيد معنى التشبيه، والتمثيل المنفي بـ(ليس) نفياً قطعياً؛ لكمال الله تعالى عن مشابهة شيءٍ من مخلوقاته، واستدل النحاة كالواسطي الضريرعلى ذلك بزيادة الكافة؛ لأنَّها لو لم تكن زائدة لكانت للتشبيه، أي ليس مثل مثله شيء، وهذا محال فى حق الله تعالى؛ لأنَّ فيه إثبات للتمثيل، ثم نفي الشبه عنه، وهذا المعنى فاسد، ولكن ذكر الأصبهاني الباقولي قول بعضهم بجواز ذلك بتقدير حذف المضاف على أن يكون المثلُ بمعنى الصفة، أي ليس كصاحب صفته شيء، بمعنى ليس كهو شيء. ينظر الأصول لابن السراج ٢٩٤/١، أسرار الجرجاني ص ٤١٨، ٤٢٠، ش اللمع للواسطي ص ٩٣–، الكشف للأصبهاني ١١٧٩/٢، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٣٧، ابن يعيش ٨١/٨، ش الكافية لابن الحاجب ٩٥٨/٣، ش الجمل لابن عصفور١٦٣/٣، ش التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٤٥/١، المالقي ص ٢٠١، ش ابن جمعة ٣٩٠/١، التذكرة لأبي حيان ص ٤٢٨، التذييل لأبي حيان ١٣/٥، ارتشاف الضرب ١٧١٦/٤، الجنى للمرادي ص ٨٠، ٨٦–٩١، المسائل السفرية في النحو، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ د.علي حسين البواب ، دارطيبة للنشر – الرياض، بدون تاريخ، ص ٤٧، الجامع لابن هشام ص ٧٢، مغني اللبيب ١٩/٣، أوضح ابن هشام ٤٣/٣، الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للألوسي (محمود شكري)، تحقيق/ محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٨م، ص ٢٣١.

(٥) هو علي بن حمزة الأسدي بالولاء، والكوفي سكناً، من القراء السبعة ومؤدب ابني هارون الرشيد، الأمين، والمأمون، من شيوخه حمزة الزيات، والخليل، ومن تلاميذه الفراء، ومن كتبه معاني القرءان، والقراءات، ومختصر النحو، والنوادر، توفي عام ١٨٩هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص٢٩–٦٥، التعيين لليماني ص ٢١٧، بغية الوعاة ١٦٢/٢–.

(٦) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير الكوفي، من تلاميذه الكسائي، ومن كتبه مختصر النحو، والحدود، والقياس،توفي عام٢٠٩هـ. ينظرالفهرست لابن النديم ص٧٠، التعيين لليماني ص٣٧١، بغية الوعاة٣٢٨/٢.

ومن آثار الفصل اللفظية تحويل إعراب المبتدأ من الرفع الظاهر إلى الجر في محل الرفع، وكذلك – كما ذكر ياسين، والصبان، وغيرهما – يمنع أنْ يكون خبر اسم الفاعل المبتدأ هو فاعل ساد مسد الخبر؛ لأنَّه يباعد في الشبه بين اسم الفاعل، والفعل؛ لهذا مثلاً يكون خبر (خالق) في الآية الأولى المُمَثل بها هنا هو إمّا (غير)، وإمّا مضمر تقديره (لكم)، و(غير) صفة[(١)].

الفاصل الثالث:الفصل بـ(إلا)

يختص تحقق الفصل هنا مع النواسخ الفعلية حملاً لها على الأفعال التامة، ولكن يشترط أنْ يسبقها نفي، أو ما يماثله كالاستفهام، و(لو) وذلك إذا لم تدل عليه بنفسها كـ(ليس)، حيث يفيد الفاصل التوكيد بنقضه لحكم النفي عمَّا يليه، وقصره للإثبات عليه فقط، وأمّا لفظاً فهولا يؤثر على عمل ما قبله فيما يليه، وذلك نحو: ما كان إلا زيدٌ مجتهداً، وهل كان إلا العلم نوراً، ولو كان إلا زيدٌ أحداً لهلكنا، وما علمت إلا أنْ تقوم، وليس إلا زيداً فيها أحدٌ[(٢)].

الفاصل الرابع:الفصل بـ(أن) المصدرية المشددة، والخفيفة

إنّ الفاصل هنا يُكوِّن مصدراً مؤولاً يسد مسد معمولي الناسخ عند سيبويه، والجمهور، أو يسد مسد المعمول الأول فقط عند الأخفش باعتبار أنّ المعمول الثاني محذوف، وتقديره: ثابت، أو موجود، ولكنّ هذا القول الأخير مرجوح عند ابن الشجري؛ لعدم ظهوره في شيء من كلام العرب. ويتحقق الفصل هنا بـ(أنّ) المشددة مع (ليت)

---

(١) ينظر الكتاب ١٣٠/٢، ٢٧٥–٣١٧، المقتضب ٣٧٠/٤، الأصول لابن السراج ٦٨/١، ٩٤، ٣٧٩، ٦٤/٢، ٢٥٩، الانتصار لابن ولاد ص ١٦٠، الشعر للفارسي ٣٣١/١، العلل للوراق ص ٢٥٤، أمالي ابن الشجري ٥٢٩/٢، الكشف للأصبهاني ٦٣٧/١، ٦٦١/٢، ١٣٨١، أسرار ابن الأنباري ص ٢٥٩، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٦٤، ابن يعيش ٢٣/٨، ١٣٩، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٤٤/١، ش ابن الناظم ص ١٠٥، ارتشاف الضرب ١٠٨/٣، ٢٣٥/٥، ش المرادي ٧٥٠/٢–، الإعراب لابن هشام ص ٥٦، ش الألفية لابن القيم ٤٤٥/١، المساعد لابن عقيل ٢٠٣/١، ش الألفية لابن طولون ١٧٥/١، شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي (عبدالله بن أحمد)، تحقيق/ د.المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٨م، ص ١٩٦، حاشية ياسين٣٤/٢، الصبان ٢٩٣/١، معاني السامرائي ٣٦٦/١، إسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرءانية، والنحوية، لعبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م، ص ٥٧.

(٢) ينظر الكتاب ١٦٧/٣، المقتضب ١٢٩/٤، ٤٠٦، الانتصار لابن ولاد ص ١٦٦، مغني اللبيب ٩٠/٥.

من الحروف الناسخة، نحو: ليت أنّ الصحة تدوم، أي ليت دوام الصحة، أو دوام الصحة موجود، ويقع أيضاً مع أفعال القلوب المفيدة لليقين كـ(علمت)، و(تيقنت)، كقوله تعالى:"وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ"(١)، وقوله:"عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى"(٢)، أي أنّه سيكون، وكذلك يقع مع القول العامل عمل الظن نحو: متى تقول أنّك ذاهب. وأمّا الفصل بـ(أنْ) الخفيفة الناصبة للمضارع فيقع مع أفعال القلوب التي تفيد الشك، وعدم اليقين كـ(خشيت)، و(خفت)، و(رجوت)، كقوله تعالى:"نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ"(٣)، وذهب ابن مالك إلى أنّ الفصل بها مع (عسى) من أفعال المقاربة هو الوجه باعتبار أنّها تكون ناقصةً أبداً غير تامة، وأنّ المصدر المؤول يسد مسد الجزأين(٤)،وذلك كقوله تعالى:"وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا"(٥)، ويجوز الوجهان السابقان مع (ظننت)، و(حسبت)، و(خلت) من أفعال القلوب حيث أنّها إذا أفادت الشك وقع الفصل معها بالخفيفة، كقوله تعالى:"تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ"(٦)، بينما يقع الفصل معها بالمشددة إذا أفادت اليقين، كقوله تعالى:"وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم"(٧)، وقوله:"وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ"(٨)، أي أنّه لا تكون(٩).ومن آثار الفصل هنا منع تقديم معمول فعل القلب عليه؛ لأنَّ (أنْ) لا يبدأ بها الكلام(١٠).

---

(١) سورة البقرة (١٩٤)

(٢) سورة المزمل (٢٠)

(٣) سورة المائدة (٥٢)

(٤) ينظر ش التسهيل لابن مالك ٤٩٤/١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٤١٤/١، التذييل لأبي حيان ٣٤٦/٤.

(٥) سورة البقرة (٢١٦)

(٦) سورة القيامة (٢٥)

(٧) سورة الحشر (٢)

(٨) سورة المائدة (٧١)

(٩) ينظر الكتاب ١٢٥/١، ٧٣/٣، ١١٩-، ١٦٥-، المقتضب ٣٠/٢، ٣٦٤، جمل الزجاجي ص ٥٨-، ١٩٧، الحلبيات للفارسي ص ٦٥، ٧٢-، العلل للوراق ص ٢٨٨، ش الحريري ص ٣٤١، أمالي ابن الشجري ٦٤/١، ١٥٨/٣، تلقيح الشنتريني ص ١٣٤، التوطئة للشلوبين ص ٢٣٦، ش الجمل لابن عصفور ٢٩٨/١-، ش الكافية للرضي ٢٨٦/٢، ٣٤٧، ارتشاف الضرب ١٦٣٧/٤-، الجنى للمرادي ص ٢٢٠، باب الأفعال التي تستعمل، وتلغى، لعبدالعظيم فتحي خليل ، جامعه الأزهر - القاهرة، ط.الأولى، ١٩٩٤م، ص ٦٦-٧٤.

(١٠) ينظر النكت للأعلم ص ٤٠٣، ش التسهيل لابن مالك ١٥٢/٢-.

الفاصل الخامس:الفصل بـ(إنْ) المكسورة الخفيفة الزائدة

يقع الفصل هنا مع (ما) النافية المشبهة بـ(ليس)، فيكفها عن العمل؛ لذلك هو يمتنع وقوعه مع (ما) العاملة؛ لأنَّ الفاصل لا يدخل مع (ليس) المحمولة عليها (ما) في العمل فينتقض بذلك الشبه بينهما هنا، ولكن ذهب الكوفيون في قول مرجوح إلى أنّ الفاصل هنا بمعنى (ما) هو لتأكيد النفي؛ لذلك فهو لا يمنع العمل عندهم، ولكن ردَّ ابن الأنباري ذلك؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، وتابعه ابن مالك، وأبوحيان، وغيرهما(١)، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

إعمال (ليس) أعملت (ما) دون (إنْ) – ... ...

، ومن شواهد ذلك قول فروه بن مسيك المرادي(٢):

وما إنْ طبّنا جبن ولكن – منايانا، ودولة آخرينا

، وقول الشاعر(٣):

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهبٌ – ولا صريف، ولكن أنتم الخزف

، وذكر أبوحيان أنّ الفصل هنا يُسهِّل حذف الخبر إذا كان المبتدأ الذي يلي (ما) المهملة نكرة مجرورة بـ(من) الزائدة، وذلك كقول امرئ القيس بن حجر(٤):

حلفت لها بالله حلفة فاجر – لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالي

، أي فما حديثٌ، ولا صالي مُنْتَبه(٥).

---

(١) ينظر الكتاب ١٥٣/٣، ٢٢٠/٤–، الأصول لابن السراج ١٩٥/٢، ٢٥٨، المقتصد للجرجاني ٤٩٢/١، أسرار ابن الأنباري ص ١٤٥–، الإنصاف لابن الأنباري ص ٥٠٥–، ش التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١–، ش العمدة لابن مالك ٢١٣/١–، ارتشاف الضرب١٢٠٠/٣، التذييل لأبي حيان ٢٥٧/٤–، مغني اللبيب ١٤٥/١–، ٥٣/٤–، همع الهوامع ٣٩١/١، خزانة الأدب ١١٢،١١٩/٤–، حاشية الأمير (محمد الأمير الأزهري) على مغني اللبيب لابن هشام ٢٣/١–، ط.دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، القاهرة، بدون تاريخ.

(٢) ينظر مصادر البيت فى الهامش السابق

(٣) البيت يُنسب لمجهول، ويُروى أيضاً وِفق مذهب الكوفيين بالإعمال وذلك بنصب كلمتي (ذهب)، و(صريف)، ينظر الجنى للمرادي ص ٣٢٧، وفى مصادر الهامش قبل السابق.

(٤) ينظر البيت في ديوانه، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط.الرابعة، بدون تاريخ، ص ٣٢، وفى مصادر الهامشين الأول، والخامس.

(٥) ينظر التذييل لأبي حيان ٣٢٥/٤.

الفاصل السادس:الفصل بـ(ما) الكافة الزائدة[1]

يختص الفصل هنا بجملة الحروف الناسخة باستثناء (لا) النافية للجنس، و(عسى) التي بمعنى (لعل)، ولكن عند تحققه يكفها، ويمنعها عن العمل فيبنى ما بعدها على الابتداء، والخبر، فتكون بمنزلة حروف الابتداء، ويجوز فيها حينئذٍ أنْ تدخل على الجملة الاسمية، والفعلية، وذلك كقوله تعالى:"إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ"[2]، وقوله تعالى:"إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ"[3]، ولكن يستثنى عن ذلك (ليت) التي يجوز إعمالها – وهو الوجه عند سيبويه –، أو إلغاؤها[4]، وفي الحالتين لا تدخل إلا على الجملة الاسمية، فتقول: ليتما أخاك قائم، وليتما أخوك قائم[5]، وعن

---

(1) توصف (ما) الفاصلة هنا الزائدة بأنها كافة، ومكفوفة؛ لأنَّها تكف الحروف الناسخة عن العمل، وفي المقابل فإن الحروف الناسخة تكفها أيضاً مِن أن تكون هي (ما) الموصولة، أو الموصوفة؛ واللذان يكونان اسماً للحرف الناسخ العامل؛ لأنَّهما لا يكفانه عن العمل، فيكون لهما بذلك موضع إعرابي، بعكس (ما) الكافة فهي حرف، ولا محل لها من الإعراب، ويمكن التمييز بينهما بالرسم الإملائي، حيث إن (ما) الكافة تتصل بالحرف الناسخ، وتكون معه بمنزلة كلمة واحدة، بينما الموصولة، والموصوفة تنفصل إملائياً عنه، وهي لا تبطل عمله، نحو: إنّ ما في التاريخ عبرة، وإنّ ما مطيعاً نافعٌ، ولكنّها وردت في الرسم القرآني متصلة، كما في قوله تعالى:"إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ" [سورة طه (٦٩)]. ينظر الكتاب ٤١٨/٢، الأصول لابن السراج ٢٥٨/٢، الفوائد للثمانيني ص ٨٢٤، ش ابن جمعة ٩١٧/٢، ش القطر لابن هشام ص ١٦٧، ش الشذور لابن هشام ص ٣٥، الجدول في إعراب القرءان، وصرفه، لمحمود صافي ٣١٩/٨ ، دار الرشيد، دمشق – بيروت، ط.الأولى، ١٩٨٨م.

(2) سورة الأنعام (١٠٩)

(3) سورة الزمر(١٠)

(4) ذكر ابن جني أنّ إعمالها حملاً لها على إعمال حروف الجر المكفوفة بـ(ما)، والإلغاء حملاً لهاعلى كف (ما) للأفعال، مثل: (قلما)، و(كثرما)، و(طالما)، وذهب بعض النحويين كالأخفش، والكسائي، والزجاج، وابن السراج، في قول ليس هو الوجه، إلى جواز الإعمال بقلة، خلافاً لسيبويه، مع الفصل هنا مع غير (ليت)، فتقول:إنما زيداً قائمٌ. ينظر مصادر الهامش التالي.

(5) ينظر الكتاب ١٣٧/٢–، ١٤٠، ٥٨/٣، ١١٦، ١٢٩–، ١٥٣، ١٢٢/٤، المقتضب ٥١/١–، ٣٦٣/٢، ١٨٨/٤، الأصول لابن السراج ٢٣٢/١، ٢٣٦، ٢٦٩، جمل الزجاجي ص ٣٠٤، ٣٢٢ ، المشكلة للفارسي ص١٠٤، معاني الرماني ص٨٩، الخصائص لابن جني ١٦٧/١–، ش ابن بابشاذ ص ١٩٥، المقتصد للجرجاني ٤٦٧/١، منثور الفوائد، لابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمد)، تحقيق /د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٣م، ص ٢٦، ابن يعيش ٥٤/٨، ١٣٣، ش الجزولية للشلوبيين ٦١٤/٢، ٧٨٦–، النكت لأبي حيان ص ٨٥، ٢٥٩، التذييل لأبي حيان ٢٢٠/٢، ١٤٦/٥، التذكرة لأبي حيان ص ٢٨١، ٦٢٠، المسائل السفرية لابن هشام ص٦٣، الفواكه للفاكهي ص١٨٢–، خزانة الأدب ٢٥١/١٠–.

ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

ووصل (ما) بذي الحروف مبطلٌ - إعمالها، وقد يبقى العمل

، والفاصل هنا يفيد تأكيد المعنى ويجعل (إنّما) أداة حصر، وقصر فيزيد ذلك المعنى قوةً، ووضوحاً، وتأكيداً(١)، وذلك كقوله تعالى:"مَّنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ"(٢)، وأضاف ابن السراج إلى ذلك أنّها قد تفيد معنى التقليل إذا قصد التواضع(٣)، وذلك كقوله تعالى:" قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ "(٤).

الفاصل السابع:الفصل بأحد أدوات الصدور

يختص هذا الفاصل بجملة أفعال القلوب وعند تحققه يُعلِّقها عن العمل لفظاً فقط دون المعنى، حيث يتحول مفعولا فعل القلب إلى جملة اسمية تسد مسدهما؛ لذلك تكون هذه الجملة في محل نصب، ويرجع سبب التعليق هنا إلى أنّ أدوات الصدور تعتبر فواصل قاطعة تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها، حيث نص سيبويه على ذلك بقوله:"هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل...فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شئ قبله؛ لأنَّ [أدوات الصدور مثل] ألف الاستفهام تمنعه من ذلك، وهو قولك:قد علمت أ عبد الله ثم أم زيد، وقد عرفتُ أبو مَن زيد، وقد عرفتُ أيُّهم أبوه...فهذا في موضع مفعول...، ومن ذلك قد علمت لعبدالله خير منك فهذه اللام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنَّها إنّما هي لام الابتداء [التي تتصف بالصدارة أيضاً] ...، ولو لم تستفهم، ولم تدخل لام الابتداء [،أو أي أداة صدر أخرى] ؛ لأعملت (علمت)...، وذلك قولك: قد علمت زيداً خيراً منك"(٥)، وعن

(١) ذهب الزمخشري في قول لم يؤيده كثيرٌ من النحاة كأبي حيان، وابن هشام إلى إفادة (أنّما) المفتوحة معنى القصرأيضاً حملاً لها على(إنّما) المكسورة.ينظرالجنى للمرادي ص٤١٦،مغني اللبيب١/٢٥٤-،الدسوقي١/٤٠-.

(٢) سورة الإسراء (١٥)

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ٢٢٠/٢، العلل للوراق ص ٩٧، ابن يعيش ٥٦/٨، المالقي ص ٢٩٩.

(٤) سورة الكهف (١١٠)

(٥) الكتاب ٢٣٥/١-٢٣٧، [بثلاث اضافات ؛ للتوضيح، كلٌّ واحدةٍ منها بين قوسين معكوفين]، وينظر الكتاب ١٤٩/١، ١٠٩/٣، ١٤٧، المقتضب ٣٤٤/٢-، ٢٩٧/٣، المشكلة للفارسي ص١٩-، سرصناعة الإعراب، لابن جني الموصلي (عثمان)٣٩٨/١، تحقيق/ د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط.الثانية –١٩٩٣م، ش العمدة لابن مالك١٦١/١، ش ابن جمعة٥٠٥/١-٥٠٩، التذكرة لأبي حيان ص٧١٩، خزانة الأدب١٤٠/٩، ١٥٩.

أدوات الصدور المعلقة[١]، قال ابن معطي في ألفيته:

وإنْ تقدمت فاعمل مطلقا - ما لم تصادف بعدها معلقا

لام ابتداء، وحروف الجحد - وحرف الاستفهام لا تعد

نحو: :علمت من ترى أبوكا - وقد ظننت ما هنا أخوكا

، وأدوات الصدور المعلقة لفعل القلب على أربع أنواع ثلاثٌ منها جائزة، ورابعها ممنوع، حيث يتصدر بعضها الجملة الاسمية السادة لمسد مفعولي فعل القلب في المعنى فقط دون اللفظ، مثل: لام الابتداء المزحلقة في جملة (إنّ) الناسخة، وأدوات الصدور الاسمية المضاف إليها اسم آخر، نحو: قد علمت إنه لخير منك، وقد عرفت أبو مَن زيد، وأمّا النوع الثاني فهو يتصدر الجملة الاسمية السادة في اللفظ فقط دون المعنى، مثل لام جواب القسم المحذوف[٢]، حيث يقدر قبلها جملة القسم، وذلك كقول لبيد بن ربيعة [٣]:

ولقد علمت لتأتينّ منيتي - إن المنايا لا تطيش سهامها

، أي لقد علمت والله لتأتينّ، وأمّا النوع الثالث فهو يتصدر الجملة الاسمية لفظاً، ومعنىً، وهو يشمل بقية أدوات الصدور مثل: أدوات الاستفهام، وحروف النفي، ولام الابتداء غير المزحلقة، وكم الخبرية، وغيرها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا"[٤]، وقوله تعالى:" أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ"[٥]، وقوله تعالى:" وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ"[٦]، وأمّا النوع الرابع الممنوع فهو تعليق

---

[١] ينظر حصر أدوات الصدور في التمهيد ص ٨-١٦.

[٢] يُلاحظ أن تحقق التعليق هنا بلام القسم يجعل جملة القسم في موضع نصب، وفي هذا خروج عن القاعدة المطردة فيها بأنها لا محل لها من الإعراب، ولكن ذهب بعض النحاة إلى اطراد ذلك هنا أيضاً بجعلها تسد مسد مفعولي فعل القلب دون تقدير أي محل إعرابي لها، ولهذه العِلة لم يعدّها بعض النحاة من المعلقات هنا خلافاً لابن مالك، ومَن وافقه، كما ذكر أبو حيان. ينظر مصادر الهامش الخامس في الصفحة السابقة.

[٣] ينظر البيت في شرح ديوانه، للطوسي (علي بن عبد الله)، تحقيق/ د.حنا نصر الحتى، دار الكتب العلمية - بيروت، ط الأولى - ١٩٩٣م، ص ٢١٨، وفي مصادر الهامش الخامس ص ٤٤.

[٤] سورة الكهف (١٢)

[٥] سورة الفيل (١)

[٦] سورة البقرة (١٠٢)

فعل القلب بأداة الصدر المقدرة لفظاً، ومعنىً، حيث قال سيبويه عن تقدير لام الابتداء المعلقة:"ومثل ذلك في الضعف:علمت إن زيداً ذاهبٌ، كما أنّه ضعيف: قد علمت عمرو خير منك، ولكنّه على إرادة اللام"[١].

ويتحقق الفصل هنا مع أفعال القلوب المتعدية لمفعولين مطلقاً باستثناء (هب)، و(تعلَّم) عند ابن مالك، ومَن وافقه؛ لعدم تصرفهما؛ للزومهما صيغة الأمر دون الماضي، والمضارع، حيث قال عن ذلك في ألفيته:

وخص بالتعليق والإلغاء ما – من قبل (هب)، والأمر (هب) قد ألزما

كذا (تعلَّم)، ولغير الماضي من – سواهما اجعل كل ما له زكن

، وأمّا الأفعال القلبية المتعدية لثلاثة مفاعيل فقد تباينت أقوال النحاة فيها، وتعليلاتهم، ولكن ذكر أبوحيان أنّ المُعوَّل عليه في ذلك هو السماع، حيث استدل ابن مالك، وغيره على صحة جواز الفصل معها بقوله تعالى:" يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ"[٢]، ومثل ذلك: أعلمت زيداً لأبوك قادمٌ، ويبدو أنّ هذا هو الراجح، حيث وافقه كثير من النحاة كابن الناظم، والرضي، وأبي حيان، وابن هشام، وابن عقيل، والدماميني، وغيرهم، ولكن استدل ابن السراج على منع ذلك مطلقاً بأنّ التعليق معها يجعل الكلام غير تام، ولا مؤتلف؛ لانعدام الرابط بين المفعول الأول، والمفعولين الثاني، والثالث، وأيضاً بأنّ الأفعال هنا أثرها غير قلبي فقط بل فعلي ظاهر، أي لا يقتصر على نفس المتكلم فقط، بل يؤثر في غيره؛ لذلك يَضْعُف عدم إعمالها لفظاً، أي تعليقها، وممَّن تابعه من النحاة الوراق، والثمانيني، وابن أبي الربيع[٣]، وابن جمعة، بينما ذهب الجزولي إلى منع الفصل معها فقط إذا بُنيت للفاعل؛ لأنَّ عملها في المفعول الأول لفظاً يُضْعِف عدم عملها في المفعولَين الأخيرَين، ولكن رُدّ ذلك باستواء البناء للفاعل، أو المفعول في الحكم، وذهب الشلوبين إلى منع ذلك مطلقاً

---

[١] الكتاب ١٥١/٣، وينظر مصادر الهامش الخامس ص ٤١.

[٢] سورة سبأ (٧)

[٣] هو عبد الله بن أبي العباس أحمد القرشي، من شيوخه أبو علي الشلوبين، وله كتاب شرح الإيضاح، والجمل، توفي عام ٦٦٨هـ. ينظر التعيين لليماني ص ١٧٤، بغية الوعاة ١٢٥/٢–.

باستثناء (أرى)، التي بمعنى (أظن)، ولكن ضُعِّف ذلك بأنّ (أرى) مثل (أعلم) في الحكم، وانفرد يونس[١] بجواز ذلك مطلقاً مع الأفعال غير القلبية، ولكن ضَعّف ذلك الوراق، وغيره[٢].

الفاصل الثامن:الفصل بمتعلقات فاعل فعل القلب

يجوز الفصل هنا مطلقاً؛ لعدم أجنبية الفواصل وذلك كالفصل بالمضاف إليه بشرط أنْ يكون الفاعل نكرة، نحو: ظن مهندسُ السيارةِ عطلَها بسيطاً، وكالفصل بتوابع الفاعل كالنعت نحو: علم الطالبُ المجتهدُ الامتحانَ سهلاً، وكالتوكيد نحو: علم الناسُ كلُّهم السفرَ شاقاً، وكالبدل نحو: ظن المديرُ سعيدٌ الموظفَ متأخراً، وكالعطف نحو: ظن الولدُ، وأخوه أباهم نائماً.

الفاصل التاسع:الفصل بفعل مهمل منازع في العمل لفعل القلب الأسبق

يجوز في الفعل الفاصل المهمل أنْ يكون فعلاً ناسخاً، أو فعلاً للحكاية؛ حتى يتسنى أنْ يليه المبتدأ، والخبر؛ لأنَّه يتعيّن فيه – وِفق شرط التنازع – أنْ يُعوَّض بضميرين خلفاً عن المبتدأ، والخبر اللذين يعمل فيهما الفعل الأسبق المبني للمعلوم، أو المجهول، نحو: ظننت، وظننيه زيداً شاخصاً، وظننت، أو قلت هو هو زيداً منطلقاً، وظُن، أو عُلم إياه زيدٌ منطلقاً، وظُن، أوعلمه زيدٌ منطلقاً، وظننت، وأصبح هو إياه زيداً مجتهداً.

ولكن ربما يُعوض الفعل الفاصل المهمل باسم ظاهر بدلاً عن ضمير العوض

---

(١) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء، من شيوخه أبوعمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة، ومن تلاميذه الكسائي، والفراء، وسيبويه، وأبو عبيدة، توفي عام ١٨٢هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص ٤٢، التعيين لليماني ص ٣٩٦، بغية الوعاة ٣٦٥/٢.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ١٨٧/١، ١٨٩، العلل للوراق ص ٢٦٨-٢٧٠، الفوائد للثمانيني ص ٢٨٥، التوطئة للشلوبين ص ٢٠٧، ش الجزولية للشلوبين ٧٠٦/٢-٧١٠، ش التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢-، ارتشاف الضرب ٢١٣٥/٤، التذييل لأبي حيان ١٥٧/٦-١٦١، ش المرادي ٥٧١/١، الشمني ١٦٧/١، التصريح للشيخ خالد ٣٨٩/١-٣٩١، الأشباه،والنظائر ٤٤/٤، ش الألفية لابن طولون ٣٠٤/١، الصبان ٤٩٥/٢-،٥١٥، الخضري ٣٠٠/١-، ٣١٢.

الثاني إذا لم يتيسر الجمع فيه بين مطابقته لضمير العِوَض الأول – وِفق شرط المبتدأ، والخبر –، وبين مطابقته للمعمول الثاني المتنازع عليه – وِفق شرط التنازع –، وذلك مثل (شاخصاً) في نحو: ظننت، وظناني شاخصاً الزيدَين شاخصَين، وظننت، وظنوني شاخصاً الزيدِين شاخصِين، ومثل (أخاً) في نحو: أظن، ويظناني أخاً محمداً، وعلياً أخوين[1].

---

[1] ينظر المقتضب ٤/٧٨–، جمل الزجاجي ص ١١٥.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بـ(أل)

يختص منع الفصل هنا عند البصريين بجملة (لا) العاملة مطلقاً؛ لاختصاصها بالعمل في النكرة، حيث إنّ ذلك يتدافع مع الفاصل هنا الذي يُعِّرف النكرة؛ لذلك إذا وقع الفصل هنا أُهملت عن العمل، فيرتفع الاسم الذي يليها بالابتداء، وكُررت وجوباً عند غير المبرد، وابن كيسان، وذلك كقوله تعالى:"لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ"[1]، ولكن لا يمتنع الفصل هنا مع (لا) العاملة عند الكوفيين، ومَن وافقهم كابن جني، وابن الشجري، وابن مالك[2]، واستدلوا على ذلك[3] بقول النابغة الجعدي[4]:

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً – سواها، ولا في حبها متراخياً

، وقول المتنبئ[5]:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى – فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقيا

، وقول الشاعر[6]:

---

(1) سورة يس (٤٠)

(2) نسب ابن عقيل ذلك إلى ابن مالك، ولكنّ الأستاذ محمد محي الدين عبدالحميد – محقق كتاب شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل – صحّح نِسبة ذلك إلى أبي حيان، لا إلى ابن مالك، ولكن يبدو أنّ المحقق لم يلتفت إلى عبارة ابن مالك في كتابه شرح التسهيل، وهي:"والقياس على هذا شائع عندي" [ش التسهيل لابن مالك ٣٧٤/١]؛ لأنَّه نص على ندور ذلك، ولكن يبدو أنّه يمكن التوفيق بين رأيي ابن مالك بأن الندور عنده ربما لا يمنع من القياس على ما ثبت صِحة نسبته لثقة، ينظر مصادر الهامش التالي.

(3) ينظر الكتاب ٢٧٤/٢–، المقتضب ٣٥٧/٤، ٣٦٢–، ٣٧٩، الأصول لابن السراج ٣٨٩/١، جمل الزجاجي ص ٢٣٧، جمل الخليل ص ٤٨، العلل للوراق ص ٢٥٦، أمالي ابن الشجري ٤٣٠/١–، ٥٣٠/٢–، ٢٦١/٣، أمالي ابن الحاجب ٣٧٧/١، ٤٧٢، ش التسهيل لابن مالك ٣٧٧/١، ش الكافية للرضي١١٢/١، ش ابن جمعة ٨٩٤/٢، النكت لأبي حيان ص ٧٦–، ارتشاف الضرب١٢٠٩/٣، التذييل لأبي حيان ٢٨٦/٤–، ش المرادي ٥١٠/١، ش الشذور لابن هشام ص ٢٦٠، ش ابن عقيل ٣١٣/١–٣١٦، ٥/٢، الدرر اللوامع ٢٤٩/١.

(4) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(5) ينظر البيت في شرح ديوانه ، للسبيتي (مصطفى)٢٠٣/٢، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الثانية، ٢٠٠٣م، وفي مصادر الهامش قبل السابق.

(6) يُنسب البيت لمجهول، ينظر مصادره في الهامش الثالث.

أنكرتها بعد أعوامٍ مضين لها – لا الدارُ داراً، ولا الجيران حيراناً

، ولكن يلاحظ في الشواهد السابقة تحقق التكرار الملازم للإهمال ممَّا يُسهِّل حمل الإعمال فيها على الضرورة الشعرية فيترجح بذلك مذهب البصريين بمنع الفصل هنا.

الفاصل الثاني:الفصل بحرف الجر الزائد (من)

يمتنع الفصل هنا مطلقاً إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ معرفة، نحو: هل الرجل في الدار؟؛ لأنَّ الفاصل يدل على التعميم بينما المعرفة تدل على التعيين فيتدافع المعنيان، حيث قال ابن السراج:"(مِن) تزاد توكيداً مع حرف النفي، وحرف الاستفهام إذا وليها نكرة"(١)، وأيضاً يمتنع الفصل إذا كان الخبر متقدماً على المبتدأ مباشرةً؛ لأنَّه يمتنع الفصل بين الجار، والمجرور، حيث قال سيبويه:"لا يجوز لك أنْ تقول...:هل مِن فيها رجلٍ"(٢)، ولكن ينتفي الامتناع إذا كان الخبر متقدماً على حرف الجر الزائد نفسه، كقوله تعالى:"مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ"(٣)، وقوله تعالى:"وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء"(٤)، وكذلك نص ابن مالك – خلافاً للكسائي – على منع الفصل مع (إنّ) الناسخة(٥)، وتُحمل عليها في ذلك بقية أخواتها؛ للتدافع بين معانيها، ومعنى النفي، أو الاستفهام اللازم لتحقق الفصل.

الفاصل الثالث:الفصل بـ(إلا)

يمتنع الفصل هنا في جملة النواسخ الحرفية؛ لضعفها في العمل؛ لكونها فرعاً فيه، ولعدم تصرفها، وأيضاً لنقضه للنفي في الحروف المشبهة بـ(ليس) العاملة؛ لامتناع حملها حينئذٍ عليها في العمل؛لانتفاء التشابه بينهما فلا يجوزنحو:ما علمت أنّ إلا زيداً أحداً في الدار،ولا ما إلا زيداً فيها أحدٌ(٦).

---

(١) الأصول لابن السراج ٦٨/١.

(٢) الكتاب ٢٧٦/٢، وينظر ش المرادي ٧٥٠/٢، التأويل للحوز ١٣٠٦/٢.

(٣) سورة الأعراف (٥٩)

(٤) سورة هود (٢٠)

(٥) ينظر ش التسهيل لابن مالك ١٣/٢.

(٦) ينظرالكتاب ٣١٨/٢، المقتضب ٤٠٦/٤، الأصول لابن السراج ٢٩٨/١، ٣٩٨، الانتصارلابن ولاد ص ٦٥.

الفاصل الرابع:الفصل بـ(أن) المصدرية المشددة، والخفيفة

يمتنع الفصل هنا في جملة الحروف الناسخة مطلقاً باستثناء (ليت) عند سيبويه، والجمهور – خلافاً للأخفش، والكسائي مع (لعل)، وأيضاً للأخفش مع (لكنّ)، و(كأنّ)، وللكسائي، والفراء، وهشام مع (إنّ) –، حيث قال سيبويه:"واعلم أنّه ليس يحسن لـ (أنّ) أنْ تلي (إنّ)، ولا (أنّ)...ألا ترى أنّك لا تقول: إنّ أنّك ذاهبٌ"[(١)]. وكذلك يمتنع الفصل في جملة أفعال القلوب إذا اتصل مفعولها الثاني بلام الابتداء؛ لأنَّ وجود هذه اللام يوجب كسر همزة (إنّ) نحو: علمت إنّ الطالب لمجتهدٌ، ولكن إذا كانت اللام المتصلة بالمفعول الثاني هي لام جواب القسم، فلا يمتنع حينئذٍ الفصل؛ لجواز فتح همزة (أنّ) معها نحو: علمت أنّ الطالب ليجتهدن، أي والله ليجتهدن[(٢)].

---

(١) الكتاب ١٢٤/٣، وينظر الأصول لابن السراج ٢٤٣/١، ش الكافية للرضي ٣٤٧/٢، ارتشاف الضرب ١٢٤٣/٣، همع الهوامع ٤٣٣/١.

(٢) ينظر الكتاب ١٤٦/٣–١٥١، المقتضب ٣٤٤/٢–٣٤٨، الأصول لابن السراج ٢٧٥/١، ابن يعيش ٨٦/٨.

المبحث الثاني:"الفصل" بين المبتدأ، والخبر، أو بين ما كان أصلهما المبتدأ، والخبر وفيه مطلبان:

المطلب الأول:الفواصل الشائعة

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل باللام

يتعيّن الفصل هنا في موضعين أولهما في جملة (إنْ) الناسخة المخففة، وتُسمَّى حينئذٍ اللام الفاصلة باللام الفارقة، وبلام الفصل أيضاً[1]؛ لأنَّ وجودها يدل على أنّ (إنْ) المخففة ناسخة، لا نافية سواءٌ كانت مهملةً عن العمل – وهو الأكثر فيها– كقِراءة تخفيف الميم[2] في قوله تعالى:"إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ"[3]، ووِفق تخريج البصريين لقوله تعالى:"إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"[4]، أوعاملةً خلافاً للكوفيين، ومَن وافقهم كابن مالك بشرط أنْ يكون اسمها لا تظهرعليه علامات الإعراب[5]، نحو: إنْ

---

(1) ذهب الفارسي – ومَن وافقه كالزمخشري، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي العافية (توفي عام ٥٥٦هـ)، والشلوبيين، وابن أبي الربيع خلافاً لسيبويه، ومَن وافقه كالأخفش الأوسط، والصغير، وعلي بن عبدالرحمن بن الأخضر (توفي عام ٥١٤هـ)، وابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان، والسيوطي، إلى أن اللام الفارقة ليست بلام ابتداء كالام المزحلقة، وعلل الفارسي ذلك بأن اللام الفارقة لا تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها، وأيضاً بأن تخفيف نون (إن) يتنافى مع تأكيد لام الابتداء، وأن المخفقة يليها الفعل الماضي بخلاف لام الابتداء، وأضاف الزمخشري بأنها لو كانت لام ابتداء لتصدرت جملة الخبر، ولو وقعت بعد (إن) المخففة المضمر فيها اسمها، فتقول: إنْ لمصطفى مجتهد أي إنّه، ولكن ردَّ المخالفون لهم ذلك بأن اللام الفارقة متأخرةٌ في اللفظ دون المعنى حملاً لها على اللام المزحلقة، وأضاف الأصبهاني، والسهيلي، وأبوحيان أن دلالة (إنْ) على التوكيد لا يتنافى مع تخفيفها؛ لأنَّ الحروف التي وضعتها العرب للتأكيد لا يُنكر معها الحذف، وأيضاً يُضاف إلى ذلك أن الفارسي نفسه، وافق سيبويه بمنع الإضمار مع (إنْ) المخففة، كما ذكر أبو حيان، وهذا رد على تعليل الزمخشري، وأخيراً فإن لام الابتداء لا يمتنع دخولها على الماضي إذا تصدره ما يقربه للحال لفظاً، أو تقديراً، مثل:(قد)، وهنا يبدو أن (إنْ) الناسخة المخففة فيها تقريب للماضي إلى الحال بتأكيدها له حملاً لها على (قد) المؤكدة له، كما أن تقديم اللام الفارقة يقع في المعنى، والتقدير دون اللفظ. ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

(2) قرأ بالتخفيف ابن كثير، ونافع، وأبوعمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب. ينظر معجم القراءات، لعبداللطيف الخطيب ٣٧٧/١–، دار سعد الدين، دمشق، ط.الأولى، ٢٠٠٢م، ومصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

(3) سورة الطارق (٤)

(4) سورة طه (٦٣)، وينظر معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٤٤٩/٥.

(5) ينظر تفصيل ذلك في الفصل الجائز باللام ص ٦٣، وما يليها.

مصطفى، ومجتبى لمجتهدان، وإنْ سلوى، وسلمى، وليلى لكريمات الخلق [١]، وعن ذلك قال ابن معطي في ألفيته:

وإنْ تخفف (إنّ) فهي تعمل – نحو: وإنْ كلاً، وقوم ثقلوا

وألغيت في نحو: إنْ كلُّ لما – كمثل ما تلغي إذا كفت بـ(ما)

كأنّما، وليتما المكفوفة – وحيث ألغيت (إنْ) الخفيفة

من الثقيلة فأوجب لاما – تجعل واجباً بها الكلام

نحو: وإنْ كادوا ليفتنونكا – وهكذا لام ليزلقونكا

ومن آثار الفصل هنا مع (إنْ) المخففة تجويز دخولها على الأفعال الناسخة المثبتة مطلقاً عند جمهور البصريين[٢] خلافاً لابن مالك الذي جعل دخولها على المضارع الناسخ سماعي فقط، فلا يُقاس عليه، ولكن ردَّ ذلك أبو حيان، وهو الراجح؛ لورود ذلك في القرءان[٣]، وخلافاً للكوفيين، والأخفش الذين أطلقوا الجواز مع الأفعال

---

[١] ينظر الكتاب ١٣٩/٢، ١٥٢/٣، ٢٣٣/٤، المقتضب ٣٦٣/٢، الأصول لابن السراج ٢٢٩/١، ٢٣٧، ٢٧٧، جمل الزجاجي ص ٣٥١، لامات الزجاجي ص ١١٣–، ١٤٩، ١٥٧، المشكلة للفارسي ص ٥٣–، ١٢٧، البصريات للفارسي ٥٥٤/١، الإغفال للفارسي ٤٣٢/٢، معاني الرماني ص ١٦٤، السر لابن جني ٣٧٧/١، ٥٤٨/٢، كتاب اللامات، للهروي (علي بن محمد)، تحقيق/ د.أحمد عبدالمنعم أحمد الرصد، مطبعة حسان – القاهرة، ط.١٩٨٤م، ص ٨٨–١٠١، المقتصد للجرجاني ٤٩٠/١، الحلل لابن السيد ص ٣٦٦–، ش اللمع للواسطي ص ٥٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٦٤–، ٥٠٨–، نتائج السهيلي ص ٢٥٦–، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٤٧–، ابن يعيش ٧١/٨–٨٠، ٢٦/٩–، ش الجزولية للشلوبين ٧٩٢/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٧١٣/٢، ٩٧١/٣، المقرب لابن عصفور ١١٠/١–١١٢، ش التسهيل لابن مالك ٣٢/٢–٤١، ش العمدة لابن مالك ٢٣٤/١، ش ابن الناظم ص ١٧٨–١٨٠، ش الكافية للرضي ٢٩/٢، ٣٥٨، النكت لأبي حيان ص ٨٧–، التذييل لأبي حيان ١٣٢/٥–١٤٦، ١٥٨–١٦١، الجنى للمرادي ص ١٣٣، ٢٠٨ –،الإعراب لابن هشام ٧٨–، ش الشذور لابن هشام ص ٣٦٧، أوضح ابن هشام ٣٢٧/١–، مغني اللبيب ١٣٧/١–١٤٥، ش الألفية لابن القيم ٢٤٩/١–،المساعد لابن عقيل ٣٢٦/١–، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٦٩–، ش الألفية للمكودي ص ٧٠–، الفرائد للسيوطي ٢٨٠/١، همع الهوامع ٤٩٥/٢، ش الألفية لابن غازي ٣٥٥/١–، الأشموني ٣١٦/١–،الفواكه للفاكهي ص ١٨٧–، حاشية ياسين ٤٣/٢–، خزانة الأدب ٣٧٣/١٠–،الدرر اللوامع ٣٠٠/١.

[٢] علل النحاة ذلك بأن موضع اللام الفاصلة لا يتغير في جملة الأفعال الناسخة، أي أنها تظل تفصل بين المبتدأ، والخبر، أو بين ما كان هما أصلاً لهما.

[٣] لم ينص ابن هشام في مغني اللبيب على رأي ابن مالك، وإنما حكى الاتفاق، ولكن لم ينبه محقق الكتاب على هذا. ينظر ش السهيل لابن مالك ٣٦/٢،التذييل لأبي حيان١٤٠/٥، مغني اللبيب ١٤٣/١، همع الهوامع ٤٥٢/١.

الناسخة، وغير الناسخة، ولكن ضَعَّف ذلك، وقلَّله كثيرٌ من النحويين كابن يعيش، وابن جمعة[1]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى:"وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ"[2]، وقوله:"وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ"[3]، وقوله:"وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ"[4]، وقوله:"وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ"[5]. وأمّا الموضع الثاني الذي يتعيّن فيه الفصل هنا باللام فهو في جملة (إنَّ) الناسخة المشددة المكسورة الهمزة الواقعة بعد فعل القلب المُعلَّق عن العمل باللام الفاصلة؛ لأنَّ الفصل بها هنا في اللفظ دون المعنى، حيث أنّها في المعنى في صدارة جملتها، وهي التي تمنع فعل القلب عن العمل فيما يليه؛ لاتصافها بالصدارة،فتكون حينئذٍ جملة (إنَّ) الناسخة في موضع ابتداء؛ لذلك يتعيّن كسر همزتها، ويمتنع فتحها[6] عند الجمهور خلافاً للمازني، والفراء[7]، وذلك نحو:علمت إنَّ زيداً لمنطلقٌ[8]، وكقول الشاعر[9]:

---

(1) استدل الكوفيون، ومَن وافقهم على جوازنحو:إنْ ضربت لزيداً،بقراءة ابن مسعود بقلب(إلا) لاماً في قوله:"إن لَّبِثْتُمْ إلاَّ قَلِيلاً" [سورة الإسراء (٥٢)،وينظرمعجم القراءات لعبداللطيف الخطيب٥/٧٨، ٦/٢١٦]، وبقول العرب: إنْ يزينك لنفسك،وإنْ يشينك لهي،وبقول عاتكة بنت زيد: ثكلتك أمك إنْ قتلت لمسلماً-حلَّت عليك عقوبة المتعمد

، ويروى أيضاً بـ(هبلتك) بدلاً عن (ثكلتك)، وبـ(شلت يمينك) بدلاً عن (ثكلتك أمك)، وبـ(كتبت) بدلاً عن (حلت)، ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

(2) سورة الإسراء (٧٣)

(3) سورة القلم (٥١)

(4) سورة الأعراف (١٠٢)

(5) سورة الشعراء (١٨٦)

(6) لأنَّها إذا فتحت فهي تؤول بمصدر، أي اسم، فيحتاج إلى عامل قبله يعمل فيه، واللام الفاصلة تمنع ذلك؛ لأنَّها أداة صدر.

(7) رُوي عن المازني إجازته لفتح همزة (أن) مع وجود اللام هنا مطلقاً، بينما اشترط الفراء طول الكلام، ولكن حمل ابن الناظم، ومَن وافقه ذلك على الندور، وبأن اللام مزيدة حينئذٍ لا لام ابتداء، ينظرمصادرالهامش التالي.

(8) ينظر الكتاب ٣/١٤٣-١٤٩، المقتضب ٢/٣٤٥، الأصول لابن السراج ١/٢٤١-، ٢٦٣-، الحلل لابن السيد ص ١٩٣،١٨٦، ش ابن الناظم ص ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ش الكافية للرضي ٢/٣٤٩، ٣٥٥، ش ابن جمعة ٢/٩٢٨، التذييل لأبي حيان ٥/٧٣، الجنى للمرادي ص ٤٠٦، ش القطر لابن هشام ص ١٧٨، ش الشذور لابن هشام ص ٢٧١، ش الألفية لابن القيم ١/٢٣٥،ش ابن عقيل ١/٣٥٤، المساعد لابن عقيل ١/٣١٦، التصريح للشيخ خالد ١/٣٠٢، الأشباه،والنظائر ٣/١٢٩، ٤/٢٨٨، همع الهوامع ١/٤٣٨، الأشموني ١/٣٠١.

(9) البيت من أبيات سيبويه المجهولة، ينظر مصادره في الهامش السابق.

ألم تر أنّي، وابن أسود ليلةً – لنسري إلى نارين يعلو سناهما

، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وكسروا من بعد فعلٍ عُلقا – باللام كـ: اعلم إنّه لذو تقى

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

إنّ الفصل هنا يعتبر واجباً إذا كان الفاصل يفيد معنىً مطلوباً يسقط بحذفه، وذلك كالتخصيص الذي يحتاجه المبتدأ، أو اسم الناسخ النكرة المحضة؛ ليصلح الابتداء به[1]، وذلك نحو: راكبٌ من بني فلان سائرٌ، وكان صاحبٌ لزيد عندي، وإنَّ رغبةً في الخير خيرٌ، وأيضاً كالتعجب في نحو: إنّك من رجلٍ لعالم، وكظرف الزمان في، نحو: المثابرُ أولَ العمر يرتاح آخره، وليس ناجحٌ اليوم مَن أهمل بالأمس[2]، وكذلك يتعيّن اعتبار وقوع الفصل إذا كان الفاصل لا يصلح أنْ يكون خبراً للمبتدأ، أو الناسخ وذلك مثلاً إمّا لأنَّه ظرف زمان، والمبتدأ جثة، نحو: زيدٌ يوم الجمعة قائمٌ، وإمّا لأنَّ الفاصل شبه الجملة ليس فيه فائدة يحسن السكوت عليها، نحو: زيدٌ فيك راغبٌ، وإنَّ عمراً بك مأخوذٌ، وإمّا لأنَّه نكرة، وما بعده لا يصلح أنْ يكون نعتاً له،

---

[1] ولكن ينتفي حكم الوجوب هنا إذا كانت الجملة منفية؛ لأنَّها يجوز فيها الإخبار عن النكرة المحضة؛ لأنَّ النفي يدل على عموم الجنس، وفي ذلك فائدة للمخاطب، نحو: ما راكبٌ من بني فلان سائرٌ، ولا رجل في البيت قائمٌ، وليس فقيرٌ في قريتنا مُعْدماً، وكذلك ينتفي الوجوب إذا وُجد ما يفيد التخصيص غير الفاصل كالنعت في نحو: طالبٌ مجتهدٌ من أقارينا متفوقٌ، وأيضاً إذا كان الفاصل لا يفيد التخصيص لعدم الفائدة في معناه، نحو: رجلٌ من الناس عندنا، وكان رجلٌ في القوم عاقلاً، وكذلك إذا كان المبتدأ النكرة المحضة جواباً لنحو: أرجلٌ قائمٌ أم امرأةٌ؟، فتقول: رجلٌ قائمٌ، وغير ذلك مِمَّا يوافق هذه المواضع.ينظر مصادر الهامش التالي.

[2] ينظر الكتاب ٥٤/١، ٣٢٩، ١٢٢/٢، ٢٨٨، المقتضب ٨٧/٤، ١٧٢، ٣٥١، الأصول لابن السراج ٥٩/١، ١٠٩، ٢٥٥، ٢٣٥/٢، الانتصار لابن ولاد ص ١٣٤، ١٥٦، العلل للوراق ص ١٠٩، اللمع لابن جني ص ٧٥، ٣٠٤، التبصرة للصيمري ١٠٢/١، ١٨٧، ٣١٥، الفوائد للثمانيني ص ١٦٧، ١٦٩، المقتصد للجرجاني ٢٩٠/١– ، النكت للأعلم ص ٦٥، ٢٤٤، ٢٥٤، ش الحريري ص ١٤٨، الحلل لابن السيد ص ٤٢، ١٥٢، ش اللمع للواسطي ص ٣٣، ٤١، أمالي ابن الشجري ٨/٣، ٢١١، تلقيح الشنتريني ص ٥٨، أسرار ابن الأنباري ص ٧٥، نتائج السهيلي ص ٤٢٦، ابن يعيش ٨٩/١، ١٣٣/٤، ٩٣/٧، ش الجزولية للشلوبين ٧٤٥/٢، أمالي ابن الحاجب ٨٥٤/٢، ش الجمل لابن عصفور ٣٢٣/١، ٣٩٢، ش التسهيل لابن مالك ٢٩٨/١–٢٩٦، ش ابن الناظم ص ١٠٥، ١١٢، ش الكافية للرضي ٨٩/١.

فيكون المعمول الفاصل حينئذٍ حالاً، وذلك نحو: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ[١]، وكذلك يقع الفصل هنا بالمعمول المنصوب بالتمييز إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ عدداً من أحد عشر، إلى تسعٍ وتسعين؛ أو كان المبتدأ (كم) الاستفهامية نحو: كان عشرون رجلاً عندك، وكم علماً في صدرك؟[٢]، وكذلك أيضاً يقع الفصل هنا بالمعمول المرفوع فاعل فعل القلب إذا كان المفعول الأول لفعل القلب ضميراً متصلاً، والفاعل بعكس ذلك، نحو: الطلابُ ظنهم المديرُ غيرَ مهذبين.

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

الأسباب التي توجب الفصل هنا بالنعت، أوبالعطف هي إمّا أنْ تتعلق بالمبتدأ، أو اسم الناسخ، وإمّا أنْ تتعلق بالخبر، فأمّا التي تتعلق بالمبتدأ، أو اسم الناسخ، فهي أنْ يكون هو مثلاً نكرة محضة، والفاصل يفيده التخصيص اللازم للابتداء به؛ لأنَّ النكرة المحضة لا فائدة للمتكلم في الإخبار عنها، وذلك كالفصل بالنعت في قوله تعالى:"وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ"[٣]،وفي قول حسان بن ثابت[٤]:

كأنّ سلافة من بيت رأس – يكون مزاجها عسل، وماء

، وذلك باعتبار (من بيت رأس) صفة لاسم الناسخ النكرة (سلافة)، وأيضاً كالفصل بالعطف في قوله تعالى:"طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ"[٥]، أي (أمثل) بحذف الخبر، وقد اجتمع النعت، والعطف في قوله تعالى:"قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى"[٦]، ويجوز أنْ يكون النعت الفاصل هنا مقدراً سواءٌ بالتعظيم، أو بالتحقير، نحو:

---

[١] ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[٢] ينظر الكتاب ١٥٨/٢، المقتضب ٥٦/٣، ٥٩، الأصول لابن السراج ٣١٥/١، ٣٢٦، الانتصار لابن ولاد ص ٨٧، جمل الزجاجي ص ١٢٨، ١٣٤، التبصرة للصيمري ٣٢١/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٨٧، المقتصد للجرجاني ٧٤٨/٢، ٨١٣، ابن يعيش ١٢٦/٤، ش الكافية لابن الحاجب ٧٦٩/٣.

[٣] سورة البقرة (٢٢١)

[٤] البيت يُروَى أيضاً بـ(سبيئة)، وبـ(خبئية) بدلاً عن (سلافة)، ينظر في ديوانه، شرح الأستاذ عبد أمهنا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٦م، ص ١٨–، الكتاب ٤٩/١، المقتضب ٩٢/٤، خزانة الأدب ٢٢٤/٩–، ٢٣١، ٢٨٩، الدرر اللوامع٢٢٣/١.

[٥] سورة محمد (٢٠)

[٦] سورة البقرة (٢٦٣)

أمرٌ أتي بك، أي أمرٌ عظيم، وشرٌّ أهر ذا ناب، أي شرٌّ عظيم، وذلك وِفق تخريج ابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي، ومَن وافقهم[١]، ونحو:رجيل عندنا، أي رجل حقير[٢]، وعن ذلك قال ابن معطي في ألفيته:

وكل ما ابتدأ به عَرِّفه - وإنْ تُنكر صِفة أو أضِفه

وأمّا الأسباب التي تتعلق بالخبر فهي توجب الفصل بالعطف، حيث يقع ذلك عندما يكون الخبريتوافق في التثنية،أوفي الجمع مع المتعاطفين،أي مع الفاصل،والمبتدأ، أو اسم الناسخ[٣]،وذلك نحو:هذه ناقة،وفصيلها راتعان[٤]،وكقول العباس بن مرداس[٥]:

---

[١] حيث إن المسوِّغ الشائع عند النحاة للابتداء بالنكرة فيها هو النفي، والحصر، أي ما أهر ذا ناب إلا شرٌّ. ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.، وأيضاً ينظر ش الشذور لابن هشام ص ٢٤٠–، مغني اللبيب ٤٤١/٥، ش ابن عقيل ٢٢١/١، ش الألفية للسيوطي ص ١٢٩، الخضري ١٨٧/١.

[٢] ينظر المقتضب ١٢٧/٤، ١٨٦، ٢٧٦، الأصول لابن السراج ٩٩/١، الخصائص لابن جني ٣١٩/١، الفوائد للثمانيني ص ١٦١، ٢٣١، دلائل الجرجاني ص ١٤٣، المقتصد للجرجاني ٣٠٨/١، النكت للأعلم ص ١٧٧، ش الحريري ص ١٤٤، ٣٢٩، ش اللمع للواسطي ص ١١٤، ١٢٩–، الأنموذج في النحو، للزمخشري (محمود بن عمر جارالله)، تحقيق/ سامي بن حمد المنصور، ط.الأولى - ١٩٩٩م، بدون اسم الناشر، ص ١٦–، نتائج السهيلي ص ٢٠٣، ٤٠٨–٤١٠، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٢٨٣، ابن يعيش ٤٦/٣، ٩١/٧، ٨٥/٨، التوطئة للشلوبين ص ٢١٦، أمالي ابن الحاجب ٥٧٣/٢–، ٥٨٢–، المقرب لابن عصفور ٨٢/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٥٦/١، ش ابن جمعة ٨١٨/٢، التذكرة لأبي حيان ص ٣٦٧، ٦٠١–، ارتشاف الضرب ١١٠٠/٣–، الجامع لابن هشام ص ١٩، الألغاز النحوية، لابن هشام الأنصاري، شرح أحمد بسيسو، وتعليق محمد عبيد، مدارالوطن للنشر– الرياض، ط.٢٠٠٤م، ص ٧٨–، أوضح ابن هشام ١٨٤/١، المساعد لابن عقيل ٢١٧/١، ش شواهد التحفة للبغدادي ١٠٩/١، خزانة الأدب ٤٨٧/٦، فيض الانشراح من روض طيَّ الاقتراح، شرح اقتراح السيوطي، لابن الطيب الفارسي (محمد بن الطيب) ٣٧٠/١–، تحقيق/ د.محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية،وإحياء التراث – دبي، ط.الأولى–٢٠٠٠م، النحولعباس حسن٤٨٦/١،٤٥٩.

[٣] ولكن يجوز عدم التوافق هنا، وذلك بإفراد الخبر إمّا ضرورة، وإمّا إذا قُصد به التعظيم، والمبالغة، وإمّا إذا قُصد تنزيل المتعاطفين بمنزلة المفرد؛ لاتصافهما معاً بالخبر، وذلك كقوله تعالى:"الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" [سورة الكهف (٤٦)]، وكذلك لا يشترط التوافق إذا كان العطف عطف بيان، نحو: لا عسجد، ولا ذهباً مُرضي للنساء، وأيضاً إذا كان حرف العطف لا يفيد الاشتراك كـ (أو)، نحو: إن زيداً، أو أخاه مسرعٌ. ينظر الشعرللفارسي ٢٠٩/١، المسائل السفرية لابن هشام ص ٨٥–، بحوث المطابقة لعلي البدري ص ١٧٧.

[٤] ينظر الكتاب ٦٠/١، ٢٩٧، ٥٩/٢، الأصول لابن السراج ٦١/٢، الفوائد للثمانيني ص ١٧٤، دلائل الجرجاني ص ١٧٨، أمالي ابن الشجري ١٣/١–، ش التسهيل لابن مالك ٣٨٦/٢، الجنى للمرادي ١٦١.

[٥] ينظر البيت في الحلل لابن السيد ص ٣٧٨، خزانة الأدب ١٤٧/١، ٢٥٣، الدرر اللوامع ٣٠/١.

وما كان حصن، ولا حابس - يفوقان مرداس في مجمع

، وإذا لم يقع الفصل هنا في اللفظ فإنّه يُقدَّر في المعنى، وذلك كقول العرب: راكب الناقةِ طليحان، أي راكب الناقة، والناقة طليحان، وفي نحو: خادم الطفلين لاعبون، أي خادم الطفلين، والطفلان لاعبون[1].

الفاصل الرابع:الفصل بضمير الفصل (العِماد)

يمكن الحكم على الفصل هنا بالوجوب من ناحيتين متباينتين هما: الإعمال، والإهمال، فأمّا من ناحية الإعمال فإنّ الفصل هنا يعتبر واجباً لا جائزاً إذا كان الفاصل لا يجوز حذفه، وكذلك إذا كان يتعيّن فيه الإعمال بالابتداء، حيث يتحقق ذلك إذا كان ما يلي الفاصل مرفوعاً بينما يطلبه الناسخ منصوباً ؛ لأنَّه حينئذٍ يكون الفاصل مبتدأ، وما يليه خبره، وجملتهما هي في محل نصب خبراً للفعل الناسخ، أو لفعل القلب[2]، وذلك كالقِراءة المحكية برفع (الرقيب)[3]، في قوله تعالى:"كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ"[4]، وقِراءة عيسى بن عمر[5]، برفع (أقل)[6]، في قوله تعالى:"إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ"[7]، وقِراءة ابن أبي عبلة برفع (الحق)[8]، في قوله تعالى:"وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ"[9].

(1) ينظر البصريات للفارسي ٤٩١/١، مسائل الفارقي ص ١٢٧، الخصائص لابن جني ٢٨٩/١، ٣٧٣/٢، التبصرة للصيمري ١٣١/١، الفوائد للثمانيني ص ١٦٠، ش الجمل لابن عصفور ٢١٤/١، المقرب لابن عصفور ٢٣٦/١، ش ابن جمعة ٨٢٨/٢، التذييل لأبي حيان ٣٢١/٣، أوضح ابن هشام ٣٥٢/٣، المساعد لابن عقيل٢١٦/١، الأشباه،والنظائر ١١٦/٣، همع الهوامع ٣٤٥/١، النحولعباس حسن ٤٩٧/١.

(2) ينظر الكتاب ٣٩٢/٢-٣٩٥، المقتضب ١٠٥/٤، جمل الزجاجي ص ١٤٢، الفوائد للثمانيني ص ٤٢٥.

(3) ينظر معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٣٧٧/٢.

(4) سورة المائدة (١١٧)

(5) هوأبوعمر الثقفي مولى خالد بن الوليد، من نقائبه مايروى عنه بأنه خلف أبي الأسود الدؤولي في تكملة،وتتمة وضع النحو، وهو أيضاً من القراء، من شيوخه ابن أبي إسحاق، وابن كثير، ومن تلاميذه الخليل، والأصمعي توفي عام ١٤٩هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص ٤١-، التعيين لليماني ص ٢٤٩-، بغية الوعاة ٢٣٧/٢-.

(6) ينظر معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٢١٧/٥.

(7) سورة الكهف (٣٩)

(8) ينظر معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٣٣٤/٧.

(9) سورة سبأ (٦)

وأمّا من ناحية الإهمال فنقصد بها وجوب اعتبار الفاصل مهملاً عن العمل، حيث يتحقق ذلك عندما يكون الخبر الذي يليه منصوباً، موافقاً في ذلك لاحتياج الناسخ، وعن ذلك قال سيبويه:"واعلم أنّ ما كان فصلاً [أي مهملاً] لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يذكر، وذلك قولك: حسبت زيداً هو خيراً منك، كان عبدالله هو الظريف"[١]، وذلك كقوله تعالى:"إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ"[٢]، وقوله:" تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا"[٣].

الفاصل الخامس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يقع الفصل الواجب هنا إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ اسماً موصولاً[٤]، وذلك كقوله تعالى:"مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ"[٥]، وقوله:"إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ"[٦]، ونحو: ظننت الذي – أكرم زيدٌ أخاه – عمراً، ويجوز في الفاصل هنا أنْ يكون جملة شرطية مكتملة إذا كان جوابها مجزوماً لفظاً بأداة الشرط[٧]، نحو: الذي – إنْ تأته يأتك – زيدٌ[٨].

الفاصل السادس:الفصل بالمضاف إليه

يتحقق الفصل الواجب هنا إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ تلزمه الإضافة، وذلك مثل (أي) الاستفهامية في قوله تعالى:"أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا"[٩]، ونحو: أيُّ

---

[١] الكتاب ٣٩٠/١–، الأصول لابن السراج ١٢٥/٢، الكشف للأصبهاني ٤٩٩/١، ٧٦١/٢، ٨١٤، ش الجزولية للشلوبين ٦٢٧/٢، الفرائد للسيوطي ١٥٠/١.

[٢] سورة الأنفال (٣٢)

[٣] سورة المزمل (٢٠)

[٤] ينظر الكتاب ١٠٧/٢، ١٤٨، المقتضب ٣٥٦/٢، ٨٧/٤، جمل الزجاجي ص ٣٢٣، الإغفال للفارسي ٢١/٢، مسائل الفارقي ص ١٢١، ٢٧٠–، الإعراب لابن هشام ص ٤٤، ش الشذورلابن هشام ص ٣٥، الصبان ٢٥٠/١، الدسوقي ٦٥/٢، الخضري ١٤١/١.

[٥] سورة يونس (٨١)

[٦] سورة الأعراف (١٩٤)

[٧] حيث إنه إذا كان الجواب فعل مضارع غير مجزوم لفظاً بأداة الشرط فإنه يجوز فيه أن يكون هو صلة الموصول على نية التقديم، أي نحو: الذي يأتيك إن أكرمته زيدٌ.

[٨] ينظر الكتاب ٨٣/٣، الانتصار لابن ولاد ص ١٧٨، دلائل الجرجاني ص ١٨٤.

[٩] سورة النمل (٣٨)

الرجلين حضر؟، ويجوز في الفاصل هنا أنْ يكون محذوفاً ويُعوَض عنه بالتنوين نحو: أيٌّ مَن يأتني أكرمه، بمعنى أيُّ أحدٍ(١).

الفاصل السابع:الفصل بحرف الجر الزائد

يتحقق الفصل الواجب هنا إذا كان خبر المبتدأ، أو الناسخ تتصدره (أنّ) المفتوحة الهمزة؛ لأنَّه حينئذٍ يتعيّن فيها أنْ تكون معمولة لعامل قبلها؛ لذلك إذا لم يكن الفاصل ظاهراً فإنّه يقدر، حيث إنّه لولا وجود الفاصل لتعين كسر همزة (أنّ) وجوباً؛ لأنَّ الموضع موضع ابتداء، وفي هذا المعنى قال سيبويه:"أمّا قولهم لا محالةَ أنّك ذاهب فإنّما حملوا (أنَّ) على أنّ فيه إضمار (مِن) على قوله:لا محالةَ من أنّك ذاهب، كما تقول لابد أنّك ذاهب، كأنّك قلت:لابد من أنّك ذاهب"(٢).

ويتحقق وجوب الفصل أيضاً إذا كان الفاصل لا يجوزحذفه؛ لإفادته معنىً كالتعجب يسقط بحذفه،وذلك في نحو:إنّك من رجلٍ،ما أنت من رجلٍ،ولكن يمتنع الوجوب في سوى ذلك نحو: حسبك من رجل، وحسبُك بزيدٍ رجلاً، وعجبٌ لزيدٍ(٣).

الفاصل الثامن:الفصل بـ(أنْ) المصدرية الخفيفة الناصبة للمضارع

يتحقق الفصل الواجب هنا مع فعليْ الرجاء (حري)، و(اخلوق)؛ لأنَّ زمنهما مستقبل، حيث إنّ معنى الرجاء يكون لِما لم يقع بعد، فيتوافق هذا مع الفاصل هنا؛ لأنَّه يخلص المضارع الذي يليه للاستقبال، ويكون الفاصل مع ما يليه مصدراً مؤولاً في محل نصب خبراً لفعل الرجاء، نحو: حرى المريضُ أنْ يشفى، اخلولقت السماءُ أنْ تمطرَ(٤)، وعن ذلك قال ابن مالك:

وكعسى (حرى)، ولكن جعلا - خبرها حتماً بـ(أنْ) متصلا
وألزموا (إخلوق)، (أنْ)، مثل (حرى) - ... ...

(١) ينظر المقتضب ٢/٢٩٤-٢٩٨، العلل للوراق ص ٢٦٨، التبصرة للصيمري ٤٧٩/١، النكت للأعلم ص ٣٥٣، أمالي ابن الشجري ٣٩/٣، نتائج السهيلي ص ١٩٧، ابن يعيش ١٤٥/٣، ٢١/٤، ش المرادي ٨١٢/٢-، ش الشذورلابن هشام ص ١٥٢، ١٧١.

(٢) الكتاب ١٧٣/٣، وينظر معاني الرماني ص ١٧٢.

(٣) ينظر الكتاب ٢٤/٢، الأصول لابن السراج ١٠٩/١، التذييل لأبي حيان ٣٣٢/٣، همع الهوامع ٤٢/٣.

(٤) ينظرالكتاب١٥٢/٣، ١٥٧،المقتضب ٢١٤/٣، الأصول لابن السراج ٢٠٧/٢، ش ابن الناظم ص ١٥٣.

الفاصل التاسع:الفصل بـ(إلا)

يتحقق وجوب الفصل هنا في جملة (إنْ) الخفيفة النافية؛ لإزالة اللبس بينها وبين الناسخة[1]، حيث يزداد هذا الوجوب قوةً إذا كان المبتدأ الذي يليها لا تظهرعليه علامات الإعراب؛ لأنَّ في ذلك زيادة في اللبس؛ لأنَّ الفاصل حينئذٍ يميز (إنْ) النافية عن الناسخة العاملة، والمهملة،بينما ظهور علامات الإعراب هو يميزها عن المهملة فقط[2]،وذلك كقوله تعالى:" إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ"[3]،وقوله:"إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ"[4]،وقوله:"إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ"[5]،وقوله:"إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء"[6].

ويجوزأنْ يقع الفصل هنا بـ(لمّا) التي بمعنى (إلا)، كما في قوله تعالى:"وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ"[7]، أي ما كلٌّ إلا جميعٌ، وكذلك يقع الفصل باللام أيضاً،

---

(١) نص ابن هشام على عدم وجوب الفصل هنا، واستدل على ذلك بقوله تعالى:" إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَذَا" [سورة يونس (٦٨)]، وقوله:" قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ" [سورة الجن (٢٥)]، وقوله:" وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ" [سورة الأنبياء (١١١)]، ينظر مغني اللبيب ١٢٨/١، ولكن يبدو أنه لا يوجد تدافع في ذلك مع إطلاق وجوب الفصل هنا؛ لاستلزمه لوجود اللبس بين (إنْ) النافية، والناسخة، ولا أحسب تحقق وقوع اللبس في شواهد ابن هشام؛ لأنَّ جر المبتدأ بـ(مِن) الزائدة (من سلطان)، يحتاج لمعنى النفي لا للتأكيد الذي تدل عليه الناسخة؛ للدلالة على التعميم، وكذلك الفعل (أدري) يدل في السياق على عدم اليقين، فيتوافق ذلك مع معنى النفي، ويتدافع مع معنى التوكيد، والله أعلم.

(٢) ينظر الكتاب ١٥٢/٣، لامات الزجاجي ص ١١٣-١١٦، جمل الزجاجي ص ٣٥١، المشكلة للفارسي ص ١٤٨، معاني الرماني ص ١٣٣، ١٦٤، لامات الهروي ص ١١٤، الفوائد للثمانيني ص ٥٣٣، ش اللمع لابن برهان ٦٩/١، أمالي ابن الشجري ٥٦٣/٢، ١٤٣/٣، منثور ابن الأنباري ص ٤٤، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٦٥، ٥٠٥، ٥٠٨، ابن يعيش ١٢٩/٣، ١٠٨/٧، ١١٢/٨، التوطئة للشلوبين ص ٢٣٤، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٩٤-، التذكرة لأبي حيان ص ٥٠، ٣٨٤، ٦٢٠، الجنى للمرادي ص ٢٠٩، ٢٩٤، ش القطر لابن هشام ص ٤٩، ش الشذورلابن هشام ص ٧٤-٨٢، ٣٦٧، مغني اللبيب ١٢٦/١، ١٤١، ٢٣٤، الأشباه،والنظائر ١١٥/٤، همع الهوامع ٤٥٣/١، ٢٢١/٢، الدسوقي ٢٠/١، ٢٣، دراسات في النحو الكوفي مِن خلال معاني القرءان للفراء، للمختار أحمد ديره، دار قتيبة - بيروت - دمشق، ط.الأولى - ١٩٩١م، ص ١٥٢-، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٤٤٩/٥، ٤٨١/٧، ٣٧٨/١٠.

(٣) سورة الملك (٢٠)

(٤) سورة الصافات (١٥)

(٥) سورة التكوير (٢٧)

(٦) سورة النجم (٢٣)

(٧) سورة يس (٣٢)

وذلك وِفق تخريج الكوفيين لقوله تعالى:"إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ"[١]، أي ما هذان إلا ساحران[٢].

الفاصل العاشر:الفصل بأداة الصدر

من مواضع الفصل هنا الفصل بلام الابتداء المزحلقة في جملة أفعال القلوب المعلقة بها عن العمل نحو: علمت إنّ الإسلامَ لعظيمٌ، وباللام الفارقة خلافاً للفارسي، ومَن وافقه في جملة (إنْ) المخففة المكسورة الناسخة إذا كان اسمها لا تظهرعليه علامات الإعراب نحو: إنْ مصطفى لمجتهدٌ[٣]. وكذلك من مواضعه الفصل بـ(إنَّ) المكسورة المشددة وجوباً إذا كانت – عند البصريين – خبراً لمبتدأ اسم عين، وعن ذلك قال سيبويه:"(إنّما)...في قولك: زيد إنّما يؤاخي كل بخيل...هو كلام مبتدأ، و(إنّما) في موضع خبره"[٤]. وأيضاً يقع الفصل بها بين المفعول الأول، والثاني لفعل القلب، وذلك إذا كان الأول ليس ذات الثاني، أي أنْ يكون الثاني صفةٌ للأول دالٌ على حاله[٥]، وذلك نحو: حسبت زيداً إنّه قائم، حيث تكون جملة (إنّ) مستأنفة في محل نصب سادة مسد المفعول الثاني لفعل القلب، وفي ذلك قال المبرد:"لو قلت: ظننت زيداً أنّه منطلق ففتحت لكان المعنى: ظننت زيداً الانطلاق، وهذا محال"[٦]. ومن مواضع الفصل هنا كذلك إذا كان خبر المبتدأ، أو الناسخ جملة اسمية، وكان خبرها يتصف بالصدارة حيث يتعيّن فيه حينئذٍ تصدره لجملته، نحو: زيدٌ أين هو؟، وعن ذلك قال سيبويه:"إنْ قلت: عرفت أبو مَن زيد؟، لم يجز إلا الرفع؛ لأنَّك بدأت بما لا يكون إلا استفهاماً، وابتدأته، ثم بنيت عليه"[٧]، ويندرج تحت هذا إذا كانت جملة الخبر هي جملة تفضيل، وكان

---

[١] سورة طه (٦٣)

[٢] ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[٣] ينظر الفصل الواجب باللام ص ٤٩، وما يليها.

[٤] الكتاب ١٣١/٣، وينظر همع الهوامع ٤٣٩/١.

[٥] ولكن إذا كان الثاني نفس الأول جاز الكسر، أو الفتح، حيث قال المبرد:(لو قلت: ظننت أمرك أنك تظلم الناس، كان جيداً؛ لأنَّ المعنى:ظننت أمرك ظلمك الناس) [المقتضب ٣٥٠/٢].

[٦] المقتضب ٣٥٠/٢، وينظر الأصول لابن السراج ١٩٠/١،جمل الزجاجي ص٥٩.

[٧] الكتاب ٢٣٨/١، ينظر أمالي ابن الحاجب ٦٠٥/٢-٦٠٧.

الاسم المفضول يتصف بالصدارة، حيث يتعيّن حينئذٍ تقديمه على اسم التفضيل، ولا يتحقق هذا في سعة الكلام إلا هنا، وذلك نحو: الطالب مِن مَن أفضل؟، وظننتَ ابنك مِن أي ولدٍ أطولُ؟، وعن ذلك قال ابن مالك:"يعرض تقديم المفضول وجوباً،وذلك إذا كان اسم استفهام، أومضافاً إليه...فإذا كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا في الشعر"[(١)]،وقال أيضاً في الألفية:

وإنْ تكن بتلو(مِن) مستفهما – فلهما كن أبداً مقدما

كمثل: مِمَّن أنت خيرٌ[(٢)]، ولدى – أخبار التقديم نزراً وُجدا

الفاصل الحادي عشر:الفصل ببعض الحروف المتنوعة

يعتبر الفصل هنا واجباً في السعة خلافاً للأصبهاني الباقولي بحروف النفي، وحروف التنفيس، و(قد)، و(لو) وذلك في جملتي (أنْ)، و(كأنْ) الناسختين المخففتين المضمر فيهما اسمهما إذا كان خبرهما فعلاً مضارعاً متصرفاً غير دعاء؛ لأنَّه حينئذٍ يزيل اللبس بالتميز بينهما، وبين (أنْ) الناصبة للمضارع[(٣)]، وأيضاً ذكر سيبويه تعليلاً

---

(١) ش التسهيل لابن مالك ٥٤/٣، وينظر الحلبيات للفارسي ص ١٧٧، ش العمدة لابن مالك ٧٦٥/٢، ش ابن الناظم ص ٤٨٣، ش الكافية للرضي ٢١٧/٢، ش المرادي ٩٤٢/٢، ١٢٥/٣، الجامع لابن هشام ص ٨١–، أوضح ابن هشام ٢٦٢/٣، ش الألفية لابن القيم ٥٨٨/١، ش ابن عقيل ١٨٤/٣، ش الألفية للسيوطي ص ٣٢٢، الأشموني ٣٠٩/٢، ش الألفية لابن طولون ٤٩/٢، الصبان ١٠٢٢/٣، الخضري ٥٩٤/٢.

(٢) انتقد الخضري مثال ابن مالك (ممَّن أنت خير؟)، حيث تقدم فيه الاسم المفضول على المبتدأ أيضاً، وهذا لا يجوز؛ لأنَّه يترتب عليه الفصل بأجنبي بين العامل، ومعموله؛ لأنَّ المبتدأ أجنبي عن الخبر، ومعمولاته، ولكنّه اعتذر لابن مالك بضرورة النظم، ولم يعتذر للشارح ابن عقيل، حيث قال:"لو قال الشارح: أنت ممَّن خير؟ لكان حسناً" [الخضري ٩/٢]، ولكن وافق ابن مالك كثيرٌ من النحويين من لاحقيه كأبي حيان، ومن سابقيه كالفارسي الذي قال:"لو قلت: أفضلُ ممَّن أنت؟ لم يجز حتى تقول: ممَّن أنت أفضلُ؟" [الشعر للفارسي ٣١٤/١، وينظر النكت لأبي حيان ص ١٤٠–، ومصادر الهامش السابق].

(٣) ولكن يخرج عن قياس تعليل الفصل هنا (لا) مع المضارع، و(قد)، و(لو) مع الماضي؛ لأنَّ (لا) يجوز فيها أن تقع بعد (أن) الناسخة، أوالناصبة للمضارع على حدٍّ سواءٌ؛ لذلك فهي لا تميز بينهما، وقد اجتمع الموضعان في قوله تعالى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ) [سورة الحديد (٢٩)]، أي: أنْ يعلمَ، وأنَّهم لا يقدرون، وأمّا (قد)، و(لو) مع الماضي؛ فلأنَّه لا يوجد لبس في تمييز (أن) بأنها ناسخة؛ لاختصاص الناصبة بالدخول على المضارع، وذلك كقوله تعالى:"وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا" [سورة المائدة(١١٣)]، أي أنَّك، وقوله:"لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا" [سورة الجن (٢٨)]، أي أنَّهم، وقوله:"أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ" [سورة سبأ(١٤)]، أي أنّهم، وقوله:"وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا" [سورة الجن (١٦)]، أي أنَّهم.

آخراً، وهو بأنّ في الفصل عِوضاً عن حذف تشديد نون الناسخ، واسمه، ولكن يشترط في الفعل العامل في (أنْ)، ومعموليها أنْ يكون من أفعال العلم، واليقين، لا من أفعال الرجاء، والطمع، والخوف التي تكون (أنْ) معها ناصبةً للمضارع، لا ناسخة؛ وذلك لتناسب معنى التأكيد الذي تدل عليه (أنّ) الناسخة مع معنى العلم واليقين[(١)]، ومن أمثلة ذلك الفصل بالسين في قوله تعالى:" عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى"[(٢)]،أي أنّه سيكون، و(سوف) في نحو:علمت أنْ سوف تكرم زيداً، أي أنّك، و(لن) في قوله تعالى:" أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ"[(٣)]، أي أنّه، و(لم) في قوله تعالى:" أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ"[(٤)]، أي أنّه، و(لا) في قوله تعالى:" أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا"[(٥)]، أي أنّه، و(قد) في نحو: أعلمت أنْ قد يقوم زيد، أي أنّه، و(لو) في قوله تعالى – خلافاً للفراء في المثال – :" أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاء اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا"[(٦)]، أي أفلم يعلم الذين آمنوا أنّه لو يشاء الله، و(لم) مع (كأنْ) في قوله تعالى:"كَأَن لَّمْ

---

(١) ينظرالكتاب ٣/١،٧٤/٣٧٨، ١٦٥–١٦٧، المقتضب ٣١/٢، ٥/٣، الأصول لابن السراج ٢٠٩/٢، الانتصار لابن ولاد ص ١٩٥، الشعر للفارسي ٤٦١/٢، العلل للوراق ص ٢٨٨، معاني الرماني ص ٧٢، التبصرة للصيمري ٤٦١/١–٤٦٤، الفوائد للثمانيني ص ٢٧٩، ٤٩١، ٨٢٥، ش اللمع لابن برهان ٧١/١، ٢٦٧، ش ابن بابشاذ ص ٢١١، المقتصد للجرجاني ٤٨٤/١، ش الحريري ص ٣٤١، أمالي ابن الشجري ٣٨٤/١–٣٨٨، ١٥٥/٣، الكشف للأصبهاني ٣٦٦/١، ٧٨٣/٢، ابن يعيش ١٠٤/٦، ٧٧/٨، ش الجزولية للشلوبين ٧٩٥/٢–٧٩٨، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٤٤، ٣٨٧، ٣٩٥، ش الجمل لابن عصفور ٣٦٤/١، ٢٨٣/٢، المقرب لابن عصفور ١١١/١، ش التسهيل لابن مالك ٤٠/٢–٤٦، ١٠٩/٣، ٩/٤، ش العمدة لابن مالك ٢٣٨/١، ش ابن الناظم ص ١٨٠–، ش الكافية للرضي ٢٥١/١، ٢٣٢/٢–٢٣٥، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٤٥٨/١، ش ابن جمعة ٩٢١/٢، التذييل لأبي حيان ١٦٢/٥، ١١٧/٦، ارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣، الجنى للمرادي ص ٢١٨، ش المرادي ٥٣٩/١، الجامع لابن هشام ص ٣١، ش الشذور لابن هشام ص ٣٦٨–٣٧٤، أوضح ابن هشام ٣٣٢/١، ش الألفية لابن القيم ٢٥٣/١، ش ابن عقيل ٣٨٥/١، المساعد لابن عقيل ٣٣٠/١–، التصريح للشيخ خالد ٣٣٠/١، همع الهوامع ٤٥٣/١، الأشموني ٣٢١/١–، الدرر اللوامع ٣٠١/١.

(٢) سورة المزمل (٢٠)

(٣) سورة البلد (٥)

(٤) سورة البلد (٧)

(٥) سورة طه (٨٩)

(٦) سورة الرعد (٣١)

يَغْنَوْاْ فِيهَا"[١]، وقوله:"كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا"[٢]،وقوله:"كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا"[٣] ، أي كأنّه، وعن ذلك قال ابن مالك في الألفية:

وإنْ لم يكن فعلاً، ولم يكن دعا – ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بـ(قد)، أونفي، أو – تنفيس، أو(لو)، وقليلاً ذكر (لو)

وكذلك يقع الفصل هنا بـ (قد) وجوباً لفظاً، أو تقديراً عند الكوفيين، ومَن وافقهم كابن درستويه، وياسين خلافاً للبصريين، ومَن وافقهم كابن مالك، وأبي حيان، والسيوطي وذلك مع الأفعال الناسخة التي يقع الفعل الماضي خبراً لها[٤]؛ لتقريبه من الحال؛ لئلا يدل الناسخ، والخبر على زمان واحد، فيكون دخول الناسخ على الجملة فضلةً، أي بلا فائدة، وذلك نحو: كان زيد قام، ولكن ذكر الرضي، وياسين لبعض النحويين قولاً آخراً وسطاً بين المذهبين السابقين، وهو أنّ الفصل هنا يستحب ويستحسن غاية الاستحسان، ولكنّه لا يبلغ حد الوجوب، ويبدو أنّ في هذا توفيق بين القياس على القليل في المذهب الكوفي، وعلى كثرة السماع في المذهب البصري[٥]، فمن شواهد وقوع الفصل القليلة قوله تعالى:"أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ"[٦]،ومن شواهد عدم وقوع الفصل لفظاً، وهي تتصف بالكثرة قوله تعالى:"وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ "[٧]، وقوله:"وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ"[٨].

---

[١] سورة هود (٦٨)

[٢] سورة يونس (١٢)

[٣] سورة الجاثية (٨)

[٤] يستثنى من ذلك الأفعال الناسخة التي يمتنع وقوع الفعل الماضي خبراً لها، وهي: صار، وليس، ومادام، ومازال، وأخواتها. ينظر مصادر الهامش التالي.

[٥] ينظر ش الكافية للرضي ٢٥١/١، التذييل لأبي حيان ١٥١/٤-١٥٣، ارتشاف الضرب ١١٦٧/٣، همع الهوامع ٣٦٠/١-، حاشية ياسين ١٣/٢، النحولعباس حسن ٥٤٧/١، الإعراب لكتاب الله لبهجت ١٤٠/٤-، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١٢٣/٥.

[٦] سورة الأعراف (١٨٥)

[٧] سورة يوسف (٢٧)

[٨] سورة الأحزاب (١٥)

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل باللام

يقع الفصل الجائز هنا باللام المفتوحة المهملة عن العمل، والتي تفيد التأكيد[١] في عدة مواضع منها جملة المبتدأ، والخبر، حيث يجيز البصريون الفصل بها في السعة إذا كان الخبر جملة فقط؛ لأنَّ اللام الفاصلة تتصف بالصدارة؛ لأنَّها لام الابتداء التي تتحقق بالدخول على المبتدأ، وذلك نحو: الفاضلُ ليحسن خلقه، والفقيرُ لأنا أكرمه. وأمّا الكوفيون فمنعوا ذلك كما ذكر الزجاجي إلا إذا اعتبرنا الكلام مؤلف من جملتين منفصلتين لا من جملة واحدة[٢]، ويبدو أنّه يترجح مذهب البصريون؛ لأنَّ المبتدأ لا يعمل في الخبر الجملة إلا كوحدة واحدة مكتملة لا مفردات؛ لذلك فالفصل لا يؤثر على اتصاف اللام بالصدارة؛ لأنَّها تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها إذا كان مفرداً لا جملةً، ولكن ورد الفصل هنا مع الخبر المفرد في بعض الشواهد الشعرية، فحملها بعض النحاة كالفارسي، وابن الناظم على الشذوذ، والضرورة الشعرية، وحملها آخرون على زيادة اللام كابن السراج، وحملها غيرهم كالمازني على اعتبار أنّ الخبرَ جملةٌ لا مفردٌ، وذلك بإضمار مبتدأ بعد اللام ولكنّ الفارسي، وابن جني ضعّفا هذا

---

(١) تخرج بذلك اللام المكسورة، والتي هي حرف الجر، والتي تُفتح مع المضمر فقط، وذلك كقوله تعالى:" الْحَمْدُ لِلّهِ" [سورة الفاتحة (١)]، وقوله:" إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا" [سورة الفتح (١)]، وتخرج أيضاً لام الأمرالمكسورة، والتي يُقدِّرها سيبويه، والنحاة بين المبتدأ، والخبر في قول أبي طالب – يُنسب البيت أيضاً لحسان، وللأعشى –:

محمد تفد نفسك كل نفس – إذا ما خِفت من شيءٍ تبالا

، أي محمد لتفد نفسك، وتخرج أيضاً لام (كي) المكسورة الناصبة للمضارع، والتي يفتحها بعض العرب كبني العنبر، نحو: الكريمُ ليكرمَ ضيفه يلزمه بعض المال. ينظر الكتاب ٨/٣، ٢١٧/٤، المقتضب ٣٩/١، ١٣٣/٢، ٢٥٤/٤، الأصول لابن السراج ٣٥١/١، لامات الزجاجي ص ٩٦–٩٩، الشعر للفارسي ٤٦/١، ٥٢، البصريات للفارسي ٥٥٠/١–، السر لابن جني ٣٢٥/١، ٣٦٩، ٣٨٧، ٣٩١، التبصرة للصيمري ٤٠٦/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٣٣، النكت للأعلم ص ٢٤، ٣٦١، أمالي ابن الشجري ١٥٠/٢–، ابن يعيش ٣٥/٧، ٥٩، ش الجمل لابن عصفور ٣٠٥/٢، المقرب لابن عصفور ٢٧٢/١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٨٨٧/٢، المالقي ص ٢٥٦، ش ابن جمعة ٣١١/١، النكت لأبي حيان ص ١٥٠–، الجنى للمرادي ص ١١٢، ش المرادي٢٦٨/٣، ش الألفية للسيوطي ص١٦٠، همع الهوامع٤٤٤/٢، الكواكب للأهدل ص٤٥٩، الدررالوامع ١٧٣/٢،الضرائرللألوسي ص٥٧،سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص١٦٠،النحوالكوفي لمختارديره ص٣٨٥.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ٦١/١، لامات الزجاجي ص ٧٨، ١٤٨، ١٥٦، المشكلة للفارسي ص ٨٢.

الوجه؛ لأنَّ تأكيد المبتدأ المحذوف يتنافى مع حذفه، وأيضاً حملها بعضهم كما ذكر ابن يعيش على توهم دخول (أنّ) الناسخة على المبتدأ، أي أنّ اللام عندهم مزحلقة[١]، وذلك كقول رؤبة[٢]:

أم الحليس لعجوز شهربه - ترضى من اللحم بعظم الرقبه

، وكقول الشاعر[٣]:

خالي لأنت، ومَن جرير خاله - ينل العلا، ويكرم الأخوالا

وكذلك يقع الفصل هنا جوازاً في جملة (إنّ) المشددة المكسورة حيث تُسمَّى اللام الفاصلة باللام المزحلقة؛ لأنَّها هي لام الابتداء؛ ولأنَّها تركت مكانها الأصلي في صدارة الجملة لـ(إنّ)؛ لأنَّ الحرفيين لهما الصدارة، ويفيدان معنى واحد ألا وهو التوكيد؛ لذلك يمتنع اجتماعهما في موضع واحد فزحلقت اللام، أي حُرِكت عن مكانها دون (إنّ)؛ لأنَّ اللام حرف مهمل غير عامل، بينما(إنّ) الناسخة حرف عامل، فكان لذلك المهمل أولى بالإزاحة، والتأخير من العامل، بالإضافة إلى أنّ (إنّ) العاملة هي ضعيفة في العمل؛ لعدم تصرفها فيمتنع تأخيرها؛ لأنَّها إذا تأخرت لم تعمل فيما قبلها[٤]، ويتحقق الفصل هنا مطلقاً مع الخبر المفرد، كقوله تعالى:"وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ

---

[١] ينظر الأصول لابن السراج ٢٧٤/١، الإغفال للفارسي ٤٠٩/٢، ٤١٥، ٤٣٤، ٤٣٦، البصريات للفارسي ٥٢٧/١،.السر لابن جني ٣٧٨/١-، ابن يعيش ١٣٠/٣، خزانة الأدب ٣٢٢/١٠-، الدرر اللوامع ٢٩٥/١-.

[٢] ينظر البيت في ديوانه ص ١٧٠، وفي مصادر الهامش السابق.

[٣] البيت ينسب لمجهول، ينظر مصادره فى الهامش قبل السابق.

[٤] ينظر الكتاب ١٠٩/٣، المقتضب ٣٣٤/٢، الانتصار لابن ولاد ص ١٣٨، لامات الزجاجى ص ٧٢-٧٦، ١٤٩، جمل الزجاجى ص ٥٣، العلل للوراق ص ٢٨٧، الخصائص لابن جني ٣١٤/١، التبصرة للصيمري ٢٠٣/١، ٢١٣، الفوائد للثمانيني ص ٢٣٢، المقتصد للجرجاني ٤٥٤/١، ش الحريري ص ٢٣٨، الحلل لابن السيد ص ١٨٤-، أمالي ابن الشجري ٣٥٥/٢، ش الجزولية للشلوبين ٧٨٨/٢-، التوطئة للشلوبين ص ٢٣٢، أمالي ابن الحاجب ٦٩٥/٢، ش الجمل لابن عصفور ١٢٧/١، ٤٢٥-٤٢٩، ش التسهيل لابن مالك ٢٩/١، ٢٥/٢-٣٢، ش العمدة لابن مالك ٢٢١/١-،ش ابن الناظم ص ١٧٠-، ش الكافية للرضي ٣٣٨/٢، المالقي ص ١٢، ٢٣٣-٢٣٨، ش ابن جمعة ٩١١/٢، النكت لأبي حيان ص ٨٢-، ارتشاف الضرب ١٢٦٢/٣-١٢٧٠، مغني اللبيب ٢٤١/٣، ش القطر لابن هشام ص ١٧٩، التصريح للشيخ خالد ٣١١/١-٣١٥، الأشباه،والنظائر ١٩٧/٢، همع الهوامع ٤٤٣/١-٤٥٠، الفواكه للفاكهي ص ١٨١، الصبان ٤٣١/١-٤٣٧، تصويبات لآراء نحوية، لبسيوني سعد أحمد لبن ، ط.الأولى، ١٩٩٥م، بدون اسم الناشر، ص ٢٠٦-٢٠٩.

الْعَالَمِينَ"[١]، ومع الخبر شبه الجملة[٢]، كقوله تعالى:"إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ"[٣]، وقوله:"إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى"[٤]، ونحو:إنّ الرسول لأعلى من النبي درجةً،ومع الخبر الجملة الاسمية[٥]،كقوله تعالى:"إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ"[٦]، ولكنّ الخبر إذا كان جملة فعلية فإنّه يُشترط فيه إذا كان ماضياً متصرفاً أنْ تتصدره (قد) لفظاً، أو تقديراً؛ لتقرب زمنه من الحال الذي تفيده لام الابتداء الفاصلة نحو: إنّ الفرج لقد دنا، ولكن إذا كان غير متصرف فإنّ ابن السيد، ومَن وافقه نسب إلى سيبويه المنع، بينما نُسب الجواز إلى الأخفش، والفراء، وأكثر الكوفيين، ومَن وافقهم كابن عصفور، وابن مالك، وابن الناظم، حيث علل ابن مالك ذلك بأنّ الماضي غير المتصرف يفيد الإنشاء، الذي يستلزم الحضور،فيتوافق ذلك مع الحال الذي تفيده لام الابتداء، ولكن يتعيّن فيه أنْ يكون مثبتاً؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على النفي، وعلل الرضي ذلك بتدافع التقرير، والإثبات الذي تفيده اللام مع الرفع، والإزالة الذي يفيده النفي، نحو: إنّك لتعلم الرجل، وإنّ زيداً لعسى أنْ يفعل[٧]، وإذا كان الخبر فعلاً مضارعاً فإنّه يجوز وقوع الفصل هنا معه لمضارعته الأسماء[٨]، وذلك كقوله تعالى:"وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ

---

(١) سورة الشعراء (١٩٢)

(٢) يجوز وقوع الفصل هنا بين اسم (إنّ) المتأخر، وخبرها المتقدم الذي يشترط فيه أن يكون شبه جملة؛ لأنَّ الحرف الناسخ لا يليه اسم غير اسمه، وذلك كقوله:" إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً" [سورة النازعات(٢٦)]، وكذلك يجوز اتصال اسم (إنّ) باللام إذا تقدمت عليه شبه الجملة المعمولة للخبر، نحو: إنّ في الدار لضيفاً منتظرٌ. ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة..

(٣) سورة العصر (٢)

(٤) سورة الأعلى (١٨)

(٥) ولكنّ اتصال اللام الفاصلة بخبر الجملة الاسمية الواقعة خبراً لـ(إنّ)، نحو: إنّ طلب العلم فضله لعظيم، يمنعه بعض النحاة حتى لا تبخس اللام حقها في التصدير كل البخس، أي مرتين؛ لذلك يبدو أنّ اتصالها بمعمول الخبر المتقدم عليه دون الخبر هو الوجه الأفضل، نحو: إنّك لخيراً تفعل. ينظر ش الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١، ش التسهيل لابن مالك ٢٧/٢-، ش الكافية للرضي ٣٥٥/٢، الصدارة للشنقيطي ص ٢٤٣.

(٦) سورة النمل (١٦)

(٧) ينظر مصادر الهامش الرابع فى الصفحة السابقة

(٨) استدل سيبويه،والنحاة بالفصل هنا على إعراب الفعل المضارع المجرد من نوني التوكيد، والنسوة حملاً على الأسماء؛ لأنَّ الأصل فيها الإعراب لا البناء بخلاف الأفعال. ينظر مصادر الهامش الخامس في الصفحة التالية.

صُدُورُهُمْ"[1]، أي لعالم، وتخلِّص اللام الفاصلة حينئذٍ المضارع للحال دون الاستقبال وذلك عند البصريين، ومَن وافقهم كالفارسي، وابن جني خلافاً للكوفيين،ومَن وافقهم كابن مالك الذين يرون إفادتها للحال،والاستقبال[2]، ولكن إذا اتصل المضارع بأحد حرفي التنفس فإنّ السيرافي انفرد بجواز الفصل مع السين[3]، بينما أجاز البصريون، ومَن وافقهم كابن مالك[4] دون الكوفيين ذلك مع (سوف) نحو: إنّ زيداً لسوف يفعل، وعلل بعض النحاة كالمالقي جواز ذلك حملاً لها على الاسم؛ لأنَّها ثلاثية اللفظ،، أمّا من ناحية المعنى فهو التعليل الذي نسبه الرضي إلى البصريين، وذكره الزمخشري، وابن يعيش، ومَن وافقهم[5]، وهو قصر دلالة اللام على التأكيد فقط دون الحال، فلا

---

[1] سورة النمل (٧٤)

[2] حيث استدلوا على ذلك بمثل قوله تعالى:"وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" [سورة النحل (١٢٤)]، وقوله:"إني ليحزنني أن تذهبوا به" [سورة يوسف (١٣)]، ولكنّ البصريين، ومَن وافقهما أولوا تلك القرائن المعنوية، واللفظية الصارفة للمضارع إلى الاستقبال بما يدل على الحال، فمثلاً في الآية الأولى قالوا عن يوم القيامة أنّ الأمر المحقق الوقوع في المستقبل هو كالحال الواقع؛ لأنَّه لا يوجد فيه أدنى شك، أو ريب في عدم تحقق وقوعه، وفي الآية الثانية قالوا بأن تحقق حزن يعقوب قد وقع في الحال بمجرد علمه بالقصد، أي بنية إخوان يوسف على أخذه معهم على الرغم من أنّ الفعل لم يقع بعد فهو مستقبل، ولكنّ نيّة عمله قد وقعت في الحال، وذهب بعض النحاة كابن القيم إلى التوفيق بين المذهبين بأن المضارع بعد اللام الفاصلة هو للحال، ما لم توجد قرينة تصرفه للاستقبال. ينظرمصادرالهامش الخامس.

[3] علل النحاة منع ذلك؛ لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة؛ لأنَّ ذلك يؤدي في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع حركات فأكثر مثل: (لسينام)؛ مما يؤدي إلى مكروه، وهو الثقل في النطق.

[4] نص ابن مالك على ذلك بقوله (أجازالبصريون: إنّ زيداً لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، ولا مانع من ذلك، فجوازه أولى) [ش التسهيل٢٩/٢]، وهذا النص ردٌّ على قول د محمد أحمد الدالي–محقق كتاب كشف المشكلات للأصبهاني – :"أجاز قوم منهم ابن فارس [توفي عام٣٩٥هـ]، والزمخشري، والمالقي دخول لام الابتداء على (سوف)، وعزا السيوطي ذلك إلى البصريين وهو وهمٌ منه" [الكشف للأصبهاني ٢٧٠/١، هامش (٣)].

[5] ينظرالكتاب٩/١٤،٣/١، المشكلة للفارسي ص ١٨–، الحلبيات للفارسي ص٢١١، العلل للوراق ص٢٩–، السرلابن جنى ٣٩٥/١، المقتصد للجرجاني ١١٩/١، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (محمود بن عمر جارالله) ٣٩١/٦، تحقيق/ عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وفتحي عبدالرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان – الرياض، ط.الأولى – ١٩٩٨م، ٣٢٩/١، ش ابن الناظم ص ١٧٠، ش الكافية للرضي ٢٢٦/٢، المالقي ص ٣٩٨، التذييل لأبي حيان ٩٢/١، البحر المحيط ٦٨٤/٨، الجنى للمرادي ص٤٥٩، مغني اللبيب٣/٢،٢٤٥/٣٤٩،همع الهوامع٢/١،٤٤٦/٤٩٣.

تتدافع حينئذٍ مع الاستقبال الذي تفيده (سوف) ولكن يبدو أنّه يمكن استبقاء دلالة اللام على الحال، وذلك بتأويل دلالة (سوف) على الاستقبال بالحال، ويكون في هذا غاية التأكيد بتحقق الوقوع في المستقبل، كما في قوله تعالى:"وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى"[1]، وذلك باعتبار أنّ الوعد من الله في المستقبل يقين كالأمر المحقق الآن في الحال. ومن آثار الفصل هنا أنّه يعين كسر همزة (إنّ)، ويمنع الخبر شبه الجملة المتصل باللام أنْ يلي (إنّ) مباشرةً، كما أنّه يُرجِّح قول سيبويه، ومَن تابعه كابن السراج على قول الرماني، ومَن وافقه[2]، وذلك باعتبار أنّ اللام الأولى في قول العرب: لهنّك لرجل صدقٍ، هي لام جواب قسم مقدر، وليست بلام ابتداء، خلافاً لأبي حيان الذي ضعّف كِلاَ القولين؛ للزومهما الجمع بين أداتي توكيد، أي سواءٌ كانت اللام الأولى للقسم، أوللابتداء، ولكن يبدو أنّ في هذا التضعيف لقول سيبويه نظر؛ لأنَّ اجتماع حرفين مختلفين يدلان على معنى واحد في المعنى دون اللفظ ليس فيه أي ضعف، بدليل تحقق ذلك مع (إنّ) الناسخة، ولام الابتداء المزحلقة، بينما تكرار حرف واحد؛ للدلالة على نفس المعنى يتصف بالضعف، وإنْ كان في المعنى دون اللفظ[3]، وهذا هو الترجيح الذي قصدناه هنا باعتبار أنّ اللام الثانية هي لام الابتداء المزحلقة، ولكن إذا اعتبرناها لام زائدة أي لا اعتبار لوجودها فإنّه حينئذٍ ينتفي الترجيح هنا بجواز

---

(1) سورة الضحى (٥)

(2) حيث يتحصل فى هذه المسألة خمسة أقوال متباينة الثلاثة الأولى منها تُعتبرفيها الهاء مبدلة من همزة (إنّ) المكسورة المشددة، ولكنّها تختلف في تخريج اللام، حيث ذهب سيبويه، ومَن وافقه كابن السراج إلى اعتبار أن اللام الأولى هي لام جواب قسم مقدر، بينما هي لام ابتداء في القولين التاليين، ولكن نص الرماني في القول الأول منهما على أن اللام الثانية هي لام الابتداء أيضاً – وهذا القول مرجوح كما ذكرنا –، وفي القول الثانى منهما لم ينص الفارسي، وابن جنى، وابن مالك على ذلك فيمكن تخريجها بالزيادة، ورابع الأقوال هو مذهب الفراء، ومَن وافقه كابن عصفور، وهو أن أصلها كلمتان هما: والله إنّك، فأثبتت اللام، والهاء من لفظ الجلالة، وحذفت بقية حروفها، ومع حذف أيضاً حرف القسم، وحذف همزة الحرف الناسخ، ولكن ضعَّف أبوحيان، وغيره هذا المذهب؛ لكثرة الحذف فيه، وأخيراً القول الخامس المنسوب إلى المفضل بن سلمة، ومَن وافقه، وهو أن أصلها: لله إنّك، وهذا المذهب حسَّنه بعض النحاة كالأعلم في اللفظ دون المعنى؛ بسبب تدافع معنى التعجب مع (إن) الناسخة. ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

(3) ينظر منع الفصل بالحرف كتوكيدٍ لفظي ص ٣٥–.

اعتبار أنّ اللام الأولى هي لام ابتداء، وهذا هو قول الفارسي، وابن جني، وابن مالك، ومَن وافقهم[1].

وكذلك يجوز الفصل هنا لا يجب في جملة (إنْ) الناسخة المخففة إذا وُجدت قرينة لفظية، أو معنوية تميز بين (إنْ) الناسخة، والنافية وتزيل اللبس بينهما غير اللام الفاصلة، فالقرينة اللفظية كعلامات الإعراب الظاهرة إنْ كانت (إنْ) الناسخةُ عاملةً نحو: إنْ زيداً لمجتهدٌ، أو مجتهدٌ، وأيضاً منها إنْ كانت (إنْ) الناسخةُ عاملةً أو مهملةً، أنْ يكون الخبر اسماً يدل على النفي؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، حيث إنّه إذا أراد المتكلم الإثبات فالأولى به أنْ يأتيَ بالكلام مثبتاً بالإضافة إلى أنّ النفي الثاني يأتي بعد تطويل، أي لا يتواليان، وذلك نحو: إنْ الفتى لغيرُ مريض، أو غيرُ مريض، وأمّا القرينة المعنوية فهي كفساد المعنى إذا قدرنا (إنْ) نافية لا ناسخة، وذلك نحو: إنْ موسى لكليمُ الله، أو كليمُ الله،، وإنْ عيسى لرسولُ الله، أو رسولُ الله، وإنْ الهدى لمِن الله، أو مِن الله، إذ لا يعقل أنْ يكون موسى غير كليم الله، وعيسى غير رسول الله، والهدى مِن غير الله[2].

وأيضاً يقع الفصل هنا جوازاً في جملة (كان) الناسخة التي خبرها فعل مضارع، ولكن يتعيّن فيها أنْ تكون مسبوقةً بنفي؛ لذلك تُسمَّى اللام الفاصلة حينئذٍ بلام الجحود، حيث تفيد تأكيد عدم وقوع الخبر، ويكون المضارع الذي يليها منصوباً عند البصريين بـ(أنْ) المضمرة وجوباً، وعند الكوفيين باللام نفسها[3]، ولكن يشترط النحاة أيضاً أنْ

---

[1] ينظر الكتاب ١٥٠/٣، الأصول لابن السراج ٢٥٩/١، الإغفال للفارسي ٤٤١/٢، معاني الرماني ص ٥١، السر لابن جني ٣٧١/١، النكت للأعلم ص ٤١٥، منثور ابن الانبارى ص ٦٠، ابن يعيش ٢٥/٩، المقرب لابن عصفور ١٠٧/١، ش الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١-٤٣١، المالقي ص ٤٤، ١٢١، التذكرة لأبي حيان ص ١١٢، ٤٢٩، المساعد لابن عقيل ٣٢٤/١، همع الهوامع ٤٤٩/١، خزانة الأدب ٣٥١/١، الدرر اللوامع ٢٩٨/١.

[2] ينظر مصادر الهامش الأول ص ٥٠.

[3] الكتاب ٧/٣، المقتضب ٧/٢، لامات الزجاجي ص ٦٨، جمل الزجاجي ص ١٨٤، ٣٠٥، الشعر للفارسي ٥٢/١، البصريات للفارسي ٤٤٦/١، لامات الهروي ص ١٧٠-١٨١، منثور ابن الأنباري ص ٣٤، الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٧٤، نتائج السهيلي ص ١٣٩، أمالي ابن الحاجب ٥٤٣/٢، ش الجمل لابن عصفور ٥٣٨/١-، ارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤-، ١٧٠٦، همع الهوامع ٢٩٧/٢-٢٩٨، الصبان ١٣٦٩/٣-١٣٧٣، اللامات، للفضيلي (عبدالهادي) ، دار القلم – بيروت، ط.الأولى، ١٩٨٠م، ص ٩٨-١٠٠.

يكون اسم كان، وفاعل المضارع الواقع خبراً لها شيءٌ واحدٌ[١]، وذلك كقوله تعالى:"وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ"[٢]، ومن آثار الفصل هنا أنّه يبيح حذف (كان)؛ لدلالة الفاصل عليها، وذلك كقول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر:"وما أنا لأدعها"، أي ما كنت لأدعها[٣].

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

من المعمولات التي يجوزوقوع الفصل بها هنا المفعول به، والفاعل، والحال، فأمّا المفعول به فيجوز فيه أنْ يكون شبه جملة، أو اسماً صريحاً، ويجوز فيه أيضاً أنْ يكون معمولاً للمبتدأ، أو لاسم الناسخ، أو للخبر – إذا تضمنوا معنى الفعل–، أو معمولاً للخبر الفعل الصريح، أو معمولاً لأحد أجزاء جملة الخبر، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ "[٤]، وقوله:"وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ"[٥]، وقوله:" إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ"[٦]، وقوله:"وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ"[٧]، وقوله:" مَا كَانُوا إِيَّانَا

---

[١] لذلك اختلف النحاة في تخريج قوله تعالى:" وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ" [سورة ابراهيم (٤٦)]؛ لأنَّ المكر ليس بالجبال؛ حيث أجاز الفراء وقوع الفصل فيها بتأويل المعنى، أي: ما كانت الجبال لتزول من مكرهم، ولكنّ الزجاجي ضعَّف ذلك؛ لأنَّ اللام لا تدخل على (إنْ) النافية، بينما اتفق البصريون، والكسائي على منع الفصل فيها باعتبار أن (إنْ) مخففة ناسخة، ولكنّهم اختلفوا في تخريج اللام، حيث اعتبرها البصريون – كما ذكر الزجاجي – بأنها بمعنى (كي)، ونصبوا المضارع الذي يليها، وتكون حينئذٍ اللام مكسورة، ووافقهم الزمخشري، وابن هشام في اللام، ولكنّهما جعلا (إنْ) شرطية، وأمّا الكسائي فاعتبر اللام لام ابتداء، ورفع المضارع الذي يليها، وتكون حينئذٍ اللام مفتوحة. ينظر معاني الفراء ٧٩/٢–، معاني القرءان، وإعرابه، للزجاج (إبراهيم بن السري)١٦٦/٣–، تحقيق/ د.عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط.الأولى–١٩٨٨م، لامات الزجاجي ص ١٦٠–، مشكل إعراب القرءان، لمكي بن أبي طالب القيسي ٤٠٧/١، تحقيق/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الثانية – ١٩٨٤م، الكشاف للزمخشري ٣٩٢/٣، الكشف للأصبهاني ٦٥٠/٣–، أمالي ابن الحاجب ٢٦٠/١–، البحر المحيط ٥٦١/٥، الجنى للمرادي ص ١٨٣، مغني اللبيب ١٦٤/٣–، الأشباه،والنظائر ١٠٨/٤–، ٢٢/٥، همع الهوامع ٣٧٢/٢، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٥١٤/٤–.

[٢] سورة الأنفال (٣٣)

[٣] ينظر نص الحديث في مصادر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٤] سورة المدثر (٩)

[٥] سورة المرسلات (١٩)

[٦] سورة السجدة (٢٢)

[٧] سورة العاديات (٨)

يَعْبُدُونَ"[١]، وقوله:"الْأَخِلَّاء يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ"[٢]، أي عدوٌ يومئذٍ، ونحو: لا راغباً ثواباً ينصحك بالصدق، واجتنباك الغضبَ ينفعك[٣].

وأمّا الفاعل الاسم الظاهر فيقع الفصل به في جملة فعل القلب التي ليس المفعول الأول فيها ضميراً متصلاً، نحو: ظن بكراً أخوك منطلقاً، وكذلك إذا كان اسم الناسخ اسماً للفاعل، نحو: إنّ القائم أبوه شجاعٌ[٤].

وأمّا الحال فيجوز فيه أنْ يكون معمولاً للفعل الصريح، أو لمعناه، فأمّا الفعل الصريح فيجوز فيه إمّا أنْ يكون هو الناسخ، أو خبراً للناسخ، نحو: كان زيدٌ ضاحكاً في بيته، وظننت الرجل سريعاً في العمل، وإنّ الكريم فرحاً يخدم ضيوفه، وأمّا معنى الفعل، أي غير الصريح فهو كالتقدير في الخبر شبه الجملة، نحو: في الدار قائماً زيدٌ، أي يستقر قائماً، وحسب الأصل في التركيب في (حبذا)، نحو: حبذا راكباً زيدٌ[٥]، والتمني في (ليت) نحو: ليت المعلم مخلصاً في عمله دائماً، والتشبيه في (كأنّ)، نحو:

---

[١] سورة القصص (٦٣)

[٢] سورة الزخرف (٦٧)

[٣] ينظر الكتاب ١/٣٣١، ٢/٩١، ١٢٦، ١٣٣، ٢٨٧-٢٩٠، المقتضب ٣/٢٢١، ٢٥٦، ٤/٨٧، ٩٧، ١١٥، ١٢٠، ١٣١، ٣٠٧، ٣١٧، الأصول لابن السراج ١/٢١٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٢/٢٥٣، جمل الزجاجي ص ١٤١، جمل الخليل ص ٨٠-، البصريات للفارسي ١/٤٦٦، ٧٠٠-، التبصرة للصيمري ١/٣٠١، المقتصد للجرجاني ٢/٨١٦، النكت للأعلم ص ٣٠٦، أمالي ابن الشجري ٣/٨، الكشف للأصبهاني ١/٤٥٠، ٥٦٧، ٢/٧١٥، ١٠١٧، ١٣٩٨، التذييل لأبي حيان ٥/٢٧٢، ش المقرب لفاخر ١/٩٦٩-٩٧٢، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١١/٣٥٠-، الإعراب لكتاب الله لبهجت ١٠/٤٧٤.

[٤] ينظر مصادر الهامش السابق.

[٥] حيث إن (حبذا) عند سيبويه، والجمهور هي اسم مركب من فعل ماضٍ هو (حَبُبَ)، وفاعله هو (ذا)، بينما ذهب ابن درستويه، وابن جندل، ومَن وافقهما إلى احتفاظها بفعليتهاعند التركيب، وذكر ابن الأنباري أن بعضهم لا يصفها باسمية، ولا فعلية، بل هي جملة مركبة عندهم. ينظر الكتاب ٢/١٨٠-، المقتضب ٢/١٤٥، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٧٥، الحلل لابن السيد ص ١٤٧ -، ش اللمع للواسطي ص ١٨٧، تلقيح الشنتريني ص ٩٣، أسرار ابن الأنباري ص ٨٢، ١٠٧-١١١، ابن يعيش ٤/١٢٦، ٧/١٣٨، التوطئة للشلوبين ص ٢٧٤، أمالي ابن الحاجب ٢/٨١٦، ٨٨٨، ش الجمل لابن عصفور٢/٧٥، ٧٨، ش التسهيل لابن مالك ٣/٢٢، ٢٦، ش الكافية للرضي ٢/٣١٨-، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/٢٤٥، التذكرة لأبي حيان ص ٣٠٥، أوضح ابن هشام ٣/٢٥٥، ش ابن عقيل ٣/١٧١، التصريح للشيخ خالد ٢/٨٩-، مسائل متضاربة عند ابن مالك، لبسيوني سعد أحمد لبن ، مطبعة الحسين الإسلامية - القاهرة، ط.الأولى - ١٩٨٩م، ص ٦٢، ٧٢.

كأنّ زيداً قائماً أخوك، والترجي في (لعل)، نحو: لعل الله غافراً ذنوني، والإشارة في (ذا)، وأخواتها، نحو: ذا واقفاً زيدٌ، والتنبيه في (ها) خلافاً للسهيلي[1]، نحو: ها الرجل نائماً في بيته[2].

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

يجوز تحقق الفصل هنا بجميع التوابع حيث يتبع الفاصل المبتدأ، أو اسم الناسخ في التعريف، أو التنكير، والتذكير، أو التأنيث، والإفراد، أو التثنية، أو الجمع، والإعراب[3]، ولكنّ هذه التبعية ليست على إطلاقها مع غير النعت، والبدل، حيث لا تتحقق التبعية في الإفراد، والتثنية، والجمع مع العطف المفيد للمشاركة كالواو؛ لأنَّ الخبر حينئذٍ يُشترط فيه أنْ يكون غير مخصص بمفرد، أو مثنى، أو جمع كشبه

---

[1] نص أبوالقاسم السهيلي في أماليه على عدم عمل معنى الإشارة في (ذا) في الحال، ولكنّه أجاز ذلك في كتابه نتائج الفكر، وكذلك منع عمل معنى التنبيه الذي في (ها)، وذلك خلافاً لسيبويه، والجمهور في كليهما. ينظر أمالي السهيلي ص ١٠٤–، نتائج السهيلي ص ٢٢٩، ٣٩٨–.

[2] ينظر الكتاب ٤٠٠/١، ١٢٥/٢، ١٤٨، ١٥٩، المشكلة للفارسي ٧٧٧/٢، ٨٤٥، الحلبيات للفارسي ص ١٧٦، ١٨٠، ٢٧٨، العلل للوراق ص ١٦٤، ٢٢٨، معاني الرماني ص ٩٢، ١٢٠–، اللمع لابن جني ص ١١٧، ١٦٥، ٢٠٢، الخصائص لابن جني ٢٧٥/٢، ٢٩٧، ٣٦١، السر لابن جني ٢٢٢/١، التبصرة للصيمري ٢٨٠/١، ٢٩٧، الفوائد للثمانيني ص ٣٠١، ٤٢٩، ٥٧٥، ش اللمع لابن برهان ١٣٤/١، ٤٢٠/٢، ش ابن بابشاذ ص ١٠٣، ٢٩٧، المقتصد للجرجاني ٦٧٢/١ –، أمالي ابن الشجري ٢٤٠/١، ٢٥٠، ٢٢/٣، ابن يعيش ٥٦/٢، ش الجزولية للشلوبين ٧٣٤/٢، ش الكافيه لابن الحاجب ٥٠٢/٢، ش العمدة لابن مالك ٥٦١/١، ارتشاف الضرب ١٥٨٥/٣، ١٥٨٩ ش شواهد التحفة للبغدادي ٣٠٩/١، الصبان٧٣٢/٢، ٧٣٥.

[3] ينظر الكتاب ٢٣٨/١، ٨٦/٢، ١٠٧، ١٤٤، ٢٧٤، ٣١٧ –، المقتضب ١١٠/٤، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٧١، ٣٨٢–، الأصول لابن السراج ١١٨/١، ١٥٤، ٢٤٠–، ٢٩٧، ٣٧٩، ٤٠٤، ٢٣/٢، ٦٧، الانتصار لابن ولاد ص ١٥٩، البصريات للفارسي ٥١٦/١، ٧٦٥/٢–، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٧٣، النكت للأعلم ص ٢٤٣، ٣٠٤–٣٠٩، ش الحريري ص ٢٢٢، ٣٠٢، الحلل لابن السيد ص ١٨٩–١٩٢، ش اللمع للواسطي ص ٤٩، ٥٤، الأنموذج للزمخشري ص ٣٠–، الكشف للأصبهاني ١٥٨/١، ٢٦٦، ١١٩٥/٢، تلقيح الشنتريني ص ٩٨–١٠١، منثور ابن الأنباري ص ٤٦، أسرار ابن الأنباري ص ١٥١–١٥٥، ٢٤٦، ٢٩٤، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٥٨، ٣١٠، إيضاح القيسي ٢٧٢/١، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٤١، ٣٦٢، توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٦٢، التوطئة للشلوبين ص ٢٣٣، أمالي بن الحاجب ١٨٢/١، ٣٩٢، ش الجمل لابن عصفور ٢١٦/١، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤١٢/٢، ش التسهيل لابن مالك ٤٧/٢–٥٢، ٦٤، ٧٠، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٣٣/١، ش الكافية للرضي ٣٤٨/٢–٣٥٥، أوضح ابن هشام ٣١٤/١–،ش ابن عقيل ٣٧٥/١، ١١/٢–، خزانة الأدب٦٧/٤،الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي٣٢٥/١١،الإعراب لكتاب الله لبهجت٤٣٥/١٠.

الجملة؛ وذلك ليكون الفصل معه جائزاً لا واجباً، أي أنْ لا تفسد صحة الكلام بحذف الفاصل؛ لئلا تنتفي المطابقة بين الخبر، والمتعاطفين، وكذلك لا تتحقق التبعية في التنكير مع التوكيد المعنوي وذلك في جملة (لا) الناسخة العاملة؛ لاختصاصها بالعمل في النكرات، بينما التوكيد المعنوي ألفاظه معارف؛ لذلك يتدافع المعنيان.ومن أمثلة ذلك كالنعت في قوله تعالى:"وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا"[١]، ونحو:الخُلقُ الحسُنُ محمودٌ، وإنَّ زيداً الظريفَ قائمٌ، وكالعطف في قوله تعالى:"هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَّكِؤُونَ"[٢]، وقوله:"وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ"[٣]، وكعطف البيان (الله)، والنعت (ربي) في قوله:"ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"[٤]، وكالبدل في قوله:"وَلِبَاسُ التَّقْوَىَ ذَلِكَ خَيْرٌ "[٥]، وعلى قِراءة نصب (وجوههم)[٦]، في قوله تعالى:"تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ"[٧]، وكقول الأخطل (غياث بن غوث)[٨]:

إنّ السيوف غُدوَّها، ورواحَها – تركت هوازن مثل قرن الأعضب

، وكالتوكيد في قوله تعالى:"وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه"[٩]، وقوله:" قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ"[١٠]، وقول أبي الأخزر الحماني[١١]:

مروان مروان – أخو اليوم اليمي

---

(١) سورة الزخرف (١٩)

(٢) سورة يس (٥٦)

(٣) سورة سبأ (٢٤)

(٤) سورة الشورى (١٠)

(٥) سورة الأعراف (٢٦)

(٦) قِراءة النصب غير منسوبة في مصادري، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ١٨٠/٨-.

(٧) سورة الزمر (٦٠)

(٨) ينظر البيت في ديوانه، تحقيق/ مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الثانية – ١٩٨٤م، ص٤٤، حاشية ياسين ٢٥٠/٢، خزانة الأدب ١٩٩/٥، النحولعباس حسن ٤٦٠/١.

(٩) سورة الأنفال (٣٩)

(١٠) سورة آل عمران (١٥٤)

(١١) ينظر البيت في الكتاب ٣٨٠/٤-، الخصائص لابن جني ٦٤/١، ٧٦/٢.

وكذلك تتحقق التبعية في الإعراب دائماً، حيث إنّه يجوز الرفع عند الأخفش، والكوفيين خلافاً لسيبويه، وجمهور البصريين[1] في الفاصل التابع لاسم الحروف الناسخة المفيدة للتأكيد، والتحقيق، وهي (إنّ)، و(أنّ)، و(لكنّ) حملاً لها على الابتداء المرفوع؛ لأنَّها لا تضيف معنىً جديداً سوى تأكيده، ولكنّ الفراء دون الكسائي اشترط لجواز الرفع أنْ لا تظهر على اسم الناسخ علامة النصب، وذلك نحو: إنّك وزيدٌ في البيت، وإنّ هذا وأخوك على خير[2]، وأيضاً يجوزبالإضافة للنصب المنون الرفع المنون عند المازني، والمبرد، وابن السراج، والزجاجي، ومَن وافقهم خلافاً لسيبويه في الفاصل التابع لاسم(لا)النافية للجنس حملاً على الابتداء، نحو: لا كتابَ

---

[1] حيث إنه إذا كان الفاصل المرفوع معطوفاً فإن سيبويه، ومَن وافقه كالفارسي ذهب إلى اعتباره مبتدأ خبره مضمر، والجملة الاسمية منهما على نية التأخير بعد خبر الناسخ، وعندئذٍ يُعتبر العطف عطف جُمل لا مفردات، وذلك كقوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ" [سورة المائدة (٦٩)]، أي إن الذين ءامنوا والذين هادوا مَن ءامن بالله والصابئون والنصارى كذلك، وأيضاً يجوز إضمار خبرٍ للحرف الناسخ، واعتبار الخبر الظاهر خبراً للفاصل المرفوع، والعطف حينئذٍ عطف جُمل، ولكن يُشترط عدم اتصال الخبر باللام المزحلقة التي تعيِّن بأنه خبراً للناسخ لا للفاصل – ونسب ابن الشجري هذا الوجه إلى الأخفش، والمبرد –، وذلك كقِراءة ابن عباس، والأزرق عن أبي عمرو برفع (ملائكته) في قوله تعالى:" إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ" [سورة الأحزاب (٥٦)]، أي إن الله يصلي، وملائكته يصلون على النبي، ويمتنع هذا الوجه في قول ضابىء البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله – فإني وقيَّارٌ بها لغريب

، وكذلك يجوز في الفاصل المرفوع المعطوف أن يكون معطوفاً على فاعل اسم الناسخ إذا كان مشتقاً، فهو حينئذٍ ليس له أي تأثيرعلى الخبر في الإفراد، والتثنية، والجمع، وإذا كان الفاعل مضمراً فالوجه أن يُؤكَد بضمير ظاهر، وذلك نحو: إن القائم هو وأخوه فاضلٌ، أو إن القائم وأخوه فاضلٌ، وإذا كان الفاصل المرفوع توكيداً فهو محمول على إضمار مبتدأ قبله، والجملة الاسمية من المبتدأ المضمر، والخبر الظاهر في محل رفع خبر للحرف الناسخ، نحو: إنهم أجمعون ذاهبون، أي هم أجمعون ذاهبون. ينظر الكتاب ٢٩٨/١، ١٤٤/٢، ١٥٥، المقتضب ١٢٢/٤، ١١٥، الأصول لابن السراج ٢٥٢/١، ٢٥٧، إيضاح الزجاجي ص ٧٠–، التبصرة للصيمري ٢٠٨/١، ٢١٠–، عيون الكتاب لابن جندل ص ٦٤ –، الفوائد للثمانيني ص ٢٣٨، النكت للأعلم ص ٨٢، أمالي ابن الشجري ١١٣/٣، ١٧٦–١٧٨، الكشف للأصبهاني ٣٦٤/١–٣٦٦، الإرشاد للقرشي ص ١١٤، التذييل لأبي حيان ٢١٣/٥–، ش الشذورلابن هشام ص ٨٥، أوضح ابن هشام ٣٢٠/١–٣٢٥، خزانة الأدب ٣١٢/١٠–٣٢٠، الأمير٩٥/٢، الدرر اللوامع٤٨١/٢، ٤٨٣، جامع الغلاييني ٣١١/٢، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٣١٢/٧.

[2] ينظرمعاني الفراء ٣١/١،الأصول لابن السراج ٢٥٦/١،الحلبيات للفارسي ص٧٤.

وقلمٌ في الحقيبة[١]، وكقول الفرزدق[٢]:

فلا أب، وابناً مثل مروان، وابنه – إذا هو بالمجد ارتدى، وتأزرا

، وأيضاً يجوز مع غير العطف[٣] في الفاصل التابع لاسم (لا) النافية للجنس البناء على الفتح حملاً للمتبوع، والتابع على تركيب خمسة عشر[٤]، ولكن يُشترط لصحة ذلك اكتمال التشابه بين التركيبين[٥]، وذلك نحو: لا طالبَ كسولَ ناجحٌ، لا رجلَ رجلَ في البيت، لا أحدَ رجلَ معي.

---

[١] ولكن إذا كان الفاصل مقترناً بـ(لا) مكررةً معه، فإنه إذا اعتبرناها زائدةً للتوكيد فقط فحينئذٍ لا اعتبار لوجودها، ويجوز في الفاصل بعدها الوجهان السابقان، أي النصب، أو الرفع المنونين، نحو: لا يأسَ، ولا تشاؤمٌ في الإسلام، وكقول أنس بن العباس: لا نسبَ اليوم، ولاخلةً – اتسع الخرق على الراقع

، [ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٧١]، وأمّا إذا اعتبرنا (لا) المكررة نافية للجنس فإنه يتعيّن في الفاصل الذي يليها البناء على الفتح، أو ما ينوب عنه؛ لأنَّه اسمها، وحينئذٍ يُعتبر العطف عطف جمل، حيث يجوز اعتبار الخبر الظاهر إمّا خبرٌ للأولى، وإضمار خبر الثانية التي تكون على نيّة التأخير، وإمّا العكس، أي أنه خبرٌ للثانية، وإضمار خبر الأولى، وذلك نحو: لاخيرَ، ولا نفعَ في البخل، وأمّا إذا اعتبرنا (لا) المكررة هي (لا) الوحدة العاملة عمل (ليس) فإنه يتعيّن في الفاصل الذي يليها الرفع اسماً لها مع جواز اعتبار الخبر الظاهر إمّا خبرٌ للأولى، وإمّا للثانية مع إضمار خبر الأخرى، وذلك نحو: لا تقدمَ، ولا رُقيٌّ مع الجهل.

[٢] لم أقف على البيت في ديوانه، ولكن يُوجد بيت يتفق معه في الكلمتين الأخيرتين، ولا شاهد فيه هنا، وهو:

فِدىً لهم حيّاً نزار كلاهما – إذا الموتُ بالموتِ ارتدى، وتأزّرا

، ونُسب البيت أيضاً لرجلٍ من عبد مناة بن كنانة، وكذلك قيل بأنه من أبيات سيبويه المجهولة، ينظر الديوان ص ٢٠٠، ومصادر الهامش الثاني ص ٧١.

[٣] حيث يمتنع بناء الفاصل المعطوف على الفتح، أو ما ينوب عنه؛ لأنَّ حرف العطف يُعتبر بمثابة فاصل يمنع حمله على تركيب خمسة عشر، وتشبيهه به، وكذلك ذهب بعضهم إلى امتناع ذلك أيضاً مع البدل؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل،ولكن يبدو أن ذلك لا يمنع البناء؛ لأنَّه عند تكرار (لا) يكون البناء حملاً لـ(لا) المقدرة، والفاصل الذي يليها على تركيب خمسة عشر. ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٧١.

[٤] حيث يُلاحظ هنا أنه عند عدم وجود الفاصل فإن النحاة عللوا بناء اسم (لا) على الفتح، أو ما ينوب عنه بأن (لا)، واسمها محمولان على تركيب (خمسة عشر) المبني الجزأين، ولكن عند وجود الفاصل هنا، وحين بناءه فإن اللذين يُحْمَلان على التركيب، هما اسم (لا)، والفاصل هنا؛ لأنَّهما اسمين فيتوافق ذلك مع التركيب المحمولان عليه، وحينئذٍ تُعتبَر (لا) العاملة داخلةٌ على التركيب المبني، وليست هي بمبنية معهما؛ لامتناع بناء ثلاث كلمات كاسم واحد؛ وأيضاً لأنَّ بناء اسم مع اسم أولى مِن بناء حرف مع اسم؛ لأنَّ التركيب المحمولان عليه يتكون من اسمين.

[٥] لذلك يمتنع بناء الفاصل إذا كان اسم (لا) مضافاً، نحو: لا طالبَ علمٍ كسولاً ناجحٌ، أو كان الفاصل مضافاً، نحو: لا طالبَ قليلَ جهدٍ ناجحٌ، أو وُجد فاصل بين اسم (لا)، والفاصل نحو: لا طالبَ اليوم كسولاً ناجحٌ.

ومن آثار،الفصل هنا إجازته لتقدم المبتدأ النكرة على خبره شبه الجملة؛ لأنَّه لولا الفصل بالنعت لكان واجب التأخير؛ لكونه نكرة محضة[١]، وذلك كقوله تعالى:"وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ"[٢]، ومن آثاره أيضاً إجازته لعدم مطابقة الخبر للمبتدأ، أو اسم الناسخ في التذكير، والتأنيث، حيث إنّه مثلاً إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ مؤنثاً، وكان الفاصل المعطوف مذكراً فإنّ الخبر يطابق الفاصل بتغليب المذكر على المؤنث في المتعاطفين، نحو: إنّ هنداً وأخاها قائمان، وأيضاً يطابق الخبر بدل البعض الفاصل في التذكير، والتأنيث دون المبتدأ، أو اسم الناسخ؛ لأنَّ الذي يتصف بالخبر حقيقةً هو الفاصل التابع لا المتبوع، وذلك نحو: البنت لونها جميل، وإنّ الرجل أسنانه مستقيمة، وظننت البيت نافذته واسعة، ومن آثاره كذلك عند البصريين خلافاً للأخفش، والكوفيين إجازته لحذف الخبر وجوباً إذا كان الفاصل معطوفاً بواو تفيد المعية نصاً، وجوازاً إذا لم تفدها نصاً، أي أنْ تكون الواو للعطف؛ لأنَّ المتعاطفين لا يتلازمان كل الأوقات، أو معظمها، وذلك نحو: كل امرئ وما فعل، والفلاح وحقله، أي متلازمان، أو مقترنان، ونحو: كل امرئ والموت يلتقيان، وكل رجل وضيعته متصاحبان[٣]، وعن ذلك قال ابن مالك في الكافية الشافية:

ولدليلٍ جوَّزوا حذف الخبر - وبعد واو مع وجوباً اشتهر

ومن آثار الفصل كذلك عند الفراء جواز فتح همزة (إنَّ) المتصل خبرها باللام إذا كان الفاصل يطيل الكلام[٤]، وذلك كقول الشاعر[٥]:

ألم تر أنّي وابن أسود ليلةً - لنسري إلى نارين يعلو سناهما

---

[١] ينظر الأصول لابن السراج ٣٨١/١، الفوائد للثمانيني ص ١٦٢، المقتصد للجرجاني ٣٠٢/١، ش الحريري ١٤٧، نتائج السهيلي ص ٤٠٩، ابن يعيش ٨٦/١، ٩٢، ٩٨، التوطئة للشلوبين ص ٢١٩، ش الكافية لابن الحاجب ٣٥٩/٢، ش الجمل لابن عصفور ٣٣٧/١، ش التسهيل لابن مالك ٢٩٦/١-، ش ابن الناظم ص ١١٣، أوضح ابن هشام ١٩٤/١، التصريح للشيخ خالد ٢١٩/١، الأشموني ٢٣/١، ش الألفية لابن طولون ١٩٢/١.

[٢] سورة الأنعام (٢)

[٣] ينظر الكتاب ٢٩٧/١-، ٣١٠، المقتضب ٣١٦/٤، الحلبيات للفارسي ص ١٤٩-، السر لابن جني ١٢٧/١، ابن يعيش ٤٨/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٥٣/١، ٢١١، ٣٠٩، همع الهوامع ٣٣٨/١، الصبان ٣٣٧/١.

[٤] ينظر الكتاب ١٤٩/٣، ومصادر الهامش السابق.

[٥] البيت من أبيات سيبويه الخمسين المجهولة، ينظر مصادره فى الهامش قبل السابق.

الفاصل الرابع:الفصل بضمير الفصل (العماد)[1]

لم يتفق النحاة على قولٍ واحدٍ في مُسمّى الفاصل هنا، ولا في تحديد هويته، وكُنهِه أيضاً، فأمّا أسماؤه المتعددة فجميعها مترادفة في مضمونها، حيث سمّاه البصريون بضمير الفصل مراعاةً للمعنى الذي يضيفه غالباً للجملة، حيث إنّه يفصل بين الشك، واليقين؛ لأنَّه يجزم بأنّ ما يليه هو خبر للمبتدأ، أو الناسخ المتقدم، وينفي عنه أنْ يكون نعتاً، وسمّاه بعض الكوفيين بضمير العماد؛ لأنَّه يعتمد عليه في تمييز الخبر الذي يليه، وسمّاه غيرهم من الكوفيين بضمير الدعامة؛ لأنَّه يدعم المبتدأ، أو اسم الناسخ، ويقوّيه بتعيين خبره دون لبس، أو شك، وسمّاه بعض المتأخرين بالصفة حملاً عليها، واستناداً على قول سيبويه:"الفصل هو كالصفة، والصفة كالفصل"[2]، ولكن يُلاحظ في هذه التسميات كلها أنّها من باب إطلاق الجزء على الكل؛لأنَّه في بعض الأحيان لا يكون هناك لبس في تمييز الخبر[3]، وتكون فائدة الفصل حينئذٍ هي تأكيد المعنى فقط، لذلك تترجح تسمية البصريين؛ لدلالتها على الفصل هنا دائماً؛ لأنَّها تدل على وقوع الفصل في اللفظ بين متلازمين.

---

[1] نص سيبويه على اختصاص الفصل هنا بجملة الابتداء، وفروعها دون غيرها، بينما أجاز ذلك الكوفيون، نحو: مابال زيد هو القائمَ، ، ما شأن عمرو هو الجالسَ، مررت بعبدالله هو السيدَ، وأجاز بعضهم الفصل هنا أيضاً – خلافاً للجمهور؛ لعدم الفائدة – بين كان، وظن، واسميهما، نحو: كان هو القائمُ زيداً، وظننت هو القائمَ زيداً. ينظر الكتاب ٣٨٧/٢، النكت للأعلم ص ٣٥٠، ومصادر الهامش التالي.

[2] الكتاب ٣٨٩/٢، ينظر الكتاب ٣٨٥/٢–، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٦، المقتضب ١٣٣/٤، الأصول لابن السراج ١٢٥/٢–٢٥٧، جمل الزجاجي ص١٤٢، التبصرة للصيمري ١٥١/١، ش ابن بابشاذ ص ٨٠، ٩٦، ش الجزولية للشلوبين ٩٤٥/٣–٩٤٨، التوطئة للشلوبين ص ١٨٤، ٢٨٧، ش الكافية الشافية لابن مالك ٩٧/٢–١٠١، ش الكافية للرضي ٢٣/٢، ٢٧، الإرشاد للقرشي ص ١٠٠، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٤٧٨/١، ٤٨١، ، ش ابن جمعة ٦٦٧/١–٦٧٠، النكت لأبي حيان ص ٦٠، ٢٩٠، التذكرة لأبي حيان ص ٧٣١، التذييل لأبي حيان ٢٨٥/٢–٣٠٤، ارتشاف الضرب ٩٥٢/٢، الجامع لابن هشام ص ٩، ٢٤، مغني اللبيب ٥٥٦/٥–٥٧٦، المساعد لابن عقيل ١١٩/١، ١٢٤، ائتلاف النصرة الزبيدي ص ٦٧، ش الشريف الجرجاني ص ٢٠٠، الشمني ١٨٣/٢، الفرائد للسيوطي ١٥٠/١–١٥٢، الأشباه،والنظائر ٢٢/٤، ١٩٩، ٢٩٩، همع الهوامع ٢٢٦/١–٢٣١، معانى السامرائي٤٧/١–٥٦، التأويل للحوز ١٣٩٨/٢–١٤٠٨،النحولعباس حسن ٢٤٢/١–.

[3] يتحقق ذلك مثلاً إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ ضميراً؛ لأنَّ الضمير لا يكون نعتاً، ولامنعوتاً، كقوله تعالى:"إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ" [سورة ص (٣٥)]، ينظرمصادر الهامش السابق.

وأمّا آراء النحاة في تحديد حقيقة ضمير الفصل وماهيته فذهب الخليل، وسيبويه، ومَن وافقهما إلى أنّه اسم لا محل له من الإعراب إذا كان مهملاً؛ مراعاةً للفظه، بينما ذهب أكثر البصريين إلى أنّه حرف لا محل له من الإعراب؛ لإضافته معنىً في غيره لا في نفسه، ولأنَّه لكل اسم محل إعرابي، ولكنّ الكوفيين ذهبوا إلى أنّه اسم لا محل له من الإعراب، وهو محل ما بعده عند الكسائى، وعند الفراء محل ما قبله[1].

ويُشترط لتحقق الفصل هنا شروط تتعلق بضمير الفصل نفسه، وأخرى تتعلق بالمبتدأ، أو اسم الناسخ، وأخرى غيرهما تتعلق بالخبر، فأمّا التي تتعلق بضمير الفصل نفسه فيُشترط فيه أنْ يكون أحد ضمائر الرفع المنفصلة[2]؛ لأنَّ فيه تأكيداً للمبتدأ، أو اسم الناسخ، ولذلك أيضاً يُشترط فيه مطابقته لهما في سوى الإعراب، أي في التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وفي الإفراد، أو التثنية، أو الجمع، وفي التذكير، أو التأنيث[3]، وأمّا التي تتعلق بالمبتدأ، أو اسم الناسخ فيُشترط فيه عند البصريين أنْ يكون معرفة؛ لأنَّ ضمير الفصل معرفة، وهو بمثابة التابع له لِمَا فيه من تأكيد[4]، وأمّا التي تتعلق

---

[1] ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[2] عددها إجمالاً اثنا عشر ضميراً، منها اثنان للمتكلم، هما:أنا، ونحن، ومنها خمسة للمخاطب، هي:أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن، ومنها خمسة للغائب، هي:هو، وهي، وهما، وهم، وهن.

[3] ولكن يستثنى من هذه المطابقة في الظاهر إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخة مضافاً، فحذف وحلَّ المضاف إليه مكانه، كما في قول جرير:

وكائن بالأباطح من صديقٍ – يراني لو أصبت هو المصابا

، أي يرى مصابي هو المصابا، حيث حذف المضاف (مصاب)، وحلَّ المضاف إليه (ياء المتكلم)، ولكن للبيت تخريجات أُخر منها أن يكون الصديق بمنزلة نفس المتكلم، فيؤكد تبعاً لذلك ضمير المتكلم بضمير الغائب؛ لأنَّهما كالنفس الواحدة؛ لقوة صداقتهما، ومنها أن يكون الفاصل هو تأكيد للفاعل المستتر في (يراني). ينظر ديوان جرير بن عطية الخطفي ، دار بيروت للطباعة، ط.١٩٨٦م، ص٢١، الشعرللفارسي١/٢١٤، التبصرة للصيمري ١/٥١٣، أمالي ابن الشجري ١/١٦٠–١٦٣، إيضاح القيسي ١/٢٦٢، ابن يعيش ٣/١١٠–، أمالي ابن الحاجب ٢/٦٦١–، المقرب لابن عصفور ١/١١٩، المالقي ص ٢٠٥، ش ابن جمعة ٢/١١٢٧، همع الهوامع ١/٢٢٨، الأشموني ٣/٣٤٢، خزانة الأدب ٥/٣٩٧–، الدرر اللوامع ١/١١٩، ٢/٢٢٦.

[4] ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

بالخبر فيُشترط فيه أيضاً أنْ يكون معرفة، أو ما يقاربها[١]؛ لكي يكون صالحاً لأنْ يكون نعتاً للمبتدأ، أو اسم الناسخ المعرفة؛ لأنَّ هذا هو السبب الداعي لوقوع الفصل هنا[٢].

ولضمير الفصل من ناحية الإعراب أربعة أوجه إعرابية خلافاً لبني تميم[٣]، وهي الإهمال، والابتداء، والبدل، والتوكيد حيث يجوز اعتبار تحقق أي منها في نحو: أنت أنت الفاضل، بينما يُقتصر على اعتبار تحقق ثلاث منها فقط [٤]، وهي الإهمال، أوالابتداء،أو البدل في نحو:زيد هو القائم، والإهمال، أو الابتداء، أو التوكيد في نحو قوله تعالى:"ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ"[٥]، والإهمال، أو البدل، أو التوكيد في نحوقوله تعالى:"كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً"[٦]، ويجوزاعتبارتحقق وجهين فقط هما الإهمال، أو الابتداء في نحو قوله تعالى:"إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ "[٧]، والإهمال، أو التوكيد في نحو: ظننتك أنت القادمَ، والإهمال، أو البدل في نحو: كان خالدٌ هو الزائرَ، ولكنّ الأوجه السابقة ليست على إطلاقها تماماً،حيث يمتنع بعضها إذا وُجدت مع ضمير الفصل موانع تمنع تحققها كاتصاله بلام الابتداء حيث يمتنع حينئذٍ وجهيْ البدل، والتوكيد؛ لأنَّها لا تفصل بين البدل، والمبدل منه،والتوكيد، والمؤكد[٨]، فيجوز حينئذٍ

---

[١] الاسم المقارب للمعرفة هو الذي يماثلها في عدم جواز اقترانها بـ(أل)، وعدم قبول الإضافة.

[٢] ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٧٦.

[٣] حيث يذهب بنو تميم إلى رفع ضمير الفصل بالابتداء مطلقاً؛ ولهذا يلزم عندهم فيما يليه أن يكون مرفوعاً خبراً له، وعن ذلك قال ابن الحاجب في كافيته: وفي تميم جعلوه مبتدا - فيرفعون الاسم بعده أبدا
، ينظر ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٨١، ش التسهيل لابن مالك ١٦٩/١، همع الهوامع ٢٣٠/١-.

[٤] حيث يمتنع وجه الابتداء إذا كان الخبر الذي يلي الفاصل منصوباً، لا مرفوعاً، ويمتنع وجه البدل إذا كان اسم الناسخ منصوباً؛ لأنَّ الفاصل مرفوع، والبدل على نية تكرار العامل، فيتدافع الإعرابان، ويمتنع وجه التوكيد إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ اسماً ظاهراً؛ لأنَّ الاسم الظاهر لا يؤكد بمضمر. ينظر مصادر الهامش الثامن.

[٥] سورة الدخان (٤٩)

[٦] سورة غافر (٢١)

[٧] سورة الكوثر (٣)

[٨] ينظرالكتاب ٣٩٠/٢-، النكت للأعلم ص ٣٥٠، الكشف للأصبهاني ٣٣/١، ٦١٣، الفرائد للسيوطي١٥١/١.

الإهمال،أوالابتداء في نحو قوله تعالى:"قَالُواْ أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ"[٩]، ونحو:أنت لأنت الفاضلُ، وزيدٌ لهو القائمُ، ويتعيّن الإهمال فقط في نحو: ظننتك لأنت المسافرَ.

ومن آثار الفصل المعنوية هنا كما سبق وذكرنا بأنّه يُعين بأنّ ما يليه هو خبرٌ للمبتدأ، أو الناسخ المتقدم، كما أنّه يفيد تأكيد مضمون الجملة وذلك بحصر المبتدأ في الخبر ،ومن آثاره اللفظية عند البصريين،ومَن وافقهم أنّه يمنع تقديم الخبرعلى المبتدأ، أو الناسخ، ولكن ذهب الكسائي، والفراء إلى جواز ذلك مستدلين بقوله تعالى:"وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ"[١]، حيث قال ابن السراج:"لا يقدم قبل الاسم المبتدأ، ولا قبل (كان)، ولا يجوز: كان هو القائم زيد، ولا هو القائم كان زيد، وقد حُكي هذا عن الكسائي؛لأنَّه يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معه"[٢].

الفاصل الخامس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل الجائز هنا بالجملة المعترضة والتي تضيف معاني جديدة تختلف باختلاف أنواعها حيث يجوز فيها أنْ تكون جملة اسمية، أو جملة فعلية مفيدة للتأكيد، والتوضيح كقوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا"[٣]، وقوله تعالى:"إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ"[٤]، ونحو: زيدٌ – أنا موقنٌ – كريمٌ، وكان الرجلُ – افهم ما أقول – رجلَ

---

[٩] سورة يوسف (٩٠)

[١] سورة البقرة (٨٥)

[٢] الأصول لابن السراج ١٢٥/٢ –، ينظر التطبيق للراجحي ص ١٠٨، النحوللعباس حسن ٤٩٨/١.

[٣] سورة الكهف (٣٠)

[٤] سورة الحديد (١٨)

صدقٍ[٥]، وأيضاً تفيد الدعاء نحو: المتوفى – الله يغفر له، أو رحمه الله – فاضلٌ[٦]، وكقول إبراهيم بن هرمْة[٧]:

إنّ سليمي والله يكلؤها – ضنت بشيء ما كان يرزؤها

، وأيضاً تفيد تخصيص المخاطب إذا كانت جملة نداء، كقوله تعالى:"وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا

---

[٥] ينظر الكتاب ٦٧/٢، الأصول لابن السراج ٢٦٠/٢–، الإغفال للفارسي ٣٠/٢، ٣٤، الحلبيات للفارسي ص ٧٧، ١٤٥–١٤٧، البصريات للفارسي ٤٤٠/١–، دلائل الجرجاني ص ١٧٤، الكشف للأصبهاني ٢٨٦/١، ١٠٨٨/٢، ١١٥٢، ١٣٢٤، أمالي ابن الحاجب ٦٨٥/٢، ارتشاف الضرب ٣ /١٦١٤–١٦١٦، مغني اللبيب ٥٨/٥–٦٥، الدرر اللوامع ٥١٩/١، التأويل للحوز ٤٩٧/١.

[٦] ينظر أمالي ابن الشجري ٣٢٨/١.

[٧] ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا"[١]، أي أنّك يا إبراهيم[٢]، وكقول الأحوص الأنصاري[٣]:

سلام الله يا مطر عليها - وليس عليك يا مطر السلام

، أي سلام الله عليها، وليس عليك السلام يا مطر، وأيضاً تفيد الاختصاص، كقول عمرو بن الأهتم[٤]:

إنَّا بني منقرٍ قومٌ ذوو حسب - فينا سراة بني سعد، وناديها

،أي أخص،وأعني بني منقر[٥]،وأيضاً تفيدالتوكيد إذا كانت هي جملة القسم المحذوف جوابه وجوباً؛لدلالة الخبرعليه،وذلك نحو:كنت- والله- مسافراً[٦]، وقول الشاعر[٧]:

إذا ما الخبز تأدمه بلحم - فذاك أمّانة الله الثريد

، وكذلك تفيد تعليق وقوع الخبر بتحققها إذا كانت هي جملة الشرط المحذوف جوابه وجوباً؛ لدلالة الخبر عليه، ولكن يشترط لجواز ذلك في سعة الكلام أنْ لا يكون فعل الشرط مجزوماً لفظاً بأداة الشرط؛ حتى يسهل حذف جوابه، ولكن في الضرورة الشعرية يقع ذلك مطلقاً[٨]، وذلك كقوله تعالى:"وَإِنَّآ إِن شَاء اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ"[١٠]،

---

(١) سورة الصافات (١٠٤، ١٠٥)

(٢) ينظر الكتاب ١٦٣/٣، النكت للأعلم ص ٢٧٩، خزانة الأدب ١٩٢/٢، ١٣١/٣.

(٣) ينظر البيت في ديوانه، تحقيق/ عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف، والنشر - القاهرة، ط. ١٩٧٠م، ص ١٨٩، وفي مصادر الهامش السابق.

(٤) ينظر مصادر البيت في الهامش التالي.

(٥) ينظر الكتاب ٢٣٣/٢-٢٣٨، الأصول لابن السراج ٣٦٧/١، الانتصار لابن ولاد ص ١٥٢، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٦٥، النكت للأعلم ص ٢٩٠-، ابن يعيش ١٨/٢، ش ابن الناظم ص ٦٠٥، ش الشذور لابن هشام ص ٢٩٠، الفرائد للسيوطي ٣٣٥/١، خزانة الأدب ٣٠٦/٨، الدرر اللوامع ٣٧١/١.

(٦) ينظر الكتاب ٨٤/٣، الأصول لابن السراج ٢٦٠/٢-، ابن يعيش ٩٢/٩، ١٠٢، ش الجزولية للشلوبين ٨٥٥/٢، ش الجمل لابن عصفور ٥٥٩/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٢/١، ش الكافية للرضي ٣٤٠/٢-، ش الشريف الجرجاني ص ١٥٤، ٦٦٠-، ش شواهد التحفة للبغدادي ١٤٥/١، خزانة الأدب ٤٨/٢.

(٧) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(٨) ينظر الكتاب ١٣٥/١، ٦٦/٣-٦٨، المقتضب ٣٥٦/٢-٣٥٨، الأصول لابن السراج ١٩٢/٢، المشكلة للفارسي ص ١٧٩، الشعر للفارسي ٤٠٧/٢، ش اللمع لابن برهان ٣٦٩/٢، النكت للأعلم ص ٣٨٣، أمالي ابن الشجري ١٢٥/١، ٩١/٢، الكشف للأصبهاني ٢٤٨/١، ابن يعيش ١٥٨/٨، المساعد لابن عقيل ١٧٢/٣، حاشية ياسين ٤٠/٢-، خزانة الأدب ٤٨/٩، ٥١-، ش الاقتراح لابن الطيب٣٠٦/١،الدرر اللوامع ١٢١،٢/١/٧٨.

(١٠) سورة البقرة (٧٠)

وقوله:" قَالَ سَتَجِدُنِي إِن شَاء اللَّهُ صَابِرًا"[١]، وقول ذي الرمّة[٢]:

وإنّي متى أشرف على الجانب الذي - به أنت من بين الجوانب ناظرُ

، وقول الشاعر[٣]:

هذا سراقة للقرءان يدرسه - والمرؤ عند الرشا إنْ يلقها ذيبُ

، وقول جرير البجلي[٤]:

يا أقرع بن حابس يا أقرع - إنك إنْ يصرع أخوك تصرعُ

، وكذلك تفيد الدلالة على الزمن الماضي إذا كانت هي (كان) الملغاة المهملة عن العمل، ولكن يشترط النحاة فيها أنْ تكون بصيغة الماضي، وشذَّذُوا – خلافاً لابن يعيش كما ذكر الرضي–ما ورد منها بالمضارع، وذلك نحو: زيدٌ كان قائمٌ، وإن من أفضلهم كان أخاك، وأنت تكون رجلٌ نابه الشأن[٥]، وكذلك تفيد الدلالة على اليقين، أو الشك إذا كانت الجملة المعترضة هي فعل القلب الملغي عن العمل نحو: النزاهةُ – علمت – نافعةٌ، وأ زيدٌ– ظنك– ذاهبٌ[٦]، وكقول اللعين المنقري يهجو العجاج[٧]:

---

[١] سورة الكهف (٦٩)

[٢] ينظر البيت في شرح ديوانه، للخطيب التبريزي، تحقيق/ مجيد طراد، دارالكتاب العربي – بيروت، ط.الثانية – ١٩٩٦م، ص ٣٥٣، وفي مصادر الهامش الثامن في الصفحة السابقة.

[٣] البيت ينسب لمجهول، ينظر مصادره في الهامش الثامن في الصفحة السابقة.

[٤] ينظر مصادر البيت في الهامش الثامن في الصفحة السابقة.

[٥] بنظر الكتاب ١٥٣/٢، المقتضب ١١٦/٤، الأصول لابن السراج ٩٢/١، ٢٥١، ٢٥٤، جمل الزجاجي ص ١٤١، النكت للأعلم ص ٢٦٤، ش اللمع للواسطي ص ٤٠–، أسرار ابن الأنباري ص ١٣٦، التوطئة للشلوبين ص ٢٢٥، ش ابن الناظم ص ١٤٠–، ش الكافية للرضي ٢٩٤/٢، ش ابن جمعة ٨٦٥/٢، التذييل لأبي حيان ٢١٣/٤، ارتشاف الضرب ١١٨٥/٣، مغني اللبيب ٣٣٩/٣، ٦٠/٥–،همع الهوامع ٣٨٠/١–، الأشموني ٢٤٤/١، خزانة الأدب ٢٢٤/٩، الخضري ٢٢٤/١، الدرر اللوامع ٢٢٦/١، الضرائر للألوسي ص ٢٢٢.

[٦] ينظر الكتاب ١١٩/١، ١٣/٣، اللمع لابن جني ص ١٠٨، ش اللمع لابن برهان ١٠٧/١، المقتصد للجرجاني ٤٩٥/١، ٦٧٤، ٧٤٨/٢، ش الحريري ص ١٧٢، تلقيح الشنتريني ص ٧٢–، منثور ابن الأنباري ص٥٥–،ابن يعيش ١٧/٧، ش الجزولية للشلوبين ٤٧٧/٢، ٧٠٣، ش الكافية لابن الحاجب ٩٠١/٣، ش الجمل لابن عصفور ٢٩٥/١، ٢٩٧، ش العمدة لابن مالك ٢٤٧/١، التذكرة لأبي حيان ص ٧٣٣ش المرادي ٥٥٨/١، أوضح ابن هشام ٤٩/٢–،ش ابن عقيل ٤٣/٢، ٤٦–٥٠، التصريح للشيخ خالد ٣٦٩/١، الفرائد للسيوطي ٢٩١/١، ش شواهد التحفة للبغدادي ٢١٧/١، ٢١٩، خزانة الأدب ١٤٣/٩، الدرر اللوامع ٣٤٠/١.

[٧] ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

أبالأراجيز يا بن اللؤم توعدني – وفي الأراجيز خلت اللؤم، والحورُ

، ولكن إذا كان فعل القلب المعترض مؤكداً فإنّ إهماله ليس الوجه؛ لتدافع ذلك مع التوكيد، نحو: أ زيداً – ظننت ظناً – مسافراً، ولكن إذا كان التوكيد بإضمار المصدر، أو الإشارة لمعناه فالإلغاء معه أسهل من التوكيد بتكرار الفعل، نحو: أ زيدٌ – ظننته، أو ظننت ذلك – مسافرٌ[١]، وعن ذلك قال ابن مالك في الكافية الشافية:

واستقبحوا توكيد ما يلغى وإنْ – تضمره، أو تشر لمعناه يهن

، وعلى عكس ما سبق يتعيّن إهمال فعل القلب إذا كان المبتدأ الذي يسبقه متصفاً بالصدارة، أو مقترناً بما يتصف بها؛ لأنَّ ما له الصدارة هو فاصل قاطع يمنع فعل القلب عن العمل، وذلك نحو:كم رجلاً–حسبت– أكرمته؟، ولخالدٌ–ظننت– مكافحٌ[٢].

ومن آثار الفصل هنا جواز تكرار الناسخ، واسمه توكيداً عند الجرمي، وبدلاً عند سيبويه، ومَن وافقهما؛ لطول الكلام بالفاصل، وبُعْد الخبر، وتراخيه، وذلك كقوله تعالى:"أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ"[٣]، أي أيعدكم أنّكم مخرجون[٤].

الفاصل السادس:الفصل بالمضاف إليه

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ نكرة باستثناء النواسخ التي يُشترط في اسمها أنْ يكون نكرة كـ(لا) العاملة، حيث يجوز في الفاصل أنْ يكون اسماً صريحاً موجوداً لفظاً، أوتقديراً، كقوله تعالى:"إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ"[٥]، وقوله:" قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ"[٦]، أي كلُّ أحدٍ، أو مصدراً صريحاً، نحو: أفضلُ

---

[١] ينظر الكتاب ١٢٥/١، المقرب لابن عصفور ١١٧/١–، ش التسهيل لابن مالك ٨٥/٢–٨٨، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٤٩/١، ش الكافية للرضي ٢٨٠/٢–، ش ابن جمعة ٥١٠/١–، التذييل لأبي حيان ١٨/٦، ٧١–٧٤، المساعد لابن عقيل ٣٥٤/١، ٣٦٦، الأفعال لعبدالعظيم فتحي ص ٢٧، ٥٥، ٦٥.

[٢] ينظرالكتاب١٢١/١–، الشعر للفارسي٩٧/١، ٢١٦، العلل للوراق ص٢٦٨، ش التسهيل لابن مالك٣٣٦/١.

[٣] سورة المؤمنون (٣٥)

[٤] ينظر الكتاب ١٣٢/٣، المقتضب ٣٥٦/٢، الانتصارلابن ولاد ص ١٨٨–، النكت للأعلم ص ٤٠٩، الكشف للأصبهاني ٩٢٣/٢، ش التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣–، الأشباه،والنظائر٦٠/٦–٦٩، الأدوات للصغيرص ٤٠٧.

[٥] سورة المعارج (٢٨)

[٦] سورة الإسراء (٨٤)

صلاتك خاشعٌ، أو مصدراً مؤولاً، نحو: أقرب ما تكونَ من الله ساجدٌ، أو اسماً موصولاً، مثل قول ابن مالك في ألفيته:حذف ما يعلم جائز[1]، أو اسم إشارة، نحو: إنَّ إكرامَ هذا الغريبِ واجبٌ، أو جملة فعلية إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ ممَّا يضاف إلى الجمل، نحو: مُذ بدا الإسلام أبطل كل دين سواه، أو ضميراً، ولكنّه إذا كان للغائب فإنّ الأصل فيه أنْ يعود على متقدمٍ لفظاً، ورتبة[2]، كقوله تعالى:" وَامْرَأَتُهُ قَآئِمَةٌ"[3].

وأمّا في جملة (لا) العاملة فإنّه يجوز وقوع الفصل معها هنا في السعة إذا كان الفاصل لا يفيد اسمها التعريف، وذلك بأنْ يكون المضاف إليه الفاصل نكرة، أو أنْ يكون المضاف نكرة متوغلة في الإبهام كـ(مثل)، أو (غير)، وذلك نحو: لا أنصارَ خيرٍ متنافرون، ولا ذا أدبٍ نمَّام، ولا مثلَ الكتابِ صديقٌ، ولا غيرَ المؤمنِ صدوقٌ، وعلى هذا أَوَّل النحاة ما ورد عن العرب من اسم (لا) معرفاً بإضمار مضافٍ نكرةٍ متوغلةٍ في الإبهام، ولكنّ سيبويه أجاز أنْ يُراد بالمعرفة النكرة دون تقدير[4]، وعن ذلك قال ابن الحاجب في كافيته:

(1) ينظر صدر البيت في ألفية ابن مالك في باب الابتداء، وترتيبه فيه الرابع والعشرون.

(2) إذا تأخر المبتدأ عن خبره لكونه نكرة فإن الفصل بضمير الغائب يجوز أن يقع في اللفظ دون المعنى إذا أضيف إليه الخبر المتقدم، وحينئذٍ يعود الضمير على متقدمٍ رتبةً متأخرٍ لفظاً نحو: نفعك بره والدٌ، وصانك حنانها أمٌّ، ولكنّه إذا أضيف إليه المبتدأ المتأخر فإن الفصل حينئذٍ يقع في المعنى دون اللفظ ويعود الضمير على متقدمٍ لفظاً متأخرٍ رتبةً نحو: في القطار ركابُه، وفي الحديقة صاحبُها.

(3) سورة هود (٧١)

(4) ينظر الكتاب ٢/٢٩٦، الانتصار لابن ولاد ص ١٥٠–، الإغفال للفارسي ١/٢٧٢، اللمع لابن جني ص ١٥٩، الخصائص لابن جني ٢/٣٧٤، ش اللمع لابن برهان ١/٩٦، المقتصد للجرجاني ٢/٧٨٢، ش الحريري ص ١٣٧، ش اللمع للواسطي ص ١٠٦، الأنموذج للزمخشري ص ١٩، أسرار ابن الأنباري ص ٢٥٠، ٢٨٢، ابن يعيش ٢/١٠٢، ١٢٥ أمالي ابن الحاجب ١/٤١٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٤٠–، المقرب لابن عصفور ١/١٨٩، ش الجمل لابن عصفور ٢/٤٠٦، ش ابن الناظم ص ١٥٠–، ش الكافية للرضي ١/٢٥٥، ٢٦٠–، الإرشاد للقرشي ص ٢٥١، ٢٧٩، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/٦١٦، ارتشاف الضرب ٣/١٣٠٦، الجامع لابن هشام ص ٧٤، ش الشذور لابن هشام ص ٢٧٩، ش الشريف الجرجاني ص ٢٣١، ٢٥٠–، همع الهوامع ١/٤٦٣، ش الألفية لابن غازي ١/٣٥٨، الفواكه للفاكهي ص ١٩٧، خزانة الأدب ٤/٥٧، ٦١، الدرر اللوامع ١/٣١١، ٣١٤، جامع الغلاييني ٢/٣٣٠، النحولعباس حسن ١/٤٢٢، ٣/٢٤.

وفي قضية ولا أبا حسن – تأويله نكرة وجه حسن

،ومن أمثلة ذلك قول العرب: قضية ولا أبا حسنٍ لها، أي ولا مثل أبي حسنٍ[١]، وقول ابن الزبير الأسدي[٢]:

أرى الحاجات عند أبي خبيب – نكدن، ولا أميَّةَ بالبلاد

، وقول الشاعر[٣]:

لا هيثمَ الليلة للمطي – ولا فتى مثل ابن خيبري

ومن الآثار اللفظية للفصل هنا تعريف المبتدأ، أو اسم الناسخ حيث يترتب على ذلك جواز الابتداء بالنكرة المُعرَّفة بالفاصل، وأيضاً إهمال النواسخ المختصة بالعمل في النكرات، نحو: ديار الإسلام آمنةٌ، لا بيتي صغير، ولا بيتك، ومنها أيضاً عدم بناء اسم (لا) النافية للجنس العاملة مع الفصل هنا؛ لأنَّ الفصل هنا ينفي الشبه بين (لا)، واسمها، وبين تركيب خمسة عشر المحمولة عليه في البناء؛ لذلك يكون حينئذٍ اسمها مُعرباً بالفتحة، أو ما ينوب عنها[٤]، وذلك كقول ذي الرمّة[٥]:

هي الدار إذ ميٌّ لأهلك جيرةٌ – ليالِيَ لا أمثالَهن لياليا

، ومنها كذلك جواز عدم المطابقة في التذكير، والتأنيث بين المبتدأ، أو اسم الناسخ، وخبره؛ لأنَّ الخبر يجوز أنْ يطابق في ذلك الفاصل إذا اختلف عن المبتدأ، أو اسم الناسخ[٦]، وذلك كقوله تعالى:"إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ"[٧]، وقوله:" فَظَلَّتْ

---

[١] ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

[٢] كسابقه.

[٣] البيت من أبيات سيبويه الخمسين المجهولة، ينظر الهامش الأول.

[٤] ينظر الكتاب ٢/٢٨٣، ٢٩٢، المقتضب ٤/٣٦٤، الأصول لابن السراج ١/٣٨٨، النكت للأعلم ص ٣٠٨، ش ابن جمعة ٢/٩٣٧.

[٥] ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ٤٤٩، وفي مصادر الهامش السابق.

[٦] ينظر أمالي ابن الشجري ١/٢٤١، ٣٤٦، ٢/٥٨٨، الكشف للأصبهاني ١/٥٤، ٢/٩٨٢، إيضاح القيسي ٢/٨٤٣، ش العمدة لابن مالك ١/٥٠٤، ش الكافية للرضي ١/٢٧٦، المالقي ص ١٦٨، التذييل لابن حيان ٦/١٩٣، ش المرادي ٢/٧٩٣، ٧٩٦، مغني اللبيب ٥/٦٤٣–٦٤٩، ش ابن عقيل ٣/٤٩، تعقبات الدماميني لعلي الحكمي ص ١٤٦، الأشباه،والنظائر ٥/٢٣٠–، ٢٧٢، الأشموني ٢/١٣٦–١٤٠، خزانة الأدب ٤/٢٢٧، ٣٨١.

[٧] سورة الأعراف (٥٦)

أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ"[1]، ونحو: زيادةُ الفكر عاقبته خيرٌ، وكقول قيس بن الملوح (المجنون)[2]:

وما حب الديار شغفن قلبي – ولكن حب من سكن الديارا

، ومنها كذلك خاصة في الشعر جواز جر الخبر بالجوار؛ لجواره للفاصل المجرور بالإضافة[3]، وذلك كقول العجاج[4]:

كأنّ نسج العنكبوت المرمل – على ذرا قلاّمِه المهدل

، ومنها أيضاً تأثيره على حكم التقديم، والتأخير بين المبتدأ، والخبر،حيث يظهر أثر ذلك في ثلاث صور، أولها وجوب تقديم الخبر وذلك إذا كان الفاصل ضميراً يعود على الخبر، أو ما يتعلق به؛ لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً، ورتبةً[5]، وذلك كقوله تعالى:"أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا"[6]، ويتحقق ذلك أيضاً إذا كان الفاصل يتصف بالصدارة والمضاف إليه هو الخبر،حيث يقع الفصل حينئذٍ بين الخبر المتقدم وجوباً ، والمبتدأ المتأخر عنه، نحو: ابن مَن أنت؟، وصبيحةُ أيِّ يومٍ سفرُك؟، وأمّا الصورة الثانية فهي وجوب تقديم المبتدأ إذا كان هو مضافاً إلى فاصل يتصف بالصدارة، وذلك نحو: غلام مَن رأيته؟، وزمامُ كم أمرٍ في يدك!، وزمام كم أمراً في يدك؟، وأمّا الصورة الثالثة فهي إجازة التقديم، والتأخير بين المبتدأ، والخبر على حدٍّ سواءٌ؛ لإزالة الفاصل لموانع ذلك بتعريفه مثلاً للمبتدأ النكرة المحضة، أو بإزالته للبس بينهما؛ لأنَّه وقتئذٍ يكون التمييز بينهما بالترتيب فيمتنع التقديم، والتأخير، وذلك نحو: صديقُ أخي في البيت، وبيتُ حسينٍ واسعٌ.

---

[1] سورة الشعراء (٤)

[2] ينظر مصادر البيت في الهامش السادس في الصفحة السابقة.

[3] ينظر الكتاب ٤٣٧/١، ش التسهيل لابن مالك ٣٠٩/٣.

[4] ينسب البيت أيضاً لرؤبة، ينظر مصادره في الهامش السابق.

[5] ينظر ش الكافية لابن الحاجب ٣٥٦/٢، ش التسهيل لابن مالك ١٦١/١، ش العمده ١٧٢/١، ش الكافية للرضي ٨٨/١، التذييل لأبي حيان ٣٤٤/٣، الجامع لابن هشام ص ٢٣.

[6] سورة محمد (٢٤)

الفاصل السابع:الفصل بحرف الجر الزائد

يجوز أنْ يقع الفصل هنا مثلاً بالباء ولكن يُشترط لتحقق ذلك أنْ تكون الجملةُ منفيةً، سواءٌ بالناسخ نفسه إذا كان مفيداً للنفي مثل (ليس)، و(ما)، و(لا)، أو أنْ يكون مسبوقاً بحرف نفي، حيث إنّ الباء الفاصلة تفيد تقوية النفي، وتأكيده، وعلل سيبويه جواز الفصل بها بقوله:"لأنَّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخلَّ بالمعنى، ولم يُحتج إليه...فلم تُغيِّر الباء معنىً، وجرى هذا مجراه قبل أنْ تدخل الباء"[1]، وقال ابن معطي عن ذلك في ألفيته:

وأدخلوا الباء على خبر (ما) - كـ(ليس) للتأكيد زيد فيهما

، وقال ابن مالك في ألفيته أيضاً[2]:

---

[1] الكتاب ٦٧/١-، وينظر الكتاب ٣٠٦/١، ٢٩/٣، ١٠٠-، المقتضب ٢٠٨/٤، الأصول لابن السراج٩٣/١، ٦٣/٢، ٢٥٢، ٢٥٩، لامات الزجاجي ص ٧٢-، إيضاح الزجاجي ص ٧٠-، جمل الزجاجي ص ٥٤، جمل الخليل ص ٧٤، الشعر للفارسي ٣٣٠/١-، معاني الرماني ص ٤٠-، السر لابن جني ١٢٥/١، ١٣٣، ١٣٧، عيون الكتاب لابن جندل ص ٦٠-، أسرار الجرجاني ص ٤١٩، النكت للأعلم ص ١٢٦، ش الحريري ٢٤٥، ٣٠٢، الأنموذج للزمخشري ص ٣، الكشف للأصبهاني ١٤٣/١، ٥٤٥، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٤٥، ٣٣٦، ٤٥٢، إيضاح القيسي ٨٦٥/٢، توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٤٤، ابن يعيش ١٠٨/١، ٥٢/٢، ١١٤، ٥٦/٧، ١٠٨، ٢٤/٨، ١٣٨، ش الكافية لابن الحاجب ٩٤٧/٣، ش التسهيل لابن مالك ٣٨٢/١، التذييل لأبي حيان ٢٤٩/٣، ٣٠٧/٤-٣١٩، ارتشاف الضرب ١١٩٧/٣، ١٢١٥، ١٢٢١، ٢٤٤٩/٥، ش المرادي ٥٠٨/١، ش الشذورلابن هشام ص ٢٥٩، مغني اللبيب ١٧٠/٢-، أوضح ابن هشام ٢٦٢/١، ٢٦٩، ش الألفية لابن القيم ٢١٢/١، المساعد لابن عقيل ٢٨٦/١، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٠٧، ١٦٠، ١٦٥، ش الشريف الجرجاني ص ٥٢٤، التصريح للشيخ خالد ٢٧٢/١-٢٧٦، ٦٤٨، ش الألفية للسيوطي ص ١٤٦، الفرائد للسيوطي ٧٦٧/٢-، الأشباه،والنظائر١٢٤/٣، الدرر اللوامع ٢٥٥/١-٢٥٩، ٤٨٦/٢، الضرائر للألوسي ص ١٩٧، الاختصار لمؤمن غنام ٤١/٢، الأدوات للصغير ص ٣١٥-٣١٩، معاني السامرائي ٢٦٠/١-، حقيقة (ليس) لعبدالعظيم فتحي ص ٧٤، ٨٦، النحولعباس حسن ٥٩١/١، ٦٠٧-٦١٣.

[2] عند مقارنة البيتين يُلاحظ ذِكرُ ابن معطي (ما)، و(ليس)فقط دون (لا)، والنواسخ المنفية، بينما ذَكَر ابن مالك الجميع، وذَكَر ابن معطي أن الباء الزائدة للتأكيد، وفي مقابل ذلك ذَكَر ابن مالك أنها تجر الخبر؛ لذلك يبدو أن نظم ابن مالك هنا هو الأفضل لشموله، ولكنّ نظم ابن معطي يتميز بالأسبقية، وببعض المعاني كالتأكيد هنا، حيث قال ابن مالك عن ذلك في مقدمة ألفيته:

... ... - فائقةً ألفية ابن معطي

وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلا - مستوجبٌ ثنائيَ الجميلا

وبعد (ما)، و(ليس) جر البا الخبر – وبعد (لا)، ونفي كان قد يجر

، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"وَلَيْسَ الْبِرُّبِأَنْ تَأْتُوْاْ الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا"[١]،وقوله:"وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ"[٢]، وقوله:"فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ"[٣]، ونحو: لم يكن الله بمعذب المتقين، ولامؤمناً بكذاب، ويجوز وقوع الفصل هنا أيضاً في المواضع المحمولة على النفي إمَّا لفظاً فقط، وإمَّا معنىً فقط، فأمَّا المحمولة عليه في اللفظ لا في المعنى فهي (ليس) المسبوقة بهمزة الاستفهام؛ لأنَّها تقلب معنى النفي إلى معنى التقرير، والتحقيق، ويماثل الفاصل هنا في هذا الحمل على اللفظ فقط (بلى)؛ لاختصاصها بإجابة المنفي[٤]، وذلك كقوله تعالي:"أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى"[٥]، وقوله:"أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ"[٦]، وقوله:"أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ"[٧]، وأمّا المحمولة على النفي في المعنى لا في اللفظ فهي (هل) الاستفهامية، ويماثل الفاصل هنا في ذلك (إلا)؛ لاختصاصهما معاً بالنفي، وذلك كقوله تعالى:"هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ"[٨]، أي ما هذا إلا بشرٌ مثلكم، ونحو: هل زيد بقائم، أي ما زيدٌ بقائم[٩].

ولقد ورد الفصل هنا مقدراً في قول بعض العرب، حيث يدل على ذلك جر الاسم التابع له، ومن شواهد ذلك جر (سابق) في قول زهير[١٠]:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى – ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

---

[١] سورة البقرة (١٨٩)

[٢] سورة فصلت (٤٦)

[٣] سورة آل عمران (١٨٨)

[٤] ينظر المالقي ص ١٨٨، الجنى للمرادي ص ٤٣٩، البحر المحيط ٤٠٥/١، مغني اللبيب ١٩٢/٢–، الإعراب لكتاب الله ٤٦٨/١٢.

[٥] سورة الأعراف (١٧٢)

[٦] سورة الزمر (٣٦)

[٧] سورة التين (٨)

[٨] سورة الأنبياء (٣)

[٩] ينظر مصادر الهامش السادس ص ٩١.

[١٠] ينظر البيت في شرح ديوانه ، لثعلب (أحمد بن يحيى)، تحقيق/ د.حنا نصر الحتى، دار الكتاب العربي – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٢م، ص ٢٠٨، وينسب البيت أيضاً لصرمة الأنصاري. ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

، أي لست بمدرك، وأيضاً جر (ناعب) في قول الأخوص الرياحي[١]:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً – ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

، أي ليسوا بمصلحين.

وقد يقع الفصل هنا بين الخبر المتقدم، والمبتدأ، أو اسم الناسخ المتأخر، وذلك مثلاً بأنْ يتصف خبر المبتدأ بالصدارة، نحو:كيف بك اليوم؟، أي كيف أنت اليوم؟، ويجوز وقوع ذلك مع (كان)، و(ليس) الناسختين مطلقاً؛ لتصرفهما مع معموليهما، بينما يُشترط في النواسخ غيرالمتصرفةأنْ يكون خبرها شبه جملة،وذلك كقِراءة نصب (البر) مع الفصل.بالباء، أي بأن[٢]فيقوله:"لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ"[٣]، ونحو:ما كان إسرافاً بالجود، وليس المنطلق بزيد، وما للحزن بدوام.

ويجوز أنْ يقع الفصل هنا كذلك بالكاف الجارة التي تفيد التشبيه أي تكون بمعنى (مثل)[٤]؛ لذلك يبدو أنّ الفصل هنا يَقرُب من الوجوب إنْ لم يكن واجباً؛ لسقوط معناه حين حذفه، وذلك كقوله تعالى:"يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ"[٥]، ونحو: أنت كزيد، وذلك كقولك، أي مثل زيد، ومثل قولك[٦].

---

[١] ينسب البيت أيضاً للفرزدق، ولكنّي لم أقف عليه في ديوانه. ينظر مصادر الهامش الأول ص ٨٦.

[٢] هذه قِراءة عبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب. ينظر مشكل إعراب القرءان لمكي ١١٧/١، الكشاف للزمخشري ٣٦٢/١، البحر المحيط ٦/٢، التذييل لأبي حيان ١٦/٥-، مغني اللبيب ١٦٩/٢، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٢٤١/١-.

[٣] سورة البقرة (١٧٧)

[٤] لذلك أجاز أبوالحسن الأخفش، والفارسي خِلافاً لسيبويه فى السعة أن تكون الكاف الفاصلة اسماً لا حرفاً، كما ذكر ابن برهان، وابن الأنباري، والشلوبين، وابن عصفور، وابن نورالدين، وغيرهم. ينظر الهامش بعد التالي.

[٥] سورة القارعة (٤)

[٦] ينظر الكتاب ٩٦/١، ٤٠٨، ٢١٧/٤، الخصائص لابن جني ٢ ١٨٥، ٣٦٨، ش اللمع لابن برهان ١٧٥/١-، المقتصد للجرجاني ١٣٩/١، ٨٤٥/٢، المحاجاة للزمخشري ص ١٣٢، منثورابن الأنباري ص ٣٨، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٤٩، أمالي السهيلي ص ٤٠، ش الجزولية للشلوبيين ٨٤١/٢، التوطئة للشلوبين ص ٢٤٢-، ٢٤٩، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٨٤، ش الجمل لابن عصفور ٤٩٠/١، ٥٣٦، ش ابن الناظم ص ٣٦٩، ش الكافية للرضي ١٢١/١، ٣٤٣/٢، النكت لأبي حيان ص ٢٩٣، مغني اللبيب ٧/٣، ١٦٨/٦، ش ابن عقيل ٢٥/٣، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٢٧، التصريح للشيخ خالد ٦٥٩/١، همع الهوامع ٩٢/٣، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٤٩٦/١٢-.

وأيضاً يقع الفصل هنا بـ(رب) الجارة بين اسم (أنْ) المفتوحة الخفيفة، والمضمر وجوباً، وبين خبرها، حيث يفيد الفاصل العموم، والتنكير، والتقليل، وذلك نحو: تيقنت أنْ رب امرئٍ أكثر منك مالاً، أي أنّه امرئٌ[(١)].

ومن الآثار العامة للفصل هنا أنّه يُحوِّل إعراب الخبر الذي يليه من الإعراب الظاهر، أو المقدر إلى الإعراب المحلي، حيث يكون مجروراً في محل رفع، أو نصب حسب نوع الناسخ.

الفاصل الثامن:الفصل بـ(أنْ) المصدرية الخفيفة الناصبة للمضارع

الفصل الجائزهنا نوعان متعاكسان، أولهما يكثرفيه تحقق الفصل، وهو الوجه الأفضل فيه،وثانيهما يكثرفيه عدم تحقق الفصل،وهوالوجه الأفضل فيه،ولكن في كِلا الحالتين يكثر وقوع الوجه المفضول في الشعر، وعِلَّة ذلك ترجع إلى أنّ الفاصل يُخلِّص المضارع الذي يليه للاستقبال دون الحال؛ لذلك إذا كان معنى الناسخ يتناسب معه الاستقبال كثر الفصل معه، بينما يقل معه الفصل إذا كان يتناسب معه الحال، حيث يكثروقوع الفصل مع عسى من أفعال الرجاء،و(أوشك) من أفعال المقاربة، و(زعم)، و(تعلَّم) من أفعال القلوب[(٢)]،وذلك كقوله تعالى:"عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ"[(٣)]، وقوله:"زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا"[(٤)]، ونحو:أوشك المطرأنْ ينزل، وعلَّمت الصغيرَ أنْ يحترم الكبيرَ، ومن شواهد عدم تحقق الفصل معها قول هدبة[(٥)]:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه - يكون وراءه فرج قريب

، وقول أمية بن أبي الصلت[(٦)]:

---

(١) ينظر المالقي ص ١٨٨، الجنى للمرادي ص ٤٣٩، مغني اللبيب٢/٣٢٠.

(٢) ينظر الكتاب ٣/١١-، ٩٩، ١٥٧-١٦١، المقتضب ٣/٦٨-، جمل الزجاجي ص ٢٠٠-، تلقيح الشنتريني ص ٩٤-، أسرار ابن الأنباري ص ١٢٧-، ش العمدة لابن مالك ٢/٨١٠-، ش الألفية للمرادي ١/٥١٦-، خزانة الأدب ٩/٣٢٠، ٣٢٨، ٣٤٧، الدرر اللوامع ١/٢٦٦-، ٢٧٦، الضرائر للألوسي ص ٨١-، ١٦٧-، جامع الغلاييني ٢/٢٨٨-.

(٣) سورة الإسراء (٨)

(٤) سورة التغابن (٧)

(٥) ينظر مصادر البيت في الهامش الثاني.

(٦) كسابقه.

يوشك من فرَّ من منيته – في بعض غراته يوافقها

، والمثل المنسوب للزباء[1]: عسى الغويرُ أبؤساً.

ويقل تحقق الفصل مع (كاد)، و(كرب) من أفعال المقاربة، و(لعل) من الحروف الناسخة، و(هب) من أفعال القلوب[2]، وذلك كقوله تعالى:"يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ"[3]، وقوله:"لَعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ"[4]، ونحو: كرب البلاء ينجلي، وهب الرجلَ يكرم الضيف، ومن شواهد تحقق الفصل معها، قول متمم بن نويرة[5]:

لعلك يوماً أنْ تلم ملمّةً – عليك من اللاتي يدعنّك أجدعا

، وقول رؤبة[6]:

قد كاد من طول البلى أنْ يمصحا

، وقول أبي النجم[7]:

وكادت الحرتُ أنْ تدعى أمت

، وعن بعض ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وكونه بدون (أنْ) بعد (عسى) – نزر، و(كاد) الأمر فيه عكسا

، وأضاف أيضاً:

ومثل (كاد) في الأصح (كربا) – ... ...

الفاصل التاسع:الفصل بـ(إلا)

يجوز تحقيق الفصل هنا في الجملة المنفية بالناسخ نفسه المفيد للنفي، أو المنفية بحرف نفي زائد؛ لأنَّ الغرض من الفصل ها هنا هو التأكيد القوي للمعنى،

(1) ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(2) كسابقه.

(3) سورة النور (٤٣)

(4) سورة طه (١٠)

(5) ينظر الهامش الأول.

(6) ينظر البيت في ديوانه ص ١٧٢، وفي الهامش الأول.

(7) ينظر الهامش الأول.

وذلك بنفي المعنى المُراد كُلياً أولاً، ثم نقض هذا النفي بالفاصل عمَّا يليه، وقصر ثبوت المعنى المُراد عليه وحده فقط دون غيره، والأصل في ما يلي الفاصل أنْ يكون اسماً، أو ما يضارعه، أي يشابهه من الأفعال؛ لأنَّه خبر؛ لذلك يجوز في الفعل الذي يلي الفاصل أنْ يكون مضارعاً مطلقاً، أو ماضياً تتصدره (قد) وجوباً؛ لتقربه من الحال الذي تدل عليه الأسماء، كما نص على ذلك ابن السراج[١]، وذلك كقوله تعالى:"وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ"[٢]، وقوله:"وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً"[٣]، وقوله:"إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ"[٤]، وقوله:"إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ"[٥]، ونحو: ليس الأب إلا مُربياً، وما ظننت زيداً إلا يكرم والديه، أو إلا قد أكرم والديه.

وأيضاً يقع الفصل هنا في جملة الاستفهام؛ لمضارعته للنفي في إخراج الكلام إلى غير الإيجاب[٦]، وذلك كقوله تعالى:"هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ"[٧].

ويجوز أنْ يكون الفاصل هنا مقدراً إذا تصدرت جملته (إنّما)، وذلك كقوله تعالى:"إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ "[٨]، أي ما أنت إلا نذير، وقوله:" فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ"[٩]، أي ما عليك إلا البلاغ.

ويجوز أنْ يصحب الفاصل هنا مستثنى منصوباً وجوباً؛ لأنَّه حينئذٍ لا يجوز

---

(١) ينظر الكتاب ٥٩/١، ١٤٧، ٣١٦/٢، ٣٢٠، المقتضب ٤٠٢/٤، ٤٠٦، الأصول لابن السراج ٢٩٨/١، الانتصار لابن ولاد ص ١٦٣، ١٦٨، جمل الزجاجي ص ٤٨، ١٠٦، إيضاح الزجاجي ص ٧٠، العلل للوراق ص ١٣٢، الفوائد للثمانيني ص ٢٠٨، ٢١١، التذكرة لأبي حيان ص ٦٢٤، التذييل لأبي حيان ١٩٨/٤، ارتشاف الضرب ١١٨١/٣–، همع الهوامع ٣٧٩/١.

(٢) سورة آل عمران (٦٨)

(٣) سورة يونس (١٩)

(٤) سورة الفرقان (٤)

(٥) سورة يس (٢٩)

(٦) ينظر أمالي ابن الشجري ٦٣/٣، ش الكافية للرضي ٣٨٩/٢، ارتشاف الضرب ٩٥٠/٢–، الجنى للمرادي ص ٣٤٢، مغني اللبيب ٣٣١/٤، الخضري ٤١٢/١.

(٧) سورة الرحمن (٦٠)

(٨) سورة هود (١٢)

(٩) سورة الرعد (٤٠)

رفعه بالبدل على أنّه مقدم من تأخير، وذلك نحو: مَن لي إلا أباك صديقاً؟، ما لي إلا العسلَ شرابٌ[1]، وكقول الكميت بن زيد الأسدي[2]:

ما لي إلا آل أحمد شيعةٌ – وما لي إلا شعب الحق مشعب

وكذلك يجوز تكرار الفاصل المصحوب بالمستثنى المنصوب، نحو: ما لي إلا أباك إلا أخاك صديقٌ.

والفصل هنا لا يؤثر لفظاً على عمل ما قبله فيما بعده خلافاً لبني تميم، الذين حُكي عنهم قولهم: ليس الطيب إلا المسكُ، برفع المسك، ولكنّ هذا بخلاف الوجه[3] ، وعن ذلك قال ابن مالك في الكافية الشافية:

ومبطلٌ (إلا) لدى تميـم – إعمال (ليس) فاروِ ذا تميم

يقال: ليس المرء إلا ذوالتقى – والنصب مختارٌ فكن محققا

ومن آثار الفصل اللفظية أنّه يمنع حكم التقديم والتأخير بين ما قبله، وما يليه إلا بصحبة الفاصل نفسه معه، حتى ولو اتصف المتأخر بالصدارة، أو اتصل بما يتصف بها كالمبتدأ المتأخر المحصور المتصل بلام الابتداء، كما في نحو: ما ناجحٌ إلا لمَن اجتهد.

وذهب الأخفش، وتابعه ابن مالك إلى أنّ الفصل هنا يبيح اقتران خبر (ليس)، و(كان) بالواو الزائدة قياسياً، وبخبر غيرهما سماعاً، ولكن منع ذلك الجمهور، ومَن وافقهم كأبي حيان، حيث خرَّجوا ما ورد من ذلك، إمّا بالشذوذ، وإمّا بزيادة الواو،

---

(1) ينظر الكتاب ٣٣٥/٢، ٣٩٠، المقتضب ٣٩٧/٤، ٤٢٤، جمل الخليل ص ٢١٧، الحلبيات للفارسي ص٢٨٠–، التبصرة للصيمري ٣٧٧/١، ش ابن بابشاذ ص ٢٦٧، النكت للأعلم ص ٣٢٨، ش اللمع للواسطي ص ٧٩، ٨١، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٢٠، ابن يعيش ٧٩/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٥٣٧/٢، ش الجمل لابن عصفور ٣٩٩/٢، أوضح ابن هشام ٢٣٣/٢، التصريح للشيخ خالد ٥٤٩/١ همع الهوامع ١٩٠/٢–، حاشية ياسين ١٥٣/٢، ش شواهد التحفة للبغدادي ٢٥٥/١، الدرر اللوامع ٤٨٧/١.

(2) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(3) ينظر الكتاب ٣١/١، ٧١، الأصول لابن السراج ٥٩/٢، الشعر للفارسي ١١/١، الحلل لابن السيد ص ١٦٣–، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٨٤/١.

وإمّا باعتبار أنّ الواو للحال،وخبر الناسخ محذوف[١]،وذلك كقول الشاعر[٢]:

ما كان من بشر إلا ومنيِّته - محتومةً لكنّ الآجال تختلف

، وقول الشاعر[٣]:

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما - قابلته عين البصير اعتبار

الفاصل العاشر:الفصل بأداة الصدر

يتحقق هذا الفصل الجائز هنا إذا كان خبرالمبتدأ،أو الناسخ جملة مستأنفة؛ لأنَّ صدارة الفاصل لجملة الخبر حينئذٍ لا تضيع صدارته، حيث تكون هي كوحدة مكتملة في موضع رفع،أونصب معمولةً للمبتدأ،أوالناسخ، حيث قال سيبويه:"إذا قلت: عبدالله هل رأيته؟، فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ، و مثل ذلك: ليت شعري أعبد الله، ثمّ أم زيد؟،وليت شعري هل رأيته؟،فهذا في موضع خبرليت"[٤]، وأضاف سيبويه أيضاً:"قولك:زيدٌ كم مرةً رأيته؟، وعبدالله هل لقيته؟، وعمرو هلاّ لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء كما أنّك لو قلت: أ رأيت زيداً؟، هل لقيته؟، كان (أ رأيت) هو العامل، وكذلك إذا قلت: قد علمت زيداً كم لقيته،كان (علمت) هو العامل،فكذلك هذا،فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره"[٥].

وكذلك يجوز في الفاصل هنا أنْ يكون أداة شرط، وحينئذٍ تكون جملة الخبر هي جملة الجزاء مكتملةً في محل رفع، أو نصب، نحو: إنّ زيداً متى تقابله يبتسم لك، وفي ذلك قال سيبويه:"جاز ذلك لو قلت: كان مَن يأتك تعطه، تريد (كنت)"[٦].

---

[١] ينظر ش التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١، ارتشاف الضرب ٢٣٩٩/٥، التذييل لأبي حيان ٢٠٦/٤، ش الألفية لابن طولون ٢٢٠/١-،المساعد لابن عقيل ٢٦٥/١، ٣٧٢، همع الهوامع ٣٧٠/١-، الدرر اللوامع ٢٠٩/١، حقيقة (ليس) لعبدالعظيم فتحي ص ٨٧-، التطبيق للراجحي ١١٤، ١٢١، النحولعباس حسن ٥٥٠/١، ٥٦١.

[٢] البيت لم أقف على قائله، ينظر مصادره في الهامش السابق.

[٣] كسابقه.

[٤] الكتاب ٢٦٣/١، وينظر الانتصار لابن ولاد ص ١٧٧-١٨٢، إيضاح الزجاجي ص ١٣٧، البصريات للفارسي ٧٢٠/١-، الفوائد للثمانيني ص ١٦٤، ٢١٤، ٢٧٤، الحلل لابن السيد ص ١٦٦، أمالى ابن الحاجب ٥٧٠/٢،٥٤١-، ش الجمل لابن عصفور ٥٨٩/٢، ش التسهيل لابن مالك١٦/٢، التذييل لأبي حيان٥٥/٥-٥٩.

[٥] الكتاب ١٢٧/١.

[٦] الكتاب ٧٤/٣، وينظر مصادر الهامش السابق.

ومن آثار الفصل هنا أنّه يُعلِّق فعل القلب عن نصب المفعول الثاني لفظاً، لأنَّه حينئذٍ لا يكون مفرداً بل جملة يتصدرها الفاصل؛ لذلك تكون هي في محل نصب سادة مسد المفعول الثاني، نحو: علمت الإسلام لهو الحق، ولكن يجوز اعتبار الفاصل مُعلِّقاً لفعل القلب عن نصب مفعوليه معاً باعتبار أنّ جملتهما في محل نصب سادة مسد مفعول فعل القلب، نحو: علمت أخوك لهو الناجح، ولكنّ هذا ليس الوجه الأفضل؛ لأنَّ في ذلك تقدير معنوي باعتبار وجود الفاصل في المفعول الأول؛ لأنَّ المفعول الأول، والثاني في المعنى شيءٌ واحدٌ، حيث قال سيبويه،(تقول: قد عرفت زيداً أبو مَن هو...فأعملت الفعل في الاسم الأول؛ لأنَّه ليس بالمدخل عليه حرف الاستفهام...وممّا يقوي النصب قولك: قد علمته أبو مَن هو [أي إضمار المفعول الأول] ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب...وإنْ شئت قلت:قد علمت زيدٌ أبو مَن هو، كما تقول ذلك فيما لا يتعدى إلى مفعول)[(١)].

وأيضاً من آثار الفصل هنا أنّه يُعين رفع الاسم بالابتداء في جملة الاشتغال ويمنع نصبه بفعل مقدر يفسِّره الفعل الظاهر الذي يلي الفاصل؛ لأنَّ الفاصل يمنع ما يليه أنْ يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يُفسِّر عاملاً، وذلك نحو: زيدٌ هل رأيته؟، والكريمُ لأحبه، والكريمُ إنْ أكرمته أكرمك، والعلمُ هلاّ طلبته، والمخطئُ ألا نصحته، والجاهلُ ما صحبته، وزوجتي لأكرمنَّها، والوطنُ إنّي أحبه، والأدبُ ما أحسنه، والمريضُ كم زرته، وصالحٌ ربما لقيته[(٢)].

وتبعاً لذلك أيضاً استدل المبرد بالفصل هنا على عدم صحة مذهب الكوفيين، والأخفش في جواز تقديم الفاعل على الفعل حيث قال:"ومِن فساد قولهم أنّك تقول:...عبدالله هل قام؟، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ومحال أنْ يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله"[(٣)].

[(١)] الكتاب ٢٣٧/١، وينظر المقتضب ٣٥٠/٢، الحلبيات للفارسي ص ٧٤، المشكلة للفارسي ص ١٩، ش التسهيل لابن مالك ٩٢/٢.

[(٢)] ينظر حصرأدوات الصدر في التمهيد ص ٨-١٦.

[(٣)] المقتضب ١٢٨/٤.

الفاصل الحادي عشر:الفصل ببعض الحروف المتنوعة

يجوز تحقق الفصل هنا باستثناء مواضع الوجوب، والمنع[١]، حيث إنّه مثلاً يقع الفصل بـ(قد)؛ للدلالة على تأكيد وقوع الماضي وتقليل وقوع المضارع[٢]، وذلك كقوله تعالى:"كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ"[٣]، وقوله:"إِنَّهُ قَدْ جَاء أَمْرُ رَبِّكَ"[٤] ، وقوله:"إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا"[٥]، وقوله:"أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ"[٦]، ونحو: الغريق قد ينجو، وإنّ المهمل قد ينجح.

وأيضاً يجوزوقوع الفصل بـ(إذن) المهملة؛لتأكيد الخبر[٧]،وذلك كقوله:"تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى"[٨]، وقوله:"إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الآثِمِينَ"[٩]، ونحو: كان الرجل إذاً قائما.

وكذلك يقع الفصل هنا بحروف النفي؛ لنفي الخبر[١٠]، كقوله تعالى:"إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا"[١١]، وكقوله تعالى:"إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ"[١٢].

---

[١] ينظر في هذه الدراسة ص ٦٠، ١٠٨، وما يليهما.

[٢] ينظر الأنموذج للزمخشري ص ٣٣٠-، ش الكافية لابن الحاجب ٩٩٨/٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٤٠٨، ش الكافية للرضي ٣٧٨/٢، المالقي ص ٣٩٢، ش ابن جمعة ١١٣٢/٢، النكت لأبي حيان ص ٢٨٩، التذكرة لأبي حيان ص ٢٦٦، الجنى للمرادي ص ٢٥٤-٢٦٠، الإعراب لابن هشام ص ٨٩، مغني اللبيب ٥٣١/٢، ٥٤١-٥٤٥، المساعد لابن عقيل ٢٠٩/٣، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٢٠- ٣٢٤، الشمني ٨/٢، همع الهوامع ٤٩٤/٢، الأدوات للصغير ص ٥٩٠-، التأويل للحواز ٨١٤/١-٨١٨.

[٣] سورة النور (٤١)

[٤] سورة هود (٧٦)

[٥] سورة طه (٤٨)

[٦] سورة القصص (٧٨)

[٧] ينظرالكتاب١٤/٣، المقتضب١١/٢،جمل الزجاجي ص١٩٥،الشعرللفارسي٧٠/١، معاني الرماني ص ١١٦، المقتصد للجرجاني ١٠٥٤/٢، أسرار ابن الأنباري ص٣٣٠، ابن يعيش ١٦/٧، ش الجزولية للشلوبين ٤٧٩/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ١١٨/٢، ش ابن الناظم ٦٧٠، ش الكافية للرضي ٢٣٥/٢، التصريح للشيخ خالد ٣٦٨/٢، الأشباه،والنظائر ٢٠٥/١، الأشموني١٩٤/٣، ش شواهد التحفة للبغدادي٤٤١/٢، الدرر اللوامع ١٣/٢.

[٨] سورة النجم (٢٢)

[٩] سورة المائدة (١٠٦)

[١٠] ينظرالكتاب٣٠٦/١، الانتصار لابن ولاد ص١٥٦، التبصرة للصيمري٣٩٣/١، مغني اللبيب٣٤٤/٣-٣٤٩.

[١١] سورة النبأ (٢٧)

[١٢] سورة القصص (٥٦)

ويقع أيضاً الفصل بحرفي التنفيس؛ لتأكيد الخبر الفعل المضارع، وحصر زمنه في المستقبل القريب بالسين، والبعيد بـ(سوف)[1]، وذلك كقوله تعالى:"عَلِمَ اللّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ"[2]، وقوله:"إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا"[3].

وكذلك يقع الفصل هنا بـ(ما) الزائدة؛ للدلالة على التأكيد، والتقليل بالتنكير، والتعميم وذلك كقوله تعالى:"وقليلٌ مَّا هُم"[4]، أي هم قليل، وقوله تعالى:"جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ"[5]، أي جند مهزوم من الأحزاب هنالك، وقوله تعالى:"كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ"[6]، أي كانوا يهجعون قليلاً من الليل[7].

وأيضاً قد يقع الفصل هنا بالواو الزائدة عند الأخفش مع (كان) الناسخة خاصةً، حيث علل ابن جني، وتابعه الجرجاني ذلك حملاً لخبر (كان) على الحال ويبدو أنّ الواو الفاصلة فيها دلالة على تأكيد الخبر، وذلك كقولهم:كنت ولا أخشى بالذئب، ونحو: كنت ولا مال لك، وكان زيد ولا أحد فوقه، وكنت ومَن يأتني آته، أي كنت مَن يأتني آته[8].

---

(1) ينظر المقتضب ٤٧/١، ٣٣٥/٤، الأصول لابن السراج ٤٢/١، مسائل الفارقي ص ٦٨، الإنصاف لابن الأنباري ص ٥١٧، الدسوقي ٢٨/١، الدرر اللوامع ٢٧١/١، معاني السامرائي ٢٥/٤-٢٩.

(2) سورة البقرة (٢٣٥)

(3) سورة النساء (٥٦)

(4) سورة ص (٢٤)

(5) سورة ص (١١)

(6) سورة الذاريات (١٧)

(7) ينظر أمالي ابن الشجري ٥٦٩/٢، الكشف للأصبهاني ١٢٧٤/٢، الإعراب لكتاب الله لبهجت ١٠٠/١٠، ٢٢٠/١١، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٩٠/١١، ١٣٥/١٢.

(8) ينظر الأصول لابن السراج ١٨٧/٢، معاني الرماني ص ٦٣، السر لابن جني ٦٥٠/٢، الخصائص لابن جني ٤٦٢/٢، دلائل الجرجاني ص ٢٠٧-.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل باللام

يمتنع الفصل بلام الابتداء في جملة المبتدأ، والخبر في السعة إذا كان الخبر مفرداً؛ لأنَّ لام الابتداء تتصف بالصدارة؛ لذلك فهي تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها إذا كان مفرداً لا جملة(١).

وكذلك يمتنع الفصل هنا في جملة الحروف الناسخة مطلقاً عند البصريين(٢) باستثناء جملة (إن) المكسورة الهمزة المشددة النون، والمخففة؛ لأنَّها تتناسب مع لام الابتداء الفاصلة في المعنى، وفي اللفظ، فأمّا في المعنى فكلاهما يفيد التأكيد، وبهذا تخرج للتدافع في المعنى (لعل) التي تفيد الرجاء، و(ليت) التي تفيد التمني، و(كأنّ) التي تفيد التشبيه، فلا يجوز نحو: لعل الطالب لمجتهدٌ، وأمّا التناسب في اللفظ بينهما فكلاهما يقع في موضع ابتداء مطلق، أي لا يُشترط فيه أنْ يكون قبله كلام، وبهذا تخرج – على المذهب الراجح – (لكنّ)، و(أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة، حيث إنّ (لكنّ) تفيد الاستدراك، وهذا المعنى يتطلب توسطها بين كلامين تامين؛ لذلك فهي وإنْ كانت في ابتداء كلام تام، لكنّه ابتداء غير مطلق؛ لامتناع وقوعها في ابتداء كلام تام لا يسبقه كلام تام قبله، فلا يجوز نحو: لكنّ الطالب مجتهد، وأمّا (أنّ) فإنّه يمتنع

---

(١) ينظر الفصل الجائز باللام ص ٦٣، وما يليها.

(٢) ذهب الكوفيون إلى جوزالفصل هنا مع (لكنّ) مُستدلِين على ذلك بالبيت المجهول قائله:

يلومونني في حب ليلى عواذلي – ولكنّني من حبها لعميد

، ويُروى أيضاً من حبها لكميد،ولجهيد، ولكنّ معظم المحققين من النحاة كالزجاجي، والرماني، وابن السيد، وابن الأنباري، وابن مالك، والرضي، والمرادي، وابن هشام ردَّوا ذلك إمّا بشذوذ البيت المجهول، وحمله على الضرورة، وإمّا بتأويل (لكنّ) في البيت بأن أصلها:(لكنّ إنني)، وأيضاً نسب ابن هشام، ومَن وافقه كالسيوطي، إلى المبرد جواز الفصل هنا مع (أنّ) المفتوحة المشددة، ولكنّه في المقتضب نص على عدم جواز ذلك، حيث قال (لا يجوز أن تدخل اللام، فتقول: بلغني أنك لمنطلق) [المقتضب ٣٤٦/٢، وينظر السر لابن جني ٣٧٩/١، مغني اللبيب ٢٦٤/٣،ومصادر الهامش الثاني في الصفحة التالية]، ولكن ورد وقوع الفصل معها في قِراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى:" إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ" [سورة الفرقان (٢٠)]، وذلك بفتح همزة (إنهم)، ولكنّ النحاة كابن السراج خرَّجوا اللام على أنها زائدة، وليست بلام الابتداء. ينظر معاني الفراء ٢٦٤/٢، الأصول لابن السراج ٢٧٤/١، المقرب لابن عصفور ١٠٧/١، البحر المحيط ٥٩٢/٦، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٤٠٣، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٣٣٥/٦.

الفصل معها هنا في أي موضع يتعيّن فيه فتح همزتها؛ لأنَّ وجود اللام الفاصلة يتعيّن معه كسر الهمزة فيتدافع الاثنان حيث قال سيبويه:"إذا ذكرت اللام هنا لم تكن إلا مكسورة"[١]، ويرجع سبب ذلك إلى أنّ (أنّ) المفتوحة الهمزة المشددة لا تكون إلا معمولةً لعاملٍ قبلها؛ لأنَّها تؤول بمصدر، نحو: أيقنت بأنّ الإسلام منتصر، أي بانتصار الإسلام؛ لذلك فهي لا تقع في موضع ابتداء بعكس المكسورة، فينتفي بذلك التناسب المطلوب بينها، وبين لام الابتداء، حيث عبَّر المبرد عن ذلك بقوله:"لو قال قائل: أشهد بأنّك منطلق، لم يكن إلا الفتح؛ لأنَّها اسم مخفوض...فإنْ قال قائل:...أشهد بأنّك لمنطلق قيل له هذا محال كسرت أو فتحت"[٢].

ولكن جواز الفصل هنا مع (إنّ) المكسورة المشددة ليس على إطلاقه تماماً، حيث إنّه يمتنع الفصل معها إذا كان هناك تدافع في المعنى بين لام الابتداء الفاصلة، وبين الخبر فمثلاً يمتنع الفصل بها إذا كان الخبر لا يدل زمنه على الزمن الذي تدل عليه، ويتحقق ذلك إذا كان الخبر مثلاً فعلاً ماضياً متصرفاً مجرداً من (قد)، فلا يجوز نحو: إنّ زيداً لقام، أو كان الخبر فعلاً مضارعاً متصلاً بما يخلصه للاستقبال كحرفي التنفيس، ونوني التوكيد، فلا يجوز نحو: إنّ الضيف ليحضر، أو سوف يحضر، أوليحضرن، خلافاً للسيرافي مع السين، وخلافاً للبصريين، ومَن وافقهم كابن مالك مع (سوف)[٣].

---

[١] الكتاب ٣/١٤٦.

[٢] المقتضب ٢/٣٤٥، وينظر الكتاب ٣/١٢٨، ١٤٧-١٤٩، الأصول لابن السراج ١/٢٣١، الانتصار لابن ولاد ص ١٣٨، لامات الزجاجي ص ٧٣، ٧٥، ١٥٨، معاني الرماني ص ٥٣، ١٣٤، ١٧٣، اللمع لابن جني ص ٩٤، النكت للأعلم ص ٢٦١، الحلل لابن السيد ص ١٨٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٧١-١٧٨، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٥٣-٣٥٨، أمالي ابن الحاجب ٢/٦٩٤، ش التسهيل لابن مالك٢/٢٩-، ش ابن الناظم ص ١٧١، ش الكافية للرضي٢/٣٥٧-، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/٤٤٢-، المالقي ص ٢٧٨، ش ابن جمعة ٢/٩١١، التذكرة لأبي حيان ص ١١٢، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٧٩، الجنى للمرادي ص ٦١٨-، مغني اللبيب ٣/٢٦٢-، ٥٤٧-، المساعد لابن عقيل ١/٣٢٢، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٧٢، ش الشريف للجرجاني ص ٥٧٩، الأشباه،والنظائر ٤/٣٨، حاشية ياسين ٢/٤٣، خزانة الأدب ١٠/٣٦١-٢٦٣، الدرر اللوامع ٢/٢٩٤-٢٩٩، اللامات للفضيلي ص ١١٢، النحو الكوفي لمختار ديره ص ٤١٦-٤١٨.

[٣] ينظر الفصل الجائز باللام ص ٦٣، وما يليها.

وكذلك يمتنع الفصل هنا مطلقاً إذا كان الخبر لا يدل على الإثبات الذي تدل عليه لام الابتداء الفاصلة حيث يقع ذلك المنع إذا كان الخبر منفياً، نحو:إنّك لا تكذب[١]، وعن بعض ما سبق قال ابن مالك في ألفيته:

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا – ولا من الأفعال ما كرضيا

مع ملاحظة أنّه إذا تحقق الفصل هنا في أحد المواضع الممنوعة – كلٌ حسب مذهبه– فإنّ النحاة المانعون له يخرِّجون اللام الفاصلة على أنّها إمّا أنْ تكون لجواب القسم المقدر، أو لامٌ زائدةٌ حشواً، وليست بلام الابتداء، أو على الشذوذ عن القياس.

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

يمتنع الفصل هنا بالحال إذا لم يُوجَد في الجملة فعلٌ صريحٌ ناسخاً، أو خبراً، وإذا لم يُوجَد كذلك عند سيبويه، ومَن وافقه خلافاً للأخفش[٢] ما يتضمن معنى الفعل متقدماً على الحال؛ لأنَّه حينئذٍ ينعدم وجود عامل لفظي، أو معنوي يعمل في الحال، فلا يجوز نحو: إنّ زيداً قائماً في الدار باعتبار أنّ شبه الجملة هي الخبر[٣].

وكذلك يمتنع الفصل هنا بالاسم المنصوب بالتمييز عند سيبويه، وجمهور البصريين، والكوفيين إذا كان العامل فيه هو الخبر، فلا يجوز نحو: هو علماً خيرٌ، ولكنّ المازني، والمبرد ذهبا إلى عدم امتناع الفصل إذا كان الخبر فعلاً، حملاً للتمييز على الحال؛ لأنَّهما صِنوان، حيث إنّ كليهما نكرة منصوبة؛ لذلك لا يمتنع عندهما نحو: زيدٌ شحماً امتلأ[٤].

---

(١) ينظر الفصل الجائز باللام ص ٦٣، وما يليها.

(٢) يجوز عند الأخفش الفصل بالحال الذي يعمل فيه الخبر المتأخر المضمن لمعنى الفعل؛ لأنَّ تقدم الحال حينئذٍ عنده على أحد الجزأين كَلاَ تقدم، وذلك نحو: زيدٌ ضاحكاً في الدار. ينظر ش ابن بابشاد ٢٥٤، ٢٥٧، توجيه اللمع لابن الخباز ص٢٠٦، ش الكافية للرضي ٢٠٤/١، ٢٥٧.

(٣) ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٧١.

(٤) ينظرالكتاب١/٢٠٥، ١٢٤/٢، المقتضب٣٦/٣، الأصول لابن السراج٢٢٣/١، ٢٢٩/٢، الانتصارلابن ولاد ص ٨٦، جمل الزجاجي ص ٢٤٢، العلل للوراق ص ٢٤٤، التبصرة للصيمري ٣١٨/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٠٧–، ش اللمع لابن برهان ١٤١/١، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٢١–٢٢٤، أسرار ابن الأنباري ص ١٩٦–، إيضاح القيسي ٢٤٩/١، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٩٤، ابن يعيش ٧٣/٢، أمالي ابن الحاجب ٤٠٧/١، ش الكافية لابن الحاجب ٥٢٩/٢، ش التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، ش الكافية للرضي ٢٢٣/١.

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

تتنوع الأسباب المانعة للفصل هنا باختلاف نوع التابع، ونوع الجملة التي يقع فيها الفصل، فمثلاً يمتنع الفصل بالنعت إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ ضميراً[١]؛ لأنَّه لا يُوصف بالاسم الظاهر[٢]، وكذلك بمتنع الفصل مطلقاً إذا كان يؤدي إلى عدم التوافق بين التابع، والمتبوع، فمثلاً يمتنع عند البصريين خلافاً للكوفيين، ومَن وافقهم كابن مالك الفصل بالتوكيد المعنوي في جملة (لا) الناسخة العاملة؛ لعدم التوافق في التعريف، والتنكير؛ لأنَّ الفاصل ألفاظه معارف، بينما يختص الناسخ بالعمل في النكرات، فلا يجوز نحو: لا كتاب عينه في البيت، ولكن أجاز ذلك بعضهم برفع التوكيد المعنوي الفاصل، حملاً على محل (لا)، واسمها معاً؛ لأنَّه حينئذٍ تعتبر (لا) غير داخلة عليه[٣]، وأيضاً يمتنع الفصل بالعطف المفيد للمشاركة كالواو إذا لم يتوافق الخبر مع المتعاطفين في التثنية، والجمع[٤]، فلا يجوز الفصل في نحو: كان الطالب مجتهداً، وإنّ الطالبين مجتهدان[٥].

الفاصل الرابع:الفصل بضمير الفصل (العِماد)

يمتنع الفصل هنا إذا لم تتحقق الشروط المطلوبة للفصل به[٦]، ومن أمثلة ذلك أنْ يكون المبتدأ هنا، أو اسم الناسخ نكرة، حيث قال سيبويه:"استقبحوا أنْ يجعلوها [أي ضمائر الفصل] فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة؛ لأنَّها معرفة فلم تصر فصلاً

---

(١) لذلك خرَّج سيبويه، والنحاة كلمة (مصدق)، في قوله تعالى:" وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً" [سورة فاطر (٣١)]، بأنها إذا كانت منصوبة فهي حال، وإذا كانت مرفوعة فهي صفة للخبر (الحق)، ويمتنع فيها أن تكون هي الخبر للضمير. ينظر الكتاب ٢/٨٧-.

(٢) ينظر الكتاب ١/٢٢٣، ٢/٣٨٦، المقتضب٤/٢٨١، مسائل الفارقي ص ٢١٧، نتائج السهيلي ص ٢١٣، الصبان ٣/١٠٥٤.

(٣) ينظر اللمع لابن جنى ص ١٤١، التبصرة للصيمري ١/١٦٥، تلقيح الشنترنى ص ١٦٤، الإنصاف لابن الأنباري ص ٣٦٢-٣٦٥، المقرب لابن عصفور ١/٢٤٠، ش العمدة لابن مالك ١/٥٦٣-٥٦٥.

(٤) ولكن يستثنى من ذلك إذا قصد من العطف التعظيم، أو المبالغة، أو التفسير، أو نحوهم، مثل: كان الأمير، ورعيته نفساً واحدةً. ينظر الهامش الرابع ص ٥٤.

(٥) ينظر مصادر الهامش الثالث ص ٧١.

(٦) ينظر تفصيلها في الفصل الجائزص ٧٧-.

إلا في المعرفة كما لم تكن وصفاً، ولا بدلاً إلا لمعرفة"[١]، وأضاف ابن السراج مُمثِّلاً لذلك:"لو قلت: ما أظن أحداً هو خيراً منك، لم يجز أنْ تجعل (هو) فصلاً؛ لأنَّ (أحداً) نكرة"[٢]، وتبعاً لذلك يمتنع الفصل هنا بإهمال ضمير الفصل عند البصريين، ومَن وافقهم في جملة (لا) العاملة مطلقاً؛ لأنَّه يُشترط في اسمها أنْ يكون نكرة[٣]، ومن أمثلة عدم استيفاء شروط الفصل أيضاً عدم مطابقة ضمير الفصل للمبتدأ، أو اسم الناسخ في المعنى، حيث قال ابن السراج مُوضِّحاً ذلك:"لو قلت: كان زيد أنت خيراً منك، لم يجزأنْ تجعل (أنت) فصلاً؛ لأنَّ (أنت) غير (زيد)"[٤]، ويمتنع الفصل هنا كذلك إنْ كان الخبر فعلاً ماضياً؛ لعدم مشابهته للأسماء، بينما يجوز مع الفعل المضارع حملاً له عليها[٥]، كقوله تعالى:"وَمَكْرُ أُوْلَئِكَ هُوَ يَبُورُ "[٦]، وقوله:"إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"[٧]، وأيضاً يمتنع الفصل هنا إذا كان خبر المبتدأ، أو الناسخ يتركب من كلمتين؛ لامتناع وقوع الفصل بينهما؛ لأنَّ الثاني غير مُعوَّلٍ عليه؛ لأنَّ معنى الخبر يكون .بمزجهما معاً، أي حملاً لمعناهما معًا، والفصل يمنع ذلك، نحو: ظننت الشراب حلواً حامضاً، أي متوسطاً في الطعم[٨].

الفاصل الخامس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

تتنوع موانع الفصل بتنوع نوع الجملة المعترضة الفاصلة، فمثلاً يمتنع الفصل بجملة القسم المحذوف جوابها إذا كان الفعل الذي يليها متصلاً بلام جواب القسم، ونون التوكيد؛ لأنَّه حينئذٍ يعتبر ما يليها جواباً للقسم، وجملة القسم ككل هي خبر المبتدأ، أو الناسخ، نحو: المؤمنُ والله ليحبنّ الخير لغيره، وأيضاً يمتنع الفصل بها

---

[١] الكتاب ٣٩٦/٢، وينظر الكشف للأصبهاني ٦٩٥/٢.

[٢] الأصول لابن السراج١٢٥/٢.

[٣] ينظر الأصول لابن السراج ٤٠٦/١.

[٤] المصدر قبل السابق.

[٥] ينظر المحاجاة للزمخشري ص ٩٣، الكشف للأصبهاني ١٠٦٦/٢.

[٦] سورة فاطر (١٠)

[٧] سورة السجدة (٢٥)

[٨] ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٧٦.

مطلقاً إذا كان الناسخ هو (ليت)، أو (لعل)، أو ما ماثلهما؛ لأنَّ معنى التأكيد، واليقين الذي يفيده القسم يتدافع مع معنى التمني الذي تفيده (ليت)، ومع معنى الترجي الذي تفيده (لعل)، فلا يجوز نحو: ليت، أو لعل الدرس – والله – سهلٌ.

وكذلك يمتنع الفصل هنا بجملة الاختصاص إذا كان الاسم المختص فيها نكرةً، أو اسماً مبهماً، حيث علل سيبويه ذلك بقوله:"لا يجوز لك أنْ تبهم في هذا الباب، فتقول: إنّي – هذا – افعل كذاوكذا، ولكن تقول إنّي – زيداً – أفعل، ولا يجوز أنْ تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأنَّ الأسماء إنّما تذكرها توكيداً، وتوضيحاً هنا للمضمر، وتذكيراً ، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة، فقلت: إنّا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة، والمبهم، ولكنّ هذا موضع بيان...فقبح إذا ذكروا الأمر توكيداً لما يعظمون أمره أنْ يذكروه مبهماً"(1).

وكذلك يمتنع الفصل بجملة الشرط المعترضة المحذوف جوابها في السعة إذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً بأداة الشرط، ومطلقاً يمتنع إذا كان الجواب فعلاً مضارعاً لفظاً بأداة الشرط، أو كان الجواب مقترناً بفاء الجزاء؛ لأنَّه حينئذٍ يتعيّن اعتبار الجواب للشرط لا خبراً، وتكون الجملة الشرطية بأكملها خبراً للمبتدأ، أو الناسخ، وذلك كقول الفرزدق(2):

دست رسولاً بأنّ القوم إنْ – قدروا عليك يشفوا صدوراً ذات توغير

، وقول عامر بن الطفيل(3):

وإني وإنْ كنت ابن فارس عامر – وفي السر منها، والصريح المهذب

فما سودتني عامرعن وراثة – أبى الله أنْ أسمو بأم، ولا أب

ولكنّ المبرد، وابن السراج، والرضي – خلافاً للوجه عند سيبويه – ذهبوا إلى تعميم منع الفصل بجملة الشرط المعترضة المحذوف جوابها، وذلك بإضمار فاء

---

(1) الكتاب ٢/٢٣٦.

(2) ينظر البيت في ديوانه ص ١٨٩، ارتشاف الضرب ١٨٧٦/٤، المساعد لابن عقيل ١٤٩/٣.

(3) ينظر البيت في الخصائص لابن جني ٣٤٢/٢، ارتشاف الضرب ٢٤٠٧/٥، مغني اللبيب ٦٣٥/٦، الأشباه،والنظائر ١٨٥/٢، خزانة الأدب ٢٧٨/٢، ٣٤٣/٨–٣٤٥.

الجزاء، ليكون ما يليها جواباً للشرط لا خبراً؛ ليكون الجواب في موضعه، ولكن إذا وُجدت قرينة تُعيّن الخبر لا الجواب كاللام المزحلقة تَعيَّن الفصل حينئذٍ، نحو: إنَّ الطالب – إنْ اجتهد – لمتفوقٌ[١].

الفصل السادس:الفصل بالمضاف إليه

يمتنع الفصل هنا مطلقاً إذا كان المبتدأ، أو اسم الناسخ معرفة؛ لأنَّ الإضافة يُشترط فيها أنْ يكون المضاف نكرة، ثمّ يكتسب التعريف من المضاف إليه، فلا يجوز الفصل هنا في نحو: لعل الرجلَ عالمٌ، وكذلك يمتنع الفصل هنا في جملة (لا) الناسخة العاملة؛ لأنَّه يَشترط النحاة خلافاً للكوفيين في اسمها أنْ يكون نكرة؛ لدلالته على معنى الجنس فيتدافع ذلك مع التعريف الذي يفيده الفاصل غالباً[٢].

الفاصل السابع:الفصل بحرف الجر الزائد

يمتنع الفصل هنا في الجمل التي لا يتحقق فيها النفي؛ لأنَّه شرطٌ لصحة تحقق الفصل، حيث يمتنع مثلاً في جملة (مازال)، وأخواتها، لأنَّها مثبتة؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، وتُحمل على ذلك أيضاً جملة الحروف الناسخة، وكذلك يمتنع الفصل هنا إذا وُجد في الجملة المنفية ما ينقض معنى النفي كأدوات الاستثناء، حيث أوضح المبرد ذلك في قوله:"لوقلت:...لست إلا بشيء...هذا محال؛...لأنَّ الباء إنّما تزاد في غير الواجب توكيداً، تقول:ما زيد بقائم، وليس زيد بمنطلق"[٣]، وقال ابن مالك في الكافية الشافية:

وذكر (إلا) مانع ك: ليس ذا – إلا امرؤ لم يخل من كف الأذى

، ولكن ذهب الفارسي، ومَن تابعه كالجرجاني، والزمخشرى وِفاقاً لبعض بني تميم بمنع الفصل مطلقاً دون وجود ناقض للنفي في جملة (ما) المهملة وِفق لغتهم، حملاً على امتناع وقوع ذلك بين المبتدأ، والخبر المجردين مِن (ما) ،فلا تقول عندهم: ما زيد

---

(١) ينظر الكتاب ١٣٤/١، ٧١/٣، المقتضب ٦٨/٢-٧٣، الأصول لابن السراج ٤٦١/٣-، ش الكافية للرضي ٢٥٧/٢.

(٢) ينظر مصادر الهامش الرابع ص ٨٣.

(٣) المقتضب ٤٢٠/٤-، ينظر الكتاب ٣١٥/٢-٣١٧، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٢٦، المقرب لابن عصفور ١٠٣/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٨٣/١، التذييل لأبي حيان ٢٠٤/٤.

بذاهبٍ، أي ذاهبٌ، ولكن يجوز ذلك إذا أردت (ذاهباً)، ولكن ضعَّف ذلك ابن السيد، وتابعه ابن عصفور، وغيره بأنّه كما لا تدخل (إلا) بين المبتدأ، والخبر إلا بوجود النفي، كذلك الباء تحمل عليها هنا[1]، وأيضاً ضعَّفه الرضي، وتابعه عبدالقادر البغدادي بالاتفاق على جواز وقوعه مع خبر (ما) المكفوفة عن العمل بـ(إنْ) الزائدة، نحو: ما إنْ زيد بقائم، وكذلك ضعَّفه السيوطي، ومن وافقه بأنّ صحة وقوع الفصل مرتبطة بوجود النفي لا بنصب خبر (ما)؛ بدليل عدم وقوعه مع (كان) المثبتة، على الرغم من انتصاب خبرها، وأيضاً ضعَّفه بسماع تحقق ورود ذلك الفصل عند عامة بني تميم في أشعارهم، ونثرهم[2].

الفاصل الثامن:الفصل بـ(أنْ) المصدرية الخفيفة الناصبة للمضارع

يمتنع الفصل هنا في جملة أفعال الشروع مثل (أنشأ)، و(أخذ)، و(جعل)؛ لأنَّها تدل على الحال القريب؛ لدلالتها على الشروع في الفعل، بينما الفاصل هنا يدل على الاستقبال فيتدافع الزمنان، حيث نص الزجاجي على ذلك بقوله:"تقول: جعل زيد يقول كذا وكذا، وأخذ يفعل كذا وكذا، فتستعمل بغير (أنْ)"[3]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

... ... – وترك (أنْ) مع ذي الشروع وجبا

كـ:أنشأ السائق يحدو، وطفق – كذا جعلت، وأخذت، وعلق

وكذلك يمتنع الفصل هنا في جملة أفعال التحويل من أفعال القلوب؛ لأنَّ المفعول الثاني يكون اسماً صريحاً، نحو: صَيَّرت الخشب دولاباً[4].

---

[1] الغريب نسب ابن السيد نحو هذا الاحتجاج للفارسي على الرغم من أنه هو المحجوج به، مع مَن وافقه عند الرضي، وابن هشام، والسيوطي. ينظر مصادر الهامش التالي.

[2] ينظر المقتصد للجرجاني ١/٤٢٩–، الفوائد للثمانيني ص ٢٢٤، الحلل لابن السيد ص ١٨٨–، ش اللمع للواسطي ص ٤٦، أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٥، ش الجمل لابن عصفور ٢/٥٨، ش الكافية للرضي ١/٢٦٨، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/٦٥٠–٦٥٣، المالقي ص ١٤٨، ٣١٠، مغني اللبيب ٦/١٣٠، ١٦٨، الأشباه، والنظائر ٤/١٤١، همع الهوامع ١/٤٠٤، خزانة الأدب ٤/١٤٦، الدرر اللوامع ١/٢٥٥–، التطبيق للراجحي ص ١٣٢.

[3] جمل الزجاجى ص ٢٠٢، وينظر مصادر الهامش الثاني ص ٨٩.

[4] ينظر النحولعباس حسن ٢/٨–.

الفاصل التاسع:الفصل بـ(إلا)

يمتنع الفصل هنا في عِدة مواضع، ولكل واحدٍ منها علله المانعة للفصل هنا الخاصة به،فمثلاً يمتنع الفصل هنا في جملة (لا) النافية للجنس العاملة؛ لأنَّ معناها نفي الحكم عن الجنس، والفاصل هنا ينقض هذا الحكم، فيتدافع المعنيان؛ لذلك إذا وقع الفصل أُهملت، وكُررت وجوباً خلافاً للمبرد، نحو: لامسلمٌ، ولا مسلمةٌ إلا يصلي لله، وأيضاً يجوز اعتبار أنّ (لا) حينئذٍ عاملةً، ولكنّ خبرها محذوف، وما بعد الفاصل بدلٌ، كما في كلمة التوحيد: لاإله إلا الله، أي لا إله معبودٌ، أو موجودٌ، أو اعتبار ما بعد الفاصل حالاً إذا تصدرته واو الحال، نحو: يُحشر الناس لا أهلَ إلا وقد أهمهم الحساب، أي لا أهل لهم[1].

وكذلك يمتنع الفصل هنا في جملة الحروف المشبهة بـ(ليس) العاملة مطلقاً خلافاً ليونس، ومَن وافقه كالشلوبيين، وابن مالك في قول مرجوحٍ عند النحاة؛ لأنَّها إنّما أُعملت حملاً لها على (ليس) الناسخة؛ لإفادتها النفي مثلها، ولكنّ الفاصل هنا ينقض هذا النفي الذي تفيده فتنتفي تبعاً لذلك مشابهتها لـ(ليس) فتبطل حينئذٍ عن العمل[2]، وعن ذلك قال المبرد مُوضِّحاً:"أهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها...ردوها إلى أصلها، فقالوا: ما زيدٌ إلا منطلقٌ...؛ لأنَّها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال فلم يقوَ على نقض المنفي...؛ لأنَّك نفيت عنه كل شي إلا الانطلاق فلم تصلح (ما) أنْ تكون عاملة في نقض النفي كما لم تعمل في تقديم الخبر ،قال الله

---

(1) ينظر مصادر الهامش الأول ص ٩٣.

(2) وتبعاً لذلك يمتنع الفصل هنا خلافاً ليونس بين البدل، وخبر الحروف المشبهة العاملة في المبدل منه؛ لأنَّ نقض النفى حينئذٍ بالفاصل عن البدل، إنما هو نقض له عن المبدل منه، أي الخبر أيضاً، فيتسبب ذلك في إهمال الناسخ عن العمل عند الحجازيين، وذلك نحو: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به، حيث قال سيبويه:"كأنك قلت: ما أنت إلا شيءٌ لا يعبأ به" [الكتاب ٣١٦/٢]، ولكن يجوز وقوع هذا الفصل بين الخبر، ومعموله؛ لأنَّه لا يؤثر على اتصاف الخبر بالنفي اللازم لإعماله، وتكون فائدة الفصل حينئذٍ هي تخصيص الخبر في شيء محدد، ومعين فقط،نحو:ما الجومعتدلاً إلافي الصباح،ولاطالبٌ غائباً إلا المهملُ، أو المهملون، حيث يماثل الفاصل حينئذٍ العطف بـ(لكن)، أو بـ(بل) في عدم نقض النفي عن الخبر،نحو:ما الفضلُ مجهولاً،لكن أوبل معروفٌ؛أي هو معروفٌ. ينظر مصادر الهامش الخامس في الصفحة التالية.

عزَّوجل:" وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ [بِالْبَصَرِ] "[١]،وقوله:"مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ"[٢]، وقال حيث كانت في موضعها:"مَا هَذَا بَشَرًا"[٣]، وقوله:"مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ"[٤]"[٥].

وكذلك يمتنع الفصل هنا في جملة الحروف المشبهة بـ(ليس) المهملة عن العمل إذا اقترن خبرها بحرف الجر الزائد الباء؛ لأنَّه يطلب النفي الذي تفيده الحروف المشبهة، بينما الفاصل يبطله، فيتدافع المعنيان، فيمتنع الفصل هنا حينئذٍ، وعن ذلك قال المبرد:"الباء إنّما تزاد في غير الواجب توكيداً تقول: ما زيد بقائم"[٦]، وأيضاً يمتنع الفصل معها إذا كان خبرها فعل ماضٍ؛ لأنَّه لا يضارع الأسماء بعكس الفعل المضارع، وفي ذلك قال ابن السراج:"لا يجوز أنْ تقول: ما زيد إلا قام...؛وذلك أنّ الموضع موضع خبر، والخبر اسم، فلو كان: ما زيد إلا يقوم، كان جيداً؛ لمضارعة (يفعل) الأسماء"[٧].

---

(١) سورة القمر (٥٥)

(٢) سورة المؤمنون (٢٤)

(٣) سورة يوسف (٣١)

(٤) سورة المجادلة (٢)

(٥) المقتضب ١٨٩/٤، وينظر الكتاب ٥٩/١-، ١٥٨/٢، ٣١٧، الأصول لابن السراج ٩٢/١-، ٢٥٩/٢، ٣٩٥، جمل الزجاجى ص ١٠٥، المشكلة للفارسي ص ٢٤١، الحلبيات للفارسي ص ٢١١، ٢٢٤، البصريات للفارسي ٧٨٨/٢، ٨٤٠، العلل للوراق ص ١٣٥، معاني الرماني ص ١٥٤، التبصرة للصيمري ١٩٩/١، الفوائد للثمانيني ص ٢٢٦، ش ابن باشاذ ص ٢٢١، ش الحريري ص ٢٤٩، أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، أسرار ابن الأنباري ص ١٤٥، توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٤٦، ابن يعيش ١٠٨/١، ٩٠/٢، التوطئة للشلوبين ص ٢٧١، ش الجزولية للشلوبيين ٩٠٠/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٥٥١/٢، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٣٥، ٢٤٦، ش الجمل لابن عصفور ٣٨١/١، ٥٩/٢، ش التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١-، ش ابن الناظم ص ١٤٨، ش الكافية للرضي ٢٣٧/١-، ٢٦٦-، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٤٢٠/١، ٥٦٨، ش ابن جمعة ٨٨٦/٢، المالقي ص ٣١١، التذييل لأبي حيان ٢٦٣/٤، الجنى للمرادي ص ٣٢٥، ش التحفة لابن الوردي ص ١٧٨، أوضح ابن هشام ٢٤٨/١، الجامع لابن هشام ص ٢٧، مغني اللبيب ١٨٨/٢، ش ابن عقيل ٣٠٣/١، ٣٠٦، ش الألفية للمكودي ص ٥٨، التصريح للشيخ خالد ٢٦٢/١، الفرائد للسيوطي ٢٥٧/١، همع الهوامع ٣٨٩/١، الأشموني ٢٥٥/٢، ٢٥٧، خزانة الأدب ١٣٠/٤-، ٢٤٧/٩-٢٥٥، ش شواهد التحفة للبغدادي ٣٥٨/٢، الصبان ٢٤٩/١، ٣٨٥، الخضري ٢٣٣/١، الدرر اللوامع٢٢٤/١-، ٢٣٩-.

(٦) المقتضب٤٢١/٤، وينظر مصادر الهامش السابق.

(٧) الأصول لابن السراج ٢٩٩/١.

وكذلك يمتنع الفصل هنا في جملة الأفعال الناسخة التي تدل على الإثبات دائماً بحرف النفي السابق لها؛ لأنَّها تدل على النفي في ذاتها، ونفي النفي إثبات، فيتدافع هذا مع الفاصل الذي يطلب النفي، حيث قال الزجاجي:"واعلم أنّ (مانفك)، و(مافتئ)، و(مابرح)، و(مازال) لا تدخل على أخبارها (إلا)...، ولو قلت: ما انفك زيد إلا عالماً، ومازال عبدالله إلا شاخصاً، كان خلطاً من الكلام؛ لأنَّك توجب بقولك (مانفك) الخبر، وتنفيه بـ(إلا) فتصير نافياً مثبتاً للخبر في حال واحدة، وذلك محال"[1]، وأمّا ما ورد من ذلك فهو محمولٌ على زيادة (إلا) عند الأصمعي[2]، وابن مالك، وابن جني، ولكنّه عند غيرهم محمولٌ على غير ذلك كشذوذ البيت، وتغليط قائله، وكاعتبار الناسخ تاماً لا ناقصاً، وذلك كقول ذي الرمّة[3]:

حراجيج ماتنفك إلا مناخةً - على الخسف، أو نرمي بها بلداً قفرا

وكذلك يمتنع الفصل مطلقاً في الأفعال الناسخة إذا كان اسمها، وخبرها ضميرين متصلين[4]، كقول أبو الأسود الدؤولي[5]:

فإنْ لا يكنها، أو تكنه فإنّه - أخوها غذته أمُّه بلبانها

وأيضاً يمتنع الفصل هنا مطلقاً إذا كان الخبر من الكلمات التي تستخدم في النفي فقط؛ لأنَّ الفصل هنا يجعل الخبر مثبتاً موجباً، وهذه الكلمات مثل:(يعيج)، أي ينتفع، و(أحد)، وما يرادفها، كـ(ديار)، و(عريب)، و(كتيع)، فلا يجوز نحو: ما كان المريض إلا يعيج بالدعاء، وليس مثلك إلا أحداً[6].

---

(1) جمل الزجاجي ص٤٨، وينظر العلل للوراق ص١٢٩، التبصرة للصيمري١/١٨٩، الفوائد للثمانيني ص ٢٠٩، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٣٥-، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٠٧، ابن يعيش ٧/١٠٦، المقرب لابن عصفور ١/٩٤،ش التسهيل لابن مالك١/٣٥٧، ش الكافية للرضي٢/٢٩٥،التذييل لأبي حيان٤/١٧٦، ١٩٩.

(2) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب الباهلي، روى عنه الإمام الشافعي، وأبو حاتم السجستاني، وكثير غيرهما، توفي عام ٢١٠هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص ٥٥-، التعيين لليماني ص ١٩٣-، بغية الوعاة ٢/١١٢-.

(3) ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ص ٤٨٥، وفي مصادر الهامش قبل السابق.

(4) حيث أجاز سيبويه الإضمار فيها؛ لأنَّها تتصرف تصرف الأفعال. ينظر الكتاب ١/٤٦، المقتضب ٣/٩٨.

(5) ينظر مصادر البيت فى الهامش السابق.

(6) ينظر الكتاب ٢/٣١٨، الأصول لابن السراج ١/٢٩٨، الخصائص لابن جني ١/٨٢، ش الكافية الشافية لابن مالك١/١٨٢،التذييل لأبي حيان٣/٣٢٥، المساعد لابن عقيل٢/٨٧، الأشموني١/٢٥٢، النحولعباس حسن١/٩٥.

وأيضاً يمتنع الفصل هنا بين خبر المبتدأ، أو الناسخ المتقدم، وبين المبتدأ، أو الناسخ، واسمه المتأخر؛ لأنَّ (إلا) هي فاصل قاطع تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها[١]، وعن ذلك قال ابن السراج:"لا يجوز: ما منطلقاً إلا كان زيدٌ، مِن حيث استحال، ما زيداً إلا ضرب عمروٌ"[٢].

الفاصل العاشر:الفصل بأداة الصدر

يمتنع الفصل هنا في السعة – باستثناء الفصل باللام المزحلقة، والفارقة[٣] – في اللفظ دون المعنى إذا كان خبر المبتدأ، أو الناسخ مفرداً؛ لأنَّ ذلك يضيع صدارة الفاصل[٤]، فلا يجوز: زيد لمجتهد، وإنّ زيداً أ رجلٌ؟ دون إضمارٍ فيهما[٥]. وكذلك يمتنع الفصل هنا بالفواصل الطلبية كأدوات الاستفهام مع النواسخ التي تطلب خبراً خبرياً لا إنشائياً طلبياً، أي يقال فيه صدقت، أو كذبت كالأفعال الناسخة في الغالب، فلا يجوز نحو: كان زيد هل لقيته؟، وصار عمرو كم مرةً رأيته؟[٦].

الفاصل الحادي عشر:الفصل ببعض الحروف المتنوعة

يمتنع الفصل هنا بصورة عامة إذا كان معنى الحرف الفاصل يتدافع مع معنى الناسخ، أو دلالة الخبر، حيث إنّه مثلاً يمتنع الفصل بـ(سوف) مع (ليت)، فلا يجوز نحو: ليت زيداً سوف يقوم، بينما حكى الأخفش إجازة ذلك مع (لعل)، نحو: لعل زيداً سوف يقوم، حيث يرجع سبب ذلك لتناسب معنى الرجاء مع معنى تأكيد المستقبل البعيد أكثر من معنى التمني؛ لأنَّ ما تتمناه تريد وقوعه حالاً، بينما ما ترجوه يجوز معه التراخي[٧]. وكذلك يمتنع الفصل بـ(قد) مع النواسخ التي تطلب

---

[١] ينظر تفصيل ذلك في التمهيد ص ١٦-.

[٢] الأصول لابن السراج ٣٠٠/١، وينظر ش الكافية للرضي٢/٢٩٥-.

[٣] ينظر الفصل باللام ص ٤٩، ٦٣، وما يليهما.

[٤] حيث إنه إذا كان الخبرفرداً فإنه يتقدم وجوباً على المبتدأ،والناسخ غيرالمتصف بالصدراة، وحينئذٍ يقع الفصل في المعنى، والتقدير لا في اللفظ، وذلك نحو: لمجتهد زيد، ولمسافراً كان أخوك ،ولكن إذا امتنع التقديم حينئذٍ؛ لاتصاف المبتدأ،أو الناسخ بالصدارة فسد الكلام، وامتنع وقوعه،فلا يجوزنحو :لمجتهدٌ مَن؟،وهل مسافرٌ إنّ زيداً.

[٥] ينظر الكتاب٣/١٤٥، ش الكافية لابن الحاجب ٣٦٦/٢، المالقي ص ١١٩.

[٦] ينظر تفصيل ذلك في دراسة الفاصل التالي.

[٧] ينظر ارتشاف الضرب ١٢٤١/٣، همع الهوامع ٣٥٦/١، ٤٣٣.

خبراً مضارعاً غير متصفٍ بالقلة في إمكانية تحقق وقوعه، وذلك مثل:(مازال)، و(عسى)، وأخواتهما، فلا يجوز نحو: مازال زيد قد يكتب، ولا عسى زيد قد يكتب[١]. وأيضاً يمتنع الفصل بـ(لكنّ) المفيدة للاستدراك، و(بل) المفيدة للإضراب، و(حتى) المفيدة للغاية؛ لأنَّها تقتضي وجود كلام تام مفيد قبلها، وليس المبتدأ، أو اسم الناسخ يتحقق فيه ذلك، حيث قال الفارسي:"محال أنْ يعطف خبر المبتدأ على المبتدأ بحرف عطف"[٢]، وتبعاً لذلك أيضاً يمتنع الفصل بحرف النداء؛ لعدم إتمامه وتكميله للمعنى الناقص قبله، ونقل السيوطي نص النحويين على ذلك بقوله:"لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية، نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدرة بـ(لكنّ)، أو (بل)، أو (حتى) بالإجماع في كل ذلك"[٣]. وكذلك يمتنع الفصل هنا بكل ما يُحوّل جملة الخبر إلى إنشائية طلبية خلافاً للجمهور، ووِفاقاً لابن الأنباري، وابن القيم، وبعض الكوفيين، وذلك في جملة الابتداء، وخلافاً لابن عصفور للنهي مع (إنّ) في الشعر[٤]، وأيضاً خلافاً للرضي مطلقاً مع (إنّ)، و(لكنّ) في السعة ،ولكن بقلة[٥]، ووِفاقاً للجمهورفي السعة في جملتي الحروف، والأفعال الناسخة، حيث يجوز عند الجمهور: زيدُ هل لقيته؟، واللئيم لا تصحبه، ويمتنع عندهم: إنّ عمراً هل أتاك؟، وكان زيدٌ هلاّ أكرمته[٦].

---

[١] ينظرالبصريات للفارسي ٦٩٩/١،ش الجزولية للشلوبيين٧٧٩/٢، ش التسهيل لابن مالك١٠٨/٤.

[٢] الإغفال للفارسي ٤٢٥/٢.

[٣] همع الهوامع ٣١٥/١، وينظر المقتضب ١٢/١.

[٤] وذلك كقول أبي مكعت، أخي بني سعد بن مالك:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم – لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

، ينظر مصادر البيت في الهامش السادس.

[٥] حيث أجاز الرضي نحو: إنّ زيداً لا تضربه، وإنّ زيداً هل ضربته؟، واضرب زيداً، ولكنّ عمراً لا تضربه. ينظر ش الكافية للرضي ٣٤٨/٢، ٢٩٨.

[٦] ينظر المقتصد للجرجاني ٢٥١/١، الحلل لابن السيد ص١٦٦، التوطئة للشلوبين ص ٢٢٩، ش الجمل لابن عصفور ٤٢٣/١، ش التسهيل لابن مالك ٣٠٩/١، ١١/٢، ش ابن الناظم ص ٤٩٤، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٣٩٩/١، ٤٤١، التذييل لأبي حيان ٢٦/٤–، ١١٥، ٣٢/٥–، ش المرادي ٩٥٥/٢، ، مغني اللبيب ١٣٦/٥–، ١٦١، ٢٣٦/٦، ش الألفية لابن القيم ٥٩٤/٢، خزانة الأدب ٢٤٧/١٠–، الخضري ٦٠٣/٢، الدرر اللوامع ١٢٥/١–، ٢٨٥.

المطلب الثاني:الفواصل غير الشائعة

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفصل بالفاء

يتحقق هذا الفصل الواجب بفاء الجزاء في جملة (أمّا) الشرطية سواءٌ كان ذلك بين المبتدأ، وخبره، نحو: أمّا العلمُ فنورٌ، أو بين الخبر المتقدم، والمبتدأ المتأخر عنه، نحو: أمّا عندك فالخيرُ، ويرجع سبب الوجوب هنا إلى وجوب الفصل بين (أمّا) الظاهرة، أو المقدرة، وفاء الجزاء الملازمة لها[(١)].

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفصل بالفاء

يتحقق الفصل هنا في جملة المبتدأ، والخبر حملاً لها على جملة الشرط الجازم؛ لذلك يشترط النحاة لجواز تحقق الفصل هنا اكتمال التشابه بين الجملتين [(٢)]، حيث يكون التشابه فيما قبل الفاء الفاصلة في اللفظ، والمعنى، وفيما بعدها في المعنى فقط،

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في مبحث الفصل فى جملة (أمّا) الشرطية غير الجازمة ص ٢٨١، وما يليها.

(٢) ينظر الكتاب ١/١٣٨-١٤٤، ٣/١٠٢-، معاني الفراء ١/٢٤١-، المقتضب ٣/١٩٥-، الأصول لابن السراج ٢/٢٧٢-، الانتصار لابن ولاد ص ١٧٢-، ١٧٧، الإغفال للفارسي ٢/٤٢٠-، ٤٢٤، ٥٣١-، الشعرللفارسي ١/٢٧٩، ٢٩٤، الحلبيات لفارسي ص ٧٨، البصريات للفارسي ٢/٨٩٠، شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي (يوسف بن الحسن) ١/٢٧٣-، تحقيق/ د.محمد علي الريح هاشم، دار الفكر - دمشق، ط.الأولى - ١٩٧٤م، السرلابن جنى ١/٢٦٠-، ٢/٦٣٣، الفوائد للثمانيني ص ٨٤٢-، ش اللمع لابن برهان ١/٢٤٢، ش ابن بابشاذ ص ٢٠٤، النكت للأعلم ص ١١٥، أمالي ابن الشجري ١/١٣٦، ٢/٥٤٩، ٣/٨٩، ١٨٤، الكشف للأصبهاني ١/١٩٥، ٢٤٧-، ٢٧٩، ٤٩٩-، ٢/٧٩٨، ٨٩١-، ٩٣٧، ٩٧٥، ٩٩١، ١٣٤٧، نتائج السهيلي ص ١٨٠، إيضاح القيسي ١/٩٥، ابن يعيش ١/٩٩، ٢/١٠، ٩٢، ش الكافية لابن الحاجب ٢/٣٧٠-، ٤٧٤-، ٦٤١، ش الوافية لابن الحاجب ص١٧٨-، ٢٦١-، أمالي ابن الحاجب ٢/٤٧٩، ٥١٧-، ٥٧٩، ٨٨٠، ش العمدة لابن مالك ٢/٦٤٦-، ٦٥٣، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/١٦٠-، ش ابن جمعة ١/٧١١-٧١٥، التذكرة لأبي حيان ص ٤٦، الجنى للمرادي ص ٧٠-، مغني اللبيب ٢/٤٩٧-٥٠٢، المساعد لابن عقيل ١/٢٤٤، ٢/٤٥٠-، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٠٦-، الشمني ٢/٣، الأشباه،والنظائر٣/١٠١، ٣٣٥، ٤/٣٧، همع الهوامع ١/٢٨١، ٣٤٧-٣٥١، ٣/١٦٤، خزانة الأدب ١/٤٥٥-٤٥٧، الدرر اللوامع ١/٢٠١، التطور النحوي للغة العربية، لبرجشتراسر، تحقيق/ د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط.الثانية - ١٩٩٤م، ص ١٣٧، ش المقرب لفاخر ١/٧٣٦، معاني السامرائي ٤/١٢٧-.

فأمّا ما قبل الفاء في جملة الشرط فيتكون من جزأين هما أداةُ شرطٍ مبهمةُ الدلالةِ الزمانية، يليها فعل مستقبل الزمان ظاهراً، أو مقدراً؛ لذلك يُشترط في المبتدأ أنْ يكون مبهماً – حيث يتحقق ذلك الإبهام في الاسم الموصول، وفي أي نكرة غير متوغلة في الإبهام، مثل: رجل، كل طالب علم[١]؛ لأنَّ أسماء الشرط غير متوغلة في الإبهام، فمثلاً (مَن) للعاقل، و(ما) لغير العاقل – وأنْ يلي المبتدأ المبهم فعل مستقبل الزمان ظاهراً، أو مقدراً، حيث يكون هذا الفعل صلةً للاسم، وصفةً للنكرة، وذلك كقوله تعالى:"الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ"[٢]، ونحو: كلُّ رجلٍ يأتينا فله درهمان، وأمّا تقدير الفعل المستقبل الزمان فهو يتحقق مع أداة الشرط إذا وليها اسم ظاهر، كقوله تعالى:"وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ"[٣]، أي وإنْ استجارك أحد[٤]، ويتحقق ذلك التقدير مع المبتدأ المبهم إذا وليه شبه جملة، نحو: الذي عندك فأديب، والذي في المسجد كثيراً فمؤمن، أي الذي يستقر.

وأمّا شرط التشابه المعنوي فيما بعد الفاء فهو أنْ يكون خبر المبتدأ مسبباً عن المبتدأ، كما أنّ جواب الشرط مسبب عن الشرط؛ لأنَّ الفاء الفاصلة في كليهما تدل على السببية، والتعقيب.وينبثق عن هذا التشابه المعنوي أثر معنوي هام من آثار الفصل هنا، وهو أنّ الخبر لا يتحقق إلا إذا تحقق المبتدأ؛ لأنَّه مُسبَّب عنه، فمثلاً في نحو: الذي يأتيني فله درهمان، لا يتحقق العطاء إلا إذا تحقق الإتيان، وفى حالة عدم وجود الفاء الفاصلة لا يلزم ذلك[٥].

---

[١] النكرة المتوغلة في الإبهام في أسماء الشرط هي: (أي)، وهنا (كل)، و(جميع)، وما ماثلهما، ويُزال هذا الإيغال في الجميع بالإضافة، نحو: أي رجل، كل رجل، جميع الرجال،ويُعدُّ هذا التماثل من كمال التشابه بين جملتي المبتدأ، والخبر، وبين الشرط الجازم. ينظر ش اللمع لابن برهان ٢٠٥/١، ٢١١، المقتصد للجرجاني ٨٧٣/٢–، ش الجمل لابن عصفور١٦٩/٢، ٤٢٨، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٥٣٥/١.

[٢] سورة البقرة (٢٧٤)

[٣] سورة التوبة (٦)

[٤] ينظر في هذه الدراسة ص ٣٥–.

[٥] ينظر مصادر الهامش الثاني فى الصفحة السابقة.

ومن الآثار اللفظية للفصل هنا وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ؛ لئلا تحذف الفاء؛ لأنَّها لا تكون إلا متوسطة فيضيع بذلك المعنى الذي تؤديه، ومنها كذلك وجوب تأخير الاسم المعطوف على المبتدأ إلى ما بعد الخبر؛ لأنَّ في تقديمه تدافع مع الإبهام المطلوب في المبتدأ، وينتج عن هذا الفصل بين المتعاطفين بالخبر، وذلك نحو: الذي عندك فمؤدب، وأخوه[١]، ومنها كذلك منع الفصل بين المبتدأ، وخبره المتصل بالفاء بجملة شرطية معترضة؛ لأنَّ الشرط أولى بالفاء، وما يليها من المبتدأ المحمول عليه، ولكن إذا وقع هذا الفصل فإنّ الفاء، وما يليها تعتبر جواباً للشرط، وخبر المبتدأ مضمر، وهو الجملة الشرطية بأكملها، نحو: الذي عندك إنْ اجتهد فناجحٌ، ولهذا فإنّ الفصل هنا يعين في الاسم المبهم الذي يجوز فيه أنْ يكون شرطاً، أو موصولاً مثل (مَن)، و(ما) بأنّه اسم شرط لا موصول؛ لوجود الفاء، وذلك كقوله تعالى:"مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا"[٢].

ويُلاحظ أنّه لا يشترط في الاسم المبهم هنا أنْ يكون دائماً مبتدأ، بل يجوز فيه أنْ يكون اسماً للحروف الناسخة غير المُغيِّرة لمعنى الابتداء، أي المفيدة لمعنى التأكيد، أو الاستدراك، وهي (إنّ)، و(أنّ)، و(لكنّ)، وذلك كقوله تعالى:" إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ"[٣]، وقوله:"وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ"[٤]، وقول الأفوه الأودي[٥]:

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم – ولكنّ ما يقضي فسوف يكون

ويجوز أيضاً في الاسم المبهم أنْ يكون نعتاً لاسم (إنّ)، كقوله تعالى:" قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ"[٦]، أو أنْ يكون نعتاً للمبتدأ المعرفة، نحو: الرجل

---

[١] ينظر ش الكافية الشافية لابن مالك ١٥٨/١، ارتشاف الضرب ١٠٨٦/٣، ١١٠٤، التذييل ٣٤٠/٣، همع الهوامع ٣٣١/١، النحولعباس حسن ٤٩٧/١، ٥٣٥-٥٤٢.

[٢] سورة فصلت (٤٦)

[٣] سورة البروج (١٠)

[٤] سورة الأنفال (٤١)

[٥] ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١١٠.

[٦] سورة الجمعة (٨)

الذي عندك فأديبٌ، أو أنْ يكون مضافاً إليه المبتدأ النكرة، نحو: كتاب الذي يتعلم فمصونٌ، أو أنْ يكون نعتاً للاسم المضاف إليه المبتدأ النكرة، نحو: كاتب الرسالة التي معك فقديرٌ ،وعلى هذا فقس.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفصل بالفاء

يغلب على موانع الفصل هنا أنْ تندرج تحت عدم تحقق كمال التشابه بين جملتي المبتدأ، وخبره، والشرط الجازم، حيث يتمثل ذلك لفظاً مثلاً في عدم إبهام المبتدأ، نحو: عبدالله له سيارتان، أو عدم وجود فعل بعد المبتدأ المبهم، نحو: كل رجل له سيارتان، أو عدم استقبال زمن الفعل، نحو: الذي زارني أمس مشكورٌ، وأمّا معنوياً فهو أنْ يكون الخبر غيرمُسبَّبٍ عن المبتدأ، وفي ذلك قال المبرد:" تقول: الذي يأتيك فله درهم، فلولا أنّ الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء"[(١)]. ومن الموانع أيضاً أنْ تشتمل جملة المبتدأ، والخبر على ما يمتنع وقوعه مع معنى الشرط المحمولة عليه، وذلك مثلاً بأنْ يلي المبتدأ المبهم ما يمتنع وقوعه قبل فعل الشرط مثل (قد)، فلا يجوز نحو: الذي قد يزورني فمشكور[(٢)]، ومنها كذلك أنْ يكون الاسم المبهم معمولاً لحرف ناسخ يناقض معناه معنى الشرط، وذلك كـ(لعل) المفيدة للترجي، و(ليت) المفيدة للتمني، و(كأنّ) المفيدة للتشبيه، فلا يجوز نحو: لعل الذي يكتب كل واجباته فمجتهد[(٣)]، ولكن إذا تحقق الفصل هنا على الرغم من وجود أحد الموانع السابقة فإنّ سيبويه حمل ذلك على إضمار مبتدأ، أو خبر لِمَا هو قبل الفاء، وذلك باعتبار أنّ الفصل متحقق لفظاً فقط دون المعنى، حيث يكون ما قبل الفاء جملة مكتملة بالإضمار، وفي ذلك قال سيبويه:"يحسن، ويستقيم أنْ تقول:عبدالله فاضربه إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر، أو مضمر...، ومن ذلك قول الشاعر[(٤)]:

---

(١) المقتضب ٣/١٩٥-.

(٢) ينظر تفاصيل هذه الموانع، وتعليلاتها في مبحث الشرط الجازم ص ٢٧٤-.

(٣) ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١١٠.

(٤) البيت من أبيات سيبويه الخمسين المجهول قائلها. ينظر الهامش السابق.

وقائلة خولان فانكح فتاتهم – وأكرومة الحيّين خِلوٌ كما هيا"[١].

ولكن ذهب بعض النحاة خلافاً لسيبويه إلى حمل ذلك على الضرورة الشعرية، ولكن يبدو أنّه يُضعِف هذا الرأي ورود هذا الفصل في القرءان الكريم، حيث إنّه لا يمكن أنْ تنسب الضرورة إلى القرءان الكريم، وذلك كما في قِراءة الرفع[٢] في قوله تعالى:"وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا"[٣]، وقوله:"الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ"[٤].

ولكن خلافاً لِمَا سبق ذهب الأخفش، ومَن وافقه إلى إطلاق جواز الفصل بالفاء الزائدة، بين المبتدأ، والخبر دون تقييد، نحو: أخوك فوجد، وزيدٌ فاضربه[٥].

---

(١) الكتاب ١/١٣٨-.

(٢) الرفع هي قِراءة الجمهور من القُراء خلافاً لمن قرأ بالنصب كعيسى بن عمر، وابن أبي عبلة، وغيرهما. ينظر معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٢/٢٦٨، ٦/٢٢٣.

(٣) سورة المائدة (٣٨)

(٤) سورة النور (٢)

(٥) ينظر مصادر الهامش الثانى ص ١١٠.

الفصل الثاني

المبحث الأول:"الفصل" في جملة الأفعال التامة، المتصرفة، الظاهرة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:الفصل بين الفعل، والأدوات الداخلة عليه

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بـ(أنْ) المفتوحة الخفيفة المضمرة

يقع الفصل هنا مع الفعل المضارع المنصوب بالفاصل المضمر وجوباً عند البصريين[١]، ويتحقق ذلك إذا كان مسبوقاً بأحد ثلاثة من حروف الجر، وبمثلها من حروف العطف[٢]. فأمّا حروف الجر فهي (حتى)، ولام الجحود[٣]، و(كي)، وذلك

---

[١] ذهب الكوفيون إلى انتصاب الفعل المضارع بالحروف الظاهرة نفسها لا بإضمار (أنْ) باستثناء، الفاء، والواو فالنصب معها عندهم بالخلاف في المعنى (الصرف)، أي مخالفة الثاني للأول، وانصرافه عنه، وقيل انصراف المضارع من الرفع إلى النصب، وأضاف إليها الفراء في ذلك (أو)، بينما هي ناصبة بنفسها عند الكسائي، ومَن وافقة كالجرمي، وبعض الكوفيين، وروى أبوعبيدة عن الخليل وقوع الفصل هنا مع (إذن) أيضاً، ولكن ردَّ ذلك سيبويه، والمبرد، والفارسي، وغيرهم.

[٢] ينظر الكتاب ٣/٥-، ١٦، ٢٨، ٤١-، المقتضب ٢/٦-، ١٤-، ٢٥-، ٣٤-، ٨٤/٤، الأصول لابن السراج ١٤٧/٢-١٥٦، لامات الزجاجي ص ٦٦-، المشكلة للفارسي ص٦٣-، البصريات للفارسي ٢٣٠/١، ٦٨٢، الإغفال للفارسي ٣٣٦/١، ٧٢/٢، ١٥٩-، العلل للوراق ص ٧١-٧٧، ٩٤، ش ابن السيرافي ٧١/٢، معاني الرماني ص ٤٣-، ٦٢-، ٧٩، ١٦٥، الخصائص لابن جني ٢٦٣/١-، ش اللمع لابن برهان ٣٦٣/٢-، المقتصد للجرجاني ١٠٤٩/٢-، النكت للأعلم ص٣٦٠-، ٣٧٧، ش الحريري ص ٣٤٠، الحلل لابن السيد ص ٩١-، ٢٥٤-، ش اللمع للواسطي ص١٠٢، ١٦٦-، الأنموذج للزمخشري ص ٢٦-، أمالي ابن الشجري ١٤٧/٢-، تلقيح الشزيني ص ١٣٦-، أسرار ابن الأنباري ص ٣٣٢، الإنصاف لابن الأنباري ص٤٤٥-، ٤٥٥-٤٨٢، نتائج السهيلي ص ١٣٨-، ابن يعيش ١٧/٧-٣٣، ٤٩/٨، ١٥/٩-، ش الجزولية للشلوبين ٤٦٥/٢-، ٤٨١-، أمالي ابن الحاجب ٣١٣/١، ٦٠٠/٢، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٤٥-، ش الجمل لابن عصفور ٦٢/١-، ٢٤٣/٢-٢٦٨، ش السهيل لابن مالك ٢٢٤/١، ١٦/٤-، ٢٠-، ٤٨-، ش ابن الناظم ص ٣٥٤-، ٦٦٥-، ٦٧١-، ش الكافية للرضي ٢٣٢/٢-٢٥١، ٣٨٧، المالقي ص ١٣٣، ١٨٢-، ٢١٥-، ٢٢٤-، ٤٢٢-، النكت لأبي حيان ص ١٤٣-، ١٤٦ التذكرة لأبي حيان ص ٥٥٨-، ٧١٠، ، الجنى للمرادي ص ٧٤، ١٠٥، ١١٤-، ١٥٣-، ش التحفة لابن الوردي ص ٣٦٢-، أوضح ابن هشام ١٠/٣-، ١٥٤/٤-١٧٨، مغني اللبيب ٣١/٣-، ٣٨٤/٤-، المساعد لابن عقيل ٧٧/٣-، ١٠٦-، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٧، ١٥١-، التصريح للشيخ خالد٦٣٣/١، ٣٧١/٢-، الأشباه،والنظائر١٦٩/٤-، همع الهوامع ٢٨٩/٢-، الأشموني ١٨٢/٣-، خزانة الأدب٤٨١/٨، ٥٤٠، ٥٦٤، الدرراللوامع٩/٢-٢٨، النحو الكوفي لمختار ديره ص ٢٨٧-.

كقوله تعالى:"لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى"[١]، أي بمعنى إلى أنْ يرجع[٢]، ونحو:أطع الله حتى يدخلَك الجنة، أي بمعنى: كي أنْ يدخلك[٣]، وكقوله :"كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً"[٤]، أي كي أنْ لا يكون، وقوله:"مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ"[٥]، أي لأنْ يذر. وأمّا حروف العطف فهي(أو) سواءٌ كانت بمعنى(إلى أنْ)، أو (إلا أنْ)، وفاء السببية،وواوالمعية المسبوقتين بنفي محض،أوطلب محض،أي بغيراسم الفعل[٦] ، كقوله:"فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللّهُ لِي"[٧]،وكقول الشاعر[٨]:

لأستسهلن الصعب، أو أدركَ المنى – فما انقادت الآمال إلا لصابر

، أي إلى أنْ أدرك، وكقول امرئ القيس[٩]:

فقلت له لا تبك عينك إنّما – نحاول ملكاً، أو نموتَ فنعذرا

، أي إلا أنْ نموت، وكقول زياد الأعجم[١٠]:

وكنت إذا غمزت قناة قوم – كسرت كعوبها، أو تستقيما

،أيإلا أنْ تستقيم،وكقوله تعالى:"وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي"[١١]، وقوله:"وَلَمَّا

---

[٣] ينظر الفصل بلام الجحود بين اسم كان وخبرها ص ٦٨-.

[١] سورة طه (٩١)

[٢] ذكر ابن مالك بأن (حتى) المنصوب بعدها المضارع قد تكون أيضاً بمعنى (إلا أن)، ولكن ردَّ ذلك ابنه وأبوحيان بأنها حينئذٍ تكون للغاية لا للاستثناء. ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[٣] إن (كي) عند البصريين إذا دخلت عليها لام الجرلفظاً، أوتقديراً كانت هي مصدرية ناصبة بنفسها،كقوله تعالى:"لكيلا تأسوا على مافاتكم" [سورة الحديد(٢٩)]، وفي سوى ذلك تكون هي حرف جر، وتضمر(أن) معها وجوباً إذا وليها مضارع منصوب، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للمضارع دائماً بنفسها، ويجوز ظهور (أن) معها توكيداً،وذهب الأخفش إلى أنها جارة دائماً، وكِلا القولين الأخيرين مرجوحَين عند معظم محققي النحاة كابن السيد، والواسطي الضرير،وابن الأنباري، وأبي حيان،والسيوطي.ينظرالهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[٤] سورة الحشر (٧)

[٥] سورة آل عمران (١٧٩)

[٦] ينظر تفصيل ذلك في الفصل في جملة أدوات الشرط الجازمة ص ٢٤٥، ٢٥٥-.

[٧] سورة يوسف (٨٠)

[٨] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[٩] ينظر البيت في ديوانه ص ٦٦، وفي مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[١٠] ينظر مصادر البيت في الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ"(1)، وكقول أبي الأسود الدؤولي(2):

لا تنه عن خلق، وتأتيَ مثله - عار عليك إذا فعلت عظيم

وعلل النحاة سبب وجوب الفصل هنا بأنّ الحروف العاملة هي التي تختص بالدخول فقط إمّا على الأسماء دون الأفعال، وإمّا على الأفعال دون الأسماء؛ لذلك لا تكون هذه الحروف الستة هي الناصبة للمضارع الذي يليها؛ لأنَّها لا تختص بالدخول على الأفعال فقط بل تدخل أيضاً على الأسماء، ولكن منها الذي يعمل فيها كحرف الجر، كقوله تعالى:"سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ"(3)، وقوله تعالى:"فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ"(4)، وقول النابغة الجعدي(5):

إذا أنت لم تنفع فضر فإنّما - يراد الفتى كيما يضر، وينفع

، أي يراد الفتى للضر، والنفع، ومنها المهمل الذي لا يعمل في الأسماء كحروف العطف، كقوله تعالى:"إِذَا جَاء نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا"(6)، ومن آثار الفصل المعنوية هنا أنّه يُخلِّص المضارع الذي يليه للاستقبال دون الحال، وعن مُجْمل ذلك قال ابن معطي في ألفيته:

ونصبه بـ(أنْ)، و(لن)، ثم (إذن) - وأحرف فيها أتى إضمار (أنْ)

(كي)، لام كي، لام الجحود، (حتى) - والفاء، والواو إذا أجبتا

---

(11) سورة طه (81)

(1) سورة آل عمران (142)

(2) ينسب البيت أيضاً لعدة شعراء منهم الأخطل في كتاب سيبويه،ينظرالهامش الثاني ص 115.

(3) سورة القدر(5)

(4) سورة الكوثر(2)

(5) ينسب البيت أيضاً للنابغة الذبياني، ولقيس بن الحطيم، ويروى أيضاً بـ(يرجيَّ الفتى)، بدلاً عن (يراد الفتى)، ينظر الهامش الثاني ص 115.

(6) سورة النصر(1، 2)

الفاصل الثاني:الفصل بـ(ما)

يعتبر الفصل هنا واجباً مع حرف الجر (رب) المشددة، والمخففة، ومع الأفعال (قل)، و(كثر)، و(طال)؛ لأنَّه لولا وجود الفاصل هنا لامتنع دخولها على الأفعال؛ لذلك تُسمى (ما) الفاصلة هنا بالمُهيئة، أي بالدخول على الأفعال، كما ذكر المرادي، وذلك نحو: قلما يدوم الوفاق بين الأعداء، وكثر ما، أو طالما تحب الأم الخير لأبنائها[١]، وكقوله تعالى:"رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ"[٢]، وإذا وقع الفصل هنا مع (لم) فإنّه يُحوِّلها إلى (لمَّا)، وتبعاً لذلك تنتقل دلالة الفعل الذي يليها من الماضي المطلق إلى الماضي المتصل بالحال، لأنَّ (لمَّا) هي نفي (قد فعل)؛ ولهذا يمتنع حذف الفاصل؛ لسقوط المعنى الذي يدل عليه إذا حذف[٣]، وذلك كقوله تعالى:"وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ"[٤].

الفاصل الثالث:الفصل بـ(لا)

يتحقق وجوب الفصل هنا مع الهمزة، و(هل)، و(لو)؛ لأنَّ الفاصل يتركب معهما مُكوِّناً حرفاً واحداً جديداً يفيد معنى التحضيض مع المضارع، والتوبيخ مع الماضي غالباً، ويختصا حينئذٍ بالدخول على الأفعال، وهذان أثران معنوي، ولفظي، وذلك كقوله تعالى:" لَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاء"[٥]، ونحو: ألا تنزلَ عندنا فتصيبَ خيراً، وهلاّ تزور المريض فتكسبَ أجراً[٦].

---

[١] ينظرالمقتضب٢/٤٨، المشكلة للفارسي ص١٠٨-، معاني الرماني ص ١٠٧، منثور ابن الأنباري ص ٧٣، ابن يعيش٨/١٣١-١٣٨، المقرب لابن عصفور ١/٢٠٠-، ش ابن جمعة ١/٤٠٦-، التذييل لأبي حيان ٤/١١٩، ٦/١٨٥، الجنى للمرادي ص ٣٣٥، مغني اللبيب ٤/٦٧-٧١، ٢٤٢،التصريح للشيخ خالد ١/٢٣٦، همع الهوامع ١/٣٨٢، ٢/٣٠٢-، خزانة الأدب ١٠/٢٢٥، إسلوب (إذ) لعبدالعال سالم ص ٣٩، النحولعباس حسن ٢/٧٢.

[٢] سورة الحجر (٢)

[٣] ينظرالمالقي ص٢٨١، التذكرة لأبي حيان ص٤٩٧، الجنى للمرادي ص ٢٦٨-، مغني اللبيب ١/٤٧٧-.

[٤] سورة الحجرات (١٤)

[٥] سورة النور (١٣)

[٦] ينظر الكتاب ١/٩٨-١٠١، الأصول لابن السراج ٢/٢٣٤، ش الكافية للرضي ٢/٣٨٧، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/٣٢١، النكت لأبي حيان ص ٢٨٧، ارتشاف الضرب ٤/١٩٧٩، ٥/٢٣٧٠، الإعراب لابن هشام ص ٧٦-، الجامع لابن هشام ص١٠٦، المساعد لابن عقيل٣/٢١٩-، الاختصار لمؤمن غنام٤/١٦٧-.

وأيضاً يكون الفصل هنا واجباً مع (أنْ) الناصبة للمضارع إذا كان حذفه يفسد المعنى؛ لدلالته على النفي[٧]، كقوله تعالى:"لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ"[٨]، أي أرسل الله الرسل؛ لكي لا يكون للناس حجةٌ على الله.

---

[٧] ينظر ش القطرلابن هشام ص ٧٥.

[٨] سورة النساء (١٦٥)

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بـ(أنْ) المفتوحة الخفيفة المضمرة

المقصود بجواز الفصل هنا هو جواز إضمار الفاصل، أو إظهاره، واختص الفاصل هنا بذلك دون غيره من نواصب المضارع؛ لأنَّه أم الباب، وأصله، حيث يتحقق ذلك إذا كان الفعل المضارع المنصوب بالفاصل مسبوقاً بلام الجر في الجملة المثبتة، سواءٌ أفادت اللام التعليل، أو العاقبة، أو كانت زائدة[1]، وذلك كقوله تعالى:"يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ"[2]، وقوله:" فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا"[3]، وقوله:"يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ"[4]، وورد إظهار الفاصل في قوله تعالى:"وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ"[5]، ويقع الفصل هنا كذلك إذا كان الفعل المضارع المنصوب معطوفاً على اسم صريح، أي غير مقصود به معنى الفعل؛ لأنَّه حينئذٍ لا يكون قبله فعل خالص؛ ليُعطف عليه، حيث إنّ الفاصل يُحوِّل الفعل المضارع إلى مصدر مؤول، أي إلى اسم، فيتوافق حينئذٍ عطف الاسم على الاسم، ويجوز في حرف العطف أنْ يكون، (أو)، أو الفاء، أو الواو، أو (ثم)[6]، وذلك كقوله تعالى:"وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء"[7]، وكقول الشاعر[8]:

---

[1] يُشترط في لام الجرهنا أن لا تكون مفصولة عن المضارع بـ(لا) النافية، أوالزائدة؛ لأنَّه حينئذٍ يتعيّن اظهار(أن) الناصبة للمضارع؛ لئلا يقع الثقل في النطق بالتقاء المتماثلين، وذلك كقوله تعالى:" لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ" [سورة النساء (١٦٥)]، وقوله:" لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ" [سورة الحديد (٢٩)]، أي: ليعلم أهل الكتاب، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وبين (لا) ولام جر التزم – إظهار(أن) ناصبة، وإن عدم

(لا)، و(أن) اعمل مظهراً،أومضمرا – وبعد نفي كان حتماً أضمرا

[2] سورة الزلزلة (٦)

[3] سورة القصص (٨)

[4] سورة سبأ (٢٦)

[5] سورة الزمر (١٢)

[6] ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١١٥.

[7] سورة الشورى (٥١)

[8] ينسب البيت لمجهول، ينظر مصادر الهامش قبل السابق.

لولا توقع معترٍ فأرضيَه - ما كنت أوثرُ اترابًا على ترب

، وقول ميسون بنت بحدل الكلابية(١):

للبس عباءةٍ، وتقرَّعيني - أحبَّ إليَّ من لبس الشفوف

، وقول أنس بن مدركة الأكلبي الخثعمي(٢):

إنّي وقتلي سليكاً، ثمّ أعقلَه - كالثور يضرب لمَّاعافت البقر

الفاصل الثاني:الفصل بـ(إنْ) المكسورة الخفيفة الزائدة

يتحقق الفصل الجائز هنا مع (ما) النافية؛ لتأكيد النفي سواءٌ وَلِيها فعل مضارع، أو ماضٍ، وذكر الفارسي أنّ جواز الفصل هنا محمول في اللفظ على جوازه مع (ما) الناسخة الداخلة على المبتدأ(٣)، ولكن يبدو أنّ الفصل هنا أيضاً يتماثل في المعنى مع الفصل بـ(أنْ) الخفيفة الزائدة مع (لمَّا)(٤)، لإفادته للتأكيد في كليهما، مع جواز حذفه فيهما دون أي خللٍ بالمعنى(٥)، ومن شواهد ذلك قول معلوط ابن بدل القريعي(٦):

ورجِّ الفتى ما إنْ رأيته - على السنِّ خيراً لا يزال يزيد

، وقول أبي كبير الهذلي (عامربن الحليس)(٧):

ما إنْ يمسُ الأرض إلا منكبٌ منه - وحرف الساق طيَّ المحمل

---

(١) ينظر مصادر البيت الهامش الثاني ص ١١٥.

(٢) كسابقه.

(٣) ينظر في هذه الدراسة ص ٣٩.

(٤) ينظر في هذه الدراسة ص ٣١٤.

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٠/٤، ٢٢٢، الأصول لابن السراج ٢٠٦/٢-، جمل الزجاجي ص ١٥١-، المشكلة للفارسي ص ١٠١، معاني الرماني ص ٧٥، الخصائص لابن جني ٢٨٣/٢، ١٠٨/٣-، أمالي ابن الشجري ١٤٨/٣، ابن يعيش ١٢٨/٨-١٣٠، التوطئة للشلوبين ص ٢٣٧، ش الكافية لابن الحاجب ٩٩١/٣، ش الجمل لابن عصفور٧١/٣، المالقي ص١٠٩-، ارتشاف الضرب ٢٣٩٣/٥، مغني اللبيب ٥٣/٤-، ش الشريف الجرجاني ص ٦٠٤-، ٧٢٧، الشمني ٨١/١، همع الهوامع ٣٩٥/١-، ٢٨٤/٢، ٢٤٩/٣، الدسوقي ٢٤/١، الدرر اللوامع ٢٤٧/١، الضرائرللألوسي ص ٢٣٣، الأدوات للصغير ص ٢٥٧.

(٦) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(٧) ينظر البيت في الكتاب ٣٥٩/١، المقتضب ٢٠٤/٣، ٢٣٢، الإغفال للفارسي ٢١٥/٢، ش ابن السيرافي ٢١٤/١، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٢٧، المقتصد للجرجاني ٥٧٦/١إيضاح القيسي ٢٠١/١.

الفاصل الثالث:الفصل بـ(لا)

إذا وقع الفصل هنا مع (أنْ) الناصبة للمضارع؛ فإنّه يجوز اعتبار الفاصل زائداً من ناحية اللفظ مطلقاً؛ لأنَّه لا يؤثرعلى عمل ما قبله فيما بعده، وذلك كقوله تعالى:"قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ"[1]، وقوله:"وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ"[2]، وقوله:" قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلاَّ تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ"[3]، وأمّا من ناحية اللفظ، والمعنى معاً فيُشترط في الفاصل لكي يكون زائداً أنْ لا يتغير المعنى المراد إذا حذف، وأنْ لا يُسبب ذلك أي لبس في الجملة – كما نص على ذلك ابن السراج –، حيث يتحقق ذلك – وِفق ما ذكر الفراء – إذا كان الفاصل مسبوقاً، أو متلواً بحرف نفي، كقوله تعالى:" قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ"[4]، أي أنْ تسجد، وقوله:"لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ"[5]، أي لأنْ يعلم، وكقول أبي النجم[6]:

وما ألوم البيض ألاّتسخرا – لمّا رأين الشمط القفندرا

، أي أنْ تسخر، وتكون فائدة الفاصل حينئذٍ هي تأكيد النفي خلافاً للفارسي الذي أجاز في الفاصل أنْ يكون زائداً فقط، أي غير مؤكدٍ للنفي، ووافقه الجرجاني، حيث علل ذلك بأنّ الوصف بالزيادة هو نقيض الوصف بإفادة النفي، وتأكيده؛ لذلك لا يجتمع النقيضان[7]، ولكن يمكن التوفيق بين إفادة الفاصل هنا للنفي، وبين اتصافه بالزيادة

---

(1) سورة آل عمران (٤١)

(2) سورة المائدة (٧١)

(3) سورة الحجر (٣٢)

(4) سورة الأعراف (١٢)

(5) سورة الحديد (٢٩)

(6) ينظر مصادر البيت في الهامش التالي.

(7) ينظر الكتاب ٢٢٢/٤، معاني الفراء ١٣٧/٣، المقتضب ٤٧/١، ٣١/٢–، معاني الزجاج ١٣١/٥، الأصول لابن السراج ٤٠١/١، ٢٥٩/٢، المشكلة للفارسي ص ١٣١، معاني الرماني ص ٨٤، الخصائص لابن جني ٢٨٣/٢، ٤٢٤، أسرار الجرجاني ص ٤٢٠، ش الحريري ص ٢١٨، الكشاف للزمخشري ٥٤/٦، أمالي ابن الشجري ٥٤٠/٢–، ابن يعيش ١٣٦/٨، ش الكافية لابن الحاجب ٩٩٣/٣، أمالي ابن الحاجب ٨٣٠/٢، ش الكافية للرضي ٣٨٥/٢، المالقي ص ٢٧٢، ٢٧٤، التذكرة لأبي حيان ص ٥٧٠، البحر المحيط ٣٠١/٨، ٣٢٢، الجنى للمرادي ص ٣٠٣، الإعراب لابن هشام ص ٧٥، مغني اللبيب ٣١٨/٣، ٣٣١–، الأشباه،والنظائر ٢٤/٥، ٢٣٩/٧–، التأويل للحوز ١٣٨٢/٢–، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٢٨٤/٨.

من ناحية المعنى، وذلك بالتمييز بين إفادة الفاصل لمعنى النفي، وبين تأكيده لمعنى النفي القائم بدونه، أي بأداة أخرى غيره، حيث إنّه إذا أفادت (لا) الفاصلة هنا معنى النفي انتفت عنها صفة الزيادة في المعنى، والتي يترتب عليها جواز الحذف؛ لأنَّها إذا حُذفت انعكس المعنى المراد من النفي إلى الإثبات، وهذا لا يجوز؛ لأنَّ فيه تغيير للكلام، فمثلاً يتعاكس المعنيان، في نحو: أردت أنْ أكرمَ الرجل، وأردت أنْ لا أكرمَ الرجل، وأمّا إذا أفادت (لا) تأكيد معنى النفي القائم بدونها، فحينئذٍ يستوي حذفها، وإثباتها؛ لأنَّ معني الكلام المراد لايتغير بالحذف؛ لذلك تتصف حينئذٍ بالزيادة،، ولقد ورد الإثبات، والحذف في قوله تعالى:" قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ"[١]، وقوله:" قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ"[٢].

وأيضاً ورد الفصل هنا مع (كي)،و(إذن)،والفعل المضارع المنصوب بهما[٣]، وذلك كقولهتعالى:"لِكَيْ لَايَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ"[٤]،وكقِراءة نصب المضارع[٥]، في قوله تعالى:" فَإِذًالاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا"[٦]،وقوله:"وَإِذًالاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً"[٧].

الفاصل الرابع:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل هنا بالجملة المعترضة، حيث إنّها إذا كانت جملة شرط، أو قسم تعين حذف جوابها وجوباً؛ لذلك يتعيّن في السعة أنْ يكون فعل الشرط غير مجزومٍ لفظاً بأداة الشرط؛ ليسهل حذف جوابه[٨]، وذلك كقوله:" فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ

---

[١] سورة الأعراف (١٢)

[٢] سورة ص (٧٥)

[٣] ينظرالكتاب ١٥/٣، الكشاف للزمخشري ٥٤١/٣، البحر المحيط ٣٨٧/٣، ٨٢/٦، ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤، مغني اللبيب ١١٨/١، التصريح للشيخ خالد ٣٧٠/٢، الفرائد للسيوطي ٤٧٢/١، همع الهوامع ٢٩٢/٢، ٢٩٦، ش الألفية لابن غازي ١٤٨/٢، الصبان ١٣٦٤/٣–، حاشية ياسين ١٤٩/١–، معاني السامرائي ٣٥١/٣، مسائل بسيوني ص١٢٥، جامع الغلاييني١٧١/٢–، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب٨٨/٢، ١٠/٥.

[٤] سورة الأحزاب (٣٧)

[٥] هذه القِراءة منسوبة لابن مسعود، وعبد الله بن عباس، وأبي بن كعب، ينظر الهامش قبل السابق.

[٦] سورة النساء (٥٣)

[٧] سورة الإسراء (٧٦)

[٨] ينظر في هذه الدراسة ص ٢٢٤.

تَرْجِعُونَهَا"[١]، أي لولا ترجعونها إنْ كنتم غير مدينين[٢]، ولكن يجوز في الشعر جزم فعل الشرط بأداة الشرط، وذلك كقول العجير السلولي[٣]:

وما ذاك ابن عمي، ولا أخي – ولكن متى ما أملك الضر أنفعُ

، أي ولكن أنفع متى ما أملك الضر[٤]، والفصل بالشرط إمّا أنْ يفيد تعليق تحقق الفعل بتحققه، وذلك مثل الآية الكريمة السابقة، وإمّا أنْ يفيد تحقق الفعل مطلقاً، وذلك مثل البيت الشعري السابق؛ لأنَّ فعل النفع مع استطالة فعل الضرر، الأولى منه فعل النفع مع عدم استطاعة فعل الضرر، أي أنّ معني البيت الإطلاق في فعل النفع على كل حال ، ولكن يجوز أنْ يكون في الشرط حذفٌ للمضاف، وحينئذٍ يدل على التعليق، أي متى ما أملك دفع الضر أنفع.

ولقد نص بعض النحاة، أو نُسب إليهم دون الجمهور على وقوع الفصل هنا بالشرط في السعة، وذلك في عدة مواضع، نذكر منها مثلاً، الفصل مع (حتى)، و(أو) المتلوتين بالمضارع المنصوب، وذلك عند الأخفش، وابن السراج، ولكن الأخير قيَّد ذلك بمنعه باسم الشرط غير الظرف مثل (مَن)، وجعله باسم الشرط الظرف مثل (متى)، و(إذا)[٥] أسهل من حرف الشرط، أي (إنْ)، و(إذ ما)، وذلك نحو: اقم حتى – متى أكلنا – تأكلَ، وانتظر حتى – إذا قُسِّم شئٌ – تأخذَ نصيبك، وأصحبك حتى – إنْ قدَّر الله – أتعلمَ العلم[٦]، وكذلك أجازه الكسائي، وابن مالك، وابنه مع (كي)، ولكنّ الكسائي قيَّد ذلك بتعيين رفع المضارع حينئذٍ، نحو: جئت كي – إنْ أحسنت إليَّ –

---

[١] سورة الواقعة (٨٦، ٨٧)

[٢] ينظر معاني الزجاج ١١٧/٥، الكشاف للزمخشري ٣٩/٦، البحر المحيط ٣٠٤/٨.

[٣] ينظر مصادر البيت في الهامش التالي.

[٤] ينظرالكتاب ٧٨/٣–، ٨٣، الأصول لابن السراج١٩٤/٢،ش ابن السيرافي١٥٠/٢–،خزانة الأدب٧٠/٩،٦٦.

[٥] إذا وقع الفصل هنا بـ(إذا)، و(إذ) الظرفيتين المجردتين من معني الشرط فإن دلالتهما تنحصر في الدلالة على الزمن الماضي بـ(إذ)، وعلى الاستقبال بـ(إذا)، وذلك كقوله تعالى:" لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ" [سورة النور (١٢)]، وقوله:" فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ" [سورة الواقعة (٨٣)]. ينظر معاني الزجاج ٣٦/٤، الكشاف للزمخشري ٢٧٦/٤، البحر المحيط ٥٣٦/٦–، ٣٠٤/٨، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٢٥٥/١٢.

[٦] ينظر ش الكافية للرضي ٢٤٣/٢–، ارتشاف الضرب ١٦٦٧/٤–، المساعد لابن عقيل ٨٢/٣، همع الهوامع ٣٠٣/٢.

أزورَك [١]، وأيضاً أجازه الفراء مع (لن) العاملة، أو المهملة، نحو: لن – إنْ أهنتني – أزورَك[٢]، وكذلك أجازه الفراء دون هشام بـ(إنْ) فقط مع (لم)، و(لمَّا)، نحو: لم، أو لمَّا – إنْ أهنتني – أزرْك[٣]، وأيضاً أجازه الكوفيون مع (أنْ)، نحو: أردت أنْ – إنْ زرتني – أزورَك [٤].

وأمّا الفصل بالقسم فإنّه يفيد تأكيد تحقق وقوع الفعل، وقد ورد الفصل به في السعة مع (إذن) من الحروف العاملة في الأفعال قياساً لها على أفعال القلوب العاملة في الأسماء؛ لتماثلهما في جواز الإعمال، والإلغاء، والتصرف في التقديم، والتوسط، والتأخير، نحو: إذن – والله – أكرمَك[٥]، ولكنّ هشام أجاز ذلك أيضاً مع (حتى) المتلوة بالمضارع المنصوب، نحو: حتى – والله – آتيَك[٦]، وأيضاً أجازه الكسائي، والفراء مع (لن)، نحو: لن – والله – أكرمَ زيداً[٧]، وأمّا مع الحروف المهملة فقد وقع الفصل بالقسم في السعة مع (قد)، و(سوف)، نحو: قد، أو سوف – والله – أكرمُك[٨]، وفي الشعر مع (لا)، كقول المتنخل الهذلي[٩]:

---

[١] ينظر ش التسهيل لابن مالك ١٨/٤، ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤، ١٦٤٨.

[٢] ينظر مصادر الهامش السابق.

[٣] ينظر مصادر الهامش التالي.

[٤] ينظر همع الهوامع ٢٨٤/٢، ٤٤٨، الأشباه،والنظائر ١٩/٥.

[٥] ينظر الكتاب ١٢/٣–، المقتضب ١١/٢، الأصول لابن السراج ١٤٩/٢، الإغفال للفارسي ٣٣/٢، ١٠٠، معاني الرماني ص١١٦–، ش اللمع لابن برهان ٣٤٢/١، ش الحريري ص ٣٤٢، ش الجزولية للشلوبين ٤٧٦/٢، ش التسهيل لابن مالك ٢٢/٤، ١٠٨، ش الكافية للرضي ٢٣٧/٢، المالقي ص ٦٤، التذكرة لأبي حيان ص ٥٥٨، ش المرادي ١٢٣٩/٣، ش القطرلابن هشام ص ٦٧، ش الشذورلابن هشام ص ٣٧٥، ٣٨٠، التصريح للشيخ خالد ٣٦٩/٢–، ش الألفية للسيوطي ص ٣٩٧–، الأشموني ١٩٥/٣، حاشية ياسين ١٤٩/١–، الصبان ١٣٦٤/٣، الخضري ٧٢٩/٢، الدرر اللوامع ١٢/٢

[٦] ينظر ارتشاف الضرب ١٦٦٧/٤، همع الهوامع ٣٠٣/٢.

[٧] ينظر الهامش الأول.

[٨] ينظر الكتاب ١٤٤/٣، النكت للأعلم ص ٤٠٠، ابن يعيش ١٤٨/٨، ش الجمل لابن عصفور ٤١٥/١، المالقي ص ٣٩٣، النكت لأبي حيان ص ١٤٥، ارتشاف الضرب ٢٣٦٤/٥، الجنى للمرادي ص ٢٦٠، مغني اللبيب ٨١/٥، ش الألفية لابن القيم ٧٧٣/٢، الدرر اللوامع ٥٢٥/١.

[٩] عجزالبيت يروي أيضاً: طوال الدهر مادُعي الهديلُ، مع إبدال لفظ (ضيفي) بـ(قومي) في صدر البيت، ومعنى كلمة (العِلاط) هي الخصومة، ينظر مصادره في الهامش الأول في الصفحة التالية.

فلا والله نادى الحيُّ ضيفي - هدوءً بالمساءَةِ، والعِلاطِ

، أي لا نادى[1].

وورد الفصل هنا كذلك بجملة أفعال القلوب المهملة عن العمل مع (سوف)[2]، وذلك كقول زهير بن أبي سلمة[3]:

وما أدري، وسوف إخال أدري - أ قومٌ آل حصنٍ أم نساء؟

، وأيضاً مع (لا)[4]، في قول إبراهيم بن هرمة[5]:

ولا أراها تزال ظالمةً - تحدث لي قَرْحَة وتنكؤُها

، أي لا تزال[6]، وكذلك أجازالفراء الفصل بـ(أظن)، مع (لن) الناصبة للمضارع، نحو: لن - أظن - أزورَك[7].

وكذلك يقع الفصل هنا بالنداء، والدعاء مع (إذن) في السعة، عند ابن بابشاذ، ومَن وافقه خلافاً لأبي حيان، والمرادي، وابن هشام، والمكودي، وابن طولون، وغيرهم؛ لعدم سماعه عن العرب، وذلك نحو: إذن - يا زيد - أحسنَ إليك، وإذن - يغفر الله لك - يدخلَك الجنة[8].

وأيضاً ورد الفصل هنا بالفعل الناسخ (يكد)، الدال على معنى المقاربة، وذلك في قوله تعالى:"إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا"[9]، حيث تباينت أقوال النحاة في ثلاث

---

(1) ينظر مغني اللبيب ٤٧٧/٦، همع الهوامع ٤٠٦/٢، الخزانه ٩٤/١٠، الدرر اللوامع١٢٦/٢.

(2) ينظر الأصول لابن السراج ١٤٨/٢، التذييل لأبي حيان ٦٩/٦-، مغني اللبيب ٣٤٩/٢، ٨٠/٥، المساعد لابن عقيل ٣٦٥/١، ٥٣/٢، الأشباه،والنظائر ١٠٦/٤، همع الهوامع ٤٩٢/١، ٤٩٣/٢، الدرر اللوامع ٣٤٣/١، ٥٢٤، ٢١٨/٢-، التطبيق للراجحي ص ٣٥٥.

(3) ينظر البيت في ش ديوانه لثعلب ص ٨١، وفي مصادر الهامش السابق.

(4) هذا الفصل الثاني غير مُخصص للأفعال الناقصة مثل (تزال)، ولكنّنا ذكرنا هذا الشاهد هنا؛ لأهميته؛ ولتماثل الأفعال التامة، والناقصة في الفصل هنا.

(5) ينظر مصادر البيت في الهامش التالي.

(6) ينظر معاني الفراء ٥٤/٢، ١٥٤، مغني اللبيب ٨١/٥، خزانة الأدب ٢٣٧/٩، الدرر اللوامع ٢٠٨/١.

(7) ينظر ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤-.

(8) ينظر مصادر الهامشين الأول، والثامن في الصفحة السابقة.

(9) سورة النور (٤٠)

تخريجات، أولها اهتم بالمعنى العام للآية الكريمة، وأهمل اللفظ الفاصل، وهو قول أكثر الكوفيين بزيادة الفاصل (يكد)، وأنّ المعنى المراد هو : لم يرها، وثاني التخريجات اهتم أكثر بالدلالة اللفظية للفاصل، وهو أنّه يدل على الإثبات إذا كان منفياً، وعلى النفي إذا كان مثبتاً، وعلى هذا تتحقق الرؤيا في الآية الكريمة ببطئ، وبعد اجتهاد، ويأس، وهذا تخريج الفراء، والمبرد، وابن يعيش، ومَن وافقهم، وأمّا التخريج الثالث فقد جمع بين الوجهين السابقين حيث اهتم بالمعنى العام للآية، وأيضاً بدلالة اللفظ الفاصل، والتقدير فيه: لم يرها، ولم يكد، أي أنّه لم يقارب الرؤيا فضلاً عن الرؤيا نفسها، وفي ذلك مبالغة في تأكيد عدم الرؤيا، وهذا تخريج الزجاج، والجرجاني، والزمخشري، وأبي حيان، ومَن وافقهم[1]، ولكن يبدو أنّ التخريج الأخير هو الوجه الراجح، ولكي نُعلِّل ذلك علينا أولاً أنْ نثبت ما قرره أبوحيان، ونُفصِّل ما ذكره الجرجاني، حيث نص أبوحيان على أنّ (كاد) كغيرها من الأفعال، أي أنّها إذا كانت مثبتة فإنّها تدل على ثبوت معناها، وهو المقاربة من الفعل دون الالتباس به، بينما تدل على عدم المقاربة إذا كانت منفية، وأمّا ما ذكره الجرجاني فهو التمييز بين (كاد) المسبوقة بما هو ماضٍ مثبتٌ وقوعه يقيناً، وبين الأخرى المسبوقة بما هو مستقبل، أو حال، حيث يبدو أنّها إذا كانت للوجه الثاني تجوز فيها أربع معانٍ، أولها إذا كانت مثبتة، وخبرها مثبت، فهي حينئذٍ تدل على عدم وقوع الفعل، وإنْ أوشك على الوقوع، نحو: كاد المريض أنْ يموت، أي أنّه قارب الموت، ولكنّه لم يمت، وذلك كقوله تعالى:"وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً"[2]، وقوله:"إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا"[3]، وأمّا المعنى الثاني فهو إذا كانت مثبتة، وخبرها منفي، فهي حينئذٍ تدل على وقوع الفعل، وإنْ أوشك على عدم الوقوع، نحو: كاد المريض أنْ لا يموت، أي أنّه قارب عدم الموت، ولكنّه مات، وأمّا المعنى الثالث فهو إذا كانت

---

(1) ينظر معاني الفراء ٢٥٥/٢، معاني الزجاج ٤٨/٤، دلائل الجرجاني ص ٢٧٤-٢٧٧، الكشاف للزمخشري ٣٠٩/٤، ابن يعيش ١٢٤/٧-، البحر المحيط ٣٧٥/١-، ١٤٤/٥-، ٥٦٢/٦، التأويل للحوز ١٤٢٢/٢، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٣٩٧/٤، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٣٨/٦-.

(2) سورة الإسراء (٧٤)

(3) سورة القصص (١٠)

منفية، وخبرها مثبت، فهي حينئذٍ تدل على المبالغة في تأكيد عدم وقوع الفعل، نحو: ما كاد المريض أنْ يموت، أي أنّه لم يقارب الموت، فهو حيٌّ لا محالة، وهذا هو الترجيح للتخريج الثالث، كقوله تعالى:"إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا"[1]، وأمّا المعنى الرابع فهو إذا كانت منفية، وخبرها منفي، فهي حينئذٍ تدل على المبالغة في تأكيد وقوع الفعل، نحو: ما كاد المريض أنْ لا يموت، أي أنّه لم يقارب عدم الموت، فهو ميِّتٌ لا محالة.

وأمّا إذا كانت (كاد) مسبوقة بما هو ماضٍ مثبتٌ وقوعه، فإنّه يلاحظ أنّ الفعل في خبرها، يجوز فيه أنْ يكون مثبتاً، نحو: يشفى، أو منفيٌ لفظاً، نحو: لا يشفى، أو منفيٌ معنىً، نحو: يموت، حيث إنّ المعنى الأول، وهو إثبات كاد وخبرها لا يجوز هنا؛ لفساده بتعاكس المعنى، نحو: شفي المريض، وكاد أنْ يشفى، وأمّا المعنى الثاني، والثالث فإنّهما يدلان على وقوع الفعل المتصدر بصعوبةٍ، وعُسر، وهو أنْ تكون (كاد) مثبتة، وخبرها منفيٌ لفظاً، أو معنىً، أي أنّ الماضي تحقق، ولكنّه أوشك على عدم الوقوع، نحو: شفي المريض، وكاد أنْ لا يشفى، أو كاد أنْ يموت، وكقوله تعالى:"اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ"[2]، أي بعد أنْ كاد ينصرف، ولا يتبع، حيث إنّ (ما) مصدرية، والفعل (يزيغ) منفي في المعنى لـ(يتبع)، وأيضاً أنْ تكون (كاد) منفية، وخبرها مثبت، أي أنّ الماضي تحقق ولم يقارب الوقوع، نحو: شفي المريض، وما كاد أنْ يشفى، أي أنّه شفي على الرغم من أنّه لم يقارب الشفاء، وذلك كقوله تعالى:"فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ"[3]، وأمّا المعنى الرابع فهو يدل على وقوع الفعل الماضي المتصدر بسهولةٍ، ويُسر، أي أنّ الماضي تحقق، ولم يوشك على عدم الوقوع، ويكون ذلك إذا كانت (كاد) منفية، وخبرها منفيٌ لفظاً، أو معنىً، نحو: شفي المريض، وما كاد أنْ لا يشفى، أو وما كاد أنْ يموت.

الفاصل الخامس:الفصل بمعمول الفعل

---

[1] سورة النور (٤٠)

[2] سورة التوبة (١١٧)

[3] سورة البقرة (٧١)

يعتمد جواز الفصل هنا على نوع الأداة الداخلة على الفعل، حيث إنّه يجوز الفصل هنا في السعة بالمعمول المنصوب، أو المرفوع مطلقاً مع همزة الاستفهام؛ لجواز دخولها على الأسماء؛ لأنَّها أمٌ لبابها[(١)]، ولكنّ النحاة يقدِّرون حينئذٍ فعلاً عاملاً في المعمول الفاصل يفسِّره الفعل الظاهر لفظاً، أو معنىً، وذلك كقوله تعالى:" فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ"[(٢)]، أي أنتبع بشراً، وقوله:" فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا"[(٣)]، أي أيهدنا بشرٌ، ونحو: أ زيداً ضربت أخاه؟، أي أهنت زيداً.

ويجوز الفصل هنا بالمعمول المنصوب فقط في السعة مع الأدوات المتضمنة لمعنى الفعل كأدوات التحضيض، وهي (هلاّ)، و(لولا)، و(لوما)، و(ألاّ)، نحو: هلاّ زيداً أكرمت، وأمّا مع بقية الأداوت التي تختص بالدخول على الأفعال، كأدوات الاستفهام غير الهمزة، والأدوات غير المتضمنة لمعنى الفعل مثل:(قد)، و(سوف)، و(لمّا)، و(لم)، و(قلّما)، فإنّ الفصل هنا يقع معها في الضرورة الشعرية، ولكنّه يكون بالمعمول المنصوب أسهل، وأفضل من المرفوع، وفيهما معاً يُقَّدر فعل عامل في المعمول الفاصل يفسِّره الفعل الظاهر[(٤)]،وذلك كقول المرَّارالفقعسي الأسدي[(٥)]:

صددت فأطولت الصدود، وقلَّما - وصالٌ على طول الصدود يدوم

، أي قلما يدوم وصال. وذهب الكسائي، وهشام خلافاً للجمهور إلى جوازالفصل هنا بالمعمول المنصوب مع (إذن)، ولكنّ الوجه عند الكسائي إعمالها بنصب المضارع،

---

(١) ينظر في هذه الدراسة الفصل مع (إنْ) أم باب الجزاء بمعمول فعل الشرط ص ٢٦٣-.

(٢) سورة القمر (٢٤)

(٣) سورة التغابن (٦)

(٤) ينظر الكتاب ١/٣١، ٩٨-١٠٨، ٣/١٠٠-، ١١٥، المقتضب ٢/٧٤-، الأصول لابن السراج ٢/٣،٢٣٤/٤٦٦، الانتصار لابن ولاد ص ٦٧، الشعرللفارسي ١/٩١، المشكلة للفارسي ص ١٠٩، ش ابن السيرافي ١/٧٤-، دلائل الجرجاني ص ١٢٢، النكت للأعلم ص ٤٤-، ش الجمل لابن عصفور ١/٩٨، ٢/٢٤٨، ش التسهيل لابن مالك ٢/١٠٩، ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٠، ٤/٢٠٣٥-، ٥/٢٤٣١، ش المرادي ٣/١٢٦٧، ١٢٧١-، مغني اللبيب ٤/٦٨-، همع الهوامع ٢/٤٤٦-٤٤٨، خزانة الأدب ١٠/٢٢٦-٢٣١، الدرر اللوامع ٢/٢٦٣، سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص ٢٤٣.

(٥) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

وعند هشام إهمالها برفع المضارع، نحو: إذن ابنك تحب[١]، وتفرد الكسائي أيضاً بجواز ذلك مع (لن)، و(كي)، نحو: لن سعيداً أكرمَ، وجئت كي اللئيمَ تضربَ[٢]، بينما أجاز هشام ذلك مع (حتى)، نحو: حتى زيداً أضربَ[٣]، وكذلك أجاز الفصل بشبه الجملة المتعلقة بالفعل ابن عصفور، والمالقي مع (إذن)، حيث علله المالقي بالاتساع فيها، وحمله ابن عقيل على جوازه بالقسم، وذلك نحو: إذن – في الدار – ءاتيَك، وإذن– بسبب أخيك – أحسنَ إليك، وإذن– غداً، أو يوم الجمعة – أكرمك [٤]، وأيضاً أجازه الأخفش، وابن السراج، وهشام مع (حتى)، نحو: أقعد حتى – عندك، أو إليك – يجتمع الناس[٥]، وكذلك أجازه الكسائي مع (كي)، نحو: جئت كي – فيك – أرغب[٦]، وأيضاً أجازه بعضهم مع (أنْ) حملاً لها على أختها الناسخة المشددة المصدرية، نحو: أريد أنْ – عندي، أو في الدار– تقعدَ[٧]. وللفصل هنا آثارٌ معنوية عميقة، نذكر منها اثنين للجرجاني، أحدهما مع المعمول الفاصل المرفوع، والثاني مع المنصوب، فأمّا الذي مع المرفوع، نحو: أ – رجلٌ – جاءك؟، فهي أنّك لا تسأل عن فعل المجيء؛ لثبوت وقوعه عندك، ولكنّك تسأل عن جنس الفاعل، أي أ رجلٌ هو أم امرأة، بينما في نحو: أ جاءك رجل؟، فأنت تسأل عن وقوع فعل المجيء، وأمّا الذي مع المنصوب، في نحو: ما زيداً ضربت، فهي أنّك لا تنفي وقوع فعل الضرب؛ لثبوت وقوعه، ولكنّك

---

(١) ينظر الكتاب ٣/١٥–، ارتشاف الضرب ٤/١٤٥٣–، ش المرادي ٣/١٢٤٠، الجنى للمرادي ص ٣٦٣، مغني اللبيب ١٢٠–، ش الألفية لابن القيم ٢/٧٧٢–، ش ابن عقيل ٤/٧، المساعد لابن عقيل ٣/٢١٠، التصريح للشيخ خالد ٢/٣٧٠، همع الهوامع ٢/٢٩٥، الأشموني ٣/١٩٦، ش الألفية لابن طولون ٢/٢١١، الصبان ٣/١٣٦٥، الأمير ١/٢٠–.

(٢) ينظر ش التسهيل لابن مالك ٤/١٥، ١٨، ٢٢، ارتشاف الضرب ٤/١٦٤٨–، ش المرادي ٣/١٢٣٢–، الأشباه،والنظائر ٥/٢٢، الأشموني ٣/١٨٥.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٤/١٦٦٧، المساعد لابن عقيل ٣/٨٤، همع الهوامع ٢/٣٠٣.

(٤) ينظر المقرب لابن عصفور ١/٢٦٢–، المالقي ص ٦٤–، المساعد لابن عقيل ٣/٧٤، ومصادر الهامش الخامس ص ١٢٤.

(٥) ينظر مصادر الهامش الثالث.

(٦) ينظر مصادر الهامش الثاني.

(٧) ينظر الأشباه،والنظائر ٣/٢٤٤، همع الهوامع ٢/٢٨٤، الأشموني ٣/١٨٩.

تنفي وقوع فعل الضرب على زيد، بينما في نحو: ما ضربت زيداً ، فإنّك تنفي وقوع فعل الضرب منك على زيد، ولكنّه ربما وقع على غيره، أو لم يقع مطلقاً(١).

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

يمتنع الفصل هنا غالباً في سوى ما تقدم من مواضع الفصل الواجب، والممنوع؛ لأنَّ الأصل في العوامل الداخلة على الفعل أنْ تتصل به مباشرةً دون وجود أي فاصل بينهما، سواءٌ كانت عاملةً كالنواصب، والجوازم، أو مهملةً كحروف التحضيض، وحرفي التنفيس، و(قد)، حيث علل سيبويه ذلك بقوله:"الفصل في الجزم، والنصب أقبح منه في الجر؛ لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الأسماء"(٢)، وأيضاً مثَّل لذلك في قوله:"لو قلت: سوف زيداً أضرب، لم يحسن، أو قد زيداً لقيت، لم يحسن؛ لأنَّها إنّما وضعت للأفعال"(٣).

---

(١) ينظرالكتاب ١٧٢/٣، ش ابن السيرافي١٤١/٢، دلائل الجرجاني ص ١٢٦-،١٤٢.

(٢) الكتاب ١١١/٣، وينظر لكتاب ١٥/٣-، ١٦١، الأصول لابن السراج ٢٣١/٢-، المشكلة للفارسي ص ١٨٢، السر لابن جني ٢٦٢/١، الخصائص لابن جني ٤١١/٢، ش الكافية للرضي ٢٤٤/٢، همع الهوامع ٤٤٥/٢-، الضرائر للألوسي ص ١٦١، ١٦٣.

(٣) الكتاب ٩٨/١.

المطلب الثاني:الفصل بين الفعل، والفاعل

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفاصل الأول :الفصل بالفعل

يتعيّن اعتبار تحقق وجوب الفصل هنا إذا تنازع فعلان متتاليان في الفاعل، أو نائبه، ولكن بشرط أنْ يتصدر الفعل الثاني حرف نفي؛ لأنَّه يُعيّن تحقق وقوع الفعل الأول دون الثاني، والذي يكون حينئذٍ فاصلاً يفيد تأكيد المعنى فقط، نحو: حضر، لا ذهب الرجلُ، ويُشرَب، لا يُأكَل اللبنُ[١].

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

إن الأسباب الموجبة للفصل هنا متعددة، منها مثلاً اشتمال الفاعل، أو نائبه على ضمير يعود على المعمول الفاصل؛ لأنَّه حينئذٍ يتعيّن تأخير الضمير؛ لئلا يعود على متأخرٍ لفظاً، ورتبةً في السعة، بل حتى وقوعه في الشعر من أقبح الضرورات، كما نص على ذلك ابن الشجري[٢]، وذلك كقول سليط بن سعيد[٣]:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر - وحسن فعل كما يجزى سنمّار

، ومن شواهد الفصل قوله تعالى:"وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ"[٤]، وقوله:"اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ

---

[١] ينظر مصادر الهامش الأول ص ١٥٥.

[٢] ينظر الكتاب ٢٩٠/١، المقتضب ٢٨١/٣، جمل الزجاجي ص ١٢٠، ٢٠٦، الخصائص لابن جني ٢٩٣/١-، الفوائد للثمانيني ص ١٩٣، ١٩٨-، ٢٠٤، المقتصد للجرجاني ٣٣٣/١-، الحلل لابن السيد ص ٩٨-، ١٤٧، أمالي ابن الشجري ١٥٢/١-، الإنصاف لابن الأنباري ص ٦٥، نتائج السهيلي ص ١٧٣-، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ١٥٧، ش الكافية لابن الحاجب ٦٧٥/٢، ش الوافية لابن الحاجب ص ١٥٧-١٦٠، ١٧٢، ش التسهيل لابن مالك ١٥٩/١-، ١٣٥/٢-، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٦٠/١-، ش الكافية للرضي ٧٣/١-، ٤/٢، الإرشاد للقرشي ص ٤٥، ش ابن جمعة ٤٩٠/١-، التذكرة لأبي حيان ص ٣٦٤-، ٤٦٣، ارتشاف الضرب ٩٤٤/٢، ١٤٧١/٣، ش المرادي ٥٩٦/٢-، ش القطرلابن هشام ص ٢٠١، ش الشذورلابن هشام ص ١٨٦، أوضح ابن هشام ١١٢/٢، مغني اللبيب ٥٤٨/٥-٥٥٥، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٣-، ش الألفية للسيوطي ص ٢٠١-، الأشباه،والنظائر ١٣٩/٣-، الأشموني ٤٠٧/١-، ش الألفية لابن طولون ٣٢٥/١-، خزانة الأدب ٢٧٧/١-، ش الاقتراح لابن الطيب ٣٠٨/١، الخضري ٣٣٣/١-، الدرر اللوامع ١١٤/١-.

[٣] ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

[٤] سورة البقرة (١٢٤)

حِسَابُهُمْ"[1]، وقوله:"يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ"[2]، ووفق قِراءة ابن عامر ببناء (زين) للمجهول، ورفع (قتل) نائباً للفاعل[3]، في قوله تعالى:"وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ"[4]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وشاع نحو: خاف ربَه عمرُ – وشذ نحو: زان نورُه الشجرَ

وكذلك من أسباب وجوب الفصل هنا أنْ يكون الفاصل المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً[5]، وذلك كقوله تعالى:"إِذَا جَاءكَ الْمُؤْمِنَاتُ"[6]، وقوله:"حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ"[7]، وقوله:"جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَةُ"[8]، وقوله:"أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ"[9]، وأيضاً يقع الفصل هنا وجوباً إذا كان الفاعل محصوراً بـ(إلا) لفظاً، أو تقديراً، خلافاً مع الظاهرة للكسائي، وابن الأنباري إذا أمن اللبس[10]، وذلك كقوله تعالى:"وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ"[11]،وقوله:"إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء"[12]، أي ما يخشى اللهَ إلا العلماءُ، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وما بـ(إلا)، أو بـ(إنّما) انحصر – أُخر، وقد يسبق إنْ قصدٌ ظهر

---

(1) سورة الأنبياء (١)

(2) سورة غافر (٥٢)

(3) ينظر هذه القِراءة في معاني الفراء ٣٥٧/١–، الكشاف للزمخشري ٤٠١/٢، البحر المحيط ٢٩٧/٤–، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٥٥٤/٢–٥٥٨.

(4) سورة الأنعام (١٣٧)

(5) ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(6) سورة الممتحنة (١٢)

(7) سورة يونس (٩٠)

(8) سورة البينة (٤)

(9) سورة التكاثر (١)

(10) ينظر الكتاب ٤٧٣/١، المقتضب ٣٤٦/٢، الأصول لابن السراج ٢٤٠/٢–، جمل الخليل ص ٣٦، ش الجزولية للشلوبين ٥٩٠/٢–، ش الكافية لابن الحاجب ٣٣٠/١–، أمالي ابن الحاجب ٥٣٤/٢، ش ابن الناظم ص ٢٢٨–، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١٧٩/١–١٨٥، المالقي ص ١٢٤، النكت لأبي حيان ص ٥١–، ش الألفية لابن القيم ٣١٣/١–، ش ابن عقيل ١٠١/٢–١٠٤، التصريح للشيخ خالد ٤١٣/١–، ٤١٧–، الفرائد للسيوطي ٣١٩/١.

(11) سورة المدثر(٣١)

(12) سورة فاطر(٢٨)

وكذلك يتحقق الفصل هنا وجوباً بالتمييز معمول المفعول المتقدم وجوباً، وبين، الفعل، وفاعله المتأخرين، وذلك إذا كان المفعول (كم) الاستفهامية، أو عدداً تمييزه غير مضاف – أي باستثناء الأعداد من واحد إلى عشرة – مسبوقاً بأداة صدر، وذلك نحو: كم رجلاً رأيت؟، ورب عشرين ليلةً أقمت[١].

الفاصل الثالث:الفصل بالحرف المصدري

يقع الفصل الواجب هنا لفظاً، أو تقديراً إذا كان الفاعل، أو نائبه مصدراً مؤولاً من الفاصل وما يليه[٢]، حيث تختص (أنّ) المشددة الناسخة بالجملة الاسمية، بينما تختص بالجملة الفعلية (ما)، و(أنْ) الخفيفة الناصبة للمضارع، وذلك نحو: اشتُهر أنّ العلمَ نورٌ، أي نور العلم، وأعجب ما اجتهد زيد معلمَه، أي اجتهاد زيد، ويُفرِح أنْ يشفى المريض أهلَه، أي شفاء المريض، وما راع إلا يسيرَ الركبُ الرجلَ، وذلك بتقدير: أنْ يسيرَ، أي سيرُ الركب[٣].

---

(١) ينظر الكتاب ١٥٩/٢–، ١٦٩، الأصول لابن السراج ٣١٦/١–، التبصرة للصيمري ٣٢١/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٩١، المقتصد للجرجاني ٧٤٦/٢–٧٤٩، ابن يعيش ١٢٨/٤، ش الكافية للرضي ٩٧/٢–.

(٢) يُعتبر الفاصل هنا جزءً من الفاعل، أو نائبه، ولكنّنا تجاوزنا ذلك باعتباره فاصلاً ؛ليتسق ذلك مع مضمون هذه الدراسة حتى لا تفوت علينا دراسته؛ لأهميته، وخاصةً عند إضماره؛ لأنَّ ذلك قد يُسبب لبساً.

(٣) ينظر المقتضب ١٩٧/٣، ٢١٤، الشعر للفارسي ٤٠٣/٢، الخصائص لابن جني ٤٣٤/٢، الفوائد للثمانيني ص ٧٢٤.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالفعل

يتحقق الفصل هنا عندما يتتالى فعلان يتنازعان في الفاعل، أو نائبه بشرط أنْ يصلحا للعمل فيه لفظاً، ويربطهما حرف عطف يفيد الاشتراك[١]، ويتعيّن حينئذٍ في الفعل الفاصل أنْ يكون على نية التأخير في التقدير بعد المعمول، أي أنّ الفصل هنا لفظي، لامعنوي، نحو: وقف – وتكلما – الخطيبان، أي وقف الخطيبان، وتكلما، ووقف – وتكلموا – الخطباء، أي وقف الخطباء، وتكلموا[٢].

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

يجوز الفصل هنا بالمفعول به مطلقاً سواءٌ كان اسماً صريحاً، أو شبه جملة، وذلك بين الفعل، وفاعله، أو نائب فاعله إذا بني الفعل للمجهول، ولكن يستثنى من ذلك مواضع الوجوب،والمنع[٣]،وعن ذلك قال الحريري في نظمه ملحمة الإعراب:

وربما أُخر عنه الفاعل – نحو: قد استوفى الخراج العاملُ

، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا"[٤]،وقوله:"وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ"[٥]، وقوله:"مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ"[٦]، وقوله:"كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ"[٧]، وقوله:"زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ"[٨]، وقوله:" حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ

---

[١] ذهب أبوعمر الجرمي في قول مرجوح عند النحاة إلى تخصيص الفصل هنا مع حرف العطف الواو فقط.

[٢] ينظر مصادر الهامش الأول ص ١٥٥.

[٣] ينظر المقتضب ١٠٢/٤، ١٦٨، جمل الزجاجي ص ١٠–، ١١٩–، الشعر للفارسي ٥٠٣/٢، البصريات للفارسي ٧٥٠/٢، العلل للوراق ص ١٥٤، مسائل الفارقي ص ٣٧١، الخصائص لابن جني ٢٩٥/١–، الفوائد للثمانيني ص ١٩١–، المقتصد للجرجاني ٣٣١/١–، دلائل الجرجاني ص ١٠٦–، ش الحريري ص ١٦٥، ش المرادي ٥٩٣/٢، ش ابن عقيل ٩٦/٢–، التصريح للشيخ خالد ٤١٢/١، حاشية ياسين ٢٧٢/٢، معاني السامرائي ٨٥/٢–، الاختصار لمؤمن غنام ١٨٠/٢–، النحولعباس حسن ٨٦/٢–.

[٤] سورة الحج (٣٧)

[٥] سورة الأعراف (١٥٤)

[٦] سورة المسد (٢)

[٧] سورة الشورى (٣)

[٨] سورة آل عمران (١٤)

أُمَّهَاتُكُمْ"[1]، وقوله:"وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ"[2]، والفصل هنا يبيح جواز عدم تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي – خلافاً لما نسبه الزمخشري، وابن يعيش للمبرد، ولكنّ ظاهر كلامه في المقتضب موافقة الجمهور –، وكذلك يُحسِّنه أكثر إذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي؛ لجواز ذلك معه قبل الفصل[3]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وقد يبيح الفصل ترك التاء في – نحو: أتى القاضيَ بنتُ الواقف

، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ"[4]، وقوله تعالى:"وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ"[5]، وقوله:"وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ"[6]، وقوله:"وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ"[7].

وكذلك يجوز الفصل هنا بالحال معمول الفعل خلافاً للفراء، بسبب عودة الضمير المُسْتَكِن في الحال على صاحب الحال الفاعل المتأخر، ولكن ردَّ ذلك

---

(1) سورة النساء (٢٣)

(2) سورة الإنسان (١٩)

(3) ينظر المقتضب ٣٣٧/٢–، الأصول لابن السراج ١٧٣/١–، الانتصار لابن ولاد ص ١٢٤، جمل الخليل ص ٢٧٦–، الإغفال للفارسي ٨٤/٢، الخصائص لابن جني ٤١٤/٢، ش اللمع لابن برهان ٤٣/١، ش اللمع للواسطي ص ٣٦، الأنموذج للزمخشري ص ٢٣، أمالي ابن الشجري ٤١٧/٢–، ١٥/٣–، نتائج السهلي ص ١٦٨–، إيضاح القيسي ٤٩٨/١، ٥٨٦/٢، توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٢٦، ابن يعيش ٩١/٥–، ش الجزولية للشلوبين ٥٧٨/٢–، ٥٨٥، ش الجمل لابن عصفور ١٠١/٢، ش التسهيل لابن مالك ١١٣/٢، ٣٤٠–، المالقي ص ١٦٦– ، ش ابن جمعة ٤٧٩/١–٤٨٣، ارتشاف الضرب ٧٣٤/٢، التذييل لأبي حيان ١٩٥/٦–١٩٩، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٠٧–، ش الشذورلابن هشام ص ٢٢٨–، أوضح ابن هشام ١٠٠/٢–، ش الألفية لابن القيم ٣٠٥/١، المساعد لابن عقيل ٣٩٠/١، ش الألفية للمكودي ص ٨٦، ش الشريف الجرجاني ص ٤٣٥–، ش الألفية للسيوطي ص ١٩٨، همع الهوامع ٣٧٩/٢–، الأشموني ٣٩٧/١، ش الألفية لابن طولون ٣١٨/١، حاشية ياسين ٩٤/٢، ش شواهد التحفة للبغدادي ٢٣١/١–، الصبان ٥٣٥/٢.

(4) سورة النور(٢)

(5) سورة التوبة (٥٤)

(6) سورة هود (٦٧)

(7) سورة هود (٩٤)

الوراق، وابن الأنباري بجواز عودة الضمير على متأخرٍ لفظاً متقدمٍ رتبةً، وذلك نحو: جاء – راكباً – زيدٌ، وأيضاً يقع الفصل هنا بالتمييز، نحو: طاب – نفساً – المؤمنُ[١].

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

يقع الفصل هنا بتوابع الفعل، وهي العطف، والتوكيد اللفظي، فأمّا العطف فإنّه يفيد معاني تختلف باختلاف نوع حرف العطف، فمثلاً يفيد الاشتراك إذا كان حرف العطف الواو، والفاء، و(ثم)، نحو: كتب وفهم الطالب الدرس، ويفيد الشك، وعدم اليقين إذا كان حرف العطف (أو)، نحو: ضحك أو ابتسم الطفل حين داعبته، ويفيد تأكيد وقوع الفعل إذا حرف العطف (لا) النافية، نحو: سافر لا أقام الرجل، ويفيد نفي وقوع الفعل إذا كان حرف العطف (بل)، نحو: يُكرِم بل يهين المعلمُ المهملَ[٢]. وأمّا الفصل بالتوكيد اللفظي فيفيد تأكيد المعنى، حيث يجوز في الفاصل أنْ يكون فعلاً مؤكِّداً لفعلٍ، أو مصدراً مؤكِّداً لفعلٍ، أو مصدرٍ، وذلك نحو: قرأ – قرأ – الرجل الكتاب، وضرب – ضرباً – المعلمُ المهملَ[٣]، وكقوله تعالى:"هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ"[٤]، وكقول جرير[٥]:

فهيهات هيهات العقيقُ، وأهلُه – وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصلُه

---

[١] ينظر المقتضب ٤/٣٠٠-٣٠٣، العلل للوراق ص ٢٢٨، الخصائص لابن جني ٢/٣٨٢، ش ابن بابشاذ ص ١٠٤، ٢٥٧، أسرار ابن الأنباري ص ٧٠، ١٩١-، الإنصاف لابن الأنباري ص ٦١-، ٢١٠-، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٢٤٨، ٣٨٣-، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٣٦، ش ابن الناظم ص ٣٢٢، ش الكافية للرضي١/٩٥،ش المقرب لابن النحاس الحلبي١/٣٤٦، التذكرة لأبي حيان ص٦٥١، ارتشاف الضرب٣/١٥٨٢، ش المرادي ٢/٧٠٨-، ش ابن عقيل ٢/٢٦٦، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٧، همع الهوامع ٢/٢٦٨.

[٢] ينظر الفصل بالفعل ص١٣١، ١٣٤.

[٣] ينظر جمل الزجاجي ص ٣٣، الخصائص لابن جني ٣/٤٢، الفوائد للثمانيني ص ٢٥٥-، ش اللمع لابن برهان ١/٢٢٠، المقتصد للجرجاني ٨/٥٨٨-، أسرار ابن الأنباري ص ١٧٣، منثور ابن الأنباري ص ٣٥، نتائج السهيلي ص ٣٦٠-، إيضاح القيسي١/١٩٢، ابن يعيش ٤/٣٥، المقرب لابن عصفور ١/١٣٤، ش التسهيل لابن مالك ٢/١٧٨-، ش ابن جمعة ٢/١١٥٨، ارتشاف الضرب ٣/١٦١٤، ش القطرلابن هشام ص ٢٧٩، ٣١٦،التصريح للشيخ خالد ١/١٩٨، ٣٩٤، ٤٨٠، ٢/٢٩٠، الأشباه،والنظائر ٨/١٣٣، الدرر اللوامع ٢/٣٥٥-.

[٤] سورة المؤمنون (٣٦)

[٥] ينظر البيت في ديوانه ص ٣٨٥، وفي مصادر الهامش قبل السابق.

الفاصل الرابع:الفصل بـ(إلا)[1]

يجوز الفصل هنا بين الفعل، وفاعله، أو نائبه في الجملة المنفية فقط لفظاً، أو تقديراً، أي كالاستفهام المحمول على النفي، وذلك كقوله تعالى:"وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ"[2]، وقوله:"لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ"[3]، وقوله:"هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ"[4]، ويقع الفصل هنا في التقدير إذا تصدرت الجملة (إنّما)، وذلك كقوله تعالى:"إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ"[5]، أي وما يتذكر إلا أولوا الألباب.

والفاصل هنا يفيد تأكيد المعنى؛ لأنَّه يقصر وقوع الفعل على الفاعل وحده دون غيره، وأمّا من ناحية اللفظ فإنّ الفاصل لا يؤثرعلى ارتفاع الفاعل بما قبله؛ لأنَّه لا يمنع ما قبله أنْ يعمل فيما بعده وبهذا استدل الفارسي، ومَن وافقه على ترجيح القول بأنّ العامل في الاسم المنصوب بعد (إلا) هو الفعل الظاهر قبلها، ولكنّها تقويه على العمل، وذلك عند السيرافي، والشلوبين، وابن عصفور، والمالقي ونسبوا ذلك إلى سيبويه[6]، ودون تقوية منها للفعل الظاهرعند ابن خروف[7]؛ لأنَّ رفع الاسم بعد الفاصل هنا يدل على أنّه من عمل الفعل الظاهر قبل الفاصل، وكذلك يجوز أنْ يقع الفصل هنا بـ(إلا) المصحوبة بالاسم المنصوب بالاستثناء وجوباً، خلافاً لبعضهم بقلة،

---

(1) يجوز أن يتماثل مع الفصل بـ(إلا) هنا الفصل بحرفي الاستثناء: (حاشا)، و(خلا) دون اسمي الاستثناء: (غير)، و(سوى)؛ لأنَّ الاسمين يحلان محل الفاعل، ويحولانه إلى مضاف إليه مجرور، فلا فصل حينئذٍ، وذلك نحو: ما زكا حاشا فتاةٌ، وما زكا غير فتاةٍ. ينظر المقتضب ٢٨١/٣، ٣٩١/٤، الأصول لابن السراج ٢٨٨/١، الفوائد للثمانيني ص ٣١٩، ٣٣٠، ش ابن بابشاذ ص ٢٦٤–، ٢٧١.

(2) سورة آل عمران (٧)

(3) سورة الأحقاف (٢٥)

(4) سورة الأنعام (٤٧)

(5) سورة الزمر (٩)

(6) حيث ذهب المبرد، والزجاج إلى أن النصب بفعل مقدر هو (استثنيت)، وذهب الجرجاني، وابن مالك، وابنه إلى أن (إلا) ناصبةٌ بنفسها، ونسبوا ذلك لسيبويه، وذهب بعض الكوفيين كالفراء، وقيل الكسائي أيضاً إلى أن النصب هو بـ(أن) المضمرة بعد (إلا). ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

(7) هو علي بن محمد، من أهل إشبيلية، من شيوخه ابن ملكون، وابن طاهر الخدّب، ومن كتبه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل،توفي عام٦٠٩هـ. ينظر التعيين لليماني ص٢٢٨، بغية الوعاة٢٠٣/٢.

وذلك نحو: ما أتى إلا زيداً أحدٌ، وما أتى إلا زيداً إلا أحدٌ[1]، وعن ذلك قال ابن معطي في ألفيته:

والنصب في التكرير، والتقديم – والانقطاع واجب اللزوم

ومن آثار الفصل اللفظية هنا تحويل الفاعل المحصور إذا كان ضميراً مستتراً، أو متصلاً إلى ضميرمنفصل، نحو: ما قام إلا أنا، وما نقوم إلا نحن، أي قمت، ونقوم، ومنها أيضاً جواز عدم تأنيث الفعل الذي فاعله مؤنث حقيقي، وهو الوجه الأفصح[2]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته مُقعِّداً، ومُمثِّلاً:

والحذف مع فصلٍ بـ(إلا) فُضِّلا – كـ: مازكا إلا فتاة ابن العلا

الفاصل الخامس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

إنّ وقوع الفصل هنا بين الفعل – غير المتصل بمفعوله –، وبين فاعله، أو نائبه هو أصعب من الفصل بين الفعل المتصل بمفعوله، وبين فاعله، والفصلين

---

[1] ينظر الكتاب ٣١٠/٢، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٤٩، المقتضب ٣٨٩/٤–، ٤٢٤–، الأصول لابن السراج ٢٨٢/١–، ٢٩٠–، جمل الزجاجي ص ٢٣٠–، الانتصار لابن ولاد ص ١٦٧، المشكلة للفارسي ص ١٩٧–، ٢٤١، الإغفال للفارسي ٣٤٠/١، البصريات للفارسي ٧٠٢/٢، ٧٨٤–، معاني الرماني ص ١٢٦–، السر لابن جني ١٢٦/١، الخصائص لابن جني ٢٢٤/٢، ٢٧٤، الفوائد للثمانيني ص ٣١١، ش اللمع لابن برهان ١٤٤/١–، المقتصد للجرجاني ٦٩٩/٢–، ٧٠٤، دلائل الجرجاني ص ١٤٣–، ٣٢٨–٣٥٨، النكت للأعلم ص ١٦٨، ٣١٨–، ش اللمع للواسطي ص ٧٨–، أمالي ابن الشجري ٢٠٨/١، ٦٣/٣، أسرار ابن الأنباري ص ١٨٢–، ٢٠١–، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٥١–، ٢٢٥–، ٢٤٠، نتائج السهيلي ص ١٧٥–، ابن يعيش ٧٦/٢–٨٧، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٣٠، أمالي ابن الحاجب ٧١١/٢–، ٧٧٢–، ش الجمل لابن عصفور ١٠٤/٢، ٣٨٤–، ٣٩٦، ش التسهيل لابن مالك ٢٦٤/٢، ٢٦٩–، ٢٧٣–، ش العمدة لابن مالك٣٨٦/١، ش ابن الناظم ص ٢٩٢–٢٩٤، ش الكافية للرضي ٢٢٦/١–، المالقي ص ٩٠–، ش ابن جمعة ٥٩٤/١–، النكت لأبي حيان ص ١٠٧، ارتشاف الضرب ١٥٠٥/٣–، ١٥١٨–، الجنى للمرادي ص ٥١٦–، ش الشذورلابن هشام ص ٣٤٤، ش ابن عقيل ٢١١/٢–، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٧٤–، التصريح للشيخ خالد ٥٣٩/١–، همع الهوامع ١٨٨/٢–، ٢٠٥، ٥٠٥، الدرر اللوامع ٤٨٩/١.

[2] ينظر التبصرة للصيمري ٤٩٦/١–، أمالي ابن الشجري ٥٦٤/٢، نتائج السهيلي ص ٤١١–، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٣١، ابن يعيش ٨٥/٣، ش الجزولية للشلوبين ٦٢٦/٢، التوطئة للشلوبين ص ١٦٥، ١٨٤، ش الكافية لابن الحاجب ٦٨٦/٢–، ش التسهيل لابن مالك ١٤٧/١–، ش ابن الناظم ص ٥٦، ٢٤٤–، المالقي ص ١٦٦–، التذييل لأبي حيان ٢١٥/٢–، ١٨٦/٦، ش المرادي ٣٦٨/١، ٥٨٨/٢–، أوضح ابن هشام ١٠٣/٢، المساعد لابن عقيل ١٠٣/١، ٣٩٠.

السابقين أصعب من الفصل بين الفعل المتصل بفاعله، وبين مفعوله؛ لأنَّ اتصال الفعل بأحد معموليه يُسهِّل انفصال الثاني أيضاً؛ لأنَّ الفاعل أشدُّ اتصالاً بالفعل من المفعول؛ لجواز حذف المفعول دون الفاعل، وكلَّما اشتدَّ الاتصال ضَعُف الفصل؛ لذلك الفصل في نحو: سافر الرجلُ – أظن – إلى المدينة ، أسهل من الفصل في نحو: سافر إلى المدينة – أظن – الرجلُ، والفصل أصعب من سابقَيه في نحو: سافر – أظن – الرجلُ إلى المدينة(١). وكذلك يتحقق الفصل هنا مثلاً بجملة القسم المعترضة؛ لتأكيد المعنى، نحو: خرج – والله – زيدٌ(٢). وأيضاً يقع الفصل هنا؛ للدلالة على اليقين، أو الشك بجملة أفعال القلوب المهملة عن العمل وجوباً عند الكوفيين، وجوازاً عند البصريين، نحو: قام – علمت، أو ظننت – زيدٌ، ويقوم – أظن، أو خِلت – زيدٌ(٣). وكذلك ورد الفصل هنا بـ(كان) الزائدة مع نائب الفاعل؛ للدلالة على الزمن الماضي، وذلك في قول العرب: لم يُوجَد – كان – مثلُهم(٤).

الفاصل السادس:الفصل بشبه الجملة

يجوز وقوع الفصل هنا في السعة؛ لأنَّ الفاصل هنا يعتبر حشواً، فهو لا يمنع العامل من العمل في معموله، وتنحصر فائدته في الدلالة على الزمان، أو المكان؛ لذلك يُسترط لصحة الفصل بظرف الزمان تناسب زمنه مع زمن الفعل، ومن آثاره اللفظية إجازته لتذكير الفعل الذي فاعله مؤنث حقيقي التأنيث، وذلك نحو: جاء – إلى البيت – فاطمة، وحسن – اليوم – دارك، واضطرم – أمس – نارك(٥)، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى:" كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ"(٦).

---

(١) ينظرالأصول لابن السراج١/١٨٣،الإغفال للفارسي٢/٣٧-، ،ش الجمل لابن عصفور٣/٢٤٦.

(٢) ينظر المقتصد للجرجاني ١/٤٢٧.

(٣) ينظر البصريات للفارسي ١/٤٣٤، المساعد لابن عقيل ١/٣٦٦، الدرر اللوامع ١/٣٤٣-.

(٤) ينظر الفوائد للثمانيني ص ٢١٧، ابن يعيش ٧/١٠٠، التوطئة للشلوبين ص ٢٢٥، ش الكافية لابن الحاجب ٣/٩٠٩، ش الجمل لابن عصفور١/٣٩٨، ش التسهيل لابن مالك ١/٣٦١، ش الكافية للرضي ٢/٢٩٣، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/٣٩٩، التذييل لأبي حيان ٤/٢١٢-، ش الألفية لابن القيم ١/٢٠١.

(٥) ينظر الأصول لابن السراج ١/١٧٣-، الحلبيات للفارسي ص ١٤٦، ١٩٤-، اللمع لابن جني ص ٨٠-، الفوائد للثمانيني ص ١٨٨-، الحلل لابن السيد ص ٩٠.

(٦) سورة ق (١٢)

الفاصل السابع:الفصل بالمضاف إليه

يجوز تحقق الفصل هنا خلافاً للوجه الأفضل[١]، وذلك عندما يكون العامل اسماً مشتقاً، حيث يكون الفاصل هو المفعول به في المعنى، والفصل هنا مفضول؛ لأنَّه يُعرِّف الاسم المشتق المحمول على الفعل النكرة في العمل، فيبعُد حينئذٍ بالفصل الشبه بينهما، ولكنّ الفارسي علل جوازالفصل بقوله:"الإضافة عندي في هذا أسهل من الألف واللام، ألا ترى.أنّ الإضافة قد يُقدرفيها الانفصال كثيراً، وما يعمل عمل الفعل، والألف واللام لا تشبهها في هذا"[٢]، أي يوجد تشابه بين الاسم المشتق، والإضافة بجواز انفصالهما عن معموليهما، وهذا يُسهّل اجتماعهما هنا، وذلك نحو: عجبت من إتلاف المالِ زيدٌ، وأصانعُ الثوبِ فتاةٌ، وكقِراءة ابن عامر برفع (عبده)، و(زكرياء)[٣]، في قوله تعالى:" ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا"[٤]، وكقول الفرزدق[٥]:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة – نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

الفاصل الثامن الفصل بـ(لا) النافية الزائدة

يجوز تحقق الفصل هنا إذا كانت الجملة منفية، ولكن يُشترط لصحة ذلك أنْ يُعطَف على الفاعل اسمٌ آخرٌ منفي بـ(لا) أخرى، نحو: ماقام لا زيدٌ، ولاعمروٌ، ولن ينجح لا المهملُ، ولا الكسولُ[٦].

---

[١] لأنَّ الأكثر في المصدر إذا أضيف إلى مفعوله أن يحذف فاعله، وذلك كقوله تعالى:" لَا يَسْأَمُ الْإِنسَانُ مِن دُعَاء الْخَيْرِ" [سورة فصلت (٤٩)].

[٢] الإغفال للفارسي ٧٠/٢، ينظر الكتاب ٢٨/١، الإغفال للفارسي ٢٠٦/٢، ش ابن السيرافي ٢٦٠/١، الخصائص لابن جني ٣١٥/٢، ش ابن الناظم ص ٢١٩، ش المرادي ٨٤٧/٢، ش القطرلابن هشام ص ٢٩١–، التصريح للشيخ خالد ٦٩٧/٢، الأشباه،والنظائر ٢٩/٢، الأشموني ٢٠٩/٢، ٩٢/٤، خزانة الأدب ٤٢٦/٤، الدرر اللوامع ٣٠٧/٢، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٣٣٣/٥–.

[٣] ينظر مصادر القِراءة في الهامش السابق.

[٤] سورة مريم (٢)

[٥] لم أقف على البيت في ديوانه، ينظر مصادره في الهامش الثاني.

[٦] ينظر الانتصار لابن ولاد ص ٩٥–.

الفاصل التاسع:الفصل بحرف الجر الزائد

يجوز تحقق الفصل هنا بالباء، و(مِن)[١]، فأمّا الباء فتختص بالجملة المثبتة، حيث تفيد التأكيد، ولقد ورد الفصل بها مع الأفعال (كفى)، وما كان على وزن (أفعل)، و(حب)، وذلك كقوله تعالى:"وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا"[٢]، وقوله:"أَسْمِعْ بِهِمْ"[٣]، وقوله:"أَبْصِرْ بِهِ"[٤]، وقول الأخطل[٥]:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها - وحُبَّ بها مقتولةً حين تقتل

وأمّا الفصل بـ(مِن) فيختص بالجملة المنفية خلافاً للأخفش[٦]، ولكن يُشترط في الفاعل المجرور بها لفظاً أنْ يكون نكرةً؛ لأنَّها تفيد تعميم النفي على كل الجنس لا

---

(١) ورد أيضاً الفصل باللام وِفق أحد التخريجات لقوله تعالى:" هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ" [سورة المؤمنون (٣٦)]، أي هيهات ما توعدون، حيث يُؤيد ذلك قِراءة ابن مسعود، وابن أبي عبلة بحذف اللام. ينظر الكشاف للزمخشري ٢٣٠/٤-، البحر المحيط ٤٩٥/٦، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١٦١/٩، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٣٨٧/٧، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ١٧٤/٦-.

(٢) سورة النساء (٧٩)

(٣) سورة مريم (٣٨)

(٤) سورة الكهف (٢٦)

(٥) ينظرالبيت في ديوانه ص ٢٢٤،ولكنّه فيه بلفظ (فأطيب) بدلاً عن (وحبَّ)، و في أمالي ابن الحاجب ٤٥٥/١، ش العمدة لابن مالك ٨٠٦/٢، ش ابن الناظم ص ٤٧٦، خزانه الأدب ٤٢٧/٩-، الدرر اللوامع ٢٨٨/٢.

(٦) حيث ذكر الفارسي أن الأخفش، والكسائي – وقيل معهم هشام – يجيزان زيادة (مِن) في الواجب، ولكنّه علَّق على ذلك بأنه قليل، وذلك كقول الأعشى: هذا النهار بدا لها من همِّها - ما بالها بالليل زال زوالها ، أي بدا لها همها، ولكن يُلاحظ أن ابن الشجري، والأصبهاني، وابن الأنباري، ومَن وافقهم قد مثَّلوا لتفرد الأخفش بزيادة (مِن) مع الفاعل في الواجب بأمثلة وقعت فيها الزيادة مع المفعول لا الفاعل، وذلك كتمثيل ابن الشجري بقوله تعالى:"فَكُلُواْمِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ" [سورة المائدة (٤)]، وتبعاً لذلك ضعَّف ابن الأنباري قول الأخفش بزيادة (مِن)؛ لأنَّها حينئذٍ تكون للتبعيض، وهذا صحيح وِفق الأمثلة، ولكن كما يظهر من كلام الفارسي أن قول الأخفش بالزيادة إنما هو مع الفاعل، ولذلك وصف وقوعها في الشعر بالقلة مع الواجب، بينما تدل زيادة (مِن) في الواجب مع المفعول على معنى التبعيض، وقد أجازها كل النحاة؛ لوقوعها في القرءان الكريم بكثرة لفظاً، وتقديراً، كما هو موضح في الفصل بحرف الجر الزائد مع المفعول في هذه الدراسة ص ١٦٥-، ينظر ديوان الأعشى، تحقيق/ د.حنا نصر الحتى، دار الكتاب العربي – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٢م، ص ٢٥٦، الشعر للفارسي ٢٢٥/١-، ٤٣٧/٢، ٤٦٨، المشكلة للفارسي ص ٨٣، البصريات للفارسي ٢٤٧/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٣٤-، ش اللمع للواسطي ص ٨٧، أمالي ابن الشجري ٢٨/٢، الكشف للأصبهاني ٨٠٠/٢، أسرار ابن الأنباري ص٢٦٠، ابن يعيش٨/١٠-١٤، ش الكافية لابن الحاجب٩٤١/٣-، الجامع لابن هشام ص٧٠-.

على مفرد بعينه[١]، حيث يترتب على إرادة الجنس جواز عدم تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي[٢]، وعن ذلك قال السيوطي في نظم الفريدة:

وجرَّه بزائد الباء وفى – و(مِن)، وشاع زائد البا في كفى

، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ"[٣]، وقوله:"وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ"[٤]، والفصل هنا يجعل الفاعل مجروراً لفظاً في محل رفع، حيث يظهر أثر ذلك في توابعه غالباً لا دائماً[٥] بجواز جرِّها تبعاً للإعراب الظاهر، أو رفعها تبعاً للإعراب المحلي، نحو: ما جاء من رجلٍ طويلٍ، أو طويلٌ.

---

[١] ولأنَّها تدل على هذا المعنى دهب المبرد، ومن وافقه إلى عدم القول بزيادتها؛ لأنَّها لا يجوز حذفها، ولكنّ الفارسي ردَّ ذلك بأن معنى تعميم الجنس يُستفاد من لفظ (أحد)، وليس من حرف الجر(مِن) في نحو: ما جاء من أحدٍ؛ لذلك فـ(مِن) زائدة، وعلى لفظ (أحد) يُحمل عليه غيره من النكرات بزيادة (مِن) معها، وذلك نحو: ماجاء من رجلٍ. ينظر المقتضب ٤٤/١–، ١٣٧/٤، الشعر للفارسي ٧٨/١–.

[٢] ينظر الكتاب ٢٦/٢، ١٣٠، ١٧٥، ٣١٥، ٢٢٥/٤، المقتضب ٤٢٠/٤–، الأصول لابن السراج ١٠١/١، ٦٣/٢–، ٢٦٠، ٤١٠، إيضاح الزجاجي ص ١٣٩، الشعرللفارسي ٤٤١/٢–، ٤٥٥، ٥٢١، الحلبيات للفارسي ص ١٤٥–، البصريات للفارسي ٤٢٢/١، الإغفال للفارسي ٤١٩/٢، المشكلة للفارسي ص ٥٢، ٧٠، ٩٤، العلل للوراق ص٨٧–، ١٨٥، معاني الرماني ص ٣٧،٩٧،١٦٦، السر لابن جني١٣٥/١–، التبصرة للصيمري ٢٨٥/١–، عيون الكتاب لابن جندل ص ٤٣–، ش اللمع لابن برهان ٣٩/١، ٣١٦، ٤١٥/٢، ش الحريري ص ١٢٤، أمالي ابن الشجري ١٣٠/١، ٣١٠، ٥٢٩/٢، ٢٢٢/٣، الكشف للأصبهاني ٢٨٩/١، ٧٥٤/٢، ٧٩٣–، ٩٧٥، تلقيح الشنتريني ص ١٠٧، ١٣٧، ش الجزولية للشلوبين ٨١٨/٢–، ٨٣٠–، أمالي ابن الحاجب ٣١١/١، ٦٨٥/٢، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٧٨، ٣٨١، ش الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١، ٥٠١–، ٥١٠، ٤٥/٣، ١٦٤، ش التسهيل لابن مالك ١٠٦/٢–، ١٣٥/٣–، ١٥٣–، ش ابن الناظم ص ٣٦١–، ش الكافية للرضي ٣٢٢/٢–، ش المقرب لابن النحاس الحلبي٥٧٠/١–، ٦٣٥، المالقي ص١٤٨–، ٣٢٤–، ش ابن جمعة٣٩٦/١–، التذكرة لأبي حيان ص ٤٢٧، ارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤–، الجنى للمرادي ص٣١٦–، مغني اللبيب١٤٨/٢–، ١٦٣/٤–، ١٧٤–، ش ابن عقيل ١٦/٣–، ش الشريف الجرجاني ص ٥٥٩، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٤٩٠–، التصريح للشيخ خالد ٦٣٩/١–، الفرائد للسيوطي ٦١٤/١، همع الهوامع ٥١٢/١، ٣٥/٣، الأشموني ٣٨٦/١–، ش الألفية لابن طولون ٤٣٨/١، الصبان ٥٢٢/٢، ٧٨٠–، الخضري ٣١٦/١، ٤٦٧، الضرائرللألوسي ص ٢٣٠، التطورلبرجشتراسر ص ١٦١، التطبيق للراجحي ص ١٨٢.

[٣] سورة فصلت (٤٧)

[٤] سورة فاطر (١١)

[٥] حيث يتعيّن الرفع فقط في التابع عندما تنتفي عنه شروط الفصل هنا،وذلك بأن يكون معرفةً،أو أن يكون مثبتاً،وذلك عند عطفه بما ينقض النفي كـ(بل)، نحو: ما جاء من أحد ولا أخوك،وما أقبل من جاهلٍ بل علماءُ.

الفاصل العاشر:الفصل بحرف يدل على تثنية الفاعل ،أو جمعه

يجوز تحقق الفصل هنا في لغة قليلة غير شائعة منسوبة لطيء، وأزد شنوءة، وبني الحارث، ولكنّها صحيحة عند بعض النحاة كالفارسي – وِفق ما نسبه إليه الثمانيني –، ويسمِّيها النحويون بمثالٍ لها، وهو لغة: أكلوني البراغيث[1]، حيث إنّ الفاصل فيها يكون حرفاً لا ضميراً، ويُشترط فيه أنْ يكون موافقاً للفاعل الظاهر بعده في التثنية، والجمع، وفي التذكير، والتأنيث؛ لأنَّه علامة تخص الفاعل لا الفعل كما يتوهم بعضهم، وذلك وِفق ما صححه ابن السيد، وأمّا في اللغة الشائعة فلا فصل فيها، لأنَّ الفاصل حينئذٍ يكون ضميراً فاعلاً للفعل الذي قبله، والاسم الذي يليه بدلاً عنه، وهذا وِفق تخريج سيبويه عن الخليل، ولكن يجوز أيضاً عند النحويين اعتبار الاسم الظاهرمبتدأ متأخراً، وخبره الجملة الفعلية المتقدمة عليه، وذلك لجواز عودة الضمير في السعة على متأخرٍ لفظاً متقدمٍ رتبةً[2]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وجرِّد الفعل إذا ما أُسندا – لاثنين، أو جمع ك: فاز الشهدا

---

[1] انتقد بعض النحاة هذا المثال بأن البراغيث تقرص لا تأكل، وهذه اللغة يسميها ابن مالك بلغة (يتعاقبون)، وذلك وِفق نص الحديث الشريف:"يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" [ينظر ش العمدة لابن مالك ٥٣٧/١، ومصادر الهامش التالي].

[2] ينظر الكتاب ٤٠/٢–، الأصول لابن السراج ١٣٦/١، الشعرللفارسي ٤٧٣/٢، البصريات للفارسي ٨٧٦/٢، مسائل الفارقي ص ٣٠١، ٣٠٣، التبصرة للصيمري ١٠٧/١–، الفوائد للثمانيني ص ١٨٢–١٨٦، النكت للأعلم ص ٢٢٥، ش الحريري ص ١٥٧، الحلل لابن السيد ص ٨١–٨٧، ١٥١، ١٦٩، أمالي ابن الشجري ٢٠٠/١–٢٠٤، ٤٢٦/٢–، الكشف للأصبهاني ٣٦٧/١–، ٨٥٨/٢، إيضاح القيسي ٤٩٥/١–، ابن يعيش ٦٩/٣، ش الجزولية للشلوبين ٧٥٤/٢–، ٨٨٧، ش الجمل لابن عصفور ١٠٤/١–، ش التسهيل لابن مالك ١١٦/٢–، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٥٨/١–، ش العمدة لابن مالك ١٢٨/١–، ش ابن الناظم ص ٢٢٠–، ٥٥٨، ش الكافية للرضي ٨/٢، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٥٢٠/١–، المالقي ص ١٨–، ٣٣٢، التذكرة لأبي حيان ص ٦٩٦–، التذييل لأبي حيان ٢٠٢/٦–٢٠٩، ارتشاف الضرب ١٠٨٢/٣–، ١٧٠٠/٤–، الجنى للمرادي ص ١٤٩–، ١٧٠–، ش المرادي ٥٨٦/٢–، أوضح ابن هشام ٨٨/٢–٩٦، ش الشذورلابن هشام ص ٢٣٢–٢٣٦، مغني اللبيب ٤٠٣/٤–٤١٦، ش الألفية لابن القيم ٢٩٩/١–، ش ابن عقيل ٧٩/٢–٨٥، المساعد لابن عقيل ٢٠٦/١–، ٣٩٣–، ش الألفية للمكودي ص ٨٤–، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٥٧٣–، التصريح للشيخ خالد ٤٠٣/١–، ١١١/٢–، ١٩٢–، ش الفرائد للسيوطي ٣١٦/١–، همع الهوامع ٥١٣/١، ش الألفية لابن غازي ٣٨٢/١–، الأشموني ٣٨٩/١–٣٩٣، ش الألفية لابن طولون ٣١٤/١–، الفواكه للفاكهي ص ١٢٦–، الدرر اللوامع ٣٥٦/١–، النحو الكوفي لمختار ديره ص ٢٢٥.

وقد يقال: سعدا، وسعدوا – والفعل للظاهر بعد مسندُ

، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:" ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ"[1]، وقوله:"وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ"[2]، وكقول الفرزدق[3]:

ولكن ديافيّ أبوه، وأمّه – بحوران يعصرنَ السليط أقاربُه

---

(1) سورة المائدة (٧١)

(2) سورة الأنبياء (٣)

(3) ينظر البيت في ديوانه ص ٤٤ وفي مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بالفعل

يمتنع الفصل هنا إذا توسط بين الفعلين المتتاليين المتنازعين في الفاعل، أو نائبه حرف العطف (بل)؛ لأنَّه يفيد الإضراب، أي الإعراض عمَّا قبله، وإثبات ما بعده، فيمتنع حينئذٍ بذلك إعمال الفعل الأول، ويثبت إعمال الفعل الثاني الذي يليه فلا فصل حينئذٍ، نحو: جاء بل ذهب زيدٌ، وقرأ بل كتب الدرس[(١)].

الفاصل الثاني:الفصل بالمعمول

يمتنع الفصل هنا مطلقاً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، وذلك كقوله تعالى:"وَإِذَا انقَلَبُواْ إِلَى أَهْلِهِمُ انقَلَبُواْ فَكِهِينَ"[(٢)]، وقوله:"لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ"[(٣)]، وكذلك يمتنع الفصل إذا خِيف اللبسُ بين الفاعل، والمفعول بسبب عدم وجود قرينة لفظية، أو معنوية[(٤)]، تميز بينهما سوى الترتيب بينهما، أي الفاعل أولاً،ثم يليه المفعول، نحو: صافح موسى عيسى[(٥)]، وعن ذلك قال الحريري ناظماً في ملحته:

وإنْ تقل كلَّم موسى يعلى – فقدِّم الفاعل فهو الأولى

---

(١) ينظر مصادر الهامش الأول ص ١٦٤.

(٢) سورة المطففين (٣١)

(٣) سورة التين (٤-٦)

(٤) من القرائن اللفظية المبيحة لجواز الفصل هنا، ظهورعلامات الإعراب على الفاعل، أو المفعول، أو على كليهما، أو على تابعهما، ووجود تاء التأنيث، وعودة الضمير، وذلك نحو: أحضر الرجلين زكريا، وكلّم عيسي الفاضلَ، أو نفسَه، أو زيداً موسي، وأكرمت يحيى سلمي، ونادى فتاه موسى، وأمّا القرينة المعنوية فتُفْهم بالعقل، نحو: أكل الكمثرى موسى، وكسر العصا الفتى، وأتعبت سلوى الحمى.

(٥) ينظر الأصول لابن السراج ٢١٩/١، ٢٤٥/٢، العلل للوراق ص ١٤٢-، الفوائد للثمانيني ص ١٩٢-، ش الحريري ص ١٦٨، الحلل لابن السيد ص ٩٧-، الكشف للأصبهاني ٨٣٣/٢، نتائج السهيلي ص ١٧٣-، ش الجزولية للشلوبين ٥٩١/٢-، ش الكافية لابن الحاجب ٣٢٨/١-، ش الجمل لابن عصفور ١٠١/١-، ش التسهيل لابن مالك ١٣٣/٢-، ش الكافية للرضي ٧٢/١-، ش ابن جمعة ٤٨٨/١-، ش المرادي ٥٩٤/٢-، الجامع لابن هشام ص ٧٠، ش القطرلابن هشام ص ٢٠٣، ش الألفية لابن القيم ٣١٣/١، ش ابن عقيل ٩٩/٢-، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٧٦-، المكبودي ص ٨٧-، الفرائد للسيوطي ٣٣٠/١-، الأشباه،والنظائر ١٣٩/٣، ١٩٠/٤، تصويبات بسيوني ص ٢٠-، النحولعباس حسن ٩٥/٢-.

وأيضاً يمتنع الفصل إذا كان المفعول محصوراً بـ(إلا) الظاهرة، أو المقدرة خلافاً للكسائي، وابن الأنباري مع الظاهرة[1]، وذلك نحو: ما قابل أخوك إلا زيداً، وقوله تعالى:"إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ"[2]، أي ما يتقبل الله إلا من المتقين، وقد يجتمع أكثر من مانع واحد في الموضع الواحد، وذلك كقوله تعالى:"وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم"[3]. وكذلك يمتنع الفصل إذا كان الفعل غير متصرف، فلا يجوز نحو: حب – في الدار – ذا[4]، وأيضاً يمتنع مطلقاً عند الجمهور خلافاً لابن جني الفصل بالمفعول معه، فلا يجوز نحو: استوى – والخشبةَ – الماءُ[5].

الفاصل الثالث:الفصل بـ(ما) الكافة غير الموصولة، أو المصدرية[6]

يمتنع الفصل هنا مطلقاً مع معظم الأفعال التامة المتصرفة؛ لاستلزام وجود فاعل لأي فعل، فيتدافع ذلك مع الفاصل الذي يكف ما قبله عمَّا يليه؛ لذلك لا يجوز نحو: يكتبما المجتهدُ الدرسَ، ولكن إذا وقع الفصل هنا مع بعض الأفعال الخاصة المسموعة عن العرب، وهي مثل:(طال)، و(كثر)، و(قل)؛ فإنّه ينفي عنها صفة الفعلية، ويُحوِّلها إلى أداة تدل على الكثرة، والقلة، وحينئذٍ تليها جملة استئنافية نحو: طالما، أو كثرما نجح المجتهد، وقلما يفشل المثابر[7].

---

[1] ينظر مصادر الهامش الخامس في الصفحة السابقة.

[2] سورة المائدة (٢٧)

[3] سورة البقرة (٩)

[4] ينظر الأصول لابن السراج ٢٢٨/٢، المشكلة للفارسي ص ٦٥-، الخصائص لابن جني ٣٦١/٢، السر لابن جني ٢٢٢/١، ش الحريري ص ١٩٩، ش الجزولية للشلوبين ٩٠٩/٣، ش التسهيل لابن مالك ٢٧/٣، أوضح ابن هشام ١٠٨/٢-، ١١٥، همع الهوامع ٣١/٣، الأشموني ٤٠٣/١-٤٠٦، ش الألفية لابن طولون ٣٢٣/١-، الصبان ٥٤٢/٢-٥٤٥، الخضري ٣٣٢/١، حاشية ابن حمدون ص ٢٢٩-، الدرر اللوامع ٣٥٩/١.

[5] ينظر ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٥٥٥/١، ش المرادي ٦٦٤/٢.

[6] حيث إن (ما) الموصولة تكون فاعلاً، أو مفعولاً، وما بعدها صلة لها، وذلك نحو: جاء ما أفرحني، وأكتب ما أسمعه، وأيضاً تكوِّن المصدرية مصدراً مؤولاً فاعلاً، أو مفعولاً، نحو: طال ما شكرتك، أي شكري لك، ونحمد ما شكرتنان، أي شكرك لنا، وتتميز (ما) الكافية عنهما باتصالها بالفعل دونهما.

[7] ينظر أمالي ابن الشجري ٥٦٧/٢، نتائج السهيلي ص ١٨٧، ابن يعيش ١٣٢/٨، التوطئة للشلوبين ص ١٧٦، ش الجزولية للشلوبين ٦١٣/٢، ش الكافية للرضي ٣٤٥/٢، ش ابن جمعة ٤٠٧/١-، الإعراب لابن هشام ص ١٠٠.

الفاصل الرابع:الفصل بـ(إلا)

يمتنع وقوع الفصل هنا بين الفاعل المتقدم، والفعل العامل فيه المتأخر عنه؛ لأنَّ الفاصل هنا يمنع ما بعده أنْ يعمل فيما قبله[1]، فلا يجوز نحو: ما سعيدٌ إلا ذهب، وما زيدٌ طعامَك إلا آكلٌ، بمعنى ذهب سعيد، وآكلٌ طعامَك[2].

---

(1) ينظر التمهيد ص ١٦-.

(2) ينظر الأصول لابن السراج ٢٨٤/١، ٢٩٩-، البصريات للفارسي ٧٨٤/٢، ارتشاف الضرب ١٤٧٠/٣، الجامع لابن هشام ص ٦٩، المساعد لابن عقيل ٥٨٢/١-، الفرائد للسيوطي ٤٢٣/١، الأشباه،والنظائر ٣٤٦/١، ١٧٢/٣-.

المطلب الثالث:الفصل بين الفاعل، والمفعول

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بالفعل

يتعيّن اعتبارتحقق وجوب الفصل هنا بالفعل المهمل إذا تنازع فعلان متتاليان في المفعول، ولكن يُشترط أنْ يتصدر الفعل الثاني حرف نفي؛ لأنَّه يتعيّن تحقق وقوع الفعل الأول دون الثاني، الذي يكون حينئذٍ فاصلاً يفيد تأكيد المعنى فقط، نحو: أهنت، لا أكرمت الكذَّاب(١)، وأيضاً يقع الفصل هنا وجوباً بين المفعول المتقدم، والفاعل المتأخر بالفعل العامل فيهما، وذلك إذا اتصف المفعول بالصدارة، أو أضيف إلى ما اتصف بها، نحو: مَن ضربت؟، وغلام مَن رأيت؟، وكم بيتٍ اشتريت، ومَن أكرمت أكرمته(٢).

الفاصل الثاني:الفصل بحرف الجر الأصلي

يتحقق الفصل الواجب هنا إذا كان الفعل لازماَ؛ لأنَّ الفاصل هو الذي يُعدِّيه إلى مفعوله؛ لذلك يكون المفعول مجروراً لفظاً في محل نصب، والفصل هنا يضيف معاني جديدة تختلف باختلاف معنى حرف الجر الفاصل، فمثلاً قولك: ذهبت إلى البيت، وذهبت عن البيت، يفيد الحرف الأول الفاصل الاقتراب، بينما يفيد الثاني الابتعاد، وإضمار الفاعل هنا لا يؤثر على وقوع الفصل هنا(٣)، وذلك كقوله تعالى:"قُلْ

---

(١) ينظر مصادر الهامش الأول ص ١٥٥.

(٢) ينظر ش التسهيل ١٥٣/٢-، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١٨٦/١-١٩٠، ش ابن جمعة ١١١٩/٢-، مغني اللبيب ٦٥٢/٥-، ش ابن عقيل ٩٧/٢، التصريح للشيخ خالد ٤٢٠/١، همع الهوامع ٧/٢-، ٥٠١، الفواكه للفاكهي ص ١٢٦، ١٣٣، النحولعباس حسن ٦٠٠/٣.

(٣) ينظر الكتاب ٨٣/١، ٢٦٣-، ٨٠/٣، معاني الفراء ٥/٢، المقتضب ٣٩/١، ٤٤-، ١٣٦/٤-، ١٤٢، ١٥٤، ٢٧٩ الأصول لابن السراج ٥٢/٢، ٦٥، إيضاح الزجاجي ص ٩٣، ١٠٨، لامات الزجاجي ص ١٤٩، جمل الزجاجي ص ٣١، المشكلة للفارسي ص ٢٥، البصريات للفارسي ٨٣١/٢، ، معاني الرماني ص ١٦٨، السر لابن جني ١٢٣/١-، ١٣٠-، الخصائص لابن جني ٢٢٩/٣-، ش اللمع لابن برهان ١٦١/١، ١٧٣-، ٧٢٣/٢، ش ابن بابشاذ ص ١٧٩-، ٢٨٥، ٣٢٣-، المقتصد للجرجاني ٣٤٧/١، ٥٩١-، الحلل لابن السيد ص ١٣٣، أسرار ابن الأنباري ص ٨٦، نتائج السهيلي ص ٣٥٢-، ابن يعيش ٦٥/٧، ٨/٨-، ش المرادي ٦٢٢/٢-٦٢٥، مغني اللبيب ١٢٢/٢، ١٨٢/٣، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٥٢٨/١٢.

أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ"[1]، ولكن ورد تعدية بعض الأفعال اللازمة إلى مفعولها دون حرف جر فاصل، وحينئذٍ ينتصب المفعول، ويكثر ذلك باطراد، ويحسُن إذا كان المعمول مصدراً مؤولاً مِن (أن) المشددة، والخفيفة، وأضاف ابن هشام (كي) وعلل النحاة ذلك للاستخفاف؛ بسبب كثرة الاستعمال، ولكنّهم قيَّدوه بما ورد سماعه عن العرب، فلا يُقاس عليه[2] خلافاً للمصدر المؤول، كما ذكر ابن هشام[3]، وذلك نحو: ذهبت الشامَ، ودخلت الدارَ، وأمرته أنْ يقوم، أي إلى الشام، وفي الدار، وبأنْ يقوم، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وعدِّ لازماً بحرف جر - وإنْ حُذِف فالنصب للمنجر
نقلاً، وفي (أنّ)، و(أنْ) يَطَّردُ - مع أمن لبسٍ، ك: عجبت أنْ يدوا

---

[1] سورة الفلق (١)

[2] ذهب أبوعمر الجرمي خلافاً للجمهور إلى أن (دخلت) فعل متعدي غير لازم، أي ينصب مفعوله بنفسه، ولكن نسب ابن عصفور هذا القول لأبي الحسن الأخفش، ولكنّه ردَّه بأنه فاسد، ومعه أيضاً مَن قال بمثل ذلك مع (ذهبت)، وذكر الشنتريني أن الشذوذ هنا ينحصر في هذين الفعلين فقط، ولكنّه يطَّرد في (دخلت) دون (ذهبت). ينظر مصادر الهامش التالي.

[3] ينظر الكتاب ٣٧/١-، ١٥٩، المقتضب ٣٥/٢-، ٣٤٢، ٣٣٠/٤-، الأصول لابن السراج ١٧٠/١-، ١٧٧-١٨٠، ٢٠٧، ١٤/٢، الانتصار لابن ولاد ص ٤٦-٥١، المشكلة للفارسي ص ١٦٤-، ٢٢٢-، الشعرللفارسي ٤٣/١، ٣١٠، ٤٤٦/٢، ٥٣٨، الحلبيات للفارسي ص ١٨٥-، البصريات للفارسي ٢٦٠/١، ٩١٦/٢، الإغفال للفارسي ٢٠٤/١، ٨٢/٢-٨٧، ٩٩، ٣٠٢-، ٤٠٤، ٥١٧-، العلل للوراق ص ١٥١، ١٨٥، ش ابن السيرافي ١٧٠/١، ٢٧٩، مسائل الفارقي ص ٣١٢-٣٢٣، اللمع ص ١٠٥، عيون الكتاب لابن جندل ص ٤٠-، ش اللمع لابن برهان ٥٧٤/٢، المقتصد للجرجاني ٦٠٣/١، ٦١٣-، ٦٤٣-، ٨٢٢-٨٢٩، ٨٤٠، النكت للأعلم ص ٥٤-، ش اللمع للواسطي ص ٦٧، أمالي ابن الشجري ٧/١-، ٦٣، ٢٢٦/٣، تلقيح الشنتريني ص ٦٩، ٧٤ أسرار ابن الأنباري ص ١٨١، إيضاح القيسي ٢١٢/١-، ش الكافية لابن الحاجب ٤٨٨/٢-، أمالي ابن الحاجب ٧١٢/٢-، ش الجمل لابن عصفور ٢٧٩/١-، ٣٠٨-٣١٣، ش التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٨٣/١-، ش ابن الناظم ص ٢٤٦-، ش الكافية للرضي ١٨٦/١، ١٩٠، ٣١٤، ٢٧٣/٢، ش ابن جمعة ١٥٠/١-، ٥٤٩-، ارتشاف الضرب ٢٠٨٩/٤-، الجنى للمرادي ص ٤٧-٥٠، ٢١٧، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٢٠، الجامع لابن هشام ص ٤٦، ٥٨-، ش الشذورلابن هشام ص ٤٢٧-، ٤٨٧-٤٩٠، ش الألفية لابن القيم ٣٤١/١-، ش ابن عقيل ١٥٠/٢-، المساعد لابن عقيل ٤٢٨/١-، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٣٧، الأشموني ٢٦٥/٢-، خزانة الأدب ٨٣/٣، ١١١، الدرر اللوامع٢٥٩/٢-، سيبويه والضرورة لإبراهيم ص ١٢٥-، الأدوات للصغير ص ٣٤٠-.

، ومن شواهد ذلك قول العباس بن مرداس[١]:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به – فقد جعلتك ذا مال وذا نشب

،أي أمرتك بالخيرِ، وقول ساعدة بن جؤية[٢]:

لدن بهز الكتف يعسل متنه – كما عسل الطريقَ الثعلبُ

، أي عسل في الطريقِ، وقول الشاعر[٣]:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه – رب العباد إليه الوجه والعمل

، أي استغفر الله من ذنبٍ.

وكذلك يتحقق الفصل الواجب هنا بلام التقوية، ولام التبيين، ولام المفعول له، ولام التعجب، فأمّا لام التقوية[٤] فيقع الفصل بها إذا كان العامل فرعاً في العمل، وليس بفعل أصيل، حيث إنّها تقويه على العمل[٥]، وذلك كقوله تعالى:"وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ"[٦]، وقوله:"نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى"[٧]،وقوله:"فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ"[٨]، وأمّا الفصل بلام التبيين فيقع إذا كان الفعل مضمراً، وحلّ محله المصدر المنصوب به، وذلك كقوله تعالى:"فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ"[٩]، وقوله:"وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ"[١٠]، ونحو: سقياً

[١] ينسب البيت أيضاً لعمرو بن معد يكرب ولغيره،ينظرمصادره في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٢] ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٣] البيت من أبيات سيبويه الخمسين المجهول قائلها، ينظر الهامش السابق.

[٤] يجوز أيضاً أن تتصل لام التقوية بالمفعول المتقدم على فعله الأصيل، وحينئذٍ يكون الفصل معنوي لا لفظي، وذلك كقوله تعالى:"إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ" [سورة يوسف(٤٣)].ينظرش الحريري ص١٦٧،الكشف للأصبهاني ٦٠٨/١–، أسرار ابن الأنباري ص ٢١٠، ش الجمل لابن عصفور ٢٨٥/١، ٥٣٧، ش الكافية للرضي ٢٠١/٢–، المالقي ص ٢٤٦–، الجامع لابن هشام ص ٧١، مغني اللبيب ١٩٠/٣–، همع الهوامع ٣/٢،٣٧١/٩٩، الفواكه للفاكهي ص ٢١٥–، اللامات للفضيلي ص ٨١–، التأويل للحوز ١٣٠٨/٢–، النحولعباس حسن ٤٧٥٠/٢.

[٥] ينظر المقتضب ٣٦/٢–، ش اللمع لابن برهان ١٣٤/١، ش التسهيل لابن مالك ١٦١/٢، ١٤٤/٣، ١٤٨، ش ابن الناظم ص ٣٦٤–، ارتشاف الضرب ٢٢٧٩/٥، الجنى للمرادي ص ١١٨.

[٦] سورة البقرة (٩١)

[٧] سورة المعارج (١٦)

[٨] سورة البروج (١٦)

[٩] سورة الملك (١١)

[١٠] سورة محمد (٨)

لزيد، ورعياً له، والفصل حينئذٍ يبيح في المصدر الرفع بالابتداء، كقوله تعالى:"فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ"[1]، وقوله:"وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ"[2]، وقوله:"وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ"[3]، وعلل الزجاجي ذلك بأنّك لو حذفت الفاصل امتنع الرفع بالابتداء؛ لعدم وجود خبرٍ له[4]، وأمّا الفصل بلام المفعول له فيقع وجوباً إذا كان المفعول له، أو لأجله غير مصدر، نحو: جئتك لزيد، أو مصدراً ضميراً، نحو: رجاؤك جئت له، أو مصدراً اسماً ظاهراً غير مؤولٍ، ولكنّه تنتفي عنه مشاركة الفعل في الوقت، أو الفاعل، نحو: تأهبت أمس للسفر اليوم، وجئتك لوعدك إيايَّ، وأحسنت إليك لإحسانك إليَّ، وحينئذٍ لا تحذف اللام إلا ضرورةً، كما في قول الفرزدق عند اعتبار (سماحة) مفعولاً له، وهو قوله[5]:

مِنَّا الذي اختير الرجال سماحةً – وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

، وفيما عدا ما سبق يكون الفصل باللام مع المفعول له جائزاً، لا واجباً، نحو:زرتك طمعاً في برك، أي لطمعي، وجئتك أنْ وعدتك، أي لوعدي إياك، وذكر النحاة[6] بأنّه يجوز وقوع الفصل هنا مع المفعول له بدلاً عن اللام بـ(مِن)، والكاف، والباء، و(في)،

---

(1) سورة الماعون (٤)

(2) سورة المطففين (١)

(3) سورة المرسلات (١٥)

(4) ينظر الأصول لابن السراج ١/١٦٦، لامات الزجاجي ص ١٢٣–١٢٥، جمل الزجاجي ص ٣٠٥، الشعرللفارسي ١/٢١، لامات الهروي ص ٤١–٤٨، النكت للأعلم ص ١٧٣، ابن يعيش ١/١١٤، ش الكافية لابن الحاجب ٢/٣٩٥، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٢٣، ش التسهيل لابن مالك ٣/١٢٧، ١٤٦، ش ابن الناظم ص ٢٦٧، الجنى للمرادي ص ٩٧، مغني اللبيب ٣/١٩٣، ٢٠٧–، معاني السامرائي ٣/٧٠٠.

(5) ينظر البيت في ديوانه ص ٣٦٠، ش الجمل لابن عصفور٣/٣٥، خزانة الأدب ٩/١١٣، ١٢٣.

(6) ينظر تلقيح الشنتريني ص ٧٥، توجيه اللمع لابن الخبازص ١٩٦–، ش الجزولية للشلوبين ٣/١٠٧٩–، أمالي ابن الحاجب ٢/٥٦٦، ٨٢٦، المقرب لابن عصفور١/١٦١–، ش التسهيل لابن مالك ٢/١٩٦، ش العمدة لابن مالك ١/٣٩٥–٣٩٧، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٠١، ش ابن الناظم ص ٢٧١، ش الكافية للرضي ١/١٩٢–، ش ابن جمعة ١/٥٣١، ٥٨٢–، ارتشاف الضرب ٣/١٣٨٣–، ش المرادي ٢/٦٥٤–، أوضح ابن هشام ٢/١٩٨، ش الشذورلابن هشام ص ٢٩٩–٣٠٢، المساعد لابن عقيل ١/٤٨٥–، ش الألفية للمكودي ص ١٠٩، التصريح للشيخ خالد ١/٥١٤، همع الهوامع ٢/٩٩–، ٣/١٠–، الأشباه،والنظائر ٥/١٦–، الأشموني ١/٤٨١.

كما في قوله تعالى:" كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا"[1]، وقوله:" وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ"[2]، وقوله:" فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ"[3]، والحديث الشريف:" إنّ امرأةً دخلت النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض"[4]، وعمَّا سبق قال ابن الوردي ناظماً في تحفته:[5]

المصدر الظاهرإنْ جا عِلَّة - لحدث يُنصب مفعولاً له

متحدَيْ، وقتٍ، وفاعلٍ، فإنْ - شرطٌ يفت بحرف تعليل قُرن

، وأمّا الفصل بلام التعجب فيقع إذا كانت اللام هي التي تدل على معني التعجب، أو كان فعل التعجب محذوفاً، وذلك نحو: أرى لزيدٍ رجلاً، أي أعجب لزيدٍ، وكقوله تعالى:" لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ"[6]، أي أعجب لإيلاف[7].

الفاصل الثالث:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل الواجب هنا إذا كان الفاعل هو اسماً موصولاً، وذلك نحو: لا يسأم الذي يحب المعرفة عن قِراءة الكتب[8]، وكقوله تعالى:" قَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ"[9].

الفاصل الرابع:الفصل بالفاء

يقع الفصل هنا وجوباً بفاء الجزاء في جمله (أمّا)، وذلك عندما لا يُوجد فاصلٌ آخرٌ بين (أمّا)، والفاء؛ لأنَّهما لا يتعاقبان[10]، فيتقدم حينئذٍ المفعول وجوباً؛ لإصلاح

---

(1) سورة الحج (٢٢)

(2) سورة البقرة (١٩٨)

(3) سورة النساء (١٦٠)

(4) ينظر مصادر الحديث في الهامش السادس في الصفحة السابقة.

(5) ش التحفة لابن الوردي ص ٢١٨-

(6) سورة قريش (١)

(7) ينظر الأصول لابن السراج ١٠٩/١، همع الهوامع ٤٢/٣، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٥١٢/١٢.

(8) ينظر مغني اللبيب ١٥٥/٥-.

(9) سورة البقرة (١١٣)

(10) ينظر تعليل ذلك في هذه الدراسة ص ٢٨٣.

اللفظ، وذلك نحو: أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ، وأمّا زيداً فلن أضربَ[1]، وكقوله تعالى:" فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ "[2].

الفاصل الخامس:الفصل بنون الوقاية

يقع الفصل الواجب هنا مع الفصل مطلقاً إذا كان مفعوله[3] ياء المتكلم؛ لوقايته من الكسر الذي تجلبه الياء؛ لأنَّ الأفعال لا يدخلها الكسر، والجر، وذلك نحو: زرتني، ويساعدونني، وساعدني[4]، ولكن إذا كان الفعل المضارع ينتهي بنون الإعراب فإنّه يجوز حذف إحدى النونين؛ للتخفيف، أي إمّا نون الوقاية، وإمّا نون الإعراب، حيث أخذ ابن مالك بظاهر كلام سيبويه بحذف نون الإعراب، بينما ذهب الجمهور كالأخفش، والمبرد، والفارسي، وابن جني، ومَن وافقهم إلى أنّ النون المحذوفة هي نون الوقاية لا الإعراب، ويبدو أنّ هذا هو الراجح؛ لأنَّ ما تقوم به نون الوقاية تؤديه نون الإعراب، بينما لا يجوز العكس؛ لأنَّ ثبوت نون الإعراب يدل على انتفاء نصب، وجزم المضارع؛ لذلك يمتنع حذفها دون وجود مؤثر إعرابي، وقيل أيضاً بأنّ نون الوقاية أولى بالحذف؛ لأنَّها هي التي حصل بها الثقل، والتكرار، وعلى هذا تقول مثلاً :هم يساعدوني[5].

---

[1] ينظر الكتاب ١/١١١، ١٣٨، المقتضب ٣/٢٧، المقتصد للجرجاني ١/١٠٥٠، النكت للأعلم ص ١١٤.

[2] سورة الضحى (٩، ١٠)

[3] ذكر ابن الشجري بأن الفصل هنا لا يقع مع الفاعل؛ كراهة أن يلتبس الفاعل بالمفعول في اللفظ. ينظر أمالي ابن الشجري ٧٥، منثور ابن الأنباري ص ٣٠.

[4] ينظر المقتضب ١/٢٤٨–، ٢٦٣، جمل الخليل ص ٣١٦–، الإغفال للفارسي ٢/٣٩٣، التبصرة للصيمري ١/٤٩٩–، الفوائد للثمانيني ص ٤١١–، نتائج السهيلي ص ١٩٣، ابن يعيش ٣/١٢٢–، التوطئة للشلوبين ص ١٨٧، ش الجزولية للشلوبين ٢/٦٤٢، ش الكافية لابن الحاجب ٢/٧٠٠، ش التسهيل لابن مالك ١/١٥، ٣٩، ١٣٤–١٤٠، ش ابن الناظم ص ٦٧–، ش الكافية للرضي ٢/٢١–، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/١٣٨، الجنى للمرادي ص ١٥٠–، الجامع لابن هشام ص ٧، ش الألفية للسيوطي ص ٩٤، الفرائد للسيوطي ١/١٥٣، الأشباه،والنظائر ٤/١٣٦–، الأشموني ١/١٠١، ش الألفية لابن طولون ١/١١٠–، الخضري ١/١٠٨.

[5] ينظر الكتاب ٣/٥١٩، أمالي ابن الحاجب ٢/٥٤٠–، ٧٠١، ش التسهيل لابن مالك ١/٥١–، التذييل لأبي حيان ٢/١٨٨–، ١٩٢–، ش المرادي ٣/٣٧٨–، أوضح ابن هشام ١/١٠٠، ٢/٢٥٦، ش الألفية لابن القيم ١/١٢٥–، المساعد لابن عقيل ١/٣١، ٩٨، الشمني ٢/٩٩–، التصريح للشيخ خالد ١/١١٥–١١٧، همع الهوامع ١/٢١٨، الصبان ١/١٩٤، سيبويه والضرورة لإبراهيم ص ١٨٨–١٩٠، النحولعباس حسن ١/٢٨٠، ٢٨٤–.

الفاصل السادس:الفصل بالواو

يقع الفصل الواجب هنا مع المفعول معه، حيث إنّه يدل على معنى الاجتماع، والمعية دون العطف، ولكنّ الناصب للمفعول معه هو الفعل المتقدم لا الفاصل، خلافاً للجرجاني، كما ذكر المرادي، وفي ذلك قال الفارسي:" قد تجد الفعل يعمل بتوسط الحرف، ولا يجوز أنْ يحذف الحرف المتوسط، كقولك: قمتُ وزيداً"[١]، أي مع زيد، وعن ذلك قال ابن الوردي في التحفة:

ما بعد واو مثل (مع) لا متبعه – مِن فضلةٍ ينصب مفعولاً معه

، وأضاف المرادي أيضاً بأنّ الفارسي خلافاً لسيبويه أجاز أنْ يكون الفاصل مسبوقاً بعامل معنوي كاسم الإشارة، نحو: هذا ردائي مطوياً، وسربالاً[٢].

---

[١] البصريات للفارسي ٧٠١/١، ينظر الكتاب ٢٧٤/١، الخصائص لابن جني ١٩٦/٢، ٣٨٣، ش ابن بابشاذ ص ٢٠٣، ش الحريري ص ١٨٧، توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٩٨-، ش الكافية للرضي ٢١/١، ش ابن جمعة ٥٨٦/١-، النكت لأبي حيان ص ١٠٢، ارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣-١٤٨٧، الجنى للمرادي ص ١٥٥-، ش المرادي ٦٦٣/٢-، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٢٢، الجامع لابن هشام ص ٥٩، ش الشذورلابن هشام ص ٣١١-، مغني اللبيب ٣٨١/٤، ش الألفية لابن القيم ٣٧٥/١-، ش ابن عقيل ٢٠٢/٢-، التصريح للشيخ خالد ٥٢٨/١-، همع الهوامع ١٧٦/٢-، الأشباه،والنظائر ٥٠/٤، ش الألفية لابن طولون ٣٨٦/١، الفواكه للفاكهي ص ٢٣٢، الصبان ٦٦٢/٢-، الخضري ٤٠٤/١-، النحو الكوفي لمختار ديره ص ٣٧٤-٣٧٧، معاني السامرائي ٢٣٩/٢-٢٤٢، ٣٨٢/٣.

[٢] ينظر مصادر الهامش السابق.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالفعل

يقع الفصل هنا جوازاً إذا تنازع في المعمول فعلان يربطهما حرف عطف يفيد الاشتراك، حيث يُعوَّض الفعل الفاصل المُهمل بضمير يرجع إلى المعمول المتنازع فيه، ويكون الفصل هنا لفظياً، لا معنوياً؛ لأنَّ الفاصل على نية التأخير، والفصل هنا هو الوجه عند الكوفيين؛ لأنَّ الأفضل عندهم أنْ يكون العمل للعامل الأسبق، ولكنّه عند البصريين للعامل الأقرب من المعمول[(١)]، ويقع الفصل هنا بين الفاعل المتقدم، والمفعول المتأخرإذا طلب الفعلان العاملان المعمول المتنازعين فيه مفعولاً، نحو: قرأت – وكتبتهما – الدرسَين، ويقع ذلك أيضاً إذا طلبه الفعل الأول مفعولاً بينما يطلبه الثاني فاعلاً، نحو: أكرمتُ – وأكرموني – قومَك، أي أكرمت قومَك، وأكرموني، بمعنى أكرمني قومُك، ومررت – ومرَّ بي – بزيد، أي مررت بزيد، ومرَّ بي، بمعنى مرَّ زيدٌ

---

(١) ينظر الكتاب ١/٧٣-٨٩، المقتضب ٤/٧٢-٧٩، الأصول لابن السراج ٢/٢٤٩، جمل الزجاجي ص ١١١-١١٨، البصريات للفارسي ١/٥٢٥-، ٦٣٢-٦٣٩، ٢/٩١٩-، الحلبيات للفارسي ص ٢٣٨-٢٤٣، ش ابن السيرافي ١/١٣١-، الخصائص لابن جني ٢/١٧٠، ٣٨٧، التبصرة للصيمري ١/١٤٨-١٥٥، ٥٣١-٥٣٧، المقتصد للجرجاني ١/٣٣٦-٣٤٤، النكت للأعلم ص ٨٤، الكشف للأصبهاني ٢/٧٨٧، ٨٧٢، تلقيح الشنتريني ص ١٧٩-١٨١٤، منثور ابن الأنباري ص ٥٩، الإنصاف لابن الأنباري ص ٧٩-٨٥، إيضاح القيسي ١/١٠٥، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٢٥٢-٢٥٨، التوطئة للشلوبين ص ٢٧٦، أمالي ابن الحاجب ١/٣٥٩-، ٢/٤٩٦-، ش الكافية لابن الحاجب ١/٣٣٩-٣٤٧، ش الوافية لابن الحاجب ص ١٦٢-١٦٥، ش الجمل لابن عصفور٢/٨٠-، ٩٤-، المقرب لابن عصفور١/٢٥٠-، ش التسهيل لابن مالك ٢/١٦٤-١٧٧، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/٢٨٧-٢٩٢، ش ابن الناظم ص ٢٥٣-٢٦٠، ش الكافية للرضي ١/٧٧-٨٢ ش الإرشاد للقرشي ص ٤٥-، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢/٧٩٨-٨٥١، ش ابن جمعة ١/٦٥١-٦٥٩، النكت لأبي حيان ص ٩٤-، التذكرة لأبي حيان ص ٣٣٧-٣٦٢، ٧٥٠، ارتشاف الضرب ٤/٢١٣٩-٢١٥٤، ش المرادي ٢/٦٢٩-٦٤٣، ش القطرلابن هشام ص ٢١٤-، أوضح ابن هشام ٢/١٦٤-، المساعد لابن عقيل ١/٤٤٨-، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١١٣-، ١٣٥، ش الشريف الجرجاني ص ١٢٨-١٣٣، التصريح للشيخ خالد ١/٧٤٥-٤٨٩، الفرائد للسيوطي ٢/٦٩٨-، همع الهوامع ٣/٩٤-١٠١، الأشباه،والنظائر ٧/٢٥٢-٢٦٨، ش الألفية لابن غازي ٢/٢٦-٣٤، الأشموني ١/٤٥٠-٤٦٥، الحدود للفاكهي ص ٢٠٣، حاشية ياسين ٢/٩٠-، خزانة الأدب ١/٣٢٢-٣٢٨، الخضري ١/٣٦٦-، حاشية ابن حمدون ص ٢٥٨-، الدرر اللوامع ١/١١٥-، ٢/٣٤٩-٣٦٠، الاختصار لمؤمن غنام ٢/٢١٦-، معاني السامرائي ٢/١٤٢-، جامع الغلاييني ٣/٢٣-، النحولعباس حسن ٢/١٨٦-٢٠٣.

بي، ويقع الفصل هنا بين المفعول المتقدم وجوباً، أو جوازاً، ولكن الأكثر مع الأول، وبين الفاعل المتأخرعنه، إذا طلب الفعل الأول المعمول فاعلاً بينما يطلبه الثاني مفعولاً، وذلك نحو: أكرمني – وأكرمته – زيد، أي أكرمني زيد، وأكرمته، بمعنى أكرمت زيداً، ونحو: أكرم أختي – وأكرمته – زوجُها، أي أكرم أختي زوجها،وأكرمته، بمعنى أكرمت زوجها، ونحو: أحب الخيرَ – وأحببتهم–المسلمون، أي أحب الخيرالمسلمون، وأحببتهم، وكقول امرئ القيس[1]:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة – كفاني ولم أطلب قليل من المال

، أي كفاني قليل من المال، ولم أطلبه، وعمَّا سبق قال ابن مالك في ألفيته:

إنْ عاملان اقتضيا في اسم عمل – قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولي عند أهل البصرة – واختارعكساً غيرهم ذا أسره

وأعمل المهمل في ضميرما – تنازعاه، والتزم ما التزما

ك: يحسنان، ويسيء ابناكا – وقد بغى، واعتديا عبداكا

الفاصل الثاني:الفصل بحرف الجر الزائد

يتحقق الفصل الجائز هنا عندما يكون الفعل متعدياً بنفسه لمفعوله، حيث ترجع حينئذٍ عِلَّة الجواز إلى احتياج الجملة لمعنى حرف الجر الفاصل؛ لذلك يقع الفصل به لفظاً، أو تقديراً، ومِن هذه المعاني التي يفيدها الفاصل هنا معنى التبعيض، وذلك كقوله تعالى:"لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ"[2]، ونحو: أخذت من مال زيد، أي أخذت بعضه لا كله، وكقوله تعالى:"وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ"[3]، أي من قومه[4]، ويبدو أنّ الباء الزائدة

---

[1] ينظر البيت في ديوانه ص ٣٩، وفي مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

[2] سورة مريم (٦٩)

[3] سورة الأعراف (٥٥)

[4] ينظر المقتضب ٤٤/١، ٣٤٢/٢، ١٣٧/٤، ٣٣٠-٣٣٠، الأصول لابن السراج ٤٠٩/١، ٢١٢/٢، الشعرللفارسي ٤٣/١-، البصريات للفارسي ٤٤٨/١، العلل للوراق ص ٨٥، ٨٨، السر لابن جني ١٣٥/١، الخصائص لابن جني٢٧٤/٢، ٢٨٢، الفوائد للثمانيني ص٢٦٦، ٣٣٤-، أمالي ابن الشجري ٢٨٥/١-، ١٣١/٢-، نتائج السهيلي ص٣٣٠-، ابن يعيش ٢٣،٥٠/٨-، ١٣٩، أمالي ابن الحاجب٨٠٧/٢، ش الجمل لابن عصفور ٢٨٠/١-،٥٠٩، ش الكافية للرضي ٣٣٤/١، التذييل لأبي حيان ١٣٩/٣، مغني اللبيب ١٦٠/٢-١٦٦، ١٨٣/٣-، المساعد لابن عقيل٢٦٤/٢، تعقبات الدماميني لعلي الحكمي ص ١٠١، خزانة الأدب ١٠٧/٩، الضرائرللألوسي ص ٢٣١.

كـ(من) تـدل علـى معنـى التبعـيض كمـا أشـار الـى ذلـك أبوحيـان، وذلـك فـي قولـه تعالى:"عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ"[١]، وقوله:"عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ"[٢]، أي يشرب منهـا، وتعليـل ذلـك أنّ الـرزق الـذي فـي الجنـة دائـم، فهـو لايسـتهلك، ولاينفـد كلـه بـل بعضه، ولكنّ الفراء، ومَن وافقه أشار إلى زيادة الباء فقط، أي يشربها[٣].

وأيضاً من المعاني التي يفيدها الفاصل هنا التأكيد، وذلك كالفصل بالباء في قولـه تعـالى:"وَزَوَّجْنَـاهُم بِحُـورٍ عِـينٍ"[٤]، أي حـوراً عينـاً، ومنهـا كـذلك التعليـل، وذلـك كالفصل باللام في قوله تعالى:"وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُواْ لَهُ"[٥]، وأيضاً كالفصل باللام بين فعلي الإرادة، والأمر[٦]، في قوله تعالى:"وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ"[٧]، وقوله:"إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ"[٨]،وقوله:"وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ"[٩].

الفاصل الثالث:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يجوز وقوع الفصل هنا بالجملة العترضة في ثلاث صور متنوعة، فهو إمّا أنْ يقـع بـين الفاعـل المتقدم،والمفعول المتـأخر عنـه، وهذا هـو الأصـل، وإمّـا بـين الفاعـل المتـأخر، والمفعـول المتقـدم عليـه، والمتـأخر عـن الفعـل، وإمّـا بـين الفاعـل المتـأخر، والمفعـول المتقـدم علـى الفعـل، وفاعلـه معـاً، والجمـل المعترضـة الفاصـلة هنـا متنوعـة فمنها مثلاً الجملة الفعلية، وذلك كما في قوله تعالى:"قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَـاهِلُونَ"[١٠]، أي أ أعبـد غيـر الله فيمـا تـأمروني، ولكـنّ ذلـك خلافـاً للفارسـي،

---

[١] سورة الإنسان (٦)

[٢] سورة المطففين (٢٨)

[٣] ينظر معاني الفراء ٢١٥/٣، البحر المحيط ٥٥٢/٨، ٦١٩، الكشف للأصبهاني ١٤١٢/٢، ١٤٤٢.

[٤] سورة الطور (٢٠)

[٥] سورة الأعراف (٢٠٤)

[٦] ينظر مصادر الهامش الثالث

[٧] سورة الأنعام (٧١)

[٨] سورة الأحزاب (٣٣)

[٩] سورة الشورى (١٥)

[١٠] سورة الزمر (٦٤)

والأصبهاني الباقولي، ومَن وافقهما[١]، وأيضاً منها الجملة الاسمية[٢]، مثل قول امرئ القيس[٣]:

ألا هل أتاها والحوادثُ جمَّةٌ – بأنّ امرأ القيس بن تملك بيقرا

، وكقول جويرية بنت بدر[٤]:

وقد أدركتني والحوادثُ جمةٌ – أسنة قومٍ لا ضعاف، ولا عزل

، وكقول قيس بن زهير[٥]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي – بما لاقت لبون بني زياد

، وكذلك منها جملة فعل القلب، كقول الشاعر[٦]:

شجاك أظن ربعُ الظاعنينا – ولم تعبأ بعذل العاذلينا

، كذلك منها جملة القسم المحذوف جوابه،نحو:ينال المثابر – والله–غايته،وأيضاً منها جملة النداء،نحو: أيقنت – يا أخي– بأنّ الصدق منجاةٌ للمرءِ، وكقول الشاعر[٧]:

على حين ألهى الناس جُلُّ أمورِهم – فندلاً زريقُ المالَ ندل الثعالب

، أي فندلاً المالَ يازريق، وكذلك منها جملة الشرط المحذوف جوابها، ولكن يشترط

---

[١] حيث إنهما ذهبا إلى تعيين الوجه المرجوح عند سيبويه، والمبرد، والجمهور وهو انتفاء الفصل هنا، وذلك باعتبار أن انتصاب (غير) بـ(تأمروني)، و(أعبد) بـ(أنْ) المضمرة، والتقدير: أتامروني بغير الله أن أعبدَ. ينظر الكتاب ١٠٠/٣، المقتضب ٨٥/٢–، الشعرللفارسي ٢٨٢/١–، النكت للأعلم ص ٣٩٤، الكشف للأصبهاني ١١٦٦/٢–، المسائل السفرية لابن هشام ص ٥٨.

[٢] ينظرالأصول لابن السراج١٨٤/١، الإغفال للفارسي٣٨/٢–، الحلبيات للفارسي ص ١٤٥–١٤٨، الخصائص لابن جني٣٣١/١–٣٣٧، ش اللمع لابن برهان٢٥١/١، المقتصد للجرجاني٤٢٧/١، أمالي ابن الشجري٣٢٨/١، إيضاح القيسي ٢٧٩/١، ش الجمل لابن عصفور٢٤٦/٣، ارتشاف الضرب ١٦١٥/٣، مغني اللبيب ٥٦/٥–، المساعد لابن عقيل ٥١/٢، خزانة الأدب ٣٦١/٨، ٥٢٤/٩–، الدرر اللوامع ٧٢/١، ٥٢٣.

[٣] ينظر البيت في ديوانه ص ٣٩٢، وفي مصادر الهامش السابق.

[٤] قيل إن اسمه (حويرثه)، وأيضاً قيل إن اسم أبيه (زيد). ينظر مصادره في الهامش قبل السابق.

[٥] ينظر مصادر البيت في الهامش الثاني.

[٦] ينسب البيت لمجهول، ينظر مصادره في الهامش الثاني.

[٧] ينسب البيت لعدة شعراء منهم أعشى همدان، ورجل من الانصاري، وجرير، والأحوص، ولكنّ الأخيرين ليس في ديوانهما، ينظرالكتاب ١٢٠/١، السر لابن جني ٥٠٧/٢، الكشف للأصبهاني ٦٤٧/٢، ٩٣٣، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٥١.

حينئذٍ في السعة عند البصريين[١]، أنْ يكون فعل الشرط غير مجزومٍ لفظاً بأداة الشرط؛ ليسهل حذف جوابه، نحو: يصلي المسلم – إنْ لم يسهركثيراً – الفجر دائماً في المسجد، وزيداً – إذا أتيتني – أكرم[٢]، وكقول الحطيئة(جرول بن أوس)[٣]:

سيري أُمامَ فإنا الأكثرين حصىً – والطيبون إذا ما ينسبون أبا

الفاصل الرابع:الفصل بالفاء

يقع الفصل هنا بين المفعول المتقدم، والعامل فيه المتأخرعنه[٤]، وذلك كقوله تعالى:"وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ"[٥]، حيث إن الفاء رابطةٌ لجملتين، أولهما مقدرة، ولهذا رجَّح ابن ولاد مذهب سيبويه بعدم زيادة الفاء الفاصلة خلافاً للمازني، والأخفش؛ لأنَّها لو كانت زائدة لاستوى حذفها، وإثباتها، وهذا لا يتحقق هنا، بينما رجَّح ابن الشجري زيادتها، لأنَّه إذا اتصل المفعول المتقدم بحرف عطف امتنع دخول حرف العطف على حرف العطف، حيث يكون التقدير مثلاً في نحو: بزيد فامرر، إنْ كنت ماراً فامرر بزيد، أو يا عمر فامرر بزيد، أو انتبه فامرر بزيد[٦].

---

(١) ولكنّ الكوفيين يجيزون الفصل هنا مطلقاً في نحو: خيراً – إنْ تجتهدْ – تصيبُ، وذلك باعتبار أن جواب الشرط غير محذوف، وأن الاسم المتقدم هو معموله، ويجوز عندهم تقدمه على الشرط؛ لأنَّ ذلك هو موضع جواب الشرط الأصلي وِفق مذهبهم، ولكنّ الكسائي ذهب إلى أبعد من ذلك خلافاً للفراء، وجمهور النحويين بإجازته أن يكون المعمول المتقدم هو معمول فعل الشرط نفسه، نحو: خيراً إنْ تفعلْ يثبْك الله.

(٢) ينظر الكتاب ١٣٦/٢، المقتضب ٦٦/٢، الأصول لابن السراج ١٨٧/٢–، ٢٣٦، الشعر للفارسي ٢٤٧/١ السر لابن جني ٢٦٣/١–، الخصائص لابن جني ٣٠٩/١، المقتصد للجرجاني ١١٢٠/٢، النكت للأعلم ص ١١٤، الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٩٦–٥٠٠، ش التسهيل لابن مالك ٨٦/٤، ش الكافية للرضي ٦٨/٢، ٢٥٦–، ارتشاف الضرب ١٨٧٧/٤–، ش المرادي ١٢٨١/٣، المساعد لابن عقيل ١٦١/٣، ١٦٣، خزانة الأدب ٢٨٦/٣، الصبان ١٥/٤، الدرر اللوامع ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر البيت في ديوانه، تحقيق/ عيسى سابا، مكتبة صادر – بيروت، ط.١٩٦٩م، ص ١٤، ولكنّه فيه بلفظ (الأكرمين) بدلاً عن (الطيبون)، ينظر مصادر الهامش السابق.

(٤) لا يوجد فصل هنا في المعنى دون اللفظ إذا قُدِّر أن العامل في المفعول فعلاً مضمراً يفسره الفعل الظاهر.

(٥) سورة البقرة (٤٠)

(٦) ينظر الانتصار لابن ولاد ص ٧٨–، الإغفال للفارسي ٥٣٠/٢–، البصريات للفارسي ٦٦٦/١، السر لابن جني ٢٦٠/١–، النكت للأعلم ص ١١٤–، الكشاف للزمخشري ٢٥٨/١، أمالي ابن الشجري ١٣٦/١، ٨٩/٣–، البحر المحيط ٢٥٦/١–، ارتشاف الضرب ١٤٦٩/٣–، الجنى للمرادي ص ٧٣–، الأمير ١٤٣/١، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٥٤/١.

الفاصل الخامس:الفصل بالنون

يتحقق الفصل هنا عند البصريين[١] بنون المثنى، أو الجمع، أو بالتنوين إذا انتصب المفعول بالأسماء العاملة عمل الفعل، أي كالمصدر، أو اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة[٢]، حيث إنّ النون الفاصلة هنا تكفُّها عن الإضافة[٣]، وعن ذلك قال الحريري في الملحمة:

وإنْ ذكرت فاعلاً منوناً - فهو كما لو كان فعلاً بينا

، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ"[٤]، وقوله:"وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ"[٥]، وقوله:"إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ"[٦]، ولكن يجوز حذف التنوين عند التقاء الساكنين؛ للتخفيف، وكذلك يجوز حذف النون الفاصلة

---

(١) حيث يكون انتصاب المفعول عند الكوفيين بفعل مضمر يفسره المصدر من لفظه. ينظر همع الهوامع ٤٧/٣.

(٢) إن انتصاب المفعول بالصفة المشبهة يكون حملاً له على المفعول به، والتمييز مع إضمار الفاعل فيها، ولكنّه ليس الوجه الأفضل بل الرفع هو الوجه، نحو: هذا حسنٌ وجهُهُ، وكثيرٌ مالُه. ينظر مصادر الهامش التالي.

(٣) ينظر الكتاب ١٦٤/١-١٧٥، ١٨٣-١٨٨، ١٩٤-، ٢٢٩/٢، المقتضب ١٩/١، ١٧٨/٢-، ٢٢٦/٣-، ١٤٤/٤-، الأصول لابن السراج ١٣٢/١-، ١٧٥، ١٨/٢، الحلبيات للفارسي ص ٢٢٣، العلل للوراق ص ٢٣٧-٣٢٨، ش ابن السيرافي ٢٦٤/١-، الخصائص لابن جني ٣٠٤/١، ٣١١، ١١٠/٣، التبصرة للصيمري ٢١٦/١-، ٢٢١-، ٢٣٩، ٢٤٢، المقتصد للجرجاني ٥٢٨/١-، ٥٤٣، ٧٢٣/٢، ٧٤٤-، ٨٨٣-، النكت للأعلم ص ١٣٥، ١٣٨، ش الحريري ص ١٣٧، ١٧٤، ٣٢١، الحلل لابن السيد ص ٢١٦-، ٣٨٢، ش اللمع للواسطي ص ٢٣٧، الأنموذج للزمخشري ص ٢٥، المحاجاة للزمخشري ص ١٠٤-، أمالي ابن الشجري ١٦٤/٢، الكشف للأصبهاني ٥١٣/١-، تلقيح الشنتريني ص ١٥٢، أسرار ابن الأنباري ص ٢٨٠-، إيضاح القيسي ١٦٧/١-، ١٧٠، ٥١٧، توجيه اللمع لابن الخبازص ٥١٨-، ابن يعيش ١٢٤/٢-، ٦٨/٦، ٣٤/٩-، أمالي ابن الحاجب ٧٤٢/٢-، ش الكافية لابن الحاجب ٨٣٦/٣-، ٨٤٢-، ش الجمل لابن عصفور ٤/٢-، ٢٩/٣-، ش التسهيل لابن مالك ٨٤/٣، ١٠٤، ١١٥، ش العمدة لابن مالك ٦٨٧/٢-٦٩٦، ش ابن الناظم ص ٣٨٣-، ٤١٦-، ٤٤٥-، المالقي ص ٣٤١-، ٣٥٩، التذكرة لأبي حيان ص ٢٧، ش المرادي ٨٥٩/٢-، ٨٧٣، ش القطرلابن هشام ص ٢٩٢-، ٣٠٥-، ش الألفية لابن القيم ٥٥٧/١-، المساعد لابن عقيل ٢١٦/٢-، ٢٣٤، الأشموني ١٩٨/٢-، ٢٥١-، ش شواهد التحفة للبغدادي ٢٩٤/١، خزانة الأدب ١٨٨/٢، ٢٧٢/٤، ١٢٢/٥، ٢١٦/٨، ٣٧٥/١١-، الخضري ٥٣٥/٢، الدرر اللوامع٦٠/١.

(٤) سورة البلد (١٤، ١٥)

(٥) سورة النساء (١٦٢)

(٦) سورة فاطر (٣٨)

هنا مطلقاً في اللفظ دون المعنى في الضرورة الشعرية مع إبقاء المفعول منصوباً بالاسم العامل فيه؛ لعلم المخاطب بوجود النون الفاصلة، وذلك كقول أبي الأسود الدؤولي[١]:

فألفيته غير مستعتب – ولا ذاكرَ الله إلا قليلا

، أي ولا ذاكراً الله، وقول عمرو بن امرئ القيس الخزرجي[٢]:

الحافظو عورةَ العشيرةِ لا – يأتيهم مِن ورائنا نطف

،أي الحافظون عورةَ، وقول الشاعر[٣]:

العاكفين على متيف جنابه – الفارجي بابَ الأمير المبهم

، أي الفارجين باب الأمير.

وكذلك يجوز وقوع الفصل هنا بنون التوكيد مع الأمرمطلقاً، نحو: أكرمنَّ والديك، ومع المضارع بشرط عدم اتصاله بما يخلصه للاستقبال كحرفي الاستقبال، وأدوات الطلب عند البصريين؛ لأنَّ نون التوكيد تخلصه للاستقبال أيضاً، ويمتنع عند النحاة اجتماع أداتين تدلان على معنى واحد في موضع واحد، ويقع الفصل حينئذٍ مع المضارع في الضرورة الشعرية مطلقاً، كقول جذيمة الأبرش[٤]:

ربما أوفيت في علمٍ – ترفعنْ ثوبي شمالات

، ولكنّه يقع في السعة مع المضارع إذا تصدرته مثلاً لام جواب القسم الملفوظ، أو المقدر، كقوله تعالى:"لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ"[٥]، أي والله لتركبن، أو تصدرته (لا) الناهية، كقوله تعالى:"وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ"[٦]،أو (ما)، كقوله تعالى:"فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا"[٧]، أو تصدره الاستفهام نحو: هل تكرمنَّ زيداً؟.

---

[١] ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٢] كسابقه.

[٣] ينسب البيت لرجل من بني ضبة، ينظر مصادره في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٤] ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٥] سورة الانشقاق (١٩)

[٦] سورة يونس (٨٩)

[٧] سورة مريم (٢٦)

ومن آثار الفصل هنا أنّه ينقل المضارع من الإعراب إلى البناء، ويمنع تقديم المفعول على الفعل، لأنَّ تأخير الفعل يتنافى مع تأكيده بالنون؛ لأنَّ التأكيد يدل على الأهمية، والتأخيرعلى عكس ذلك، حيث نص على ذلك السيوطي نقلاً عن الرضي فلا يُقال: زيداً اضربنَّ[١].

الفاصل السادس:الفصل بـ(إلا)

يجوز وقوع الفصل هنا بين الفاعل المتقدم، والمفعول المتأخر عنه، أو بين المفعول المتقدم، والفاعل المتأخرعنه، وكِلا المتأخرين يقع عليهما حصر الفاصل، ولكنّ حصر الفاعل المتأخر يقتصرعلى الجملة المسبوقة بنفي، أو ما يماثله كالاستفهام، بينما حصر المفعول المتأخر يقع في الجملة المثبتة، أو المنفية على حدٍّ سواء، ولكن يتعاكس المعنى فيهما، حيث إنّ الفاصل يفيد قصر وقوع الفعل على المتأخر فقط دون غيره، سواءٌ كان فاعلاً، أو مفعولاً إذا كانت الجملة منفية، ولكنّها إذا كانت مثبتة، فهو ينفي وقوع الفعل على المفعول، وذلك نحو: ما أكرم الضيفَ إلا أخوك، أي قصر وقوع إكرام الضيف على أخيك فقط دون غيره، وما تعلَّم زيدٌ إلا النحوَ،أي قصر تعليم زيد على النحو فقط دون غيره من العلوم،وتعلَّم زيدٌ إلا النحو، أي انتفاء تعلم زيد للنحو فقط، ولكنّه تعلم غيره من العلوم[٢]، ومن أمثلة الفصل هنا قوله تعالى:"وَمَا يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ"[٣]، وقوله:"وَمَا يَمْكُرُونَ إِلاَّ بِأَنفُسِهِمْ"[٤]، وقوله :"أَلَّا

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٥٠٥–٥١٨، المقتضب ٢/٣٣٤، ٣/١٢–، الأصول لابن السراج ٢/١٩٩–، جمل الزجاجي ص ٨، ٣٥٦–، الشعرللفارسي ١/٥٣–، الإغفال للفارسي ٢/٣٩–، ٢٩٩، ٤٣٢، معاني الرماني ص ١٥٠، اللمع لابن جني ص ٢٥٩–، السر لابن جني ٢/٤٤٧–، الفوائد للثمانيني ص ٤٩٢، ٧٣٧–٧٤١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢/٥١–، ش الكافية للرضي ٢/٢٢٨–، ٤٠٣–، ش ابن جمعة ١/٣٦٥–، النكت لأبي حيان ص ٢٠٣، ارتشاف الضرب ٢/٦٥٣–٦٦٣، ٥/٢٣٨٤، الجنى للمرادي ص ١٤١–، الجامع لابن هشام ص ٨٣، مغني اللبيب ٤/٢٥٧–٢٦٢، ، ش ابن عقيل ١/٣٨–، ٣/٣٠٨–، ش الألفية للمكودي ص ٢٣٤–، ش الشريف الجرجاني ص ٦٣٥، همع الهوامع ٢/٨، ٥٠٩–، ش الألفية لابن طولون ٢/١٦٥–، الفواكه للفاكهي ص٣٣١، الدرر اللوامع٢/١٠١، ٢٤٣–، خزانة الأدب١١/٤٠٤، الصبان٣/١٢٥٨–، معاني السامرائي٤/١٥٥.

(٢) ينظر مصادر الهامش الأول ص ١٣٨.

(٣) سورة آل عمران (٦٩)

(٤) سورة الأنعام (١٢٣)

تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّـهَ"[١]، وقولـه:"أَمَـرَأَلاَّ تَعْبُـدُواْ إِلاَّ إِيَّـاهُ"[٢]، وقولـه:"وَمَـا يُلَقَّاهَـا إِلَّا ذُو حَـظٍّ عَظِيمٍ"[٣]، وقولـه:"وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ"[٤]، وقولـه:"فَمَـا آمَنَ لِمُوسَـى إِلاَّ ذُرِّيَّـةٌ مِّن قَوْمِهِ"[٥]،وقوله:"وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ"[٦]، وقوله:"هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ"[٧]، وقوله :"وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ"[٨]،وقوله:"وَمَن يَغْفِرُالذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ"[٩]،وقوله:"وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ"[١٠].ويقع الفصل هنا في اللفظ دون المعنى إذا تصدرت جملته (إنّما) كقوله:" قَال إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللّهُ إِن شَاء"[١١]،أي ما يَأْتِيكُم بِهِ إلا اللّهُ ،وقوله:" يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ"[١٢]، أي ما يعلِّمه إلا بشر.

الفاصل السابع:الفصل بشبه الجملة

يقع الفصل هنا باعتبارالفاصل حشواً على الرغم من تعلُقِه بالعامل؛ لأنَّه جِيء بـه لتوضيح المعنى فقط؛ لدلالته على الزمان، أو المكان، وعن ذلك قال المبرد:"حدُّ الظرف أنْ يكون بعد المفعول بـه،ومِن ثَمَّة جاز: لقيت – في داره – زيداً"[١٣]، ومِن أمثلته قوله تعالى:"وَلَقَدْ فَتَنَّا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ"[١٤]، وقوله:" لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً"[١٥].

---

[١] سورة فصلت (١٤)

[٢] سورة يوسف (٤٠)

[٣] سورة فصلت (٣٥)

[٤] سورة القصص (٨٠)

[٥] سورة يونس (٨٣)

[٦] سورة الكهف (٦٣)

[٧] سورة الأعراف (٥٢)

[٨] سورة سبأ (١٧)

[٩] سورة آل عمران (١٣٥)

[١٠] سورة التوبة (٣٢)

[١١] سورة هود (٣٣)

[١٢] سورة النحل (١٠٣)

[١٣] المقتضب ١٠٢/٤، وينظر المقتضب ١٥١/٤–، ١٥٧،الإغفال للفارسي ٦٥/٢، الحلبيات للفارسي ص ١٧٧، الفوائد للثمانيني ص ١٩٤.

[١٤] سورة الدخان (١٧)

[١٥] سورة الغاشية (١١)

الفاصل الثامن:الفصل بالمضاف إليه

يجوز تحقق الفصل هنا بشرط أنْ يكون الفاعل نكرة؛ لأنَّ الفاصل يفيده حينئذٍ التعريف، وذلك نحو: ينال طالب العلم الرفعة، ويجوز أنْ يكون الفاصل هنا هو الفاعل في المعنى(١)، وذلك كقوله تعالى:"وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ"(٢)، وقوله:"وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ"(٣)، ويجوز في الفاصل المؤنث أنْ يكسب الفاعل المذكر التأنيث؛ لأنَّ المتضايفين اسم واحد(٤)، وعن ذلك قال ابن مالك في الألفية:

وربما أكسب ثانٍ أولا – تأنيثاً إنْ كان لحذف موهلا

، وذلك كقول الأعشى(٥):

وتشرق بالقول الذي قد أذعته – كما شرقت صدر القناةِ من الدم

الفاصل التاسع:الفصل بأداة الصدر(٦)

يجوز وقوع الفصل هنا مع المفعول إمّا في اللفظ دون المعنى، وإمّا في المعنى دون اللفظ، فأمّا الأول فيقع بلام الابتداء المزحلقة؛ لأنَّها في المعنى، والتقدير متصدرةٌ لجملتها؛ لذلك هي لا تعد فاصلاً بين العامل، ومعموله، وذلك نحو: إنّ زيداً طعامَك

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤٣٠/٢، ش المرادي ٨٤٧/٢، ش القطرلابن هشام ص ٢٩٠، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١٠/٢، ٢٠١/٣، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٤٣١/٢.

(٢) سورة الحج (٤٠)

(٣) سورة النساء (١٦١)

(٤) ينظر الكتاب ٥١/١-٥٣، المقتضب ١٩٧/٤-٢٠٠، الخصائص لابن جني ٤١٧/٢-، المقتصد للجرجاني ٦٥١/١، النكت للأعلم ص ٥٨، ٦٧، ش الحريري ص ٣٢٠، توجيه اللمع لابن الخبازص ٢٥٣، ش الكافية الشافية لابن مالك ٤١٣/١-، ش ابن الناظم ص ٣٨٦-، أوضح ابن هشام ٩١/٣-٩٦، المساعد لابن عقيل ٣٨٨/١، ٣٣٨/٢، ش الألفية للمكودي ص ١٤٧، التصريح للشيخ خالد ٦٨٧/١-، ش الألفية للسيوطي ص ٢٧١، الفرائد للسيوطي ٥٨٢/٢-٥٨٥، الأشباه،والنظائر٣/١٩٥-١٩٨، همع الهوامع ٤٢١/٢، ش الألفية لابن طولون ٤٥٩/١-، خزانة الأدب ٢١٨/٤-٢٢٨، الصبان ٨٣٤/٢-٨٣٧، الخضري ٥٠٠/٢-، الدرر اللوامع ١٤٤/٢-، تصويبات بسيوني ص ٩٢-١٠٣، الاختصار لمؤمن غنام ١٧٢/٣-، معاني السامرائي ١٣٤/٣-١٣٦، النحولعباس حسن ٤٥٩/١-، ٦٣/٣-٦٦.

(٥) ينظر البيت في ديوانه ص ٣٤٩، وفي مصادر الهامش السابق.

(٦) ينظر حصرها في التمهيد ص ٨-١٦.

لآكلٌ[١]، وكقوله تعالى:"إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ "[٢]، أي لآكل طعامك، ولقادرعلى رجعه، وأمّا وقوع الفصل في المعنى دون اللفظ فيتحقق مع بقية أدوات الصدور؛ لأنَّها تجعل المفعول واجب التقديم على العامل فيه؛ لاتصافها بالصدارة، وذلك كقوله تعالى:" قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ"[٣]، وذلك سواءٌ كان المفعول (غير) معمولاً لـ(أعبد) – وهو الراجح عند النحاة –، أو لـ(تأمروني)[٤].

الفاصل العاشر:الفصل بكاف الخطاب الزائدة

يقع الفصل هنا جوازاً للتأكيد بإزالة أي لبسٍ في تعيين المخاطب، والكاف لا محل لها مِن الإعراب خلافاً للكسائي، والفراء[٥]، وذكر ابن الشجري بأنّها إذا سبقتها تاء المخاطب، فإنّ التاء تلزم التذكير، والإفراد؛ لأنَّها الأصل، بينما تدل الكاف حينئذٍ على التأنيث،والتثنية،والجمع،فتقول:(أرأيتكَِ)، و(أرأيتكما)، و(أرأيتكم)، و(أرأيتكن)، وذلك كقوله تعالى:"أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ"[٦]، وقوله :" قُلْ أَرَأَيْتُكُم"[٧]، ونحو: هو أبصركم زيداً، أي أبصر زيداً، وهم أبصروك زيداً، أي هم أبصروا زيداً[٨].

---

(١) ينظر لامات الزجاجي ص ١٥٦–، المشكلة للفارسي ص ٢١، الفوائد للثمانيني ص ٢٣٥، ش الحريري ص ٢٣٨، التوطئه للشلوبين ص ٢٣٢، المقرب لابن عصفور ٥٥/١.

(٢) سورة الطارق (٨)

(٣) سورة الزمر (٦٤)

(٤) ينظر الإغفال للفارسي ٥٣٣/٢، والهامش الأول ص ١٥٨.

(٥) حيث ذهب الكسائي إلى أن الكاف هي مفعول به، بينما جعلها الفراء فاعل على الرغم من أنها ضمير نصب، لكنّه أُسْتُعير هنا للرفع، والتاء عنده للخطاب.

(٦) سورة الإسراء (٦٢)

(٧) سورة الأنعام (٤٠)

(٨) ينظر الكتاب٢٤٤/١–، المقتضب ٢٠٩/٣، ٢٧٧–٢٨٠، الأصول لابن السراج ١٤٣/١–، الحلبيات للفارسي ص ٧٥، ٢٢٢، البصريات للفارسي ٤٠٦/١، السر لابن جني ٣٠٩/١، ٣١٢، الخصائص لابن جني ١٨٥/٢، الفوائد للثمانيني ص ٢٨٥، ٤١٥–، أمالي ابن الشجري ١٣/٢، ٢٧، الكشف للأصبهاني ٣٩٦/١–، منثور ابن الأنباري ص ٧٢، ش التسهيل لابن مالك ٢٤٦/١، المالقي ص ٢٠٦–، النكت لأبي حيان ص ٢٩٣، التذكرة لأبي حيان ص ٣٥، ٢٨٣، ارتشاف الضرب ٩٨٠/٢، البحر المحيط ١٦٤/٤–، الجنى للمرادي ص ٩٢–، مغني اللبيب ٢١٣/٢–، ٢٧/٣–، المساعد لابن عقيل ١٨٩/١–، الأشباه،والنظائر٤٣٣/٢–، همع الهوامع ٢٥١/١–، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١١٠/٤، ٦٥/٨، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٢١٥/٣–، ٢٩٦/٦.

الفاصل الحادي عشر الفصل بالمعمول

يجوز في المعمول الفاصل هنا أنْ يكون معمولاً، إما للفعل، وإمّا للفاعل[١]، فأمّا الفصل بمعمول الفعل فيقع الفصل فيه مثلاً بالحال[٢]، نحو: أجاب العالمُ – سريعاً – المسألةَ، وأكرمت – قائماً – الضيفَ، ومررت – راكباً – بزيد[٣]، وبالتمييز نحو: فجرتُ – عيوناً – الأرضَ[٤]، وبالمفعول لأجله، كقوله تعالى:"أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ"[٥]، حيث إنّ (لك) بمعنى لهدايتك[٦]، وبتوابع الفاعل كالنعت في نحو: يغني اللهُ الكريمُ

---

[١] يمتنع الفصل بالمعمول الأجنبي في السعة؛ لأنَّه يوقع في اللبس، وخاصةً مع العامل الفرعي غير الأصيل كالمصدر، فإذا وقع الفصل به في الشعر فإن النحاة يؤولونه بالإضمار، وذلك كقول ابن الشجري بانتصاب (أمره) بفعل مضمر تقديره (يقضي)؛ لئلا يفصل المعمول الأجنبي (بضاحي غداة) بين المصدر العامل (قضاءه)، ومعموله (أمره) وذلك في قول الشماخ:

وهن وقوفٌ ينتظرن قضاءَهُ – بضاحي غَداةٍ، أمرَه، وهو ضامز

، ينظر المقتضب ١٥/١، الشعر للفارسي ٣٧٢/٢، أمالي ابن الشجري ٢٩٦/١-.

[٢] يمتنع الفصل هنا بالحال عند سيبويه، والجمهور خلافاً للفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن مالك، ومن تابعهم إذا كان صاحب الحال هو المفعول المجرور بحرف الجر الأصلي؛ لأنَّ حرف الجر حينئذٍ هو العامل في الحال، وهو عامل معنوي، فلا يتقدم معموله عليه، فلا يجوز نحو: مررت جالساً بزيد، بينما استدل المخالفون بقوله تعالى:" وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ" [سورة سبأ (٢٨)]، حيث إن (كافة) لا تكون إلا حالاً، وقد تقدمت على صاحب الحال المجرور (للناس)، ولكن تأوَّل الزجاج ذلك بأن (كافة) بمعنى (جامعاً)، ولذلك هي حالاً من الكاف في (أرسلناك)، ولكن ضعَّف أبوحيان هذا التأويل؛ لعدم ورود الكف بمعنى الجمع عن العرب. ينظر الكتاب ١٢٤/٢، معاني الزجاج ٢٥٤/٤، الأصول لابن السراج ٢١٩/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٠٣، ش اللمع لابن برهان ١٣٤/١-١٣٨، ش الحريري ص ١٩٣، الكشاف للزمخشري ١٢٣/٥، تلقيح الشنتريني ص ٧٨، منثور ابن الأنباري ص ٥٣، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٠٧، ش الجزولية للشلوبين ٧٣٣/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٩٩/١-، ش الكافية لابن الحاجب ٥٠٧/٢-، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٢٠، ش التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢-٣٤٠، ش العمدة لابن مالك ٤٢٩/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٤/١-، ش ابن الناظم ص ٣٢٢-، ش الكافية للرضي ٢٠٦/١-، ش ابن جمعة ٥٦٢/١، البحر المحيط ٣٧٢/٧، أوضح ابن هشام ٢٨١/٢-، المساعد لابن عقيل ٢١/٢-، التصريح للشيخ خالد ٥٨٩/١-، الفرائد للسيوطي ٤٤١/١، الصبان ٧٢٩/٢.

[٣] ينظر المقتضب ٣٩٧/٤، اللمع لابن جني ص ١١٨، التبصرة للصيمري ٢٩٧/١-٢٩٩.

[٤] ينظر همع الهوامع ٢٦٨/٢.

[٥] سورة الشرح (١)

[٦] ينظر أمالي ابن الشجري ٣٢٩/١، ٨٧/٣-.

المحتاجَ، والعطف في نحو: سافر الرجل، وأخوه إلى الحج، والتوكيد في نحو: فاز المتسابق نفسه بالكأس مرةً ثانيةً، والبدل في نحو: حقق أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز العدل(١). وأمّا الفصل بمعمول الفاعل فيقع إذا كان الفاعل اسماً مشتقاً عاملاً، حيث يجوز في المعمول الفاصل أنْ يكون مفعولاً في نحو: أهان الضاربُ زيداً أخاه، وفاعلاً في نحو: أكرم المنيرُ وجهُهُ الضيفَ، ونائباً للفاعل في نحو: أحزن المحرومُ من الأولاد الناسَ.

الفاصل الثاني عشر:الفصل بالعامل(٢)

يقع الفصل هنا إمّا بين المعمول العامل المتقدم، وبين معمول المعمول المتأخر، وإمّا بين معمول المعمول المتقدم، وبين المعمول العامل المتأخر، ولكن في الحالتين يكون وقوع الفصل في اللفظ دون المعنى؛ لذلك يُشترط لصحة الفصل فيها وجود قرينة تُميِّز العامل الفاصل، وتبين موضعه الحقيقي؛ لينتفي اللبس في الجملة. فأمّا الفصل بين المعمول العامل والمتقدم، وبين معمول المعمول المتأخر فيقع مثلاً بخبر (إنّ) الناسخة، والقرينة المميزة له هي اتصاله بلام الابتداء المزحلقة(٣)، وذلك كقوله تعالى:"إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ "(٤)، وكذلك يقع بالمبتدأ بين الخبر المتقدم، ومعمول الخبر المتأخر، والقرينة المميزة للفاصل هي تعريف المبتدأ، دون الخبر(٥)، وذلك كقوله تعالى:" قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْراهِيمُ"(٦)، وقوله:"سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ"(٧). وأمّا الفصل بين معمول المعمول المتقدم، وبين المعمول

(١) ينظر المقتضب ٤١٣/٤، الأصول لابن السراج ٢٢٥/٢، ٢٣٧، الشعر للفارسي ٣١١/١.

(٢) المقصود به الفصل بالعامل بين معموله، ومعمول معموله، ولتبسيط اللفظ سنسمِّي معمول الفاصل بـ(المعمول الفاصل)، ومعمول معمول الفاصل بـ(بمعمول المعمول).

(٣) يقع الفصل هنا وِفاقاً للزمخشري، ومَن وافقه، بينما ذهب ابن مالك، وابن هشام، ومَن وافقهما إلى تقدير عامل ينصب معمول المعمول،أي يرجعه يوم تبلى السرائر.

(٤) سورة الطارق (٨، ٩)

(٥) ينظرالإعراب لكتاب الله لبهجت٣٨٠/٣٧،١٢/٧،الجدول في إعراب القرءان لمحمودصافي٢٥١/٨، ٣١٦/١٣.

(٦) سورة مريم (٤٦)

(٧) سورة القدر (٥)

العامل المتأخر فيقع بالمبتدأ، حيث نص المبرد على جوازه إذا كان المعمول العامل المتأخر – أي الخبر هنا – فعلاً، أو اسماً للفاعل[١]، فقال:"كل ما جاز أنْ يتقدم من الأفعال، جاز تقديم مفعوله"[٢]، ومِن القرائن المميزة للعامل الفاصل هنا اتصاف معمول المعمول بالصدارة، نحو: كم يوماً عبدالله ماكثٌ، وأيضاً عودة الضمير المتصل بمعمول المعمول المتقدم على متأخرٍ لفظاً متقدمٍ رتبةً، نحو: طعامَك زيدٌ آكلٌ، وغلامَه كان زيدٌ يضرب، وأيضاً استقامة المعنى، ووضوحه، وعدم وجود ما يعوقه لفظاً[٣]، نحو: الطعامَ زيدٌ آكلٌ، والغلامَ كان زيدٌ يضرب.

---

(١) منع الكسائي والفراء الفصل هنا مع اسم الفاعل، بينما قبَّحه الفارسي مطلقاً.

(٢) المقتضب ١٠١/٤، وينظر الأصول لابن السراج ١٢٨/١، المشكلة للفارسي ص ١٦٢–، الشعرللفارسي ٣٣٩/٢، البصريات للفارسي ٥٤٥/١–، النكت للأعلم ص ١٠١.

(٣) حيث يمتنع الفصل إذا اتصف المبتدأ بالصدارة، أو اتصل بما يتصف بها، فلا يجوز: طعامَك مَن آكلٌ؟، وغلامَه إن زيداً يضرب.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بالفعل

يمتنع الفصل هنا إذا توسطت (بل) المفيدة للإضراب، بين الفعلين المتنازعين في المعمول؛ لأنَّها تمنع إعمال الأول، وتثبت إعمال الثاني، نحو: أهنتُ، بل أكرمت الصادق[1]، وكذلك يكون امتناع الفصل هنا هو الوجه إذا كان المعمول المتنازع فيه يطلبه الفعل الثاني فاعلاً،بينما يطلبه الأول مفعولاً؛ لأنَّ الفاعل عمدة لا يُستغنى عنه، بينما المفعول فضلة يجوز للفعل أنْ يستغني عنه، وذلك نحو: أكرمت، وقام زيدٌ[2].

الفاصل الثاني:الفصل بحرف الجر

يمتنع الفصل هنا مع الأفعال المتعدية بنفسها، والتي لم يرد عن العرب استخدام حرف الجر معها؛ لتعديتها إلى مفعولها؛ لأنَّ هذا يقتصر على السماع دون القياس، وفي ذلك قال الزجاجي مُمثِّلاً:"غير جائز أنْ يُقال: ضربت لزيد، وأكرمت لعمر، وأنت تريد: ضربت زيداً، وأكرمت عمراً"[3].

الفاصل الثالث:الفصل بشبه الجملة

يمتنع الفصل هنا إذا كان يُوجد تدافع بين معنى الفاصل، والجملة التي يقع فيها[4]، فمثلاً يمتنع الفصل بظرف الزمان الماضي في جملة الفعل المضارع المختص

---

[1] ينظر مصادر الهامش الأول ص ١٥٥.

[2] كسابقه.

[3] لامات الزجاجي ص ١٤٧، وينظر جمل الزجاجي ص ٣١، السر لابن جني ١/١٣٦-.

[4] ينظر المقتضب ٤/١٤٨، الأصول لابن السراج ١/١٢٥-، ٢/١٣، البصريات للفارسي ١/٥٤١، ٢/٨٦٥، ٩١٣، العلل للوراق ص ١٦٨-، الخصائص لابن جني ٣/١٠١، التبصرة للصيمري ١٥/٢١٦، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٣٥-، ش ابن بابشاذ ص ٢٧٩، المقتصد للجرجاني ١/٥٠٥، ٥١٢-، ٥٢٣-، أمالي ابن الشجري ٣/٢٠٠، الكشف للأصبهاني ١/٤١٩، ٢/١١٦٤، تلقيح الشنتريني ص ١٤٧، ابن يعيش ٦/٦٧، ٧٦-، ٨٠، ش الجزولية للشلوبين ٢/٨٨٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٢٣-، ٣٢٦، ش الجمل لابن عصفور٢/٢١، ش التسهيل لابن مالك ٣/٧٢-٧٦، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/٤٥٩-، ش الكافية للرضي ٢/١٩٤-، ش ابن جمعة ٢/٩٧٩-٩٨٢، ٩٩٤، النكت لأبي حيان ص ٩٧، التذكرة لأبي حيان ص ٢٥٩، ش المرادي ٢/٨٥١، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٥٥-، ش الشذورلابن هشام ص ٥٠٧-، ٥١٧-، ش الألفية لابن القيم ١/٥٢٩، ٥٣٨، ش ابن عقيل ٣/١٠٦، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٩٧-، ش الألفية للمكودي ص ١٦٧، التصريح للشيخ خالد ٢/١٢، ٢٢، همع الهوامع ٣/٥٥.

بالحال، أو الاستقبال، ومع فعل الأمر ؛ لاختصاصه بالاستقبال، مع اسم الفاعل النكرة الناصب لمعموله، ومع اسم المفعول الرافع لمعموله؛ لاختصاصهما حينئذٍ بالحال، أو الاستقبال، ومع الصفة المشبهة الناصبة لمعمولها؛لاختصاصها بالحال فقط،فيمتنع معها حينئذٍ تبعاً لذلك الفصل بظرف الزمان المستقبل، فلا يجوز نحو: لن يسافر زيد أمس إلى مكة، ولاسافِرْ أمس إلى مكة، ولا هل الصحفيُّ كاتبٌ أمس التقرير، ولا هل هذا القوي مُسَاعَدٌ أمس زميلُه، ولا ما مررت برجلٍ حسنٍ – أمس، أو غداً – وجهاً، وعن اسم الفاعل قال ابن الحاجب في كافيته:

يعمل كالفعل، والاستقبال – شرطٌ في الإعمال له ، والحال

، وأضاف أيضاً عن اسم المفعول:

وأمره في عملٍ، وشرطٍ – على اسم فاعلٍ مضى لا يخطي

ويمتنع كذلك الفصل هنا عند الجمهور خلافاً للرضي مع المصدر إذا كان الفاصل أجنبي عنه؛ لأنَّه يوقع في اللبس، فلا يجوز: أعجبني ضربك اليوم زيداً أمس، بمعنى: أعجبني اليوم ضربك زيداً أمس، ولا إنّ الإنسان يَقْوى على تأديةِ – في الصغر – أعمالاً كثيرة، أي يقوى في الصغر على تأدية[1].

الفاصل الرابع:الفصل بالمضاف إليه

يمتنع الفصل هنا مطلقاً إذا كان الفاعل معرفةً؛ لأنَّ المعرفة لا تُعرَّف بالإضافة، نحو: أكرم زيدٌ الضيفَ، وكذلك يمتنع الفصل هنا في السعة إذا كان الفاصل ضميراً يرجع إلى المفعول؛ لئلا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً، ورتبةً في غير ضرورة[2]، فلا يجوز نحو: أَرْضَى ابنُه الأبَ، وأطاع ولدُها الأمَ[3].

الفاصل الخامس:الفصل بأداة الصدر، والفاصل القاطع

يمتنع توسط الفاصل هنا بين المعمول المتقدم، والعامل المتأخر عنه؛ لأنَّه

---

(1) ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

(2) ينظر الهامش الثاني ص ١٣١.

(3) لكن يجوز المثالان بتغيير الجملة من فعلية إلى اسمية، وذلك باعتبار المفعول مبتدأ متأخر – أي أنه مُحدثٌ للفعل لا متأثرٌ به –؛ لأنَّه حينئذٍ يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً، ومتقدمٍ رتبةً، أي الأبُ أرضى ابنَه، والأمُ أطاعة ولدَها.

يمنع ما بعده أنْ يعمل فيما قبله، بينما يختص المنع بين العامل المتقدم، والمعمول غير الجملة المتأخر عنه بأداة الصدر دون القاطع؛ لاختصاصها بمنع عمل ما قبلها فيما بعدها إذا كان غير جملة[١]، لذلك إذا وقع هنا بين المعمول المتقدم، والعامل المتأخر فإنّه يتعيّن في المعمول الرفع بالابتداء إذا لم يُوجد عامل آخر يعمل فيه غير ما يلي الفاصل هنا، فلا يجوز نحو: زيداً هل رأيت؟، ولا اليوم إنّك ذاهب، ولا أخويك اللذان رأيت، ولا زيداً أنت الضارب، ولا أ زيداً أنْ يضرب عمروٌ أمثل أم بشرٌ، ولا ما أنا زيداً إلا ضاربٌ، ولهذا اتفق القُراء على رفع (كل) في قوله تعالى:"وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ "[٢]، وذلك سواءٌ كان الفعل (فعلوه) صفة لـ(شئ)، أو لـ(كل)، أو لهما الاثنين معاً؛ لأنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف[٣]، وعن ذلك قال سيبويه:"وممَّا لا يكون إلا رفعاً، قولك: أأخواك اللذان رأيت؟؛ لأنَّ (رأيت) صلة للذين، وبه يتمُّ اسماً...، وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك، وذلك قولك: أ زيدٌ أنت رجلٌ تضربه؟، وأ كلّ يومٍ ثوبٌ تلبسه؟"[٤]، وقال أيضاً عن عدم عمل الفعل المضاف إليه فيما قبل المضاف:" قولك:أ عبدالله حين يأتيني أضرب، فليس لـ(عبدالله) في (يأتيني) حظ...، ومثل ذلك: زيدٌ حين أضربُ يأتيني"[٥].

---

[١] ينظر حصرهما، وأحكامهما في التمهيد ص ٨-١٦.

[٢] سورة القمر (٥٢)

[٣] ولكن في قوله تعالى:" إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" [سورة القمر(٤٩)]، قرأ أبو السمال برفع (كل) مُراعاةً للفظ وِفْق أصول سيبويه، والبصريين، بينما قرأ جمهور القُراء بنصب (كل) مُراعاةً للمعنى؛ ليتوافق مع مذهب أهل السنة، أي إنا خلقنا كل شيء بقدر، فينتصب (كل) بالاشتغال، أي بفعل مقدر يفسره الفعل الظاهر، ولكن يجوز لرفع (كل) أن يتوافق أيضاً مع مذهب أهل السنة إذا اعتبرنا خبره (خلقناه)، بينما يمتنع اعتبار خبره (بقدر)، والفعل (خلقناه) صفة لـ (كل)؛ لأنَّ هذا يؤدي إلى مذهب المعتزلة المردود، وهو وجود مخلوقات لم يخلقها الله، سبحانه وتعالى عما يصفون. ينظر مصادر الهامش التالي.

[٤] الكتاب ١٢٨/١، ينظر الكتاب ١٣٠/١-، ١٤٨، المقتضب ١٥٦/٤، جمل الزجاجي ص ٣٦٣، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٩٠، مشكل إعراب القرءان لمكي ٣٤٠/٢، الحلل لابن السيد ص ١٤٩، المقرب لابن عصفور ٥٥/١، ش الكافية للرضي ١٧٢/١، البحر المحيط ٢٦٠/٨، التصريح للشيخ خالد ٤٥١/١، الأشموني ٤٣٤/١، الصبان ٥٧٨/٢، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٢٤٠/٩-٢٤٢.

[٥] الكتاب ١٣٢/١-.

المبحث الثاني:"الفصل" في جملة الأفعال الجامدة غير المتصرفة[١]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:الفصل بين فعل المدح، أو الذم، وبين معمول الاسم الظاهر بعده

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفصل بـ(أل)

يتحقق وجوب الفصل هنا إذا لم يكن الفاعل مضمراً، أو مضافاً للمُعرَّف بـ(أل)، حيث إنّ الفاصل يفيد الدلالة على عموم الجنس دون تعيين، وفق قول أكثر النحاة، وقال غيرهم إنّه يدل على المبالغة في تخصيص الاسم بالمدح، أو الذم دون إرادة عموم الجنس، وذهب آخرون إلى أنّ الفاصل يدل على العهد الذهني دون إرادة الجنس، أو أي شخص بعينه، وقيل بل بإرادة شخص المخصوص بالمدح، أو الذم فهذه أربعة أوجه متباينة في دلالة الفاصل هنا ، وذلك نحو: نعم الرجلُ سعيدٌ، وبئس القولُ النميمةُ[٢].

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بشبه الجملة

يجوز الفصل هنا في السعة إذا كان المعمول الظاهر لفعل المدح، أو الذم هو نكرة منصوبة على التمييز، والتفسير، ويرجع سبب الجواز إلى عدم وجود فصل بين الفعل غير المتصرف، وفاعله؛ لأنَّ الفاعل حينئذٍ مضمرٌ فيه وجوباً، وذلك نحو: نعم

---

[١] يندرج تحت هذا المبحث فعلي المدح، والذم، وفعل التعجب. ينظر الكتاب ٩٦/١، ٧٣/٢، ٣٥٠/٤-، المقتضب ١٩٠/٣، ١٧٣/٤، الأصول لابن السراج ٧٦/١، ٩٨-، ١١٥، ٨٢٢/٢، الحلبيات للفارسي ص ٢٢٥، البصريات للفارسي ٨٤٢/٢، اللمع لابن جني ص ١٩٧، ٢٠٠، ش ابن بابشاذ ص ١٤٨، الحلل لابن السيد ص ١٥٧، الأنموذج للزمخشري ص ٢٩، تلقيح الشنتريني ص ٨٩، المقرب لابن عصفور ٦٥/١، ش التسهيل لابن مالك ٨/٣-، ش الكافية للرضي ٣٠٧/٢، ش ابن عقيل ١٥٣/٣، الأشباه،والنظائر ٢٠٠/٣.

[٢] ينظر الكتاب ١٧٦/٢-، التبصرة للصيمري ٢٧٤/١، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٥٤، الفوائد للثمانيني ص ٥٦٥، ٥٦٧، ش اللمع لابن برهان ٤١٩/٢، المقتصد للجرجاني ٦٨/١، ش الجمل لابن عصفور ٦٤/٢، ش العمد لابن مالك ٧٨٠/٢، ش ابن الناظم ص ٤٦٩-، ش المرادي ٩٠٤/٢-٩٠٩، الجامع لابن هشام ص ٤٠، ش الشذورلابن هشام ص ٢٠٣-، المساعد لابن عقيل ١٢٥/٢-، التصريح للشيخ خالد ٧٧/٢، الأشموني ٢٧٧/٢، ٢٨٠، الصبان ٩٨٦/٣، الخضري ٣٢٩/١، ٥٧٩/٢، جامع الغلاييني ٧٩/١.

اليوم كفيلاً زيدٌ[١]، وكقوله تعالى:"بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا"[٢]، وذكر ابن السراج، وتابعه السيوطي أنّ الكسائي أجاز الفصل هنا مع فاعل فعل المدح، أو الذم المظهر، وذلك كقولك: نعم فيك الراغبُ زيدٌ، ووافقه الصيمري باعتبار أنّ الفاصل هو معمولٌ للفاعل؛ لذلك فهو ليس بأجنبي عنه، ولكنّ الفارسي ردَّ ذلك حملاً على امتناع ذلك بين المبتدأ، والخبر[٣]، ولكن يُؤيد قول الكسائي وروده في قول رفاعة بن عاصم الفقعسي[٤]:

فبادرن الديار يزفن فيها – وبئس من المليحاتِ البديلُ

الفاصل الثاني:الفصل بتاء التأنيث

يتحقق هذا الفصل إذا كان معمول فعليَّ المدح، والذم مؤنثاً، ويرجع سبب جواز الفصل هنا لا وجوبه حتى ولو كان المؤنث حقيقي التأنيث إلى أنّ الاسم المؤنث هنا يدل على اسم جنس، أي على جمع، وليس على مُسمًّى معين مفرد[٥]، حيث يجوز فيه أنْ يُؤول على الجمع بالتذكير، فلا يقع الفصل، أو على الجماعة بالتأنيث، فيقع الفصل، هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى فإن الفعل هنا غير متصرف؛ لذلك تستوي فيه الدلالة على المذكر، والمؤنث، ولكن نص سيبويه على أنّ عدم تحقق الفصل أكثر، أي حذف التاء، وذلك نحو: نعم، أو نعمت المرأة هند، ونعم، أو نعمت بنتاً

---

(١) ينظر المشكلة للفارسي ص ٦٦، ٨٨، الحلبيات للفارسي ص ٢٣٣–، الفوائد للثمانيني ص ٥٦٥، ٥٧٢، ش اللمع لابن برهان ٤١٦/٢، الكشف للأصبهاني ٤٨٧/١، ٧٤٢/٢، ٧٦٦–، ابن يعيش ١٣٠/٧–.

(٢) سورة الكهف (٥٠)

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ١١٩/١، البصريات للفارسي ٨٣٤/٢–٨٣٨، التبصرة للصيمري ٢٧٧/١، التذكرة لأبي حيان ص ٨٩، ارتشاف الضرب ٢٠٤٦/٤–، همع الهوامع ٢١/٣، الدرر اللوامع ٢٧٢/٢.

(٤) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(٥) ينظر الكتاب ١٧٨/٢–، المقتضب ١٤١/٢، ١٤٦، الأصول لابن السراج ١١٤/١، جمل الزجاجي ص ١٠٩، اللمع لابن جني ص ٨١، ٢٠١، التبصرة للصيمري ٢٧٤/١–، ش اللمع للواسطي ص ١٨٨–، تلقيح الشنتريني ص ٩٢، أسرار ابن الأنباري ص ٩٦، الإنصاف لابن الأنباري ص ٩٠–، ابن يعيش ١٣٦/٧–، المقرب لابن عصفور ٦٧/١، ش الجمل لابن عصفور ٧٢/٢–، ش التسهيل لابن مالك ١٦/٣، ش ابن الناظم ص ٢٢٥–، ش الكافية للرضي ٣١٨/٢، ش المرادي ٥٩٣/٢، ش الشذورلابن هشام ص ٣٨، ش الألفية لابن القيم ٣١١/١، ش ابن عقيل ٩٤/٢–، ٦٠/٣، المساعد لابن عقيل ١٣٧/٢، ش الألفية للمكودي ص ٨٧، الأشموني ٤٠٢/١، ش الألفية لابن طولون ٣٢١/١، ٣٤/٢، الاختصار لمؤمن غنام ٧٤/٤.

سارة، وأضاف الرضي بأنّه يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان المعمول مذكراً، والمخصوص مؤنثاً، نحو: نعمت الإنسان هند، وعمَّا تقدم قال ابن مالك في الألفية:

والحذف في:نعم الفتاة استحسنوا - لأنَّ قصد الجنس فيه بين

واستدل بعض النحاة كابن الشجري، وابن مالك بالفصل هنا على ترجيح مذهب البصريين، والكسائي بفعلية فعليَّ المدح، والذم لا بإسميتهما، كما يقول الفراء، ومَن تابعه[١].

الفاصل الثالث:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يجوز تحقق الفصل هنا بالجملة المعترضة؛ لإضافة معاني جديدة، كالدعاء، والترحم في نحو: نعم - وفقك الله - القادمُ سعيدٌ، ونعم - رحمه الله - رجلاً زيدٌ، وكالتأكيد[٢] عند الاعتراض بالقسم، نحو: نعم - والله - الكريمُ حاتمٌ، وكالتخصيص عند الاعتراض بالنداء، نحو: نعم - يا أخي - الرجلُ زيدٌ، وكالدلالة على الزمن الماضي عند الاعتراض بـ(كان) المهملة عن العمل، نحو: نعم - كان- المجتهدُ عمروٌ، وبئس - كان - أباً زيدٌ[٣]، وكقول الشاعر[٤]:

لبست سربال الشباب أزورها - ولنعم كان شبيبة المختال

---

[١] ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٤١٠-٤١٧، توجيه ابن الجازص ٣٨٨، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٦٧/١، ٤٩٣-، ش المرادي ٩٠٢/٢، النحو الكوفي لمختار ديره ص ٣٢٥-.

[٢] يقع معنى التأكيد أيضاً عند الفصل بـ(إذا) كما أورده أبوحيان، والسيوطي في قول مجنون ليلي - ينسب البيت أيضاً لأبي هلال الأحدب -:

أروح ولم أحدث لليلي زيادةً - لبئس إذاً راعي المودةِ والوصل

[٣] ينظر التذييل لأبي حيان ٢١٢/٤-، ارتشاف الضرب ١١٨٥/٣، همع الهوامع ٢٢/٣، ٣٢، الأشموني ٢٤٣/١، الصبان ٣٧٣/١، الدرر اللوامع ٢٧٣/٢-، جامع الغلاييني ٢٨٠/٢.

[٤] لم أقف على قائل هذا البيت، ينظر مصادره في الهامش السابق.

المسألة الثالثة: الفصل الممنوع

يمتنع الفصل هنا؛ لضعف فعليَّ المدح، والذم؛ لعدم تصرفهما؛ لذلك يلزم غالباً اتصالهما بمعمولهما مباشرةً[1]، ومن أمثلة تلك الفواصل الممنوعة ما يلي:

الفاصل الأول:الفصل لفظاً بالفاعل المضمر

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّ الفاعل واجب الإضمار؛ لأنَّه عند إضماره يُعوَّض عنه بنكرة منصوبة تفسِّره،وتدل عليه،حيث إنّه يمتنع في اللغة عند النحاة الجمع بين التفسير، والمفسَّر، أو العِوض، والمُعوض، وعن ذلك قال سيبويه:"لا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر"[2]، ولكنّ المبرد، ومَن وافقه كابن السراج، والفارسي، وابن مالك ذكر بأنّ الفصل هنا إذا وقع في الكلام، نحو: نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ، فإنّ النكرة المنصوبة تكون توكيداً فقط لا تفسيراً، وعِوضاً[3]، وعن ذلك قال ابن مالك في الألفية:

وجمع تمييزٍ، وفاعلٍ ظهر – فيه خلاف عنهم قد اشتهر

، ولقد ورد ذلك في قول جرير[4]:

تزود مثل زاد أبيك فينا – فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً

، وفي قوله أيضاً[5]:

---

[1] ينظر الأصول لابن السراج ١/١١١-، ١١٩، جمل الزجاجي ص ١٠٨-، المشكلة للفارسي ص ٦٦، الأشباه،والنظائر ١/٢١٠.

[2] الكتاب ٢/١٧٦، وينظر المقتضب ٢/١٤١، الانتصار لابن ولاد ص ١٤٠-، اللمع لابن جني ص ٢٠١، ش الحريري ص ١٩٨، ش اللمع للواسطي ص ١٨٩.

[3] ينظر المقتضب ٢/١٥٠، البصريات للفارسي ٢/٨٤٢-٨٤٤، العلل للوراق ص ١٦١-، الخصائص لابن جني ١/٣٩٥-، الفوائد للثمانيني ص ٥٧١، المقتصد للجرجاني ١/٣٧٢، إيضاح القيسي ١/١٣٢-، ابن يعيش ٧/١٣٢-، ش الجزولية للشلوبين ٣/٩٠٦-، المقرب لابن عصفور ١/٦٨-، ش الجمل لابن عصفور ٢/٧١، ش التسهيل لابن مالك ٣/١٤-، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/٤٩٦، ش ابن الناظم ص ٤٧٠-، ش الكافية للرضي ٢/٣١٦ارتشاف الضرب ٤/٢٠٥٠، أوضح ابن هشام ٣/٢٤٨-، ش الألفية لابن القيم ١/٥٧٣-، ش ابن عقيل ٣/١٦٣، ش الشريف الجرجاني ص ٥٤٩-، التصريح للشيخ خالد ٢/٧٩، همع الهوامع ٣/٢٣-، الأشموني٢/٥٦-، ٢٨٥-، ش شواهد التحفة للبغدادي١/٣٠٥، خزانة الأدب ٩/٣٩٤-، الدرر اللوامع٢/٢٧٥-.

[4] ينظر البيت في ديوانه ص ١٠٧، وفي مصادر الهامش السابق.

[5] ينظر البيت في ديوانه ص ٣١٣، وفي مصادر الهامش قبل السابق.

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهم – فحلاً، وأمهم زلاء منطيق

، وفي قول الشاعر[1]:

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت – ردَّ التحية نطقاً، أو بإيماء

ولقد ورد عن بعض العرب شذوذاً عند البصريين خلافاً للكسائي، والكوفيين الفصل بالفاعل الضمير البارز المتصل، نحو: قومك نعموا رجالاً، وأخواك بئسما رجلين، وكذلك الفصل بالضمير المنفصل المجرور، وغير المجرور، نحو: نعم هم قوماً هم، ومررت بقوم نعم بهم قوماً[2].

الفاصل الثاني:الفصل بالمخصوص بالمدح، أو الذم (المبتدأ)

يمتنع الفصل هنا سواءٌ كان المعمول الظاهر مرفوعاً، أو منصوباً؛ لعدم تصرف فعل المدح، والذم، وأيضاً لأنَّ الفاصل هنا هو اسمٌ لا شبه جملة؛ لكي يسهل الفصل به، ولقد ضعَّف ابن السراج، والفارسي ما حُكي عن إجازة الكوفيين للفصل هنا، فلا يجوز نحو: نعم زيدٌ الرجلُ، ونعم زيدٌ رجلاً[3].

الفاصل الثالث:الفصل بـ(ما) الكافة[4]

يمتنع وقوع الفصل هنا بين فعليَّ المدح، والذم، وفاعلهما الاسم الظاهر بعدهما، سواءٌ كان معرَّفاً بـ(أل)، أو مضافاً للمعرَّف بها؛ لأنَّ الفاصل يكفهما عن طلب

---

[1] ينسب البيت لمجهول، ينظر مصادرة في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[2] ينظر الكتاب ١٧٩/٢، المقتضب ١٤٩/٢، الأصول لابن السراج ١١٧-، أمالي ابن الشجري ٤٢٢/٢، التوطئة للشلوبين ١٨٢، ش العمدة لابن مالك ٧٨٠/٢، ش المرادي ٩١٢/٢، المساعد لابن عقيل ١٣٢/٢، همع الهوامع ٢٧/٣.

[3] ينظر مصادر الهامش السابق، والهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[4] يجوز اعتبار (ما) غير كافة إمّا فاعلاً مرفوعاً، وإمّا تمييزاً منصوباً، وذلك سواءٌ لم يليها شئ، أو وليها اسم مفرد، حيث يكون هو المخصوص، أو وليها فعل، وحينئذٍ يكون المخصوص محذوفاً، والفعل صفةٌ لها، أو للمخصوص المحذوف، أو صلةٌ لها إذا كانت موصولة، أو مصدرية، ولكن يختص ذلك بكونها فاعلاً لا تمييزاً، أو صلةٌ للمخصوص المحذوف باعتباره موصولاً، ولكن يختص ذلك بكونها تمييزاً لا فاعلاً، وهذا تخريج الكسائي، والفراء، ولكنّهما أجازا أيضاً أن تكون (ما) هي المخصوص، والفاعل مضمر، ونسب ابن مالك إلى الفراء والفارسي أنها لا تحتاج لمخصوص إذا كانت (ما) فاعلاً اسماً موصولاً، ولقد أحكم الشيخ خالد الأزهري ضبط هذه المسألة، وحصر الآراء المختلفة فيها، فجزاه الله خيراً، ينظر التصريح للشيخ خالد ٨١/٢-، ومصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

هذا الفاعل، حيث يتركب معها، إمّا كتركيب (قلما)، و(طالما) فتليهما حينئذٍ الجملة الفعلية المستأنفة، وإمّا كتركيب (حبذا) – وِفاقاً للفراء –، فيليهما حينئذٍ الفاعل غير المعرَّف بـ(أل)، أو بالإضافة إلى المعرَّف بها[١]،وذلك كقوله تعالى:"بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أنَزَلَ اللّهُ"[٢]،وقوله:"إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ"[٣]، وقوله:"إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ"[٤].

---

[١] ينظر معاني الفراء ٥٦/١–، معاني الزجاج ١٧٢/١–، مشكل إعراب القرءان لمكي ١٠٤/١، الكشف للأصبهاني ١٩١/١، ابن يعيش ١٣٤/٧، ش التسهيل لابن مالك ٩/٣–١٣، ش الكافية الشافية لابن مالك ٤٩٨/١–، ش ابن الناظم ص ٤٧١–، البحر المحيط ٤٣٩/١–، الجنى للمرادي ص ٣٣٧–، مغني اللبيب ١٥/٤، الصبان٩٩٧/٣–.

[٢] سورة البقرة (٩٠)

[٣] سورة النساء (٥٨)

[٤] سورة البقرة (٢٧١)

المطلب الثاني:الفصل في جملة التعجب

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بحرف الجر

يتحقق وجوب الفصل هنا بحرفي الجر الباء، واللام؛ لأنَّهما يوصلان معنى التعجب بصيغة (أفعل به) إلى الاسم المتعجب منه المجرور بهما، ولكن يتميز الفصل بالباء بجواز وقوعه لفظاً، أو تقديراً إذا كان الاسم المتعجب منه مصدراً مؤولاً من (أنْ) الناصبة، أو الناسخة، بينما يتميز الفصل باللام بجواز أنْ يسبقه فعل التعجب لفظاً، أو تقديراً؛ لدلالة اللام عليه إذا حذف، وذلك كقوله تعالى:"لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ"[1]، أي أعجب لإيلاف، ونحو: أعجب أنّك ذكي، أي بأنّك، وعن تعليل سبب الوجوب، قال ابن السراج:"إذا قلت: أكرم بزيد...لزمت الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب، وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار"[2]، وقال ابن الوردي في التحفة:

وبعد (أفعل) جره بالباء، ولن – تحذف ما لم تتلها (أنّ)، و(أنْ)

ومن آثار الفصل هنا من ناحية اللفظ أنّه يجعل فاعل فعل التعجب مجروراً في محل رفع[3]، وأمّا من ناحية المعنى فإنّ الوراق ذكر بأنّ فيه دلالة على المبالغة في التعجب، وأضاف الصيمري بأنّ فيه استدعاءً للمخاطب للتعجب مع المتكلم، ولكنّ مثل هذا المعنى لا يقع في القرءان الكريم؛ لأنَّ الله القديم لا يتعجب ممَّا هو حادثٌ

---

[1] سورة قريش (١)

[2] الأصول لابن السراج ١٠١/١، وينظر لامات الزجاجي ص ٨٠، ١٤٩، تلقيح الشنتريني ص ٩٠، ابن يعيش ١٤٧/٧–، ش الكافية لابن الحاجب ٩٢٩/٣، ش الجمل لابن عصفور ٤٦/٢–، ش التسهيل لابن مالك ٣٤/٣–، ش ابن الناظم ص ٤٥٨، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٦٢/١–٢٦٦، المالقي ص ١٤٤–، ش ابن جمعة ٩٥٩/٢، ش المرادي ٨٨٧/٢، الجنى للمرادي ص ٤٧–، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٥٩–، ٢٦٦، الجامع لابن هشام ص ١٠٣، ش القطرلابن هشام ص ٣٥٠، مغني اللبيب ١٤٧/٢، ش الألفية لابن القيم ٥٦٢/١، المساعد لابن عقيل ١٤٩/٢، ش الألفية للمكودي ص ١٨١–، الأشباه،والنظائر٣٥٣/٣–، همع الهوامع ٤٢/٣، الصبان ٩٧٢/٣–، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٥١٢/١٢.

[3] ذهب بعض النحاة كالفراء إلى جواز أن يكون الجار ،والمجرور في صيغة (أفعل به) في محل نصب حملاً على صيغة (ما أفعل)، ولكن ضعَّف الوراق ذلك بسبب أختلاف الصيغتين، حيث إن صيغة (ما أفعل) يقع فيها إضمار الفاعل؛ لأنَّها يتصدرها مبتدأ يحتاج لرابط بينه، وبين خبره. ينظرالهامش الأول في الصفحة التالية.

بعلمه الأزلي؛ لذلك ينحصر التعجب في القرءان الكريم للمخاطبين فقط[١]، وذلك كقوله تعالى:"أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا"[٢].

ويقع كذلك وجوب الفصل باللام عند تعدية فعل التعجب بصيغة (ما أفعله) إلى مفعول حقيقي آخر يليه، غير مفعوله الأول المتصل به، والذي هو فاعل في المعنى، وذلك نحو: ما أشرب محمداً للماء، ولقد نص ابن السراج على ذلك في قوله:"لا يجوز أنْ يتعدى فعل التعجب إلى الذي هو فاعله في الحقيقة...، ولا يجوز أنْ تقول: ما أضرب زيداً عمراً، ولكن لك أنْ تدخل اللام، فتقول: ما أضرب زيداً لعمرو"[٣].

الفاصل الثاني:الفصل بنون الوقاية

يتحقق الفصل الواجب هنا عند البصريين إذا كان المتكلم يتعجب من نفسه؛ لأنَّه حينئذٍ يكون الاسم المتعجب منه هو ياء المتكلم[٤]، حيث إنّ الفاصل يقي آخر فعل التعجب من الكسر بسبب اتصاله بالياء، وذلك نحو: ما أكتبني، وللفصل هنا فائدة كبيرة عند البصريين حيث إنّهم يستدلون به على صحة مذهبهم بأنّ فعل التعجب هو فعل لا اسم، خلافاً للكوفيين[٥]، لأنَّه لو كان اسماً لم تلحقه نون الوقاية، لجواز دخول الجر عليها، كما في نحو: كتابي، وتبعاً لذلك أجاز الكوفيون حذف الفاصل

---

[١] ينظر المشكلة للفارسي ص ٥٢، العلل للوراق ص ١٩٢-، اللمع لابن جني ص ١٩٨، التبصرة للصيمري ٢٦٧/١-، الفوائد للثمانيني ص ٥٥٦-، ش اللمع لابن برهان ٤١٥/٢، المقتصد للجرجاني ٣٧٦/١-، ش اللمع للواسطي ص ١٨٦، أسرار ابن الأنباري ص ١٢٣-، ش الكافية الشافية لابن مالك ٤٨٢/١-، ارتشاف الضرب ٢٠٦٦/٤-، أوضح ابن هشام ٢٢٧/٣-، حاشية ياسين ٢٧٢/٢-، الدرر اللوامع ٢٩٢/٢-٢٩٥.

[٢] سورة مريم (٣٨)

[٣] الأصول لابن السراج ١٠٨/١، وينظر الأصول لابن السراج ١٥٤/٣، جمل الزجاجي ص ١٠٠-، ش التسهيل لابن مالك ٤٣/٣، المساعد لابن عقيل ١٥٩/٢.

[٤] يكون الاسم المتعجب منه هو ياء المتكلم، وليس بتاء المتكلم؛ لأنَّ الاسم هنا في موضع نصب لا في موضع رفع.

[٥] حيث يستدل الفراء، والكوفيون على صحة مذهبهم باسمية فعل التعجب بجواز تصغيره، نحو: ما أميلح زيداً، ولكن ردَّ البصريون ذلك بأنه صُغِّر حملاً له على المصدر، كما يضاف الفعل حملاً له على المصدر، وأيضاً ذكر الثمانيني أن التصغير هنا لا يمنع فعل التعجب عن العمل بعكس الأسماء العاملة كاسم الفاعل؛ لذلك لا يحمل فعل التعجب عليهافي الحكم باسميته،بسبب التصغير؛لاختلافه في كليهما.ينظرالهامش الأول في الصفحة التالية.

هنا، أي عدم لزومه، وقد أشار الفارسي إلى أنها لغة لبعض العرب[^1]، وأيضاً للفصل هنا فائدة معنوية مهمة، وهي الدلالة على أنّ معنى الجملة المراد هو التعجب، وليس الاستفهام بسبب خفاء علامة الإعراب مع ياء المتكلم، أي الدلالة على أنّها في موضع نصب لا جر؛ لأنَّ الاسم في التعجب منصوب، وفي الاستفهام مجرور، نحو: ما أحسن زيداً!، وما أحسن زيدٍ؟، وما أحسنني!، وما أحسني؟[^2].

---

(١) ينظر المقتضب ٤/١٨٥-، البصريات للفارسي ٢٩٤/١، العلل للوراق ص ١٩٥، اللمع لابن جني ص ١٩٧، التبصرة للصيمري ٢٧١/١-، الفوائد للثمانيني ص ٥٥٨-، ٥٦٢-، ش اللمع للواسطي ص ١٧٩-، ١٨٢-، أمالي ابن الشجري٢/٣٨١-، أسرار ابن الأنباري ص ١١٣-١١٩، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٠٥-، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٢٨٥-، ابن يعيش ١٤٣/٧-، ش الجمل لابن عصفور ٤٦/٢، ٥٢، ش ابن الناظم ص ٤٥٦-، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٥٨/١-، التذييل لأبي حيان ١٧٧/٢-، ارتشاف الضرب ٢٠٦٨/٤، أوضح ابن هشام ٢٢٦/٣، ش الألفية لابن القيم ٥٦٠/١-، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١١٨-، التصريح للشيخ خالد ١١٥/١، الأشباه،والنظائر١٦٣/٧-، ٢٩٤-، الأشموني ١٠١/١-، ١٠٨، ٢٦٣/٢، خزانة الأدب٩٣/١، الخضري ١٠٩/١، الدرر اللوامع ١٢٧/١، ٢٩١/٢-.

(٢) ينظر مصادر الهامش السابق.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل الجائز هنا بالجملة المعترضة، والتي يجوز فيها أنْ تكون جملة تعجبية أُخرى معطوفة، حيث إنّها تكون في النية، والتقدير متأخرة بعد الاسم المتعجب منه، ولكن يشترط لصحة الفصل بها أنْ يكون معمولها ضميراً يعود على الاسم المتعجب منه في الجملة التعجبية المفصول بين جزأيها، وذلك نحو: ما أحسن – وأجمله – زيداً، أي ما أحسن زيداً، وأجمله، وما أحسن – وأجملهما – الزيدَين، أي ما أحسن الزيدَين، وأجملهما، واستدل ابن السراج بجواز الفصل هنا على فعلية فعل التعجب وِفق مذهب البصريين؛ لأنَّ الفصل هنا فيه تنازع في العمل، وهذا من خصائص الأفعال لا الأسماء[1].

وكذلك نصّ ابن مالك على صحة وقوع الفصل هنا بجملة النداء المعترضة، نحو: أحسن – يا زيد – بعمرو، واستدل على ذلك بقول علي رضي الله عنه:"أعزز عليَّ – أبا اليقظان – أنْ أراك صريعاً مجدلاً"[2].

وأيضاً يجوز وقوع الفصل هنا بـ(كان) في موضعين مختلفين من جملة التعجب، ولكن لكل واحد منهما تخريجاً إعرابياً مختلفاً، فأمّا الموضع الأول فهو وقوع الفصل بين (ما)، وفعل التعجب، حيث ذهب بعض النحاة كأبي عمر الجرمي، والزجاجي إلى إعمال (كان) بإضمار اسمها فيها، ويكون خبرها هو فعل التعجب، وجملتها هي خبر المبتدأ (ما)، ولكنّ هذا القول مرجوح عند أكثر النحاة؛ لعدم جواز اشتقاق فعل التعجب منها؛ لذلك قالوا بزيادة (كان) هنا، ولكن ذهب السيرافي، والصيمري إلى أنّها زائدة تامة عاملة، أي لها فاعل مرفوع بها، تقديره: كان الكون، بينما ذهب ابن السراج، والفارسي، وابن جني، والثمانيني، وابن برهان، وابن السيد، وابن مالك، ومَن وافقهم إلى أنّها زائدة حشواً، وإلغاؤها عن العمل مطلقاً، أي أنها لا ناسخة ولا تامة، وقصر أثرها على المعنى فقط، وهذا ظاهر كلام سيبويه، حيث قال:"

---

(1) ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

(2) ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١٨٤.

تقول: ما كان أحسن زيداً، فتذكر (كان)؛ لتدل [على] أنه فيما مضى"[1]، أي أنّها تدل على أنّ معنى التعجب ماضٍ، لا حاضرٌ؛ لأنَّ فعل التعجب لفظه ماضٍ، وزمنه حال، وتبعاً لذلك إذا وقع الفصل بـ(يكون) – وِفاقاً للفراء، وابن مالك – فإنه يدل حينئذٍ على أن معنى التعجب مستقبلٌ، لا حاضرٌ، وذلك نحو: ما يكون أنجب هذا الغلام. وأمّا الموضع الثاني فتقع فيه (كان) الفاصلة بين فعل التعجب، والاسم المتعجب منه، ولكنّها تتصدرها (ما) أُخرى، حيث إنّ الوجه الراجح عند النحاة أنْ تكون (كان) تامة، لا خبر لها، و(ما) المقترنة بها مصدرية، وحينئذٍ يرتفع الاسم الذي يلي (كان)، وذلك نحو: ما أحسن ما كان زيدٌ، وتقديره: ما أحسن كون زيدٍ، ولكنّ المبرد، والوراق، ومَن وافقهما ذكرا وجهاً آخراً مرجوحاً عندهما؛ لبعده، وهو اعتبار أن (ما) المكررة اسم موصول للعاقل، خلافاً لأصلها، وحينئذٍ ينتصب الاسم الذي يلي (كان) خبراً لها مع إضمار اسمها فيها، وذلك نحو: ما أحسن ماكان زيداً. ويجوز أنْ يتحقق الفصل هنا في الموضعين السابقين في آنٍ واحدٍ، حيث يُخرَّج كلٌّ واحدٍ منهما بتخريجه الخاص به دون أنْ يُؤثر ذلك على تخريج الآخر، نحو: ما كان أحسن ما كان زيدٌ[2].

---

[1] الكتاب ٧٣/١ [بزيادة لفظ (على)؛ ليستقيم اللفظ]، وينظر مصادر الهامش التالي.

[2] ينظر المقتضب ١٨٤/٤–، الأصول لابن السراج ١٠٧/١–، ٢٥٨/٢، جمل الزجاجي ص ١٠٣، المشكلة للفارسي ص ٥٠–، البصريات للفارسي ٢٩٤/١، العلل للوراق ص ١٩٠، اللمع لابن جني ص ١٩٧، الخصائص لابن جني ٢٩٠/١، التبصرة للصيمري ٢٦٩/١–، الفوائد للثمانيني ص ٥٥٣–، ش اللمع لابن برهان ٥١/١، ٤١٢/٢، الحلل لابن السيد ص ٢٢٧، الأنموذج للزمخشري ص ٢٨، أمالي ابن الشجري ٣٨٢/٢، تلقيح الشنتريني ص ٩٠، توجيه ابن الخبازص ٣٨٣–، ابن يعيش ١٠٠/٧، ١٥١–، ش الجمل لابن عصفور ٤٧/٢، ش العمدة لابن مالك ٧٤، ٧٥٣، ش الكافية الشافية لابن مالك ٤٩٢/١، ش ابن الناظم ص ١٣٩–، ش الكافية للرضي ٢٩٤/٢، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٥٥/١–، المالقي ص ٢١٧، ش ابن جمعة ٩٦١/٢، التذكرة لأبي حيان ص ٢٩١–، التذييل لأبي حيان ٢١٢/٤، ٢١٧، ارتشاف الضرب ٢٠٧٤/٤–، ش المرادي ٥٠١/١، الجنى للمرادي ص ٦٢٠–، ش القطرلابن هشام ص ١٥١، ش الألفية لابن القيم ٢٠١/١–، ش ابن عقيل ٢٨٩/١–، المساعد لابن عقيل ٢٦٨/١–، ش الألفية للمكودي ص ٥٦، لتصريح ٢٥١/١، الفرائد للسيوطي ٢٤٨/١، الأشباه،والنظائر ٢٠٧/١، همع الهوامع ٣٨٢/١، ش الألفية لابن غازي ٣٢٣/١، الأشموني ٢٤١/١، ٢٧٣/٢، ش الألفية لابن طولون ٢١٥/١، الفواكه للفاكهي ص ١٦٢، الصبان ٣٧٢/١، الخضري ٢٢٤/١، النحولعباس حسن ٤٧/١، ٥٧٩–، ٣٦١/٣.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بأحد أجزاء جملة التعجب نفسها

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّ بناء هذه الجملة كبناء الأمثال؛ لعدم تصرف التعجب، فلا يجوز التغيير في ترتيبها بالتقديم، أو التأخير، وعن ذلك قال سيبويه:"لا يجوز أنْ... تزيل شيئاً عن موضعه"[١]، لذلك لا يجوز أنْ تقول: ما – زيداً – أحسن، ولا أحسن – ما – زيداً، وأنت تريد التعجب، أي: ما أحسن زيداً، وقال ابن معطي عن فعل التعجب في ألفيته:

ولا تصرفه، ولا تقدما – معموله، ولا تحل بينهما

الفاصل الثاني:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يمتنع الفصل هنا بجملة الأفعال الناسخة مطلقاً[٢] عند البصريين باستثناء (كان)[٣]،وعند الأخفش، والكوفيين خلافاً للفراء باستثناء (كان)، و(أصبح)، و(أمسى) ؛ لورود الأخيرَين في قول العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، بينما حمل البصريون ذلك على الشذوذ، فهو سماعي لا يُقاس عليه، ولقد علل ابن السراج منع الفصل بهما بعدم جواز حملهما على (كان)، لأنَّها مبهمة في الدلالة على الزمان الماضي، بينما(أصبح) و(أمسى) ذات دلالة زمانية مؤقتة، وتبعاً لذلك ضعَّف ابن عصفور– ووافقه أبوحيان، والسيوطي– قول الفراء – وظاهركلام ابن جني– بجواز الفصل بـ(أضحى)، وسائر الأفعال الناسخة، وكذلك بالأفعال التامة غير المتعدية؛ لقلته وشذوذه، مع إمكان تأويل بعضه؛ لذلك لا يقاس عليه، وذلك نحو: ما – أضحى –

---

[١] الكتاب ٧٣/١، وينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة التالية.

[٢] ينظر الأصول لابن السراج ١٠٦/١،البصريات للفارسي٨٣٣/٢، الحلبيات للفارسي ص٢١٩، التبصرة للصيمري ٢٦٩/١، ش اللمع للواسطي ص١٨١، منثور ابن الأنباري ص ٥٦–، ابن يعيش ١٥١/٧–، ش الجمل لابن عصفور ٤٠٦/١، المقرب لابن عصفور ٧٦/١، ٩٢، ش التسهيل لابن مالك٣٦٢/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٧٧/١–، ش الكافية للرضي٢٩٥/٢، التذييل لأبي حيان ٢١٥/٤–، ارتشاف الضرب ٢٠٦٩/٤، ٢٤٠٢/٥، الجنى للمرادي ص ٣٢١، همع الهوامع٣٨١/١، الأشموني٢٤٥/١،خزانة الأدب ١٣٠/٥.

[٣] ينظر الفصل الجائزبـ(كان) ص ١٨١–.

أحسن زيداً، وما – قام – أحسن زيداً، أي ما أحسن قيام زيد فيما مضى، ونحو: ما حكاه الكسائي: ما مرَّ أغلظ أصحابَ موسى، بمعنى أغلظ ما مروا.

وأيضاً ضعَّف ابن مالك قول ابن كيسان بجواز الفصل هنا بين فعل التعجب، والاسم المتعجب منه بجملة (لولا) الامتناعية المحذوف جوابها، وذلك نحو: ما أحسن – لولا بخله – زيداً[1].

الفاصل الثالث:الفصل بالمعمول

يمتنع الفصل هنا مطلقاً باتفاق بين (ما) وفعل التعجب[2]، وعلل الفارسي ذلك بأنّهما مبتدأ، وخبر؛ لذلك فهما أشد اتصالاً من المفعول بفعله، فلا يجوز ، نحو: ما – في الدار – أحسن زيداً، وكذلك يمتنع الفصل هنا باتفاق – كما نص على ذلك ابن مالك – بين فعل التعجب، والاسم المتعجب منه إذا كان الفاصل معمولاً لغير فعل التعجب، نحو: ما أصلح معطيك عند الحاجة، وما أنفع أمرَك بمعروف، ولكن إذا كان الفاصل معمولاً لفعل التعجب فإنّ ظاهر كلام سيبويه[3]، ومَن وافقه كالأخفش،

---

(1) ينظر مصادر الهامش التالي.

(2) ينظر الكتاب ٧٢/١–، المقتضب ١٧٨/٤، الأصول لابن السراج ١٠٧/١–١٠٩، المشكلة للفارسي ص ٦٦، ٨٨–، البصريات للفارسي ٨٣١/٢–، ٨٣٦–، العلل للوراق ص ١٩٣–، التبصرة للصيمري ٢٦٨/١–، ش بن برهان ٤١٣/٢، ش الحريري ص ٢٣٩، الكشف للأصبهاني ٧٦٦/٢–، ابن يعيش ١٤٩/٧–، ش الجزولية للشلوبين ٨٩١/٢–، ش الكافية لابن الحاجب ٩٢٦/٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٧٣، ش الجمل لابن عصفور ٤٩/٢، ش التسهيل لابن مالك ٤١/٣–٤٣، ش العمدة لابن مالك ٧٥٠/٢–، ش الكافية الشافية لابن مالك ٤٩٠/١–، ش ابن الناظم ص ٤٦٣–٤٦٦، ش الكافية للرضي ٣٠٩/٢، النكت لأبي حيان ص ١٣٧، ارتشاف الضرب ١٤٧٠/٣، ٢٠٧١–، ش المرادي ٨٩٩/٢–، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٦٥–، أوضح ابن هشام ٢٣٦/٣–، المغنى ٧٠٣/٦، ش ابن عقيل ١٥٦/٣–، المساعد لابن عقيل ١٥٧/٢–، ش الألفية للمكودي ص ١٨٣–، التصريح للشيخ خالد ٦٥/٢–، ش الألفية للسيوطي ص ٣١٣–، الفرائد للسيوطي ٦٦١/٢–، همع الهوامع ٤٠/٣–، الأشموني ٢٦٨/٢–٢٧٣، ش الألفية لابن طولون ٢٨/٢–، ش شواهد التحفة للبغدادي ٣٠٠/١، الصبان ٩٧٥/٣، ٩٨١–، الدرر اللوامع ٢٩٦/٢–، جامع الغلاييني ٧٢/١.

(3) لم أقف على نصٍ صريحٍ لسيبويه في هذه المسألة، ولكنّ بعض النحاة كالصيمري استخلصوا مذهبه من عبارته العامة بعدم إزالة شئ من موضعه في جملة التعجب؛ لأنَّ فعل التعجب يعمل عمل الفعل التام المتصرف، ولكنّه لا يجري مجراه، ولا يتمكن تمكنه؛ لعدم تصرفه؛ لذلك لا يَحسُن فيه شيءٌ ممَّا يكون في الأفعال التامة المتصرفة. ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١٨٤.

والمبرد، وابن السراج، والوراق، والزمخشري هو منع الفصل مطلقاً؛ لعدم تصرف فعل التعجب؛ لأنَّ ما لا يتصرف في نفسه، لا يتصرف في معموله؛ لذلك تلزم جملة التعجب عندهم ترتيباً ثابتاً كالأسماء، والأمثال، لا يتغير بالفصل بين أجزائها، ولكن ذهب الجرمي مِن البصريين، وهشام مِن الكوفيين إلى جواز الفصل بالحال، نحو: ما أحسن – مؤدبةً –هنداً، وأيضاً أجاز الجرمي الفصل بالمصدر، نحو: ما أحسن – إحساناً – زيداً، وكذلك ذهب الفراء، والجرمي، والفارسي، والحريري، وابن خروف، والشلوبين، وابن مالك، وأبوحيان، وابن عقيل، والسيوطي، ومَن وافقهم إلى جواز الفصل بشبه الجملة المعمولة لفعل التعجب، قياساً على جواز الفصل بها مع فعلي المدح، والذم، ومع الحروف الناسخة، حيث إنّ جواز الفصل بها مع فعل التعجب أولى منهما؛ لأنَّه أكثر تصرفاً منهما، وذلك نحو: ما أحسن – في الدار، أو اليوم – زيداً[1]، وعن ذلك قال ابن مالك في الألفية:

وفصله بظرف، أو بحرف جر – مستعملٌ، والخلف في ذاك استقر

---

(1) ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١٨٤.

المبحث الثالث:"الفصل" في جملة الأفعال التامة المقدرة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:الفصل بين حرف النداء، والاسم المنادى[١]

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفصل بالأسماء المبهمة

يتحقق الفصل هنا وجوباً عند البصريين خلافاً للكوفيين[٢]، بـ(أي)، و(هذا) إذا كان الاسم المنادى معرَّفاً بـ(أل)، حيث إن الفصل بـ(أي) يقع لفظاً واحداً مع المذكر، والمؤنث،سواءٌ كان ذلك في الإفراد، أو التثنية، أو الجمع، ولكنّ الأفضل مع المفرد المؤنث لفظ(أيتها)، وذلك كقوله تعالى:"يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ"[٣]، وقوله:" قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ"[٤]،وأمّا الفصل بـ(هذا) فلكل نوع من المنادى لفظ يخصه،فمع المفرد المذكر(هذا)،ومع المفردالمؤنث(هذه)،ومع المثنى المذكر(هذان)، ومع المثنى المؤنث (هاتان)، ومع الجمع المذكر (هؤلاء)، و(أولئك)، ومع الجمع المؤنث (أولاء)، وذلك نحو:ياهذا الكريم،وياهذه الفاضلة.وعِلَّة وجوب الفصل هي منع اجتماع أداتي تعريف في معمول واحد، وهما حرف النداء، وأداة التعريف (أل)[٥]؛ لذلك فائدة الفاصل هنا هي توصيل معنى النداء إلى الاسم المعرَّف بـ(أل)؛ لأنَّه هو المنادى الحقيقي في المعنى؛ لأنَّ معنى جملة النداء لا يتم، ويكتمل إلا به؛لأنَّه هو المقصود بالنداء، ولكنّ المنادى في اللفظ دون المعنى هوالاسم المبهمالفاصل،والهاءالمتصلة به هيللتنبيه[٦]،

---

[١] حيث يقدر النحاة هنا الفعل وجوباً، نحو: أدعو، أو أنادي، أو أريد، ويعوّض عنه بحرف النداء، وعن ذلك قال السيوطي في نظم الفريدة: ومنه ما نودي، والمقدر – أدعو، أنادي بحروف تذكر

، ينظر مصادر الهامش الأول ص ١٨٨.

[٢] ينظر مذهب الكوفيين في مصادر الهامش الثاني ص ١٩٢.

[٣] سورة البلد (٢٧)

[٤] سورة الكافرون (١)

[٥] ينظر تعليل ذلك ص ١٩٢-.

[٦] ذكر سيبويه أن الهاء هي تأكيد لحرف النداء؛ لأنَّه يفيد التنبيه أيضاً، كما أضاف الزجاج بأنها تلزم (أي)؛ لأنَّها عوض عن الإضافة، خلافاً في ذلك لابن كيسان الذي أجاز حذفها، ولكنّ ابن عقيل ضعَّف ذلك الحذف؛ لعدم سماعه عن العرب، فلا تقول: يا أي الرجل. ينظر مصادر الهامش الأول ص ١٨٨.

بينما الاسم المعرَّف بـ(أل) هو صفة له[1]، ولكنّ صفة الاسم المبهم (أي) يتعيّن فيها الرفع فقط دون النصب عند الجمهور خلافاً للمازني الذي أجاز نصبها حملاً لها على صفة العلم المنادى، نحو: ياسعيدٌ الفاضلَ، ولكن ردَّ ذلك الفارسي، والثمانيني، وابن برهان، والجرجاني، والرضي، وغيرهم؛ لأنَّ صفة العلم المنادى يجوز فيها الرفع تبعاً للإعراب الظاهر للموصوف، أو النصب تبعاً للموضع الإعرابي للموصوف، بينما صفة الاسم المبهم (أي) يتعيّن فيها الرفع فقط؛ لأنَّها هي المنادى الحقيقي في المعنى، فلا يجوز: يا أيها الرجلَ، بنصب الرجل، وأمّا صفة الاسم المبهم (هذا) وفروعه فيجوز رفعها، أو نصبها، وعِلَّة ذلك ترجع إلى أنّ الاسمين الفاصلين هنا (أي)، و(هذا) لا يستويان تماماً، حيث إنّ (أي) لا يجوز السكوت عليها، وقطعها عمَّا بعدها؛ لأنَّها تفتقر دائماً إلى ما يوضحها؛ لتوغلها في الإبهام؛ لهذا يتعيّن في الاسم الذي يليها الرفع فقط كما سبق وذكرنا، وأمّا (هذا)، وفروعه فهو عكس (أي)، حيث يجوز السكوت عليه، وانفصال ما بعده عن المنادى استئنافاً، وتبعاً لذلك يجوز في الاسم الذي يليه الرفع، أو النصب، فأمّا الرفع فاعتبار أنّه هو المنادى في المعنى، أي أنّ حرف النداء داخل عليه في التقدير، وأمّا النصب فإمّا باعتباره مقطوعاً عن النداء؛ لذا فهو صفة تتبع للموضع الإعرابي للمنادى لفظاً، ومعنىً، أي (هذا) وفروعه، وذلك نحو: يا هاتان الفاضلتان، أو الفاضلتين، ويجوز اجتماع الاسمين المبهمين الفاصلين معاً، وذلك باعتبار أنّ (هذا) نعت لـ(أي)، وفي ذلك دلالة على القرب، وذلك كقول ذي الرمّة[2]:

ألا أيُّهذا المنزلُ الدارسُ الذي – كأنّك لم يعهد بك الحيَّ عاهِدُ

---

[1] ذكر ابن السيد – وفاقاً لابن جني – بأن الاسم المعرف بأل هنا بعد أسماء الإشارة، نحو: يا هذا الرجل، هو في الحقيقة عطف بيان لا نعت، ولكنّ النحاة يتسامحون في التسمية، وكذلك أضاف الواسطي الضرير بأن الأخفش يمنع إعراب المعرف بأل بعد (أي) نعتاً،وإنما عنده (أي) موصولة، وما بعدها خبرلمبتدأ مضمر، تقديره: يا أيها هو الرجل، ولكنّ الفارسي، وتابعه ابن مالك ردَّ ذلك؛ لعدم ظهور المبتدأ المحذوف في أي موضع. ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

[2] ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ص ٣٧٨، ولكن روايته فيه لصدر البيت لاشاهد فيها هنا، وهي: ألا أيها الرسم الذي غير البلي. ينظر البيت أيضاً في مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

ويجوز وقوع الفصل هنا في المعنى، والتقدير، ولكن يُشترط لصحة ذلك أنْ يكون الاسم المنادى نكرة، أي مجرداً مِن (أل)، وصالحاً للاقتران بالفاصل المقدر، وأنْ يظهر عليه أثر الفاصل الإعرابي، أي أنْ يكون مرفوعاً؛ لأنَّه حينئذٍ لو لم يُقدَّر الفاصل لكان منصوباً منوناً، فتقول: يا رجلُ، وفي التقدير: يا أيها الرجل، ولكن يمتنع ذلك إذا كان حرف النداء محذوفاً؛ لكي لا يجتمع حذفان، فلا يجوز أنْ تقول: رجلُ أقبل، على تقدير: يا أيها الرجلُ أقبل[1].

---

[1] ينظر كتاب ١/٢٩١، ٢/٢٩، ١٨٢-، ٢٣٣، المقتضب ٤/٢١٦، ٢٦٥، معاني الزجاج ١/٦٤، ٢١١، الأصول لابن السراج ١/٣٣٣، ٣٦٨، ٣٧٥-، ٤٧٤، الانتصار لابن ولاد ص ١٤٣-، لامات الزجاجي ص ٧٠، الشعرللفارسي ١/٦٦-، الإغفال للفارسي ٢/٥-١٥، العلل للوراق ص ١٩٥، السر لابن جني ١/٣٥٤، الخصائص لابن جني ١/١٨٦، التبصرة للصيمري ١/٣٤٠، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٥٩، الفوائد للثمانيني ص ٤٤٤، ٤٥٦، ٧٠٨، ش اللمع لابن برهان ١/٢٧٩-٢٨٤، المقتصد للجرجاني ٢/٧٧٧، النكت للأعلم ص ٢٧٢-، الحلل لابن السيد ص ١٠٦، ٣٥٦، ش اللمع للواسطي ص ١٤٠-١٤٦، الأنموذج للزمخشري ص ١٨، أمالي ابن الشجري ٢/٣٦٧-، ٤٠٠، تلقيح الشنتريني ص ١٧٠، أسرار ابن الأنباري ص ٢٢٧-، ٣٨٢، ابن يعيش ٤/٢٢، ٨/٥، ١٢٠-، أمالي ابن الحاجب ١/٤٢٤-، ٢/٨٣٥، ش الجمل ابن عصفور ١/٢٧٢، ٢/٥٧١، ش التسهيل لابن مالك ١/٢١٥، ٣/٣٢٠-، ٣٩٨-، ش العمدة لابن مالك ١/٢٨٢، ٢/٥٩٦، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢/٧٢٢، المالقي ص ٤٥٣، ش ابن جمعة ٢/١٠٣٤، ١٠٨٥، ارتشاف الضرب ٤/١٩٣٣-، ٢١٧٩، ش المرادي ٢/١٠٧٨، ٣/١١١٠-، أوضح ابن هشام ٤/٣٣-، الإعراب لابن هشام ص ٨٣، المساعد لابن عقيل ٢/٤٨٠، ٥٠٣-، ٥٢٥، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٥٧-، الأشباه،والنظائر ٥/١٨، الفرائد للسيوطي ١/٣٣٨، ٣٥٥-، ش شواهد التحفة للبغدادي٢/٣٨٤، خزانة الأدب٢/١٥٤-١٦٢.

المسألة الثانية:الفصل الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل باللام

يجوز وقوع الفصل هنا مع المنادى المفرد، أو المثنى، أو الجمع نحو: يا لَله، ويا لَلناس، ولكنّه يختص بحرف النداء (يا) فقط؛ لأنَّه أمٌّ باب النداء، وأصله فيميزه الفصل هنا – كما ذكر سيبويه – عن سائر أحرف النداء الأخرى، والفصل هنا يضيف إلى جملة النداء دلالات معنوية مهمة لم تكن موجودةً قبل وقوعه غالباً[١]، وهي الدلالة على معنيَيْ الاستغاثة، والتعجب، حيث إنّه إذا كانت اللام الفاصلة هنا مفتوحة، فهي تدل على أنّ الاسم المنادى الذي يليها مستغاثٌ به، أو متعجبٌ منه، ويعين أحدهما دون الآخر صياغ الجملة، بينما تدل على أنّه مستغاثٌ من أجله إذا كانت مكسورة[٢]، ولكنّها سواءٌ كانت مكسورةً، أو مفتوحةً[٣]، فهي لام عاملة تجر ما يليها، وذلك نحو: يا لَزيدٍ لِعمرٍ، ويا لَزيدٍ فارساً، ويا لِعمرٍ، وكقول الشاعر[٤]:

يا لَقومٍ لِزفرةِ الزفرات – ولعين كثيرة العبرات

---

[١] ذكر ابن السراج بأنه يجوز خلافاً للأصل الغالب أن تستغيث، وتتعجب بغير اللام الفاصلة هنا، حيث يعد هذا دلالة على جواز الفصل هنا لا وجوبه، ولكن متي ماوقع الفصل بها فهي لا تدل إلاعلى الاستغاثة، أو التعجب، وعن ذلك قال سيبويه:"لوقلت: يا لزيد، وأنت تحدثه لم يجز" [الكتاب ٢/٢١٨ وينظر مغني اللبيب ٣/١٩٦–، ٤/٤٤٧].

[٢] الأصل في الاسم المستغاث من أجله أن يكون متأخراً عن حرف النداء، أي لا يليه مباشرةً؛ لأنَّه غير منادى، ولكنّه يجوز أن يليه مباشرةً إذا حذف المنادى الحقيقي المستغاث به؛ للعلم به، وفي ذلك قال ابن السراج:" قد تحذف العرب المنادى المستغاث به مع (يا)؛ لأنَّ الكلام يدل عليه، فيقولون: يا لِلعجب، ويا لِلماء، كأنه قال: يا لَقوم لِلماء، ويا لَقوم لِلعجب" [الأصول لابن السراج ١/٣٥٤].

[٣] هذا بخلاف الأصل الغالب في اللام المفتوحة؛ لأنَّها إذا كانت عاملة تكون مكسورة، ولكنّها فتحت هنا على الرغم من أنها عاملة؛ لأنَّ الاسم المنادى المفرد المعرفة الذي يليها يكون مبني، والمبني كالمضمر في فتح اللام المتصلة به؛ لئلا يتوهم إعرابه، ويدل على صحة ذلك التعليل أن اللام تكون مكسورة في الاسم المعطوف على الاسم المنادى المستغاث به، أو المتعجب منه؛ لأنَّه معرب، حيث زالت حينئذٍ عِلة البناء الموجبة لفتح اللام، وذلك كقول أبي الأسود الدؤولي – نُسب البيت أيضاً لغيره –:

يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب – يالَلكهول، ولِلشباب لِلعجب

، ينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة التالية.

[٤] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش الثالث في الصفحة التالية.

، وقول قيس بن زريح[١]:

تكنفني الوشاة فأزعجوني - فيا لَلناسِ لِلواشي المطاع

، وقول عبدالله بن مسلم الهذلي[٢]:

يا لَلرجال لِيوم الأربعاء أما - ينفك يحدث لي بعد النهي طربا

، وعن ذلك قال ابن الوردي في تحفته:

تفتح لام مستغاثٍ نوديا - وكسرت للعطف ما لم تتل يا

وعاقبتها ألفٌ، والتكسر - فيما من أجله استغيثَ المظهر

، وإذا كان المنادى اسماً مضافاً فإنّه يجوز وقوع الفصل هنا بين جزأيه المتضايفين؛ لأنَّهما اسم واحد في المعنى، وذلك نحو: يا غلاميْ لك[٣]، وكقول النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)[٤]:

قالت بنو عامرٍ خالو بني أسدٍ - يا بؤس للجهل ضرَّاراً لأقوام

، وقول سعد بن مالك[٥]:

يا بؤس لِلحرب التي وضعت - أراهط فاستراحوا

---

(١) ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث.

(٢) كسابقه.

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٧/٢، ٢٣٧، ٢٧٧، المقتضب ٢٠٢/٤، ٢٥٣-، الانتصار لابن ولاد ص ٨٣، لامات الزجاجي ص ٨٠، ١٤٩، البصريات للفارسي ٥١٢/١، الخصائص لابن جني ١٠٦/٣، ٢٢٨، التبصرة للصيمري ٣٤٣/١، ٣٥٩. عيون الكتاب لابن جندل ص ١٦٣، ١٦٦، لامات الهروي ص ٧، ٦٥-، ش اللمع لابن برهان ٢٧٢/١، ٣١٣، المقتصد للجرجاني ٧٨٨/٢-، النكت للأعلم ص ٢٨٤، ٣٠٥، تلقيح الشنتريني ص ١٢٨، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٧٩، إيضاح القيسي ٢٦٨/١-، ابن يعيش ١٣٠/١-، ش الجزولية للشلوبين ٩٦١/٣-، ش الكافية لابن الحاجب ٤١٤/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٣/٢-، ش ابن الناظم ص ٥٨٧-، ش الكافية للرضي ١٣١/١-، ٣٢٨/٢، ٣٦١، المالقي ص ٢١٩-، ٢٥١، النكت لأبي حيان ص ٩٥، الجنى للمرادي ص ١٨٢-، ش التحفة لابن الوردي ص ٣١٤-، ش القطرلابن هشام ص ٢٤٠، ش ابن عقيل ٢٥٦/٣، ، خزانة الأدب ١٦٢/٢، ٢٧٠/٤، الدرر اللوامع ٣٩٣/١-.

(٤) لم أقف على البيت في ديوانه، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط.الثانية - بدون تاريخ، ينظر مصادره في الهامش السابق.

(٥) ينظر مصادر البيت في الهامش قبل السابق.

ومن آثار الفصل اللفظية أنّه يمنع حذف حرف النداء مطلقاً؛ لمنع اللبس بين اللام المفتوحة العاملة الفاصلة هنا،ولام الابتداء المفتوحة المهملة التي في نحو: لَزيدٌ كريمٌ، وأمّا إذا كانت اللام الفاصلة مكسورة فَعِلةُ المنع معها، هي منع اجتماع حذفين في موضع واحد،أي حذف حرف النداء،وحذف الاسم المنادى المستغاث به، والفصل هنا كذلك يمنع ترخيم المنادى، كما قال سيبويه؛ لامتناع حذف آخِر المنادى، بسبب ظهور علامة الجر باللام الفاصلة عليه، وأيضاً تمتنع ندبته؛ لامتناع اجتماع زيادتين في موضع واحد،وفي ذلك قال الزجاجي:"واعلم أنّ لام الاستغاثة بدل من الزيادة التي تلحق آخِر المنادى، نحو: قولك: يا زيداه، ويا بكراه، ولا يجمع بينهما، لا يقال: يا لزيداه، فيجمع بين اللام والزيادة"[١]، وأيضاً ذكر الفارسي أنّ الفصل هنا هو المبيح؛ لإمالة حرف النداء، حيث قال:"إنّهم أمالوا (يا) في النداء، حيث وصل مرة باللام، ومرة بلا (لام)...[فـ]شبه (يا) بالفعل فأميل"[٢]، وكذلك نص ابن جني– وِفاقاً للفارسي– على أنّه يجوز أنّ تفصل في الرسم الإملائي بين اللام، والاسم الذي يليها، فتقول:يال عمروٍ،واستدل على ذلك بأنّ قوة اتصال حرف الجربالمفعول،أي المنادى، أقل من قوة اتصاله بالفعل المعدي له لمفعوله[٣]، وذلك كقول المهلهل بن ربيعة[٤]:

يا ل بكرٍ انشروا لي كليباً – يا ل بكرٍ أين أين الفرار

الفاصل الثاني:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يقع الفصل هنا عند ابن مالك، ومَن وافقه، بالجملة الأمرية المعترضة، واستدل على ذلك بقول جدابة بنت خويلد النخعية[٥]:

ألا يا فابك شوّالا لطيفا – واذري الدمع تسكاباً،وكيفا

، أي يا لطيفة[٦].

---

[١] جمل الزجاجي ص ١٦٧، وينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٢] الحلبيات للفارسي ص ١٨١، وينظر ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٠٥/١–.

[٣] ينظر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٤] كسابقه.

[٥] ينظر مصادر البيت في الهامش التالي.

[٦]ينظرش التسهيل لابن مالك٣٩٠/٣،ارتشاف الضرب٢١٨٢/٤،المساعدلابن عقيل٤٨٨/٢،الدرراللوامع٣٨١/١.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفصل بـ(أل)

يمتنع الفصل هنا عند البصريين[١]، سواءٌ كان المنادى معرفة، أو نكرة؛ لأنَّ الفاصل هنا يفيد التعريف؛ لذلك يمتنع وقوعه مع المعرفة؛ لأنَّ المعرفة لا تعرف، وأمّا سبب امتناع وقوعه مع النكرة؛ فلتدافع معناه مع معنى حرف النداء؛ لأنَّه يدل على العهد، والجنس، بينما حرف النداء يدل على الإشارة، والقصد، وكِلا المعنيين فيه تعريفٌ للمنادى؛ لذلك لا يجوز نحو: يا العرب[٢].

ولكن يجوز أحياناً وقوع الفصل هنا في السعة، وأيضاً في الشعر، فأمّا وقوعه في السعة فيختص ذلك بلفظ الجلالة فقط، سواءٌ كان بهمزة القطع، أو الوصل، كما نص على ذلك الحريري، فتقول: يا أَلله، أو يا الله؛ وعلل النحاة ذلك بكثرة الاستعمال، وبأنّ حرف التعريف المتصل به أصبح كأنّه من حروفه الأصلية؛ لِلزومه له، ولأنَّه عِوض عن همزة القطع الأصلية الساقطة منه (إلاه)؛ ولهذا يجوز قطع همزة حرف التعريف؛ للدلالة عليها، وأيضاً أضاف الوراق، ومَن وافقه بأنّ لفظ الجلالة يجري

---

[١] ينظر تفصيل مذهب البصريين ص ١٨٦.

[٢] ينظر الكتاب ١١٥/٢، ١٩٥-، ٢٣٤، المقتضب ٢٣٩/٤-، ٣٨٨، الأصول لابن السراج ٣٣١/١، ٣٦٤/٣، لامات الزجاجي ص ٥١-٥٣، جمل الزجاجي ص ١٥٠، جمل الخليل ص ٨٣، الإغفال للفارسي ٢٨٦/١، العلل للوراق ص ٢٠١-٢٠٤، اللمع لابن جني ص ١٦٨، ١٧٤، التبصرة للصيمري ٣٤٥/١، ٣٥٥، الفوائد للثمانيني ص ٤٣٧، المقتصد للجرجاني ٧٥٥/٢-، النكت للأعلم ص ٤٠، ١٣٠، ش الحريري ص ٢٥٢، ش اللمع للواسطي ص ٢٣١، المحاجاة للزمخشري ص ١٧٤، أمالي ابن الشجري ١٩٤/٢، الكشف للأصبهاني ٤/١-، أسرار ابن الأنباري ص ٢٣٠-، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٨٦-٢٨٩، نتائج السهيلي ص ٥١، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٤٤٤-، توجيه اللمع لابن الخبازص ٣٢٧-، ابن يعيش ٨/٢، ش الجزولية للشلوبين ٩٥١/٣، التوطئة للشلوبين ص ٢٨٩-، ش الكافية لابن الحاجب ٤٢٥/٢-، ش الجمل لابن عصفور ١٨٧/٢-، ٢١١/٣، ش التسهيل لابن مالك ١٧٩، ٢٥٥، ش العمدة لابن مالك ٢٩٨-، ش الكافية الشافية لابن مالك ١١/٢، المالقي ص ٤١-، ش ابن جمعة ١٠٤٢/٢، التذييل لأبي حيان ٢٢٥/٣، ارتشاف الضرب ٢١٩٣/٤-٢١٩٧، ش المرادي ١٠٦٧/٢، ش ابن عقيل ٢٦٤/٣، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٤٦، ش الألفية للمكودي ص ٢١٥-، ش الشريف الجرجاني ص ١٧٥، التصريح للشيخ خالد ٢٢٦/٢، همع الهوامع ٣٦/٢، الفرائد للسيوطي ٣٤٥/١-٣٤٨، الأشموني ٢٩/٣-، خزانة الأدب ٢٩٣/٢، الصبان ١١٦٣/٣، الخضري ٦٥٠/٢، الدرر اللوامع ٣٨٤/١-، الضرائر للألوسي ص ١٢٥، الأدوات للضغير ص ٢٧٣.

مجرى الأعلام، أي أنّه غيرُ معرَّفٍ بـ(أل)، وتبعاً لذلك ذكر الثمانيني بأنّ حرف التعريف فيه، هو للعِوض لا للتعريف؛ لعدم احتياجه للتعريف.

وأمّا وقوع الفصل هنا في الضرورة الشعرية فحمله بعض النحاة كالصيمري، والأعلم، وابن عصفور على إضمار (أي)، بينما حمله غيرهم كالمبرد، والثمانيني، وابن الأنباري على زيادة (أل)، وأنّها ليست للتعريف، ولكنّ سيبويه، والفارسي، ومَن وافقهما لم يحملاه على أي تقديرٍ لا بالإضمار، ولا بالزيادة سوى الضرورة الشعرية فقط حملاً على جوازه في السعة مع لفظ الجلالة، ومن شواهد ذلك قول الشاعر[١]:

من أجلك يا التي تيمت قلبي – وأنت بخيلة بالود عنِّي

، وقول الشاعر[٢]:

فيا الغلامان اللذان فرَّا – إياكما أنْ تُكسبانا شرَّا

---

[١] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[٢] كسابقه.

المطلب الثاني:الفصل بين القسم وجوابه[1]

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفصل بأحد أدوات الصدور

يرجع سبب وجوب الفصل هنا لفظاً، أو تقديراً[2] إلى الدلالة المعنوية المهمة التي يؤديها الفاصل هنا، وهي التمييز بين الجزأين الأساسيين لجملة القسم، حيث إنه يفصل بين جملة المقسم به، وجملة المقسم عليه؛ لأنَّه لكل واحدةٍ منهما معناها

---

[1] لقد أدرجنا جملة القسم في مبحث الأفعال المقدرة؛ لكثرة إضمار فعل القسم، نحو: بالله لأفعلن، أي أحلف بالله لأفعلن، ولقد نص سيبويه على ذلك بقوله:"الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب" [الكتاب ٤٩٧/٣، وينظر مصادر الهامش التالي].

[2] ينظر الكتاب ٣٢٢/١-، ٧/٣، ٣٠، ٨٤، ١٠٥-، ١٤٦، ١٥١، ٥٠٤، ٢٢١/٤، المقتضب ٣١٨/٢، ٣٢٥، ٣٣١-، ١٠٧/٤، ١٧٥، الأصول لابن السراج ٦١/١-، ٢٢٩، ٤٠٠-، ٤٣١-، ١٩٠/٢، لامات الزجاجي ص ٨٣-، ١٤٨، جمل الزجاجي ص ٥٧-، ٧٠، ١١٠، جمل الخليل ص ١٨٨-، ٢٥٥، ٢٨٣، الشعرللفارسي ٥٣/١، ٥٦، البصريات للفارسي ٦٩١/١، ٩١٥/٢، العلل للوراق ص ٨٩، ٣٧٦-، معاني الرماني ص ٨٥، ١١٠، السر لابن جني ٣٩٢/١-٣٩٨، اللمع لابن جني ص ٢٤١-، الخصائص لابن جني ٢٨٤/٢، ٣٦٠، التبصرة للصيمري ٤٤٥/١، لامات الهروي ص ٧٠-، ١٠٢، الفوائد للثمانيني ص ٦٩٧، ش اللمع لابن برهان ٥٧٥/٢، المقتصد للجرجاني ٨٦٥/٢، النكت للأعلم ص ٣٩٧-، ش الحريري ص ١٣٤، الحلل لابن السيد ص ٢٠٢-، المحاجاة للزمخشري ص ١١٤، أمالي ابن الشجري ٣٦٣/١، ١٤٠/٢، ٥٢٦، ١٦١/٣، الكشف للأصبهاني ٢٦٩/١-، ١٢٦٤/٢، تلقيح الشنتريني ص ١٢١-، أسرار ابن الأنباري ص ٢٧٧-، الإنصاف لابن الأنباري ص ٣٤٠، إيضاح القيسي ٣٣٤/١، توجيه اللمع لابن الخبازص ٤٨٠-، ابن يعيش ١٠٩/٧-، ٣٢/٨-، ٢١/٩، ٤٣، ٩٦، ش الجزولية للشلوبين ٨٥٣/٢، ٨٦٤-، التوطئة للشلوبين ص ٢٥٧، ش الكافية لابن الحاجب ٩٥٦/٣، ١٠١٤، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٧٩، أمالي ابن الحاجب ٢٧٧/١، ش الجمل لابن عصفور ٣٧٢/١، ٥٣/٥٤٤،٢، ٨٤، ش التسهيل لابن مالك ٢٥/١، ٢٠٥/٣-٢١٨، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٦٣/١، ٣٧٨-، ش العمدة لابن مالك ١٩٨/١، ٢٢٨، ش ابن الناظم ص ٦٢٠-، ش الكافية للرضي ٣٣٨/٢، ٤٠٤، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٥٥/١، المالقي ص ١١٧ ٢٣٨-، ش ابن جمعة ٤٣٠/١-، النكت لأبي حيان ص ١١٥، التذييل لأبي حيان ١٠١/١، ١١٠، ١٢٧/٤، ارتشاف الضرب ٦٥٥/٢، ١٧٧٦/٤-١٧٨٩، البحر المحيط ٣٧٥/٦، الجنى للمرادي ص ١٣٤-، الجامع لابن هشام ص ٧٣، ٩٠، المسائل السفرية لابن هشام ص ٩٣، مغني اللبيب ٤٧٧/١، ٥٣٧/٢-، ش الألفية لابن القيم ٧٢٦/٢، المساعد لابن عقيل ٢٤٨/١، ٢٨/٢، ٣١٣-، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٤٧، ش الشريف الجرجاني ص ٦٢٦، ٦٥٢، الشمني ٩/٢، التصريح للشيخ خالد ٢٣٥/١، الفرائد للسيوطي ٢٤٢/١، الأشباه،والنظائر ١٢٣/٣-، همع الهوامع ٣٩٧/٢-٤٠٦، خزانة الأدب ٢٤٢/٩، ٧١/١٠-، ٩٤، الصبان ٣٥٤/١، الخضري ٢١٣/١، الدرر اللوامع ١٧٢/١، ٢٤٤، ١٠٦/٢، التطورلبرجشتراسرص ١٧٤-.

الخاص بها المستقل عن الأخرى على الرغم من تلازمهما لفظاً؛ لذلك لولا وجود الفاصل هنا – والذي يدل على أنّ ما قبله ليس عاملاً،ولا معمولاً لِما بعده – لاختلطت ألفاظهما معاً، ولتسبب ذلك في لبس المعنى المراد، وتبعاً لذلك فإن الفاصل هنا يدل على أنّ جملة جواب القسم، أي المقسم عليه، هي جملة مستأنفة جيء بها؛ لتأكيد المعنى فقط لا غير، وأيضاً كما ذكر الوراق هو يربط بينهما، وفيه زيادة لمعنى التأكيد، ولقد نص ابن هشام على ذلك بقوله:"الحروف التي يُتلقى بها القسم كلها لها الصدر"(١) ، ومُجمل هذه الأدوات المتفق عليها هي: اللام، و(إنّ) في الإثبات، و(ما)، و(لا)، و(إنْ) في النفي، ولقد حصرها ابن الحاجب في قوله:

يُجاب باللام، و(إنّ) مثبتاً – وبحروف النفي إنْ نفيٌ أتى

فأمّا الفصل بـ(إنّ) الناسخة فيختص بجملة جواب القسم الاسمية، وذلك كقوله تعالى:"إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ"(٢)، جواباً لقوله:"وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ"(٣).

وأمّا الفصل باللام فيقع مع جملة جواب القسم الاسمية، والفعلية، حيث إنّه يقع مع الجملة الاسمية مطلقاً(٤)، نحو: والله للمثابرُ خيرٌ من الكسول، وذكر أبوحيان بأنّه يمتنع حينئذٍ حذف اللام الفاصلة إلا للضرورة الشعرية؛ لطول جملة القسم، وهو محمول على الندور، فلا يُقاس عليه، وذلك كقول الشاعر(٥):

ورب السماوات العُلى، وبروجها – والأرضِ، وما فيها المقدرُ كائنٌ

، أي للمقدر كائن(٦). وأمّا وقوع الفصل باللام مع الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ فإنه يقع مطلقاً مع الماضي الجامد غير المتصرف، كقوله تعالى:" لَبِئْسَ الْمَوْلَى"(٧)، وأيضاً

(١) مغني اللبيب ٣١٨/٣-، وينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(٢) سورة الطور (٧)

(٣) سورة الطور (١، ٢)

(٤) ذهب البصريون – وتابعهم كثيرٌمن المحققين – خلافاً للكوفيين إلى أن لام جواب القسم أصلها لام الابتداء؛ لأنّها قد تتعرى من معنى جواب القسم، وتخلص للابتداء، بينما يلزمها معنى الابتداء دائماً؛ لاتصافها بالصدارة.

(٥) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش التالي.

(٦) ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(٧) سورة الحج (١٣)

مع الماضي المتصرف الذي زمنه مستقبل سواءٌ كان مجرداً، أو متصلاً بـ(ربما)، وذلك كقوله تعالى:"وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ"[١]، أي ليظلنَّ، وكقول قيس بن الملوح (مجنون ليلي)[٢]:

لئن نزحت دارٌ لِليلى ربما – غنينا بخير، والديار جميع

،ولكن يُشترط لوقوع الفصل باللام مع الماضي لفظاً، ومعنىً المتصرف أنْ يتصل بـ(قد) لفظاً، أو تقديراً؛ لتُقرِّبه من الحال، وذلك كقوله تعالى:" قَالُواْ تَاللّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنَا"[٣]، وقول امرئ القيس[٤]:

حلفت لها بالله حلفة فاجر – لناموا فما إنْ من حديث ولا صالي

، أي لقد ناموا، ووجود (قد) فيه زيادة للتأكيد، وأيضاً هي تجيز حذف اللام الفاصلة في السعة؛ لدلالتها عليها، وليس المجيز لذلك طُول جملة القسم، كما نصّ على ذلك أبوحيان – وهو الراجح – خلافاً لسيبويه[٥]، وذلك كقوله تعالى:" قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا"[٦]، جواباً لقوله:" وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا"[٧]، أي لقد أفلح، وكقول زهير[٨]:

تالله قد علمت نفس، إذا قذفت – ريح الشتاء بيوت الحيّ بالعُنَنِ

، أي لقد علمت. وأمّا وقوع الفصل باللام مع الجملة الفعلية التي فعلها مضارع فإنه

---

[١] سورة الروم (٥١)

[٢] ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١٩٤.

[٣] سورة يوسف (٩١)

[٤] ينظر البيت في ديوانه ص ٣٢، وفي مصادر الهامش الثاني ص ١٩٤.

[٥] ولكن يبدو أنه يكون طول جملة القسم هو المجيز لحذف اللام – وِفاقاً لسيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن هشام – إذا حذفت (قد) مع اللام، وذلك كقوله تعالى:" قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ" [سورة البروج (٤)]، جواباً لقوله تعالى:" وَالسَّمَاء ذَاتِ الْبُرُوجِ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ" [سورة البروج(١–٣)]، أي لقد قتل. ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١٩٤.

[٦] سورة الشمس (٩)

[٧] سورة الشمس (١)

[٨] ينظر البيت في ش ديوانه لثعلب ص ١١١، وفي مصادر الهامش الثاني ص ١٩٤، و(العُنن) جمع (عُنةٍ)، وهي شجر يزرع حول البيت؛ ليرد عنه الريح، فإذا اشتدت الريح قلعته، ورمت به على البيت.

يقع مطلقاً مع المضارع الذي زمنه حال، نحو: والله ليقوم زيد الآن، ولكنّه إذا كان زمنه استقبال فإنّه يُشترط حينئذٍ اتصاله بما يخلّصه للاستقبال فقط كحرفي التنفيس، ونوني التوكيد، وذلك نحو: والله لسيكرم الله المتقين، وكقوله تعالى:"وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى"[1]، وقوله:" كَلَّا لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ"[2]، ولكن ينتفي هذا الشرط مع المضارع المستقبل إذا لم تتصل اللام الفاصلة هنا به مباشرةً، وذلك بأنْ تتصل مثلاً بمعموله، كقوله تعالى:"وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى الله تُحْشَرُونَ"[3]، ويجوزعند الكسائي، ومَن تابعه كالفارسي – وِفق ما نسبه إليه أبوحيان – خلافاً للبصريين، ومَن وافقهم كالفراء– وِفق ما نسبه إليه الزجاجي[4] – حذف اللام الفاصلة هنا في السعة إذا اتصل المضارع بنون التوكيد،وذلك نحو:والله يقومنّ زيدٌ غداً، أي ليقومنّ، ولكن قصر البصريون، ومَن وافقهم ذلك على الضرورة، كقول عامر بن الطفيل[5]:

وقتيل مُرة أثأرنّ فإنّه – فِرغٌ، وإن أخاكم لم يثأر

، وقول الشاعر[6]:

فهم الرجال وكل ذلك منهم – تجدنّ في رحبٍ وفي متضيقٍ

، أي لأثارنّ، ولتجدنّ[7]. وأمّا الفصل بحروف النفي (ما)، و(لا)، و(إنْ) فإنه يقع بـ(ما)، و(إنْ) مطلقاً سواءٌ كانت جملة القسم اسمية، أو فعلية فعلها ماضٍ، أو مضارع،

---

[1] سورة الضحى (٥)

[2] سورة الهمزة (٤)

[3] سورة آل عمران (١٥٨)

[4] حيث ذكر الزجاجي أن الفراء منع إضمار اللام الفاصلة هنا إلا إذا دلَّت عليها لامٌ أُخرى مثلها، واستشهد على ذلك بقول أبي مكعب الأسدي:

فليأزلنّ وتبؤكنّ لقاحه – ويعلّلنّ صبية بسمار

، أي فيأزلنّ، ولتبؤكنّ، وليعللنّ، ولكنّ الزجاجي استدرك عليه ذلك بأنه يجوز أن تكون النونين في شاهده ضرورة، وذلك وِفق التخريج الثاني للبصريين، وهو عدم تقدير إضمار اللام، واعتبار زيادة نون التوكيد ضرورة. ينظر الهامش السابع.

[5] ينظر مصادر البيت في الهامش الثاني ص ١٩٤.

[6] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش التالي.

[7] ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١٩٤.

وذلك كقوله تعالى:"لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَكَ"[(١)]، وقوله:"وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى"[(٢)]، وقوله :"وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ"[(٣)]، ونحو: والله ما يكسب خيراً الكذّاب، ووالله إنْ الصدقُ إلا منجاةٌ للمرء، ولقد أجاز الزجاجي، وابن معطي، وابن مالك في قول مرجوح–خلافاً للجمهور–حذف (ما)،ولكنّ ابن مالك اشترط أمن اللبس، وقصره على جملة الجواب الاسمية، والفعلية الماضية، وذلك كقول عبدالله بن رواحة[(٤)]:

فوالله ما نلتم وما نيل منكم – بمعتدلٍ وِفقٍ ولا متقاربِ

، أي ما ما نلتم، فحذف (ما) النافية، وأبقى الموصولة، ولقد نص على منع ذلك الوراق، والصيمري، وابن الخباز، وابن يعيش، وابن جمعة، وأبوحيان، وعبدالقادر البغدادي، وغيرهم، وعللوا ذلك حملاً على عدم جواز إعمال (ما) الحجازية، وهي مضمرة؛ لضعفها في العمل كالحروف الناسخة. وأمّا وقوع الفصل بـ(لا) النافية فإنّه يختص فقط – عند الجمهور خلافاً لابن مالك – بجملة جواب القسم الفعلية التي فعلها مضارع، أو ماضٍ مؤول بالمضارع؛ لأنَّها تدل على نفي المستقبل، وذلك كقوله تعالى:"وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللّهُ مَن يَمُوتُ"[(٥)]، ونحو: والله لا قمت إليك أبداً، أي لا أقوم، ولكنّ ابن مالك أجاز وقوع الفصل بها مع جملة الجواب الاسمية، نحو: والله لا رجل في الدار، و والله لا في الدار رجل، ولا امرأة، ولعمري لا أنا هاجرك، ولا مهينك، ويجوز إضمار (لا) النافية الفاصلة هنا في السعة باتفاق؛لعدم وقوع اللبس عند حذفها؛ لأنَّ المضارع المثبت تلزمه اللام،وذلك كقوله تعالى:" قَالُواْ تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ"[(٦)]، أي لا تفتؤ[(٧)].

---

(١) سورة المائدة (٢٨)

(٢) سورة الضحى (١–٣)

(٣) سورة فاطر (٤١)

(٤) ينظر مصادر البيت في الهامش الثاني ص ١٩٤.

(٥) سورة النحل (٣٨)

(٦) سورة يوسف (٨٥)

(٧) ينظر مصادر الهامش الثاني ص ١٩٤.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بشبه الجملة

إن الفاصل هنا يفيد المعنى تخصيصاً، حيث يكون القسم معلّقاً عليه، أي مقيداً به، نحو: والله غداً لأزورنّك، وتالله في العمل لأساعدنّك(١).

الفاصل الثاني:الفصل بـ(إذن) الزائدة المهملة

يجوز وقوع الفصل هنا لتأكيد المعنى حملاً له على أفعال القلوب؛ لتماثلهما في جواز الإعمال، أو الإهمال، وأيضاً في التصريف، أي وقوعهما ابتداءً، أو حشواً، أو آخِراً، وذلك نحو: والله إذن لأكرمنّك(٢)، وكقول كثير عزة(٣):

حلفت برب الراقصات إلى منى – تغول البلاد نصها، وزميلها

لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها – وأمكنني منها إذن لا أقيلها

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

يقع الفصل هنا بتوابع المقسم به؛ لتأكيده؛ لذلك يعتبر جواب القسم مشترك بين التابع، والمتبوع، حيث يجوز في الفاصل التابع إذا لم يتكرر معه حرف القسم، إمّا الجر تبعاً للإعراب الظاهر للمقسم به، وإمّا النصب تبعاً لمحله الإعرابي؛ لأنَّه في محل نصب معمولاً لفعل مقدر، ولكن يتعيّن جر التابع الفاصل إذا تكرر معه حرف القسم، وأيضاً يتعيّن الجر مع التابع المعطوف المجرد من حرف القسم إذا تأخربعد جملة القسم، ومن أمثلة الفصل بالنعت، نحو: واللهِ – العزيزَ، أو والعزيزِ – لأكرمنّك، والبدل، نحو: لعمرك – نصفَه، أو لنصفِه – لأزورنّك، والتوكيد، نحو:

---

(١) ينظر ابن يعيش ٥٨/٧، المساعد لابن عقيل ٣٢٦/٢–.

(٢) ينظر المقتضب ١١/٢، النكت للأعلم ص ٣٦٤، الكشف للأصبهاني ٢٤٢/١، ش الجزولية للشلوبين ٤٨٠/٢، ش ابن الناظم ص ٦٦٩، المالقي ص ٦٦، ش ابن جمعة ٣٤٢/١، الجنى للمرادي ص ٣٦١، ش الشذورلابن هشام ص ٦٦٩–، ، مغني اللبيب ١١٢/١، ش الشريف الجرجاني ص ٦٢٣، الشمني ٢/٤/١، التصريح للشيخ خالد ٣٦٧/٢، الفرئد للسيوطي ٤٧٢/١، الأشباه،والنظائر ٢٠٦/١، همع الهوامع ٢٩٥/٢، الأشموني ١٩٤/٣، ش الألفية لابن طولون ٢١٠/٢، حاشية ياسين ١٤٨/١، خزانة الأدب ٤٧٣/٨–، الصبان ١٣٦٣/٣، الأمير ٢٠/١، الدرر اللوامع ١٢/٢، مسائل بسيوني ص ١٢٣.

(٣) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

واللهِ –اللهَِ، أو واللهِ – لأساعدنّك، والعطف نحو: تالله – واللهَِ، أو وتاللهِ – لأصْدُقنّك القول، والتابع المتأخر المعطوف نحو: واللهِ لآتينك، ثم اللهِ[1]، ويجوز أنْ يتكرر الفاصل هنا أكثر مِن مرة؛ وذلك لزيادة التأكيد، وذلك كقوله تعالى:"وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى"[2]، وقوله:"وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ وَطُورِ سِينِينَ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ"[3].

ولكنّ سيبويه ذكر بأنّه يجوز بضعف إلغاء الفصل هنا، وذلك بإضمار جوابٍ للقسم الأول المتبوع، واختصاص القسم الفاصل بالجواب الظاهر، وحينئذٍ يتعيّن في القسم الثاني الجر إذا تصدره حرف القسم، ولكنّه إذا تجرد منه جاز فيه، إمّا الجر عطفاً على القسم الأول، أو النصب بنزع الخافض، وتعتبر جملته حينئذٍ مستأنفة، ولكن إذا تأخر القسم الثاني بعد جوابه الظاهر تعين فيه النصب بنزع الخافض؛ لأنَّ العطف حينئذٍ للفعلين، وذلك نحو: واللهِ – ثم اللهَِ، أو ثم واللهِ – لأكرمنّك، والتقدير: واللهِ لآتينّك، ثم اللهَِ، أو ثم واللهِ لأكرمنّك، ونحو: واللهِ لآتينك، ثم لأكرمنّك اللهَ[4].

الفاصل الرابع:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل هنا بالجملة المعترضة، والتي تفيد إثراء معنى القسم، وذلك بإضافة معاني جديدة إليها كالتأكيد، والتعليق، فأمّا تأكيد القسم فيكون بالدلالة على عظمة المقسم به، وعلو منزلته[5]، وذلك كقوله تعالى:" فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ"[6]، وكقول النابغة الذبياني[7]:

---

(1) ينظر الكتاب ٥٠١/٣، المقتضب ٣٣٦/٢-٣٣٩، الأصول لابن السراج ٤٣٦/١، جمل الخليل ص ١٠٧، ١٨٩، الإغفال للفارسي ٥٢٠/٢، السر لابن جني ٤٠٠/١، أمالي ابن الشجري ١١٧/٢، الكشف للأصبهاني ١٣٥٩/٢، ابن يعيش ١٠٦/٩، ش الكافية للرضي ٣٣٧/٢، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٤٦٥/١٢-.

(2) سورة الليل (١-٤)

(3) سورة التين (١-٤)

(4) ينظر مصادر الهامش الأول.

(5) ينظر الكتاب ٧٠/٢، الحلبيات للفارسي ص ١٤٧، ش اللمع لابن برهان ة٢٥٤/١، ابن يعيش ١٠٩/٨، الإعراب لابن هشام ص ٤٤، مغني اللبيب ٦٩/٥، المساعد لابن عقيل ٣٢٤/٢-، الأشباه،والنظائر٣٢/٣.

(6) سورة الواقعة (٧٥-٧٧)

(7) ينظر البيت في ديوانه ص ٣٤، وفي مصادر الهامش قبل السابق.

لعمري وما عمري عليَّ بهينٍ - لقد نطقت بُطلاً على الأقارع

، وأمّا التعليق، أي تقييد تحقيق جواب القسم بتحقق الجملة المعترضة فيقع ذلك عند الفصل بجملة الشرط الجازم المحذوف جوابها وجوباً[1]؛ لدلالة جواب القسم عليه؛ لذلك يتعيّن في السعة أنْ لا يكون مجزوماً بأداة الشرط الجازمة[2]؛ ليسهل حذف جوابه، وذلك كقوله تعالى:" قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِينِ"[3]، ويجوز وقوع الفصل هنا مع القسم المقدر، ولكن حينئذٍ يجب اتصال الشرط الفاصل بلام موطئة للقسم المقدر؛ للدلالة عليه، ولكنّ أكثر ما يكون ذلك مع (إنْ)؛ لأنَّها أمُّ الباب، وأيضاً يكثُر عند اتصال جواب القسم المقدر بنون التوكيد؛ لأنَّ وجودها يدل أيضاً على القسم المقدر[4]، وعن ذلك قال ابن مالك في الكافية الشافية:

ولام نحو: (لئن) إثر القسم - سمُّوا موطئاً، ولم تلتزم

---

[1] ذهب بعض الكوفيين كالفراء، ومَن تابعهم كالزمخشري إلى جواز أن يكون الجواب للشرط المتأخر عن القسم، فلا فصل حينئذٍ، ولكن قيَّد البصريون ذلك بالضرورة الشعرية، واستدل الكوفيون على ذلك بقول المرأة:

لئن كان ما حدثته صادقاً - أصمْ في نهار القيظ للشمس ضاحيا

، وذلك بجزم (أصم) جواباً للشرط، ولكن خرَّجه البصريون على زيادة اللام الموطئة للقسم في أوله، أي لا وجود للقسم عندهم في التقدير. ينظر مصادر الهامش الرابع.

[2] نص سيبويه على منع ذلك بقوله:"لو قلت: والله إن تأتني آتك، ولو قلت: والله مَن يأتني آته كان محالاً...، ولا يحسن في الكلام: لئن تأتني لا أفعل؛ لأنَّ الآخر لا يكون جزماً" [الكتاب ٨٤/٣]، ولكن يجوز وقوع ذلك مع (إن) في الشعر؛ لأنَّها أم الباب، وذلك كقول الشاعر المجهول:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم - ليعلمَ ربي أن بيتي واسع

، حيث حُذف جواب الشرط على الرغم من جزم فعله بالشرط للضرورة الشعرية. ينظر الهامش الرابع.

[3] سورة الصافات (٥٦)

[4] ينظر الكتاب ٦٥/٣-، الأصول لابن السراج ١٦١/٢، جمل الزجاجي ٣١٧/٢، ٢٠/٣، المشكلة للفارسي ص ٨١-، السر لابن جني ٣٩٦/١-، ش اللمع لابن برهان ٥٧٧/٢، أمالي ابن الشجري ١٤٤/٣، ابن يعيش ٥٧/٧، ٢٢/٥، ش الجمل لابن عصفور ٥٥٦/١، المقرب لابن عصفور ٢٠٨/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٣٩٩/١-، ١٦٧/٢، ١٧٣، ش الكافية للرضي ٣٩١/٢، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٦٢/١، ارتشاف الضرب ١٧٨٢، ١٨٧٩، أوضح ابن هشام ١٩٨/٤، المسائل السفرية لابن هشام ص ٢٩، مغني اللبيب ٢٧٣/٣-٢٨٠، المساعد لابن عقيل ١١٨/٢، ١٦٤/٣، ١٧٥-، ١٨٦، التصريح للشيخ خالد ٢٥٤/٢، خزانة الأدب ٤٧٤/٨، الصبان ١٣٦١/٣، ١٤٤٥/٤، الدسوقي ٢١/١، ٢٤٦، الدرر اللوامع ١٢٢/٢-، الضرائرللألوسي ص ١٥١، معاني السامرائي ١٨٠/٤-١٨٦، النحولعباس حسن ٥٠٣/٢.

، ومِن أمثلة ذلك، قوله تعالى:"وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ"[1]، وقوله:" قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ"[2]، وقوله:"وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ"[3]، وقوله:"وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ"[4]، وقوله:"وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ"[5]، ولقد ذهب ابن مالك، ومَن وافقه كالأشموني خلافاً لابن عصفور إلى منع الفصل هنا مطلقاً بالشرط غير الجازم، ولكن يبدو أنّه يجوز وقوعه بـ(لو) في اللفظ دون المعنى، وذلك إذا كانت تدل على الاستقبال؛ لأنَّها حينئذٍ تكون بمعنى (إنْ)، وذلك نحو: والله – لو أتيتني – لأكرمنّك، أي إنْ أتيتني[6].

الفاصل الخامس:الفصل بـ(إلا)

يتحقق الفصل هنا بـ(إلا)، و(لمَّا) التي بمعناها[7]، ولكن نص سيبويه على اختصاص ذلك بجملة القسم الدالة على معنى الطلب، أي أنْ يكون فعل جوابها للمخاطب، لا للمتكلم، أو الغائب، حيث يكون ذلك بالاستعطاف، والاستشفاع للمخاطب بالمقسم به؛ لذلك ذهب الزمخشري إلى عدم وقوع الفصل هنا مع القسم المسبوق بالواو، أو التاء دون الباء؛ لاختصاصهما بالقسم الصريح، ويكون الفعل الذي

---

(1) سورة يوسف (٣٢)

(2) سورة الأعراف (١٨)

(3) سورة البقرة (١٤٨)

(4) سورة الأعراف (٢٣)

(5) سورة الأنعام (١٢١)

(6) ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

(7) ينظر الكتاب ٣٢٣/١، ١٠٦/٣، المقتضب ٣٢٩/٢، معاني الرماني ص ١٣٣، التبصرة للصيمري ٤٤٩/١، لامات الهروي ص ١١٧، ش ابن بابشاذ ص ١٨٨، النكت للأعلم ص ١٧٧، ٣٩٧، ٥١٥، الماحجاة للزمخشري ص ١٢٥، ١٤٩، أمالي ابن الشجري ١٤٥/٣، الكشف للأصبهاني ٣٤/١، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٦٥، ابن يعيش ٩٤/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٨٠/١، ٤٣٤، ش التسهيل لابن مالك ١٨٤/٢، ٣٠٣، ١٩٦/٣، ش ابن الناظم ص ٢٩٢، ش الكافية للرضي ٢٥١/١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٥٤/١، المالقي ص ٢٨٢، ارتشاف الضرب ١٥٣٠/٣، ١٧٩٣/٤، الجنى للمرادي ص ٥٩٣، المساعد لابن عقيل ٥٨٢/١، ٣٠٣/٢، الفرائد للسيوطي ٥٧٤/٢، همع الهوامع ٢٢٢/٢، ٤٠٩، خزانة الأدب ١٣/٢، الدرر اللوامع ٥٠٩/١، ١١٣/٢، ١٣٠-١٣٤، النحو الكوفي لمختار ديره ص ١٥٢، النحوولعباس حسن ٣٢٦/٢.

يلي الفاصل هنا بمعنى المصدر ؛لأنَّه مطلوب من المخاطب، وذلك نحو: نشدتك بالله – إلاّ، أو لمّا– زرتني، أي ما أطلب منك إلا زيارتك، ونحو: أقسمت عليك – إلاّ، أو لمّا – فعلت، أي ما أسالك إلاّ فعلك، وكقول الأحوص الأنصاري(١):

عمّرتُك الله إلا ما ذكرت لنا – هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

، وقول الشاعر(٢):

قالت له: بالله يا ذا البرزين – لمّا غَنِثْتَ نفساً، أو اثنتين

---

(١) ينظر البيت في ديوانه ص ١٩٩، وفي مصادر الهامش السابع في الصفحة السابقة.

(٢) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش السابع في الصفحة السابقة.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:عدم تصدر جملة جواب القسم بغير أدوات الصدور

يمتنع الفصل هنا مطلقاً بغير أدوات الصدور[1] عند سيبويه، والجمهور، حيث أوَّلوا ما ورد من ذلك مثلاً إمّا بالضرورة، وإمّا بالندور، وإمّا بالزيادة، ومنعوا القياس عليه، ومِن هذه الأدوات التي ورد الفصل بها هنا (أنّ)، ولام كي، و(لم)، و(لن) النافيتين، و(بل)[2].

فأمّا الفصل بـ(أنّ) المفتوحة مع جملة جواب القسم الاسمية المجردة مِن لام الابتداء المزحلقة؛ لئلا يجب كسر الهمزة، كما نص على ذلك أبوحيان، فقد أجازه الكسائي، والفراء، والطوال[3]، والبغداديون، ومَن وافقهم[4]، وفي الفصل هنا أربع أقوال مختلفة، أولها تعيين منع الفصل مطلقاً، أي وجوب كسر همزة (أنّ)، ومنع فتحها، وهذا قول سيبويه، والجمهور، وثانيها تعيين وجوب الفصل مطلقاً، أي وجوب فتح همزة

---

[1] لم يتفق النحاه في تحديد، وحصر أدوات الصدورعلى قولٍ واحدٍ؛ لذلك ربما أجاز بعضهم الفصل هنا ببعض الأدوات؛ لاتصافها عنده بالصدارة دون سيبويه، ومَن وافقه، وعلى هذا لا يوجد بين القولين اختلاف حينئذٍ في وجوب تصدر أدوات الصدور لجواب القسم.

[2] ينظر الكتاب ١٥٠/٣، المقتضب ٣٤٠/٢، ١٠٧/٤، الأصول لابن السراج ٢٧٨/١، ابن يعيش ٦٩/٩، ش الجمل لابن عصفور ٤٦١/١، المقرب لابن عصفور ٢٠٥/١، ش التسهيل لابن مالك ١٨/٢، ٢٤، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢١٥/١، ش ابن الناظم ص ١٦٦، ش الكافية للرضي ٢٣٥/٢، المالقي ص ١١٦، التذكرة لأبي حيان ص ٤٧١، التذييل لأبي حيان ٦٩/٥-، ٩٢، ارتشاف الضرب ١٢٥٦/٣، ١٧٧٨/٤-، ش المرادي ٥٢٩/١، الجنى للمرادي ص ٤٠٥، ٤١٢، الجامع لابن هشام ص ٣٣، ٧٣، أوضح ابن هشام ٣٠٠/١، ٣٠٦، مغني اللبيب ١٦٢/٣، ش الشذورلابن هشام ص ٢٧٢، ش الألفية لابن القيم ٢٣٥/١، ش ابن عقيل ٣٥٣/١، ٣٦٠، المساعد لابن عقيل ٣١٣/١، ش الألفية للمكودي ص ٦٦، التصريح للشيخ خالد ٣٠٦/١، الفرائد للسيوطي ٢٧٩/١، الأشباه،والنظائر ١٢٩/٣، ٣٤٣، همع الهوامع ٤٣٩/١، الأشموني ٣٠٣/١، ش الألفية لابن طولون ٢٤٧/١، ش شواهد التحفة للبغدادي ١٢٣/١، خزانة الأدب ٢٩٦/٣، ١٤١/٤-١٤٥، ٨٢/١٠، الصبان ٤٢٤/١-، الخضري ٢٦٠/١-.

[3] هو محمد بن أحمد، قدم بغداد من الكوفة، من شيوخه الكسائي، ومن تلاميذه أبو عمر الدوري المقرئ، توفي عام ٢٤٣هـ. ينظر بغية الوعاة ٥٠٠/١.

[4] نسب الرضي إلى المبرد موافقتهم، ولكنّني لم أقف على نص له على ذلك في المقتضب، وِفق إطلاعي القاصر، وأيضاً نقل أبوحيان عن ابن عصفور موافقتهم ثم رجوعه عن ذلك، وكذلك ذكر ابن عقيل أن ظاهر كلام ابن مالك موافقتهم. ينظر مصادر الهامش الثاني.

(أنّ)، ومنع كسرها، وهذا قول الفراء، وثالثها جواز الفصل دون تعيين، أي جواز كسر الهمزة، أو فتحها، ولكن مع ترجيح الكسر، ورابعها كسابقه، ولكن مع ترجيح الفتح، وعن ذلك قال الزجاجي:"أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود أكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً"[١]، ومِن شواهد ذلك قول الشاعر[٢]:

أما والله أنْ لو كنت حرَّاً - وما بالحرِّ أنت، ولا العتيق

وأمّا الفصل بلام كي فقد أجازه الأخفش، ومَن وافقه كالفارسي في أحد رأييه، وابن الأنباري، وعِلَّة منع الفصل بها عند الجمهور أنّها تعتمد على كلام متقدم عليها؛ لذلك لا تكون استئنافية، كما يطلب جواب القسم[٣]، ومِن شواهد ذلك قول حريث بن عناب الطائي[٤]:

إذا قلت قدني قال بالله حِلفةً - لتغنيَ عنِّي ذا إنائِك أجمعا

وأمّا الفصل بـ(لم)، و(لن) النافيتين مع جملة جواب القسم الفعلية التي فعلها مضارع فقد أجازه بعض النحاة، بينما خصه ابن جني بالضرورة، ووصفه ابن مالك، وابن هشام بالقلة، ومنعه ابن السيد مع (لم)، كما نقل أبوحيان[٥]، ومِن شواهد ذلك قول أبي طالب[٦]:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم - حتى أُوسَّد في التراب دفينا

وأمّا الفصل بـ(بل) فقد ذكر أبوحيان أنّ بعض النحويين المتقدمين قد أجازوه، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى:"ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ"[٧]، ولكنّه أضاف بأنّ الجواب عند بعضهم يجوز أنْ يكون هو قوله تعالى:" كَمْ

---

(١) جمل الزجاجي ص ٥٨.

(٢) البيت ينسب لمجهول، ينظر مصادره في الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(٤) كسابقه.

(٥) كسابقه.

(٦) كسابقه.

(٧) سورة ص (١، ٢)

أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ"[1]، بينما الجواب عند بعض الكوفيين، والزجاج[2]، هو قوله تعالى:"إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ"[3]، وعند الأخفش هو قوله تعالى:"إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ"[4].

الفاصل الثاني:الفصل بالأدوات التي تُحوِّل الجملة الخبرية إلى إنشائية

يمتنع الفصل هنا في السعة مثلاً بأدوات الاستفهام، ولام الأمر، ولا الناهية، وأحرف النداء؛ لأنَّها تجعل الجملة التي تليها إنشائية، فيتدافع ذلك مع جملة جواب القسم التي تكون خبرية، حيث نص ابن يعيش على ذلك في قوله:"القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى فإذا أقسمت على المجازاة فالقسم إنّما يقع على الجواب؛لأنَّ جواب المجازاة خبر يقع فيه التصديق، والتكذيب، والقسم إنّما يؤكد الأخبار ألا ترى أنّك لا تقول: والله هل تقوم؟، ولا والله قمْ؛ لأنَّ ذلك ليس بخبر"[5]، ولكنّ الفصل هنا قد يقع في الضرورة الشعرية، وذلك كقول عبيدالله بن قيس بن الرقيات[6]:

رُقيُّ بعمركم لا تهجرينا – ومنينا المنى، ثم امطلينا

، وقول الشاعر[7]:

بربك هل للصبِّ عندك رأفةٌ – فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدَّدا

الفاصل الثالث:الفصل بأجنبي عن جملة القسم

يمتنع الفصل هنا سواءٌ كان الفاصل ينتمي لجملة جواب القسم، أو لا؛ لأنَّه في الحالتين يعتبر أجنبي عن جملة القسم، وعِلَّة ذلك ترجع إلى أنّ جملة جواب

---

(1) سورة ص (3)

(2) ينظر معاني الزجاج ٣١٩/٤، الإغفال للفارسي ٥١٩/٢، الكشف للأصبهاني ١١٣٧/٢، البحر المحيط ٥٠٩/٧، التذييل لأبي حيان ٥٥/٤، ارتشاف الضرب ١٧٧٥/٤.

(3) سورة ص (٦٤)

(4) سورة ص (١٤)

(5) ابن يعيش ٥٧/٧، ينظر التذكرة لأبي حيان ص ٤٣٤، النكت لأبي حيان ص ١١٥، الفرائد للسيوطي ٥٧٣/٢، الحدود للفاكهي ص ٢٩٧، الدرر اللوامع ١١٢/٢.

(6) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(7) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش قبل السابق.

القسم، هي جملة استئنافية، تتصدرها أدوات الصدور التي تمنع ما بعدها أنْ يكون عاملاً، أو معمولاً لِمَا بعدها، وتبعاً لذلك فإنّ منع الفصل بما هو أجنبي عن جملتي القسم، وجوابه أولى، ولهذا نص الفارسي على عدم جواز الفصل بالمبتدأ في نحو: والله زيد لضربته[١].

---

[١] ينظر البصريات للفارسي ٩١٧/٢.

المطلب الثالث:الفصل بين الاسم المنصوب بالاشتغال، وبين الفعل المشغول المفسِّرللفعل المقدر الناصب[1]

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفصل بـ(لم) النافية

يتعيّن وجوب الفصل هنا في السعة دون الشعر إذا كان الفعل المفسِّر مضارعاً، وكان الاسم المنصوب بالاشتغال مسبوقاً مباشرةً بـ(إنْ) الشرطية؛ لأنَّه يمتنع في السعة حذف فعل الشرط المجزوم لفظاً بأداة الشرط، أي أنّ الفعل هو الجازم، لا أداة الشرط، كما أنّه يقلب معناه من المضارع إلى الماضي، وذلك نحو: إنْ علماً لم تتعلمْه فاتتك فائدته، أي إنْ لم تتعلمْ علماً[2].

---

[1] نص ابن ولاد على أن جملة الاشتغال هي جملة فعلية فعلها مقدر؛ لأنَّه حتى عند رفع الاسم المتقدم بالابتداء، فهو في المعنى مفعول به، والابتداء عارض فيه، والفعل الظاهر المفسِّر يتفق مع الفعل المقدر المفسَّر لفظاً، ومعنىً إذا كان الفعل المفسِّر يتعدى بنفسه للعمل في الضمير العائد على الاسم المتقدم، نحو: زيداً أكرمته، أي أكرمت زيداً، ولكنّهما يتفقان في المعنى دون اللفظ، إذا كان الفعل المفسِّر لازماً، نحو: زيداً مررت به، أي لابست زيداً، وأيضاً إذا عمل الفعل المفسِّر في اسم ظاهر سببي للاسم المتقدم، أي أنه لا يعمل في الضمير العائد مباشرةً، نحو: عمراً أكرمت محبه، أي أحببت عمراً، وكذلك إذا عمل الفعل المفسِّر في اسم أجنبي عن الاسم المتقدم، ولكن بشرط أن يكون الاسم الأجنبي حالاً للاسم المتقدم، نحو: العلم أكرمت راغباً فيه، أي رفعت العلم، أو أن يكون الاسم الأجنبي له تابع سببي للاسم المتقدم، كالنعت في نحو: زيداً ضربت رجلاً يحبه، أي أهنت زيداً، وعطف النسق في نحو: زيداً ضربت عمراً، وأخاه، أي أهنت زيداً، وعطف البيان، والبدل نحو: زيداً ضربت عمراً أخاه، أي أهنت زيداً، ويمتنع في التابع هنا أن يكون توكيداً؛ لأنَّ الضمير المتصل به يلزم فيه أن يعود على المؤكد دائماً، وهو الاسم الأجنبي هنا، فلا يوجد حينئذٍ ضميراً عائداً على الاسم المتقدم؛ لذلك لا يجوز نحو: زيداً ضربت عمراً نفسه، ويقع تقدير الفعل الناصب هنا، أي المفسَّر وِفق مذهب البصريين؛ لأنَّ الكوفيين ذهبوا في قول مرجوح إلى انتصاب الاسم المتقدم بالفعل الظاهر نفسه، فلا يوجد عندهم فعل مفسَّر. ينظر الكتاب ٨١/١، ٩٤، ١٠٢-١٠٨، المقتضب ٧٦/٢، الانتصار لابن ولاد ص ٥٧، ٦٧، ١٣٧، جمل الزجاجي ص ٣٩، الحلل لابن السيد ص ١٦٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ٧٧، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٢٦٦، ش الجمل لابن عصفور ٣٦٢/١، التذييل لأبي حيان١٧٩/٤، التصريح للشيخ خالد ٤٥٨/١.

[2] ينظر العلل للوراق ص ١٧٩، أمالي ابن الشجري ٤٨/١، ٨١/٢، ٩٥، ابن يعيش ١٠٩/٨، التوطئة للشلوبين ص ٢٢١، الدرر اللوامع ١٠١/١، ٣٦١/٢، جامع الغلاييني ٢١/٣، النحولعباس حسن ١٣٩/٢.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالمبتدأ

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان خبر المبتدأ المفسِّرللعامل في الاسم المنصوب هو اسم فاعل، أو ما يماثله كاسم المفعول؛ لأنَّه يعتمد على المبتدأ الفاصل في عمله، فهو كَلا فصل، ولكنّ الكسائي أجاز أيضاً في خبر المبتدأ، أنْ يكون فعلاً صريحاً حملاً له على اسم الفاعل، وذلك نحو: اللئيمَ أنا ضاربه، والنعمَ أنت منحازها، والقدرَ أنت حذر، و أ زيداً أنتم عليمون به؟، والفقيرَ الدرهمُ مُعطيً إياه، وعند الكسائي نحو: المتفوقَ أنت تكرمه، وهنداً عمروٌ تزوجها[١].

الفاصل الثاني:الفصل بالتوابع

يجوز وقوع الفصل هنا؛لأنَّ الفاصل ليس بأجنبي؛لأنَّ التابع، والمتبوع كالكلمة الواحدة، وذلك كالفصل بالنعت، نحو: الخبيرَ – المتقنَ – شاورته، كلَّ رجل – يأتيك – فأكرمه، وبالتوكيد، نحو: الخبزَ – كلَّه – أكلته، وبالبدل، نحو: القرءانَ – نصفَه – حفظته، وبالعطف، نحو: محمداً – وعلياً – أكرمتهما،وأملَ – ومنى، وهنداً – تزوجتهن[٢].

الفاصل الثالث:الفصل بالمضاف إليه

يجوز وقوع الفصل هنا؛ لأنَّ المتضايفين بمثابة اسم واحد، وذلك نحو: طالبَ العلم أكرمته[٣]، وكقوله تعالى:"وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ"[٤]، وقوله:"وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَآئِرَهُ فِي عُنُقِهِ"[٥].

---

[١] ينظر عيون الكتاب لابن جندل ص ٨١، ش الكافية لابن الحاجب ٤٥٩/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٧٩/١، ش الكافية للرضي ١٦٣/١، ارتشاف الضرب ٢١٦١/٤، همع الهوامع ١٠٣/٣.

[٢] ينظر الكتاب ١٣٦/١.

[٣] ينظر معاني الفراء ٢٤٠/١،ش اللمع لابن برهان ٧٢٢/٢،الكواكب للأهدل ص ٣٣١.

[٤] سورة يس (١٢)

[٥] سورة الإسراء (١٣)

الفاصل الرابع:الفصل بشبه الجملة

يجوز وقوع الفصل هنا بالجار، والمجرور، وظرف المكان، والزمان بشرط عدم الإضافة إلى الفعل المفسِّر؛ لأنَّ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف(١)، وذلك كقوله تعالى:" فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ"(٢)، ونحو: الغزالَ بين الشجر رأيته، ووالدتي أمس زرتها، والكتابَ يوم الجمعة قرأته(٣).

الفاصل الخامس:الفصل بلام الأمر، و(لا) الناهية

يجوز وقوع الفصل هنا؛ لعدم اتصاف الفاصل بالصدارة، حيث يُرجِّح نصب الاسم المتقدم بالاشتغال؛ لأنَّه يضْعُف وقوع الجملة الطلبية الإنشائية خبراً للابتداء؛ لأنَّها لا تحتمل الاتصاف بالصدق، أو الكذب؛لأنَّها ليست خبرية، وذلك نحو: المهملَ لينصحه المعلمُ، والصغيرَ لا تشتمه(٤).

الفاصل السادس:الفصل بحرفي التنفيس

يجوز وقوع الفصل هنا خلافاً لابن الطراوة(٥)، وتلميذه السهيلي؛ لاتصاف الفاصل هنا عندهما في قول مرجوح عند النحاة بالصدارة، حيث يُرجِّح الفاصل نصب الاسم المتقدم بالاشتغال على رفعه بالابتداء؛ لأنَّه يضْعُف تصدر الفاصل لجملة خبر المبتدأ، وذلك نحو: الرسالةَ سأكتبها، والقصيدةَ سوف أحفظها(٦).

---

(١) ينظر الفصل الممنوع ص ٢١٢.

(٢) سورة القمر (٢٤)

(٣) ينظر الكتاب ١٣١/١، النكت للأعلم ص ١١٢-، أمالي ابن الشجري ٧٩/٢.

(٤) ينظر الكتاب ١٣٧/١-١٤٤، جمل الزجاجي ص ٣٩-، التبصرة للصيمري ٣٣٢/١، المقتصد للجرجاني ٢٥١/١، ش الحريري ص ١٥٤، النكت للأعلم ص ١١٤، ١١٧، نتائج السهيلي ص ٤٣٥، ابن يعيش ٣٧/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٤٦٦/٢، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٠٦-، ش الجمل لابن عصفور ٣٤٩/١، المقرب لابن عصفور ٨٧/١، ش التسهيل لابن مالك ١٣٧/٢، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٣٧٣/١، التذييل لأبي حيان ٣١٦/٦، الجامع لابن هشام ص ٤٢، ش القطرلابن هشام ص ٢١١، ش ابن عقيل ١٣٨/٢، التصريح للشيخ خالد ٤٤٤/١، ش المقرب لفاخر ٧٨٦/١-.

(٥) هو أبو الحسين سليمان بن محمد، من أهل الأندلس، من شيوخه أبو الحجاج الأعلم، ومن تلاميذه السهيلي، وابن سمحون، ومن كتبه المقدمات على الكتاب، والإفصاح على الإيضاح، توفي عام ٥٢٨هـ. ينظر التعيين لليماني ص ١٣٥، بغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٦) ينظر الكتاب ١٣٥/١، نتائج السهيلي ص ١٢٢، التذييل لأبي حيان ٣٠٢/٦، ارتشاف الضرب ٢١٦٤/٤.

الفاصل السابع:الفصل بالفاء

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان الفعل المفسِّر طلبي، أي أمر، أو نهي، ولكن ذهب المازني، والأخفش، والمبرد إلى زيادة الفاصل خلافاً لسيبويه؛ لأنَّ الفاء عند سيبويه لا يمتنع تقديرها في الفعل المضمر المفسَّر، كما كانت في الفعل الظاهر المفسِّر، وذلك باعتبار جملة الاشتغال معطوفة بالفاء المقدرة على كلام متقدم مقدر، وذلك نحو: بزيد فامرر، أي إنْ كنت لابد ماراً فامرر بزيد، وزيداً فلا تضرب، أي تأهب فلا تضرب زيداً، والفصل هنا عند سيبويه، والجمهور خلافاً للأخفش يُرجِّح نصب الاسم بالاشتغال؛ لعدم وقوع الفاء عندهم بين المبتدأ، والخبر(١).

الفاصل الثامن:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يقع الفصل الجائز هنا مثلاً بجملة الشرط المحذوف جوابها وجوباً(٢)؛ لدلالة جملة الاشتغال عليه، حيث نص سيبويه على ذلك بقوله:"إنْ لم تجزم الآخر [أي فعل الجواب] نصبت [أي الاسم المتقدم] ، وذلك قولك: أ زيداً – إنْ رأيت – تضرب، وأحسنه أنْ تدخل في (رأيت) الهاء؛ لأنَّه غير مستعمل [أي حذف الهاء في السعة]"(٣)، أي أ تضرب زيداً إنْ رأيته.

---

(١) ينظر الانتصار لابن ولاد ص ٧٧–، النكت للأعلم ص ١١٥–، ابن يعيش ١/١٠٠.

(٢) لذلك يشترط في الفعل المفسر؛ لكي لا يكون جواباً للشرط؛ ولكي يجوز تقديمه على أداة الشرط في التقدير أن لا يكون مجزوماً بأداة الشرط، ولا مقترناً بفاء الجزاء لا لفظاً، ولا تقديراً، وأيضاً يشترط في فعل الشرط أن لا يكون مجزوماً لفظاً بأداة الشرط؛ ليجوز حذف جوابه في السعة.

(٣) الكتاب ١/١٣٣، [ببعض الزيادات؛ لتوضيح المعنى].

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفصل بأدوات الصدور، والفواصل القاطعة[١]

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّه يمنع ما بعده أنْ يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يُفسِّر عاملاً؛ لذلك إذا وقع الفصل هنا امتنع نصب الاسم بالاشتغال، وتعين رفعه بالابتداء، وذلك نحو: عمروٌ هل رأيته؟، وهذا عمروٌ الذي أكرمته، وأ زيدٌ أنت المُكرمه؟، وزيدٌ يوم تراه يفرح، وهذا زيدٌ رجلٌ ضاربه[٢]، و أ زيدٌ أنت رجلٌ تضربه؟[٣].

---

[١] ينظر حصرها، وتفصيل أحكامها في التمهيد ص ٨-١٦.

[٢] ذكر الأعلم الشنتمري أن النحاة استثنوا (غير) حملاً لها على (لا) التي هي بمعناها، وذلك في عمل ما تضاف إليه فيما قبلها؛ لذلك يجوز ، نحو: هذا زيداً غيرُ ضاربٍ.

[٣] ينظر الكتاب ١٢٨/١، الخصائص لابن جني ٣٧٩/٢، عيون الكتاب لابن جندل ص ٨٣، الفوائد للثمانيني ص ٥٨٩، الحلل لابن السيد ص ١٥٥، أمالي ابن الشجري ٩/١، أسرار ابن الأنباري ص ٣٢٩، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٤٩، نتائج السهيلي ص ٤٣٥، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٢٨، ش الجزولية للشلوبين ٧٥٩/٢، ش التسهيل لابن مالك ١٣٨/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٧٥/١، ش ابن الناظم ص ٢٣٩، ش الكافية للرضي ١٦٤/١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٣٧٤/١، ش ابن جمعة ٨٥٠/٢، التذييل لأبي حيان ٢٩٨/٦، ٣٦٢، ش المرادي ٦١٥/٢، ش الشذورلابن هشام ص ٥٥١، ش الألفية لابن القيم ٣٣٢/١، ش ابن عقيل ١٣٦/٢، المساعد لابن عقيل ٤١٢/١، همع الهوامع ١٠٢/٣، الأشموني ٤٣٠/١، ش الألفية لابن طولون ٣٤٤/١، الصبان ٥٧٢/٢-، ش المقرب لفاخر ٧٩٢/١-٧٩٧.

الفصل الثالث

المبحث الأول:"الفصل" في جملة أدوات الشرط الجازمة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:الفصل بين أداة الشرط، وفعل الشرط

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بـ(ما) الكافة

يتعيّن وقوع الفصل هنا مع (حيث)، و(إذ)؛ ليكفهما عن طلب الإضافة، فيوطئهما بذلك للشرط[١]، حيث نص سيبويه على ذلك بقوله:"لا يكون الجزاء في (حيث)، ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحدٍ منهما (ما)...وليست (ما) فيهما بلغو، ولكنّ كلّ واحدٍ منهما مع (ما) بمنزلة حرف واحد"[٢]، أي بمنزلة (إنْ) في إفادة معنى الشرط، ولقد تباينت عبارات النحاة في توضيح كيفية هذه التهيئة للفصل هنا، وإنْ كانت جميعاً ذات مدلول واحد، فمنها مثلاً ما يتعلق بالمدلول اللفظي لـ(حيث)، و(إذ)، وهو منعهما من الإضافة إلى الأفعال التي تليهما، وهذا توضيح المبرد، والوراق، ومَن وافقهما، وأيضاً منها ما يتعلق بمدلولهما المعنوي، وهو أنْ يكونا مبهمين في الدلالة؛ ليتوافقا بذلك مع أدوات الشرط المبهمة، حيث إنّ الإضافة توضح المضاف، وتبينه، فلمّا تمتنع هنا بوقوع الفصل ينتفي أثرها، وهذا توضيح ابن يعيش، ومَن وافقه، وكذلك منها ما يتعلق لفظاً بالفعل الذي يليهما، وهو تحويله من موضع الاسم المجرور إلى موضع الفعل الأصيل، أي تحويله من الإعراب بالرفع إلى الإعراب بالجزم؛ ليتوافق بذلك مع ما تطلبه أدوات الشرط، وهذا توضيح الفارسي، والجرجاني، ومَن وافقهما، وذلك نحو: سأقابلك حيث تجلسُ، وحيثما تجلسْ أقابلْك، ونحو: رأيتكم إذ طلعت

---

[١] عرَّف الفارسي معنى التوطئة، بقوله:"ما كان توطئةً لشيءٍ فحكمه أن يكون قبله؛ ليكون موطئاً لما يجيءُ بعدُ، ومُسهِّلاً له، ومُؤنساً به" [الإغفال للفارسي ٤١٧/١].

[٢] الكتاب ٥٦/٣-، وينظر الكتاب ٢٢١/٤، المقتضب ٤٦/٢-٥٣، الأصول لابن السراج ١٥٩/٢-، ٢١٠، المشكلة للفارسي ص ١٠٨-، الإغفال للفارسي ٤٢٣/١-، العلل للوراق ص ٢٧٩-، المقتصد للجرجاني ١١١٤/٢-، ابن يعيش ٩٧/٤-، ٤٦/٧، ش الكافية للرضي ٢٥٤/٢، خزانة الأدب ٢٩/٩-.

الشـــــمس، وإذمــــا طلعــــت الشــــمس رأيــــتكم[٣]؛ ولــــذلك ســــمّى

(٣) ينظر مصادر الهامش السابق.

الرماني[١]، ومَن تابعه كالحريري، وابن السيد، وابن الأنباري، والسيوطي (ما) الفاصلة هنا بـ(المُسلطة)، حيث علل ذلك بقوله: ([لأنَّها]تسلط الحرف على الجزم، ولو لم تكن لم يجز الجزم)[٢].

ولكن ذهب الفراء خلافاً للجمهور – كما ذكر أبوحيان – إلى جواز الجزم بـ(إذ) المجردة من (ما)، وربما يُستَشهد على ذلك بقوله تعالى:"فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاء فَأُوْلَئِكَ عِندَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ"[٣]، ولكن خرَّج ابن هشام هذه الآية الكريمة على أنّ (إذ) مؤولة بمعنى (إنْ)، ولكنّ السيوطي نص على أنّه يمتنع عند البصريين ورود (إنْ) بمعنى (إذ)[٤]، فإذا حملنا النظير على نظيره امتنع تخريج ابن هشام، وترجح قول الفراء، وأيضاً خلافاً للجمهور ذهب الصيمري إلى أنّ المجازاة بـ(إذما) قليل الاستعمال، وخص ذلك بالشعر، أي أنّه ساوى بينهما، وبين(إذاما)[٥]، ولكن ردَّ ذلك المرادي بقوله:"الصحيح أنّ الجزم بها جائز في الاختبار"[٦]، بينما علَّق ابن هشام

---

(١) نسب المرادي هذه التسمية لابن السيد، ولكن سبقه إليها الرماني؛لأسبقيته الزمنية. ينظر الهامش التالي.

(٢) معاني الرماني ص ١٥٦ [بإضافة لفظ (لأنَّها)؛ لتستقيم العبارة]، وينظر ش الحريري ص ٢٤٨، الحلل لابن السيد ص ٢٧٦–، ٣٤٤، منثور ابن الأنباري ص ٢٦، ٣٦، الجنى للمرادي ص ٣٣٦، الأشباه،والنظائر ٢١٥/١، ٢٥٧/٣.

(٣) سورة النور (١٣)

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ١٨٨٦/٤، التذييل لأبي حيان ١٠٦/١، ش المرادي ١٢٧٦/٣، مغني اللبيب ٢٧٦/٣، همع الهوامع ٤٥٢/٢–، الأشموني ٢٥١/٣، الكواكب للأهدل ص ٥٠٢، تصويبات بسيوني ص ١٦٨–.

(٥) حيث تمتنع المجازاة بـ(إذا) في السعة إلا في ضرورة الشعر، سواءٌ أتلتها (ما) أم لا، ولكن يكثر وقوع ذلك في الشعر، والأفضل حينئذٍ عدم الجزم بها، وإن كانت جزاءً، وذلك وِفق مذهب سيبويه، ومَن وافقه كالفارسي، وأبي حيان، والمرادي، ولكن نص الشلوبين على أن المجازاة بـ(إذاما) في الشعر أقوى من المجازاة بها دون (ما)، بينما ذهب – خلافاً لمذهب سيبويه – الأخفش، والزجاجي، والصيمري، والشنتريني، وابن يعيش، ومَن وافقهم إلى جواز المجازاة بـ(إذا) في السعة إذا تلتها (ما)، حيث نص ابن يعيش على ذلك في قوله:"أمّا (إذاما) فإن سيبويه لم يذكرها في الحروف، والقياس أن تكون حرفاً كـ(إذما)" [ابن يعيش ٤٧/٧، وينظر مصادر الهامش التالي].

(٦) الجنى للمرادي ص ١٩١، وينظر الكتاب ١٣٤/١، ٢٣٢/٤، جمل الزجاجي ص ٢١٦، الإغفال للفارسي ٤٢٤/١، التبصرة للصيمري ٤٠٨/١–، تلقيح الشنتريني ص ١٤٤، ش الجزولية للشلوبين ٥١٢/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٨٧٨/٣، ش العمدة لابن مالك ٣٧٠/١، ٣٧٤، ارتشاف الضرب ١٨٦٥/٤، النكت لأبي حيان ص ١٥٢، ش المرادي ١٢٧٤/٣–، سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص ٣٢٧.

على ذلك بقوله:"عملها الجزم قليل لا ضرورة"[١].

ومن آثار الفصل هنا أنّه يُحوِّل (إذ) من اسم إلى حرف، وِفق مذهب سيبويه خلافاً للمبرد،وابن السراج،والفارسي الذين ذهبوا إلى أنّها تبقى على اسميتها كأختها (حيثما)[٢]، ولكنّ أبي علي الشلوبين – وتابعه ابن مالك – رجَّح مذهب سيبويه قائلاً:"هو الصحيح؛ لأنَّها لم تبق لها دلالتها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع (ما)"[٣]، ومن آثاره كذلك – كما نص على ذلك ابن يعيش – تغيير زمن الفعل الذي يلي (إذ) من الماضي إلى الاستقبال؛ بسبب دلالة معنى الشرط على ذلك، وأيضاً من آثاره تحويل (إذ)، و(حيث) إلى أداتي صدر؛ لاتصاف أدوات الشرط بذلك[٤].

الفاصل الثاني:الفصل بالمضاف إليه

يختص وجوب وقوع الفصل هنا بـ(أي) فقط دون سائر أسماء الشرط الأخرى؛ لاختصاصها دون غيرها بالإضافة اللازمة لها دائماً لفظاً، وتقديراً؛ لأنَّه إذا حُذف الفاصل هنا فإنّه يُعوض عنه بالتنوين؛ للدلالة عليه؛ لذلك فهو كالموجود لفظاً،وذلك كقوله تعالى:"أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى"[٥]، والفاصل هنا هو الذي

---

[١] مغني اللبيب ٤٧/٢، وينظر ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٨٢/٢، الدسوقي ٩٣/١.

[٢] قال محمد محي الدين عبد الحميد مُرجِّحاً لمذهب المبرد، ومُوضِّحاً لرأي ابن هشام: إن الفعل الماضي إذا دخلت عليه (إن) الشرطية قلبت زمنه للاستقبال، وكذلك المضارع إذا دخلت عليه (لم) قلبت زمنه للماضي، ولكن رغم ذلك لم يخرج الأول من الفعل الماضي إلى المضارع، ولا الثاني من الفعل المضارع إلى الماضي؛ لذلك تماثلهما (إذما) في عدم الخروج من الظرفية الاسمية إلى الحرفية [ينظر الهامش في ش القطر لابن هشام ص ٤٣]، ولكن يبدو أنه يمكن الرد على ذلك بأن (ما) لمّا دخلت على (إذ) رُكبت معها، وصارتا شيئاً واحداً، بخلاف ما ذكره؛ لذلك لا يوجد تماثل بينهما.

[٣] ش الجزولية للشلوبين ٥٠٧/٣،وينظر أمالي ابن الشجري ٥٦٧/٢، ش الجمل لابن عصفور ٣١١/٢، ش التسهيل لابن مالك ٧٢/٤، ش ابن الناظم ص ٦٩٦، ش ابن جمعة ٣٢٥/١–، التصريح للشيخ خالد ٣٩٨/٢، همع الهوامع ٤٥٣/٢.

[٤] ينظر الفوائد للثمانيني ص ٥٣٧، ابن يعيش ١٥٥/٨–.

[٥] سورة الإسراء (١١٠)

يُوضِّح نوع (أي)[١]، حيث إنّه إذا كان ظرفاً للزمان فهي حينئذٍ ظرف زمان، نحو: أي حينٍ تذهب أذهب معك، وإذا كان ظرفاً للمكان فهي ظرف مكان، نحو: أي مكانٍ تجلس فيه أجلس معك، وإذا كان مصدراً فهي مصدر[٢]، نحو: أي عملٍ تعمله أعمله معك[٣]، مع ملاحظة أنّ هذا الأثر الذي يُحدثه الفاصل هنا من توضيحه لنوع (أي)، لا يتعارض مع الإبهام المطلوب في أدوات الشرط؛ لأنّ (أي) مبهمة أكثر من ما هو مطلوب في أدوات الشرط؛ لتوغلها في الإبهام؛ لذلك فالتوضيح الذي يفيده الفاصل هنا فيها يُحدث فيها ذلك التوازن المطلوب في إبهام أدوات الشرط؛ ولكي يتضح ذلك نقيسها على غيرها من أسماء الشرط، فمثلاً (مَن) هي مبهمة، ولكنّها غير متوغلة في الإبهام؛ لأنّها تدل على العاقل، وكذلك (ما) تدل على غير العاقل فهي إذن ليست متوغلة في الإبهام.

---

[١] تبعاً لذلك توجد في آية سورة الإسراء السابقة دلالة بلاغية مهمة في إضمار المضاف إليه الفاصل هنا، وهي الإخبار بجواز دعاء الله تعالى بأي اسم من أسمائه الحسنى، في أي مكان، وفي أي زمان، فالحذف أتاح لـ(أي) أن تحمل كل هذه المعاني في آنٍ واحدٍ دون تعيين، مع العلم بأن هذا لا يتعارض مع اختصاص بعض أسماء الله الحسنى كاسم الله الأعظم، وبعض الأمكنة كالمسجد الحرام، والنبوي، والأقصى، وبعض الأزمنة كشهر رمضان، ويوم عرفة، ويوم الجمعة بفضائل دون غيرها، والله أعلم.

[٢] حيث يكون إعراب (أي) إذا كان كانت مصدراً مفعولاً مطلقاً لفعل الشرط، أو كانت ظرف زمان، أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية. ينظر مصادر الهامش التالي.

[٣] ينظر الكتاب ٥٦/٣، اللمع لابن جني ص ١٥٩، المقتصد للجرجاني ١١٦/٢، المساعد لابن عقيل ١٤٣/٣، الأشموني ٢٥١/٣، الصبان ١٤٢٣/٤، الدسوقي ١١٤/٢، التطبيق للراجحي ص ٦٧، النحو لعباس حسن ٢١١/١، ٢٤/٣، ٦٦.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بـ(ما) الزائدة

استدل النحاة على زيادة الفاصل هنا بجواز حذفه، أو إثباته[١]، وأيضاً بعدم تأثيره اللفظي، ومُجْمل أدوات الشرط التي نص النحاة على وقوع الفصل هنا معها عددها ثمانية – وِفق إطلاعي القاصر –، ولكن يختلف النحاة في بعضهن، وهي: (إنْ) خلافاً لابن حمدون[٢]، نحو: إنْ ما تأتني آتك، و(متى)، نحو: متى ما تجتهد تنجح، و(أين)، كقوله تعالى:"أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ"[٣]، و(أي) خلافاً للصيمري، والواسطي الضرير، وأبي حيان، وابن عقيل[٤]، كقوله تعالى:"أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى"[٥]، و(أيَّان) خلافاً للمغاربة، ولكن ردَّ ذلك ابن مالك، وأبوحيان،والمرادي،وابن عقيل الذي استدل على جواز الفصل معها بقول الشاعر[٦]:

إذا النعجة الأدماء كانت بقفزة – فأيَّان ما تعدل بها الريح تنزل

، و(مهما) عند الخليل، وسيبويه، ومَن وافقهما كالرضي خلافاً للكوفيين، ومَن وافقهم كابن عصفور، وأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي[٧]، حيث نص سيبويه على ذلك بقوله:"سألت الخليل عن (مهما)، فقال: هي ما أدخلت معها (ما) لغواً؛ لمنزلتها مع (متى)، إذا قلت: متى ما تأتني آتك...، ولكنّهم استقبحوا أنْ يكرروا لفظاً واحداً،

---

(١) يستثنى من ذلك (مهما)؛ لأنَّ (ما) الزائدة فيها لا يجوز حذفها؛ لأنَّها مركبة في نفس لفظ أداة الشرط، ونص ابن جني على ذلك في قوله:" قولك: مهما تفعل أفعل، (ما) زائدة لازمة" [السر لابن جني ١/٢٦٢].

(٢) نص ابن حمدون علي منع الفصل هنا مع (إن)، ولكن يبدو أن ذلك سهو منه، أوخطأ في النسخ، أو الطباعة؛ لأنَّ جواز ذلك ثابت في القرءان الكريم، كما يتبين في دراسة هذا الفصل، فلم ينزاع فيه أحد، ينظر حاشية ابن حمدون ص ٦١٦.

(٣) سورة النساء (٧٨)

(٤) ولكن اشترط أبوحيان لمنع الفصل هنا مع (أي) أن تكون مضافة إلى ضمير؛ لثبوت الفصل معها في القرءان إذا أضيفت إلى اسم ظاهر، أومقدر، كقوله تعالى:" أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ" [سورة القصص (٢٨)]، وتبعاً لذلك أيضاً ضعّف ابن عقيل قول مَن قال بأن (ما) حينئذٍ هي عِوضٌ عن الإضافة، ويبدو أنه لعدم جواز الجمع بين العِوض والمعوض. ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة التالية.

(٥) سورة الإسراء (١١٠)

(٦) البيت ينسب لمجهول، ينظر مصادره في الهامش الثاني في الصفحة التالية.

(٧) إن من ذهب إلى أن (مهما) مركبة أجاز الفصل هنا معها، بينما يمنعه مَن كانت هي عنده بسيطة.

فيقولوا:(ما ما)، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أنْ يكون (مه)، كـ(إذ) ضم إليها (ما) [1]" [2]، و(كيف) عند الكوفيين، وقطرب[3]، ومَن وافقهم[4]، نحو: كيفما تفعلْ أفعلْ[5]، و(إذا) عند ابن عصفور، ومَن وافقه خلافاً للجمهور[6]، نحو: إذا ما تكد تجد[7].

ومن آثار الفصل هنا إفادته لتأكيد معنى الشرط، وأيضاً قصر بعض أدوات الشرط على معنى الجزاء فقط دون غيره من المعاني الأخرى التي كانت جائزة فيها قبل

---

(1) نسب الواسطي الضرير، والمرادي هذا القول الاخير إلى الأخفش، والزجاج، ولكنّ السيوطي فصَّل ذلك بقوله: إن (مه) عند الأخفش، والزجاج بمعنى (كفَّ)، ولكنّها عند سيبويه هي مطلقة. ينظر ش اللمع للواسطي ص ١٧٣، ش المرادي ١٢٧٥/٣، همع الهوامع، ٤٤٩/٢.

(2) الكتاب ٥٩/٣- وينظر الكتاب ٧٨/٣، ١٤١، ٢٢١/٤، المقتضب ٥٣/٢، ١٤/٣، ٢٩، الأصول لابن السراج ١٥٩/٢- ١٧٨، ٢٢٠، الانتصار لابن ولاد ص ٩٣، ١٠٠، المشكلة للفارسي ص ١١٦، الإغفال للفارسي ٤٢٤/١، ١٩٥/٢، ٢٩٨، العلل للوراق ص ٢٧٨، معاني الرماني ص ٨٦، ١٣١، التبصرة للصيمري ٤١٠/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٣٦- ٥٣٨، ش ابن بابشاذ ص ١٩١، المقتصد للجرجاني ١١٠٩/٢، ١١١٣، ش الحريري ص ٣٥٩، الكشف للأصبهاني ٤٦٨/١ -، ٧٣/٢، ابن يعيش ٢١/٤، ١٠٥، ٤٥/٧-، ش الجزولية للشلوبين ٥٠٥/٢، ٥١٢، التوطئة للشلوبين ص ١٥٠، ش الجمل لابن عصفور ٦٦/١، ٣١١/٢، المقرب لابن عصفور ٢٧٤/١، ش التسهيل لابن مالك ٦٨/٤، ش الكافية للرضي ٢٥٣/٢-، المالقي ص ٣١٦، ش ابن جمعة ٣٢٢/١، ٣٢٧، ارتشاف الضرب ١٨٦٤/٤، ١٨٨٦، الإعراب لابن هشام ص ١٠١، ١٠٨-، الجامع لابن هشام ص١٠٧، مغني اللبيب ٣٤/٣، ٢٢٠/٤، ش الألفية لابن القيم ٧٩٦/٢، المساعد لابن عقيل ١٣٧/٣، ١٨١، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٥٦، ١٦٤، الأشباه،والنظائر ٢٣٥/١، ٢٥٠/٣، الأشموني ٢٥١/٣-، الفواكه للفاكهي ص ٢٨١، ٢٩٤-، الصبان ٤٢٢/٤-١٤٢٧، الأمير ١٧٣/١، الخضري ٧٤٧/٢، الكواكب للأهدل ص ٥٠٦، ٥١٦، معاني السامرائي ٨٥/٤، ٨٩، ٩٦، التأويل للحوز ٦٣٨/١، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، للشمسان (إبراهيم سليمان الرشيد) ، ط.الأولى، ١٩٨١م، بدون اسم الناشر، ص ٢١٩.

(3) هو محمد بن المستنير، وقيل بل أحمد بن محمد، شيخه هو سيبويه، ومن كتبه الاشتقاق، وكتاب الأضداد، ومعاني القرءان، توفي عام ٢٠٦هـ. ينظر التعيين لليماني ص٣٣٨، بغية الوعاة ٢٤٢/١-.

(4) اشترط بعض النحاة للمجازاة بـ(كيف) اقترانهابـ(ما)، بينما منع البصريون المجازاة بها لفظاً لا معنىً، ولكن يبدو أن الفصل هنا يبيح الجزاء بها، ويقويه في جميع الآراء.

(5) ينظر مصادر الهامش الثاني.

(6) إن الفصل معها يمتنع في السعة عند سيبويه، ومَن وافقه، ويتعيّن عند الأخفش، ومَن تابعه، ينظر تفصيل ذلك في الهامش الخامس ص ٢١٤.

(7) ينظر مصادر الهامش الثاني.

الفصل، وذلك كقصر (متى)، و(أين)، و(كيف) على معنى الجزاء دون الاستفهام، وكذلك من آثار الفصل اللفظية إجازته لاتصال فعل الشرط بنون التوكيد في السعة، وِفق مذهب سيبويه، ومَن وافقه[١]، حيث علل ذلك بقوله:"لأنَّهم شبهوا (ما) باللام التي في (لتفعلنّ)، لمَّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره..وإنْ شئت...لم تجيء بها...فمن ذلك...قوله:عزَّ وجلَّ:(وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاء رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ)[٢]" [٣]، ولكن يختص هذا الأثر بحرف الشرط (إنْ) فقط دون سائر أسماء الشرط، وبشرط أنْ يكون فعل الشرط مضارعاً لفظاً، ومعنىً[٤].

وعلل الفارسي هذا الاختصاص بقوله:"لاختلاف موضعي (ما) المؤكدة [أي وقوعها بعد حرف الشرط،، أو اسم الشرط]، وذلك أنّه استقبح أنْ يؤكد الحرف، ولا يؤكد الفعل، وله من المرتبة، والمزية على الحرف ما لا للاسم على الفعل، فلمَّا أُكد الحرف [أي باتصاله بـ(ما) الزائدة هنا]، والفعل أشدُّ تمكناً منه قبح ترك توكيده [أي اتصاله بنون التوكيد] مع تأكيد الحرف، وليس سائر الحروف التي للجزاء مثل (إنْ) في هذا الموضع؛ لأنَّها أسماء، وهي حرف، فلا ينكر أنْ تُؤكد هي دون شرطها"[٥]، ولم يقع الفصل هنا مع (إنْ) في القرءان الكريم إلا وفعل شرطها حينئذٍ متصل بنون التوكيد، ولكن في الشعر يكثر عدم تلازمهما معاً؛ لذلك اختلف النحاة في حكم تلازمهما، ولقد لخص المرادي هذا الاختلاف في قوله:"أمّا توكيد المضارع بعد (إمّا) فمذهب سيبويه أنّه ليس بلازم، ولكنّه أحسن، ولذا لم يجيء في القرءان بعدها إلا مؤكداً، وإليه ذهب الفارسي، وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح، وقد كثر مجيئه غير

---

[١] إن مذهب سيبويه، ومَن تابعه كالمبرد، والفارسي هو عدم جواز اتصال فعل الشرط بنون التوكيد عند عدم وقوع الفصل هنا إلا في ضرورة الشعر، ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة، والهامش الثالث هنا.

[٢] سورة الإسراء (٢٨)

[٣] الكتاب ٥١٥/٣، وينظر أسرار الجرجاني ص ٤١٩، أمالي ابن الشجري ٣٩/٣، ١٢٧، منثور ابن الأنباري ص ٢٦، ٤٨ –، ش الكافية لابن الحاجب ١٠١٤/٣، ش ابن الناظم ص ٦١٩، ٦٢٥، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١١١٠/٢، ش ابن عقيل ٣٠٩/٣، ش الألفية للسيوطي ص ٣٨٢، خزانة الأدب ٣٨٧/١١.

[٤] وذلك لاختصاص نون التوكيد بالدخول عليه؛ لدلالتها على الاستقبال.

[٥] الإغفال للفارسي ١٣٠/١[بإضافة ثلاث عبارات، لتوضيح المعنى]، وينظر ش الوافية لابن الحاجب ص ٤٢٤، ش الألفية للمكودي ص ٢٣٥، التصريح للشيخ خالد ٣٠١/٢–، الضرائرللألوسي ص ٢٢٥.

مؤكد، وذهب المبرد، والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد (إمّا)، وزعما أنّ حذفها ضرورة"[١]، أمّا أبوحيان، والسيوطي فقد وافقا المبرد، والزجاج فيما ذهبا إليه من عدم جواز حذف نون التوكيد في سعة الكلام[٢]، ومن شواهد حذفها في الشعر، قول سلمى بن ربيعة[٣]:

زعمت تماضر أنّني إمَّا أمت - يسددْ أُبَيْنوها الأصاغر خلّتي

ولقد تعددت تعليلات النحاة لجواز حذف نون التوكيد، ولكنّ كلَّها تعتمد على مقارنة فعل الشرط المقترن بالنون بالفعل المضارع المقترن بالنون بسبب اتصاله باللام، نحو: لتفعلنَّ؛ لأنَّ سبب اتصال الأول بالنون هو تشبيهه بالثاني، وهذا الثاني جواز حذف النون معه ثابت عند النحاة بدليل أنّهم يجعلونه مقياساً يُقاس عليه الحذف مع فعل الشرط، حيث علل سيبويه جواز حذف نون التوكيد بتعليل لفظي، وهو أنّ الفاصل (ما) المتسبب في وجود النون يجوز حذفه، بينما اللام المتسببة في وجود النون في المضارع (لتفعلنّ) لا يجوز حذفها، وعدم جواز حذف اللام لم يمنع من جواز حذف النون؛ لذلك فجواز حذف النون مع (ما) أولى؛ لأنَّ اللام لا تسقط كما تسقط (ما)، أمّا الفارسي – وتابعه ابن يعيش – فقد ذكر تعليلين معنويين لجواز الحذف هنا، هما: التأكيد، وإزالة اللبس بين معنيين مختلفين، فقال رحمه الله:" إذا جاز ذلك[٤] في (ليفعلنّ) فهو في (إمّا تفعلنّ) أجوز؛ لأنَّ التأكيد هنا لم يلحق الفعل نفسه، كما لحق في (ليفعلنّ)، إنّما لحق شيئاً غيره[٥]، وأيضاً فاللام إذا لحقت الفعل المقسم عليه

---

[١] ش المرادي ١١٧٣/٣ [بتغييرفي عبارة (توكيد المضارع)]، وينظر الأصول لابن السراج ٢٠٠/٢، التبصرة للصيمري ٤٣٠/١، ش الجمل لابن عصفور٨٤/٣–، ش العمدة لابن مالك ٣٢٧/١، الجنى للمرادي ص ١٤٢، مغني اللبيب ٢٦١/٤–، ش الألفية لابن غازي ٢٤٩/٢، خزانة الأدب ٤٣٠/١١–، الخضري ٦٨٨/٢–.

[٢] ينظر النكت لأبي حيان ص ٢٠٣–، همع الهوامع ٥١١/٢.

[٣] ينظر البيت في ديوان الحماسة، لأبي تمام (حبيب بن أوس)، تحقيق/ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م، ص ٩٨، أمالي ابن الشجري ٦٣/١، ٢٨٤، ابن يعيش ٤٢/٧، ش ابن جمعة ٣٦٩/١، المساعد لابن عقيل ١٨٢/٣.

[٤] أي حذف نون التوكيد.

[٥] المعنى المراد هو: إنّ التأكيد في (ليفعلنّ) للمضارع نفسه، بينما هو في (إمّا تفعلنّ) لجواب الشرط، أي ليس للمضارع نفسه المتصل بنون التوكيد، والله أعلم.

فصلت بين معنيي الإيجاب، والنفي [1]" [2]، ويترتب على اتصال فعل الشرط المضارع بنون التوكيد أثرٌ لفظيٌ آخرٌ، وهو نقله من الإعراب بالجزم إلى البناء على الفتح، بسبب اتصاله بنون التوكيد.

ومن آثار الفصل هنا كذلك منع حذف فعل الشرط في سعة الكلام؛ لأنَّ الغرض من الفصل هنا هو التأكيد، فيتدافع ذلك مع الحذف، ولا يتناسب معه، ولقد نص الفارسي على ذلك بقوله:"لم يجز أنْ تحذف الفعل هنا، وقد أتيت بما يؤكده، إذ الأولى من تأكيده تبقيته، وترك حذفه"[3]، ولكن ورد عن العرب وقوع الفصل هنا مع حذف فعل الشرط في قولهم:(إمّا لا)، حيث علل النحاة ذلك بكثرة استعمالهم إيَّاه، حتى استغنوا فيه بـ(ما) الزائدة عِوضاً عن فعل الشرط، ولكنّهم قيَّدوا ذلك بأنّه لا يُقاس عليه؛ لأنَّه يجري مجرى الأمثال، وهذا وِفق مذهب سيبويه، والجمهور، حيث يُقدَّر فعل الشرط المحذوف عندهم بـ(كان)، ومعموليها، بشرط أنْ يكون خبرها جملة، أي إنْ كنت لا تفعل هذا فافعل هذا، بينما ذهب ابن الأنباري، ومَن وافقه إلى أنّ (لا) هي التي عِوض عن الفعل في (إمّا لا)؛ ولذلك أجازوا إمالتها، و(ما) زائدة تحذف عند التقدير، أي أنْ لا تفعل كذا فافعل كذا[4].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(لا) النافية الزائدة

يجوز وقوع الفصل هنا بشرط اعتبار الفاصل ملغي عن العمل، أي أنّه لا يخلص المضارع للاستقبال، لكي لا يتدافع ذلك مع عمل أدوات الشرط؛ لأنَّه يمتنع اجتماع عاملين في معمول واحد؛ لذلك يقتصر تأثير الفاصل هنا على إفادته للنفي فقط، أي أنّ وقوع جواب الشرط إنّما يتوقف على عدم تحقق وقوع فعل الشرط، نحو:

---

[1] أمّا (ما) الفاصلة هنا فإنها لا تضيف أي معنى جديد، سوى تأكيدها فقط للمعنى القائم سلفاً بدونها.

[2] الإغفال للفارسي ١/١٣٣، وينظر ابن يعيش ٩/٦.

[3] الشعر للفارسي ١/٥٩، وينظر الدسوقي ١/٣٠٢.

[4] ينظر الكتاب ١/٢٩٤-٢/١٢٩، المقتضب ٢/١٥١، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٤٤-، النكت للأعلم ص ١٦٧، الحلل لابن السيد ص ٣٤٧، أمالي ابن الشجري ٢/١١٦، ٥٧١، منثور ابن الأنباري ص ٧٣، ش التسهيل لابن مالك ١/٣٦٦، التذييل لأبي حيان ٤/٢٣٤-، الجنى للمرادي ص ٣٣٣، ٥٣٤، مغني اللبيب ٤/٩٧-، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ١١٠، الدرر اللوامع ١/٢٣٦.

إنْ لا تتق الله تدخل النار، أي إنّ دخول النار إنّما يتوقف على انتفاء تقوى الله، ولكن خلافاً للجهمور ذهب أبوحيان إلى عدم تسلط معنى النفي على فعل الشرط نفسه بل بمتعلقه إذا كان فعل الشرط من أفعال المشيئة، أو الإرادة، أو الرؤية، أو الظن، نحو: مَن لا يريد أنْ أكرمه أهنه، أي مَن يريد ألاَّ أكرمه أهنه[(١)].

يختص الفاصل هنا بالدخول على الفعل المضارع؛ لذلك يشترط في فعل الشرط أنْ يكون مضارعاً سواءٌ كان ظاهراً، كقوله تعالى:" وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُن مِّنَ الْخَاسِرِينَ"[(٢)]، أو مقدراً، كقول الأحوص الأنصاري[(٣)]:

فطلقها فلست لها بكفءٍ - وإلا يعلُ مفرقك الحسام

، أي وإنْ لا تطلقها، ولكن اختلف النحاة في إباحة الفاصل هنا لجواز حذف فعل الشرط في سِعة الكلام، حيث أقرَّه ابن عصفور، وأبوالحسن الأبذي[(٤)]، وابن مالك، والرضي، وابن هشام، وابن القيم، والشيخ خالد، ومَن وافقهم، ولكن يختص ذلك عندهم بحرف الشرط (إنْ) فقط، وأيضاً يشترطون وجود دليل في الجملة يدل على فعل الشرط المحذوف، بينما ذهب أبوحيان، والمرادي، وابن عقيل، إلى منع ذلك؛ لأنَّ حذف فعل الشرط عندهم لا يقع إلا لضرورة، أو ندور، سواءٌ أُوجِد الفاصل أم لا، ولكن ردَّ ابن

---

(١) ينظر الكتاب ٢٥٨/١، ٧٧/٣، ٨٨-، ١١٧، المقتضب ٦٥/٢، الأصول لابن السراج ١٨٧/٢-، الانتصار لابن ولاد ص ١٩٥، الشعر للفارسي ٥٩/١، التبصرة للصيمري ٤١٢/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٤٤، ش الحريري ص ٣٥٩، ش الجزولية للشلوبين ٥٢٦/٢-، ش الجمل لابن عصفور٢٠٠/٢، ٣١٧، ش التسهيل لابن مالك ٢٧٠/٢، ٤٥/٤، ش العمدة لابن مالك ٢٥٩/١، ش ابن الناظم ص ٧٠٤-، المالقي ص ١٠٦، ارتشاف الضرب ١٨٦٩/٤، ١٨٨٨، الجنى للمرادي ص ٢٩٦، ٥٢١، أوضح ابن هشام ١٩٤/٣، الجامع لابن هشام ص ٨٧-، مغني اللبيب ١٢٥/١، ٦ /٥٢٢، ش ابن عقيل ٤٠/٤، ٤٢، المساعد لابن عقيل ١٥٢/٣، ١٦٩-، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٤٥٧، ش الألفية للسيوطي ص ٤١١، الفرائد للسيوطي ٦١٤/٢، الأشموني ٢٦٨/٣، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٩٢/٢، الدسوقي ٢٠/١، ٢٧٣/٢، الدرر اللوامع ١٩١/٢، تصويبات بسيوني ص ١٦٣، ١٦٧، التأويل للحوز ٦٦٢/١.

(٢) سورة هود (٤٧)

(٣) ينظر البيت في ديوانه ص ١٩٠، وفي مصادر الهامش قبل السابق.

(٤) هو علي بن محمد الحسني، نشأ بإشبيلية، من شيوخه الشلوبين، ومن تلاميذه أبو جعفر بن الزبير، له تعليقات على الكتاب، والجمل، والإيضاح، والجزولية، وغيرها، توفي عام ٦٨٠هـ. ينظر التعيين لليماني ص٢٣٣-، بغية الوعاة ١٩٩/٢.

القيم ذلك – بفكر ثاقب – بأنّ المقصود من الحذف الذي يجيزه الفاصل هنا، هو حذف جملة الشرط بأكملها، وعدم ظهور أي شيء من متعلقاتها في الجملة، وكذلك من آثار الفصل هنا أنّه يُرجِّح ما ذهب إليه الأخفش، والمبرد، وابن مالك، على ظاهر قول سيبويه، ومَن وافقه كالزمخشري، وهو أنّ (لا) النافية لا يلزمها أنْ تخلص المضارع للمستقبل دائماً، وإنّما هو الأكثر في استعمالها، وأيضاً (لا) الفاصلة هنا لا تؤثرعلى عمل أداة الشرط في جزم فعلي الشرط، والجواب؛ لأنَّها يتخطاها العامل؛ لكثرة استعمالها زائدةً، أي حشواً بين المتلازمات، ومن آثاره اللفظية أيضاً، أنّه يُجوِّد نصب الفعل المضارع المعطوف على فعل الشرط؛ لأنَّه يجوز أنْ يكون معنى الجملة المراد بالنفي الذي يفيده، هو نفي الفعل المعطوف، وإثبات الفعل المعطوف عليه، أي فعل الشرط، فينصرف بذلك معنى أحدهما عن الآخر؛ لأنَّ النفي ليس بإثبات، فيبيح ذلك نصب الفعل المعطوف، بتقدير (أنْ) المصدرية قبله[1]، ومن شواهد ذلك قول زهير[2]:

ومَن لا يقدم رجله مطمئنة – فيثبتها في مستوى الأرض يزلق

، حيث إنّ المعنى عند نصب (فيثبتها) هو: مَن يقدم رجله غيرَ مثبتٍ لها يزلقِ، ولكن من الآثار السلبية للفصل هنا، إنّه يوقع في اللبس بين (لا) الشرطية، أي عند إضمار النون الساكنة لـ(إنْ) في لام (لا) الفاصلة هنا، وبين (إلا) الاستثنائية، بسبب التشابه اللفظي بينهما[3]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ فَقَدْ بَاء بِغَضَبٍ مِّنَ اللّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ"[1]، حيث إنّ قوله:(فقد باء) هو جواب لأداة الشرط (مَن)، وأمّا (إلا) المذكورة في هذه الآية الكريمة

---

[1] ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

[2] نسب سيبويه هذا البيت لكعب بن زهير، وقيل اشتركا معاً في قصيدته، ينظر البيت في ش ديوان زهير لثعلب ص ١٨٤، ديوان الحماسة البصرية، لابن الحسن البصري (علي) ٨٣/٢، تحقيق/ مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت، ط.الثالثة – ١٩٨٣م، ش ابن السيرافي ١١٩/٢، وفي مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

[3] من الغريب أنَّ ابن هشام نسب إلى الإمام النحوي ابن مالك، أنَّه قد وقع في هذا اللبس، ولكنّ العلماء والمحققين أنكروا علي ابن هشام هذا الزعم، وردوه إلى توهمه ذلك، ورحم الله الجميع. ينظر مغني اللبيب ٤٨٠/١–، مع ملاحظة أقوال العلماء التي أوردها د.عبداللطيف الخطيب، محقق الكتاب، في الهامش.

[1] سورة الأنفال (١٦)

فهي الاستثنائية، وأمّا (إلا) الشرطية ففي، نحو قوله تعالى:"إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ"(٢).

الفاصل الثالث:الفصل بـ(لم) النافية

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان فعل الشرط مضارعاً؛ لاختصاص الفاصل بالدخول عليه، حيث يقلب زمنه إلى الماضي، وعلل الرضي جواز الفصل هنا بـ(لم) دون أختها في النفي (لمَّا)(٣) بقوة ارتباطها بالفعل الذي يليها؛ لقلة حروفها، وأضاف الشيخ خالد لذلك بأنّه يجوز لمثبت (لم) أنْ يلي أداة الشرط دون مثبت (لمَّا)(٤)، فحُمِل النفي على الإثبات، ولكنّ السهيلي ذكر عِلَّةً لطيفةً لجواز الفصل هنا، وهي إنّ الفاصل يقلب زمن فعل الشرط إلى الماضي، فيتوافق ذلك مع كون حدوثه ماضياً بالنسبة لحدوث جواب الشرط؛ لأنَّ الجواب يقع بعد وقوع الشرط ومترتباً عليه، مع العلم بأنّ أداة الشرط تحصر زمنيهما معاً في الاستقبال، نحو: إنْ لم يقم زيد غداً قام عمر بعده، ولكن يبدو أنّ العلة الأساسية لجواز الفصل هنا، هي أنّ عمل الفاصل لا يتدافع مع عمل أدوات الشرط؛ لأنَّه يقلب زمن فعل الشرط المضارع إلى الماضي، ويترتب على الفصل هنا آثار تختلف باختلاف نوع فعل جواب الشرط، حيث إنّه إذا كان فعل جواب الشرط مضارعاً حقيقياً، أي لفظاً، ومعنىً فإنّ الفصل هنا خلافاً للمبرد، والكوفيين(٥)، يُغيِّر الحكم على رفع فعل الجواب المجرد من الفاء لفظاً، وتقديراً من ضعيف، وضرورة قبل الفصل، إلى جيد، وكثير بعد الفصل؛ لأنَّ الفاصل هنا يمنع أداة الشرط من جزم فعل الشرط المضارع لفظاً، فيقل تبعاً لذلك جزمها لفعل الجواب لفظاً، نحو: إنْ لم تقمْ أقومُ، وعن ذلك قال ابن الحاجب في كافيته:

---

(٢) سورة التوبة (٣٩)

(٣) ينظر الفصل الممنوع ص ٢٣٠.

(٤) أي يجوز أن تقول: إنْ قام، ولا يجوز أن تقول: إنْ قد قام.

(٥) ذهب المبرد إلى وجوب الجزم، والكوفيون إلى جواز الرفع، أو الجزم في السعة، ويستوي في ذلك سواءٌ كان فعل الشرط مجزوماً لفظاًبأداة الشرط أم لا، أي لا أثر للفاصل هنا عندهم، ينظر مصادر الهامش الثاني في الصحفة التالية.

فالرفع جوِّز واترك المبردا – ... ...

، وأيضاً قال ابن مالك في ألفيته:

وبعض ماضٍ رفعك الجزاء حسن – ... ...

، وأمّا إذا كان فعل جواب الشرط ماضياً لفظاً، ومعنىً، أو معنىً فقط فإنّ الفصل خلافاً للفراء، وابن مالك، ومَن وافقهما[1]، ينفي عن هاتين الصورتين صفة الضعف؛ لأنَّه كما تقدم يمنع أداة الشرط من جزم فعل الشرط لفظاً، فيبيح بقوة لا بضعف عدم جزمها أيضاً لفظاً لفعل جواب الشرط؛ لأنَّ عدم تأثير أداة الشرط لفظاً في الأقرب، يُسهِّل عليها عدم التأثير لفظاً أيضاً في الأبعد، وذلك نحو: إنْ لم تقمْ قمت، وإنْ لم تقمْ لم أقمْ، وأيضاً من الآثار العامة للفصل هنا أنّه يبيح تقديم الجواب على الشرط عند الكوفيين، أمّا عند البصريين، ومَن وافقهم فهو يبيح حذف الجواب، وتقديم ما يدل عليه على أداة الشرط؛ وذلك لأنَّ فعل الشرط مجزومٌ لفظاً بالفاصل هنا، لا بأداة الشرط، نحو: أقوم إنْ لم تقمْ، ولهذا أيضاً أجاز الكسائي، والفراء في أحد قوليه خلافاً للجمهور تقديم معمول فعل الشرط عليه، ولكن بشرط أنْ تكون أداة الشرط هي (إنْ) فقط، كما سيأتي في الفاصل التالي، نحو: إنْ – زيدٌ – لم يقمْ أقمْ[2].

---

(1) حيث يجوز عندهما في السعة أن تجزم أداة الشرط فعل الشرط لفظاً دون فعل جواب الشرط.

(2) ينظر الكتاب ٦٦/٣، ٢٢٣/٤، المقتضب ٤٩/٢، الإغفال للفارسي، ١١٧/١ –، مسائل الفارقي ص ٣٩٨، التبصرة للصيمري ٤١٣/١، ش اللمع لابن برهان ٣٦٦/١، ش ابن بابشاذ ص ١٨٨، المقتصد للجرجاني ١٠٩٥/٢، الأنموذج للزمخشري ص ٣٢، تقليح الشنتريني ص ١٤٢، أسرار ابن الأنباري ص ٣٣٣، ابن يعيش ١٥٧/٨، ش الكافية لابن الحاجب ٧٨٧/٣، ٨٨٢، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٥٢، المقرب لابن عصفور ٢٧٥/١، ش العمدة لابن مالك ٣٧١/١، ش الكافية للرضي ٢٦٠/٢–، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٨٨٤/٢، ٨٩٥، المالقي ص ١٠٥، ش ابن جمعة ٣٣٠/١–، النكت لأبي حيان ص ١٤٩، التذييل لأبي حيان، ١٠٣/١، ش المرادي ١٢٧٠/٣، ١٢٧٨–، الإعراب لابن هشام ص ١٠٥، أوضح ابن هشام ١٨٨/٤ –، ش القطرلابن هشام ص ٩٢، ش الألفية لابن القيم ٧٩٢/٢، ٨٠٠–، المساعد لابن عقيل ١٥٠/٣–، ١٨٣–، ش الألفية للمكودي ص ٢٥٩، التصريح للشيخ خالد ٤٠١/٢، الأشباه،والنظائر ٤٢٢/٢، ١٧٢/٤–، همع الهوامع ٤٤٦/٢، ٤٥٤، ش شواهد التحفة للبغدادي ٥٠٨/٢، الصبان ١٤٣١/٤، الجملة الشرطية للشمسان ص ٢٥٢.

الفاصل الرابع:الفصل بمعمول فعل الشرط[1]

يختص جواز وقوع الفصل هنا في اللفظ دون المعنى في السعة بأداة الشرط (إنْ) فقط؛ لأنَّها أم باب الشرط، ولكن يتعيّن لصحة تحقق ذلك أنْ يكون الفعل الذي يلي المعمول الفاصل هنا غير مجزومٍ لفظاً بأداة الشرط، أي أنّه إمّا أنْ يكون ماضياً، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم)؛ لكي يسهل حذف فعل الشرط؛ لأنَّه حينئذٍ يكون فعل الشرط في المعنى، والتقدير محذوفاً، والفعل الظاهر مفسِّرٌ له، وتبعاً لذلك يمتنع الجمع بينهما لفظاً؛ لأنَّه لا يُجمع بين المفسِّر، والمفسَّر، وأيضاً تبعاً لذلك يكون المعمول الفاصل للفعل المفسَّر المضمر مرفوعاً، أو منصوباً، وعن ذلك قال ابن الشجري:"يضمرون بعد حرف الشرط أفعالاً ترفع الاسم بأنّه فاعل، كذلك يضمرون بعده أفعالاً تنصب الاسم بأنّه مفعول"[2]، حيث إنّه إذا كان المعمول الفاصل مرفوعاً فإنّ مذهب جمهور البصريين هو إنّه فاعل لفعل الشرط المقدر قبله، نحو: إنْ زيدٌ أتاني آته، أي إنْ أتاني زيد، ولكنّ الأخفش وافق الكوفيين بإعراب الفاصل المرفوع مبتدأ، ولكن يشترط عندهم لصحة ذلك أنْ يكون خبر المبتدأ فعلاً، ونسب أبوحيان إلى سيبويه أنّه أجاز ذلك، ولكن علل عبدالقاهر الجرجاني ترجيح القول الأول، أي أنّ المعمول الفاصل فاعلٌ، بأنّ أدوات الشرط تطلب أنْ يليها فعلٌ ظاهرٌ، أو مقدرٌ؛ لأنَّ الفعل يجوز في معناه تحقق الوقوع، وعدمه، بخلاف الاسم الذي يدل على الأمر الثابت المحقق الوقوع، فيتناسب بذلك معنى الفعل دون معنى الاسم مع المعنى الذي تفيده أدوات الشرط، وهو (الشك) أي عدم القطع بتحقق الوقوع، أو عدمه، وأيضاً يترجح القول الأول؛ لأنَّ الثاني لا يتحقق في كل الحالات، حيث إنّه إذا كان الضمير الذي يعود على الفاصل

---

[1] تحدث ابن يعيش عن الفصل هنا قائلاً:"الشرط لا يكون إلا بالأفعال؛ لأنَّك تعلق وجود غيرها على وجودها، والأسماء ثابتة موجودة، ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها؛ ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل، ويفصل بينهما بالاسم؛ لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه، وبين ماعمل فيه" [ابن يعيش ٩/٩]، ولكنّ كلام ابن يعيش السابق ليس على إطلاقه تماماً؛ لأنَّه توجد حالة يتحقق فيها الفصل هنا في سعة الكلام، وحالة أخرى يقع فيها الفصل هنا في الضرورة الشعرية فقط، ويتضح ذلك من خِلال دراسة هذا الفاصل.

[2] أمالي ابن الشجري، ١٢٩/٣، وينظر ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٩.

المرفوع، والمعمول للفعل الظاهر المفسِّر، في محل نصب فإنّه يمتنع إعراب الفاصل مبتدأ إلا شذوذاً، بسبب اختلاف الإعراب، نحو: إنْ زيدٌ لقيته، أمّا إذا كان المعمول الفاصل منصوباً فإنّه يُنصَب عند الجميع بالمفعولية، ولكنّ العامل فيه عند البصريين هو فعل مقدر يفسره لفظاً، أو معنىً الفعل الذي يلي الفاصل، وأمّا عند الكوفيين فالعامل هو الفعل الظاهر الذي يلي الفاصل؛ لأنَّه يجوز عندهم تأخر العامل عن معموله، وعند الجميع يجوز في الفعل الظاهر المفسِّر أنْ يكون منشغلاً بضمير يعود على الفاصل المنصوب، أو بمتعلقه، أو غيرَ منشغلٍ بذلك، نحو: إنْ زيداً رأيته أكرمْه، أي إنْ رأيت زيداً، وإنْ زيداً رأيت غلامه أكرمْه، أي إنْ لابست زيداً، وإنْ زيداً ضربت أهنته، أي إنْ ضربت زيداً، وأجاز السهيلي خلافاً للجمهور وضع ضمير الرفع، أي للفصل هنا، في موضع ضمير النصب[١]، ومثّل لذلك بقول لبيد بن ربيعة [٢]:

فإنْ أنت لم ينفعك علمك فانتسب – لعلك تهديك القرون الأوائل

ويقع الفصل هنا في الشعر دون سعة الكلام إذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً بـ(إنْ) –خلافاً لعبد القاهر الجرجاني[٣]–؛ لأنَّه لا يجوز عند العرب في سعة الكلام الفصل بين الجازم، ومعموله[٤]، ومن شواهد ذلك، قول عبد الله بن غنمة الضبي[٥]:

يثني عليك، وأنت أهل ثنائه – ولديك إنْ هو يستزدك مزيد

---

(١) ينظر الكتاب ٢٦٣/١، ١١٢/٣، المقتضب ٧٢/٢، ٧٦، معاني الزجاج ١١٦/٢، الشعر للفارسي، ٤٧٨/٢، ٤٩٢، ش ابن السيرافي ٩٦/٢، المقتصد للجرجاني ١١٠٦/٢–، ١١٢٠–، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسي (عبدالله بن محمد)، دار الجيل، بيروت، ط.١٩٨٧م، ص ٩٧، ش الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٩٠–،٦١٨، أمالي السهيلي ص ٤٣، ابن يعيش ٣٨/٢، ١٥٦/٧، ارتشاف الضرب ١٨٧٠/٤–، خزانة الأدب ٤٧/٣، ٣٧/٩، ٧٨–.

(٢) ينظر البيت في ش ديوانه للطوسي ص ١٤٤، وفي مصادر الهامش السابق.

(٣) حيث إنه أجازالفصل مع (إنْ) في السعة، نحو: إن زيد يقم أقم معه. ينظر المقتصد للجرجاني ١١٢٣/٢.

(٤) ينظر مصادر الهامش الأول.

(٥) ينظر مصادر البيت في الهامش الأول.

، ويتحقق ذلك أيضاً في الشعر إذا كانت أداة الشرط غير (إنْ)، سواءٌ أ كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً بها أم لا، خلافاً للكسائي، وبعض الكوفيين[١]، وأيضاً خلافاً للأخفش، وابن مالك في (إذا)[٢]، ومن شواهد ذلك قول كعب بن جعيل[٣]:

صعدة نابتة في حائر – أينما الريحُ تميلْها تملْ

---

[١] ذكر أبوحيان أن الكوفيين منهم مَن أجاز الفصل هنا بالمعمول المنصوب، والمجرور، دون المرفوع، ومنهم مَن أجازه أيضاً مع المرفوع بشرط أن لا يكون اسم الشرط يصح أن يعود عليه ضمير كـ (متى)، فإذا صح أن يعود عليه ضمير كـ(متى) امتنع حينئذٍ الفصل عندهم بالمعمول المرفوع. ينظر ارتشاف الضرب ١٨٦٩/٤.

[٢] نسب المرادي إلى الأخفش، وابن مالك أنهما أجازا الفصل بالمبتدأ مع (إذا)؛ لأنَّها لا تطلب الفعل كما تطلبه (إنْ)، وأضاف أيضاً بأنّ السهيلي نقل ذلك عن سيبويه إذا كان خبر المبتدأ الفاصل فعلاً، ينظر الجنى للمرادي ص ٣٦٨.

[٣] يُنسب البيت أيضاً لحسام الكلبي، ينظر مصادره في الهامش الأول في الصفحة السابقة.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بـ(ما) الزائدة

يمتنع الفصل هنا في غير مواضع الجواز– كلٌ وِفق مذهبه [١] –؛ لتدافعه مع الإبهام المطلوب في أدوات الشرط؛ لأنَّ الفاصل هنا حينئذٍ يوضحها، وهذا تعليل الصيمري، بينما أضاف ابن جمعة إلى ذلك أنّ الزيادة بـ(ما) على خلاف الأصل، حيث يمتنع الفصل هنا مثلاً مع (مَن)، و(ما)، و(أَنَّى)[٢]، ولفظ (مهما) سواءٌ اعتبرناها لفظاً بسيطاً، أو مركباً؛ لأنَّها لو كانت مركبة يمتنع إضافة (ما) أخرى إليها؛ لاستواء البساطة، والتركيب فيها حينئذٍ في منع الفصل هنا؛ لتدافعه مع الإبهام المطلوب فيها[٣].

الفاصل الثاني، والثالث:الفصل بـ(لا) الناهية، أو بأحد حرفي التنفيس

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّ الفواصل فيه تخلص المضارع الذي يليها للاستقبال فقط، فيتدافع ذلك مع أدوات الشرط؛ لأنَّه يمتنع اجتماع أداتين تدلان على معنى واحد في موضع واحد[٤].

الفاصل الرابع:الفصل بـ(قد)

يمتنع الفصل هنا سواءٌ كان فعل الشرط ماضياً، أو مضارعاً؛ لتدافع معنى فعل الشرط، وهو عدم القطع بتحقق وقوعه، مع المعنى الذي يفيده الفاصل هنا، وهو تقليل احتمالية تحقق وقوع المضارع، وتأكيد تحقق وقوع الماضي، وأيضاً عدم تناسب زمن الحال الذي يدل عليه الفاصل مع زمن الاستقبال الذي يطلبه الشرط[٥].

---

[١] ينظر الفصل الجائزبـ(ما) ص ٢١٧، ما يليها.

[٢] نص على منع الفصل هنا مع (أَنَّى) الثمانيني، والواسطي الضرير، وابن عصفور، وابن جمعة، والمرادي، والسيوطي، والأشموني، والفاكهي، ومَن وافقهم.

[٣] ينظر مصار الهامشين الأول، والثاني ص ٢١٨.

[٤] ينظر ش التسهيل لابن مالك، ٧٤/٤، ش الكافية للرضي ٢٦٢/٢، ارتشاف الضرب ١٨٦٩/٤، التذييل لأبي حيان ٩٦/١، ١٠١، الجنى للمرادي ص ٣٠٠، مغني اللبيب ٥٤٨/٢، ٤٧٧/٣، ٥٠١، المساعد لابن عقيل ١٤٣/٣، التصريح للشيخ خالد ٣٩٦/٢، ٤٠٤، الأشباه،والنظائر ١١٢/٤–، ١٧٤، الحدود للفاكهي ص ٢٧٥، الأمير ٢١٨/١.

[٥] ينظر مصادر الهامش السابق.

الفاصل الخامس:الفصل بحروف النفي

يختص منع الفصل هنا مع فعل الشرط المضارع بـ(لن)، و(ما)، و(لمّا) ومع الماضي بـ(ما)، و(لا)، حيث يمتنع الفصل هنا مثلاً للتدافع مع زمن الاستقبال الذي تدل عليه أداة الشرط مع (لن)؛ لدلالتهاعلى الاستقبال[١]، ومع (لمّا)؛ لدلالتها على الحال، وأيضاً يمتنع للتدافع مع معنى فعل الشرط، وهو عدم الجزم بتحقق وقوعه، أو عدمه، مع (لمّا)؛ لأنَّها تقتضي تحقق وقوع المضارع الذي يليها مستقبلاً دون الحال، كما ذكر الشيخ خالد، وابن هشام، ومع (ما)؛ لأنَّها تقتضي عدم تحقق وقوع الماضي، أو المضارع الذي يليها، وكذلك علل الرضي منع الفصل هنا بـ(لا) مع فعل الشرط الماضي بقلة دخولها عليه[٢].

الفاصل السادس:الفصل بـ(كان) الزائدة

يمتنع الفصل هنا عند الجمهور خلافاً للفراء الذي أجاز وقوعه في قوله تعالى:"مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا"[٣]، ولكنّ أبا حيان ردّ ذلك بعدم جزم (يريد)؛ لأنَّه لو كان هو فعل الشرط لجزم، وأيضاً بعدم الحاجة إلى تقدير الزيادة؛ لأنَّه يجوز أنْ يكون فعل الشرط ماضياً، وجوابه مضارعاً[٤].

---

[١] ينظر تعليل ذلك في الفاصلين الممنوعين الثاني، والثالث.

[٢] ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

[٣] سورة هود (١٥)

[٤] ينظر معاني الفراء ٢/٥-، الأصول لابن السراج ٢/١٨٧، الكشاف للزمخشري ٣/١٨٨، البحر المحيط ٥/٢٧٣، التأويل للحوز ٢/١٤١٥.

المطلب الثاني:الفصل بين فعل الشرط، وجوابه

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بالفاء

إنّي أقول بادئاً ذي بدء، كما قال المالقي:"إنّ باب الفاء بابٌ صعبٌ متداخل يصعب تحصيلُه إلا بعد التهذيب"[١]؛ لذلك لتسهيل دراسة هذا الفاصل سندرسه في بندين، أولهما:إذا كانت أداة الشرط ظاهرة، وثانيهما:إذا كانت مقدرة، وذلك كما يلي:

البند الأول: إذا كانت أداة الشرط ظاهرة

إنّ أداة الشرط تحصر زمن حدوث فعلي الشرط، والجواب في زمن الاستقبال فقط دون الحال إذا كانا مضارعين، ودون الماضي إذا كانا ماضيين؛ لأنَّ معنى الشرط لا يصلح إلا للاستقبال؛ لدلالته على أنّ حدوث فعل جواب الشرط إنّما يتوقف على حدوث فعل الشرط، وعن ذلك قال الرضي:"يُعنى بالتأثير تخليصه للاستقبال إنْ كان مضارعاً، وقلبه إليه إنْ كان ماضياً"[٢]؛ لذلك يتعيّن وقوع الفصل هنا بالفاء[٣]، إذا لم تستطع أداة الشرط التأثير بالاستقبال في جواب الشرط؛ لأنَّ الفاء الفاصلة حينئذٍ تربط الجواب بالشرط، وتعوض القصور الناتج عن عدم التأثير بالاستقبال في الجواب، ولقد نص سيبويه على ذلك بقوله:"واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل، أو بالفاء...أمّا الجواب بالفاء، فقولك: إنْ تأتني فأنا صاحبك"[٤]، وذكر أبوحيان قول الفراء في ذلك،

---

(١) المالقي ص ٣٨٠، مع ملاحظة أن المالقي قد قال عبارته هذه عن فاء السببية، ولكنّه يجوز تعميم هذا الحكم على جميع حالات الفصل بالفاء سواءٌ كانت أداة الشرط ظاهرة، أومقدرة.

(٢) ش الكافية للرضي٢/٢٦٤، ينظرهمع الهوامع٢/٤٥٤، الجملة الشرطية للشمسان٢٨٤.

(٣) يماثلها في ذلك (إذا) الفجائية، ينظر ص ٢٤٧–.

(٤) الكتاب٣/٦٣، ينظرالمقتضب ٢/٤٨، ٥٨، الأصول لابن السراج ٢/١٥٨، جمل الزجاجي ص ٢١١، الإغفال للفارسي ٢/٣٠٦–، العلل للوراق ص ٢٨٢، اللمع لابن جني ص ١٩٥، التبصرة للصيمري ١/٤٠٩، الفوائد للثمانيني ص ٥٤٣، تلقيح الشنتريني ص ١٤٤، توجيه اللمع لابن الخبازص ٣٧٨–، نتائج السهيلي ص ٢٥٠، ش الجزولية للشلوبين ٢/٥٢٤–، أمالي ابن الحاجب ١/١١٤، ٢/٧٣، ش التسهيل لابن مالك ٤/٧٦، ش العمدة لابن مالك١/٣٥٠، ش ابن جمعة١/٣٣٢–، الجنى للمرادي ص٦٦–، الإعراب لابن هشام ص٣٨–، ٤٩، ١٠٥، رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ(مَن) الشرطية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ د.مازن مبارك، دار ابن كثير– دمشق، بيروت، ط.الأولى–١٩٨٧م، ص٥٤، الأشباه،والنظائر٣/٢٥١، الصبان٤/١٤٣٢، الدسوقي٢/٧٧.

فقال:"وأجابوا الشرط بالفاء...؛ ليدلوا على اتصال الجواب بالأول"(١)، وأيضاً أضاف الرضي مُعلِّلاً سبب وجوب الفصل هنا:"إنّما يدخل الفاء إذ لم يؤثر الأداة من حيث المعنى في الجزاء معنى"(٢)، ويختص الفصل هنا بالفاء دون سائر حروف العطف الأخرى؛ لدلالتها على معنى التعقيب، الذي يتناسب مع معنى الربط المطلوب بين فعل الشرط، وجوابه، أي أنْ تحقق وقوع جواب الشرط يكون بعد وقوع فعل الشرط مُباشرةً، ومُتصلاً به، أي دون مهلةٍ بينهما، وهذا تعليل أبي سعيد السيرافي(٣)، وأضاف ابن يعيش أيضاً مُبيِّناً سبب اختصاص الفاء بالفصل هنا دون سائر حروف العطف الأخرى، في قوله:"أتوا بالفاء؛ لأنَّها تفيد الاتباع، وتؤذن بأنّ ما بعدها مُسببٌ عما قبلها...فمن ذلك قولك: إنْ أتاك زيد فأكرمه، ألا ترى أنّه لولا الفاء لم يعلم أنّ الإكرامَ متحققٌ بالإتيان"(٤)، وأضاف الرضي إلى ذلك قائلاً:" كذلك هذا في خفتها لفظاً"(٥)، وعن بعض ذلك قال المرادي ناظماً(٦):

ورابطة الجواب تدل فيه – على سببية في كل حال

ولقد نص الشلوبين، وابن هشام على أنّ الفاء الفاصلة هنا، إنّما هي رابطة فقط لجواب الشرط الذي يليها، وليست هي جواب للشرط؛ لذلك تكون كل الجملة التي تلي الفاء كوحدة واحدة في موضع جزم جواباً للشرط عند الجمهور خلافاً للدماميني، والشمني، وتبعاً لذلك يجوز في الفعل المعطوف عليها الجزم، وهذا يُعتبر من آثار الفصل هنا؛ لأنَّه يُحوِّل جملة جواب الشرط من جملة لا محل لها من الإعراب إلى جملة لها محل إعرابي(٧).

---

(١) ارتشاف الضرب ١٨٧٧/٤، ينظر مصابيح المغاني لابن نورالدين ص ٣٠٢.

(٢) ش الكافية للرضي٢٦٤/٢،ينظر ش الوافية لابن الحاجب ص٣٥٤، ش المقرب لابن النحاس الحلبي٨٩٢/٢.

(٣) ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

(٤) ابن يعيش ٢/٩، ينظر السر لابن جني ٢٥٢/١-٢٦٠.

(٥) ش الكافية للرضي ٢٦٢/٢-.

(٦) الجنى للمرادي ص ٧٨.

(٧) ينظر الهامش الثالث.

سنتناول فيما يلي – إنْ شاء الله – الأسباب، والعِلل المُوجبة لوقوع الفصل هنا، أي المُوجبة لعدم تأثير أداة الشرط بالاستقبال في جوابه، ويعتمد ذلك على نوع الجواب، ولتبسيط دراسة ذلك سنقسم جواب الشرط إلى ثلاثة أنواع متباينة، وتفصيل ذلك كما يلي:

النوع الأول:إذا كان جواب الشرط يدل على الاستقبال بدون أداة الشرط

يتعيّن وقوع الفصل هنا؛ لانعدام تأثير أداة الشرط في الجواب بالاستقبال؛ لدلالته على ذلك سلفاً، ولكنّ هذه الدلالة إمّا أنْ تكون بسبب دخول عامل على الجواب، وإمّا بدلالة الجواب على ذلك بنفسه، فإذا كانت بسب دخول عامل عليه فإنّه يُعلَّل لوجوب الفصل هنا أيضاً بعدم جواز اجتماع عاملين يدلان على معنى واحد في معمول واحد؛ لأنَّه حينئذٍ تمنع الفاء الفاصلة هنا أداة الشرط من العمل لفظاً في فعل جواب الشرط، ومن هذه العوامل التي تخلص المضارع للاستقبال فقط حرفي التنفيس، كقوله تعالى:"وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيهِ جَمِيعًا"[1]، وقوله:"وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا"[2]، وحروف النفي (لن)، و(ما)[3]، و(إنْ)، كقوله تعالى:"وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ"[4]، ونحو: إنْ تسعى بجد فما يخذلك الله، وإنْ تخلص لزوجتك فإنْ تغدر بك إلا لئيمةٌ، أي فما تغدر بك، وأداة الشرط الثانية، والتي ليس المراد منها كونها معترضة بين الشرط، وجوابه، بل هي وجملتها جوابٌ للشرط الأول، وذلك سواءٌ وليها فعلٌ مضارع، أو ماضٍ، نحو: إنْ تأتني فإنْ تحدثني

---

(1) سورة النساء (١٧٢)

(2) سورة النساء (٣٠)

(3) نص ابن مالك على أنّ (ما)، و(إنْ) النافيتين الأكثر فيهما أنْ تكونا للحال، ولكنّهما قد تردان للاستقبال إذا وُجدت قرينة لذلك، ويبدو أنّ ذلك كفاء الجزاء هنا، ولكن حتى إذا كانتا تدلان على الحال فإنّ في ذلك دلالة معنوية، وهي أنّ تحقق جواب الشرط يكون في حال تحقق الشرط، أي معاقباً له مباشرةً، فنهاية الشرط هي بداية الجواب. ينظر الهامش الأول في الصفحة التالية.

(4) سورة آل عمران (١١٥)

أكرمْك، وإنْ تجتهد فإنْ ذاكرت بتركيز تتفوق في الاختبار[١]، وأمّا إذا كان جواب الشرط يدل على الاستقبال بنفسه، أي أنّ معناه لا يقع إلا في المستقبل فإنّ ذلك يتحقق إذا كان الجواب جملة طلبية[٢]، سواءٌ أ كانت فعلية أم اسمية؛ لأنَّ الطلب يختص بالاستقبال، حيث عرّفه الشلوبين بقوله:"جملةُ ذلك كلُّ جملةٍ فيها اقتضاء لشيء من المخاطب"[٣]، وأيضاً تحدث الرضي مُفصِّلاً لأنواع الجملة الطلبية، ومُبيِّناً لحكمها بوجوب اتصالها بالفاء إذا وقعت جواباً للشرط، في قوله:"إنّ الجزاء إنْ كان جملة طلبية كالأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والدعاء والنداء، يجب مقارنتها لعلامة الجزاء"[٤]، فالأمر كقوله:" وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء"[٥]، والنهي نحو: إنْ رزقك الله أبناءً فلا تهملْ في تنشئتهم على الخلق الكريم، والاستفهام، كقوله تعالى:"وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا الَّذِي يَنصُرُكُم مِّن بَعْدِهِ"[٦]،والتمني،نحو:مَن يحب وطنه فياليته يخلص في أداء عمله، والعرض، نحو: إنْ كنت عالماً فألا تنفق علمك ليستفيد منه الآخرون، والتحضيض،نحو:إنْ كنت مسلماً فهلا التزمت بنهجه القويم،والدعاء،كقوله تعالى :"وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ

---

[١] ينظر الكتاب ٢٢٠/٤، ٢٣٣، المقتضب ١٨٨/٤، الإغفال للفارسي، ١١٤/٢، الخصائص لابن جني ١٧٤/١، الفوائد للثمانيني ص ٧٢٤، الأنموذج للزمخشري ص ٣١، أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢، أسرار ابن الأنباري ص ١٣٣، ١٤٣، الإنصاف لابن الأنباري ص ١٣٩، منثور ابن الأنباري ص ٢٥، ابن يعيش ١٠٨/١، ٣٩/٢، ١٠٧/٨، ١١٢، ش الجزولية للشلوبين ٤٥٨/٢، أمالي ابن الحاجب ١٨٠/١، المقرب لابن عصفور ٢٧٤/١، ش التسهيل لابن مالك ٢٠/١– ٣٨٠، ش العمدة لابن مالك ٣٥٠/١، ش ابن الناظم ص ٧٠١، الإرشاد للقرشي ص ٣٥٥، ٣٦٥،المالقي ص٣٩٦، ارتشاف الضرب١١٥٧/٣،التذييل لأبي حيان٧٨/١، ٩٣–٩٦، ٢٧٧/٤، ٣٠٤–، الجنى للمرادي ص ٥٩، ٣٢٩، ٤٩٩، الجامع لابن هشام ص ١٠٨، مغني اللبيب ٣٤١/٢، ٥٠١/٣، ٤٥/٤ –، ٥٨٥/٦،التصريح للشيخ خالد٣٥٧/٢، همع الهوامع٢٨٦/٢،الحدود للفاكهي ص١٠٠، معاني السامرائي٢٥٢/١.

[٢] يُلاحظ أنّ بعض أنواع الجملة الطلبية كالنهي تدل على الطلب بدخول عامل على المضارع، ولكنّنا آثرنا ذكر جميع أنواع الطلب كوحدة واحدة؛ لأنَّها ذات مدلول عام مشترك بينها، كما درج النحاة على ذلك.

[٣] ش الجزولية للشلوبين ٥٢٥/٢.

[٤] ش الكافية للرضي ٢٦٢/٢.

[٥] سورة الأنفال (٥٨)

[٦] سورة آل عمران (١٦٠)

مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاء"[٧]، والنداء، مثّل له أبوحيان بنحو: إنْ أتاك راج فيا أخ الكرم لا تهنه[١]، وأيضاً ممَّا يَخْلُص للاستقبال بنفسه جملة القسم التي جوابها مضارع مثبت متصل بلام القسم، أو منفي[٢]؛ لذلك تلزمها الفاء إذا كانت جواباً للشرط المتقدم عليها، نحو: إنْ تتق الله فوالله لتدخلنّ الجنة، وإنْ تكفر بالله فوالله لن تدخل الجنة، وكذلك يَخْلُص الفعل الماضي للاستقبال بنفسه إذا قُصد به الوعد، والوعيد، حيث مثّل المرادي لذلك – خلافاً لابن هشام[٣] – بقوله تعالى:"وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ"[٤].

النوع الثاني:إذا كان ما وقع في موضع الجواب لا يدل على أي زمان مطلقاً

يتعيّن وقوع الفصل هنا بالفاء؛ لعدم تأثيرأداة الشرط على الجواب بالاستقبال؛ لعدم دلالته على الزمان مطلقاً، ويندرج تحت هذا النوع مثلاً الجملة الفعلية التي فعلها جامد غير متصرف، كفعلي المدح، والذم (نعم)، و(بئس)[٥]، و(ليس)[٦]، و(عسى)،

---

[٧] سورة الأنفال (٣٢)

[١] ينظر الكتاب ٢/١٨٠، ٣/٦٤–، الإغفال للفارسي ٢/٢٩٦، الخصائص لابن جني ٢/٢٧٧، الحلل لابن السيد ص ٢٦٤، تلقيح الشنتريني ص ٩٣، توجيه اللمع لابن الخبازص ٣٧٧، ش الجزولية للشلوبين ٢/٥٣٠–، ش الجمل لابن عصفور٢/٣١٥ ش التسهيل لابن مالك ٤/٧٦، ش الكافية للرضي ٢/٣٩٩، ٣٩٢، المالقي ص ١٠٦، ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٣–، ش المرادي ٣/١٢٨٢، ١٢٩٢، مغني اللبيب ٢/٤٩٠–٤٩٣، همع الهوامع ٢/٤٥٣، خزانة الأدب ٩/٨٢، الخضري ٢/٧٥٠، مسائل بسيوني ص ٦٣–، التطبيق للراجحي ص ٣٢٤، النحولعباس حسن ٣/٣٨٠، ٤/٤٧، ٥٩، ٥١٣.

[٢] المقصود من ذلك دلالة الجملة القسمية المضارعية على الاستقبال كوحدة واحدة.

[٣] ينظر مصادر الهامش قبل السابق.

[٤] سورة النمل (٩٠)

[٥] إنّ (حبذا، و(لاحبذا) لا تعتبرعند بعض النحاة من الأفعال؛ لأنَّها خرجت بالتركيب إلى الاسمية؛ لذلك تتصل بها الفاء وجوباً في جواب الشرط؛ لكونها جملة اسمية، نحو: :إنْ تحترم زوجتك فحبذا الرجل أنت، ولكن ذهب غيرهم من النحاة إلى أنها فعل ماضٍ جامد؛ لدلالتها على المدح، ووِفق هذا القول تتصل بها الفاء هنا أيضاً؛ لعدم دلالتها على الزمان مثل (نعم). ينظر مصادر الهامش الأول.

[٦] جوَّز ابن الحاجب في (ليس) أن تكون لنفي الحال، [ينظر ش الكافية لابن الحاجب ٣/٨٨٦]، ولكن تلزمها الفاء حينئذٍ أيضاً؛لعدم تأثير الشرط عليها بالاستقبال.

وذلك كقوله تعالى:"إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ"[٧]، ونحو: مَن لا يكرم الضيف فبئس الرجل هو، وقوله:"وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي شَيْءٍ"[٨]، وقوله:"إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَى رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ"[١]، وأيضاً يندرج تحت هذا النوع جملة التعجب الخالية من القرائن الزمنية الزائدة، كقول الشاعر[٢]:

مُنَّي إنْ تكن حقاً فما أحسن المنى - وإلا فقد عشنا بها زمناً رغداً

، وكذلك ما لا يدل على زمان الجملة الاسمية المحضة[٣]، غير الطلبية[٤]، كقوله تعالى:"وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ"[٥].

النوع الثالث:إذا كان ما وقع في موضع الجواب محقق الوقوع في الزمن الماضي

يتعيّن وقوع الفصل هنا؛ لأنَّ أداة الشرط لا تستطيع أنْ تقلب زمنه إلى الاستقبال؛ لذلك يختص هذا النوع بالفعل المحقق الوقوع في الماضي، وعلل الشلوبين ذلك قائلاً:" محال أنْ يكون ما هو ماضٍ في المعنى مُسبَّباً عن الشرط؛ لأنَّ...[الشرط] في الاستقبال، فكيف يكون ما مضى مُسبَّباً عمَّا يأتي، هذا محال"[٦]، ويتحقق ذلك إذا كان فعل الجواب ماضياً تتصدره مثلاً (قد)، أو (ربما)، حيث نص ابن مالك على ذلك في قوله:"ولا يكون المقرون بـ(قد) لفظاً، أو تقديراً في الغالب[٧]، إلا ماضياً لفظاً،

---

[٧] سورة البقرة (٢٧١)

[٨] سورة آل عمران (٢٨)

[١] سورة الكهف (٣٩، ٤٠)

[٢] يُنسب البيت لأحد بني الحارث، ولكنّ ابن مالك روى صدره بـ:إنْ تكن حقاً أحسن المنى، ولاشاهد فيه هنا حنيئذ. ينظر ش العمدة لابن مالك ٣٦٨/١.

[٣] الجملة الاسمية المحضة هي التي لا يكون فيها الخبر فعلاً.

[٤] ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

[٥] سورة الطلاق (٣)

[٦] ش الجزولية للشلوبين ٥٢٩/٢، [إضافة لفظ (الشرط)؛ ليستقيم المعنى]، ينظر مصادر الهامش بعد التالي.

[٧] أراد ابن مالك أنّ (قد) يغلب عليها أن تدخل على الفعل الماضي،ولكنّها يجوز أنْ تدخل على الفعل المضارع، وتبعاً لذلك ذكر ابن هشام بجواز إفادتها للتحقيق مع المضارع، أي قلب زمنه للماضي؛ لذلك تلزمه حينئذٍ الفاء في جواب الشرط، نحو: إنْ كذبت عليَّ فقد يعمل الله ذلك، أي فقد علم الله ذلك. ينظر مصادر الهاش التالي.

ومعنىً، وكذا المقرون بـ(ربما)"[٨]، وذلك كقوله تعالى:"إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ"[١]، وقوله:"إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا"[٢]، وقوله:"إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ"[٣]، أي فقد صدقت، وقول أبي العطاء السندي[٤]:

فإنْ تمس مهجور الفناء – فربما[٥] أقام به بعد الوفود وفود

، ويُضاف إلى هذا النوع أيضاً الفعل الماضي المحقق عدم وقوعه، وذلك إذا كان منفياً بـ(ما)، أو (إنْ)؛ لامتناع جواز قلب زمنه حينئذٍ للاستقبال بأداة الشرط، وذلك كقول الشاعر[٦]:

فما يتغير من بلادٍ، وأهلها – فمَّاغيَّر الأيام ودكم عني

ومِن الأسباب الأخرى المُوجبة للفصل هنا غير عدم تأثير أداة الشرط بالاستقبال فيما يقع جواباً أنْ يكون ما وقع في موضع الجواب لا يدل معناه على الجزم بتحقق وقوعه إذا وقع الشرط؛ لأنَّ ذلك يُخِل بمعنى الشرط، والذي هو استلزم حدوث الجواب إذا حدث الشرط، حيث قال الرضي:"إنّ وضع أداة الشرط على أنْ تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق"[٧]، ويندرج تحت هذا المعنى مثلاً الفعل المضارع المسبوق بـ(قد)، أو (ربما)؛ لإفادتهما حينئذٍ التقليل؛ لذلك يستلزم اتصالهما بالفاء في

---

[٨] ش العمدة لابن مالك ٣٥١/١، ينظر الأنموذج للزمخشري ص ٣٤، أمالي ابن الحاجب ١١٤/١، ٢٢٤، ش التسهيل لابن مالك ٩٢/٤-، المالقي ص ١٠٥، ٣٩٢، ش ابن جمعة ٣٣٢/١-، النكت لأبي حيان ص ١٥٣، ٢٨٩، ارتشاف الضرب ١٨٨٧/٤، الجنى للمرادي ص ٦٩، ٢٥٥، الإعراب لابن هشام ص ٨٩، ١٠٥، المساعد لابن عقيل ١٤٦/٣، ١٨٧، همع الهوامع ٤٩٥/٢، خزانة الأدب ٥٣٩/٩-، الصبان ١٤٣٠/٤، ١٤٣٩.

[١] سورة آل عمران (١٤٠)

[٢] سورة التحريم (٤)

[٣] سورة يوسف (٢٦)

[٤] البيت ينسب أيضاً لمعن بن زائدة، ينظر مصادره في الهامش الأول في الصفحة التالية.

[٥] ذكر عبدالقادر البغدادي بأن (ربما) تفيد التكثير في البيت، أي كثرة وقوع الفعل الذي يليها في الماضي. ينظر ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٨٦/٢.

[٦] البيت لا يعرف قائله، ينظر مصادره في الهامش الأول في الصفحة السابقة.

[٧] ش الكافية للرضي ٢٦٢/٢.

جواب الشرط، وذلك نحو: إنْ تُسلِّم على خصمك فربما تكسب مودته[٨]، وكقول الشاعر[٩]:

إنْ لم يصبك عدوٌ في مناوأةٍ – فقد يكون لك المعلاة، والظفر

وأيضاً من الأسباب الموجبة للفصل هنا أنْ يكون ما وقع في موضع الجواب هو جملةً اسمية؛ لأنَّها لا تصلح أنْ تكون جواباً للشرط؛ لعدم دلالتها على الحدث الذي يطلبه الشرط؛ لأنَّه يدل على أنّ وقوع حدثٍ معينٍ يكون تبعاً لوقوع حدثٍ آخرٍ غيره؛ لذلك قال المرادي:"أمّا جواب الشرط...فأصله أنْ يكون فعلاً"[١]، وتستوي في ذلك الجملة الاسمية المجردة، أو المصدرة بحرف ناسخ، وذلك كقوله تعالى:"وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ"[٢]، وقوله:"وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ فَإِنَّ اللّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ"[٣]، وكذلك ذكر الشلوبين عِلَّةً لفظيةً لوجوب الفصل هنا مع الجملة الاسمية، فقال عن ذلك:"الجملة الاسمية كيفما كانت لا تتصل بأداة الشرط، ولا تليه؛ لأنَّها جازمة، والجازم لا يدخل على الاسم"[٤]، وأيضاً ذكر ابن هشام عِلَّةً لفظيةً أُخرى لوجوب الفصل هنا مطلقاً، وهي تصدُّر أحد أدوات الصدور لجملة الجواب[٥]، وهذا التعليل من الناحية النظرية صحيحٌ تماماً؛ لأنَّ أداة الصدر هي فاصل قاطع تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها؛ لذلك هي تمنع أداة الشرط من العمل في الجواب، فيترتب على ذلك وجوب اتصاله بالفاء، ولكن من الناحية التطبيقية لم أقف على أي مثال – وِفقاً لاطلاعي القاصر– تسببت فيه أداة الصدر منفردةً بوجوب الفصل بالفاء، بل توجد معها دائماً عِلَّةٌ أُخرى موجبةٌ للفصل، وذلك بأنْ يكون ما يليها مثلاً جملة اسمية، أو أنْ يكون معنى أداة

---

[٨] ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

[٩] البيت لم أقف على قائله، ينظر الهامش السابق.

[١] الجنى للمرادي ص ٦٦، ينظر التوطئة للشلوبين ص ١٥٢، المالقي ص ١٨٩–، حاشية ابن حمدون ص ٦٢١.

[٢] سورة الرعد (٥)

[٣] سورة الأنفال (٤٩)

[٤] ش الجزولية للشلوبين ٥٢٦/٢.

[٥] ينظر مغني اللبيب ٤٩٣/٢–، الخضري ٧٥١/٢.

الصدر يتدافع مع معنى الشرط كـ(ربما) التي تفيد التقليل، كما يُضاف إلى ذلك أيضاً أنّ بعض أدوات الصدور كأدوات الاستفهام غير الهمزة يجوز معها الفصل هنا بالفاء لا يجب[٦]؛ لذلك يبدو أنّه يوجد نظر في إطلاق القول بأنّ الصدارة عِلَّةٌ قائمةٌ بذاتها موجبة لاتصال جواب الشرط بالفاء.

سنتناول –إنْ شاء الله – فيما يلي إعراب ما بعد الفاء، حيث أجمل الفارسي ذلك في قوله:"إنّما تدخل الفاء إذا كان جواب الشرط مبتدأ، وخبراً، أو جملةً من فعلٍ، وفاعلٍ غير خبريَّة...وهذا مذهب سيبويه"[١]، وتفصيل ذلك وِفق مذهب سيبويه، والجمهور، خلافاً للمبرد، وابن عصفور، ومَن وافقهما[٢]، هو أنّ الفاء إذا وليها اسم ظاهر فهو مبتدأ، يليه خبره، وجملتهما في محل جزم جواب للشرط؛ وكذلك إذا ولي الفاء فعل مضارع مجرد صالح للجزم بالشرط، فإنّه يتعيّن رفعه خبراً لمبتدأ قبله مضمر، وجملتهما هي جواب الشرط، وعن ذلك قال عبدالقاهر الجرجاني:"لا يقع بعد الفاء فعلٌ يمكن جزمه إلا على إضمار يصرفه عن الجزم"[٣]، وأيضاً أضاف الشلوبين عن رفع المضارع بعد الفاء:"دلَّ ذلك على أنّ الفاء لم تدخل عليه، وإنّما دخلت على جواب لا يرتبط بأداة الشرط"[٤]، ولكنَّ أبي حيان فصّل ذلك أكثر من غيره، فقال رحمه الله:"إذا قرن المضارع بالفاء، ارتفع على إضمار مبتدأ، فإنْ تقدمه ما يعود عليه،فهو كقوله تعالى:"وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ"[٥]، أي فهو ينتقم منه، وكقوله تعالى:"فَمَن يُؤْمِن

---

[٦] ينظر الفصل الجائز بالفاء مع أدوات الاستفهام غير الهمزة ص ٢٥٤.

[١] الإغفال للفارسي ٤٦١/٢، ينظر أوضح ابن هشام ١٩٣/٣، ش القطرلابن هشام ص ١٠٢، ش ابن عقيل ٣٧/٤–، ش الألفية للمكودي ص ٢٦٠، التصريح للشيخ خالد ٤٠٤/٢، ش الألفية للسيوطي ص ٤٠٩–، الفرائد للسيوطي ٨/٢، الأشموني ٢٦٢/٣، الفواكه للفاكهي ص ٢٩١، ٢٩٥–، الصبان ١٤٢٨/٤، ١٤٣٥.

[٢] ينظر رأيهما في الصفحة التالية وما يليها.

[٣] المقتصد للجرجاني ١٠٩٩/٢، وينظر الأصول لابن السراج، ١٨٨/٢، جمل الخليل ص ٢٠٠، ش ابن بابشاذ ص ١٩٤، الحلل لابن السيد ص ٢٦٢، نتائج السهيلي ص٩١، المقرب لابن عصفور ٢٧٤/١، ش التسهيل لابن مالك ٧٣/٤–٧٩، ش العمدة لابن مالك ٣٥٣/١، المساعد لابن عقيل ١٥٢/٣.

[٤] ش الجزولية للشلوبين ٥٢٨/٢، ينظر ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٨٩٢/٢.

[٥] سورة المائدة (٩٥)

بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا"[٦]، أي فهو لا يخاف، وسواءٌ أ كان فعل الشرط ماضياً أم مضارعاً، وإنْ لم يتقدمه ما يعود عليه كان المحذوف ضمير الأمر، نحو: إنْ قام زيد فيقوم عمرو، أي فهو الأمر والشأن يقوم عمرو، ومنه أيضاً قوله تعالى:"أَن تَضِلَّ إِحْـــــــدَاهُمَا فَتُـــــــذَكِّرَ إِحْـــــــدَاهُمَا الأُخْـــــــرَى"[٧]، فـــــــي

---

[٦] سورة الجن (١٣)

[٧] سورة البقرة (٢٨٢)

قِراءة[١]، من كسر همزة (إنْ)، ورفع (فتذكر)، أي فهو الأمر والشأن تذكر"[٢]، ولكن خلافاً لسيبويه، والجمهور ذهب المبرد إلى أنّه لا حاجة لتقدير مبتدأ مضمر بعد الفاء، ووافقه الرضي مُرجِّحاً ذلك بتعليلين، أولهما: هو أنّ الفاء لها تأثير في الجملة، وهو تخليص المضارع الذي يليها للاستقبال، أمّا التعليل الثاني فنصَّ عليه في قوله:"إنْ ثبت نحو: قولك: إنْ غبت فيموت زيدٌ، لم يكن لمذهب سيبويه وجه إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ، إلا ضمير الشأن، ولا يجوز إلا بعد (إنْ) الخفيفة قياساً، وبعد (إنّ)، وأخواتها للضرورة"[٣]، ولكن يبدو أنّه يترجح قول سيبويه؛ لأنَّ تعليلي الرضي فيهما نظر، فأمّا التعليل الأول فإنّ أداة الشرط هي التي تحصر زمن المضارع المجرد في الاستقبال، وليس الفاء، وأنّه يجوز أنْ تكون للفاء فائدة أخرى غير التخصيص الزمني، وهي قلب جملة الجواب من جملة فعلية إلى اسمية؛ لأنَّ الجملة الاسمية أصدق في الدلالة على المعنى المراد من الجملة الفعلية؛ لدلالتها على الثبوت، واليقين، والاستمرار دون تقييد ذلك بزمن معين محصور، ولتوضيح ذلك نجد على سبيل المثال في قوله تعالى:"وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ"[٤]، أنّ كون الجواب جملة اسمية يدل على أنّ انتقام الله من العاصين لأمره، لا يشترط فيه أنْ يقع بعد المعصية مباشرة، بل يجوز وقوعه في أي زمان يقدره الله تعالى، سواءٌ كان ذلك مباشرةً بعد المعصية، أو بعد سعة من الزمن في الدنيا، أو الأخرة[٥]، ويجوز أنْ يُقاس على هذه الآية ما يماثلها في ذلك، والله أعلم، وأمّا تعليل الرضي الثاني ففيه نظر؛ لأنَّه لا يمكن أنْ تُبنى قاعدة نحوية جديدة، أو تُنتقد قاعدة نحوية قائمة، ولها أدلتها الثابتة الصحيحة، بشيء لم يثبت، أو يتحقق وجوده، حيث إنّ الرضي لم يستشهد بالقرءان، ولا بالشعر الفصيح على ما ذهب

---

[١] هي قِراءة حمزة، والأعمش، وأبان بن تغلب، ينظر معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٤١٨/١.

[٢] ارتشفاف الضرب ١٨٧٦/٤–، وينظر الكتاب ٥٣/٣، ٦٩، الكشف للأصبهاني ١٩٨/١.

[٣] ش الكافية للرضي ٢٦٣/٢.

[٤] سورة المائدة (٩٥)

[٥] ويُضاف إلى ذلك أنه ربما لا يقع جواب الشرط في الآية الكريمة على الرغم من وقوع فعل الشرط، إذا تاب المذنب، واستغفر الله تعالى، وفي هذا خروج عن معنى الشرط؛ لذلك فكون الجواب جملة اسمية يبدو أنه أفضل من كونه فعلاً مجزوماً لفظاً بالشرط؛ لأنَّ عدم العمل في اللفظ يسهّل عدم العمل في المعنى.

إليه، بل استشهد بمثال لم يتيقن هو نفسه من صحته، فقال: إنْ ثبت، وكذلك خلافاً لسيبويه، والجمهور ذهب ابن عصفور إلى أنّه يجوز جزم المضارع بعد الفاء، فقال:"يجوز في الجواب الجزم، والرفع[(١)]، إذا دخلت الفاء...، فتقول: إنْ قام زيد فيقم عمرو"[(٢)]، ولكن يُضْعِف هذا القول أنّ وجود الفاء يمنع جزم المضارع الذي يليها بالشرط المتقدم عليها؛ لأنَّها فاصل قاطع تمنع ما قبلها أنْ يعمل في ما يليهامنفرداً، أي تمنع جزمه لفظاً، ولكنّها لا تمنع ما قبلها أنْ يعمل في ما يليها منفرداً، أي تمنع جزمه لفظاً، ولكنّها لا تمنع ما قبلها أنْ يعمل في ما يليها كجملة مكتملة، أي أنّها لا تمنع الجزم المحلي المعنوي؛ لذلك نص ابن مالك على مذهب سيبويه، والجمهور في قوله:"إنْ اقترن بها [أي المضارع بالفاء] رُفع...وإنْ عري منها جُزم"[(٣)].

وسنتحدث فيما يلي عن حذف الفاء الفاصلة هنا، والرابطة لجواب الشرط، حيث منع سيبويه، وجمهور البصريين حذفها إلا في الضرورة الشعرية فقط، بينما وافق الأخفش، والمبرد، وابن مالك الكوفيين في جواز حذفها في سعة الكلام، ولكنّ ابن مالك – وتابعه المرادي، وابن هشام – قيَّد ذلك الحذف، بقوله:"هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير"[(٤)]، أي أنّ حذف الفاء في النثر نادر، ولكنّه صحيح، كقوله:صلى الله عليه وسلم:" فإنْ جاء صاحبها، وإلا استمتع بها"[(٥)]، أي إنْ لم يأت صاحبها فاستمتع بها، وذكر الرضي أنّ الكوفيين استدلوا على مذهبهم بقوله تعالى:"أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ

---

(١) المثال المذكور في النص يدل على أن ابن عصفور لم يقصد من قوله:ذلك أنّ الرفع يكون في وجود الفا، ويكون الجزم في حالة عدم وجودها، فالواو في النص عاطفةٌ مفرداً على مفردٍ، لا جملة على جملة.

(٢) ش الجمل لابن عصفور ٣١٥/٢.

(٣) ش العمدة لابن مالك ٣٥٣/١، [بزيادة لفظية بين قوسين معكوفين؛ لتوضيح المعنى]، وينظر الكتاب ٦٩/٣، المقتصد للجرجاني ١٠٩٨/٢–، مغني اللبيب ٥١٠/٢–، الصبان ١٤٣٢/٤.

(٤) شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٣٣–، وينظر الكتاب ٣٩٨/٢، المقتضب ٦٩/٢–، الأصول لابن السراج ١٩٥/٢، اللمع لابن جني ص ١٩٥، الكشف للأصبهاني ١٣٤/١–، ٢٤٧، أمالي ابن الحاجب ٨٦٦/٢–، ش ابن الناظم ص ٧٠١–، المالقي ص ١٠٥، ش ابن جمعة ٣٣٣/١، ش المرادي ١٢٨٣/٣، الجامع لابن هشام ص ٨٩، مغني اللبيب ٤٧٠/٦، الأشموني ٦٣/٣–، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٩١/٢، الدسوقي ١٧٧/١، ٦٥/٢، الضرائر للألوسي ص ٤٤، التأويل للحوز ٧٨٥/١–، سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص ١٦٦–.

(٥) ينظر مصادر الحديث الشريف في الهامش السابق.

الْمَوْتُ"[1]، وذلك برفع المضارع (يدرككم)، ولكنّه نبَّه إلى أنّها قِراءة شاذة، حيث يكون التقدير فيها بإضمار الفاء، والمبتدأ، أي فأنتم يدرككم الموت[2]، ويماثل ذلك تخريج الفارسي، والذي ذكره أبوالحسن الأصبهاني، في قوله تعالى:"إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ"[3]، حيث قدّر جواب (إذا) بـ: فهي خافضة رافعة[4]، وكذلك نسب أبوحيان إلى الفراء أنّه أجاز حذف الفاء اختياراً إذا كان فعل الشرط ماضياً، وجعل من ذلك قوله تعالى:"وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ"[5]، أي فإنّكم لمشركون[6].ولكن يُلاحظ أنّ النحاة استدلوا في معظم كتبهم على حذف الفاء في الشعر ببيتين فقط[7]، أولهما الذي ذكره سيبويه، وهو الأكثرشيوعاً،وهو قول عبدالرحمن بن حسان بن ثابت– رضي الله عنهما– [8]:

مَن يفعل الحسنات الله يشكرها – والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

،وأمّا البيت الثاني فهوالذي ذكره ابن مالك، وشيوعه قليل جداً، وهو قول الشاعر[9]:

---

(1) سورة النساء (٧٨)

(2) ينظر ش الكافية للرضي ٢٦٣/٢، الخضري ٧٤٩/٢.

(3) سورة الواقعة (١-٣)

(4) ينظر الكشف للأصبهاني ٢٠٠/١، ١٣١٢/٢.

(5) سورة الأنعام (١٢١)

(6) ينظر ارتشاف الضرب ١٨٧٤/٤.

(7) وذلك باستثناء الأبيات التي خرَّجها بعض النحاة كالمبرد على حذف الفاء، بينماخرَّجها سيبويه، مَن وافقه على حذف جواب الشرط، وهي الأبيات التي يكون فيها فعل الشرط ماضياً في المعنى، أو أن تكون أداة الشرط مسبوقةً بعامل يطلب المضارع المرفوع بعد فعل الشرط، وذلك كقول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألةٍ – يقولُ لا غائب مالي ولا حرم

، وقول جرير البجلي: يا أقرع بن حابس يا أقرعُ – إنك إنْ يصرعْ أبوك تصرعُ

، والتقديرعند المبرد: فهو يقولُ، فأنت تصرعُ.

(8) يُنسب البيت أيضاً لحسان بن ثابت، ولكعب بن مالك، ينظر الكتاب ٦٥/٣، ١١٤، ش ابن السيرافي ١١٥/٢، الإغفال للفارسي ٣٠٨/٢، العلل للوراق ص ٢٨٢، معاني الرماني ص ١٥٨، السر لابن جني ٢٦٤/١، النكت للأعلم ص٤٠،ابن يعيش ٢/٩–، النكت لأبي حيان ص ١٥٣، أوضح ابن هشام ١٩٠/٤، خزانة الأدب ٤٩/٩.

(9) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر ش التسهيل لابن مالك ٧٦/٤، ش ابن الناظم ص ٧٠٢، ش التحفة لابن الوردي ص ٣٩٣، التصريح للشيخ خالد ٤٠٧/٢، الخضري، ١٢٣/٢، الدرر اللوامع ١٨٧/٢.

ومَن لا يزل ينقاد للغي والهوى - سيُلفى على طول السلامة نادما

، والتقدير في البيتين: فالله يشكرها، وفسيلفى، ولكنّ المبرد شكك في صحة البيت الأول الأكثر شيوعاً، حيث ذكر بأنّ رواية الأصمعي لصدر البيت هي: مَن يفعل الحسات فالرحمن يشكرها، وتبعاً لذلك لا يوجد حذفٌ للفاء فيه، ولهذا اختلف النحاة في تحديد رأي المبرد من جواز حذف الفاء في الشعر، فقال الشيخ عضيمة - محقق كتاب المقتضب للمبرد - مُلخِّصاً، ومُوضِّحاً لهذا:"ابن هشام، والعيني[1]، والسيوطي ينسبون إلى المبرد أنّه منع حذف الفاء حتى في الشعر...[و] المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر...[ولكن] قال: إنّ حذف الفاء، إنّما يجوز في الشعر على ضعف، قال ذلك نقداً على قول سيبويه"[2]، ومِمَّا يُرجِّح قول الشيخ عضيمة أنّه يُنسَب للمبرد أنّه وافق الكوفيين في جواز حذف الفاء في السعة، فمن باب أولى أنْ يجيز ذلك في الشعر، كما أنّ له نصاً صريحاً في جواز ذلك، حيث خرّج البيت الأول الأكثر شيوعاً - وِفق رواية سيبويه - بقوله:" لا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة حذف الفاء؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح"[3].

---

(1) هو محمود بن أحمد، تولى في القاهرة القضاء، والحسبة، والتدريس، ومن شيوخه العلاء السيرامي، والجمال يوسف الملطي، ومن كتبه شرح الشواهد الكبير، والصغير، وشرح البخاري، توفي عام٨٥٥هـ. ينظر بغية الوعاة ٢/٢٧٤-.

(2) المقتضب ٢/٧١، الهامش، وينظر الانتصار لابن ولاد ص ١٧٢-، ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٢-، الجنى للمرادي ص ٦٩-، مغني اللبيب ٢/٤٩٥، الفرائد للسيوطي ٢/٦٠٨، خزانة الأدب ٩/٥.

(3) المقتضب ٢/٧٠، وينظر الأصول لابن السراج ٢/٤٦٢، المقتصد للجرجاني ٢/١١٠١-، أمالي ابن الشجري ١/١٢٤، ٩/١٤٤.

البند الثانـي: إذا كانت أداة الشرط مقدرة[٤]

يتعيّن وجوب الفصل هنا بالفاء في حالتين هما:

الحالـة الأولـى:إذا كانت الجملـة المتضمنة لمعنـى أداة الشرط، هـي جملـةٌ منفيـةٌ، سواءٌ

---

(٤) سمَّى ابن السيد الشرط المقدر بالمعنوي، والظاهر باللفظي، وأيضاً ذهب بعض النحاة إلى عدم تقدير الشرط هنا، وإنابة النفي، وما يماثله عنه. ينظر الحلل لابن السيد ص ٢٦٢، مغني اللبيب ٥١٩/٦، الأشموني ٢٢١/٣، الدسوقي ١٧٣/٢، حاشية ابن حمدون ص٦٠٧، التطورلبرجشتراسرص ١٩٦–، التأويل للحوز ٦٢٣/١.

كانت أداة النفي حقيقية كـ(ما)، و(لم)، أو مؤولة، مثل (قلَّما)، و(غير)[(١)]، الدالتين على النفي[(٢)]، وهذا مذهب البصريين حيث يترتب على عدم جواز حذف الفاء عندهم امتناع جواز جزم المضارع الذي يليها، حيث يجوز فيه عندهم الرفع، أو النصب[(٣)]، وهذا هو الراجح، وعلل ذلك ابن جمعة بقوله:"أمّا النفي فلا دلالة [فيه] على حرف الشرط؛ لأنَّه خبر، فلا يجزم"[(٤)]، وأمّا الكوفيون، ومَن وافقهم كالزجاجي، وابن الحاجب فيجوز عندهم حذف الفاء، وجزم المضارع في الجواب، ولكنّ ابن مالك، وابن هشام ردَّا ذلك[(٥)].

أمّا إعراب الفعل المضارع الذي يلي الفاء اللازمة في الجواب، فإذا كانت الجملة المنفية هي جملة فعلية، فإنّه يجوز في المضارع الرفع بالاستئناف، أي القطع،

---

(١) إنّ ابن السراج – ووافقه الصفار، وابن عصفور – لم يجيز أن يكون لـ(غير) جواباً يُنصب فعله بعد الفاء، وعلل ذلك بأن (غير) تكون مضافة لما بعدها، والاضافة تمنعها أن تؤول بمصدر، فينتفي بذلك شرط إضمان (أنْ) الناصبة بعد الفاء؛ لأنَّها تضمر لتعطف الفاء مصدراً على مصدرٍ [ينظر الأصول لابن السراج ١٨٤/٢، ش الجمل لابن عصفور ٢٥٩/٢–]، ولكنّ ابن الحاجب، وابن مالك وافقا الكوفيين في جواز ذلك، وذكر ابن مالك تعليل ابن الحاجب لهذا الجواز في قوله:"وحجته في ذلك جواز ذكر (لا) مع المعطوف على المضافةِ هي إليه، كما في قوله تعالى:" غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ" [سورة الفاتحة (٧)]، وصحة إعمال الصفة للاعتماد عليها، كما في قول الشاعر[أبي نواس]:

غير مأسوف على زمن – ينقضي بالهم والحزن"

[ش التسهيل لابن مالك ٣٢/٤–، وينظر ش الكافية الشافية لابن مالك ٤٥٩/١، الأشموني ٢١٥/٣]، ويبدو أنه يترجح القول الأخير لجواز أن يحمل النفي المحض على (غير)، أوالعكس كما هو هنا.

(٢) نسب ابن مالك إلى ابن سيده، أنّه ذكر بأن بعض العرب الفصحاء يجوز عندهم أن تؤول (قد) بمعنى النفي، فينصب جوابها، نحو: قد كنت في خير فتعرفَه، أي ما كنت في خير فتعرفه، ولكن ردَّ ذلك ابن هشام، ولم يجزه، وحمله على الضرورة، أوالندور. ينظر ش التسهيل لابن مالك ٣٥/٤، همع الهوامع ٣٠٨/٢–، ٤٩٥، الخضري، ٧٣٣/٢، الأمير ١٥٠/١، مغني اللبيب ٥٤٥/٢–٥٤٧.

(٣) ينظر معاني الرماني ص ٤٣–، الكشف للأصبهاني ٣٩٢/١، ١١٧٨/٢–، منثور ابن الأنباري ص ٦٧، المقرب لابن عصفور ٢٦٧/١، ش العمدة لابن مالك ٣٣٧/١–، ش ابن الناظم ص ٦٧٧، المالقي ص ٣٨٦، ش الألفية للسيوطي ص ٤٠٢، الأشموني ٢٢٠/٣.

(٤) ش ابن جمعة ٣٣٥/١، وينظر تلقيح الشنتريني ص ١٤٤.

(٥) ينظر ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٥٤–، ش التسهيل لابن مالك، ٣٩/٤–، ش القطرلابن هشام ص٩٠، التصريح للشيخ خالد ٣٨٣/٢، الأشباه،والنظائر ١١١/٤، همع الهوامع ١١٨/٤–١٣٩.

أو النصب بالسببية أو بالخلاف[1]. أمّا العطف فإنّه يجوز به النصب إذا كانت أداة النفي (لن) فقط، وكذلك يجوز به الجزم إذا كانت أداة النفي (لم) فقط، وأيضاً يجوز به الرفع إذا كانت أداة النفي (ما) فقط، وذلك نحو: لن تأتينا فتحدثَنا، ولم تأتنا فتحدثْنا، وما تأتينا فتحدثُنا. أمّا إذا كانت الجملة المنفية هي جملة اسمية، فهي كالفعلية في كل ما سبق باستثناء العطف، فإنّه لا يجوز به إلا الرفع فقط، وذلك إذا كانت أداة النفي (ما)، وبشرط أنْ يكون خبر الجملة الاسمية شبه جملة؛ لأنَّه حينئذٍ يجوز تقديره بفعل مرفوع نحو: ما رجل في البيت فيحدثُنا، أي ما رجل يوجدُ في البيت فيحدثُنا[2].

الحالة الثانية:إذا كانت الجملة المتضمنة لمعنى الشرط غير منفية كالنهي، والأمر، حيث يمتنع فيها حذف الفاء إذا كان حذفها يؤدي إلى فساد المعنى، وذلك مثلاً بأنّ لا يصح المعنى بأنْ تضع عبارة (إنْ لا تفعل) مكان النهي، أو (إنْ تفعل) مكان الأمر، ومثّل الرماني لذلك في قوله:"ومن الكلام ما لا يجوز إلا مع الفاء، وذلك قولك: لا تدن من الأسد فيأكلك، ولوقلت: إنْ لا تدن من الأسد يأكلك، لكان محالاً؛ لأنَّك تجعل المباعدة منه سبب الأكل"[3]، وكما سبق في الحالة الأولى يترتب على امتناع حذف

---

(1) السببية هي أن ينتفي الفعل الثاني بسبب انتفاء الفعل الأول، بينما الخلاف في المعنى هو أن معنى الفعل الأول يختلف، أي ينصرف عن معنى الفعل الثاني؛ لأنَّ الأول مثبت، والثاني منفي، وليس الإثبات بنفي، ويُسمَّى ذلك أيضاً بالصرف، وهو سببٌ وشرطٌ للنصب، وهو ليس عامل النصب على الراجح وِفق مذهب البصريين، وهو يختص بالنفي فقط، أو النهي الدال على النفي مما يتضمن معنى الشرط، مثل: ما تأتينا فتحدثَنا، أي ما تأتينا محدثاً بل غير محدثٍ. ينظر مصادر الهامش التالي.

(2) ينظر ش الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٩-٢٥٨، المالقي ص ٣٨٤-، مغني اللبيب ٦/١٥١-، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٥٦٣، التصريح للشيخ خالد ٢/٣٧٩-، الصبان ٣/١٣٨٥-، الدسوقي ٢/٢٠٠، معاني السامرائي ١/٣٧٧.

(3) معاني الرماني ص ٤٥، وينظر الكتاب ٣/٩٧-، المقتضب ٢/١٣٥، المقتصد للجرجاني ٢/١١٢٧، ش الكافية لابن الحاجب٣/٨٨٨، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٥٤، المقرب لابن عصفور ١/٢٧٢، ش العمدة لابن مالك ١/٣٤٥-، ش ابن الناظم ص ٢٨٤، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢/٨٨٩، ش التحفة لابن الوردي ص ٣٨٣، أوضح ابن هشام ٤/١٧٢ان ش القطرلابن هشام ص ٨٨-، ش ابن عقيل ٤/١٨-، الفواكه للفاكهي ص ٢٧٦-، الكواكب للأهدل ص ٤٩٩.

الفاء هنا عدم جواز جزم المضارع الذي يليها، وهذا مذهب سيبويه، والجمهور، ولكنّ الكسائي أجاز حذف الفاء، وجزم المضارع، مع النهي مطلقاً، اعتماداً منه على اتضاح المعنى، كما نص على ذلك ابن الحاجب [١] في كافيته:

ومنعوا لا تدن يأكلك الأسد - وللكسائي جواز مقتصد

، ولكنّ كثير من النحاة رجَّحُوا مذهب سيبويه، والجمهور على مذهب الكسائي، كابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، وابن جمعة الذي علل ذلك بقوله:"هو ضعيف؛ لعدم وجود قرينة لفظية تدل على الإثبات"[٢]؛ لأنَّ النهي عند الكسائي يقدر بالشرط المثبت؛ ليصح المعنى. ولقد لخص الزمخشري تعليل من سبقه من العلماء، لعدم جواز حذف الفاء في الحالتين السابقتين بعلتين إحداهما لفظية، والأخرى معنوية، فأمّا المعنوية فلأنَّ المعنى لا يصح عند تقدير ظهور أداة الشرط فيهما، نحو: إنْ لم تأتنا تحدثنا، وإنْ لا تدن من الأسد يأكلك، وأمّا إذا لم نقدر وجود أداة النفي، أو ما يماثلها كالنهي؛ ليصح المعنى، نحو: إنْ تأتنا تحدثنا، وإنْ تدن من الأسد يأكلك، فإنّه بذلك تختلف الجملتان الأصلية، والمقدرة، فالأولى غير مثبتة، والثانية مثبتة، فتتدافعان؛ لأنَّ الإثبات ليس بنفي، أو نهي، وهذه هي العلة اللفظية[٣]، ولتوضيح عامل النصب في الحالتين السابقتين، وفي الفصل الجائز بالفاء [٤]، قال ابن الأنباري:"الفاء تعطف الفعل على الفعل، والثاني بمعنى الأول...فتعطف الموجب على الموجب، والمنفي على المنفي، فمتى خالف الثاني الأول كان منصوباً بتقدير (أنْ) كقولك: ما تأتيني فتحدثَني"[٥]، ثم أضاف أنّ النصب بعد الفاء بتقدير (أنْ) هو مذهب البصريين، أمّا عند كثيرٍ من الكوفيين فيجعلون النصب بالفاء نفسها[٦]، بينما ذكر ابن عصفور بأنّ النصب بالفاء هو مذهب الجرمي، أمّا الكوفيون فيكون النصب عندهم بالصرف، أي

---

[١] ينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٢] ش ابن جمعة ٣٣٥/١، وينظر الهامش السابق.

[٣] ينظر المقتصد للجرجاني ١١٢٤/٢، المحاجاة للزمخشري ص ١٤٥.

[٤] ينظر الفصل الجائزبالفاء ص ٢٦٧-٢٧١.

[٥] منثور ابن الأنباري ص ٤١-، وينظر المالقي ص ٣٨٠.

[٦] ينظر منثور ابن الأنباري ص ٦٣، همع الهوامع ٣١٤/٢-، الأمير ١٣٩/١.

بـالخلاف فـي المعنـى[1]، ثـم أضـاف بـأنّ كليهمـا فاسـدان، والصـحيح هـو مـذهب البصـريين، وتابعـه فـي ذلـك ابـن مالـك، وغيـره[2]، وقبلهمـا رجَّـح ابـن جنـي مـذهب البصـريين بـأنّ المعـاني لا تنصـب الأفعـال بـل ترفعهـا، فيلـزم لـذلك إضـمار ناصـب لفظـي[3]، وعلل أبوالحسن الرماني سبب ذلك الإضمار قائلاً:"إنّما احتيج إلى إضمار (أنْ) ها هنا؛ لتكون مع الفعل مصدراً، فتعطف [على] مصدر الفعل الأول"[4]؛ لأنَّ الفعل لا يصح عطفه على الاسم، والإضمار يحوّل فعل الجواب إلى مصدر، أي اسم، فيصح العطف حينئذٍ، وزاد المرادي توضيحاً لذلك بقوله:"الفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدراً، على مصدرٍ متوهمٍ، فإذا قلت أكرمني فأحسن إليك، فالتقدير: ليكن منك إكرامٌ فإحسانٌ منّي"[5].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(إذا) الفجائية

يتعيّن وقوع الفصل هنا كالفصل بالفاء[6] عند الجمهور خلافاً للأخفش، ومَن وافقه[7]؛ لربط الجواب بالشرط إذا كان جملةً اسمية؛ لاختصاص الفاصل هنا بالدخول عليهـا[8]، وجـاز ذلـك فيـه للتشـابه بينـه، وبـين الفـاء؛ لأنَّ كليهمـا لا يكـون فـي ابتـداء الكـلام، كمـا أنّهمـا أيضـاً يـدلان علـى أنّ مـا يليهمـا يعقـب مـا قبلهمـا، حيـث إنّ معنـى

---

(1) ينظر الهامش الثالث ص ٢٤٥.

(2) ينظر عيون الكتاب لابن جندل ص ١٨٣–١٨٧، ش الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٧–، ش التسهيل لابن مالك ٤/٢٧–، ش ابن الناظم ص ٦٨١، الأشموني ٣/١٥، الصبان، ٣/١٣٨٨، التأويل للحوز ١/١٠٨.

(3) ينظر السر لابن جني ١/٢٧٢–٢٧٦.

(4) معاني الرماني ص ٤٤، وينظر الفوائد للثمانيني ص ٥٤٦، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢/٧٨٢، المإلى ص ٨٦.

(5) الجنى للمرادي ص ٧٤، وينظر ش الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٤، الأشباه، والنظائر ٣/٣٥٧، الخضري ٢/٧٣٣.

(6) لكن نص الرضي على أن الفصل بالفاء أكثر من (إذا) الفجائية؛ لخفتها؛ ولأنَّها الأقرب لمعنى الشرط. ينظر ش الكافية للرضي ٢/٢٦٢.

(7) ذهب الأخفش إلى تقدير الفاء قبل (إذا) الفجائية في جواب الشرط.

(8) علل ابن جني ذلك بقوله:"لا يجوز وقوع الفعل بعدها، وذلك أن ما بعدها مرفوع بالابتداء، وهي خبرعنه" [السر لابن جني ١/٢٥٦]، بينما أجاز بعض النحاة دخول (إذا) الفجائية على الجملة الفعلية مطلقاً، ولكن خص بعضهم ذلك بالجملة الفعلية المقرونة بـ(قد) فقط. ينظرالدسوقي١/٩٣، الأمير ١/٧٩،النحولعباس حسن ٢/٢٨٠.

المفاجأة الذي يدل عليه الفاصل هنا[1] يتناسب مع معنى التعاقب بين الشرط، وجوابه، ولكنّ ابن مالك، وابن القيم خصا الفصل هنا بحرف الشرط (إنْ) فقط، بينما أضاف إليه أبوحيان، والشيخ خالد (إذا) الشرطية أيضاً، ولكن ما المانع من أنْ يعمَّ ذلك جميع أدوات الشرط دون سماع بشرط المحافظة على معنى المفاجأة الذي تفيده (إذا)، حملاً لبقية أدوات الشرط على (إنْ)، و(إذا) الشرطية، وأيضاً حملاً لـ(إذا) الفجائية على فاء الجزاء، وكلاهما من باب حمل النظير على نظيره، نحو: مَن يسرق إذا هو في السجن يوماً، والفصل هنا يحول جملة الجواب من جملة لا محل لها من الإعراب إلى جملة في محل جزم خلافاً للمرادي[2]، وذلك كقوله تعالى:"وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ"[3].

الفاصل الثالث:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتعيّن وقوع الفصل هنا عند الجمهور بجملة القسم المعترضة المحذوف جوابها وجوباً؛ لدلالة جواب الشرط عليه خلافاً لابن عصفور، وابن مالك في أحد قوليهما[4]، وذلك إذا تقدم الشرط على القسم، وبشرط أنْ يسبقهما مبتدأ، أو ما أصله مبتدأ، حيث

---

(1) ذكر السامرائي أن النحاة أغفلوا اشتراط أن يحمل جواب الشرط معنى المفاجاة؛ لكي تتصدره، وتربطه (إذا) الفجائية بالشرط [ينظر معاني السامرائي ٤/١١٥]، ولكن يبدو أن هذا الكلام غير دقيق، حيث نص ابن عقيل على ذلك بقوله:"ولابد في الربط بها من المحافظة على ما تعطيه من المفاجأة" [المساعد لابن عقيل ٣/١٦٣]، ويضاف إلى ذلك أن اسمها يُغني عن اشتراط ذلك لفظاً؛ لأنَّه يدل على أن موضع استخدامها يُشترط فيه ضِمناً أن يدل على معنى المفاجأة.

(2) ينظر الكتاب ٣/٦٤، المقتضب ٢/٥٦، الأصول لابن السراج ٢/١٦٠، الإغفال للفارسي ٢/٣٠٦، ٥١٠، السر لابن جني ١/٢٥٤–، ٢٦١، المقتصد للجرجاني ٢/١١٠١، أمالي ابن الشجري ١/٢١٤، ٢/٦٠٠، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٣٧٨، ابن يعيش ٤/٩٧، ش التسهيل لابن مالك ٤/٨٤، ارتشاف الضرب ٤/١٨٧٢، الجنى للمرادي ص٣٧٣–،مغني اللبيب ٢/٤٨، ٩٣، ش الألفية لابن القيم٢/٨٠٥،التصريح للشيخ خالد٢/٤٠٧.

(3) سورة الروم (٣٦)

(4) حيث ذهبا إلى أن الفصل هنا بجملة القسم المتعرضة جائزاً لا واجباً، وفِقْاً لذلك نص المرادي على أن وجوب الفصل هنا لم يثبت عن سيبويه، ولكن يبدو أنه يترجح الوجوب هنا، أي اعتراض القسم؛ لأنَّ تأخره عن الشرط يقوي حذف جوابه، كما أن معنى الجملة الخبرية يعتمد على معنى الشرط لا القسم؛ لأنَّ المراد هو الاخبار عن المبتدأ، أو ما أصله مبتدأ، بمعنى الجزاء، نحو: إنّ الكريم إنْ تكرمْه – لعمري – يكرمْك. ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

تكون جملة الشرط بأكملها خبراً للمبتدأ، أو الناسخ المتقدم، ويكون القسم الفاصل هو تأكيداً لمضمون جملة الشرط الخبرية، وذلك، نحو: الطالبُ إنْ يجتهدْ – والله – ينجحْ[١]، وأيضاً يتحقق الفصل الواجب هنا بالجملة المفسِّرة[٢] لفعل الشرط المحذوف باستثناء فاعله، أو مفعوله؛ لاختصاص أداة الشرط بالدخول على الأفعال لفظاً، أو تقديراً مع (إنْ) في السعة؛ لأنَّها أم الباب، ومع غيرها في الضرورة الشعرية، ولكن يتعيّن لوقوع الفصل هنا مع (إنْ) في السعة أنْ لا يكون فعل الجملة المفسِّرة الفاصلة هنا مجزوماً لفظاً بأداة الشرط؛ لأنَّ حذف فعل الشرط المجزوم لفظاً لا يقع إلا في الشعر، وذلك نحو: إنْ زيدٌ – نجح، أو أكرمك – أكرمه، وإنْ المهلَ – نصح المعلمُ – يجتهد، وإنْ الكريمَ – تكرم – يكرمك[٣]، ولكنْ يجوز وقوع الفصل هنا في السعة أيضاً خلافاً للوجه الأفضل[٤]، مع اسم الشرط إذا أعربناه مفعولاً لفعل الشرط، بشرط أنْ يكون الفعل المفسِّر الفاصل الذي يليه مشغولاً بضمير يعود عليه، أو بمتعلقه؛ لأنَّه حينئذٍ يكون فعل الشرط مقدراً، ومفسَّراً بالفعل الفاصل الظاهر، وذلك نحو: مَن يكرمه زيدٌ أكرمه، أي مَن يكرم زيدٌ – يكرمه زيدٌ – أكرمه، ومَن يضرب غلامَه زيدٌ أضربه،

---

[١] ينظر معاني الفراء ٦٦/١–٦٩، ش الجمل لابن عصفور ٥٢٩/١–، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٦٧/٢–، ش الكافية للرضي ٣٩٣/٢، ش المرادي ١٢٨٩/٣–، أوضح ابن هشام ١٩٦/٤، الجامع لابن هشام ص ٨٨، المساعد لابن عقيل ١٧٧/٣–، ش الألفية للمكودي ص ٢٦٣، التصريح للشيخ خالد ٤١٣/٢–، الأشموني ٢٧٣/٣، الصبان ١٤٤٨/٤، الخضري ٧٥٦/٢.

[٢] إنّ الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب عند الجمهور مطلقاً، ولكن ذكر د/عبدالفتاح الحوز أنّ الشلوبين تبع مكي بن أبي طالب في أنّ الجملة المفسرة تتبع ما قبلهاسواءٌ في الإعراب، أوعدمه. ينظر مشكل إعراب القرءان لمكي ٨١/١، التأويل للحوز ١٠٢٠/٢.

[٣] ينظر الإغفال للفارسي ٣٠٥/٢–٣١١، الخصائص لابن جني ٣٨٠/٢، التبصرة للصيمري، ٤١٨/١، ش اللمع لابن برهان ٣٩٦/٢، الكشف للأصبهاني ٧٣٥/٢–، ابن يعيش ٣٨/٢، ش الكافية لابن الحاجب ١٠٠/٣، ش التسهيل لابن مالك ٧٤/٤، النكت لأبي حيان ص ١٥٢، مغني اللبيب ٣٩٠/١– ٧٢/٢–، ١٠٦/٥– ٤٥٣/٦، خزانة الأدب ٤٠/٩–، الدسوقي ٥٨/٢–، التطبيق للراجحي ص ٣٥٦.

[٤] الوجه الأفضل هو إعراب اسم الشرط مبتدأ، ولكن يتعيّن هذا إذا كان معمول الفعل المفسر الظاهر أجنبياً عن اسم الشرط، أي أنه ليس بضمير يعود على اسم الشرط، ولا متصل بمتعلقه،نحو:مَن يتق الله يدخلْ الجنة. ينظرمصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

أي مَن يضرب زيدٌ – يضرب غلامَه زيدٌ – أضربه[١]، وكذلك يقع الفصل الواجب هنا بجملة صلة الموصول إذا كان معمول فعل الشرط اسماً موصولاً، وذلك نحو:إنْ جاء، أو رأيت الذي أحبه أفرح[٢].

الفاصل الرابع:الفصل بالمعمول

نص المبرد على وجوب الفصل هنا بفاعل فعل الشرط إذا كانت أداة الشرط إمّا حرفاً، وإمّا ظرفاً لا يكون فاعلاً كـ(أين)، ولكن بشرط أنْ لا يكون قبل أداة الشرط اسماً؛ لئلا يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود عليه، وذلك نحو: إنْ يأتني – الضيفُ – أكرمه، وأين يُوجَد – زيدٌ – أذكره[٣].

وكذلك يتعيّن وقوع الفصل هنا في بعض الحالات[٤] بمفعول فعل الشرط، الجار الأصلي، ومجروره، وذلك إذا كان فعلا الشرط، والجواب لازمَين، أي غير متعدِّيين إلى مفعوليهما بنفسيهما، وأيضاً إذا كانت أداة الشرط من أسماء الشرط التي يجوز فيها أنْ تكون موصلة كـ(مَن)، و(ما)، و(أيهم)، وتفصيل ذلك كمايلي:

النوع الأول:إذا لم يكن قبل اسم الشرط حرف جر

أولاً:إذا كان بعد الفعل الثاني حرف جر أصلي، ومجروره

إذا اتفق فعلا الشرط، والجواب لفظاً، ومعنىً[٥]، فإنّه يجوز وجود الفاصل هنا ظاهراً، أو مقدراً، كما يجوز في اسم الشرط أنْ يكون موصولاً، نحو: مَن تمررْ به أمررْ به، ومَن تمررْ أمررْ به، ومَن تمرُّ به أمرُّ به، ومَن تمرُّ أمرُّ به، وأمّا إذا اختلفا

---

[١] ينظر ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٨٩٩/٢، ش ابن جمعة ٣٢٩/١.

[٢] ينظر ش الكافية للرضي ٢٦١/٢، الجملة الشرطية للشمسان ص ٣٩٩-.

[٣] ينظر المقتضب ٥٩/٢.

[٤] في بعض الحالات كما سيتبين من خِلال الدراسة يكون الفصل فيها غيرَ واجبٍ، أي جائزاً، أو ممنوعاً؛ ولكنّنا ذكرناها هنا وِفق الحكم الغالب، وهو الوجوب.

[٥] المراد من اتفاق الفعلين هو أن يتعديا بنفس حرف الجر، وتبعاً لذلك إذا اختلف الفعلان، ولكنّهما يتعديان إلى معموليهما بنفس حرف الجر، فهما كالمتفقين لفظاً، ومعنىً في كل الأحكام هنا، نحو: تمرُّ به، وتفرح به. ينظر الانتصار لابن ولاد ص١٨٣.

فإنّه يتعيّن وجود الفاصل هنا ظاهراً فقط دون تقدير؛ لأنَّه لا يوجد ما يدل عليه إذا حذف، نحو: مَن تمررْ به أنزلْ عليه، ومَن تمرُّ به أنزلُ عليه[٦].

ثانياً:إذا لم يكن بعد الفعل الثاني حرف جر أصلي، ومجروره

يتعيّن هنا وجود الفاصل ظاهراً دون تقدير، ويشترط اتفاق فعلي الشرط، والجواب؛ لأنَّهما إذا اختلفا يمتنع حذف حرف الجر الأصلي، ومجروره المتعقلين بالجواب؛ لعدم وجود ما يدل عليه، لاختلافه عن الفاصل، ويجوز في اسم الشرط أنْ يكون موصولاً، نحو: من تمررْ به أمررْ، ومَن تمرُّ به أمرُّ.

النوع الثاني:إذا كان قبل اسم الشرط حرف جر

نص ابن مالك على أنّ حرف الجر المتقدم على اسم الشرط هو معدي لفعل الشرط اللازم إلى اسم الشرط[١].

أولاً:إذا كان بعد الفعل الثاني حرف جرأصلي، ومجروره

يجوز في الاسم أنْ يكون شرطاً، أو موصولاً سواءٌ اتفق فعلا الشرط، والجواب، أو اختلفا، ولكن للفصل هنا تأثير على إعراب اسم الشرط، وعلى إعراب الفعل الذي يليه، حيث إنّه إذا لم يقع الفصل تعين إعراب اسم الشرط مفعولاً في محل نصب للفعل الذي يليه، والذي يتعيّن فيه أنْ يكون فعلاً للشرط، نحو: بمَن تمررْ أمررْ به، أو أنزلْ عليه، وأمّا إذا وقع الفصل فإنّه يجوز إعراب اسم الشرط مفعولاً لفعل الشرط المقدر بعده، والذي يُفسِّره الفعل الظاهر لفظاً بعده، نحو: بمَن تمررْ به أمررْ به، أو أنزلْ عليه، والتقدير: بمَن تمررْ تمررْ به، ويجوز أيضاً إعراب اسم الشرط مبتدأ في محل رفع، ولا يمنعه من ذلك اتصاله بحرف الجر؛ لجواز دخوله على المبتدأ، والفعل الظاهر الذي يليه هو فعل الشرط[٢].

---

[٦] ينظر الكتاب ٨٢/٣.

[١] ينظر التسهيل لابن مالك ٨٩/٤، الفرائد للسيوطي ٦١٥/٢، خزانة الأدب ٩١/٧، الدسوقي ١١٤/٢، الأمير ٩١/٢، الجملة الشرطية للشمسان ص ٤٦١-.

[٢] ينظر الكتاب ٤١/١، ٨٠-، المقتضب ٢٩٩/٢-، التبصرة للصيمري ٤١٥/١-، ارتشاف الضرب ١٨٨١/٤، ١٨٩١.

ثانياً:إذا لم يكن بعد الفعل الثاني حرف جرأصلي، ومجروره

إذا اتفق الفعلان فإنّه يجوز عدم وقوع الفصل، ولكنّ سيبويه ضعّفه، نحو: بمَن تمررْ أمررْ [٣]، وعند وقوع الفصل فإنّه يتعيّن في الاسم أنْ يكون موصولاً، ويمتنع الشرط؛ لأنَّه حينئذٍ يكون معمولاً للفعل الثاني، فيتعارض ذلك مع الشرط، نحو: بمَن تمرُّ به أمرُّ[١]، وأمّا إذا اختلف الفعلان فإنّه يمتنع حينئذٍ وقوع الفصل، ويتعيّن في الاسم أنْ يكون شرطاً، ولا يكون موصولاً؛ لأنَّ الفعل الثاني لا يتعدى بنفس حرف الجر السابق لاسم الشرط، نحو: بمَن تمررْ أنزلْ، وهذا التركيب ضعيف؛ لأنَّ حرف الجر الظاهر يختلف عن حرف الجر المقدر مع الفعل الثاني، فلا يفسِّره، ويدل عليه إلا في الضرورة الشعرية[٢].

---

[٣] ينظر مصادر الهامش السابق.

[١] ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

[٢] كسابقه.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالفاء

سندرس الفصل هنا كدراسته في الفصل الواجب، وذلك بتقسيمه إلى بندين، أولهما:إذا كانت أداة الشرط ظاهرة، وثانيهما:إذا كانت مقدرة، وذلك كما يلي:

البند الأول:إذا كانت أداة الشرط ظاهرة

يجوز وقوع الفصل هنا في المواضع التي تصلح أنْ تكون جواباً للشرط بنفسها، وعن ذلك قال ابن مالك:" إذا جاء الجزاء على مقتضى الأصل صالحاً للشرطية، لم يَحْتَج إلى فاء تربطه بالشرط، فالأولى خلوه منها، ويجوز اقترانه بها، فإنْ خلا منها، وصُدِّر بمضارع جزم"[١]، حيث يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان الجواب مضارعاً مثبتاً، أو منفياً بـ(لا)، أو كان الجواب مُصدَّراً بأحد أدوات الاستفهام غير الهمزة، فأمّا إذا كان الجواب مضارعاً مثبتاً، أو منفياً بـ(لا) فإنّ ابن الحاجب علل جواز الفصل معهما بقوله:"إنّما جاز الوجهان لصحة تقدير تأثير حرف الشرط فيهما، وصحة نفي تأثيره"[٢]، والمراد بالتأثير هو تخليصهما للاستقبال، فيمتنع الفصل هنا حينئذٍ، وهو الأكثر في المضارع المثبت المجرد، وأمّا المضارع المنفي بـ(لا) فيمتنع الفصل معه باعتبار (لا) النافية زائدة لمجرد النفي فقط، أي أنّها لا تؤثر في المضارع بالاستقبال، لكي لا يتدافع ذلك مع عمل أداة الشرط، وذلك كقوله تعالى:"وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ"[٣]، وقوله:"إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ الْمَلآئِكَةِ مُسَوِّمِينَ"[٤]، ونحو: إنْ يأتك الكريمُ لا تهنه، وأمّا إذا وقع الفصل هنا معهما فهما حينئذٍ مرفوعان خبراً لمبتدأ ظاهر، أو مقدر، أو ما أصله مبتدأ، وذلك كقوله تعالى:"وَمَنْ عَادَ

---

[١] ش التسهيل ٧٧/٤، وينظر تلقيح الشنتريني ص ١٤٤، ش الوافية لابن الحاجب ص ١٥٤، النكت لأبي حيان ص ١٥٢، ش الألفية لابن القيم ٨٠٥/٢، ش الألفية للمكودي ص ٢٦٠.

[٢] ش الكافية لابن الحاجب ٨٨٤/٣، وينظر أمالي ابن الحاجب ٧٣٢/٢، ش العمدة لابن مالك ٣٥٣/١، ش ابن الناظم ص ٧٠٠، المالقي ص ١٠٥، ش ابن جمعة ٣٣٢/١، الأشموني ٢٦٤/٣، الخضري ٧٥١/٢.

[٣] سورة محمد (٣٦)

[٤] سورة آل عمران (١٢٥)

فَيَنتَقِمُ اللّهُ مِنْهُ"(1)، أي فهو ينتقم منه، وقوله:"وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا"(2)، أي فهو لا يخاف(3)، وعن ذلك قال ابن الحاجب في كافيته:

وفي المضارع نُفي، أو أُثْبتا – الحذفُ، والإثباتُ فيه ثبتا

وأمّا إذا كانت جملة الجواب مصدرة بأحد أدوات الاستفهام فإنّ الزمخشري أجاز الفصل حينئذٍ مع الجواب، ووافقه الرضي الذي علل امتناع الفصل هنا حملاً لأدوات الاستفهام على همزة الاستفهام التي لا تدخل عليها الفاء؛ لاتصافها بتمام التصدير، وأمّا جواز الفصل هنا معها فعلَّله الرضي بعدم عراقتها في الاستفهام، فعدم الفصل كقوله تعالى:" قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـهٌ غَيْرُ اللّهِ يَأْتِيكُم بِهِ"(4)، وقوله:" قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ"(5)، ووقوع الفصل، كقوله تعالى:" أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةً مِّن رَّبِّي وَآتَانِي مِنْهُ رَحْمَةً فَمَن يَنصُرُنِي مِنَ اللّهِ"(6)، ونحو: إنْ زرتك فهل تكرمني(7).

ويندرج مع الفصل الجائز هنا الفصل بالفاء الزائدة، كقول النمر بن تولب(8):

لا تجزعي إنْ منفساً أهلكته – فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

، حيث قال الرماني عنه:"لابد أنْ تكون إحدى الفاءين زائدة؛ لأنَّ (إذا) تقتضي جواباً واحداً"(9)، ولكنّ النحاة اختلفوا في تحديد أي الفاءين الزائدة، وأيهما فاء الجزاء، فذهب الفارسي في أحد قوليه إلى جواز الزيادة، والجزاء في كليهما دون ترجيح، وذهب في

(1) سورة المائدة (٩٥)

(2) سورة طه (١١٢)

(3) ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(4) سورة الأنعام (٤٦)

(5) سورة الأنعام (٤٧)

(6) سورة هود (٦٣)

(7) ينظر ش الكافية للرضي ٢٦٣/٢، ٣٨٩، البحر المحيط ١٦٦/٤–، ٦٩٧/٨، مغني اللبيب ٥٢٨/٦.

(8) ينظر البيت في كتاب الاختيارين، للأخفش الأصغر (علي بن سليمان بن الفضل)، تحقيق/ د.فخرالدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الثانية – ١٩٨٤م، ص ٢٦٩، وفي الهامش الأول في الصفحة التالية.

(9) معاني الرماني ص ٤٦، وينظر الأصول لابن السراج ١٨٦/٢، الجنى للمرادي ص ٧٢، ٧٨.

قول آخر، ووافقه فيه الشريف الجرجاني، إلى أنّ الفاء الأولى زائدة (فعند)، والثانية هي فاء الجزاء (فاجزعي)[١]، ولكن يُلاحظ أنّ فعل الشرط هو (هلكت)، وأنّ فعل الجزاء هو (اجزعي)، وأنّ الظرف (عند ذلك) هو يتعلق بفعل الجزاء (اجزعي)[٢]، وأنّ كلَّ شيء زائد في أي جملة يجوز حذفه دون أنْ تتأثر الجملة بذلك؛ لذلك إذا حذفنا الفاء الزائدة تكون الجملة إذا اعتبرنا الفاء الزائدة هي الثانية: إذا هلكت عند ذلك فاجزعي، ولكن يظهر في هذه الجملة الأخيرة أنّ فاء الجزاء قد فصلت بين الظرف، وما يتعلق به، وهو فعل الجزاء (اجزعي)، وفاء الجزاء فاصل قاطع تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها[٣]، لذلك يترجح بقوة أنْ تكون الفاء الأولى هي فاء الجزاء(فعند)، والفاء الثانية هي الزائدة (فاجزعي)،والغرض من زيادتها تأكيد الفاء الأولى،ومضمون معنى الجزاء، وبهذا المعنى قال الدسوقي[٤].

البند الثاني:إذا كانت أداة الشرط مقدرة

يجوز وقوع الفصل هنا في جواب أغلب ما يتضمن معنى الشرط[٥]، مثل النهي، كقوله:"وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ"[٦]، ونحو: لا تعصي الله تدخلْ الجنة،والأمر ،كقوله:"كُن فَيَكُونُ"[٧]،وقوله:"وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ"[٨]،

---

[١] ينظرالكتاب ١٣٤/١،المقتضب ٧٤/٢، الشعرللفارسي ٧٧/١،البصريات للفارسي ٨٩٩/٢–، أمالي ابن الشجري ٣٣٢/١، ابن يعيش ٣٨/٢، ش الشريف الجرجاني ص ١٩١، الأمير ١٤٢/١، خزانة الأدب ٤٩/١، ٣١٤.

[٢] أي فاجزعي عند هلاكي، حيث إن الشاعر يطلب من زوجته أن تجزع فقط عند هلاكه هو ، أي عند موته، وليس عند هلاك ماله، أي إنفاقه.

[٣] تستثنى الفاء مِن هذا الحكم عند سيبويه، ومَن وافقه إذا كانت أداة الشرط عِوضاً عن فعل كـ(أمّا) الشرطية. ينظر الاقتضاب لابن السيد ص ٢٨٨–، همع الهوامع ٤٨١/٢، الصبان ١٤٣٢/٤، التأويل للحوز ٥٦١/١.

[٤] ينظر الدسوقي ١٧٨/١.

[٥] يستثنى من جوازالفصل هنا بفاء السببية النفي مطلقاً؛لوجوب الفصل معه،ويماثله في ذلك عند الجمهور النهي إذاكان حذف الفاء يؤدي لفساد المعنى خِلافاً للكسائي الذي أجاز الحذف معه مطلقاً، وكذلك أجاز بعض النحاة في أقوال غيرشائعة الفصل هنابفاءالسببية بعدأفعال الشك،وأداة الحصر(إنّما).ينظرالهامش السادس في الصفحةالتالية.

[٦] سورة البقرة (٣٥)

[٧] سورة آل عمران (٤٧)

[٨] سورة غافر (٦٠)

والاستفهام كقول الشاعر(١):

هل تعرفون لباناتي فأرجو أنْ - تقضي فيرتدَّ بعض الروح للجسد

، ونحو: هل تزورنا نكرمْك؟، والتحضيض، نحو: هل تبر والديك فيبرك أبناؤك، وهل ذاكرت دروسك تتفوقْ في الاختبار، والعرض كقول الشاعر(٢):

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما - قد حدثوك فما راءٍ كمَن سمعا

، ونحو: ألا أكرمت الضيف يكرمْك الله، والتمني، كقوله تعالى:" يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا"(٣)، ونحو: ياليتك تحرص على ذكر الله تكن من الفائزين، والدعاء، كقول الشاعر(٤):

رب وفقني فلا أعدلَ عن - سنن الساعين في خير سنن

، ونحو:اللهم هبْ لنا العلم ننشرْهُ بين الناس،والترجي عند الكوفيين،ومَن وافقهم كابن مالك،وابنه،وأبي حيان حملاًعلى التمني في تضمينه معني الشرط واستدلوا على ذلك بنصب(أطلع)في قِراءة حفص عن عاصم،وفي قوله:"لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى"(٥)،بينما ذهب البصريون في قول مرجوح عند كثير من النحاة إلى منع الترجي من تضمن معنى الشرط؛لأنَّه لا يحتمل الشك،فهو في حكم الواجب، وذكر المرادي أنّهم تأولوا الآية السابقة بأنّ (لعل) أُشربت معنى (ليت)(٦).

---

(١) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش السادس.

(٢) كسابقه.

(٣) سورة النساء (٧٣)

(٤) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش بعد التالي.

(٥) سورة غافر (٣٦، ٣٧)

(٦) ينظر الكتاب ٣٦/٣ـ، المقتضب ١٣٥/٢، جمل الزجاجي ص١٨٥، ٢١٠، ش ابن باشاذ ص ١٨٧، ١٩٣، المقتصد للجرجاني ١١٢٣/٢، النكت للأعلم ص٣٩٣، ش الحريري ص ٣٣٧، ش الكافية لابن الحاجب ٨٧٤/٣، ٨٨٧، ش الجمل لابن عضور ٦٥/١–، ش التسهيل لابن مالك ٢٧/٤، ٤١، ش العمدة لابن مالك ٣٣٨/١–٣٤٧، ٣٥٦، ش ابن الناظم ص ٦٧٧–٦٨٥، التذكرة لأبي حيان ص ٤٢، ٧١، الجنى للمرادي ص ٦٦–، ٧٤، ش التحفة لابن الوردي ص ٣٧٢–٣٨٤، أوضح ابن هشام ١٧٢/٤، ش الشذورلابن هشام ص ٤٠٦، ش القطرلابن هشام ص٨٠–٨٩، ٣٢٩، التصريح للشيخ خالد ص ٣٧٥–٣٨٦، ش الألفية للسيوطي ص ٤٠٣، الفرائد للسيوطي٤٧٦/١، الأشباه والنظائر ١١١/٤، همع الهوامع٣٠٤/٢، ش الألفية لابن غازي ٢٧٦/٢، الأشموني ٢٠٨/٣–، الفواكه للفاكهي ص ٢٧٩–، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٤٧/٢–، خزانة الأدب ١٠٠/٩.

يتعيّن جزم فعل جواب الشرط المقدر المضارع إذا حذفت الفاء الفاصلة هنا باتفاق النحاة، ولكن إذا وقع الفصل هنا يمتنع جزمه بالشرط المقدر؛ لذلك سمَّى ابن مالك حينئذٍ المضارع بالمكفوف الجزم بالفاء[١]، حيث يجوز فيه إمّا الجزم بالعطف، وإمّا الرفع، وإمّا النصب، فأمّا الجزم بالعطف فإنّه يتحقق إذا كان ما يتضمن معنى الشرط إمّا فعلاً مضارعاً متصلاً بلام الأمر، سواءٌ أ كان دالاً على دعاء أم لا، نحو: لتكرمْ الضيف فيكرمْك الله، وليغفرْ الله لك فتدخلْ الجنة، وإمّا فعلاً مضارعاً مسبوقاً بـ(لا) الناهية، نحو: لا تهملْ الصلاة في الدنيا فتندمْ في الآخرة، وإمّا فعلاً مضارعاً منفياً بـ(لم)، وداخلٌ عليهما الاستفهام، فهو نفي غير محض، أي مثبت، فيجوز فيه الجزم بالعطف بتقدير حرف النفي قبل الفاء، نحو: أ لم تأتنا فتحدثْنا، أي فلم تحدثنا[٢].

وأمّا رفع المضارع بعد الفاء فإنّه يتحقق باعتباره خبراً لمبتدأ مضمر بعد الفاء[٣]، ويكون معنى الجملة حينئذٍ نفي ما قبل الفاء، وإثبات ما بعدها، وأيضاً يتحقق رفع المضارع هنا باعتباره معطوفاً بالفاء على ما قبلها، ولكن يُشترط لصحة ذلك أنْ يكون ما يتضمن معنى الشرط مشتملاً على فعلٍ مرفوعٍ لفظاً، أو تقديراً[٤]، ولكن

---

[١] لكنّ ابن مالك نبه إلى أن فعل الجواب المضارع إذا كُفّ بالفاء ارتفع إذا كانت أداة الشرطة ظاهرة، بينما ينتصب إذا كانت أداة الشرطة مقدرة، أي أن المضارع هو جواب للأمر، وما يماثله في تضمن معنى الشرط، ولكن يبدو أن الأشمل أن يقول: إذا كُفّ المضارع بالفاء في جواب الشرط المقدر انتصب، أو ارتفع؛ لأنَّه حينئذٍ يكون مكفوف عن الجزم بالفاء سواءٌ كان منصوباً، أو مرفوعاً بإضمار مبتدأ. ينظر الهامش التالي.

[٢] ينظر مصادر الهامش السادس في الصفحة السابقة.

[٣] سمّاه ابن مالك الرفع بالسببية، وذكر السامرائي أن الرفع يتصف بالسببية أحياناً لا قطعياً كالنصب، ولكن نبَّه ابن النحاس الحلبي على أن النحاة عبَّروا عن رفع المضارع بعد الفاء بالاستئناف، ولكنّ هذا التعبير غير دقيق؛ لأنَّ الاستئناف لا يصح بعد الفاء، ولكنّهم لم يلتفتوا إلى تحرير العبارة اعتماداً منهم على فهم المعنى، حيث إن الرفع في المضارع بعد الفاء هو باعتباره خبراً لمبتدأ مضمر. ينظر معاني الرماني ص٤٥ الفوائد للثمانيني ص ٥٤٢ ش التسهيل لابن مالك ٣١/٤، ٤٢ ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٨٩٣/٢، المالقي ص ٣٨٣–٣٨٧ ش ابن جمعة ٣٣٥/١، الجنى للمرادي ص ٧٦.

[٤] حيث يجوز تقدير الفعل في الجملة الاسمية التي خبرها شبه جملة، وكذلك عند الكسائي، وابن عصفور، ومَن وافقهما في اسم الفعل الدال على الأمر. ينظر ش الجمل لابن عصفور ٢٥٥/٢–، مغني اللبيب ١٥٢/٦.

يُستثنى من ذلك فعل الأمر إمّا لأنَّه مبني إذا لم يتصل بلام الأمر[١]، وإمّا لأنَّه مجزوم لا مرفوع إذا اتصل بلام الأمر، ومن أمثلة ذلك نحو: ليتني أقابل يتيماً فأكرمُه، وأ في الدار يتيماً فأكرمُه، ونزال عندنا فنكرمُك.

وأمّا نصب المضارع بعد الفاء فإنّه يتحقق بالسببية مطلقاً في جميع مواضعه[٢]، ومعناها هو انتفاء وقوع الفعل الثاني بسبب انتفاء وقوع الفعل الأول، أو العكس، أي ثبوت وقوع الفعل الثاني بسبب ثبوت وقوع الفعل الأول، ولكن يُستثنى من تحقق ذلك بعض الحالات الخاصة كالأمر إذا وقع باسم فعل حيث إنّه يمتنع معه نصب المضارع بعد الفاءعندالجمهورمطلقاً خلافاً للكسائي، ومَن وافقه[٣]؛ لأنَّه لا يشتمل على المصدر المتوهم المبيح لنصب المضارع بعد الفاء بالعطف عليه؛ لأنَّ اسم الفعل لا يصح أنْ تدخل عليه (أنْ) المصدرية سواءٌ أ كان مشتقاً من فعل أم لا، وذلك نحو: عليك زيداً فيحسنُ إليك، وأيضاً يمتنع نصب المضارع بعد الفاء عند البصريين، ومَن وافقهم كابن مالك خلافاً للكسائي، والفراء، ومَن وافقهما[٤] إذا كان ما يتضمن معنى الشرط دعاءً بغير صيغة الأمر، نحو: غفر الله لزيد فيرحمُه، بينما منع ابن عصفور النصب معه مطلقاً، أي سواءٌ أ كان الدعاء بصيغة الأمرأم لا، وذلك إذا تخالف معنى الدعاء مع معنى الجواب، وذلك بأنْ يكون الأول دعاء له،والثاني دعاء

---

[١] يرجع سبب ذلك إلى أن حركات البناء لا تنتقل بالعطف، حيث إن فعل الأمر المجرد مبني على السكون، وِفق مذهب البصريين. ينظر ش الجمل لابن عصفور ٢٥٤/٢.

[٢] حيث إن عامل النصب حينئذٍ هو (أنْ) المضمرة على الصحيح وِفق مذهب البصريين. ينظر ص ٢٤٦-.

[٣] ذهب الكسائي إلى جواز نصب المضارع في جواب الشرط المقدرمطلقاً سواءٌ أكان اسم الفعل المتضمن لمعنى الشرط، والدال على الأمر مشتقاً من فعل أم لا، نحو: نزال فأكرمَك، وصه فأحسنَ إليك، ونسب ابن مالك إلى ابن عصفورأنه وافق الكسائي إذا كان اسم الفعل مشتقاً من فعل فقط، وحكى ابن هشام هذا القول عن ابن جني، ولكن نسب السيوطي إلى أبي حيان ردَّه ذلك مطلقاً؛ لعدم سماعه عن العرب. ينظر الهامش الخامس.

[٤] ذهب الكسائي، والفراء، ومَن وافقهما كابن السراج، وأبي حيان إلى جواز نصب المضارع بعد الفاء في جواب الدعاء مطلقاً، أي سوءٌ أكان بصيغة الأمر أم لا، وذلك نحو: ليغفرْ الله لك فيدخلَك الجنة، وغفر الله لزيد فيرحمَه. ينظر الأصول لابن السراج ١٨٦/٢، النكت لأبي حيان ص ١٤٨.

عليه،أو العكس؛لأنَّه حينئذٍ لايكون الدعاء سبباً للجواب، فيمتنع بذلك سبب نصب المضارع في الجواب بعد الفاء،نحو :ليغفرالله لزيد فيدخله النار [٥].

---

[٥] ينظر مصادر الهامش السادس ص ٢٥٦

الفاصل الثاني:الفصل بـ(إذاً) الزائدة

يجوز وقوع الفصل هنا باعتبار الفاصل زائداً، ومهملاً عن العمل؛ لأنَّه يشترط في عمله أنْ لا يعتمد ما قبله على ما بعده، أي أنْ لا يقع حشواً بين متلازمين، وتبعاً لذلك لا يكون للفاصل هنا أي أثر لفظي، أي أنّه لا يؤثر على انجزام فعل الجواب المضارع بالشرط؛ لذلك يجوز حذفه دون أنْ تتأثر الجملة لفظياً، ولكنّ الفاصل يؤثر معنوياً بإفادته تأكيد الجواب، وتقوية معناه، نحو: إنْ تتق الله – إذاً – تدخلْ الجنة، وخلافاً للجمهور ذهب الواسطي الضرير في قول مرجوح إلى ربط الفاصل هنا للجواب بالشرط شذوذاً كالفاء نحو: إنْ تجتهد – إذاً – أنت ناجح[1]، ولا يتحقق الفصل هنا إذا كان المضارع الذي يلي الفاصل منصوباً، أو مرفوعاً؛ لأنَّه إذا كان منصوباً فإنّ (إذاً) عاملة فينتفي بذلك شرط الفصل بها؛ لذلك تكون حينئذٍ هي ومعمولها دليلاً على جواب الشرط المحذوف؛ لذلك يُشترط لوقوع ذلك في السعة أنْ يكون فعل الشرط غير مجزومٍ لفظاً بأداة الشرط؛ ليسهل حذف جوابه، نحو: إنْ أتيتني إذاً أكرمَك، وأمّا إذا كان المضارع الذي يلي (إذاً) مرفوعاً فهي غير عاملة، أي أنّها حشوٌ بين متلازمين، حيث يتحقق ذلك بإضمار مبتدأ قبلها، أي أنّها متوسطةٌ بين مبتدأ، وخبره، وهما جوابٌ للشرط بتقدير الفاء قبلهما، نحو: إنْ أتيني إذاً أكرمُك، أي فأنا إذاً أكرمُك، ولكنّ هذا الأخير هو أضعف الوجوه للمضارع بعد (إذاً) هنا؛ لكثرة التقديرات فيه، حيث قال سيبويه:"كلمَّا كثر الإضمار كان أضعف"[2].

---

[1] ذكر ابن يعيش بأن الفصل هنا يدل على أن ما بعده جواباً، وجزاءً لِمَا قبله حتى ولو لم تُوجد أداة الشرط، نحو: أنا ءاتيك، فتقول في جوابه: إذاً أكرمُك، ولكنّ الواسطي الضرير شذ عن الجمهور حين جعلها رابطةً لجواب الشرط في قِسمٍ برأسهِ كالفاء، و(إذا) الفجائية نحو: إن قمت إذاً أنت مكرمٌ. ينظر ش اللمع للواسطي ص ١٧٦–٢٧٢، ابن يعيش ١٣/٩، الجنى للمرادي ص ٣٦٤.

[2] الكتاب ٢٥٩/١، وينظر جمل الزجاجي ص ١٩٥، الشعرللفارسي ٧٠/١، ش الجمل لابن عصفور٢٨/٢، ش التسهيل لابن مالك ٢١/٤، ش ابن جمعة ٣٤٢/١، مغني اللبيب ١١٢/١، ش الألفية لابن القيم ٣٦٧/٢، الأشباه، والنظائر ٢٤٥/٣، ش الألفية لابن غازي ٢٧١/٢، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٤١/٢، خزانة الأدب ٤٧٣/٨، الخضري ٧٢٨/٢، الكواكب للأهدل ص٤٦٧، مسائل بسوني ص١٢١، النحولعباس حسن ٣١٤/٤.

الفاصل الثالث: الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يجوز تحقق الفصل هنا بالجملة المعترضة، والتي تضيف معاني جديدة تختلف باختلاف نوعها فمثلاً تفيد الدعاء، سواءٌ كانت الجملة المعترضة اسمية أو فعلية، نحو: إنْ تسافر كثيراً – وفقك الله، أو الله يوفقك– تستفيد، وأيضاً تفيد التخصيص، أو الدعاء، إذا كانت جملة نداء نحو:إنْ تأتني– يازيد–آتك،وكقوله تعالى:" قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ رَبِّ فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"(1)، وكذلك تفيد التخصيص إذا كانت جملة اختصاص، نحو: إنْ نخلص – نحن المسلمين – ننتصرعلى الأعداء وأيضاً تفيد التأكيد إذا كانت جملة قسم معترضة محذوفاً جوابها؛ لدلالة جواب الشرط عليه، وذلك سواءٌ أكان فعل الشرط مجزوماً لفظاً بأداة الشرط أم لا؛ لأنَّ جوابه مذكورٌ لفظاً، ولا يتأثر جزمه لفظاً بالفاصل هنا؛ لأنَّه لغو، وذلك نحو: إنْ تقمْ – يعلم الله – أزرْك، وإنْ زرتك – والله – أكرمك، ولكن يجوز بقلة إلغاء الفصل هنا – خلافاً لابن الحاجب، وابن هشام(2) –؛ لتأخر القسم عن الشرط، واعتبار الجواب للقسم، مع إضمار الفاء قبل جملة القسم(3)؛ لأنَّه حينئذٍ تكون جملة القسم المكتملة هي جواب الشرط المتقدم، نحو: إنْ مرضت يعلم الله لأزورنّك، أي فيعلم الله لأزورنّك(4)، وكذلك تفيد الجملة المعترضة التعليق إذا وقع الفصل بأداة، وفعل شرط معترضين، أو

---

(1) سورة المؤمنون (٩٣، ٩٤)

(2) حيث ذهب ابن الحاجب إلى ترجيح جواز إلغاء الفصل هنا بكثرةٍ؛ لأنَّه حينئذٍ لا يكون هناك حذف في الجملة إذ يكون الجواب للقسم، وهما معاً جواباً للشرط، بينما ذهب ابن هشام إلى عدم جواز إلغاء الفصل مطلقاً لا بقلةٍ، ولا بكثرةٍ، أي وجوب الفصل عنده هنا بالقسم. ينظر ش الوافية لابن الحاجب ص٤١٦، أوضح ابن هشام ١٩٦/٤.

(3) يعدُّ الإضمار من دواعي القِلة في إلغاء الفصل؛ لأنَّ الفاء تضمر في الضرورة الشعرية، وكذلك ذكر الرضي من دواعي القِلة أيضاً كثْرة دوران القسم في الكلام، وأنه لا يفيد معنى أساسي، بل يؤكد المعنى القائم بدونه. ينظر ش الكافية للرضي ٣٩٢/٢، الأشموني ٢٧٦/٣.

(4) ينظر الأصول لابن السراج ١٩٨/٢، الإغفال للفارسي ٣٣/٢، النكت للأعلم ص٣٩٠، ش الكافية لابن الحاجب ١٠٠٤/٣، ش ابن الناظم ص ٧٠٧، ش التحفة لابن الوردي ص ٣٩٣، مغني اللبيب ٥٦/٥، ١٠٤–١٢٧، ٤٦٩/٦، الإعراب لابن هشام ص ٤٤–٤٧، ش الألفية للسيوطي ص ٤١٢، خزانة الأدب ٤٧٤/٨، الدسوقي ١٠٧/١، ٤٥/٢.

أكثر[١]، ولكن تختلف شروط الفصل هنا، ودلالته باختلاف الفاصل إذا كان مسبوقاً بحرف عطف أم لا، فإذا لم يكن الشرط الفاصل هنا مسبوقاً بحرف عطف فإنّه يُعتبر جواب الشرط الفاصل عند الجمهور محذوفاً؛ لدلالة الشرط المتقدم عليه؛ لذلك يُشترط في فعل الشرط الفاصل في السعة أنْ لا يكون مجزوماً لفظاً بأداة الشرط، أي أنْ يكون ماضياً، أو مضارعاً مجزوماً بـ(لم)؛ ليسهل حذف جوابه، ويُعتبر الشرط الفاصل متقدماً في المعنى على الشرط الأول خلافاً لبعض النحاة[٢]، وعن ذلك قال ابن الشجري:"إذا قال رجل لامرأته: إنْ أكلت – إنْ شربت – فأنت طالق، الفتيا: إنها إنْ أكلت، ثم شربت لا يحنث، وإنْ شربت، ثم أكلت حنث"[٣]، ويُقاس على هذا إنْ وقع الفصل هنا بأكثر من شرط معترض، نحو: إنْ أعطيتك – إنْ وعدتك – إنْ سألتني – زوَّجتك ابنتي، فيقع السؤال أولاً، ثم يليه الوعد، ثم يليهما الإعطاء، فالجواب للإعطاء، وهو وجوابه يدلان على جواب الوعد، والكل يدل على جواب السؤال، وأمّا إذا كان الشرط الفاصل هنا مسبوقاً بحرف عطف فإنّ الجواب الظاهر مشتركٌ بين الشرطين المتعاطفين، ولكن تختلف كيفية تحقق ذلك باختلاف نوع حرف العطف – خلافاً لابن مالك الذي أطلق ذلك –؛ لأنَّ حرف العطف هو الذي يحدد المعنى النهائي الناتج عن

---

[١] نص السيوطي على خمس حالات لا يتحقق فيها الفصل هنا، وهي أن يكون الشرط الثاني متأخراً لفظاً عن جواب الشرط الأول، أو أن يتصل الشرط الثاني المتوسط بالفاء لفظاً، أو تقديراً، أو أن يكون جواب الشرطين محذوفاً، أو أن يكون الشرط الثاني معطوفاً على الشرط الأول. ينظر الأشباه،والنظائر ١٠٨/٧–١١٠.

[٢] ذهب بعض النحاة إلى أن الجواب للشرط المتأخر، وهو وجوابه جوابٌ للشرط الأول؛ لذلك تتصدره الفاء، ولا فصل حينئذٍ هنا، نحو: إنْ سألت فإن أعطيتك أكرمتك، وأيضاً ذهب بعض النحاة – كما ذكر أبوحيان – إلى أن الجواب للشرط الأول، والشرط الثاني الفاصل متأخرٌ في المعنى، فلا فصل هنا أيضاً، وكذلك ذهب بعضهم إلى أنه لا يُشترط الترتيب بين الشرطين، بل مطلق الحدوث فقط، وأيضاً أشار أبوحيان إلى أن بعضهم يجعل الشرط المعترض بمثابة الحال في تقييده للشرط المتقدم؛ لذلك لا يلزمه حينئذٍ جوابٌ لا مذكوراً، ولا مقدراً، ونسب السيوطي هذا القول إلى ابن مالك، ولكنّه ضعَّفه. ينظر مصادر الهامش التالي.

[٣] أمالي ابن الشجري ٣٦٧/١، وينظر المقتضب ٣٠١/٣، التبصرة للصيمري ١٣١/١، ١٣٣، الكشف للأصبهاني ٢٨٦/١، ش الكافية للرضي ٣٩٥/٢، ارتشاف الضرب ١٨٨٥/٤–١٨٩٠، ش المرادي ١٢٩٣/٣، الجامع لابن هشام ص ٨٨، المساعد لابن عقيل ١٧٤/٣–، التصريح للشيخ خالد ٤١٤/٢، الفرائد للسيوطي ٦١٢/٢، الأشباه،والنظائر ١٠٨/٧، ١١٤–١٢٢، همع الهوامع ١٥٥/٣، ١٦٤، الأشموني ٢٧٦/٣، خزانة الأدب ٣٥٨/١١، الصبان ١٤٥٠/٤–، التأويل للحوز ٦٥٣/١، الجملة الشرطية للشمسان ص ٤١٨.

اجتماع الشرطين، والذي عند وقوعه يقع الجواب، فمثلاً إذا كان حرف العطف هو الواو فإنّ الجواب لا يتحقق إلا بتحقق الشرطين معاً، ولكن لا يُشترط الترتيب بينهما، نحو: إنْ زرتني – وإنْ زرت أخي – أزرك، ولكن يُشترط الترتيب بينهما مع التراخي بين زمني وقوع الشرطين، إذا كان حرف العطف (ثم)، نحو: إنْ تنم مبكراً – ثم إنْ تصبح باكراً – تتقن عملك، وأيضاً يُشترط الترتيب بينهما مع التراخي بين زمنيها مباشرةً إذا كان حرف العطف (الفاء)، نحو: إنْ جئتني – فإنْ أحسنت إليَّ – جئتك[١]، وأمّا إذا كان حرف العطف هو (أو) فإنّ الجواب يتحقق بتحقق أحد الشرطين دون تعيين، نحو: إنْ أكرمتني – أو إنْ أكرمت زيداً – أحسن إليك[٢]. ويجوز أنْ يقع الفصل هنا بجملة شرط مكتملة، أي الفصل بشرط معترض مع جوابه، وعلى هذا خرّج ابن الشجري[٣] قول زهير[٤]:

فلا تكتمنّ الله ما في نفوسكم – ليخفى، ومهما تكتم الله يعلم

يؤخر، فيوضع في كتاب فيدخر – ليوم الحساب، أو يعجل فينقم

، حيث إنّ النهي (لا تكتمن) بمنزلة الشرط المقدر، وجوابه (يؤخره)، والشرط المكتمل الفاصل هو (ومهما يكتم الله يعلم).

وكذلك يتحقق الفصل الجائز هنا بالجملة المفسِّرة التي لا محل لها من الإعراب، كقوله تعالى:"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ

---

(١) ذهب بعض النحاة إلى اختصاص الشرط الثاني بالجواب إذا تصدرته الفاء، وهو وجوابه جوابٌ للشرط الأول، ولكن ضعَّف ابن عقيل ذلك بأنه يُخرِج الفاء عن العطف إلى كونها فاء الجزاء، حيث إن فاء العطف تجعل الجواب مشترك بين المتعاطفين بها، أي مشترك بين ما قبلها، وما يليها، بينما فاء الجزء تجعل الجواب لِمَا يليها، ولكن ذهب بعض النحاة إلى أن فاء الجزاء لا تتخلى عن كونها عاطفة؛ لأنَّه بين المعنيين تداخل، وتقارب كبير. ينظر الهامش التالي.

(٢) ينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ٥٢٣/٢، ٥٧١.

(٤) ينظر البيت في ش ديوانه لثعلب ص٤٢، وفي مصادر الهامش السابق.

تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ"[١]، حيث إنّ هل الاستفهامية متضمنة لمعنى الشرط، و(يغفر لكم) جوابها، و(تؤمنون)، وما يليها جملة مفسِّرة لمعنى التجارة، خلافاً للزجاج، ومَن وافقه كالفارسي، والأصبهاني، حيث يكون عندهم الجواب لـ(تؤمنون) لا للاستفهام، ولكنّ ابن يعيش رجَّح القول الأول؛ لوضوحه[٢]، وأيضاً يقع الفصل الجائز هنا بالجملة المعطوفة على جملة فعل الشرط؛ لأنَّها لا محل لها من الإعراب، كما نص على ذلك ابن هشام[٣]، وذلك كقوله تعالى:"فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ"[٤].

الفاصل الرابع:الفصل بالمعمول

يجوز في الفاصل هنا أنْ يكون معمولاً لفعل الشرط، أو لجوابه، فإذا كان معمولاً للفعل فإنّ الفصل به لا يؤثرعلى جزم الجواب لفظاً بالشرط باتفاق؛ لأنَّه لا يُعتبر أجنبياً عن جملة الشرط، ونص ابن السراج على ذلك بقوله:"إذا فُرِّق بينهما بشئ من سبب الفعل الأول، فكلهم يجزم الفعل الثاني"[٥]، ويجوز حينئذٍ في المعمول الفاصل أنْ يكون عمدةً، أي لا يجوز حذفه، نحو: إنْ تكن مؤدباً تكسبْ الناس، أو فضلةً كالمفعول به في نحو: إنْ تحترم الآخرين يقدروك، وكالحال المفرد، في قوله تعالى:"إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ"[٦]، والحال الجملة كقول المتنبئ[٧]:

فإنْ تفق الأنام، وأنت منهم – فإنّ المسك بعض دم الغزال

، وقول الحارث بن بدر الغداني[٨]:

---

[١] سورة الصف (١٠-١٢)

[٢] ينظرالكتاب ٩٤/٣، معاني الزجاج ١٦٦/٥، الإغفال للفارسي٣٦٢/١-، ٥٧/٢، الكشف للأصبهاني ١٣٤٤/٢، ابن يعيش ٤٨/٧، الأشباه،والنظائر ٣٢/٣، الحدود للفاكهي ص ٢٢٥، الدسوقي ٥٦/٢، الأمير١٠٠/٢، التطبيق للراجحي ص ٣٥٦.

[٣] ينظر مصادر الهامش الثالث ص ٢٦١.

[٤] سورة البقرة (٢٤)

[٥] الأصول لابن السراج ٢٧٣/٢، وينظر الأصول لابن السراج ١٩٨/٢ ش الكافية للرضي ٢٥٥/٢.

[٦] سورة طه (٤٣)

[٧] ينظر البيت في ش ديوانه للسبيتي١٦/٢، أمالي ابن الشجري ٣٥٧/١، ٢٤٢/٢.

[٨] ينظر البيت في الشعر للفارسي ٤٠٥/٢.

إذا الهمُّ أمسى، وهو داءٌ فامضِهِ – ولست بممضيه، وأنت تعادله

ومن الآثار اللفظية للفصل بمعمول فعل الشرط إذا كان ضميراً منصوباً يعود على أداة الشرط الاسمية، أو كان اسماً ظاهراً متصلاً بذلك الضميرِ، فإنّ الفصل هنا حينئذٍ يُغير إعراب اسم الشرط من مفعول لفعل الشرط إلى مبتدأ، أو إلى مفعول لفعل الشرط المضمر، والذي يفسِّره الفعل الظاهر نحو: مَن تكرمه أكرمه، ومَن تكرم غلامَه أكرمه، أي مَن تكرم تكرمه، أو تكرم غلامه[١]، وأيضاً من آثاره المعنوية إذا كان المعمول الفاصل جاراً،ومجروراً،وكان فعل الشرط يتعدى لمعموله بنفسه، فإنّ وجود حرف الجر الزائد في الفاصل يدل على إفادة القِلة، أو التعميم للمعمول الذي يليه، وأضاف عبدالقادر البغدادي أنّه يفيد تبيين، وتوضيح اسم الشرط المبهم، وله أيضاً من ناحية الإعراب أثرٌ لفظيٌ غيرُ مقصودٍ لذاته، وهو تحويل إعراب المعمول الفاصل من النصب اللفظي إلى المحلي[٢]، وذلك كقوله تعالى:"مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا"[٣]،وقوله:"وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍيَعْلَمْهُ اللّهُ"[٤].

وأمّا إذا كان الفاصل معمولاً لفعل جواب الشرط فإنّ دراسة ذلك تعتمد على فعل الشرط، أ مجزوم هو بأداة الشرط أم لا، وتفصيل ذلك كما يلي:

أولاً:إذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً بأداة الشرط

يجوز الفصل هنا عند البصريين، ومَن وافقهم خلافاً للفراء، ومَن تابعه كابن مالك[٥] بالمعمول المرفوع، أو المنصوب[٦] إذا كان فعل الجواب مضارعاً مرفوعاً،

---

[١] ينظر الفوائد للثمانيني ص ٥٤٠، ش ابن عصور ٦٦/١، المقرب لابن عصفور ٢٧٨/١، همع الهوامع ٤٦٨/٢، الفواكه للفاكهي ص ٢٩٤، الخضري ٧٤٥/٢.

[٢] ينظر أمالي ابن الشجري ٤٥/٢، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٨٥/٢.

[٣] سورة فاطر (٢)

[٤] سورة البقرة (١٩٧)

[٥] حيث خرَّجا قولهما على حذف جواب الشرط، والفعل المرفوع المجرد من الفاء هو دليلٌ عليه. ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة التالية.

[٦] ولكن يُلاحظ أنه عندما يجوز الفصل هنا بالمعمول إذا كان الفعل الذي يلي المعمول الفاصل مجزوماً، فإنه يعتبر مُفسِّراً لفعل الجواب المحذوف، والمقدر قبل الفاصل، وإذا كان مرفوعاً فإنه تقدر فاء الجزاء قبله إنْ لم تكن تتصدره لفظاً، وتبعاً لذلك فإن الفصل هنا يقع في اللفظ فقط دون المعنى، والتقدير.

نحو: إنْ تزرنا خيراً تصيبُ، وإنْ تفعل زيدٌ يفعلُ، ولكنّ الوجه هنا أنْ تتصدر المعمول الفاصل فاء الجزاء لفظاً، نحو: إنْ تفعل فزيدٌ يفعلُ. وأمّا إذا كان فعل الجواب مضارعاً مجزوماً فإذا كان المعمول الفاصل مرفوعاً، فيجوز الفصل به عند سيبويه، ومَن وافقه كالفارسي، وأبي حيان خلافاً للكسائي، والفراء، ومَن تابعهما كابن مالك، نحو: إنْ تفعلْ زيدٌ يفعلْ، ويبدو أنّه يترجح مذهب سيبويه؛ لأنَّ ابن مالك علل منع الفصل بعدم السماع، ولكن يقدح في ذلك تحقق الفصل في قول زهير[1]:

فلا تكتمن الله ما في نفوسكم – ليخفى، ومهما يكتمْ اللهُ يعلمْ

، حيث إنّ لفظ الجلاله(الله) في عجزالبيت هو معمول لفعل الجواب المجزوم (يعلم)، وإذا كان المعمول الفاصل منصوباً فيجوزالفصل به مطلقاًعند سيبويه،والكسائي،ومَن وافقهماكالصفار[2]،وابن الأنباري،واستشهدالكسائي على الجوازبقول طفيل الغنوي[3]:

وللخير أيام من يصطبر لها – ويعرفْ لها أيامها الخيرَ تعقب

، ولكن قيَّد الفراء، وتابعه ابن مالك هذا الجواز بالمعمول شبه الجملة فقط دون الاسم الصريح، نحو: إنْ تنطلق مبكراً بزيدٍ تمرّ، وتبعاً لذلك خرَّج الفراء شاهد الكسائي بأنّ (الخير) صفةٌ لـ(أيامها)، ولكن ردَّ ذلك عبدالقادر البغدادي، بأنّ معنى الصفة لا يتناسب مع معنى الموصوف؛ لأنَّ الأيام القاسية الشديدة لا توصف بالخير، وأضاف أيضاً من ناحية اللفظ بأنّه حينئذٍ لا يوجد مفعول للفعل المتعدي (تعقب)[4]، ويبدو أنّه يمكن أنْ يُضاف إلى ذلك عدم التطابق في التذكير،والتأنيث بين الصفة،والموصوف؛ لذلك يترجح مذهب سيبويه، والكسائي بجواز الفصل هنا بالاسم الصريح.

---

(١) ينظر تخريج البيت في الهامش الرابع ص ٢٦٢.

(٢) هو أبو القاسم قاسم بن علي الأنصاري البطليوسي، من شيوخه الشولبين، وابن عصفور، ولقد شرح كتاب سيبويه، توفي عام ٦٣٠هـ. ينظر التعين لليماني ص ٢٦٦، بغية الوعاة ٢٥٦/٢.

(٣) ينظر البيت في كتاب الاختيارين للأخفش الأصغر ص ٤٤، وفي مصادر الهامش التالي.

(٤) ينظر الكتاب ١٣٣/١–، معاني الفراء ٤٢٢/١، الأصول لابن السراج ١٨٨/٢، ٢٣٦، الانتصار لابن ولاد ص ٤٩، الإغفال للفارسي ٣٠٧/١–، الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٩٤–٦٢١، ش التسهيل ابن مالك ٨٤/٤–، ش الكافية للرضي ٢٥٦/٢، ارتشاف الضرب ١٨٧٨/٤، المساعد لابن عقيل ١٥٨/٣–، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٩–، خزانة الأدب ٤٥/٩.

ثانياً:إذا كان فعل الشرط غيرَ مجزومٍ لفظاً بأداة الشرط

يجوز الفصل هنا باتفاق إذا كان فعل الجواب مضارعاً مرفوعاً، والمعمول الفاصل منصوباً، نحو: إنْ ضربتني زيداً أضربُ، ولكنّه ليس الوجه؛ لأنَّه يكثر حينئذٍ اتصال المعمول المنصوب بالفاء، ويتعيّن ذلك مع المعمول المرفوع، نحو: إنْ قمت فزيدٌ يقوم، وإنْ ضربتني فزيداً أضربُ. وأمّا إذا كان فعل الجواب مضارعاً مجزوماً فإنّه يجوز الفصل عند البصريين مطلقاً، خلافاً للفراء مطلقاً، وخلافاً للكسائي مع المنصوب فقط؛ لأنَّ المنصوبَ فضلةٌ فلا يُعدُّ الفصل به يمنع جزم الجواب عنده بالجوار، حيث يجزم فعل جواب الشرط بالجوار عند الكوفيين، نحو: إنْ قمت زيدٌ يقم، وإنْ لم تأتني زيداً أضربُ[١].

الفاصل الخامس:الفصل بالظرف

يجوز الفصل هنا بظرف الزمان غير الماضي باتفاق[٢]، فإذا كانت أداة الشرط مبهمة في الدلالة الزمنية كـ(إنْ)، و(مَن)، و(ما)[٣]، و(مهما)، و(إذ ما) عند سيبويه، فإنّ الفصل هنا يزيل إبهامها، ويخصصها بزمن معين، كقوله تعالى:" فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا"[٤]، ونحو: إنْ تجتهد – أول العام الدراسي – تتفوقْ آخره، وأيضاً جواز وقوع الفصل هنا بظرف الزمان المستقبل مع فعل الشرط الماضي هو يُعدُّ دليلاً على أنّ أداة الشرط تقلب زمنه للمستقبل، نحو: إنْ سافروا – غداً – سافرت بعد غدٍ، وتبعاً لذلك إذا كان فعل الشرط هو (كان) فإنّ الفصل هنا يسلب عنها دلالتها على الماضي، ويجعلها تدل على مطلق الحدوث فقط، نحو: إنْ كنت موجوداً هنا – غداً – فأتني، وأمّا إذا لم تكن أداة الشرط مبهمة في الدلالة الزمنية كـ(متى) و(إذا)، فإنّ

---

(١) ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

(٢) لكن يجوز الفصل بظرف الزمان الماضي في بعض الحالات عند بعض النحاة، ينظر تفصيل ذلك في الفصل الممنوع بظرف الزمان الماضي ص ٢٨٠.

(٣) ذهب بعض النحاة إلى دلالة (ما) على الزمان أحياناً، واستدلواعلي ذلك بقوله تعالى:" فَمَا اسْتَقَامُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ لَهُمْ" [سورة التوبة (٧)]، ولكن وِفق هذا القول هي تدل على زمانٍ مبهمٍ غير محدد، فالفصل هنا هو الذي يحدده ويبينه أيضاً. ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة التالية.

(٤) سورة الجن (٩)

الفصل هنا حينئذٍ يفيد التأكيد، والتخصيص نحو: متى جئتني – غداً – تجدني، وإذا رأيت زيداً – غداً – أخبرته بما تريد، ولكن نص أبوحيان على أنّه إذا كان لظرف الزمان الفاصل نظيراً آخراً يخالفه في المعنى في جملة الجواب، فإنّ الفصل هنا حيئنذٍ يجوز مع (إذا)، نحو: إذا زرتني – اليوم – أزرك غداً، ويبدو أنّ تعليل ذلك يرجع إلى أنّ (إذا) تدل على زمن معلوم ألا وهو المستقبل، فلا يتنافى ذلك مع التخصيص الذي يفيده الفاصل هنا، بينما (متى) تدل على زمن مبهم، وإنْ كان ذلك الإبهام محصوراً في مثل (غداً)، أي دون تحديد للزمن في الغد،أي إنّ الغرض الدلالي،والبلاغي لـ(متى) هو الإبهام لا التخصيص، فيتدافع ذلك حينئذٍ مع الفصل هنا، وإذا كان ظرف الزمان الفاصل هنا هو نكرة فإنّ الفصل به هنا يفيد التعميم لا التخصيص، وذلك كقول بشامة بن حزن النهشلي[١]:

وإنْ دعوتِ إلى جُلّي، ومكرمةٍ – يوماً سراة كرام الناس فادعينا

ويجوز وقوع الفصل هنا بظرف المكان مع جميع أدوات الشرط مطلقاً، ولكن يبدو أنّ ذلك يحسن أكثرمن غيره مع (أين)، للتوافق بين معنييهما، نحو: أين تجلس– بين الشجر – أجلس معك، وإنْ تكتب – فوق الطاولة – يتحسن خطك[٢].

الفاصل السادس:الفصل بـ(لم) النافية

يجوز الفصل هنا؛ لأنَّ عمله لا يتدافع مع عمل أدوات الشرط؛ لأنَّه يقلب المضارع الذي يليه إلى الماضي، ثم تغيره أدوات الشرط بعدئذٍ إلى الاستقبال، ولكنّ الفصل هنا يجوز في السعة باتفاق إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً، ومعنىً، أو معنىً فقط؛ لأنَّ عدم تأثير أداة الشرط لفظاً في فعل الشرط يبيح لها عدم التأثير لفظاً أيضاً في فعل الجواب، نحو: إنْ أهنتني، أو لم تهني، لم أهنك، ولكن يمتنع الفصل هنا في السعة دون الضرورة الشعرية، أو الندور عند الجمهور خلافاً للفراء، وابن الحاجب، وابن مالك

---

(١) البيت يُنسب أيضاً لأحد بني قيس بن ثعلبة، ينظر ش الشريف الجرجاني ص ٤٩١.

(٢) ينظر الكتاب ٦٠/٣، المقتضب ٥٣/٢، المقتصد للجرجاني ١١٠٢/٢، أمالي ابن الشجري ٨٥/٢، ش الكافية للرضي ٢٦٥/٢، ارتشاف الضرب ١٨٦٣/٤–١٨٦٦، المساعد لابن عقيل ١٣٣/٣، الأشباه،والنظائر ١١٨/٤–، ش الألفية للمكودي ص ٢٥٩، الدسوقي ٣٠٢/١، الكواكب للأهدل ص٥٠٢،الجملة الشرطية للشمسان ص ٢١١.

وابن الناظم، وابن الوردي، وابن هشام، في أحد قوليه، وابن القيم، ومَن وافقهم[(١)]، إذا كان فعل الشرط مضارعاً لفظاً، ومعنىً، نحو: إنْ تهني لم أهنك، وعلل ابن النحاس الحلبي ذلك بقوله:"إذا جزمت الأول، ثم أتيت بالماضي تكون قد أضعفت العامل بعد تقويته، وتقويته بعد الضعف أولى من إضعافه بعد القوة"[(٢)]، وأيضاً علل السهيلي ذلك معنوياً بأنّ زمن فعل الشرط ماضٍ بالنسبة لزمن فعل الجواب؛ لذلك حَسُن أنْ يكون فعل الشرط ماضياً، وفعل الجواب مستقبلاً، وضَعُف عكس ذلك[(٣)].

الفاصل السابع: بـ(لا) النافية الزائدة

يجوز الفصل هنا بشرط اعتبار الفاصل مهملاً عن العمل بتخليص المضارع الذي يليه للاستقبال؛ لكي لا يتدافع ذلك مع عمل أدوات الشرط، وإنّما يقتصر أثره على إفادة النفي فقط، نحو: إنْ تتق الله لا تدخل النار[(٤)].

الفاصل الثامن:الفصل بهمزة الاستفهام

يجوز وقوع الفصل هنا عند ابن هشام – خلافاً للأخفش، كما نسبه إليه أبوحيان –، إذا كان جواب الشرط متصلاً بالفاء، ولكنّ الفاصل هنا يتقدم على الفاء، على الرغم من انتمائه إلى جملة الجواب؛ لاتصافه بتمام التصدير[(٥)]، وذلك نحو: إنْ تسافر كثيراً فأنت تكتسب أصدقاء جدد؟، أمّا إذا لم يكن جواب الشرط متصلاً بالفاء، فإنّه

[(١)] ذهب المخالفون للجمهور الى جواز الفصل هنا في السعة؛ لثبوته، ولكن وصف ابن عقيل ذلك بالقِلة.

[(٢)] ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٨٩٥/٢، وينظر معاني الفراء ٢٧٦/٢، ٢٧٩، جمل الزجاجي ص ٢١٢، العلل للوراق ص ٢٨١، معاني الرماني ص ٧٤، الفوائد للثمانيني ص ٥٤٢، تلقيح الشنتريني ص ١٤٣، ابن يعيش ١٥٧/٨، التوطئة للشلوبين ص ١٥١–، ش الجمل لابن عصفور٣١٥/٢، المقرب لابن عصفور ٢٧٥/١، ش التسهيل لابن مالك ٩١/٤–، ش العمدة لابن مالك ٣٧٢/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٤٧/٢–، ش ابن الناظم ص ٣٩٨، ش المرادي ١٢٧٨/٣–، ش التحفة لابن الوردي ص ٣٩٥–، ش الألفية لابن القيم ٨٠٠/٢، ش ابن عقيل ٣٣/٤، المساعد لابن عقيل ١٨٤/٣، التصريح للشيخ خالد ٤٠١/٢، ش الألفية للسيوطي ص ٤٠٩، همع الهوامع ٤٥٤/٢، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٩٥/٢–٥٠٦، الخضري ٧٤٩/٢.

[(٣)] ينظر نتائج السهيلي ص ١٤٩.

[(٤)] ينظر جمل الخليل ص ٢٠٠–، أسرار الجرجاني ص ٤٢٠.

[(٥)] ينظر التمهيد ص ٩–.

حينئذٍ يعتبر الجواب محذوفاً، وهمزة الاستفهام مع ما يليها على نية التقديم(١)، ولكنّ الوجه حينئذٍ أنْ يكون فعل الشرط غيرَ مجزومٍ لفظاً بأداة الشرط؛ ليسهل حذف جوابه، كقوله تعالى:"أَرَأَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى"(٢)، وقول علي رضي الله عنه: وإنْ فعل الله ذلك لكم أتؤمنون، ويجوز تقديم الهمزة مع المضارع المرفوع، أي غير المجزوم بالشرط على أداة الشرط، نحو: أتفرح إنْ زرتك(٣).

الفاصل التاسع:الفصل بالواو

يتحقق الفصل هنا على خلاف بين النحاة في موضعين مختلفين، إمّا بين دليل جواب الشرط المتقدم، والشرط المتأخر، وإمّا بين الشرط المتقدم، وجوابه الظاهر المتأخر، أو المقدر، فأمّا إذا وقع بين دليل الجواب المتقدم، والشرط المتأخر، فإنّ الرضي أصَّل لذلك بأنّه يُشترط لتحقق الفصل أنْ يكون معنى الدليل عكس معنى الشرط، نحو: أكرمه، وإنْ شتمني، ولكنّه أضاف بأنّ النحاة اختلفوا في تخريج هذه الواو الفاصلة على ثلاثة أقوال بأنّها واو اعتراضية، أو واو العطف، أو واو الحال، فأمّا القول بأنّها واو اعتراضية فهو الذي رجَّحه الرضي؛ لأنَّ الاعتراض يفصل بين أي جزأين من الكلام بشرط أنْ لا يكون أحدهما حرف، وذلك نحو: زيدٌ – وإنْ كان غنياً – بخيلٌ، وزيدٌ بخيلٌ، وإنْ كان غنياً، والتقدير: إنْ كان غنياً فهو بخيل، وأمّا القول بأنّها واو العطف فقال به الجنزي(٤)، كما ذكر الرضي وذلك باعتبار أنّ معنى المعطوف

---

(١) ذهب يونس إلى رفع المضارع الذي يلي فعل الشرط إذا كانت أداة الشرط مسبوقة بهمزة استفهام؛ لأنَّه على نيّة التقديم؛ لاعتماد الهمزة عليه، وجواب الشرط محذوف، وتابعه الفراء في ذلك، لكنّه أجاز جزم المضارع أيضاً؛ لأنَّه كالجواب لوقعه في موضعه، ولكنّه في محل رفع على نيّة التقديم، نحو: أئِن أكرمتك تكرمُْني. ينظر مصادر الهامش بعد التالي.

(٢) سورة العلق (١٣، ١٤)

(٣) ينظر الكتاب ٨٢/٣–، معاني الفراء ٢٧/٣–، الكشاف للزمخشري ٣٤٥/٢، ش الجزولية للشلوبين ٤٨٧/٢، أمالي ابن الحاجب ٢٨٧/١–، ش التسهيل لابن مالك ٨٨/٤، ش الكافية للرضي ٢٦٣/٢–، البحر المحيط ١٦٧/٤، ٩/٨، ٦٩٧، مغني اللبيب ٥٢٨/٦، الأشباه،والنظائر٢٥٤/٣، ١١٨/٤، همع الهوامع ٤٨٣/٢، الصبان ١٤٢٩/٤، الدسوقي ٩٥/١.

(٤) هو أبو حفص عمر بن عثمان، زار بغداد، وقرأ الأدب على أبي المظفر الأبيوردي، وصنف تفسيراً، ولكنّه لم يتمه، توفي عام ٥٥٠هـ. ينظر بغية الوعاة ٢٢١/٢.

عليه ضد معنى الشرط، وهو محذوف، ويُشترط في السعة اتصال الجواب بالفاء، نحو: زيدٌ – وإنْ كان غنياً – فبخيلٌ، والتقدير: زيدٌ إنْ لم يكن غنياً، وإنْ كان غنياً فهو بخيلٌ، وأمّا القول بأنّها واو الحال فذهب إليه الزمخشري، كما نص على ذلك الرضي، وذلك باعتبار تناسب معنى الحالية بين الشرط، وجوابه في الزمن المستقبل، نحو: العاصي لله – وإنْ صلَّى، وصام– فاسقٌ، والتقدير: إنْ صلَّى العاصي لله، وصام فهو فاسقٌ[١]، ولكن يُلاحظ الترادف بين الواو الاعتراضية، والحالية؛ لأنَّ كليهما فيهما جواب الشرط محذوف، والشرط دخيلٌ على جملة مكتملة؛ لإفادة التأكيد، وأيضاً يُلاحظ في الأقوال الثلاثة أنّ معنى أسلوب الشرط لا يتحقق بدقة فيها؛ لأنَّ جواب الشرط، أو دليله فيها لا يُشترط لتحققه تحقق الشرط، بل هو متحقق سواءٌ تحقق الشرط، أم لا، فمثلاً في الأمثلة السابقة الإكرام متحقق سواءٌ أوقع الشتم، أم لا، والبخل متصف به زيد سواءٌ أكان غنياً،أم لا، والفسق متصف به العاصي لله سواءٌ أصلى،وصام، أم لا.

وأمّا إذا وقع الفصل هنا بالواو بين الشرط، وجوابه المتأخر، أو المقدر فإنّ أشهرالآيات التي ورد فيها الفصل هنا،وتناولها النحاة بالدراسة،هي قوله تعالى:"حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ"[٢]، وقوله:"إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ"[٣]، وقوله:"حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا"[٤]، ولكنّ النحاة اختلفوا في تخريج الواو الفاصلة هنا على أربعة أقوال بأنّها واو زائدة، أو واو العطف، أو واو الحال، أو واو الثمانية، فأمّا القول بأنّها واو زائدة، وما يليها هو جواب الشرط فهو قول الكوفيين، والأخفش، والمبرد[٥]، وابن برهان، وابن مالك، ومَن وافقهم خلافاً

---

[١] ينظر ش الكافية للرضي ٢٥٧/٢-.

[٢] سورة الزمر (٧٣)

[٣] سورة الانشقاق (١، ٢)

[٤] سورة الأنبياء (٩٦، ٩٧)

[٥] للمبرد أكثرمن رأي، حيث إنه وافق الكوفيين في آية سورة الزمر، بينما وافق البصريين في آيتي سورة الانشقاق. ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة التالية.

لجمهور البصريين الذين لا تزاد عندهم الواو[1].وأمّا القول بأنّها واو عاطفة، وذلك بتقدير حذف جواب الشرط فهو قول جمهور البصريين، ولكن من النحاة كالرماني، مَن قدَّر الجواب بعد الواو، ومعطوفها، والعطف حينئذٍ يكون على فعل الشرط الظاهر،فمثلاً يكون التقديرفي آية سورة الزمر:حتى إذا جاءوها، وفتحت أبوابها فازوا،ومن النحاة كالواسطي الضرير،مَن قدَّرالجواب قبل الواو، ومعطوفَيْها، والعطف حينئذٍ يكون على فعل الجواب المقدر، وذلك نحو: حتى إذا جاءوها كُرِّموا، وفتحت أبوابها، ويبدو أنّه يرجح هذا القول على غيره؛ لأنَّ عدم جزم فعل الشرط لفظاً بأداة الشرط في شواهد الفصل هنا؛ يُسهِّل حذف الجواب، ويُحسِّنه. وأمّا القول بأنّها واو الحال فقد نسبه الأصبهاني إلى البصريين، والمرادي إلى المبرد، وابن هشام إلى المبرد، والفارسي، وعلل المرادي ذلك في آية سورة الزمر بأنّ أبواب الجنة عندما يأتي إليها أهلها تكون مفتَّحة قبل مجيئهم بعكس أبواب النارالتي لا تفتح إلا عند مجيء أهلها، ولكنّ النحاة اختلفوا حينئذٍ في تحديد الجواب، فمنهم مَن قال بأنّه محذوف، ومنهم مَن جعله هو قوله تعالى:"وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا"[2]، مع اعتبار الواو التي في صدارته زائدة. وأمّا القول بأنّها واو الثمانية، أي أنّها تدل على أنّ ما يليها عدده ثمانية فهو قول ابن خالويه[3]، والحريري، وبعض المفسِّرين، ولكنَّ كثيراً من النحاة كالفارسي، وابن هشام خاصةً ردُّوا هذا القول بشدة، وضعَّفوا مَن قال به، وأبطلوا أدلته، ولقد نسب الأصبهاني إلى الكسائي، والفارسي بأنّ جواب الشرط في آيتي سورة الأنبياء السابقتين يجوزأنْ يكون هو[4] قوله:" فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ"[5].

---

[1] ينظر مصادر الهامش الرابع.

[2] سورة الزمر (٧٣)

[3] هوأبوعبدالله الحسين بن أحمدالهمذاني،زاراليمن،ومن شيوخه ابن الأنباري،وابن مجاهد،وابن دريد، ونفطويه، ومن كتبه البديع في القرءان الكريم، توفي عام ٣٧٠هـ.ينظرالتعيين لليماني ص١٠١،تاريخ بروكلمان ٢/٢٤٠.

[4] ينظر الكتاب٣/١٠٣، المقتضب ٢/٨٠-، معاني الرماني ص ٦٣-، الخصائص لابن جني ٢/٤٦٢، ش اللمع لابن برهان١/٢٤٥، ش اللمع للواسطي ص١٧٧، الكشف للأصبهاني ١/١٨٥، ٢/٨٧٩، ١٤٤٣، الإنصاف لابن الأنباري ص٣٦٦-، ٤٥٦، الجنى للمرادي ص ١٦٤، الإعراب لابن هشام ص ٩٤-، مغني اللبيب ٤/٣٨٨-٣٩٤، ائتلاف النصرة للزبيدي ص١٤٨، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص٥٦٤-، همع الهوامع ٣/١٦١.

[5] سورة الأنبياء (٩٧)

الفاصل العاشر:الفصل بفعل مضارع غير مسبوق بحرف عطف(١)

يجوز إعراب الفاصل هنا على حسب نوع العامل السابق له، الذي يطلبه، وذلك إذا كان الفاصل عُمدةً، أي لا يجوز حذفه، فيجوز فيه مثلاً أنْ يكون خبراً لـ(كان)، أو أحد أخواتها، كقول المتنبئ(٢):

فإنْ يك سيار بن مكرم انقضى - فإنّك ماء الورد إنْ ذهب الورد

، أو مفعولاً ثانياً لـ(ظن)، أو أحد أخواتها، نحو: إنْ ظننت الشح – يغنيك – فأنت مخطىء، أو صفةً لموصوفٍ هو معمول لفعل الشرط، نحو: إنْ تكرم رجلاً – يعرف الفضل – يكرمك، وأمّا إذا كان الفاصل فضلةً، أي يجوز حذفه، فإنّه يكون على أربع أنواع، أولها: إذا كان الفعل الفاصل هو نفس فعل الشرط الذي قبله لفظاً، ومعنىً، فإنّ الفاصل حيئنذٍ هو توكيد لفظي لفعل الشرط؛ لذلك يجزم الفعل الفاصل، لاتباعه لفعل الشرط، سواءٌ أكان مجزوماً لفظاً، أو محلاً(٣)، نحو: إنْ تجتهد، أو اجتهدت – تجتهد – تتفوق، وثانيها: إذا كان الفعل الفاصل مرادفاً في المعنى فقط لفعل الشرط الذي قبله فإنّه يجوزفيه إمّا الجزم على البدل كل من كل، أو الرفع على الحال المؤكدة(٤)،ولكن ذكرابن عقيل بأنّ ظاهركلام ابن مالك هو وجوب الجزم دون الرفع، ولكن يبدو أنّ ذلك هو الوجه الأفضل فقط دون تعيينه، نحو: إنْ تسعد تفرحْ، أو تفرحُ، أي فرحاً بالضيف تكن كريماً،وثالثها:إذا كان الفعل الفاصل نوعاً من أنواع فعل الشرط الذي قبله فإنّه

---

(١) تنبيه: ذكر أبوحيان سهواً في صدر كلامه عن مضمون هذا الفاصل، ما نصه:"وإذا توسط بين الشرط، والجزاء مضارع بعد حرف عطف" [ارتشاف الضرب ١٨٨٥/٤]، ولكنّ هذه العبارة لا تنطبق على مضمون كلامه الذي يليها، بل يتعلق بالمضارع غير المسبوق بحرف عطف، ولم ينبه محقق كتاب ارتشاف الضرب على ذلك، ولكن ينتفي هذا السهو عن المؤلف إذا كان هناك خطأ في النسخ – وهو الغالب –، وعن المحقق إذا كان هناك خطأ في الطباعة.

(٢) ينظر البيت في ش ديوانه للسبيتي ٢٤٤/١، وفي أمالي ابن الشجري ٣٥٨/١.

(٣) يجوز الاختلاف اليسير بين لفظي المؤكد، والتوكيد، فلا بأس من أن يكون أحدهما ماضياً، والآخر مضارع، وخاصةً هنا في جملة الشرط؛ لأنَّ كليهما يدلان على الاستقبال. ينظر النحولعباس حسن ٥٢٥/٣، ٥٣٦.

(٤) وعِلة الرفع فيه حينئذٍ هي أن الرفع يدل على أن عوامل الأسماء لم تعمل في الفعل الواقع في موضع الاسم؛ لأنَّ الرفع علامة الفعل الأصلية، والحال يكون بالأسماء؛ وأيضاً لأنَّه يتشرط في المضارع الواقع حالاً أن لا يكون مستقبلاً، فإذا جزم كان مستقبلاً. ينظر المقتضب ١٢٤/٤، العلل للوراق ص ٢٨٣.

يجوز فيه إمّا جزمه على أنّه بدل اشتمال خلافاً لابن يعيش[1]، وإمّا رفعه على أنّه حالٌ مبيِّنةٌ، نحو: إنْ تقرأ القرءان – ترتله – يثبك الله أكثر، وإنْ تأتني– تمشِ،أو تمشي– أكرمْك،ومن شواهد سيبويه لذلك قول الحطيئة[2]:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا – تجدْ حطباً جزلاً، وناراً تأججا

، ورابعهما إذا كان الفعل الفاصل غيرَ مرادفٍ لفعل الشرط الذي قبله، وليس نوعاً منه فإذا كان قبله نكره فإنّه يتعيّن رفعه صفةً لها، نحو: إنْ تتزوجْ امرأةً – تجيدُ الشعرَ – تُسعدْك، ولكن يتعيّن رفعه حالاً إذا كان قبله معرفة، نحو: إنْ يصلي المسلم – يخشع في صلاته – يتقبلها الله، وكقول الحطيئة[3]:

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره – تجد خيرَ نارٍ عندها خير موقد

، ولكن يجوز بضعف خلافاً لابن السراج الذي منعه، جزم الفعل الفاصل هنا على أنّه بدل الغلط، والنسيان، أي أنّ المتحدث لم يرد أنْ يلفظ بفعل الشرط، ولكن سبقه إليه لسانه، ثم يتدارك ذلك بلفظ الفعل الفاصل المُراد، نحو: إنْ تأتنا تسألنا نعطك[4]، وكذلك يجوز الفصل هنا بأكثر من فعل فاصل واحد، حيث مثَّل ابن السراج لذلك بنحو: إنْ تبرر أباك – تصل رحمك تفعل ذلك – تُؤجر، ولقد ساوى ابن عقيل بين الفصل هنا بالفعل المضارع، أو الماضي، عند إعراب الفاصل حالاً، ولكنّه نبَّه على

---

(1) منع ابن يعيش إعراب الفعل الفاصل حينئذٍ بدل اشتمال، ولكنّه لم يذكر تعليل ذلك، بينما علل الثمانيني منع إعرابه بدل بعض عند الجمهور بأن البدل هنا فعل، والفعل حركة، والحركة لا تتعبض، ولكنّ عبدالقادر البغدادي ذكر بأن بعض النحوين المتأخرين كالقاسم بن فيره الشاطبئ (توفي عام ٥٩٠هـ) قد أجازوا بدل البعض هنا، نحو: إن تصلي – تسجد لله – يرحمْك الله. ينظر الفوائد للثمانيني ص ٥٤٤، ابن يعيش ٥٣/٧، بغية الوعاة ٢٦٠/٢، خزانة الأدب ٢٠٤/٥-.

(2) لم أقف على البيت في ديوانه، ينظر مصادره في الهامش الرابع.

(3) ينظر البيت في ديوانه ص ٣٨، وفي مصادر الهامش الرابع.

(4) ينظر الكتاب ٨٥/٣-، المقتضب ٦١/٢، الأصول لابن السراج ١٦٠/٢، ١٩٠، جمل الزجاجي ص ٢١٣-، الإغفال للفارسي ٣٧١/١، اللمع لابن جني ص ١٥٥-، التبصرة للصيمري ١٦٢/١، ٤١٦، ش الحريري ص ٢٩١، أمالي ابن الشجري ٢٧٨/٢، ٥٢٣، ١٢/٣، منثور ابن الأنباري ص ٦٧، الإنصاف لابن الأنباري ص ٥٨٣،ابن يعيش٢/٦٦،٤/٧، ١٤٨/١٠، ٤٥/٢٠،ش الكافية للرضي٢٦١/٢، ٢٦٦-، ارتشاف الضرب ١٨٩٠/٤- ،مغني اللبيب٢٦٤/٥،المساعد لابن عقيل١٧٩/٣،١٤٩،١٣٥-،خزانة الأدب ٩٠/٩-، ٩٦-، الصبان ١٤٤٣/٤.

الخلاف في لزوم (قد) للماضي[1]، ومثَّل لذلك بنحو: مَن يأتني – قد مشى، أو قد ضحك – أُحسن إليه، أي مَن يأتني ماشياً، أو ضاحكاً[2].

الفاصل الحادي عشر:الفصل بفعل مضارع معطوف على فعل الشرط

يجوز وقوع الفصل هنا سواءٌ كان فعل الشرط مضارعاً، أو ماضياً، ولكنّ الأفضل أنْ يكون مضارعاً[3]؛ ليتوافق الفعلان المتعاطفان، وذلك نحو: إنْ تعمل – وتتقنْ، أو وأتقنت – تُحقق ما تتمناه، ويجوز في الفعل المضارع الفاصل إمّا الجزم، وإمّا النصب، ويمتنع الرفع[4]، فأمّا الجزم فهو الوجه الأفضل، ولكنّه يتعيّن عند البصريين خلافاً للكوفيين إذا كان حرف العطف هو (ثم)[5]، نحو: إنْ تكتب الدرس،

(١) ينظر الفصل الواجب بـ(قد) بين الحال وصاحبه ص ٣٢٠.

(٢) ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٨٨-٩٠، ٤/٢١٦-، الأصول لابن السراج ٢/١٨٨، جمل الخليل ص ١٩٥، ٢٠٠، البصريات للفارسي ١/٧٢٣-، دلائل الجرجاني ص ٢٤٥-، أمالي ابن الشجري ٢/١٧٤، الكشاف للزمخشري ٢/١٣٩، الكشف للأصبهاني ٢/١٢٤٨-، أسرار ابن الأنباري ص ٣٠٢، ٣٠٤، نتائج السهيلي ص ٢٥٣، ش التسهيل لابن مالك ٤/٤٤-، ش العمدة لابن مالك ١/٣٦٠-، ش ابن الناظم ص ٧٠٤، المالقي ص ٣٧٧، ٣٨٥، ٤١١-، البحر المحيط ٣/٤٧٩، ش المرادي ٣/١٢٨٦، الجنى للمرادي ص ٦١، ٢٢٨، الإعراب لابن هشام ص ١٠٦، أوضح ابن هشام ٤/٣٩٣، الجامع لابن هشام ص ٨٨، ش القطرلابن هشام ص ٣٢٨-، -، مغني اللبيب ٢/٢١٩، ٢٢٩-٣٣٢، ٦/١٥٤، ش الألفية لابن القيم ٢/٨٠٧، ش ابن عقيل ٤/٤٠، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ١١٢-، ٢٠٣، ٢٩٧، التصريح للشيخ خالد ٢/٤٠٩، ش الألفية للسيوطي ص ٤١١، الفرائد للسيوطي ٢/٦٠٩-، همع الهوامع ٢/٣١٨، الأشموني ٣/٢٦٧، الخضري ٢/٧٤٨-، ٧٥٣، الأمير ١/١٠٨، حاشية ابن حمدون ص ٦٢٤-، الجملة الشرطية للشمسان ص ٤٠٣-.

(٤) لأنَّه علامة الاستئناف، وانقطاع ما قبله عمَّا بعده لظفياً، فلا يتناسب ذلك مع الفعلين المتعاطفين هنا، ولكن جوَّز المبرد رفع المضارع مع الواو إذا كانت للحال، لكن بشرط أن يكون صاحب الحال بعد فعل الشرط ظاهراً، أو مقدراً، نحو: إن تأتنا – وتسألُنا – نعطك، ويمتنع، نحو: مَن يأتنا – ويسألُنا – نعطه؛ لأنَّ صاحب الحال حينئذٍ هو اسم الشرط، ولكنّ الوجه الأفضل عند المبرد هو الجزم، وعلل الأستاذ/عضيمة ذلك بأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من (قد). ينظر المقتضب ٢/٦٣.

(٥) يمتنع عند سيبويه، ومَن وافقه نصب المضارع الفاصل بعد (ثمَّ) العاطفة؛ لأنَّه لا يجوز عنده إضمار (أنْ) الناصبة بعدها، بينما استدل الكوفيون على جواز نصب المضارع بعدها بقِراءة الحسن النادرة، بنصب المضارع (يدركه) في قوله تعالى:" وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى اللّهِ" [سورة النساء (١٠٠)]، ولكن ذكر الشيخ خالد الأزهري بأن البصريين لم يثبتوا بهذه القِراءة حُكماً؛ لندورها. ينظر الهامش الثالث.

ثم تحفظه لا تتعب، وأمّا النصب فهو الوجه الأقل خلافاً لابن عصفور الذي منعه[١]، وقصر البصريون وقوع النصب على حروف العطف الواو، والفاء، و(أو)، بينما أضاف الكوفيون إليهن (ثم) ، ويتحقق النصب بإضمار (أنْ) الناصبة بعد حرف العطف[٢]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ"[٣]، وقوله تعالى:" مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا"[٤]، وقول زهير[٥]:

ومَن لا يقدم رجله مطمئنةً – فيثبتَها في مستوى الأرض يزلق

ويتحقق جواب الشرط هنا بتحقق الفعلين المتعاطفين؛ لأنَّ الشرط هو مجموعهما معاً، ولكن يعتمد ذلك على نوع حرف العطف، حيث لا يُشترط الترتيب بينهما عند البصريين خلافاً للكوفيين، إذا كان حرف العطف هو الواو، بينما يُشترط الترتيب دون مهلة مع الفاء، وبمهلة مع (ثم)، ولكن إذا كان حرف العطف هو (أو) فإنّ الجواب يتحقق بتحقق أحد الفعلين المتعاطفين[٦] إذا لم يكونا عكس بعضهما؛ لأنَّهما إذا كانا عكس بعضهما في المعنى فإنّ ذلك يدل على تحقق الجواب مطلقاً في جميع الأحوال، أي سواءٌ تحقق الفعل الأول، أو الثاني، وفي هذا خروج عن معنى الجزاء، وذلك كقوله تعالى:"وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللّهُ"[٧].

---

[١] منع ابن عصفور نصب المضارع مع الواو، والفاء، و(أو)، مثل (ثمَّ)، ولكنّه لم يُعلل سبب المنع؛ لذلك فالمعول عليه هو الجواز معهن دون (ثم)، وهذا مذهب سيبويه، والبصريين. ينظر ش الجمل لابن عصفور٢/٣٢١.

[٢] ينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٣] سورة التغابن (٩)

[٤] سورة البقرة (١٠٦)

[٥] ينظر تخريج البيت في الهامش الثاني ص ٢٢٣.

[٦] ذكر المرادي أنه يجوز الجمع بينهما في الإباحة، ويمتنع في التخيير، وأضاف ابن نور الدين أن الذين أجازوا الجمع المطلق أحياناً هم الكوفيون، والأخفش، والجرمي. ينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٧] سورة البقرة (٢٨٤)

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول الفصل بالفاء

سندرس امتناع الفصل هنا كدراسته في الفصل الواجب، والجائز، وذلك بتقسيمه إلى بندين، أولهما إذا كانت أداة الشرط ظاهرة، وثانيهما إذا كانت مقدرة، وذلك كما يلي:

البند الأول:إذا كانت أداة الشرط ظاهرة

يمتنع الفصل هنا إذا أثرت أداة الشرط في فعل الجواب بالاستقبال، وعلل ابن الحاجب ذلك بقوله:"امتنعت الفاء؛ لوضح الارتباط"(١)، حيث يتحقق ذلك مثلاً، إذا كان فعل الجواب ماضياً غير مصدر بـ(قد)، أو ما يماثلها في العمل(٢) لفظاً، وتقديراً، نحو: إنْ اجتهدت في العمل في الصِغَر ترتاح في الكبر(٣)، وعن ذلك قال ابن الحاجب في كافيته:

والفعل للماضي يجيء جزاء – وهو للاستقبال يأبى الفاء

وأيضاً يمتنع الفصل هنا إذا كان فعل الجواب مضارعاً مصدراً بـ(لم) خلافاً للزمخشري، ولكنّ الرضي ردَّ قوله؛ لعدم ثبوته، وذلك نحو: إنْ ذاكرت بجدٍّ لم ترسب في الاختبار(٤)، وكذلك يمتنع الفصل هنا إذا كان فعل الجواب مضارعاً مجرداً بشرط وجود قرينة في الجملة تدل على أنّ أداة الشرط قد قصرت المضارع في الجواب على

---

(١) ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٥٤، وينظر ش الجزولية للشلوبين ٥٢٧/٢، أمالي ابن الحاجب ٧٣١/٢، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٨٩٢/٢.

(٢) أضاف ابن مالك (ربما)، و(ما) إلى (قد) وعملهم هو تحقيق وقوع الفعل في الماضي، أي حصر زمنه في الماضي ولكنّ ابن مالك استدرك بأنه يجوز بقلة دخول الفاء على الفعل الماضي المجرد منهم، واستدل على ذلك بقوله تعالى:" وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ" [سورة النمل (٩٠)]، ولكنّ ابن مالك ذكر أيضاً في موضع آخر – تابعه المرادي في هذا، وخرَّج به هذه الآية – بأنّ الماضي المجرد إذا قُصد به الوعيد فهو زمنه الاستقبال؛ لذلك تلزمه الفاء هنا في جواب الشرط. ينظر ش العمدة لابن مالك ٣٥٢/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٥٥/٢ الجنى للمرادي ص٦٧.

(٣) ينظر ش الكافية لابن الحاجب ٨٨٣/٣، ش التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، ش المرادي ١٢٨١/٣، مغني اللبيب ٥٢١/٦، الأشموني ٢٦٤/٣.

(٤) ينظر الكشاف للزمخشري ٥٦٦/٢، ش الكافية للرضي ٢٦٢/٢، التصريح للشيخ خالد ٤١٢/٢.

الاستقبال دون الحال نحو: إنْ قام زيد غداً أكرمته[١]، وأيضاً يمتنع الفصل هنا إذا تصدرت جملة الجواب (إذا) الفجائية؛ لأنَّه يمتنع اجتماع حرفين يدلان على معنى واحد في موضع واحد ؛ لأنَّ كليها يربطان الجواب بالشرط، نحو: إنْ تجتهد إذا أنت تنجح، ولقد نص سيبويه على قول الخليل في ذلك بقوله:"إنّ إدخال الفاء على (إذا) قبيح، ولو كان إدخال الفاء على (إذا) حسناً، لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً، فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغت الفاء عن غيرها"[٢]،وكذلك يمتنع الفصل هنا إذا تقدم معمول فعل الجواب على الفاء؛ لأنَّها فاصل قاطع يمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها، فلا يجوز نحو: إنْ تجتهدْ خيراً فتصيبُ، ولكن لا يمتنع الفصل إذا اتصلت الفاء بالمعمول المتقدم، نحو:إنْ تجتهد فخيراً تصيبُ[٣]، وأيضاً يمتنع الفصل هنا عند الفراء– كما ذكرأبوحيان– إذا سبقت أداة الشرط (ما)، و(لا)النافيتين، وأجاز حينئذٍ جزم المضارع، أو رفعه بدون الفاء، نحو:ما إنْ تزرني أزورُك، أو أزرْك[٤].

البند الثاني: إذا كانت أداة الشرط مقدرة

يمتنع الفصل هنا في السعة بفاء السببية إذا لم يسبقها ما يتضمن معنى الشرط، أي الشك كالنفي، والطلب غير المحضين؛ لأنَّه حينئذٍ يكون الكلام موجباً محققاً فلا يكون له جوابٌ لا بالفاء، ولا بالجزم[٥]، ولا يجوز وقوع الفصل هنا مع الموجب إلا في الضرورة الشعرية فقط، وذلك كقول المغيرة بن حبناء[٦]:

سأترك منزلي لبني تميم – وألحق بالحجاز فأستريحا

، أي إنْ ألحق استرح، ولكن لبعض النحاة خلاف في تحديد ماهية النفي، والطلب

---

[١] ينظر ش ابن جمعة ٣٣٢/١.

[٢] الكتاب ٦٤/٣، وينظر السر لابن جني ٢٦٢/١.

[٣] المساعد لابن عقيل ١٦٠/٣.

[٤] ينظر ارتشاف الضرب ١٨٧٦/٤.

[٥] إن الفاء التي تلي الموجب، أو النفي غر المحض، نحو: ما يأتينا إلا زيدٌ فيحدثُنا، هي فاء العطف، وليست بفاء السببية التي ينتصب بعدها المضارع، ويجوز فيها أن تكون عاطفةً جملةً منفيةً على جملةٍ منفيةٍ، أي فهو يحدثُنا، وفي الحالتين يلزم رفع المضارع الذي يلي الفاء العاطفة. ينظر الهامش الأول في الصفحة التالية.

[٦] ينظر مصادر البيت في الهامش الأول في الصفحة التالية.

غير المحضين، فأمّا النفي غير المحض فهو النفي الذي مثلاً ينتقض بنفي آخر؛ لأنَّ نفي النفي إثبات نحو: ما تزال تأتينا فتحدثُنا[١]، أو الذي ينتقض بـ(إلا)[٢]، نحو: ماتأتينا إلا فتحدثُنا، أو الذي ينتقض بهمزة الاستفهام المفيدة للتقرير؛ لأنَّها تقلب النفي إلى إثبات خلافاً لابن غازي، بينما جوَّز سيبويه، وتابعه الشيخ خالد الوجهين، أي النقض، وعدمه، نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك[٣]، وأمّا الطلب غير المحض فهو اسم الفعل الدال على الأمر، حيث يمتنع معه الفصل بفاء السببية عند الجمهور خلافاً للكسائي مطلقاً، نحو: صه فأكرمَك، وخلافاً لابن جني، وابن عصفور إذا كان مشتقاً من فعل، نحو: نزالِ فأكرمَك[٤].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(إذا) الفجائية

يمتنع الفصل هنا إذا كانت جملة الجواب غير اسمية؛ لاختصاص الفاصل هنا بالدخول عليها[٥]، وأيضاً إذا كانت جملة الجواب اسمية تتصدرها فاء الجزاء؛ لامتناع جواز اجتماع حرفين يدلان على معنى واحد في موضع واحد، خلافاً في ذلك للزمخشري، وابن نور الدين ، والشيخ خالد، ومَن وافقهم الذين أجازوا اجتماعهما من باب التأكيد، وكذلك يمتنع الفصل هنا مع جملة الجواب الاسمية التي يتصدرها أحد حروف النفي؛ وذلك لتدافع معنى المفاجأة، وهو تحقق الوقوع المفاجئ، مع معنى النفي، أي عدم وقوع الجواب، وأيضاً يمتنع إذا تصدرت جملة الجواب الاسمية (إنّ) الناسخة؛ لعدم تناسب معناها مع معنى المفاجأة؛ لأنَّها تدل على تأكيد المعنى القائم قبل دخولها، فينتفي بذلك معنى الوقوع المفاجئ، وكذلك يمتنع الفصل هنا مع جملة

---

[١] ينظر الكتاب ٣٤/٣، ٩٣، المقتضب ٢٢/٢، الأصول لابن السراج ١٨٦/٢، النكت للأعلم ص ٤٥، ش الحريري ص٣٧٩، ش ابن جمعة ٣٥٠/١، ٢٥٨/٢، النكت لأبي حيان ص ١٤٩، أوضح ابن هشام ١٦٧/٤، ش القطرلابن هشام ص ٩٠، ش ابن عقيل ١١/٤، ش الألفية للمكودي ص ٢٥١، همع الهوامع ٣٢٠/٢، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٥١/٢، الصبان ١٣٨٨/٣.

[٢] ينظر منع الفصل بـ(إلا) في الصفحة التالية.

[٣] ينظرمصادر الهامش الأول.

[٤] ينظر الهامش السادس ص ٢٥٦.

[٥] ينظر الهامش الثامن ص ٢٤٧.

الجواب الاسمية الإنشائية كالدعاء؛ لأنَّها لا تدل على أي خبر لا مفاجئ، ولا غير مفاجئ؛ لذلك لا يجوز أنْ نقول: إنْ قام زيد إذا يقوم عمرو، أو فإذا عمرو قائم، أو إذا ما عمرو قائم، أو إذا إنّ عمراً قائمٌ، أو إذا ويلٌ له[١].

الفاصل الثالث:الفصل بحرف العطف

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يعطف جواب الشرط على ما قبله ؛ وأيضاً لأنَّه لا يتناسب معنى حروف العطف باستثناء الفاء مع معنى الشرط، وهو التتابع، والتعاقب المباشر بين فعل الشرط، وجوابه؛ لذلك لا يجوز أنْ تقول: إنْ تجتهد والله يوفقك، أو ثم الله يوفقك، ولكن تقول إنْ تجتهد فالله يوفقك[٢].

الفاصل الرابع الفصل بـ(إلا)

يمتنع الفصل هنا مع حرف الشرط (إنْ)؛ لأنَّه يوقع في اللبس بينه وبين حرف النفي (إنْ) خاصةً إذا كان الفعلان ماضيين؛ لأنَّ الماضي لا يُجزم لفظاً بأداة الشرط، نحو: إنْ اجتهد الطالب إلا تفوق في الاختبار، أي ما اجتهد، وكذلك أضاف ابن هشام أنّ الفصل هنا إذا وقع مع (مَن) الشرطية فإنّه يقلبها من معنى الشرط إلى الاستفهام المشوب بمعنى النفي حتى ولو تلا الفاصلَ الفعلُ الماضي على الرغم من عدم تناسبه مع الاستفهام، نحو: مَن توكل على الله إلا وفقه الله؟[٣]، وأيضاً يمتنع الفصل هنا في جملة النفي المتضمن لمعنى الشرط؛ لأنَّ الفاصل ينقض النفي عمَّا يليه، ويجعله

---

[١] ينظر الكتاب ٢٣٣/٤، المقتصد للجرجاني ١١٠١/٢، الكشاف للزمخشري ١٦٥/٤، ارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤، الجنى للمرادي ص ٣٧٥، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٠٨، التصريح للشيخ خالد ٣٧٩/٢، الفرائد للسيوطي ٦٠٩/٢، الفواكه للفاكهي ص ٢٩٥، الصبان ١٤٤٠/٤، الدسوقي ١٧٧/١، الخضري ٧٥٢/٢، الكواكب للأهدل ص٥١٥، معاني السامرائي ١١٤/٤.

[٢] ينظر الكتاب ٦٣/٣، الإغفال للفارسي ٤٢٥/٢، السر لابن جني ٢٥٣/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٤٣، ابن يعيش ٢/٩، التأويل للحوز ٦٤٥/١.

[٣] ينظر الكتاب ٣٢/٣، التبصرة للصيمري ٤٥٨/١، الكشف للأصبهاني ٥٧٠/١، ٨٠٩، ١٤٤٧، ش الجمل لابن عصفور ٧٢/٣، ش العمدة لابن مالك ٣٥٠/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٢٤/٢، ش ابن الناظم ص ٦٨٠، المسائل السفرية لابن هشام ص ٤٢، مغني اللبيب ١٢٨/١، ١٩٥/٤، ش التحفة لابن الوردي ص ٣٧٥، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ١٣٩، الفرائد للسيوطي ٤٧٨/١، همع الهوامع ٨/٢، الأشموني ٢١٤/٣، خزانة الأدب ٥٤٠/١.

مثبتاً، وتبعاً لذلك يمتنع جزمه إذا كان مضارعاً مجرداً من الفاء، وإذا اقترن بها امتنع نصبه، بل يتعيّن فيه الرفع[1]، نحو: ما تأتينا إلا فتحدثُنا.

الفاصل الخامس:الفصل بظرف الزمان

يمتنع الفصل هنا بظرف الزمان الماضي؛ لتدافع زمنه مع الاستقبال الذي يفيده الشرط، حيث اتفق النحاة على منع ذلك إذا كان فعل الشرط مضارعاً حقيقياً، فلا يجوز نحو: إنْ تتزوج أمس تسعد، ولكنّهم اختلفوا على ثلاث أقوال إذا كان فعل الشرط ماضياً، أولها منع ذلك مطلقاً، وهذا ما ذهب إليه ابن السراج، ومَن وافقه، وثانيها ما ذهب إليه ابن جني، والرضي، ومَن وافقهما، وهو إجازة ذلك مع (كان) فقط؛ لقوة دلالتها على الماضي؛ ولأنَّها تُؤوَّل مع ما يليها إلى المستقبل، نحو: إنْ كنت أعطيتني – أمس – فسوف أعطيك اليوم، والمعنى إنْ ثبت إعطاؤك لي أمس، ولكنّ المبرد لم يَشترط مع (كان) التأويل، ولكن ردَّ ذلك ابن السراج، وابن مالك، وفي القول الثالث، ذهب ابن مالك إلى إجازة الفصل هنا مطلقاً بشرط تأويل الماضي إلى المستقبل نحو: إنْ أحسنت إليَّ – أمس – فقد أحسنت إليك اليوم، والمعنى: إنْ تبين إحسانك إليَّ أمس تبين إحساني إليك اليوم[2].

الفاصل السادس:الفصل بأداة الشرط بين جواب الشرط المتقدم، وبين فعل الشرط المتأخر

يمتنع الفصل هنا باتفاق مع اختلاف تعليل ذلك بين البصريين، والكوفيين، وذلك إذا كان جواب الشرط مجزوماً لفظاً بأداة الشرط، ولكنّهم يختلفون في ذلك إذا لم يكن الجواب مجزوماً لفظاً بأداة الشرط، حيث إنّه إذا كان الجواب مجزوماً لفظاً بأداة الشرط فإنّ النحاة يتفقون على منع الفصل هنا سواءٌ أكان فعل الشرط مجزوماً لفظاً

---

(1) ذهب ابن مالك، وابنه، وابن الوردي، والسيوطي إلى تعميم هذا الحكم أيضاً على (إلا) إذا وقعت بعد الجواب، أي اعتبارها ناقضة للنفي، ولكن أجاز فيها حينئذٍ سيبويه، ومَن وافقه كالأعلم الوجهان، أي جواز اعتبار تحقق النقض، أو عدم تحققه، نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا تكذب. ينظر مصادر الهامش التالي.

(2) ينظر الأصول لابن السراج ١٩٠/٢، الإغفال للفارسي ٣٣٠/٢، المقتصد للجرجاني ١٠٩٥/٢، ابن يعيش ١٥٦/٨، أمالي ابن الحاجب ٢١٨/١، ش التسهيل لابن مالك ٩٢/٤، ش الكافية للرضي ٢٦٥/٢، التصريح للشيخ خالد ٤٠٤/٢، الصبان ١٤٣٠/٤.

بأداة الشرط ،أم لا، فلا يجوز نحو: أكرمْك إنْ تأتني، أو إنْ أتيتني، وعلل البصريون ذلك بعدم جواز عمل الجازم فيما قبله؛ لضعفه في العمل، بينما علل الكوفيون ذلك بأنّ جواب الشرط يجزم بالجوار، وأنّه متأخر عن تقديم؛ لأنَّ موضعه الحقيقي عندهم قبل أداة الشرط، فلمَّا تأخر جُزم، أو تصدرته الفاء، أي إنّ الجزم عندهم بمثابة العِوض عن التقديم، فإذا تقدم فلا حاجة حينئذٍ للجزم؛ لأنَّه لا يجتمع العِوض، والمُعوض عنه في آنٍ واحدٍ، ولكنّ كثيراً من النحاة كابن السراج، وعبدالقاهر الجرجاني، والسيوطي ردُّوا تعليل الكوفيين بأنّ الجواب مُسبَّبٌ عن الشرط، ويستحيل تقدم المُسبَّب على المُسبِّب، أي تقديم الجواب على الشرط، وأمّا إذا لم يكن الجواب مجزوماً لفظاً بأداة الشرط فقد تباينت آراء النحاة على أربع أقوال، أولها قول سيبويه، وجمهور البصريين، وهو امتناع الفصل هنا في السعة دون الشعر إذا كان فعل الشرط مجزوماً لفظاً بأداة الشرط؛ لأنَّه يَضْعُف أنْ تعمل أداة الشرط لفظاً في فعل الشرط، ثم لا يكون لها جواباً مجزوماً لفظاً بها، ولكنّ ابن السراج، وابن مالك، والرضي أجازوا الفصل حينئذٍ في السعة؛ لثبوته، ولكن ضعّفه ابن السراج مع غير (إنْ)، بينما منعه ابن مالك مع أسماء الشرط الموصولة، وأجازه الرضي بضعف مطلقاً، وأمّا إذا لم يكن فعل الشرط مجزوماً لفظاً بأداة الشرط فإنّه عند سيبويه، وجمهور البصريين يجوز الفصل هنا باعتبار المتقدم هو دليلٌ على جواب الشرط المحذوف، ولكن قيَّد الواسطي الضرير جواز ذلك مع (إنْ) فقط؛ لأنَّها أمّ الباب، بينما نسب الرضي إلى ابن السراج منع جوازه مع أسماء الشرط الموصولة[1]، وأمّا ثاني الأقوال فهو قول الكوفيين، ومَن وافقهم كأبي زيد[2]، والأخفش، والمبرد، والزمخشري في أحد قوليه، حيث يجوز عندهم الفصل هنا مطلقاً مع حرف

---

[1] ولكن يمتنع اعتبار المتقدم جواباً للشرط، ولا دليلاً عليه إذا اقترنت أداة الشرط، وتصدرتها الفاء، أو همزة الاستفهام – خِلافاً ليونس معها –، أو واو العطف المؤدية لفساد المعنى؛ لذلك يمتنع حينئذٍ الفصل هنا، ويتعيّن ذكر الجواب متأخراً عن الشرط، فلا يجوزنحو: أنت ظالم فإن فعلت، ولا– خِلافاً ليونس– أكرمُك أئِن أكرمتني، ولا أنت راسبٌ في الاختبار وإنْ اجتهدت في المذاكرة. ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة التالية.

[2] هو سعد بن أوس الخزرجي الأنصاري، استقدمه المهدي إلى بغداد مع غيره من العلماء، من شيوخه أبو عمرو بن العلاء، والمفضل الضبي، وله كتاب النوادر، توفي عام ٢١٥هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص ٥٤، التعيين لليماني ص ١٢٨، بغية الوعاة ٥٨٢/١–، تاريخ بروكلمان ١٤٥/٢.

الشرط، ويمتنع مع أسماء الشرط، سواءٌ أكان فعل الشرط مجزوماً لفظاً بأداة الشرط أم لا، وعللوا ذلك بأنّ الجواب قد رجع بالفصل هنا إلى موضعه الأصلي، نحو: أقومُ إنْ تقم، وأضاف بعضهم لهذا التعليل عدم الحاجة إلى تقدير حذف الجواب؛ لوضوح المعنى، وأمّا القول الثالث فهو قول المازني، ومَن وافقه، حيث يجوزعنده تقديم جواب الشرط إذا كان مضارعاً مطلقاً، نحو: أقومُ إنْ قام زيد، أو إنْ يقوم زيد ، ووافقه في ذلك الفارسي، ولكنّه اشترط لصحة ذلك أنْ يكون تحقق الجواب يقع بعد تحقق الشرط مباشرةً دون مُهلةٍ، أو تراخي بينهما فإذا كان هناك تراخٍ، ومُهلة فإنّ المضارع المتقدم على الشرط، هو دليلٌ على جواب الشرط المحذوف، ولقد علل ابن عقيل ذلك بقوله:"ويُوجَّه بأنّ في تقديمه ماضياً كثرة مخالفة الأصل فيخرج الماضي عن ظاهره إلى الاستقبال، ويخرج الجزاء عن أصله بالتقديم"[١]، وأمّا القول الرابع، والأخير فهو قول بعض البصريين، ومَن وافقهم كالسهيلي،حيث إنّه يجوزعندهم تقديم جواب الشرط مطلقاً إذاكان فعل الشرط ماضياً فقط نحو: أقوم إنْ قمت، وقمت إنْ قمت[٢] ، ويوجَّه ذلك بأنّ عدم جزم أداة الشرط لفعل الشرط لفظاً أجازحذف الجواب،وتقديم دليل يدل عليه على أداة الشرط.

---

[١] المساعد لابن عقيل ١٦٤/٣، وينظر مصادر الهامش التالي.

[٢] ينظر الكتاب ٦٦/٣-٧١، ٧٩، ٨٢، المقتضب ١٩/٢، ٦٦-٦٩، الأصول لابن السراج ١٦١/٢، ١٩٣، الشعرللفارسي ٨٦/١، ٤١٢/٢، البصريات للفارسي ٥٤٨/١، ٧٢٤، ٨٠٩/٢، العلل للوراق ص ٢٨٢، معاني الرماني ص ١٧٤، الخصائص لابن جني ٢٨٣/١، ٣٨٧/٢، المقتصد للجرجاني ١١٢٠/٢، ش اللمع للواسطي ص ١٧٥، الكشف للأصبهاني ٢٥٩/١-، ٨٦٣/٢، منثور ابن الأنباري ص ٣٥، أمالي السهيلي ص ٩٧، ش الجزولية للشلوبين ٥٢٠/٢، التوطئة للشلوبين ص ١٥٢، ش التسهيل لابن مالك ٧٧/٤-، ٨٦، ش العمدة لابن مالك ٣٥٤/١، شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٥، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٤٩/٢، ١٦٥، ش الكافية للرضي ٢٥٦/٢-، ارتشاف الضرب ١٨٧٧/٤-، البحر المحيط ١٦٦/٤، ش المرادي ١٢٩٢/٣، أوضح ابن هشام ٩٩/٣، ١٩٦/٤، الجامع لابن هشام ص ٨٨، مغني اللبيب ٢٤٥/٢، ٣٨٦، ٥٢٣/٦، ش الألفية لابن القيم ٨٠٨/٢، ش ابن عقيل ٣٦/٤، الأشباه،والنظائر٢٥٣/٣، الأشموني ٢٥٥/٣، ٢٧٥، خزانة الأدب ٥٧/٩، ٧٠، ٣٤٩/١١، الدسوقي ٢٧٣/٢، سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص ٢٦١، الصدارة للشنقيطي ص ١٤٦، الجملة الشرطية للشمسان ص ٢٤٤.

المبحث الثاني:"الفصل" في جملة أدوات الشرط غير الجازمة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول:الفصل بين (أمّا) الشرطية، وفاء الجزاء المتصدرة لجوابها[١]

المسألة الأولى:الفصل الواجب

تتلخص تعليلات النحاة لأسباب وجوب الفصل هنا في ثلاثة تعليلات اثنان منها لفظيان،والثالث معنوي،حيث إنّ التعليل الأول اللفظي يتعلق بـ(أمّا)،وهو إنّها متضمنة لمعنى أداة،وفعل الشرط معاً،وتقديرذلك عند سيبويه،والجمهورهو :مهما يكن من شيء، أي أنّها بمنزلة الفعل في التقدير، وكذلك نجد أنّ فاء الجزاء مع ما يليها بمنزلة الفعل أيضاً في التقدير ؛لأنَّها جوابٌ للشرط؛ لذلك يتعيّن الفصل بينهما؛لأنَّ الفعل لا يلاصق الفعل، ويندرج مع هذا التعليل أيضاً أنّ الفعل المقدرفي (أمّا) هو في حكم المحذوف، وهو عمدة في جملته، وحذف أي عمدة يلزم معه التعويض عنه؛ لذلك يتعيّن وجود الفاصل هنا عِوضاً عن الفعل المحذوف؛ ليملأ ويشغل الفراغ الناتج عن حذفه، وأمّا التعليل الثاني اللفظي فيتعلق بفاء الجزاء،حيث نص النحاة على أنّه يلزم في الفاء غير الزائدة أنْ تكون رابطة بين إسمين كما في العطف، أو بين جملتين كما في العطف، والجزاء؛لأنَّ الربط إنّمايقع بين معنيين مكتملين،وتبعاً لذلك يمتنع فيها أنْ تلي الحرف؛

---

[١] لقد عبّر بعض النحاة كالزجاج، والسيرافي، والرضي عن صعوبة فهم هذا المطلب، ولكنّي حسب، استقرائي الناقص وجدت أن الرضي قد وُفِق أكثر من غيره في شرحه، وتبسيطه، حيث إنّه فصل إجمال قول سيبويه، بل إنه رجَّح بعض الأقوال على قوله، ويلزمنا أيضاً أن نشير الى أن وجود الفاء في جملة (أمّا) هو الذي يدل على تضمنها لمعنى الشرط، وإنْ كان لبعضهم تحفظ على ذلك؛ لأنَّ الفاء لا تلزم الشرط دائماً، ولكن يبدو أنه يمكن الرد على ذلك بأنها تدل على معنى الشرط عند انتفاء كونها عاطفة، أو زائدة؛ لتعين معنى الجزاء فيها حينئذٍ، وتبعاً لذلك نص النحاة على عدم جواز حذفها في السعة إلا إذا حُذف معها القول؛ لأنَّه لكثرة حذفه أصبح كالمنطوق به إذا حُذف، وذلك كقوله تعالى:" فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ" [سورة آل عمران(١٠٦)]، أي فيقال لهم أكفرتم، ولكن يقع حذفها في سوى ذلك في نادر الكلام؛ لأمن اللبس، وفي الضرورة الشعرية، كالحديث الشريف:"أمّا بعد ما بال رجال" [ينظر مصادره في الهامش الأول في الصفحة التالية] ، أي فما بال رجال، وكقول الحارث بن خالد المخزومي [ينظر البيت في ديوانه، تحقيق/ يحيى الجبوري، بغداد، ط. ١٩٧٢م، ص ٤٥، وفي مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية]:

فأمّا القتال لا قتال لديكم – ولكن سيراً في عِراض المواكب

، أي فلا قتال لديكم.

لتربطه بغيره؛ لأنَّ الحرف لا يدل على معنى مكتمل في ذاته، ووِفقاً لذلك يمتنع أنْ تلي الفاء (أمّا)؛ لأنَّها وإنْ كانت متضمنة لمعنى الفعل فهي في اللفظ حرف؛ ولهذا علل النحاة وجوب الفصل هنا بأنّه لتحسين اللفظ، وإجرائه على ما في سائر اللغة، وأمّا التعليل الثالث المعنوي فهو يختص بالفاصل نفسه؛ لأنَّ في توسطه بين (أمّا)، والفاء دلالة معنوية على أنّه هو المقصود بالحكم في هذه الجملة، وهو أنّ مدلولها العام يتعلق به[1]،ولتبسيط دراسة الفواصل هنا سنقسمها إلى قسمين،حيث يختص كل قسم منهابتحقق اعتبارٍمعينٍ،ومِن ثَمّ يندرج تحته الفواصل التي تناسبه،وذلك كما يلي:

القسم الأول:إذا كانت الألفاظ التي تلي فاء الجزاء لاتماثل الفاصل،وغيرمشتقةٍ منه:

الفاصل الأول:الفصل بالمبتدأ

يجوزفي الفاصل هنا أنْ يكون اسماً صريحاً،نحو:أمّا زيدٌ فمجتهدٌ، أو مصدراً مؤولاً، نحو: أمّا أنْ يكون زيداً فمجتهدٌ، والفصل هنا يترتب عليه وجوب الفصل بين المبتدأ، والخبر بفاء الجزاء[2]، ويمتنع ذلك في سوى هذا الموضع، ولكنّه يقع هنا بتقدم المبتدأ عن موضعه الحقيقي بعد الفاء؛للزوم الفصل بين (أمّا)، والفاء[3].

---

(1) ينظرالكتاب١/٢٩٤، ٣٨٤، معاني الفراء١/٢٨٨، المقتضب٢/٣،٦٩/٢٧، معاني الزجاج١/٤٥٤، الانتصار لابن ولاد ص ١٠٠، الشعرللفارسي١/٦٣-٦٦، ٨٤، الإغفال للفارسي٢/١٦١، البصريات للفارسي ١/٢٣١، السر لابن جني ١/٢٦٥، الخصائص لابن جني ١/٣١٢، مشكل إعراب القرءان لمكي٢/٧١٤، ش ابن بابشاذ ص١٩٥،الاقتضاب لابن السيد ص٢-٢٨٩،٥،الكشاف للزمخشري١/٦٠٧،أمالي ابن الشجري١/٨٦، ٢/٧-١٢، ٣،١١٩/١٣١، الكشف للأصبهاني ٢/١٣١٨، إيضاح القيسي ١/١٢٧-١٣٢، ابن يعيش ٩/١١، ش الكافية لابن الحاجب٣/١٠٠٥، ش التسهيل لابن مالك ١/٣٢٥، ٢/٩٨، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢/١٨١، ش ابن الناظم ص٧١٥، ش الكافية للرضي٢/٣٩٦، ٣٩٩، المالقي ص٩٧، ش ابن جمعة٢/١١٥٠،ارتشاف الضرب٤/١٨٩٣، البحر المحيط ٣/٣٦، ش المرادي ٣/١٣٠٥، الجنى للمرادي ص٥٢٢، أوضح ابن هشام ٤/٢١١، الجامع لابن هشام ص٨٩، مغني اللبيب١/٣٥٣، ش الألفية لابن القيم٢/٨١٧، المساعد لابن عقيل ٣/٢٣٤-، ش الألفية للمكودي ص ٢٦٥، ش الشريف الجرجاني ص ٥٢٥، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٩٩، الشمني ١/١٢٠-، التصريح للشيخ خالد ٧/٤٢٦-٤٢٩، ش الألفية للسيوطي ص ٤١٦، الفرائد للسيوطي ٢/٦٢٠، همع الهوامع٢/٤٧٨-٤٨٠، الأشباه،والنظائر٧/١٠٩، الأشموني ٣/٢٩٦، خزانة الأدب١/٤٥٢، ١١/٣٦٥، الخضري ٢/٧٦٣، الدرر اللوامع ٢/٢٠٧، الجملة الشرطية للشمسان ص٢٣٠-٢٤١، الصدارة للشنقيطي ص ١٥٨.

(2) ينظر في هذه الدراسة ص ١١٠-.

(3) ينظر مصادر الهامش الأول.

الفاصل الثاني:الفصل بخبر المبتدأ

يتحقق الفصل هنا إذا اتصلت فاء الجزاء بالمبتدأ، ولكن يُشترط لصحة وقوعه أنْ لا يكون الخبر الفاصل جملةً؛ لأنَّه يمتنع توسطها بين (أمّا)، والفاء[١]، وكذلك يُشترط عدم وجود فاصل آخر يفي بالفصل الضروري المطلوب؛ لأنَّ وجوب تقديم الخبر هنا هو ضرورةٌ قُصوى؛ لذلك رُوي عن الصفار البطليوسي قِلَّة الفصل به[٢]، وللفصل هنا دلالة معنوية مهمة هي إفادة أنّ مضمون الجملة يتحدث عنه، فمثلاً يختص حديثنا عن الاجتهاد في نحو: أمّا مجتهدٌ فزيدٌ، وعن البادية، في نحو: أمّا في البادية فالشجاعُ. ويتفق النحاة في تماثل الفصل هنا مع الفصل بخبر النواسخ باستثناء خبر الحروف الناسخة، ففيه خلاف لاتصافها بالصدارة[٣]، ذلك نحو: أمّا عندك فيكون زيدٌ، أو فظننت زيداً، أو فليت زيداً.

الفاصل الثالث:الفصل بمعمول (أمّا)

يتعيّن عند سيبويه، ومَن وافقه خلافاً للكوفيين في الفاصل هنا أنْ يكون شبه جملة باستثناء الحال؛ لأنَّ العامل المعنوي المقدر في (أمّا) لا يقوى على نصب الاسم الصريح، نحو: أمّا غداً فلك ذلك، ولكنّ الفاصل هنا يجوز فيه أيضاً أنْ يكون معمولاً لِمَا بعد الفاء إذا لم تلِ الفاء أداة صدر؛ لأنَّه حينئذٍ يتعيّن فيه خلافاً للمبرد أنْ يكون معمولاً لـ(أمّا) فقط؛ لأنَّ أداة الصدر تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها، وذلك نحو: أمّا اليوم فإنّ العلم متقدمٌ، ولكن خلافاً للجمهور أجاز بعض النحاة في الفاصل هنا أنْ يكون معمولاً للفعل المقدر مطلقاً سواءٌ أ كان اسماً صريحاً أم لا، وسواءٌ أ تلا الفاء أداة صدر أم لا، حيث يقدرون الفعل المضمر في (أمّا) بـ: مهما ذكرت، ولكن ردّ الرضي ذلك بعدم جواز نصب المبتدأ الفاصل هنا باتفاق النحاة، وأيضاً خلافاً للجمهور ضَعّف ابن الحاجب اعتبار الفاصل هنا معمولاً للفعل المقدر في (أمّا)؛ لأنَّه يتعلق بما بعد الفاء، حيث استدل على ذلك بأنّك إذا قلت: أمّا يوم الجمعة فزيد

---

[١] ينظر الفصل الممنوع ص ٢٩٣، وما يليها.

[٢] ينظر الهامش الأول في الصفة السابقة.

[٣] ينظر تفصيل ذلك في الفصل بمعمول ما بعد الفاء في الصفحة التالية.

منطلق، فالمعنى المراد هو انطلاق زيد يوم الجمعة، وليس هو : مهما ذكرت يوم الجمعة فزيد منطلق[١]، ولكن يبدو أنّه يمكن الردُّ على ذلك بأنّ الجمهور يقدر الفعل المضمر في (أمّا) بـ: مهما يكن من شيء، وليس بـ: مهما ذكرت، حيث يكون التقدير عندهم: مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق، حيث إنّ المعنى المراد هو الإخبار بأنّ يوم الجمعة يقع فيه انطلاق زيد، أي أنّ محور الكلام هو يوم الجمعة لا انطلاق زيد، حيث يمكن إضافة وقوع عِدة أحداث أخرى في يوم الجمعة غير انطلاق زيد، نحو: أمّا يوم الجمعة فزيد منطق، وسعيد سافر،و... .

الفاصل الرابع:الفصل بمعمول ما بعد فاء الجزاء

يشترط سيبويه، والمازني، والجمهور خلافاً للفراء، والمبرد، وابن درستويه، ومَن وافقهم[٢] لجواز وقوع الفصل هنا عدم وجود أداة صدر، أو أي فاصل قاطع آخر بعد الفاء مباشرةً يمنع ما بعده أنْ يعمل فيما قبله[٣]، أي أنّ مقياس جواز وقوع الفصل هنا هو جواز تقديم الفاصل المعمول على عامله الذي يقع بعد الفاء عند حذف (أمّا)، والفاء، حيث يجوز في الفاصل هنا أنْ يكون مثلاً مفعولاً به، كقوله تعالى:"فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ "[٤]، وقوله:"وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ"[٥]، وقول العرب: أمّا العسلَ فأنا شرَّابٌ، أو

---

[١] ينظر الكتاب ٧٩/٣، المقتضب ٣٥٤/٢، الشعرللفارسي ٦٤/١، ٨٤، البصريات للفارسي٦١٨/١، الاقتضاب لابن السيد ص ٣، أمالي ابن الشجري ١٣٢/١١،٣/٢، ش الكافية لابن الحاجب ١٠٠٦/٣، ش التسهيل لابن مالك ٣٢٩/٢، ش الكافية للرضي ٤٠٠/٢، ارتشاف الضرب ١٥٧٣/٣، ١٨٩٦/٤، الجنى للمرادي ص ٥٢٧، مغني اللبيب ٣٦٩/١-٣٧٤، المساعد لابن عقيل ٢٣٩/٣، همع الهوامع ٤٨١/٢، الدسوقي ٦٢/١، حاشية ابن حمدون ص ٦٣٢.

[٢] حيث إنهم أجازوا تقديم المعمول الفاصل هنا على أداة الصدر في جملة (أمّا)، نحو: أمّا زيداً فإني ضاربٌ، ولقد أيَّد ابن الحاجب، والرضي خِلافاً لابن يعيش، وابن جمعة هذا القول، واستدلا على ذلك بأن العِلَة المبيحة لتقديم المعمول على فاء الجزاء، والتي هي فاصل قاطع، تبيح للمعمول أيضاً التقدم على أي فاصل قاطع آخر كأدوات الصدور، ولكنّ ابن السيد، وأبي حيان ذكرا بأن بعض النحاة خصَّ ذلك بشبه الجملة فقط؛ للاتساع فيها دون غيرها، نحو: أمّا في المسجد فإني مُلاقيك. ينظر مصادر الهامش الأول ص ٢٨٤، والهامش الثاني في الصفحة التالية.

[٣] ينظر التمهيد ص ١٦-.

[٤] سورة الضحي (٩)

[٥] سورة الضحي (١١)

مفعولاً له، نحو: أمّا تأديباً فأنا ضاربك، أو مفعولاً مطلقاً، نحو: أمّا كرماً فأنا مكرمُك، أو حالاً، نحو: أمّا مسرعاً فزيد ذاهبٌ، أو مفعولاً منصوباً بالاشتغال، أي بفعل مُضمر مُفسَّر يقع تقديراً بعد الفاء، وذلك إذا اشتغل الفعل الظاهر المفسِّر بعد الفاء بضمير يعود على المفعول الفاصل، وذلك كقِراءة الحسن، والأعمش، والمفضل عن عاصم، بنصب (ثمود) في قوله تعالى:"وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ"[1]،أي أمّا ثمود فهدينا هديناهم، حيث يرجع سبب تقدير الفعل المفسَّر بعد الفاء؛ لامتناع جواز أنْ يلي (أمّا) الفعل سواءٌ كان ظاهراً، أو مقدراً، وأيضاً لامتناع جواز أنْ يكون الفاصل هنا جملةً تامةً إذا قدرنا الفعل بعد الفاصل المعمول، وقبل الفاء؛ ولكنّ الخضري علّل ذلك بمنع كثرة الفواصل بين (أمّا)، والفاء، ولكن يبدو أنّ التعليل الأرجح هو ما ذكرنا؛ لأنَّ الكثرة لا تمنع التقدير، كما في العطف، والجملة التي لا محل لها من الإعراب، كما سيظهر في الفاصل التالي،والفصل الجائزهنا[2].

الفاصل الخامس: الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل الواجب هنا بجملة صلة الموصول إذا كان الاسم الفاصل بين (أمّا)، والفاء هو اسماً موصولاً[3]، كقوله:"فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا"[4].

القسم الثاني:إذا كان ما يلي فاء الجزاء يماثل الفاصل، أو هو مشتق منه، فتكون الفواصل هنا حينئذٍ وِفق هذا الاعتبار ثلاث حالات مختلفة، أولها: أنْ يكون الفاصل مصدراً، وما يلي الفاء مشتقاً منه، وثانيها: أنْ يكون الفاصل صفة، وما يلي الفاء مماثلاً له، وثالثها: أنْ يكون الفاصل غير المصدر، والصفة، وما يلي الفاء

---

(1) سورة فصلت (١٧)

(2) ينظر الكتاب ١١١/١، ١٣٧/٣، ١٣٩، معاني الفراء١٤/٣، معاني الزجاج ٣٨٣/٤، البصريات للفارسي٦٧٨/١، التبصرة للصيمري٣٢٦/١، مشكل إعراب القرءان لمكي ٦٤١/٢، ٨٢٤، الإقتضاب لابن السيد ص ٣٠-٣٢، الكشاف للزمخشري٣٧٦/٥، ش الوافية لابن الحاجب ص ٤١٩، ش الكافية الشافية لابن مالك١٨٢/٢، ش الكافية للرضي ٣٩٦/٢، ٤٠٠، التذكرة لأبي حيان ص ٣٧٩، البحر المحيط ٧٦٠/٢، ٥٣٧/٦، ٦٥٠/٧، الجنى للمرادي ص ٥٢٥، مغني اللبيب ٣٦٦/١، ش الشريف الجرجاني ص ٦٨٢، الشمني ١٢٧/١، الأشموني ٢٩٨/٣، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٢٧٢/٨.

(3) ينظر مصادر الهامش الرابع ص ٢٩٢.

(4) سورة آل عمران (٥٦)

مماثلاً له، وفي هذه الحالات الثلاث السابقة باستثناء الحالة الأخيرة، يعتمد إعراب الفاصل على تعريفه، أو تنكيره، فيترتب على ذلك وجود خمسة فواصل مختلفة لكل واحد منها إعرابه الخاص به، وإليك الآن تفصيل هذه الفواصل الخمسة:

الفاصل الأول:الفصل بالمصدر النكرة

ذلك نحو: أمّا سِمناً فسمينٌ، وأمّا عِلماً فعالمٌ، حيث يكون الفاصل هنا في لغة الحجازيين واجب النصب، ولكنّ النحاة اختلفوا في تخريج إعرابه، حيث ذهب سيبويه إلى إعرابه مفعولاً له، ولكنّ الفارسي، والرضي، وأبا حيان، والمرادي وافقوا الخليل في إعرابه حالاً، بينما تابع الرضي أيضاً الأخفش في جواز إعرابه مفعولاً مطلقاً، ولكن رجَّح ابن هشام مذهب الكوفيين بإعراب الفاصل مفعولاً به لفعل محذوف مضمر في (أمّا)، تقديره: مهما ذكرت، وأمّا في لغة بني تميم فينتصب الفاصل هنا عندهم بكثرة، ولكنّها لا تبلغ حد الوجوب، حيث يكون إعرابه عندهم حالاً مؤكدة، سواءٌ كان العامل فيه مقدراً في (أمّا)، أو ظاهراً بعد فاء الجزاء، كما نص على ذلك الرضي، ولقد ذهب بعض النحاة إلى إضمار (أنْ يكون) ناصبةً للفاصل هنا، ولكن ردّ ذلك المبرد، وابن ولاد، ولكنّها إذا كانت ظاهرةً في اللفظ، نحو: أمّا أنْ يكون عالماً فهو عالمٌ، فإنّ سيبويه أجاز نصب المصدر المؤول الفاصل مفعولاً له، ومنع من إعرابه حالاً؛ لأنَّ المصدر المؤول يكون لِمَا لم يقع بعد، أي للاستقبال، وليس للحال[1].

الفاصل الثاني:الفصل بالمصدر المعرفة

وذلك نحو: أمّا السِمن فسمينٌ، وأمّا العِلم فعالمٌ، حيث يجوز فيه في لغة الحجازيين إمّا رفعه بالابتداء، وهو الأكثر، وإمّا نصبه، وِفق الخلاف في الفاصل السابق في تخريج إعرابه، أي مفعولاً له عند سيبويه، ومفعولاً مطلقاً عند الأخفش،

---

[1] ينظر الكتاب ١/٣٨٥–٣٩٠، الانتصار لابن ولاد ص ١٠٩، جمل الخليل ص ٣٧، البصريات للفارسي ١/٤٩٦، ٤٩٨، ٦٦٢، أسرار ابن الأنباري ص١٩١، نتائج السهيلي ص ٢٢٩، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٨٣، ش التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٩، ش العمدة لابن مالك ١/٤٣١، ٤٣٨، ش الكافية للرضي ٢/٣٩٧، ٣٩٩، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/٥٤٦، ارتشاف الضرب ٣/١٥٧٠–١٥٧٦، الجنى للمرادي ص٥٢٧، مغني اللبيب ١/٣٧٣، المساعد لابن عقيل ٢/١٤، التصريح للشيخ خالد ١/٣٧٤، ٥٨٢، همع الهوامع ٢/٢٣٨، الصبان ٤/١٤٧٦، ش المقرب لفاخر ٢/٥٩١.

والرضي، ومفعولاً به عند الكوفيين، وابن هشام، ولكن يمتنع إعرابه هنا حالاً؛ لأنَّه معرفة، بينما الحال نكرة، وأمّا في لغة بني تميم فإنّ سيبويه نص على أنّه يجب عندهم الرفع بالابتداء، والعائد إليه من الخبر محذوف، ولكنّ الرضي خالفه فيما ذهب إليه، حيث نصَّ على أنّه يجوز في لغة بني تميم نصب الفاصل على أنّه مفعولٌ مطلقٌ، أو رفعه بالابتداء، والراجح حينئذٍ عدم تقدير ضمير رابط؛ لتضمُّن الخبر لمعنى المبتدأ[١].

الفاصل الثالث:الفصل بالصفة النكرة

وذلك نحو: أمّا عالماً فعالمٌ، وأمّا صديقاً مصافياً فليس بصديقٍ مصافٍ، حيث يُنْصَب الفاصل هنا على أنّه حالٌ مؤكدةٌ وجوباً عند الحجازيين، وبكثرةٍ فقط عند بني تميم[٢].

الفاصل الرابع:الفصل بالصفة المعرفة

وذلك نحو: أمّا العالِمٌ فعالمٌ، وأمّا الصديقُ المصافي فليس بصديقٍ مصافٍ، حيث إنّه يجب رفع الفاصل هنا بالابتداء باتفاق بين الحجازيين، وبني تميم، على حدٍّ سواءٌ[٣].

الفاصل الخامس:الفصل بغير المصدر، والصفة

يستوي في الفاصل هنا المعرفةُ، والنكرةُ، وذلك، نحو: أمّا أبوك فلا أبا لك، وأمّا البنين فذوبنين، وأمّا زيد فقد قام زيد، حيث يتفق الحجازيون والتميميون على رفع الفاصل هنا بالابتداء، ولكنّ سيبويه قد ذكر بأنّ هناك لغة ضعيفة قليلة يُنصب فيها الفاصل هنا إذا كان مُعرَّفاً غير معين، وعلل السيرافي سبب ذلك الضعف بأنّ الفاصل هنا اسم، والأسماء ليست بمصادر فيشتق منها أفعال ناصبة، ويمكن أنْ نضيف إلى ذلك بأنّ الأسماء تدل على ذوات، ولا تدل على معاني يمكن بها أنْ تكون حالاًً، أو مفعولاً له هنا، وهذه اللغة الضعيفة، نحو: أمّا قريشاً فأنا أفضلهم، وأمّا البنين فذو بنين، أي بنين غير معينين، حيث خرَّج سيبويه إعراب الفاصل المنصوب بأنّه حال؛ لأنَّه

---

[١] ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة السابقة.

[٢] كسابقه.

[٣]. كسابقه.

يشبه المصدر في عدم التعيين، ولكنّ الرضي، وابن هشام، وافقا الكسائي، والكوفيين بإعرابه مفعولاً به لفعل مقدر، تقديره: مهما ذكرت، وأمّا إذا كان الفاصل المعرَّف معيَّناً فإنّ سيبويه يُوجب رفعه، ولكنّ أبا حيان ذكر بأنّ الكوفيين، ومَن تابعهم كالسيرافي، وابن مالك قد أجازوا نصبه مفعولاً به، نحو: أمّا البصرةَ فلا بصرة لك، وأمّا أباك فلا أب لك، أي: مهما ذكرت البصرة، ومهما ذكرت أباك[١].

---

[١] ينظر مصادر الهامش الأول ص ٢٨٨.

المسألة الثانية: الفصل الجائز

الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يجوز وقوع الفصل هنا بالجملة المعترضة، ولكنّها يُشترط فيها وقوعها بعد الفاصل الحقيقي اللازم بين (أمّا)، والفاء؛ أي أنّ الجملة المعترضة الفاصلة هنا جوازاً لا تجاور (أمّا)؛ لأنَّها جملة تامة، فيمتنع فيها أنْ تكون هي الفاصل الحقيقي اللازم المجاور لـ(أمّا)؛ كما أنّها أيضاً لا محل لها من الإعراب، فهي إذن لا قيمة لها إعرابية من ناحية الفصل الواجب المطلوب بين (أمّا)، والفاء؛ لذلك فالغرض من الفصل الجائز هنا هو معنوي فقط، أي إضافة معاني جديدة، كالدعاء عند الفصل بجملة الدعاء المعترضة، نحو: أمّا اليوم – رحمك الله – فالأمر كذا، والتخصيص عند الفصل بجملة النداء المعترضة، نحو: أمّا اليوم – يا محمد– فإنّي مكرمك، وكتأكيد المعنى عند الفصل بجملة القسم المحذوف جوابها وجوباً؛ لدلالة جواب (أمّا) عليه، وذلك نحو: أمّا في طلب العلم – والله – فإنّك مجتهد، وكمعنى التعليق، أي تعليق تحقق جواب (أمّا) بتحقق وقوع الجملة المعترضة، وذلك عند الفصل بجملة الشرط المعترضة المحذوف جوابها وجوباً؛ لدلالة جواب (أمّا) عليه، وذلك وِفق مذهب سيبويه، ومَن وافقه كالفارسي في أحد قوليه[1]، ولكن يُشترط في فعل الشرط حينئذٍ في سعة الكلام أنْ لا يكون مجزوماً لفظاً بأداة الشرط؛ ليسهل حذف جوابه، وذلك كقوله تعالى:" فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ"[1]، وقوله:"وَأَمَّا

[1] خِلافاً لذلك ذهب الأخفش، ووافقه الفارسي في أحد قوليه إلى أنّ الجواب هنا مشترك بين (أمّا)، والشرط الفاصل في آنٍ واحدٍ، ولكن نسب أبوحيان، والمرادي إلى الفارسي قولاً آخراً، وهو أن الجواب للشرط الفاصل، وجواب، (أمّا) محذوف، أي أنّ للفارسي ثلاث أقوال مختلفة، ولكن رجَّح كثيرٌ من محققي النحاة مذهب سيبويه كابن الشجري الذي علل ذلك بأن جواب (أمّا) لا يجوز حذفه في السعة بعكس جواب (إنْ)، وأيضاً نص أبوحيان على أنه يمتنع اجتماع طالبيْ الجواب في جواب واحد مشترك بينهما خِلافاً في ذلك للأخفش، ومَن وافقه كالكسائي، والزمخشري، وكذلك نص الرضي وِفاقاً لمذهب سيبويه على أنّ أسماء الشرط الموصولة إذا تلت (أمّا)، وكان بعدها مضارع فإنه يقبح فيها أن تكون شرطية؛ بسبب حذف جواب الشرط ولكنّها إذا تلاها ماضٍ فإنها يجوز فيها أن تكون شرطية، أوموصولة، نحو: أمّا مَن أتاني فإني أكرمه. ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة التالية.

[1] سورة الفجر (١٥)

إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ"[٢]، حيث إنّ الفاصل الحقيقي اللازم مقدرٌ يعود على الإنسان، أي وأمّا هو إذا ما ابتلاه، وقوله:"وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ"[٣]، أي وأمّا هو إنْ كان[٤]، ويندرج تحت الفصل هنا، الفصل بالجملة المعطوفة على أي جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّها تتبعها في ذلك الحكم، وذلك كقوله تعالى:"فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ بِاللّهِ وَاعْتَصَمُواْ بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا"[٥]، وكذلك يندرج هنا الفصل بالجملة التي لها محل من الإعراب، والتي تتعلق بأحد أجزاء الجملة التي لا محل لها من الإعراب الفاصلة، حيث يجوز الفصل بها هنا؛ لأنَّها تعتبر تكملة، وتتمة للجملة التي لا محل لها من الإعراب الفاصلة، وذلك كالفصل بالجملتين الحاليتين (يسعى)، و(وهو يخشى)[٦] في قوله تعالى:" وَأَمَّا مَن جَاءكَ يَسْعَى وَهُوَ يَخْشَى فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّى"[٧].

---

(٢) سورة الفجر (١٦)

(٣) سورة الواقعة (٩٠، ٩١)

(٤) ينظر الكتاب ٧٥/٣، ٧٩، معاني الفراء ١٣٠/٣، المقتضب ٦٨/٢-٧١، ٧٩، ٣، ٢٧، المشكلة للفارسي ص ١٧٩، الشعرللفارسي ٦٤/١-، مشكل إعراب القرءان لمكي ٧١٤/٢، ش ابن بابشاذ ص ١٩٦، الكشاف للزمخشري ٣٧٠/٦، أمالي ابن الشجري ٣٥٦/١-، ١١٩/٢، الكشف للأصبهاني ١٣١٨/٢-، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٨٢/٢، ش ابن الناظم ص ٨/٦، ش الكافية للرضي ٢٦٠/٢، ٣٩٦-، ارتشاف الضرب ١٨٩٣/٤-، البحر المحيط ٣٦/٣، ٣٨، ٣٠٥/٨، ٦٦١، ش المرادي ١٣٠٥/٣، الجنى للمرادي ص ٥٢٤-، الإعراب ابن هشام ص ٤٤-، مغني اللبيب ٣٦٤/١، المساعد لابن عقيل ٢٣٥/٣، الشمي ١٢٥/١، التصريح للشيخ خالد ٤٢٩/٢، الأشباة والنظائر ٣١/٣، ٣٣، ١٠٨/٧-، الصبان ١٤٧٤/٤، الدسوقي ٦١/١، الأمير ٥٥/١، الخضري ٧٦٦/٢، حاشية ابن حمدون ص٦٣٤، التأويل للحوز ٦٥٣/١، التطبيق للراجحي ص ٣٥٢، ٣٥٨، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٢٠٥/١٣، ٢٧٣، جامع الغلاييني ٢٨٧/٣.

(٥) سورة النساء (١٧٥)

(٦) ينظر مصادر الهامش قبل السابق.

(٧) سورة عبس (٨-١٠)

المسألة الثالثة: الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بأكثر من اسم واحد

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّه يكفي اسم واحد؛ لأداء الفصل الضروري الواجب بين (أمّا)، وفاء الجزاء، فلا يجوز ، نحو: أمّا زيدٌ طعامَه فلا تأكل[١].

الفاصل الثاني:الفصل بالفعل

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّ الفعل لا يلاصق الفعل في لغة العرب، حيث إنّ (أمّا) متضمنة لمعنى الفعل، فهو كالملفوظ به في الكلام[٢]، وعلل ابن مالك[٣] ذلك بقوله :"فلو وليها فعل لتوهم أنّه فعل الشرط، ولم يعلم بقيامها مقامه"[٤]؛ لذلك لا يجوز، نحو:أمّا ضربت فزيداً،ولا أمّا مررت فبزيد، وقال ابن غازي متمِّماً لألفية ابن مالك:

وتلوها جزء الجواب قُدِّما للفصل، والأفعالُ لن تُقدما

الفاصل الثالث:الفصل بالاسم الصريح المنصوب مفعولاً به لـ(أمّا)

يمتنع الفصل هنا عند البصريين خلافاً للكوفيين، ومَن وافقهم كابن هشام؛ لأنَّ البصريين يُقدِّرون الفعل المضمر في (أمّا) بـ: مهما يكن من شيء، بينما يقدِّره الكوفيون، وابن هشام بـ: مهما ذكرت، وذلك نحو: أمّا زيداً فإنّه مجتهد، أي: مهما ذكرت زيداً، حيث قال ابن هشام:"(أمّا) ليست العاملة [أي للنصب]؛ إذ لا يعمل الحرف [أي (أمّا)] في المفعول به"[٥].

الفاصل الرابع:الفصل بمعمول ما بعد فاء الجزاء التي يليها مباشرةً أداة صدر، أو أي فاصل قاطع[٦]

يمتنع الفصل هنا عند سيبويه، والجمهور خلافاً للفراء، والمبرد[٧] ، وابن

---

[١] ينظر مصادر الهامش الأول ص ٢٨٤.

[٢] ينظر مصادر الهامش الرابع ص ٢٩٢.

[٣] نسب الشمني هذا القول لابن الناظم، ولكن يبدو أنّ الصواب هو أنّه لوالده. ينظر مصادر الهامش التالي.

[٤] ش الكافية الشافية لابن مالك١٨١/٢،ينظرش ابن الناظم٧١٦،الشمني١٢٦/١،ش الألفية لابن غازي ٢٨١/٢.

[٥] مغني اللبيب ٣٧٤/١ [بإضافتين؛ لتوضيح المعنى]، وينظر مصادر الهامش الأول ص ٣٠٠.

[٦] ينظر التمهيد ص ٨-١٦.

[٧] رُوي عن المبرد رجوعه إلى مذهب سيبويه، والجمهور. ينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة التالية.

الحاجب،والرضي،ومَن وافقهم[١]؛لأنَّه يشترط عند المانعين للفصل هنا لجوازوقوعه، هو جواز تحققه في غير جملة (أمّا)، حيث نص ابن الشجري على ذلك في قوله:"إنْ قلت:أمّا زيداً فإنّي ضارب،فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويين"[٢]،بينما استدل ابن الحاجب،والرضي لجواز وقوع الفصل هنا بأنّ العلة التي تبيح للمعمول أنْ يتقدم على فاصل قاطع واحد–أي فاء الجزاء هنا – تبيح له أنْ يتقدم على أي فاصل قاطع آخر، ووِفقاً لمذهب سيبويه، نص أبوحيان، وابن هشام على أنّه إذا وقع الفصل هنا فإنّ العامل فيه حينئذٍ هوالفعل المقدرفي(أمّا)،وليس ما بعد فاء الجزاء[٣].

الفاصل الخامس:الفصل بجملة تامة تلي (أمّا) مباشرة

يمتنع هذا الفصل سواءٌ كانت الجملة فعلية، أو اسمية، فأمّا الفعلية فحتى لا يتلاصق فعلان؛ لامتناع ذلك في لغة العرب[٤]، وأمّا عِلة منع الفصل بالجملة الاسمية، وتندرج معها في ذلك الفعلية أيضاً فهي لأنَّ الحكم على أنّ الفاء هي للجزاء، ومن ثَم الحكم على تضمن (أمّا) لفعل شرط مقدر، هو مبني على انتفاء كون الفاء عاطفة[٥]، وهذا لا يتحقق إذا كانت الفاء مسبوقة بجملة تامة؛ لأنَّها حينئذٍ تكون عاطفة؛ لتوسطها بين جملتين تامتين؛ لذلك لا يجوز، نحو: أمّا رأيتك فأنت محظوظ، ولا أمّا زيد كريم فهذا صحيح، حيث علل الرضي ذلك بقوله:"لأنَّ الواقع بينهما [أي بين (أمّا)، والفاء]...جزء الجزاء المقصود كونه ملزوماً للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء، فلا يكون جملةٌ تامةً مستقلةً"[٦].

---

[١] ينظر الفصل الواجب بمعمول ما بعد فاء الجزاء ص ٢٨٦-.

[٢] أمالي ابن الشجري ١١/٢-.

[٣] ينظر الكتاب ٣٨٧/١، المقتضب ٢٧/٣، الأصول لابن السراج ٢٨٠/١-، ش الكافية لابن الحاجب ١٠٠٧/٣، ش الكافية للرضي ٣٩٦/٢، ٤٠٠، ارتشاف الضرب ١٥٧٣/٣، ١٨٩٥/٤-، الجنى للمرادي ص ٥٢٦، مغني اللبيب ٣٥٤/١، المساعد لابن عقيل ٢٣٦/٣-، الأشباه،والنظائر ٣٥١/٤.

[٤] ينظر الفصل الممنوع بالفعل في الصفحة السابقة.

[٥] حيث ينتفي عن الفاء أيضاً كونها زائدة؛ للزومها لجملة (أمّا)، وعدم حذفها في الغالب إلا لضرورة، أو ندور؛ لذلك إذا انتفى عن الفاء كونها عاطفة، أو زائدة لم يتبقى إلا أنّها للجزاء لا غير.

[٦] ش الكافية للرضي ٣٩٧/٢، وينظر مصادر الهامش الرابع ص ٢٩٢.

المطلب الثاني:الفصل في جملة (لو) الشرطية الامتناعية

المسألة الأولي:الفصل الواجب

يختص وجوب الفصل هنا ، بالفصل بين (لو)، وما يليها مباشرةً، حيث يتحقق ذلك بالفواصل الآتية:

الفاصل الأول:الفصل بـ(أنّ) الناسخة المصدرية المشددة

يتعيّن وقوع الفصل هنا إذا تلا (لو) اسمٌ صريحٌ؛ لاختصاصها بالأفعال؛ لأنَّ الفاصل هنا مع ما يليه يكوِّن مصدراً مؤولاً، يكون عند سيبويه، ومَن وافقه في محل رفع بالابتداء شذوذاً، حيث قيل بأنّه لا يحتاج لخبر، وقيل أيضاً بأنّ خبره محذوف، ولقد رجَّح ابن عصفور هذا المذهب؛ لعدم التقدير فيه، بينما ذهب الكوفيون، ومَن وافقهم كالمبرد، والزجاج، والزمخشري إلى أنّ المصدر المؤول هنا فاعلٌ لفعل مضمر تقديره:ثبت، أو ما ماثله، ولقد رجَّح هذا المذهب كثيرٌ من النحاة كابن الحاجب، والسهيلي، وابن الناظم، والمرادي؛ لأنَّه أقيس؛ لمحافظته على اختصاص (لو) بالفعل، ولقد اشترط الزمخشري، وابن يعيش، ومَن وافقهما لصحة وقوع الفصل هنا بأنْ يكون خبر المصدر المؤول فعلاً؛ ليكون عِوضاً، ودليلاً على الفعل المقدر قبل الفاصل، وذلك كقوله تعالى:"وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ"[1]، ولكن ردَّ هذا الاشتراط ابن الحاجب، وابن مالك، وابن الناظم، وأبوحيان، ومَن وافقهم، حيث أجاز ابن الحاجب في الخبر هنا أنْ يكون فعلاً صريحاً، أو اسماً غير مشتق من الفعل كـ(أقلام) في قوله تعالى:"وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ"[2]، بينما ابن مالك توسع في ذلك؛ لإجازته في الخبرهنا أيضاً أنْ يكون اسماً مشتقاً من الفعل، ولكنّ ذلك بخلاف الوجه الأفضل، ولقد وافقه ابن هشام، واستدل على ذلك[3]، بقوله تعالى:"يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ

---

[1] سورة الرعد (٣١)

[2] سورة لقمان (٢٧)

[3] ذكر ابن هشام بأنه لم يتنبه للاستشهاد بهذه الآية هنا غيره، ولكن ردَّ ذلك الدماميني، وعبدالقادر البغدادي بأن (لو) في هذه الآية عند غير ابن هشام هي للتمني، أو مصدرية، وليست شرطية؛ لذلك لم يستشدوا بها هنا. ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة التالية.

فِي الْأَعْرَابِ"[1]، والفصل هنا – كما ذكر السهيلي– يفيد تأكيد المعنى؛ لِمَا فيه من التحقيق، والتثبيت؛ لأنَّ الاسم أدل على ذلك من الفعل[2].

الفاصل الثاني: الفصل بـ(لم) النافية

يتعيّن وقوع الفصل هنا إذا كان فعل الشرط مضارعاً؛ لاختصاص (لو) بالدخول على الماضي، حيث يُغير الفاصل هنا زمن المضارع الذي يليه إلى الماضي[3]، والفصل هنا يُغير معنى (لو) عند الجمهور[4] من حرف امتناع لامتناع، أي امتناع الجواب لامتناع الشرط، إلى حرف امتناع لوجوب إذا كان الجواب مثبتاً، نحو: لو لم تجتهد لرسبت، أي امتناع الرسوب لوقوع الاجتهاد، وأيضاً إلى حرف وجوب لوجوب إذا كان الجواب منفياً، نحو: لو لم تجتهد لما نجحت؛ أي وقوع النجاح لوقوع الاجتهاد. وأيضاً الفصل هنا له أثر بلاغي مهم إذا فُقدت المناسبة بين معنيي الشرط، والجواب، أي: أنّ وقوع أحدهما لا يؤدي إلى وقوع الآخر، أو العكس، حيث إنّ وقوع الفصل هنا يدل على تحقق الجواب مطلقاً، أي في كل حال، وذلك إذا كان

---

(1) سورة الأحزاب (٢٠)

(2) ينظر الكتاب ١٣٩/٣–، المقتضب ٧٧/٢، معاني الزجاج ٢٠٠/٤، ٢٢١، مشكل إعراب القرءان لمكي ١٠٧/١، ٥٦٦/٢، الكشاف للزمخشري ٥٨/٥، ٥٦٥، نتائج السهيلي ص ٣٤٨–، ابن يعيش ٩/٩–، أمالي ابن الحاجب ٢٩٦/١، ٨٠٢/٢، ش الكافية لابن الحاجب ١٠٠٢/٣–، ش الجمل لابن عصفور ٢٠/٣، ش ابن الناظم ص ٧١٢–، ش الكافية للرضي ٣٩٠/٢–، ارتشاف الضرب ١٨٩٩/٤–، البحر المحيط ٤٨٣/١، ٢٥٠/٧، ٢٩١، ش المرادي ١٣٠٠/٣–، الجنى للمرادي ص ٢٧٩–، أوضح ابن هشام ٢٠٨/٤، الجامع لابن هشام ص ٨٩–، مغني اللبيب ٤٢٥/٣–٤٣٣، المساعد لابن عقيل ١٩٣/٣، التصريح للشيخ خالد ٤٢٣/٢، الفرائد للسيوطي ٦١٧/٢–، الأشموني ٢٨٩/٣، خزانة الأدب ٣٠٤/١١–، ٤١٦، الدسوقي ٢٧٦/١–، الأمير ٢١٤/١، النحولعباس حسن ٤٩٩/٤–.

(3) ولكن يجوز في الشعر أن يُحمل المضارع على الماضي، كقول كثير عزة:

لو يسمعون كما سمعت كلامها – خروا لعزة ركعاً، وسجودا

، أي لو سمعوا، وأيضاً يجوز عند الفراء في السعة أن يلي المضارعُ المستقبلُ الزمان (لو) إذا كانت شرطيةً محمولةً على (إن)، أي أنها غير (لو) الامتناعية التي يليها الماضي هنا، ولكن وصف ابن مالك، والرضي، وابن هشام ذلك بالقِلة. ينظر مصادر الهامش الثاني.

(4) ذهب ابن الخباز، وابن الحاجب، والمالقي، وابن جمعة، والشمني خِلافاً للجمهور إلى أن (لو) حرف يدل على امتناع الشرط لامتناع الجواب عند ثبوت الشرط، والجواب. ينظر مصادر الهامش الثاني.

الجواب مثبتاً، نحو: لو لم تكرمني لأكرمتك، أي ثبوت تحقق إكرامي لك، سواءٌ أكرمتني، أم لا، ولكن إذا كان الجواب منفياً فإنّه يدل على عدم تحقق الجواب مطلقاً فى أي حال، وذلك كقول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – :"نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"[١]، أي:عدم معصية صهيب لله سواءٌ أخاف منه أم لا[٢].

---

[١] ينظر مصادر الهامش التالي.

[٢] ينظر الكتاب ٢٢٤/٤، الأصول لابن السراج٢١١/٢، لامات الزجاجي ص ١٢٧، معاني الرماني ص ١٠١–، أمالي ابن الشجري ١٨٣/١، ٨٣/٢، ٥٦٣، أمالي ابن الحاجب ٣٠٩/١، ش الوافية لابن الحاجب ٤١١–، ش التسهيل لابن مالك ٩٣/٤–، ش العمدة لابن مالك ٣٢٤/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٧٣/٢–، ش ابن جمعة ١١٤٣/٢–، التذكرة لأبي حيان ص ٣٩، التذييل لأبي حيان ٩٧/١–، النكت لأبي حيان ص ٢٩٩، مغني اللبيب ٣٧٨/٣–٤٠٢، ٥٤١/٦، ش ابن عقيل ٤٧/٤–٥٠، الشمني ٥٤/٢–٥٨، الأشباه،والنظائر ٢٣٢/١، ٢٤٠، همع الهوامع ٤٥٤/٢، ٤٦٨–، خزانة الأدب ٢٩٨/١١، الصبان ١٤٥٧/٤–، الخضري ٧٥٨/٢–، الأدوات للصغير ص ٩٢٧.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

يختص جواز الفصل هنا بالفصل بين جملة شرط (لو)، وجوابها، حيث يشتمل على الفواصل التالية:

الفاصل الأول:الفصل باللام

يكثر وقوع الفصل هنا إذا كان فعل الجواب ماضياً مُثبتاً؛ لتناسبه حينئذٍ مع التأكيد الذي تفيده اللام الفاصلة هنا(١)، وذلك كقوله تعالى:"وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ"(٢)، ولكن إذا كان فعل الجواب ماضياً منفياً بـ(ما) فإنّه يجوز وقوع الفصل هنا معه بقلة خلافاً للوجه الأكثر، والأجود، فوقوع الفصل كقول الشاعر(٣):

لو أنّ بالعلم تعطى ما تعيش به – لما ظفرتَ من الدنيا بثفروقِ

، وعدم وقوعه، كقوله تعالى:"وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ"(٤)، وكذلك يقلُّ وقوع الفصل هنا إذا كانت جملة (لو) بأسرها صلةً للموصول، نحو: جاءني الذي لو ضربته شكرني، وأيضاً ذكر الرضي بأنّ وقوع الفصل هنا يقلُّ إذا طال الشرط بذيوله، ومثَّل لذلك بقوله تعالى:"وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ"(٥)، ولكن يجوز أنْ يكون سبب قِلَّة الفصل في هذه الآية هو اتصال الجواب فيها بـ(ما) النافية، وأمَّا إذا كان فعل الجواب مضارعاً فإنّه يجوز حينئذٍ وقوع الفصل هنا دون ترجيح، نحو: لو جئتني لأكرمتك، وأمّا إذا كان الجواب هنا جملة اسمية، فإنّه يجوز وقوع الفصل معه عند

---

(١) تبعاً لذلك نص الفارسي، وابن يعيش على زيادة اللام الفاصلة هنا؛ لجوازحذفها، كقوله تعالى:" لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا" [سورة الواقعة (٧٠)]، أي: لجعلناه أجاجاً. ينظر مصادر الهامش الخامس في الصفحة التالية.

(٢) سورة الحجرات (٥)

(٣) البيت بلا نسبة في مصادره، ينظر مصادر الهامش الخامس في الصفحة التالية.

(٤) سورة فاطر (٤٥)

(٥) سورة لقمان (٢٧)

الزجاج، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، ومَن وافقهم خلافاً للجمهور[(١)]، وذلك كقوله تعالى:"وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ "[(٢)]. ومن آثار الفصل هنا كما ذكر الزمخشري، وأبوحيان بأنّ اللام الفاصلة هنا تبيح حذف جواب (لو)؛ لدلالتها عليها، نحو: لو جئتني أمس لفي البيت نائماً، أي:لوجدتني في البيت، وكذلك يبيح الفصل هنا حذف (لو) مع جملة شرطها؛ لدلالته عليهما، وذلك كقوله تعالى:"مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ"[(٣)]، أي: إذ لو كان معه إلهٌ لذهب. ومن آثار الفصل المعنوية هي إفادته للتأكيد، وأيضاً الدلالة على أنّ وقوع الجواب المقترن بها سيتأخر زمن وقوعه عن الشرط أكثر من الجواب غير المقترن بها؛ لذلك تُسمَّى اللام الفاصلة هنا بلام التسويف، أي التأجيل، والتأخير، والتمهل، كما نص على ذلك الشيخ خالد، وتابعه عباس حسن، وكذلك أضاف عباس حسن نقلاً عن ابن الأثير[(٤)] بأنّ اللام الفاصلة هنا تدل على المبالغة إذا كان تحقق الجواب يدل على وقوع فعل عظيم،أو نادر الحدوث،نحو: لو صحوت مبكراً لأعجبك كسوف الشمس باكراً[(٥)].

الفاصل الثاني: الفصل بـ(لم) النافية

[(١)] حيث خرَّج الجمهور ماورد من ذلك بأن جواب (لو) محذوفٌ، واللام الملفوظة هي جواب لقسم مقدر، أي، نحو: والله لأ ثيبوا.

[(٢)] سورة البقرة (١٠٣)

[(٣)] سورة المؤمنون (٩١)

[(٤)] هو أبو السعادات المبارك بن محمد، انتقل إلى الموصل، وكان كثير السفر، من شيوخه ابن الدهان، وابن سعدون، ومن كتبه النهاية، والكامل، والبديع، والباهر، توفي عام ٦٠٦هـ. ينظر بغية الوعاة ٢٧٤/٢-.

[(٥)] ينظر معاني الفراء ٦٣/٢، معاني الزجاج ١٨٧/١، لامات الزجاجي ص ١٢٧-، مشكل إعراب القرءان لمكي ١٠٨/١، الكشاف للزمخشري ٣٠٧/١، ٣٥١/٣-، أمالي ابن الشجري ٨١/١، ١١٩/٢-، الكشف للأصبهاني ٣٩٣/١، ابن يعيش ٨/٩، ٢٣-، ش الجمل لابن عصفور٢٤/٣، ش الكافية الشافية ١٧٨/٢-، ش الكافية للرضي ٣٩١/٢، ش ابن جمعة ١١٤٥/٢، البحر المحيط ٤٨٣/١، ٥٠٣/٥، ٣٠٠/٨، ارتشاف الضرب ١٩٠٢/٤، مغني اللبيب ٢٧٠/٣-، ٤٣٨، همع الهوامع ٤٧٣/٢-، خزانة الأدب ٤٠٩/١١، التأويل للحوز ٦٣٥/١-، ٦٥١-.

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان فعل الجواب مضارعاً؛ لاختصاص الفاصل هنا بالدخول عليه، ويفيد إثبات وقوع الجواب؛ لذلك يُغير معنى (لو) من حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط إلى حرف وجوب الجواب لامتناع الشرط، وذلك إذا كان الشرط مثبتاً،نحو: لو أهملت لم تنجح، ومن حرف امتناع لوجوب إلى حرف وجوب لوجوب،إذا كان الشرط منفياً، نحو:لو لم تجتهد لم تنجح[١].

الفاصل الثالث:الفصل بـ(إذاً) الزائدة المهملة

يجوز وقوع الفصل هنا؛ لتأكيد الجواب، وتقويته، حيث يكثر وقوعه قبل اللام إذا كان الجواب متصلاً بها، ولكن ذكر أبوحيان بأنّه يجوز عند بعضهم حينئذٍ أنْ تكون اللام جواباً لقسم محذوف، وذلك كقوله تعالى:"قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ"[٢]، وأيضاً يجوز بقلة وقوع الفاصل هنا بعد اللام، نحو: لو زرتني لإذن أكرمتك، وكذلك يجوز وقوع الفصل هنا مع الجواب غير المتصل باللام[٣]، كقول الشريف الرضي (محمد بن الحسين بن موسى)[٤]:

إنّ الوفاء كما اقترحت فلوتكن - حيّاً إذاً ما كنت بالمزداد

الفاصل الرابع: الفصل بظرف الزمان

يختص وقوع الفصل هنا بظرف الزمان الماضي؛ لاختصاص (لو) الامتناعية بالدخول على الماضي، ويفيد الفاصل تخصيص وقوع فعل الشرط في الزمان الماضي، نحو: لو جئتني – أمس، أو قبل يومين – لأكرمتك[٥].

الفاصل الخامس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل هنا بالجملة المعترضة كالفصل بجملة القسم المعترضة المحذوف جوابها وجوباً؛ لدلالة جواب (لو) عليه، حيث يكون الجواب الملفوظ لـ(لو)

---

[١] ينظر مصادر الهامش الخامس في الصفحة السابقة.

[٢] سورة الإسراء (١٠٠)

[٣] ينظر مصادر الهامش الخامس.

[٤] ينظر البيت في ديوانه ٣٨٥/١، دارصادر، بيروت، بدون تاريخ، أمالي ابن الشجري ٨٣/٢.

[٥] ينظر الإغفال للفارسي ٣٣٠/٢، معاني الرماني ص ١٠٢، أمالي ابن الشجري ٢٨٧/١، ش الجمل لابن عصفور٢٠/٣، ش التسهيل لابن مالك ٦٦/٤، ٩٣-، مغني اللبيب ٣٦٨/٣.

دون القسم؛ لتقدمها عليه، وأيضاً لامتناع أنْ يكون جواب (لو) جملة قسمية، بل يكون جملة فعلية خبرية، كما ذكر الرضي، وذلك نحو: لو زرتني – والله – لزرتك، وأيضاً يقع الفصل هنا بالجملة الفعلية المفسِّرة لفعل الشرط المضمر بعد (لو)، وذلك إذا وليها اسم؛ لاختصاصها بالدخول على الأفعال، وذلك وِفق مذهب سيبويه، ومَن وافقه[(١)]، ولكنّ الفصل هنا عند سيبويه، ومَن وافقه كأبي حيان لا يتحقق إلا شذوذاً لضرورة، أو ندور، ولكنّ الرضي، والمرادي، وابن هشام، ومَن وافقهم أجازوا وقوعه في سعة الكلام، ولكنّ ابن هشام وصفه بالقِلَّة، ويبدو أنّ الجواز في السعة هو الوجه الراجح؛ لوروده في القرءان الكريم، الذي لا يوصف بالشذوذ، أو القِلَّة، كقوله تعالى:"قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ"[(٢)]، أي لو ملكتم[(٣)]، ونص الزمخشري على أنّ الغرض من إضمار الفعل هنا هو تقديم الاسم للتخصيص[(٤)].

الفاصل السادس: الفصل بالفاء

تناول النحاة دراسة جواز تحقق الفصل هنا بتحقق أحد أمرين، أولهما: إذا حُملت (لو) الامتناعية على (إنْ) الشرطية، حيث أجاز مثلاً ابن مالك تحقق ذلك في قول عامر بن الطفيل[(٥)]:

---

(١) لا يتحقق الفصل هنا عند الكوفيين، ومَن وافقهم؛ لأنَّه يجوز عندهم أن يلي المبتدأ (لو)، فلا إضمار عندهم للفعل بعد (لو).

(٢) سورة الإسراء (١٠٠)

(٣) ذهب ابن خروف، وأبوالحسن علي بن فضال المجاشعي (توفي عام ٤٧٩هـ)، وابن الناظم، ومَن وافقهم إلى إضمار (كان) الشأنية هنا إذا لم يكن بعد الاسم الذي يلي (لو) فعل مفسِّر، وذلك وِفق مذهب سيبويه، نحو: لو الرجلُ كريمٌ لأحسنت إليه، أي: لو كان الرجل. ينظر مصادر الهامش التالي.

(٤) ينظر معاني الزجاج ٢٦٢/٣، الشعر للفارسي ٤٨٧/٢، ٥٤٣–، الخصائص لابن جني ٣٨٠/٢، مشكل إعراب القرءان لمكي ٤٣٥/١، ش الكافية لابن الحاجب ١٠٠/٣، ش ابن الناظم ص ٧١١–، ش الكافية للرضي ٢٥٤/٢–، ٣٩٠، ٣٩٣ ارتشاف الضرب ١٨٩٩/٤–، البحر المحيط ١٠٦/٦–، ش المرادي ١٢٩١/٣، ١٢٩٩ – ، الجنى للمرادي ص ٢٧٨–، أوضح ابن هشام ٢٠١/٤–، الجامع لابن هشام ص ٨٩–، مغني اللبيب ٤١٦/٣، ٤٢٠، التصريح للشيخ خالد ٤٢٢/٢، همع الهوامع ٤٧٢/٢–، الأشموني ٢٧١/٣–، ٢٨٧–، خزانة الأدب ٥٠٨/٨–، ٣١٨/١١، الخضري ٧٦١/٢، حاشية ابن حمدون ص ٦٣٠، التأويل للحوز ٥٢٩/١.

(٥) ينظر مصادر البيت في الهامش الأول في الصفحة التالية.

لو كان قتلي يا سلام فراحةٌ - لكن فررت مخافةً أنْ أوسرا

، أي أنّ جواب (لو) في البيت جملة اسمية، تقديره: فهو راحة، ولكنّ ابن الناظم

أجاز أنْ تكون الفاء عاطفة، وجواب (لو) محذوف، تقديره: لو كان قتلي فراحة لثبت، وأيضاً وصف السيوطي تحقق الفصل هنا وِفق هذا التعليل بالندور، أي أنّه لا يقاس عليه، أمّا الأمر الثاني فهو إذا أُشربت (لو) معنى التمني، حيث نص على جواز تحقق الفصل هنا حينئذٍ الزمخشري، وابن الشجري، وأبوحيان، والمرادي، وغيرهم[(١)] خلافاً لابن الصائغ[(٢)]، وابن هشام[(٣)] الحضرمي[(٤)]، وذلك كقوله تعالى:"أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ"[(٥)].

الفاصل السابع: الفصل بالواو

يتحقق الفصل هنا عند البصريين بين دليل جواب (لو) المتقدم، وبين (لو)، وشرطها المتأخرين، ولكن عند الفراء، والكوفيين يكون المتقدمُ هو الجواب نفسه، لا دليل عليه،ومن أمثلة ذلك الحديث الشريف:"التمس ولو خاتماً من حديد"[(٦)]،أي التمس ولو كان الملتمس خاتماً من حديد، وذهب ابن القيم – موافقاً لابن هشام اللخمي[(٧)]

---

(١) ينظر الكشاف للزمخشري ٣٥٥/١، ٤٠٣/٤، أمالي ابن الشجري ٥٦٣/٢، ش التسهيل لابن مالك ١٠٠/٤–، ارتشاف الضرب ١٩٠٢/٤–، البحر المحيط ٤٨١/١–، ٦٧٧، ٣٥/٧–، ش المرادي ٢٩٦/٣، الجنى للمرادي ص ٢٨٩، مغني اللبيب ٤٠٩/٣–، ١١٥/٥، ١٥٣/٦، المساعد لابن عقيل ١٩٦/٣–، همع الهوامع ٤٧٥/٢، خزانة الأدب ٣٠٥/١١، ٣٠٩.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن الزمردي، من شيوخه الشهاب المرحل، وأبي حيان الغزناطي، والزيلعي، وروى عنه عبد الرحمن بن جماعة، ومن كتبه شرح ألفية ابن مالك، والتذكرة في النحو، توفي عام ٧٧٦هـ. ينظر بغية الوعاة ١٥٥/١–.

(٣) هو عبيد الله بن عمر، من كتبه شرح الجمل، وشرح مقصورة ابن دريد، توفي عام ٥٥٠هـ. ينظر التعيين لليماني ص ١٧٥، بغية الوعاة ١٢٧/٢.

(٤) ينسب بعض النحاة هذا القول لعلي بن محمد بن الضائع (توفي عام ٦٨٠هـ)، ومحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي (توفي عام ٦٤٦هـ)، حيث ذكر أبوحيان بأنهما نصا على أنه لا جواب لها هنا، ولقد رجَّح السيوطي ذلك، ولكنّ الزمخشري، وأبي حيان، وغيرهما أجازا أيضاً أن يكون الجواب هنا محذوفاً، ينظر مصادر الهامش الأول.

(٥) سورة الزمر (٥٨)

(٦) ينظر مصادر الحديث الشريف في الهامش الأول في الصفحة التالية.

(٧) هو محمد بن أحمد، من شيوخه ابن العربي، وأبي طاهر السلفي، ومن كتبه الفصول، والمجمل، توفي بعد عام ٥٥٧هـ. ينظر التعيين لليماني ص ٢٩٨، بغية الوعاة ٤٨/١–.

ومخالفاً لابن هشام الأنصاري، والدماميني – إلى إفادة (لو) هنا للتقليل، واختصاصها حينئذٍ بالدخول على الاسم الصريح، أو المؤول، ولقد ذكر الصبان تعليل الدماميني لمنع ذلك بأنّ معنى التقليل يُستفاد من المعنى العام للجملة عند التقدير لا من (لو) نفسها[1]، ولكن يبدو أنّه يجوز أنْ يكون معنى التقليل مُستفادٌ من الواو الفاصلة هنا؛ لأنَّ المعنى العام للجملة يعتمد على وجودها، حيث إنّها تربط بين ما قبلها، وما بعدها، والرابط المضاف يكون هو مصدر المعنى الجديد المصاحب لصياغة الجملة المُسْتَحْدثَة عن الأصل بسبب وجوده.

---

[1] ينظر مغني اللبيب ٤١٤/٣، ٤١٨، ش الألفية لابن القيم ٨١١/٢-٨١٥، ش الشريف الجرجاني ص ٤٢١، التصريح للشيخ خالد ٤٢٥/٢، الأشموني ٢٧٨/٣، ش الألفية لابن طولون ٢٤٧/٢، ٢٥٠، الصبان ١٤٥٢/٤، ١٤٦٢، معاني السامرائي ٩٠/٤-، الصدارة لشنقيطي ص ١٥٦، النحولعباس حسن ٥٠٠/٤، ٥٠٣.

المسألة الثالثة: الفصل الممنوع

القسم الأول: الفواصل الممنوعة بين (لو)، وما يليها

الفاصل الأول:الفصل بـ(لا)

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّه يقلب (لو)، والتي هي عند الجمهور حرف امتناع لامتناع، إلى (لولا)، والتي هي حرف امتناع لوجوب، فيسبب ذلك اللبس في إدراك مُراد المتكلم[١].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(ما)

يمتنع الفصل هنا كسابقه؛ لأنَّه يُسبب اللبس في المعنى المراد؛ لأنَّ (لو) هي حرف امتناع، بينما (لوما) هي كـ(لولا)، أي حرف امتناع لوجوب[٢].

الفاصل الثالث: الفصل بـ(أنْ) المفتوحة الخفيفة

نص أبوحيان على امتناع الفصل هنا؛ لعدم سماعه عن العرب[٣].

القسم الثاني: الفواصل الممنوعة بين جملة شرط (لو)، وجوابها

الفاصل الأول:الفصل باللام

يمتنع الفصل هنا إذا كان الجواب منفياً بغير (ما[٤])؛ لتدافع معنى الإثبات الذي تفيده اللام مع معنى النفي، نحو: لو أخطأ ابني لا أضربه، بل أنصحه، وكذلك يمتنع الفصل هنا إذا كان فعل الجواب هو (أفعل) للتعجب؛ لأنَّ اتصاله باللام نادر لا يُقاس عليه، وذلك، نحو: لو أكرمت الضيف أحسن بها من فضيلة، وخلافاً للجمهور

---

(١) ينظر الكتاب ٢٢٤/٤، المقتضب ٧٦/٣ –، الأصول لابن السراج ٢١١/٢، ٢٢٠، جمل الزجاجي ص ٣١١، مشكل إعراب القرءان لمكي ٣٨٤/١، منثور ابن الأنباري ص ٢٦–، الإنصاف لابن الأنباري ص ٧١، أمالي ابن الحاجب ٣٠٩/١، النكت لأبي حيان ص٣٠٠، الجنى للمرادي ص ٦٠٢، ٦٠٧، الأشباه،والنظائر ٢٣٢/١٥–.

(٢) ينظر الهامش السابق.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤.

(٤) ينظر الفصل الجائز باللام ص ٢٩٨.

منع المالقي – متبعاً في ذلك ابن جني – وقوع الفصل هنا مطلقاً إذا لم يكن قبل (لو) قسم مقدر، ولكن ردَّ ذلك ابن هشام[١].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(رب)

علل النحاة امتناع الفصل هنا بأنّ ما سُمع عن العرب نادر لا يُقاس عليه[٢]، ولكن يبدو أنّه يمكن تعليل ذلك أيضاً بأنّ الفاصل هنا يفيد تقليل وقوع الجواب، وفي ذلك تعارض مع معنى التعليق الذي تفيده (لو) بين الشرط، والجواب، نحو: لو أهتممت بالمذاكرة ربما نجحت في الاختبار.

الفاصل الثالث:الفصل بـ(قد)

علل النحاة امتناع الفصل هنا كسابقه أيضاً بأنّ ما سُمع منه عن العرب نادر لا يُقاس عليه[٣]، ولكن يبدو أنّه يمكن تعليل ذلك أيضاً كسابقه بأنّ الفاصل هنا إذا تلاه مضارع فإنّه يفيد تقليل وقوع الجواب، فيتعارض هذا مع معنى التعليق الذي تفيده (لو)، ويتحقق هذا التعارض أيضاً إذا تلا الفاصلَ هنا الماضي؛ لأنَّه حينئذٍ يفيد تأكيد وقوع الماضي، فيتدافع هذا مع معنى التعليق؛ لأنَّ تحقق وقوع الجواب لا يمكن الجزم به هنا إلا بتحقق الشرط إذا كان فعل الشرط مثبتاً، أو عدم تحققه إذا كان منفياً، ولكن ورد الفصل هنا في الشعر، كقول جرير[٤]:

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة – تدع الحوائم لا يجدن غليلا

---

[١] ينظر ابن يعيش ٢٢/٩–، المالقي ص ٢٤٢، ارتشاف الضرب ١٩٠٢/٤–، مغني اللبيب ٢٧١/٣–، ٤٤٠، المساعد لابن عقيل ٢٢٣/٣، الأشباه،والنظائر ١٢٠/٤، همع الهوامع ٤٧٣/٢–، الصبان ٤٦٧/٤، الاختصار لمؤمن غنام ١٦١/٤، النحولعباس حسن ٤٩٨/٤.

[٢] ينظر مصادر الهامش السابق.

[٣] كسابقه.

[٤] ينظر البيت في ديوانه ص ٣٦٤، وفي مصادر الهامش الأول.

المطلب الثالث: الفصل في جملة (لولا) الشرطية الامتناعية[١]

المسألة الأولي:الفصل الواجب

يختص وجوب الفصل هنا بالفصل بين (لولا)، وما يليها مباشرةً، حيث يتحقق بالفواصل التالية:

الفاصل الأول: الفصل بـ(أنْ) المصدرية الخفيفة الناصبة للمضارع

يتعيّن وقوع الفصل هنا؛لامتناع جوازحذفه،وذلك إذاتلا(لولا)الفعل المضارع؛ لاختصاصها بالدخول على الأسماء، حيث إنّ الفاصل هنا يُؤول مع المضارع الذي يليه بمصدر ،أي اسم مرفوع بالابتداء،وخبره محذوفٌ وجوباً؛لكثرة الاستعمال، وذلك عند البصريين، ومَن وافقهم كابن هشام، ولكن عند الكوفيين ومَن وافقهم كالسهيلي، والمالقي، فإنّ الاسم المرفوع هو فاعل مرفوع بفعل محذوف وجوباً عند الكسائي، ولكن عند الفراء مرفوع بـ(لولا)؛ لأنَّها نائبة عن فعل مضمرعُوِّض عنه بـ(لا)[٢]، وذلك كقوله تعالى:"لَوْلَا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاء وَهُوَ مَذْمُومٌ"[٣].

الفاصل الثاني: الفصل بـ(أنَّ) المصدرية الناسخة المشددة

يتعيّن وقوع الفصل هنا إذا كان الخبر كوناً خاصاً؛ لايتمُّ معنى الجملة المراد إلا به؛ لأنَّه يندرذكره بغير وجود الفاصل هنا[٤]، فمثلاً لو أردنا الإخبارعن قيام زيد

---

[١] تتماثل (لوما) عند الجمهور خلافاً للمالقي – الذي لا تكون عنده إلا للتحضيض فقط، ولكن ردَّ ذلك ابن هشام – مع (لولا) في الدلالة ؛ لذلك تتماثل كل الفواصل التي سندرسها في هذا المطلب عن جملة (لولا) الشرطية، مع جملة (لوما) الشرطية. ينظر المالقي ص ٢٩٧، مغني اللبيب ٣/٤٦٥–، التصريح للشيخ خالد ٢/٤٣١–.

[٢] ينظر الكتاب ٤/٢٣٥، المقتضب ٣/٧٦–، لامات الزجاجي ص ١٢٩، الشعر للفارسي ١/٦٦، مشكل إعراب القرءان لمكي ١/٣٨٤، ٢/٧٥١–، الأنموذج للزمخشري ص ٣٣، أمالي ابن الشجري ١/٢٧٦–، الإنصاف لابن الأنباري ص ٦٦–، ٥٤٨–، نتائج السهيلي ص ١٢٦، ٣٤٨–، ابن يعيش ٣/١١٨–، ٨/١٤٢–، ش الجزولية للشلوبين ٢/٧٨٢، ش المقرب لابن عصفور ٣/٢١، ش العمدة لابن مالك ١/٣١٥–، ش الكافية للرضي ٢/٣٨٧، ٣٩٦، البحر المحيط ١/٢٤، النكت لأبي حيان ص ٣٠٠، ش المرادي ٣/١٣٠٧–، الجنى للمرادي ص ٥٩٩–٦٠٩، أوضح ابن هشام ٤/٢١٤، الجامع لابن هشام ص ٩٠، ش القطر لابن هشام ص ٢٧٥، ش ابن عقيل ٤/٥٥، المساعد لابن عقيل ٣/٢٢٢، ش الألفية للمكودي ص ٢٦٦، الأشباه،والنظائر ٢/٣٠٤، الدسوقي ١/٢٧٨–، الأمير ١/٢١٥.

[٣] سورة القلم (٤٩)

[٤] ينظر عدم الفصل بخبر المبتدأ ص ٣١٢–.

في نحو: لولا زيد لأتيتك، تعين وقوع الفصل، فيقول: لولا أنَّ زيداً قائمٌ لأتيتك[١]، ولقد استدل الكوفيون، ومَن تابعهم كالمالقي بالفصل هنا على صحة مذهبهم بأنّ الاسم الذي يلي (لولا) هو فاعل، لا مبتدأ؛ لأنَّ الفاصل هنا لو كان في موضع ابتداء لوجب كسر همزته، ولكن ردَّ ذلك أبو البقاء العكبري، وابن الحاجب، حيث نص ابن الحاجب على أنّ ذلك الزعم يتحقق إذا كان خبر المبتدأ هو خبر (إنّ)، ولكنّ الخبر هنا من تَتِمَّة المبتدأ، الذي هو مفرد؛ لذلك يجب فتح همزة (أنّ) الفاصلة هنا؛ لأنَّها مع معموليها تُؤول بمصدر يُرفَع بالابتداء، وخبره محذوف[٢].

الفاصل الثالث: الفصل بالمصدر

يتعيّن وقوع الفصل هنا بمصدر خبر المبتدأ، وِفق مذهب سيبويه؛ للدلالة على خبر المبتدأ إذا كان كوناً خاصاً مُقيَّداً؛ ليتم معنى الجملة المراد به؛ لأنَّه يندر ذكره في الجملة بعد المبتدأ[٣]، والفاصل هنا يُؤثر لفظاً بتغيير إعراب المبتدأ من الرفع بالابتداء، كما في نحو: لولا زيد لأتيتك، إلى الجر بالإضافة، كما في نحو: لولا قيام زيدٍ لأتيتك، ويندرج تحت الفصل هنا الفصل بأي مصدر يدل على النفي إذا أردنا نفي جملة المبتدأ الذي خبره كونٌ عامٌ، ولكنّ الفصل حينئذٍ يُغيِّر معنى (لولا) من حرف امتناع لوجوب إلى حرف امتناع لامتناع، وذلك نحو: لولا عدم المال لأحسنت إليك[٤].

---

[١] ينظر الكتاب ١٢٩/٢، معاني الرماني ص ١٢٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٤٠٧، مغني اللبيب ٤٤٤/٣-، همع الهوامع ٤٧٥/٢.

[٢] ينظر التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٢٤١-٢٤٤، أمالي ابن الحاجب ٨٠٢/٢، المالقي ص ٢٩٤.

[٣] ينظر عدم الفصل بخبر المبتدأ ص ٣١٢-.

[٤] ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

المسألة الثانية: الفصل الجائز

يختص جوازالفصل هنا بالفصل بين جملة شرط (لولا)، وجوابها، كما يلي:

الفاصل الأول:الفصل باللام

يتماثل الفاصل هنا مع الفصل به في جملة (لو)[1]، حيث يكثر وقوعه إذا كان فعل الجواب مثبتاً، كقوله تعالى:"وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ"[2]، بينما يقل وقوعه مع الماضي المنفي بـ(ما)، كقول الشاعر[3]:

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما – أبقت نواهم لنا روحاً، ولاجسداً

، ولكنّ الأكثر، والأجود عدم وقوعه حينئذٍ، كقوله تعالى:"وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا"[4]، ولقد ورد الفصل هنا أيضاً مع الماضي المثبت المحقق بـ(قد)، كقوله تعالى:" وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً"[5]، حيث نص الزمخشري على أنّ وجود اللام الفاصلة في هذه الآية قد خصص (أنْ) الخفيفة فيها بأنّها ناسخة لا نافية، وذلك عند من أجاز فيها أنْ تكون نافية خلافاً للجمهور، وهذا أثر لفظي للفصل هنا، ولقد تباينت آراء النحاة في جواز حذف اللام الفاصلة هنا بين إجازته في السعة مطلقاً، أو بقلة، أو قصره على الضرورة الشعرية، ولكنّ الفراء، والزجاج، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم قد أجازوا حذف الفاصل هنا مع الجواب، وذلك كقوله تعالى:"وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ"[6]، أي ولولا فضل اللّه عليكم ورحمته لهلكتم[7].

---

[1] ينظر ص ٢٩٨-.

[2] سورة النور (١٤)

[3] البيت بلا نسبة في مصادره، ينظر الهامش السابع.

[4] سورة النور (٢١)

[5] سورة الإسراء (٧٤)

[6] سورة النور (١٠)

[7] ينظر معاني الفراء ٢٤٧/٢، معاني الزجاج ٣٣/٤، ٢١١/٥، لامات الزجاجي ص ١٢٩، معاني الرماني ص ٥٥، الكشاف للزمخشري ٥٣٩/٣، ٤، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، ش الجمل لابن عصفور٢٢/٣، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٨٣/٢، ش ابن الناظم ص ٧١٧، المالقي ص ٢٤١-، مغني اللبيب ٢٢٢/١-، ٥٢٧/٦، خزانة الأدب ١٢٩/٧.

الفاصل الثاني: الفصل بـ(لم) النافية

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان فعل الجواب مضارعاً، ويفيد إثبات الجواب؛ لذلك يمتنع حينئذٍ اتصال الجواب باللام؛ للتدافع بين معنييهما، وأيضاً يغير معنى (لولا) من حرف امتناع لوجوب إلى حرف وجوب لوجوب إذا كان الشرط مثبتاً، نحو: لولا زيد لم أحسن إليك، ومن حرف امتناع لامتناع إلى حرف وجوب لامتناع، إذا كان الشرط منفياً، نحو: لولا عدم إهمالك لم تنجح[1].

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

الفصل هنا يفيد معنى الجملة توضيحاً، وتأكيداً، كالفصل، بالنعت، نحو: لولا المسافةُ الطويلةُ لزرتك في بيتك كل يوم، وبالبدل، نحو: لولا النبي محمد صلي الله عليه وسلم لضللنا،وبالتوكيد،نحو: لولا الطائراتُ الطائراتُ ما كثر تواصل الشعوب، وبالعطف،نحو: لولا العلمُ، والمالُ لتساوى الناس، ومن آثار الفصل هنا كما ذكر ابن عصفور بأنّ الفصل بالمعطوف يطيل الكلام، فيبيح ذلك عدم ذكر الخبر عند حذف الجواب، وذلك كقوله تعالى:"وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ"[2]، أي لهلكتم، وأيضاً استدل الشمني بجوازالفصل هنا بالمعطوف بـ(لا) النافية على عدم صحة مذهب الفراء بأنّ (لولا) ترفع الاسم الذي يليها؛ لنيابتها مناب (لو لم)؛ لأنَّه لا يعطف بـ(لا) بعد النفي، وذلك نحو: لولا زيد، لا عمرو لأتيتك، ولقد نسب أبوحيان – كما ذكر المرادي – إلى سيبويه عدم جواز الفصل بالمعطوف إذا كان الاسم الذي يلي (لولا) ضميراً متصلاً، نحو: لولاك، وزيدٌ ٍ لسافرت أمس، ولكن إذا وقع هذا الفصل فإنّه يتعيّن في الفاصل المعطوف الرفع عند الكوفيين، ومَن وافقهم كالأخفش؛ لأنَّ الضمير المتصل المعطوف عليه في محل رفع عندهم، بينما هو في محل جرعند جمهور البصريين؛ لذلك يتعيّن عندهم جر الفاصل المعطوف[3].

---

[1] ينظر مصادر الهامش السابع في الصفحة السابقة.

[2] سورة النور (٢٠)

[3] ينظرالكتاب١/٣٨٨،ش ابن بابشاذ ص١٩٧،أمالي ابن الشجري١/١٧٦–، ٢/٥١٢–،الإنصاف لابن الأنباري ص ٦٨٧–، ابن يعيش ٣/١١٨، ش الجمل لابن عصفور٣/٢٤، ش الكافية للرضي ٢/٢٠، المالقي ص ٢٩٦، البحرالمحيط ٦/٥٣٣، ٥٣٨، الجنى للمرادي ص٦٠٥، مغني اللبيب٣/٤٥٠–، الأشباه،والنظائر٢/٢١٠–.

الفاصل الرابع: الفصل بالفاء

يتحقق الفصل هنا عندما تُشرب (لولا) أحد المعاني التي تتضمن معنى (إنْ) الشرطية، كالتمني، والعرض، والتحضيض، والاستفهام[١]، وذلك كقوله تعالى:"فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ"[٢].

الفاصل الخامس: الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب[٣]

يتحقق الفصل الجائز هنا بالجملة المعترضة، والتي تضيف معاني جديدة، وذلك كالفصل بالجملة الاسمية المعترضة في قول عدي بن الرقاع العاملي[٤]:

لولا الحياء وأنّ رأسي قدعسا – فيه المشيب لزرت أمَّ القاسم

، وكالفصل بالجملة الفعلية المعترضة في قول المرأة المجهولة[٥]:

فوالله، لولا الله تخشى عواقبه – لزعزع من هذا السرير جوانبه

،ويفيدالفصلتأكيدالمعنىإذاوقع بجملةالقسم المعترضةالمحذوف جوابها وجوباً؛ لدلالة جواب(لولا)عليه[٦]،وذلك نحو :لولازيد–والله–لزرتك[٧]،ووردالفصلكذلك بجملة (لو)، و (لولا)الشرطيتين الامتناعيتين المحذوف جوابهما ،كمافيقوله:"وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ"، إلى قوله:"لَوْتَزَيَّلُوالَعَذَّبْنَاالَّذِينَ كَفَرُوامِنْهُمْ"[٨]،وقوله:"فَلَوْلَاإِذَابَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَّاتُبْصِرُونَ فَلَوْلَاإِن كُنتُمْ غَيْرَمَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَاإِن كُنتُمْ صَادِقِينَ"[٩]،

---

[١] ينظر معاني الفراء ١٦٠/٣، معاني الزجاج ١٧٨/٥، مشكل إعراب القرءان لمكي، ٧٣٧/٢، الكشاف للزمخشري ١٢٩/٦، البحر المحيط ٣٨٣/٨، مغني اللبيب ٤٥٧/٣، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص٤٤١-.

[٢] سورة المنافقون (١٠)

[٣] يتعيّن وقوع الفصل هنا بجملة صلة الموصول إذا كان الاسم الذي يلي (لولا) مباشرة هو اسماً موصولاً، نحو: لولا الذي رأيته منك لأكرمتك.

[٤] ينظر البيت في ديوانه شرح د/ حسن محمد نورالدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٠م، ص ٩٩، وفي مصادر الهامش السابع.

[٥] ينظر مصادر البيت في الهامش السابع.

[٦] نص الرضي على تعيين الجواب الظاهرهنا لـ(لولا) دون القسم المعترض؛ لأنَّ جواب (لولا) يكون جملةً فعليةً خبريةً لا قسمية. ينظر ش الكافية للرضي ٣٩٣/٢.

[٧] ينظر ش المرادي ١٢٩١/٣، مغني اللبيب ٣٥٣/٢، ٤٤٩/٣، خزانة الأدب ٣١٨/١١، الصبان ١٤٧٨/٤.

[٨] سورة الفتح (٢٥)

[٩] سورة الواقعة (٨٣-٨٧)

حيث إنّه في الآية الأولى يكون (لعذبنا) جواباً لـ(لولا)، وجواب (لو) المعترضة محذوفاً، وعلل ابن خروف – كما ذكر أبوحيان – ذلك بأنّ حذف جواب (لو) أكثر من حذف جواب (لولا)؛ لأنَّ جواب (لولا) يكره حذفه؛ لأنَّه كالعِوض عن الخبر المضمر، وأمّا في الآية الثانية فإنّ (ترجعونها) تكون جواباً لـ(لولا) الأولى، والثانية جوابها محذوف، وأجاز الفراء، والزمخشري أنْ تكون (لولا) الثانية تكراراً للأولى؛ للتأكيد، فلا جواب لها حينئذٍ، وأجازا كذلك أيضاً أنْ يكون الجواب لهما معاً، ولكنّ أبا حيان ذكر بأنّ القول الأخير رُوي عن الكسائي، وتعقبه بعدم القبول[١].

الفاصل السادس:الفصل بـ(لولا) بين دليل جوابها المتقدم، وبين شرطها

مِن شواهد تحقق هذا الفصل قوله تعالى:"وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ"[٢]، وقوله:" وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَارِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا"[٣]، حيث يكون المتقدم هو دليلاً على الجواب المحذوف عند البصريين، بينما عند الكوفيين هو الجواب نفسه، ولقد رجَّح أبوحيان صحة تحقق هذا الفصل؛ لثبوته في القرءان الكريم[٤]، ويُلاحظ في معنى الدليل المتقدم في الآيتين أنّه يتحقق وقوعه في الغالب تبعاً لطبيعة النفس البشرية، ويكاد يكون في عدم تحققه هنا هو إعجازٌ من الله، وبرهانٌ على عصمته ليوسف، ولأمِّ موسى عليهما السلام؛ لذلك يبدو أنّ تحقق الفصل هنا جائز الوقوع على الرغم مِمَّا فيه من خروج لفظي عن المألوف في لغة العرب، ليتوافق ذلك مع خروج المعنى عن المألوف، كما سبق وأشرنا؛ لهذا يكون للفصل هنا فائدة بلاغية ودلالية هامة، وهي إثارة انتباه النفس بغيرالمألوف في اللفظ من أجل التوقف والتأمل في المعنى غيرالمألوف، والله أعلم.

---

[١] ينظر معاني الفراء ١٣٠/٣، الشعر للفارسي ٦٥/١، الكشاف للزمخشري ٥٤٧/٥، ٣٩/٦، أمالي ابن الشجري ٣٥٦/١–، ١١٩/٢، ارتشاف الضرب١٩٠٦/٤، البحر المحيط ٣٦/٣، ٣٨، ١٤٠/٨–، ٣٠٤، الأشباه،والنظائر١١١/٧، التأويل للحوز ٦٥٥/١.

[٢] سورة يوسف (٢٤)

[٣] سورة القصص (١٠)

[٤] ينظر معاني الزجاج ١٠١/٣–، ١٣٤/٤، مشكل إعراب القرءان لمكي ٣٨٤/١، ٥٤٢، الكشاف للزمخشري ٢٦٨/٣–، ٤٨٥/٤–، البحر المحيط ٣٨٤/٥، ١٤١/٧.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

يختص منع الفصل هنا بالفصل بين جملة شرط (لولا)، وجوابها، وتندرج تحته الفواصل الممنوعة التالية:

الفاصل الأول:الفصل باللام

يمتنع الفصل هنا إذا كان الجواب منفياً بغير (ما)؛ لتدافعه حينئذٍ مع الإثبات الذي تدل عليه اللام، حيث إنّ جواب (لولا) المنفي مثبت، والمثبت منفي، وذلك نحو: لولا اجتهادك لم تنجح، أي أنّك نجحت؛ لاجتهادك[(١)].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(قد)

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّ الفاصل يدل على تأكيد وقوع الماضي الذي يليه، وتقليل وقوع المضارع، فيتدافع ذلك مع جواب (لولا) المثبت؛ لأنَّه منفيٌّ في المعنى[(٢)]، ولكن ورد الفصل هنا شذوذاً في قول جرير[(٣)]:

كانوا ثمانين، أو زادوا ثمانيةً – لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

، ولكن يمكن تقدير البيت بـ: لولارجاؤك لكنت قد قتلت أولادي.

الفاصل الثالث:الفصل بخبر المبتدأ

يمتنع الفصل هنا مطلقاً عند سيبويه، ومَن وافقه، ولكنّه يمتنع إذا كان الخبر كوناً عاماً فقط عند الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك، ومَن وافقهم[(٤)]،

---

(١) ينظر ش ابن عقيل ٥٥/٤، الفرائد للسيوطي ٦٢١/٢، الصبان ١٤٧٨/٤.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٤٤٠/٣–، المساعد لابن عقيل ٢٢٣/٣، الشمني ٦٣/٢.

(٣) ينظر البيت في ديوانه ص ١٢٣، وفي مصادر الهامش السابق.

(٤) ينظر الكتاب ٢٧٩/١، معاني الزجاج ٨٤/٢، ١٠٤، مشكل إعراب القرءان لمكي ٢٠٤/١، ٦٧٧/٢–، ٧٥١–، ابن باشاذ ص ١٩٦–، أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ٧٠، شواهد التوضيح لابن مالك ص٦٥–، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٨٣/٢، ارتشاف الضرب ١٠٩٠/٣، البحر المحيط ٢٤٤/١، الجنى للمرادي ص ٦٠٠–، مغني اللبيب ٤٤٧/٣، ٤٤٩، التصريح للشيخ خالد ٤٣١/٢، ش الشيوطي ص ٤١٦، الأشموني ٣٠٠/٣، الدسوقي ٢٧٨/١، الأمير ٢١٥/١، الأدوات للصغير ص ٢٩٣، ش المقرب لفاخر ٦٧٤/١–، الاختصار لمؤمن غنام ١٦٤/٤–، مشكلات الطويل ص ٢٢–٢٦، جامع الغلاييني ٢٥٨/٣، النحولعباس حسن ٥١٥/٤.

وذلك نحو: لولا الماء لهلكنا؛ أي لولا الماء موجودٌ، حيث إنّه يجوز عندهم الفصل بالخبر إذا كان كوناً خاصاً يدل عليه دليل، ومثَّل المرادي لذلك، بنحو: لولا أنصار زيد لهلكنا، أي لولا أنصار زيد نصروه، ولكن إذا لم يُوجد دليل يدل عليه عند حذفه تعين عندهم حينئذٍ الفصل به، وامتنع حذفه، كقوله:صلي الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها:"لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة"[١]، ولقد استدل ابن الشجري على ذلك بقوله تعالى:"وَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لاَتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلاَّ قَلِيلاً"[٢]، وذلك باعتبار أنّ (عليكم) هي متعلقة بالخبر، ولكن ردَّ ذلك أبوحيان، وابن هشام؛ لعدم تعيُّن ذلك؛ لجواز تعلقها بـ(فضل الله)[٣].

الفاصل الرابع:الفصل بالحال

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّ الحال هو خبر في المعنى، والخبر يمتنع الفصل به هنا وِفق مذهب سيبويه[٤]، كما أنّه لا يوجد عامل في الحال؛ لأنَّ الابتداء لا يعمل فيه، فلا يجوز، نحو: لولا الرجل مسرعاً لعرفته[٥].

---

[١] ينظر مصادر الحديث الشريف في الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

[٢] سورة النساء (٨٣)

[٣] ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

[٤] ينظر الفاصل الممنوع السابق.

[٥] ينظر الهامش الثالث.

المطلب الرابع: الفصل في جملة (لمَّا) الشرطية

المسألة الأولي:الفصل الواجب

يختص وجوب الفصل هنا بين (لمَّا)، وفعل شرطها، حيث يتحقق بما يلي:

الفاصل الأول:الفصل بـ(لم)

يتحقق وجوب الفصل هنا إذا كان فعل الشرط مضارعاً؛لأنَّ الفاصل هنا يقلب معناه إلى الماضي؛ لاختصاص (لمَّا) بالدخول على الماضي، ومن آثار الفصل هنا أنّه يقلب(لمَّا)من حرف وجوب لوجوب إلى حرف وجوب لنفي إذاكان الجواب مثبتاً، نحو:لمَّا لم يسيء زيد إليَّ أحسنت إلى أخيه، ومن حرف نفي لوجوب إلى حرف نفي لنفي إذا كان الجواب منفياً، نحو: لمَّا لم يحسن زيد إليَّ، لم أحسن إلى أخيه[1].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(أنْ) الخفيفة الزائدة

يتحقق وجوب الفصل هنا إذا كان فعل الشرط مضارعاً؛ لأنَّ (لمَّا) لا تدخل عليه مباشرةً، نحو: لمَّا أنْ تزورني أكرمُك؛ لذلك إذا كان فعل الشرط ماضياً كان الفصل هنا جائزاً، لا واجباً، كقوله تعالى:"فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا"[2]، ومن آثار الفصل هنا– كما ذكر السهيلي–أنّه يُخلِّص(لمَّا) يقيناً من الدلالة الظرفية الزمانية إلىالدلالة على الشرط فقط، أيالسببية بين فعليالشرط، والجواب، وبمعنى آخرخروج (لمَّا) من الاسمية إلىالحرفية– وِفق مذهب سيبويه–،فتنعدم بذلك أي دلالة لها على الزمان، وعلل ذلك الدسوقي، والأمير، وغيرهما بعدم جوازالفصل بين المتضايفين في السعة؛ لذلك فالفاصل هنا يُقوِّي معنى الشرط ويؤكده، ولكن من ناحية اللفظ فليس له أي أثرإعرابي على ما بعده، فهو زائدٌ مهملٌ لفظاً[3].

---

[1] ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٤، النكت لأبي حيان ص ٢٩٨، ارتشاف الضرب ١٨٩٧/٤، المالقي ص ٢٨٣–، الجنى للمرادي ص٢٩٥–، المساعد لابن عقيل١٩٧/٣–،مصابيح المغاني لابن نورالدين ص ٤١٩.

[2] سورة يوسف (٩٦)

[3] ينظر الكتاب ٢٣٤/٤، المقتضب ٤٩/١، الإغفال للفارسي ٤١٠/١، معاني الرماني ص ١٣٣، الأنموذج للزمخشري ص ٣٣، أمالي ابن الشجري ١٥٩/٣، نتائج السهيلي ص ١٢٧–، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٨٠/٢، ش ابن جمعة ١١٥١/٢، البحر المحيط ٤٤٤/٥، الإعراب لابن هشام ص ٧٩، الجامع لابن هشام ص ٩٠، مغني اللبيب ٤٨٥/٣، الفرائد للسيوطي ٤٨٢/١، الدسوقي ٢٨٤/١، التأويل للحوز ١٣٨٩/٢–.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

يختص جواز الفصل هنا بالفصل بين جملة شرط (لمَّا)،وجوابها، حيث يشتمل على ما يلي:

الفاصل الأول:الفصل بـ(لم) النافية

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان فعل الجواب مضارعاً،حيث إنّه يُغير معنى (لمَّا) من حرف وجوب لوجوب إلى حرف نفي لوجوب إذا كان الشرط مثبتاً،نحو:لمَّا جاء زيد، لم أحسن إليك،ومن حرف وجوب لنفي إلى حرف نفي لنفي إذا كان الشرط مثبتاً،نحو:لمَّا لم يجتهد الطالب لم ينجح في الاختبار[١].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(ما) النافية

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان فعل الجواب ماضياً فقط، حيث يمتنع مع المضارع؛ لأنَّ الفاصل لا يقلب زمنه إلى الماضي الذي تطلبه (لمَّا)، وذلك كقوله تعالى:"فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ"[٢]، ولقد استدل أبوحيان،ومَن وافقه بالفصل هنا على ترجيح مذهب سيبويه على مذهب ابن السراج،والفارسي، وابن جني بأنّ (لمَّا) الشرطية هي حرف لا اسم؛ لأنَّ الفاصل هنا يتصف بالصدارة في جملته،أي أنّه يمنع مابعده أنْ يعمل فيما قبله؛ لذلك هو يمنع فعل الجواب أنْ يعمل في(لمَّا)إذاكانت اسماً؛لذلك يترجح فيهاأنْ تكون حرفاً لااسماً[٣].

الفاصل الثالث:الفصل بـ(إذا) الفجائية

يجوز وقوع الفصل هنا عند من أجاز وقوع الجملة الاسمية جواباً لـ(لمَّا) كالزمخشري، وابن مالك، ومَن وافقهما[٤]؛ لاختصاص الفاصل هنا بالدخول على الجملة الاسمية، وذلك كقوله تعالى:" فَلَمَّا جَاءهُم بِآيَاتِنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ"[٥]، ولقد استدل بالفصل هنا أبوحيان، والمرادي، وابن هشام على ترجيح مذهب سيبويه بحرفية

---

[١] ينظر مصادر الهامس الثاني في الصفحة التالية.

[٢] سورة سبأ (١٤)

[٣] ينظر الهامش الأول.

[٤] يمتنع الفصل هنا عند مَن اشترط فعلية جواب (لمّا)، حيث خرَّجوا ما ورد من ذلك بأن جواب (لمّا) محذوف.

[٥] سورة الزخرف (٤٧)

(لمَّا)؛ لأنَّ الفاصل هنا قاطع يمنع ما بعده أنْ يعمل فيما قبله[1]، وتبعاً لذلك يترجح كون جملة شرط (لمَّا) لا محل لها من الإعراب؛ لأنَّه لو ترجَّح ظرفية (لمَّا)؛ لكانت جملة شرطها حينئذٍ في محل جر بالإضافة[2].

الفاصل الرابع:الفصل بظرف الزمان

يجوز وقوع الفصل هنا بظرف الزمان الماضي فقط؛ لاختصاص (لمَّا) بالدخول على الماضي، نحو: لمَّا قمت أمس أحسنت إليك اليوم، ولقد استدل ابن خروف، وابن مالك، والمرادي بالفصل هنا على حرفية (لمَّا)؛ وِفاقاً لمذهب سيبويه؛ لأنَّ (لمَّا) لو كانت ظرفاً للزم أنْ يكون واقعاً فيها الجواب، حيث لا يتحقق ذلك هنا؛ لأنَّ المعنى المراد كما في المثال السابق هو أنّ سبب الإحسان إليك اليوم، هو قيامك بالأمس؛ لاستحالة هذا المعنى، أي اجتماع اليوم، والأمس في آنٍ واحدٍ[3].

الفاصل الخامس: الفصل بالواو الزائدة

يجوز وقوع الفصل هنا عند الكوفيين[4]، ومَن وافقهم[5] خلافاً لجمهور البصريين، الذين لاتُزاد الواوعندهم، حيث خرَّجوا ما ورد من ذلك على حذف جواب (لمَّا)، ومِن شواهد ذلك قوله تعالى:" فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ"[6]، وقوله:" فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ"[1]، ولكن

---

[1] ينظر التمهيد ص ١٦-.

[2] ينظر الكشاف للزمخشري ٤٤٦/٥-، الكشف للأصبهاني ١١٤٢/٢، ش التسهيل لابن مالك ١٠١/٤، الكافية الشافية لابن مالك ١٨٠/٢، المالقي ص ١٨٣-، النكت لأبي حيان ص٢٩٨، البحر المحيط ٣٥٤/٧، الجنى للمرادي ص ٣٧٧، ٥٩٦، الإعراب لابن هشام ص ٣٨، ٧٠، الجامع لابن هشام ص ٩٠، ش القطرلابن هشام ص ٤٩، المساعد لابن عقيل ١٩٨/٣-، الشمني ٦٧/٢، ١٣٢، همع الهوامع ١٦٢/٢-، جامع الغلاييني ٢٥٩/٣.

[3] ينظر مصادر الهامش السابق.

[4] ذكر مكي بن أبي طالب بأن الكسائي وافق البصريين في آية سورة هود، بعدم زيادة الواو فيها، ولكنّه أقرَّ بزيادتها في آية سورة الصافات. ينظر مشكل إعراب القرءان لمكي ٣٧١/١، ٦١٧/٢.

[5] ذكر الرماني بأن المبرد وافق الكوفيين بزيادة الواو، في قول أمرئ القيس:

فلما اجتزنا ساحة الحى وانتحى - بنا بطن خبت ذى قفاف عقنقل

، ينظر ديوان امرئ القيس ص ١٥، معاني الرماني ص ٦٣-، خزانة الأدب ٤٣/١١-.

[6] سورة هود (٧٤)

في الآية الأولى ذهب الأخفش، والكسائي، والزمخشري، وابن عصفور، وابن مالك إلى أنّ جواب (لمَّا) هو (يجادلنا)، حيث إنّ لفظه مضارع، وزمنه ماضٍ، أي لا فصل فيها هنا عندهم، بينما في الآية الثانية اختلف الكوفيون في تحديد الجواب فمنهم كالكسائي مَن قال بأنّه (وناديناه)، ومنهم مَن قال بأنّه (وتله)، ولكن في كِلا القولين يقع الفصل فيهما بالواو الزائدة[٢].

الفاصل السادس: الفصل بالفاء

يجوز وقوع الفصل هنا في السعة عند الفراء، وابن مالك، حيث نُسب للفراء إجازته له في قوله تعالى:"وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ)، إلى.قوله(فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ"[٣]، بينما أجازه ابن مالك سواءٌ كان الجواب جملة اسمية، كقوله تعالى:" فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ"[٤]، أو كان الجواب جملة فعلية، فعلها ماضٍ، كقول الأخطل[٥]:

فلمَّارأى الرحمن أنْ ليس فيكم – رشيداً ولا ناهٍ أخاه عن الغدر

فصبَّ عليكم تغلب ابنة وائلٍ – فكانوا عليكم مثل راغية البكر

، ولكن ردّ أبوحيان – موافقاً للزجاج، ومكي بن أبي طالب – جواز وقوع الفصل هنا في السعة؛ لعدم وجود دليل واضح عليه مسموع عن العرب، وأيضاً أضاف ابن هشام بأنّ جواب (لمّا) الأول عند المبرد في الآية الأولى هو (كفروا)، و(لمّا) الثانية المتصلة بالفاء هي فاصل؛ لتأكيد الأول فقط، ولاجواب لها، ولكن رُوي عن الأخفش، والزجاج بأنّ الجواب لـ(لمَّا) الأولى، والثانية معاً، ولكن يجوز وقوع الفصل هنا في الشعر عند

---

[١] سورة الصافات (١٠٣)

[٢] ينظر الكتاب ١٠٣/٣، معاني للفراء ٢٣/٢، ٣٩٠، معاني الزجاج ٦٤/٣–، ٣١١/٤، السر لابن جني ٦٤٥/٢، الكشاف للزمخشري ٢١٧/٣–، ٢٢٢/٥، الكشف للأصبهاني ٦٠٠/١، البحر المحيط ٢٢٢/٥، ٣٢٠، ٤٩٢/٧، الجنى للمرادي ص ١٦٦، الإعراب لابن هشام ص ٩٤، مغني اللبيب ٤٨٨/٣–، همع الهوامع ١٦٣/٢، خزانة الأدب ٤٣/١١–٤٦، ٥٤.

[٣] سورة البقرة (٨٩)

[٤] سورة لقمان (٣٢)

[٥] ينظر البيت في ديوانه ص ١٣٢، وفي مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

ابن جني، وأبي حيان، وابن هشام، وابن نور الدين، ومَن وافقهم[١]، وذلك كقول الشاعر[٢]:

لمَّا اتقى بيد عظيم جرمها - فتركت ضاحي كفِّه يتذبذب

الفاصل السابع: الفصل بهمزة الاستفهام

يجوز وقوع الفصل هنا في المعنى دون اللفظ؛ لأنَّه يتعيّن تقديم الفاصل هنا مع ما يليه على الشرط؛ لاتصافه بالصدارة[٣]، ولكن ذهب الكوفيون، ومَن وافقهم كأبي حيان، والصبان إلى اعتبار المتقدم مع الفاصل هنا هو جواب (لمّا) نفسه، بينما اعتبره البصريون دليلاً على جواب (لمّا) المحذوف عندهم، ولقد ذكر ابن الحاجب بأنّ الفعل المتقدم مع الفاصل هنا إذا كان ماضياً، فإنّ المقصود به هو التوبيخ، نحو: أ أهنت زيداً لمَّا أكرمك؟، ولكن يبدو أنّ ذلك يتحقق إذا فُقدت المناسبة بين فعلي الشرط، والجواب، أي أنّ أحدهما لا يكون في العادة سبباً للآخر؛ لذلك إذا وُجدت المناسبة بين فعلي الشرط، والجواب، بمعنى التوبيخ، نحو: أ أكرمت زيداً لمَّا أكرمك؟، وأيضاً أضاف ابن الحاجب بأنّ الفعل المتقدم إذا كان مضارعاً فإنّ المقصود به هو النهي، كقوله تعالى:" قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا"[٤]، ولكن يجوز فيه أيضاً أنْ يكون المراد هو التقرير، كما ذكر الزجاج، أو الاستنكار، كما يُفهم من كلام الزمخشري، أو التعجب، كما ذكر أبوحيان، الذي أجاز أيضاً اجتماع كل هذه المعاني في آنٍ واحدٍ[٥].

---

[١] ينظر معاني الفراء ١/٥٥-، معاني الزجاج ١/١٧١، السر لابن جني ١/٢٦٩، مشكل إعراب القرءان لمكي ١/١٠٤، ش التسهيل لابن مالك ٤/١٠٢-، ش الكافية للرضي ٢/١٢٧، البحر المحيط ١/٤٣٨-، ٣/٣٧، مغني اللبيب ٢/٥٠٣، المساعد لابن عقيل ٣/٢٠٠، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٠٥، خزانة الأدب ٤/٤١٨، الدسوقي ١/١٧٨، الأمير ١/١٤٣، الصدارة للشنقيطي ص ١٥٧.

[٢] البيت بلا نسبة في مصادره، ينظر الهامش السابق.

[٣] ينظر التمهيد ص ٨-١٦.

[٤] سورة يونس (٧٧)

[٥] ينظر معاني الزجاج ٣/٢٩، الكشاف للزمخشري ٣/١٦٣، أمالي ابن الحاجب ١/٣٧٩، ارتشاف الضرب ٤/١٨٩٨، البحر المحيط ٣/٣٨، ٥/٢٣٥، النحولعباس حسن ٢/٢٩٨-.

المسألة الثالثة: الفصل الممنوع

يمتنع الفصل هنا بكل ما يتدافع مع ما تطلبه (لمّا)، وذلك كظرف الزمان غير الماضي؛ لاختصاص (لمّا) بالدخول على الماضي[1]، وأيضاً مثل (ما) النافية إذا تلاها مضارع؛ لأنَّها لا تقلب زمنه إلى الماضي الذي تطلبه (لمّا)[2].

---

[1] ينظر ص ٣١٦.

[2] ينظر ص ٣١٥.

الفصل الرابع

المبحث الأول:"الفصل" في تركيب الاسم المنصوب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:الفصل بين الاسم المنصوب على الحال، وبين صاحبه

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بـ(قد)

يتحقق وجوب الفصل هنا لفظاً، أو تقديراً عند جهور البصريين، ومَن وافقهم كالفراء، والفارسي خلافاً لجمهور الكوفيين، ومَن وافقهم كالأخفش، وابن مالك، وأبي حيان[(١)] إذاكان الحال فعلاً ماضياًمثبتاً؛لأنَّ الفاصل يقرِّب زمنه من الحال،وذلك نحو: رأيت الرجل، قد ركب، أي راكباً[(٢)]،وقوله:"أَنَّى يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ "[(٣)]،

---

(١) يجوز عند جمهور الكوفيين، ومَن وافقهم أن يكون الحال فعلاً ماضياً مجرداً من (قد) لفظاً، وتقديراً، ووافقهم ابن عصفور إذا كان الماضي فعلاً للشرط المقدر المحذوف جوابه، وذلك كقول العرب: لأكرمنّه ذهب أو مكث، أي ذاهباً أو ماكثاً، بمعنى على كل حال، ولقد نص ابن مالك على امتناع الفصل معه حينئذٍ بـ(قد)، وأضاف إليه أيضاً الماضي المسبوق بـ(إلا)، فلا يجوز ، نحو: لأضربن اللئيم قد ذهب، أومكث، ولا ما جاء زيد إلا قد ضرب عمراً. ينظر الهامش التالي.

(٢) ينظر معاني الفراء ٢٨٢/١، المقتضب ١٢٤/٤، معاني الزجاج ٨٩/٢، الأصول لابن السراج ٢١٦/١، ٢٥٤، ٢٩٩، المشكلة للفارسي ص ٨٤، ٢٣١، الإغفال للفارسي ٥٤/٢، ٥٦، البصريات للفارسي ٧٠٠/١، ٧٢٢، معاني الرماني ص ٩٨، مسائل الفارقي ص ٣٩٦–٤٠٠، السر لابن جني ٦٤١/٢، الخصائص لابن جني ٣٣٢/٣، ش اللمع لابن برهان ١٣٣/١، ٤٣٠/٢، دلائل الجرجاني ص ٢٠٩، ٢١٩، ش الحريري ص ١٩٢، ش اللمع للواسطي ص ٧٥، الكشاف للزمخشري ١٢٤/٢، أمالي ابن الشجري ١٤٦/٢، ١١/٣، الكشاف للأصبهاني ٣١٩/١، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢١٢–٢١٦، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٨٦–٣٩٠، ابن يعيش ٦٥/٢، ش الجزولية للشلوبين ٧٣٨/٢، التوطئه للشلوبين ص ٢١٥، ش الكافية لابن الحاجب ٥١٩/٢، المقرب لابن عصفور ١٥٣/١، ش التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٢، ش العمدة لابن مالك ٤٥٠/١–، ش الكافية للرضي ٢١٣/١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٣٤٠/١، ٥٤١، التذكرة لأبي حيان ص ٦ ٤٨، النكت لأبي حيان ص ١٠١، ارتشاف الضرب ١٦٠٤/٣، ش المرادي ٧/٢ ٢٣ الإعراب لابن هاشم ص ٨٩، مغني اللبيب ٥٣٦/٢–، ٢٥٤/٥–، المساعد لابن عقيل ٤٧/٢، ٢٠٩/٣ ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٢٤، الشمني ٩/٢، همع الهوامع ٢٥٢/٢، الأشموني ٤١/٢، الصبان ٧٤٦/٢–٧٥٢، التأويل للحوز ٨١٣/١، النحو الكوفي لمختار ديره ص ٣٩٣، النحولعباس حسن ٥٣/١.

وقوله:"أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"[1]، أي قد حصرت[2].

الفاصل الثاني:الفصل بواوالحال والابتداء[3]

يتحقق الفصل هنا وجوباً خلافاً للكسائي إذا كان الحال جملة لا تشتمل على ضمير يرجع إلى صاحب الحال؛ ليربطها به؛ لذلك يتعيّن حينئذٍ وقوع الفصل بالواو؛ لتربط بين جملة الحال وصاحبه، ويمتنع حذفها، حيث يقع ذلك عند الجمهور إذا كان الحال جملة اسمية،أو فعلية مطلقاً باستثناءالجملة الفعلية التي فعلهامضارع مثبت[4] ، وذلك كقوله تعالى:"يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ"[5]، وقوله:"لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ"[6]،ونحو:حضرالطالب المتأخر، ولم يشرح المعلم الدرس، أو وقد شرح المعلم الدرس،وجاءني زيد،وما يتكلم عمرو، أو وما خرج عمرو، وحلَّ الطالب المجتهد كل الأسئلة،ولا يفهم المهمل المطلوب،أو ولم يفهم المهمل المطلوب، وأيضاً يتحقق وجوب الفصل هنا مع جملة الحال المشتملة على ضمير يربطها بصاحبه عند بعض النحاة في بعض المواضع،فمثلاً نص على ذلك كثيرمن النحويين كابن الناظم، والشيخ خالد، والسيوطي إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع مقرون بـ(قد)،وذلك

---

[3] سورة آل عمران (٤٠)

[1] سورة النساء (٩٠)

[2] لقد خرَّج المبرد الفعل الماضي في هذه الآية على أنه مؤول بالدعاء، وليس حالاً، وتبعاً لذلك رجَّح قِراءة الحسن، وقتادة، ويعقوب، وغيرهم، بجعل الفعل الماضي اسماً منصوباً بالحال، أي (حصرةً)؛ لعدم الحاجة فيها للتأويل،ولكن ردَّ ذلك الفارسي، واستحسن– خلافاً لابن جني– قول الأخفش،ومَن وافقه في الآية، وهو إن الفعل الماضي هوصفة لحال محذوف تقديره:رجالاً،أوقوماً حصرت صدورهم.ينظرالهامش الثاني في الصفحة التالية.

[3] يسمِّي النحويون واوالحال بواو الابتداء؛ لأنَّ جملة الحال التي تليها هي جملة مستأنفة لفظياً، ومعنوياًعمَّا قبلها باستثناء دلالتها المعنوية على حال الاسم المعرفة في الجملة التي قبلها، والتي ترتبط به بواسطة هذه الواو، ولقد وازن عبدالقاهر الجرجاني بين واوالحال، وفاء الجزاء؛ لأنَّ كليهما يربطان جملتين منفصلين [ينظر دلائل الجرجاني ص ٢١٤]، ولكن يبدو أنهما لا ينطبقان تماماً؛ لأنَّ فاء الجزاء تربط جملة بجملة، بينما واو الحال هي في الحقيقة تربط جملة باسم، أي جملة الحال بصاحبه.

[4] ينظر الفصل الممنوع ص ٣٣٤-.

[5] سورة آل عمران (١٥٤)

[6] سورة يوسف (١٤)

كقوله تعالى:"لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ"(٧)، وكذلك نص عبد القاهر الجرجاني على ذلك إذا كانت جملة الحال اسمية، والمبتدأ فيها ضمير يرجع إلى صاحب الحال؛ لأنَّه حينئذٍ يكون الضمير بمثابة تكرار للاسم صاحب الحال، فيدل هذا على استئناف جملة الحال عنده؛ لذلك تحتاج جملة الحال إلى الواو الفاصلة؛ للدلالة على هذا المعنى، وذلك نحو: جاءني زيد، وهو راكب،وكقوله تعالى:"أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا"(١)، وأيضاً ذهب الفراء، والأخفش، والزمخشري في أحد قوليه، وابن الحاجب، ومَن وافقهم إلى وجوب الفصل هنا مع جملة الحال الاسمية مطلقاً، حيث حكموا بالندور، والشذوذ، والضعف على انفراد الضمير فيها دون الواو، ولكن ردَّ ذلك جمهور النحاة؛ لتدافعه مع ماورد في القرءان الكريم، كما سيتبين في الفصل الجائز(٢).

---

(٧) سورة الصف (٥)

(١) سورة البقرة (٢٥٩)

(٢) ينظر الكتاب ٩٠/١، المقتضب ٦٦/٢، ١٢٥/٤، معاني الزجاج ٤٧٩/١، المشكلة للفارسي ٢٤١، الإغفال للفارسي ٥٨/٢، الحلبيات للفارسي ص ١٥١، معاني الرماني ص ٦٠، السر لابن جني ٦٤٠/٢-٦٥٠، ش اللمع لابن برهان ١٣٢/١، ش ابن بابشاذ ص ٢٠٣، دلائل الجرجاني ص ٢١٤، ش اللمع للواسطي ص ٦٩، ٧٤، أمالي ابن الشجري ٥٢/١، ابن يعيش ٦٥/٢-٦٨، ش الجزولية للشلوبين ٧٣٤/٢-٧٣٩، التوطئة للشلوبين ص ٢١٤، أمالي ابن الحاجب ٤٠١/١، ش الكافية لابن الحاجب ٥١٧/٢-، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٢١، ش التسهيل لابن مالك ٢٨٦/١، ٣٥٩/٢-٣٧٠، ش العمدة لابن مالك ٤٤٨/١-٤٦٠، ش ابن الناظم ص ٣٣٦، ش الكافية للرضي ١٠٥/١، ٢١١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٣٤٥/١، ٥٤٢، المالقي ص ٤١٧، ش ابن جمعة ٥٥٦/١، النكت لأبي حيان ص ١٠٠، البحر المحيط ١٢٩/٣، ش المرادي ٧١٩/٢، الجنى للمرادي ص ١٦٤ الإعراب لابن هشام ص ٩٢، أوضح ابن هشام ٣٠٣/٢-٣١٣، مغني اللبيب ٣٧٨/٤، ش الألفية لابن القيم ٤٢١/١-٤٢٧، ش ابن عقيل ٢٧٨/٢-٢٨٢، المساعد لابن عقيل ٢١٣/١-، ١٩/٢، ٤٣-٤٧، ش الألفية للمكودي ص ١٢٩، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٥٦١، التصريح للشيخ خالد ٦١٠/١، ش الألفية للسيوطي ص ٢٤٨، الفرائد للسيوطي ٤٤٩/١، الأشباه،والنظائر ١٤٨/٢، همع الهوامع ٢٤٧/٢-٢٥٢، الأشموني ٢٩/٢-٤٠، ش الألفية لابن طولون ٤٢١/١، الفواكه للفاكهي ص ٢٣٩، الدرر اللوامع ١٩٧/١، ٥١٥-٥١٩، التطورلبرجشتراسر ص ١٩٤-، الأدوات للصغير ص ٢١٨، الإعراب لكتاب الله لبهجت ١٦٩/٢، ٥٠٢/١١، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٢٨٣/٢، ٣٥٠/١٢، النحولعباس حسن ٣٩٤/٢-٤٠١.

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

يتحقق الفصل هنا وجوباً بالنعت، والعطف، والتوكيد اللفظي؛ لانعدام جواز حذفهم، وذلك إذا كان صاحب الحال نكرة محضة؛ لأنَّ الفاصل حينئذٍ يقربه من المعرفة بتخصيصه؛ لأنَّه يمتنع فيه أنْ يكون نكرة محضة إلا بقلَّة وذلك نحو: جاء رجلٌ غريبٌ، أو ولدٌ، أو رجلٌ مسرعاً[1]، وكقوله تعالى:"وَهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا"[2]، وأيضاً يتعيّن الفصل هنا بالمعطوف بحرف مفيد للاشتراك إذا كان الحال يتوافق مع المتعاطفين في التثنية،أو الجمع، ولكن يشترط النحاة لصحة ذلك أنْ يكون العامل فيهما واحد[3]،وذلك كقوله تعالى:"وَسَخَّرلَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَدَآئِبَينَ"[4]،أي دائبةً، ودائباً، وقوله:"وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ"[5]،ونحو: هذه ناقةٌ وفصيلها راتعَين،وأبصرت رجلاً مع صديقه قائمَين،وجاء أخوك ثم رجلان مسرعِين[6].

الفاصل الرابع:الفصل بشبة الجملة

يتعيّن وجوب الفصل هنا؛ لانعدام جواز حذفه إذا كان صاحب الحال نكرة محضة؛ لأنَّ الفاصل يُقرِّبه من المعرفة بتخصيصه؛ لأنَّه يمتنع فيه أنْ يكون نكرة محضة إلا بقلَّة، وذلك نحو: رأيت رجلاً- من أصحابك، أو فوق الحصان- راكباً[7].

---

(١) ينظر العلل للوراق ص ٢٢٧، ش ابن بابشاذ ص ٢٥٤، المقتصد للجرجاني ٦٧٥/١، ش الجمل لابن عصفور ٣٢١/١، ش العمدة لابن مالك ٤٢٠/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٣٣١/١، ش ابن جمعة ٥٦٤/١، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٣٦، أوضح ابن هشام ٢٧٣/٢، الجامع لابن هشام ص ٦١، ش الألفية لابن القيم ٤٠٨/١، التصريح للشيخ خالد ٥٨٥/١، ش الألفية للسيوطي ص ٢٤٤، الفرائد للسيوطي ٤٣٩/١، الأشموني ١٢/٢، الفواكه للفاكهي ص ٢٣٨، الصبان ٧٢٤/٢، الخضري ٤٣٦/١، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٤٧/١١.

(٢) سورة الأحقاف (١٢)

(٣) مثلاً في نحو: هذا عبد الله، وجاءني زيد مسرعَين، يمتنع نصب (مسرعَين) بالحال؛ لاختلاف العامل؛ لذلك تنصب بتقدير فعل كـ: أعني مسرعَين.

(٤) سورة إبراهيم (٣٣)

(٥) سورة الأعراف (٥٤)

(٦) ينظر الكتاب ٨١/٢، المقتضب ٣١٤/٤، الانتصار لابن ولاد ص ٥٦، ١٥٥، البصريات للفارسي ٧٨٠/٢-٧٨٣، الكشف للأصبهاني ١/ ٤٧٣، ش التسهيل لابن مالك ٣٤٩/٢، ش ابن الناظم ص ٣٣٢، التصريح للشيخ خالد ٦٠٢/١، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٣/ ٤٣٩، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٣٥٥/٤.

(٧) ينظر الأصول لابن السراج ٢١٤/١.

الفاصل الخامس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتعيّن وقوع الفصل هنا إذا كان صاحب الحال هو اسمٌ موصولٌ، وذلك نحو: رأيت الذي – يسافر كثيراً – متعباً، ووِفق تخريج الفارسي، ومَن وافقه لقوله تعالى:"قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا"[١]، حيث قال:"(صبياً)...حال مِنْ (نكلم)، أي: كيف نكلمه صبياً، وإنْ جعلته حالاً ممَّا (في المهد) كان الأول أحسن؛ لأنَّه أدَّلُ على موضع المعجزة"[٢].

الفاصل السادس:الفصل بالعامل في الحال

يتعيّن تحقق الفصل هنا إذا كان الحال اسماً يتصف بالصدارة، أو متصلاً بما يتصف بها، ولكن يُشترط لصحة وقوعه – خلافاً للجرمى الذي منعه مطلقاً حملاً على التمييز – أنْ يكون العامل الفاصل فعلاً ظاهراً متصرفاً متعدياً، أو اسماً مشتقاً كاسم الفاعل ،والمفعول حملاً للحال في ذلك على مفعول العامل، ولكن يَشترط الكوفيون، ومَن وافقهم شرطاً آخراً،وهو أنْ يكون صاحب الحال، أي فاعل العامل الفاصل، أو مفعوله ضميراً لا اسماً؛ لئلا يتقدم المضمرعلى المظهر، أي لمنع تقدم الضمير المستتر، أو الظاهرفي الحال على صاحب الحال إذا كان اسماً لا ضميراً ،ولكن يبدو أنّه مِمَّا يُضعِف هذا القول هو أنّ تقدم المضمرعلى المظهر حينئذٍ هو في اللفظ فقط دون المعنى، والتقدير، وأيضاً يُضعِفه ورود ذلك في القرءان الكريم ،ولكنّهم، ومَن وافقهم خرَّجوا ذلك على غير الحال كالمفعول المطلق ،ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ"[٣]، وقوله"وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ"[٤]، وقوله:"أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ"[٥]، ونحو: أ نائماً تضربون الولدَ؟[٦].

---

[١] سورة مريم (٢٩)

[٢] البصريات للفارسي ٨٧٥/٢، وينظر معاني الزجاج ٣٢٨/٣، البحر المحيط ٢٣٢/٦، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٢٤١/٨

[٣] سورة البقرة (٢٨)

[٤] سورة إبراهيم (٤٥)

[٥] سورة الفيل (١)

الفاصل السابع:الفصل بالمضاف إليه

يتحقق الفصل هنا وجوباً؛ لعدم جواز حذفه إذا وقع، ولكن يُشترط لصحة وقوعه أنْ يكون صاحب الحال نكرة؛ لأنَّ الفاصل حينئذٍ يفيد فيه التعريف، والتخصيص المطلوب في صاحب الحال؛ لأنَّه قليلٌ نادرٌ تأخر الحال عن صاحبه إذا كان نكرة[(١)]؛ بسبب اللبس بينه وبين الصفة، وذلك نحو: رأيت امرأةً جالسةً، ومن أمثلة الفصل هنا نحو: هو رجلُ صدقٍ معروفاً ذاك[(٢)]، وكقوله تعالى:"هَذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً"[(٣)]، وقوله تعالى:" فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ"[(٤)]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

ولم ينكرغالباً ذوالحال إنْ – لم يتأخر، أو يخصص، أو يبن

من بعد نفي، أو مضاهيه كلا – تبغ امرؤٌ على امرئٍ مستسهلا

ويقع الفصل هنا في المعنى، والتقدير دون اللفظ إذا كان المضاف إليه ضميراً يعود على ما يلابس الحال كمعموله؛ لأنَّه حينئذٍ يتعيّن تقديم الحال، وما يلابسه على

---

(٦) ينظر الكتاب ٢/١٢٤–، المقتضب ٢/٦٢، ٤/١٦٨–، الأصول لابن السراج لابن سراج ١/٢١٤–٢٢٠، ٢/٢٤٦، العلل للوراق ص٢٢٨–، الفوائد للثمانيني ص ٣٠٣ ،٨٣٣ ، المقتصد للجرجاني ١/١٣٤، ٢٢٦، ٦٧٢– ، الكشاف للزمخشري /٧٩٣، ابن يعيش ٢/٥٦–، ش الكافية للرضي/٢٠٦–، البحر المحيط ٨/٢٤٩، أوضح ابن هشام ٢/٢٨٧، مغني اللبيب ٣/١٣٦–، ش ابن عقيل٢/٢٨٣، الإعراب لكتاب الله لبهجت ١/٨٣، ٦/٥٦، ١٢/٥٠٩، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١/٦٥، ٧/١٦٩، ١٣/٣٤٥.

(١) ولكن يستثنى من ذلك مثلاً إذا كان صاحب الحال نكرة مخصصاً بنعت، كقوله تعالى:" فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا" [سورة الدخان (٤، ٥)]، أو أن تكون جملة الحال مسبوقة بنفي، أو استفهام، وما يماثلهما، كقوله تعالى:" وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ" [سورة الحجر(٤)]، ونحو: أ هذا رجلٌ قائماً. ينظر مصادر الهامش التالي.

(٢) ينظر الكتاب ٢/٩٢، المقتضب ٤/٣٠٧، أمالي ابن الشجري ١/٣٤٧، ٣/٩٦، نتائج السهيلي ص ٣١٥، التبيين للعكبرى ص ٢٩٧، ابن بعيش ١٢١٢، التوطئه للشلوبين ص ٢/٢١٢، أمالي ابن الحاجب ١/٣٠١، ٤٠٠–، المقرب لابن عصفور ١/٣٥١، ش التسهيل لابن مالك ٢/٣٣١، ش العمده لابن مالك ١/٤١٧، ش ابن الناظم ص ٣١٨–٣٢٢، ش الكافية للرضي ١/٢٠١، ش ابن جمعة ١/٥٥٥، ٥٦٤، ارتشاف الضرب ٣/١٥٧٧، ش المرادي ٢/٧٠١، ش الشذورلابن هشام ص ٤٣، ٣٣١–٣٢٤، المساعد لابن عقيل ٢/١٧، ش شواهد التحفة للبغدادي ١/٢٦٧، خزانة الأدب ٣/٢٠٩.

(٣) سورة هود (٦٤)

(٤) سورة فصلت (١١)

صـاحبه؛ لـئلا يعـود الضـمير علـى متـأخرٍ لفظـاً، ورتبـةً، وذلـك نحـو: جـاء زائـراً هنـداً أخوها، وانطلق منقاداً لعمرٍ صاحبه[٥].

---

[٥] ينظر مصادر الهامش الثاني.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالخبر

يتحقق الفصل هنا إذا كان صاحب الحال مبتدأ،أو اسماً لناسخ، ولكن يُشترط لصحة ذلك أنْ يكون الخبرالفاصل فعلاً،أومتضمناً لمعناه كالجار، والمجرور، أو أنْ يكون الناسخ فعلاً، أو متضمناً لمعناه مثل (كأنّ)، وذلك حتى يُوجَد في الجملة عاملٌ في الحال،وذلك كقوله تعالى:"إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ"[1]، وقوله:"إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ"[2]، ونحو: المعلم – يشرح الدرس – واقفاً، وكان زيد – أخاك – مسرعاً، وكأنّه – أبوك – ضاحكاً[3].

الفاصل الثاني:بواوالحال، والابتداء

يجوزتحقق الفصل هنا إذا كان الحال جملة – باستثناء جملة المضارع المثبت المسبوق بـ(قد)، أو المجرد منها، وأيضاً باستثناء الجملة الاسمية مطلقاً في قولٍ مرجوحٍ عند الفراء، والأخفش، ومَن وافقهما[4] – تشتمل على ضمير[5] يربطها بصاحب الحال، حيث تفيد الواو الفاصلة هنا تأكيد الربط فقط، ولكن تباينت أقوال النحاة في تفضيل وقوع الفصل الجائزهنا،أو عدمه، فمثلاً أطلق عبدالقاهر الجرجاني الجواز دون تفضيل مع جملة الحال الفعلية التي يجوز معها الفصل هنا، بينمافضَّله الشلوبين، وابن عصفور مع جملة المضارع المنفى بـ(لم)، وابن مالك، وابنه مع جملة الماضي غيرالمسبوق بـ(إلا)، أو المتلو بـ(أو)، بينما خالف ابنُ الناظم– ومَن وافقه – والدَه في إجازة الفصل بقلَّة لا منعه مع المضارع المنفى بـ(لا)[6]، وأيضاً فضَّل عبدالقاهر

---

[1] سورة الذاريات (١٥، ١٦)

[2] سورة الطور(١٧، ١٨)

[3] ينظر الكتاب ٤٠١/١–، ٧٨/٢، ٩١، المقتضب ١٦٦/٤، ٣٠٠–٣٠٨، الأصول لابن السراج ٢١٦/١، جمل الخليل ص ٧٩–، الكشف للأصبهاني ١٣٨٤/٢، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١٣٥/١٢، ١٥٩.

[4] ينظر الفصل الواجب ص ٣٢١–، والممنوع ص ٣٣٤–.

[5] أجاز سيبويه أن يقدر في المعنى الضمير الرابط هنا المُغني عن وجوب الفصل بالواو، نحو: مررت بالبر قفيز بدرهم، أي قفيز منه بدرهم. ينظر لكتاب ٣٩٦/١–، ش التسهيل لابن مالك ٣٦٧/٢، ش العمدة لابن مالك ٤٥٨/١، ش ابن الناظم ص ٣٣٦.

[6] ينظر الفصل الممنوع ص ٣٣٤–.

الجرجاني وقوع الفصل هنا مع جملة الحال الاسمية مطلقاً – ووافقه ابن يعيش، وابن مالك، وابن الناظم، وغيرهم– باستثناء التي خبرها شبه جملة مقدم، فإنّه–ووافقه فيها ابن يعيش أيضاً– يُفضِّل معهاعدم الفصل، نحو:أتاني الساقي في يده العصير[١]، ومن أمثلة وقوع الفصل هنا، وعدمه في جملة الحال الاسمية، قوله تعالى :"وَلاَ تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ"[٢]، وقوله:"وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ"[٣]، وقوله:"اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ"[٤]، وقوله:"وَاللّهُ يَحْكُمُ لاَ مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ"[٥]، وفي جملة الحال التي فعلها مضارع، كقوله تعالى:"أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ"[٦]، وقوله:"أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْوَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ"[٧]، وقوله:" فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى"[٨]، وقوله:"وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللّهِ"[٩]، وقوله:"وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا"[١٠]، وقول الشاعر[١١]:

فقالت له العينان: سمعاً، وطاعةً – وحَدَّرتا كالدر، لمَّا يثقَّب

، وفي جملة الحال التي فعلها ماضٍ، كقوله تعالى:"وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا"[١٢]، وقوله:"وَمَا لَكُمْ أَلاَّ تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم"[١٣]، وقول النابغة الذبياني[١٤]:

---

[١] ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٣٢٢.
[٢] سورة البقرة (١٨٧)
[٣] سورة البقرة (٢٦٧)
[٤] سورة البقرة (٣٦)
[٥] سورة الرعد (٤١)
[٦] سورة الأنعام (٩٣)
[٧] سورة التوبة (١٦)
[٨] سورة طه (٧٧)
[٩] سورة المائدة (٨٤)
[١٠] سورة الأحزاب (٢٥)
[١١] ينسب البيت لمجهول، ينظر الهامش الأول.
[١٢] سورة البقرة(٢٤٦)
[١٣] سورة الأنعام (١١٩)
[١٤] ينظر البيت في ديوانه ص ١٠٨، وفي الهامش الأول.

وقفت بربع الدار، قد غيَّر البِلى - معارفها، والساريات الهواطل

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

يجوز تحقق الفصل هنا مطلقاً إذا كان صاحب الحال معرفة، ولكن يُشترط لصحة الفصل بالعطف أنْ لا يؤثر الفصل به على صحة التوافق بين الضمير المستكن، أو الظاهر في الحال، وبين صاحبه في الإفراد، أو التثنية، أو الجمع، وذلك نحو: جاء الرجلُ - الغريبُ، أو نفسُه، أو محمدٌ - مسرعاً، ورأيت محمداً - أو سعيداً - مبتسماً، وكتخريج الفارسي لقول ذي الرمّة[١]:

عيناً مطلحبةَ الأرجاءِ طاميةً - فيها الضفادع والحيتان تصطخب

، أي: فيها الضفادع تصطخب، والحيتان.

الفاصل الرابع:الفصل بشبه الجملة

يجوزتحقق الفصل هنا مطلقاً إذا كان صاحب الحال معرفة،حيث يفيد الفاصل تخصيص المعنى،وحصره،وذلك نحو:أقبل صديقي-على أبيه،أو عند رؤيتي- فرحاً.

الفاصل الخامس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يجوزتحقق الفصل هنا بالجملة المعترضة، والتي تفيد معاني مختلفة باختلاف نوعها،فمثلاًهي تفيدالتأكيد إذاكان الاعتراض بجملة القسم المحذوف جوابها،نحو:جاء الفارس والله راكباً،وأيضاً تفيد التعليق إذا كانت هي جملة الشرط المحذوف جوابها بشرط أنْ يكون فعلها في السعة غيرمجزومٍ لفظاً بأداة الشرط،وذلك كقوله:"لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَالْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ"[٢]، وقوله:"ادْخُلُواْمِصْرَإِن شَاءاللّهُ آمِنِينَ"[٣]، وكذلك تفيد الدلالة على الزمن الماضي، أي أنّ دلالة الحال كانت في الماضي حين وقوع الفعل،وذلك إذاكانت الجملة المعترضة هي(كان)الزائدة،نحو:علمي بزيدٍ كان قائماً[٤].

---

[١] ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ص ٣٤، وفي الشعرللفارسي ١/١٠٠.

[٢] سورة الفتح (٢٧)

[٣] سورة يوسف (٩٩)

[٤] ينظر ش اللمع لابن برهان ١/٢٥٥، أسرار ابن الأنباري ص ١٣٦، الإنصاف لابن الأنباري ص ٥٠١، ٥٠٣، همع الهوامع ١/٣٤٢، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١٢/٨٦.

الفاصل السادس:الفصل بالعامل في الحال

يجوز تحقق الفصل هنا إذا لم يكن الحال اسماً يتصف بالصدارة، أو متصلاً بما يتصف بها، وذلك وِفق الشرط العام، وشرط الكوفيين المرجوح الخاص بهم، المتقدم ذكرهما في الفصل الواجب[١]، حيث يجوز عند الجميع نحو: مستبشراً استقبلت الضيوف، وفرحِين رأيتهم، ويجوز عند البصريين خلافاً للكوفيين، نحو: ضاحكاً جاء زيد، وراكبِين مُكرمٌ محمدٌ الفرسان[٢]، ومن أمثلة الفصل هنا قوله تعالى:"خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ"[٣]، وقول الشاعر[٤]:

سريعاً يهون الصعب عند أولي النهى - إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوه البأسا

الفاصل السابع:الفصل ببعض حروف المعاني

يجوز تحقق الفصل هنا مثلاً بـ(أمّا)، ولكن يلزم تكرارها مع حال آخر معطوف على الأول دائماً سواءٌ في السعة، أو الشعر – كما نص على ذلك المبرد، وابن مالك –، حيث يفيد الفاصل الشك، وعدم اليقين في وقوع أحد الحالين المتعاطفين دون القطع بتحديد أحدهما دون الآخر، وذلك كقوله تعالى:"إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا"[٥]، وأيضاً يقع الفصل هنا بـ(لا)، والتي يلزم تكرارها مع حال آخر معطوف على الأول في السعة فقط دون الشعر – كما نص على ذلك ابن مالك، وابن هشام، ومَن وافقهما –، حيث يفيد الفاصل نفي وقوع كِلا الحالين المتعاطفين، وذلك نحو: رأيت زيداً لا مسرعاً، ولا مبطِئاً[٦]، وكقول زياد بن يسار[٧]:

قهرت العِدى لامستعيناً بعصبةٍ - ولكن بأنواع الخدائع، والمكر

---

[١] ينظر ص ٣٢٤.

[٢] ينظر مصادر الهامش السادس ص ٣٢٤.

[٣] سورة القمر (٧)

[٤] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش الثاني.

[٥] سورة الإنسان (٣)

[٦] ينظر المقتضب ٢٨/٣، ش التسهيل لابن مالك ٣٥٠/٢، مغني اللبيب ٣١٣/٣.

[٧] ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

وكذلك يقع الفصل هنا بحرف الجر الزائد- حيث ورد الفصل بالباء، و(مِن)- وفق إطلاعي القاصر-،ولكن على خلاف بين النحاة،حيث أثبته،ابن جني،ومَن وافقه، وأقرَّه بقلة ابن مالك، وأبو حيان، ومَن وافقهما، وأقرَّه بضعف الفراء، ولكن يُشترط أنْ يكون عامل الحال منفياً- حيث يفيد الفاصل تأكيد النفي-،ولكن أشار أبوحيان إلى وقوعه في الإثبات مع الحال (غير)، ولكن يبدو أنّه لا يخلو من الدلالة على النفي؛ لأنَّه مع ما يليه حال منفي الوقوع،ولقد ذهب المانعون لوقوع الفصل هنا كأبي عمرو بن العلاء[١]، وعيسى بن عمر، والفراء، وأبي عبيدة[٢]، وابن هشام، وأبى حيان إلى تخريج المواضع التي ورد فيها الفصل هنا على غيرالحال،أوالاعتراض على القِراءة التي ورد فيها،والحكم عليها،إمّا بالانفراد كالفراء،وإمّا بالشذوذ[٣]،ومن هذه المواضع قوله:"مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ"[٤]، وقوله:"وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِحِسَابٍ"[٥]، وقِراءة أبي الدرداء،وزيد بن ثابت،وزيد بن علي،والحسن، وأبي جعفر المدني، وجماعة غيرهم، ببناء الفعل(نتخذ)للمجهول،وجر(أولياء) بـ(من)الزائدة في محل نصب حالاً[٦]، وذلك في قوله:"مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نُّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء"[٧]،وقول القحيف العقيلي[٨]:

---

[١] هو زبان بن العلاء بن عمار، أحد القراء السبعة، ومن تلاميذه أبو عبيدة، والأصمعي وخلقٌ كثيرٌ غيرهما، توفي عام ١٥٤ هـ. ينظر التعيين لليماني ص ١٢١، بغية الوعاة ٢٣١/٢.

[٢] هو معمر بن المثنى التيمي البصري، روى عن هشام بن عروة بن الزبير، ويونس، وأبي عمرو، ومن تلاميذه المازني، وأبو حاتم، ومن كتبه معاني القرءان، والمجاز في غريب القرءان، وكتاب عن مثالب العرب، وآخر عن أهل البصرة، توفي عام ٢٠٨هـ. ينظر الفهرست لابن النديم ص ٥٣-، التعيين لليماني ص ٣٥٠-.

[٣] ينظر معاني الفراء ٢٦٤/٢، ٥٧/٣، ش التسهيل لابن مالك ٣٥٠/٢، ش العمدة لابن مالك ٤١٨/١-، ش الكافية الشافية لابن مالك ٣٢٦/١-، البحر المحيط ٤٩٤/١، ٢١٢/٢، ٥٩٠/٦، ش المرادى ٦٢٩/٢، الجنى للمرادي ص ٥٥، الجامع لابن هشام ص ٦١، مغني اللبيب ١٧٣/٢-، ١٧١/٤، المساعد لابن عقيل ٧/٢، ٢٥١، همع الهوامع ٤٠٦/١، ش الألفية لابن غازي ١٠٠/٢، خزانة الأدب ١٣٧/١٠، ٢٧٨، الدرر اللوامع ٢٥٨/١، الأدوات للصغير ص ٣١٩، التأويل للحوز ١٢٩٨/٢، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٣٣١/٦.

[٤] سورة البقرة (١٠٦)

[٥] سورة البقرة (٢١٢)

[٦] ينظر مصادر الهامش الثالث.

[٧] سورة الفرقان (١٨)

[٨] ينظر مصادر البيت فى الهامش الثالث.

وما رجعت بخائبةٍ ركابٌ - حكيم بن المسيب منتهاها

، أي ما رجعت خائبةً، وكقول أحد فصحاء طيئ[١]:

كائن دُعيت إلى بأساءَ داهيةٍ - فما انبعثتُ بمزؤودٍ ولا وكلٍ

، أي: ما انبعثت مزؤوداً، ولا وكلاً، بمعنى ما انبعثت مذعوراً، ولاضعيفاً، وعن ذلك قال ابن مالك فى الكافية الشافية:

وربما جر بباءٍ إنْ نُفي - عاملَه ك: لم أعد بمخلف

الفاصل الثامن:الفصل بالمعمول

يجوز وقوع الفصل هنا بمعمول العامل في الحال، أو بمعمول الحال نفسه، وذلك سواءٌ كان المعمول الفاصل اسماً، أو شبه جملة؛ لأنَّه ليس بأجنبي، وذكر ابن السراج، وابن يعيش أنّ الفصل هنا فيه تسامح؛ لأنَّ الأولى في الحال اتصاله بصاحبه مباشرةً إلا إذا وُجدت قرينة مميزة لصاحبه، وذلك نحو: لقى عبدالله – أبويه – مبتسماً، وجاءني زيدٌ – فيك – راغباً، وأقبل الرجلُ – فرسَك – راكباً[٢]، وكقوله تعالى:"وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً"[٣].

الفاصل التاسع:الفصل بـ(إلا)

يتعيّن لجواز وقوع الفصل هنا لفظاً أنْ يكون عامل الحال مسبوقاً بنفي، أو ما يماثله كالاستفهام، ولكنّه إذا كان مسبوقاًبـ(إنّما) فإنّ الفصل هنا حينئذٍ يقع في المعنى، والتقدير، حيث يفيد الفاصل تأكيد المعنى، وذلك بنقض النفي عن الحال دون غيره، وقصر الحكم عليه فقط، وأمّا لفظاً فإنّه يُعين تأخير الحال المحصور عن صاحبه[٤]، وكذلك يمنع حذف الحال الفضلة دون أداة الحصر،أو معها؛ لأنَّ الكلام لا يتمُّ إلا به؛

---

(١) ينظر مصادر البيت فى الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر المقتضب ٨٦/٢، ١٧٠/٤، الأصول لابن السراج ٢١٤/١، ٢١٩، أمالي ابن الشجري ٤٠١/١، ابن يعيش ٥٦/٢، ش التسهيل لابن مالك ٣٥٢/٢.

(٣) سورة النساء (٧٩)

(٤) ولكن إذا كان المحصورهو صاحب الحال فإنه حينئذٍ يتعيّن تقديم الحال عليه، نحو: ما قام خطيباً إلا البليغُ، ولكن أجاز بعض النحاة تقديم المحصور مع أداة الحصر، سواءٌ كان المحصور هو الحال، أو صاحبه، نحو: ما قام إلا البليغُ خطيباً، ما ذهب إلا مسرعاً الرجلُ.

ولأنَّه إذا حُذف معها فإنّ ذلك يُغير معنى الجملة من الحصر إلى النفي المطلق، ومن أمثلة الفصل هنا، قوله تعالى:"وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ"(١)، وقوله تعالى:"وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا"(٢)، ونحو: هل شربت اللبن إلا دافئاً، وإنّما أحببت محمداً صادقاً، أي إلا صادقاً(٣).

الفاصل العاشر: الفصل بحال أُخرى مع صاحبها

يجوز وقوع الفصل هنا – وِفق الوجه الراجح – عند تتابع حالَين غير معطوفين مع اختلاف صاحبيهما(٤)، حيث ذهب أكثر النحاة كالثمانيني، وابن الشجري، وابن مالك، إلى اعتبار أنّ صاحب الحال الأول هو الاسم الثاني المتقدم عليه مباشرةً، أي الملاصق له، وصاحب الحال الثاني هو الاسم الأول الأبعد؛ لأنَّه حينئذٍ يقع فصلٌ واحدٌ بالحال الأول، وصاحبه بين الحال الثاني، وصاحبه، ولكنّهم أجازوا عند أمن اللبس فقط أنْ يختص الحال الأول بالاسم الأول، والحال الثاني بالاسم الثاني – خلافاً لابن السراج، وابن يعيش، وابن جمعة، ومَن وافقهم، الذين ذهبوا إلى تعيينه وجهاً راجحاً لا مرجوحاً –، حيث إنّ هذا الوجه مرجوح عند الجمهور؛ لأنَّه يقع فيه فصلان أحدهما بصاحب الحال الثاني بين الحال الأول، وصاحبه، وثانيهما بالحال الأول بين الحال الثاني، وصاحبه، ولقد أطلق المبرد جواز الوجهين دون ترجيح أحدهما، وذلك

---

(١) سورة الكهف (٥٦)

(٢) سورة سبأ (٢٨)

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ٣٠٢/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٢٢، ش اللمع لابن برهان ١٥١/١، المقتصد للجرجاني ٧١١/٢، أمالي ابن الشجري ١٥/٣، ش التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٣/١، ش ابن الناظم ص ٣٢٢، أوضح ابن هشام ٢٧٩/٢، همع الهوامع ٢٣٦/٢، الأشموني ١٩/٢، الصبان ٧٣٠/٢، ش المقرب لفاخر ٥٢٥/٢، النحولعباس حسن ٣٧٨/٢-٣٨٠.

(٤) ولكن إذا اتفق الحالين في صاحب واحد فإن جمهور النحاة أجازوا ذلك – خلافاً للفارسي، وابن عصفور اللذين منعاه حملاً للحال على الظرف بعدم عمل العامل الواحد فى أكثر من حالين باستثناء (أفعل) للتفضيل، نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً –، ولكنّهم يشترطون في الحالين عدم التضاد في المعنى، نحو: جاء زيد راكباً ضاحكاً، خلافاً لابن يعيش، ومَن وافقه الذي أجاز التضاد في المعنى حملاً للحال على الخبر إذا كان المراد التوسط بينهما في المعنى، نحو: أكلت الطعام حلواً حامضاً، أي متوسط الطعم. ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

نحو: رأيتُ – زيداً مصعداً – منحدراً، ورأيتُ – زيداً راكباً – ماشياً، حيث إنّ (منحدراً)، و(ماشياً) حالان من تاء المتكلم، و(مصعداً)، و(راكباً) حالان من زيد، وأمّا الوجه المرجوح ففيه (مصعداً)، و(راكباً) حالان من الفاعل تاء المتكلم، و(منحدراً)، و(ماشياً) حالان من المفعول (زيد)(١)، حيث ورد الوجه الراجح في قول الشاعر(٢):

عهدتُ سعادَ هوىً معنًّى – فزدت وعاد سُلواناً هواها

، حيث إنّ (هوى) حال لـ(سعاد)، و(معنى) حال لتاء المتكلم في (عهدت)، ولقد ورد الوجه المرجوح؛ لأمن اللبس؛ بسبب إفراد الاسم الأول، وتثنية الاسم الثاني في قول الشاعر(٣):

لقى ابني أخويه خائفاً – منجدَيه فأصابوا مغنما

، حيث إنّ (خائفاً) حال لـ(ابني)، و(منجديه) حال لـ(أخويه)، وأيضاً ورد لأمن اللبس؛ بسبب تذكير الاسم الأول، وتأنيث الثاني في قول امرئ القيس(٤):

خرجت بها أمشي تجرُّ وراءنا – على أثَرَيْنَا ذيل مِرطٍ مرحَّلِ

، حيث إنّ (أمشي) حال لتاء المتكلم في(خرجت)، و(تجر) حال لهاء الغائبة في (بها)، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

والحال قد يجئ ذا تعدد – لمفرد فاعلم، وغير مفرد

---

(١) ينظر المقتضب ١٦٩/٤، الأصول لابن السراج ٢١٨/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٠٣، أمالي ابن الشجري ٢٨٢/٢، ١٨/٣، ابن يعيش ٥٦/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٩٨/١–، ٦٤٠/٢، المقرب لابن عصفور ١٥٥/١، ش التسهيل لابن مالك ٣٤٨/٢–٣٥٠، ش ابن الناظم ص ٣٢٢، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٥٤٤/١، ش ابن جمعة ٤٥٥/١، ش المرادى ٧١٤/٢، الجامع لابن هشام ص ٦٤–، ش الألفية لابن القيم ٤١٧/١، ش ابن عقيل ٢٧٤/٢، الحدود للفاكهي ص ٢٣٣، خزانة الأدب ٤٢٧/١١.

(٢) البيت بلا نسبة في مصادره، ينظر الهامش السابق.

(٣) كسابقه.

(٤) ينظرالبيت في ديوان ص ١٤، وفي مصادر الهامش الأول.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بالخبر

يمتنع الفصل هنا إذا لم يوجد في الجملة ما يعمل في الحال، وذلك بأنّ لا يوجد فيها فعل، أو ما يتضمن معناه، فلا يجوز نحو: زيد أخوك قائماً، وإنّ عبدالله أبوك ضاحكاً(١).

الفاصل الثاني:الفصل بواوالحال والابتداء(٢)

يمتنع الفصل هنا إذا كان الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت مجرد من (قد)، حملاً له على اسم الفاعل؛ لاختصاص الواو الفاصلة هنا بالجمل لا بالمفردات، وذلك كقوله تعالى:"فَجَاءتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاء"(٣)، أي ماشيةً، وقوله:"وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ"(٤)، أي مستكثراً، وقوله:"وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى"(٥)، أي متزكياً، ولكن ورد وقوع الفصل هنا في بعض ما حُكي عن العرب، كقول الأصمعي عنهم: قمت، وأصك عينيه، حيث تأوَّل النحويون ذلك بإضمار مبتدأ، أي وأنا أصك، وأيضاً تأوَّل عبدالقاهر الجرجاني المضارع فيها بالماضي، أي وصككت، وأيضاً يمتنع الفصل هنا عند ابن مالك، ومَن وافقه كأبي حيان، وابن عقيل، والسيوطي خلافاً لابن يعيش، وابن عصفور، وابن الناظم، وابن النحاس الحلبي، ومَن وافقهم إذا كان الحال جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ(لا) حملاً له على اسم الفاعل المضاف إليه (غير)، ولكن يبدو أنّ هذا القول مرجوح؛ لتدافعه مع القرءان الكريم، حيث تأوَّل ابن مالك هذه المواضع بإضمار مبتدأ، وذلك كقِراءة غير نافع، ويعقوب، وابن عباس، وأبى القاسم

---

(١) ينظر المقتضب ١٦٨/٤، الأصول لابن السراج ١٢٨/١.

(٢) يمتنع الفصل هنا إجمالاً في تسع مواضع، منها ثلاث مواضع في جملة الحال التي فعلها مضارع، وذلك إذا كان المضارع مثبتاً مجرداً من (قد)، أو منفى بـ(لا)،أو(ما)،وكذلك منها ثلاث مواضع في جملة الحال التي فعلها ماضٍ، وذلك إذا كان الماضي مسبوقاًبـ(إلا)، أومتلواً بـ(أو)،أو كانت جملته مؤكدةً لصاحب الحال، أو مسبوقةً بحرف عطف، أو (إلا).

(٣) سورة القصص (٢٥)

(٤) سورة المدثر (٦)

(٥) سورة الليل (١٧، ١٨)

البلخي–حيث يقرؤون بالنهي، والجمهور بالنفي– في قوله تعالى:"وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ"[١]،أي وأنت لا تُسأل، وأيضاً قِراءة ابن ذكوان، وابن عامر، وغيرهما بتخفيف النون، وكسرها في قوله تعالى: "وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ"[٢]، أي وأنتما لا تتبعان، وكذلك يمتنع الفصل هنا في جملة الحال الفعلية التي فعلها مضارع منفي بـ(ما)،وذلك كقول الشاعر[٣]:

عهدتك، ما تصبو وفيك شبيبة – فما لك بعد الشيب صبَّاً متيَّماً

، وأيضاً نص ابن مالك، وتابعه مَنْ خلفه كابن الناظم، وأبي حيان، وابن عقيل، وغيرهم على امتناع الفصل هنا إذا كان الحال جملة فعلية، فعلها ماضٍ مسبوق بـ(إلا)، أو متلوبـ(أو)[٤]، كقوله تعالى:"وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُواْ بِهِ يَسْتَهْزِؤُونَ"[٥]، وكقول الشاعر[٦]:

كن للخليل نصيراً جار، أو عدلا – ولاتشحَّ عليه جاد، أو بخلا

، وكذلك يمتنع الفصل هنا سواءٌ كانت جملة الحال اسمية، أو فعلية إذا كانت مؤكدة لصاحبها، حملاً على امتناع الفصل بحرف العطف بين التأكيد والمؤكد، وذلك نحو: هو الحق، برهانه واضح، وأبوبكر الخليفة، قد علمه الناس، وكقوله تعالى:"ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ"[٧]، وقول امرئ القيس[٨]:

خالي ابن كبشة، قد علمت مكانه – وأبو يزيد، ورهطه أعمامي

،وأيضاً يمتنع الفصل هنا مع جملة الحال الاسمية المسبوقة بحرف عطف؛لئلا يجتمع حرفاعطفٍ في موضع واحد،وذلك كقوله تعالى:"فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ"[٩]،

---

(١) سورة البقرة (١١٩)
(٢) سورة يونس (٨٩)
(٣) البيت ينسب لمجهول ينظر الهامش التالي.
(٤) ينظر مصادر الهامش الأول ص ٢٨٤.
(٥) سورة الحجر (١١)
(٦) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش قبل السابق.
(٧) سورة البقرة (٢)
(٨) ينظر البيت في ديوانه ص ١١٨، وفي الهامش الثالث.
(٩) سورة الأعراف (٤)

وكذلك نص ابن أبي الربيع على منعه معها إذا كانت مسبوقة بـ(إلا)؛ لإغنائها عنده في الربط عن الواو الفاصلة، وذلك نحو: ما ضربت أحداً إلا عمروٌ خيرٌ منه[١].

الفاصل الثالث:الفصل بالتوابع

يمتنع الفصل هنا مثلاً بالمعطوف بحرف مفيد للاشتراك إذا كان الحال مفرداً؛ لعدم التوافق حينئذٍ بين الضمير المستكن في الحال، وصاحبه، فلا يجوز نحو: جاء محمد – وسعيد – فرحاً، وكذلك يمتنع الفصل بحرف العطف المجرد من المعطوف مطلقاً،حيث نص الفارسي على ذلك بقوله:"أمّا الحال فلا مدخل لحرف العطف عليه، ولامساغ لتوسطه بينها، وبين ذي حال...، وذلك لمشابهتها الصفة"[٢]، وأيضاً يمتنع الفصل هناعند البصريين بالتوكيد المعنوي إذا كان صاحب الحال نكرة محضة، وإنْ كان ذلك قليلاً؛ لأنَّ ألفاظه معارف عندهم، فلا يجوز : أقبل رجالٌ–كلهم– فرحِين[٣].

الفاصل الرابع:الفصل بـ(أل)

يمتنع الفصل هنا مطلقاً عند سيبويه، وجمهور البصريين خلافاً ليونس، والكوفيين[٤]؛ لأنَّ الفاصل هنا يفيد التعريف، فيتدافع ذلك مع ما يطلبه الحال من التنكير؛ لئلا يلتبس بالصفة، ولهذا تأوَّلوا ما ورد فيه الحال عن العرب مُعرَّفاً بأنّه نكرة،

---

(١) ينظر الهامش الأول ص ٢٨٤.

(٢) الإغفال للفارسي ٥١/٢.

(٣) ينظر مصادر الهامش السادس ص ٣٢٣.

(٤) ينظر الكتاب ٣٨٤/١، ١١٤/٢، المقتضب ٢٧١/٣، الأصول لابن السراج ٢١٤/١، ٢٢٠، البصريات للفارسي ٧٢٢/١، ٩١٤/٢، مسائل الفارقي ص ٢٦٩، اللمع لابن جني ص ١١٦، التبصرة للصيمري٢٢٠/١، الفوائد للثمانيني ص ٢٩٩–، ش اللمع لابن برهان ١٣٣/١، ش ابن بابشاذ ص ٢٥٥، المقتصد للجرجاني ١١٦٦/٢، الحلل لابن السيد ص ١٣٤، أمالي ابن الشجري ٣/٣، تلقيح الشنتريني ص ٧٧، المقرب لابن عصفور ١٥١/١، ش التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ٣٢٩/١، ش ابن الناظم ص ٣١٥، ش الكافية للرضي ٢٠١/١، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٥٣٨/١، ش ابن جمعة ٥٦٨/١، النكت لأبي حيان ص ٩٩، ش المرادي ٦٩٥/٢، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٣٤، أوضح ابن هشام ٢٦٤/٢، الجامع لابن هشام ص٦٢، ش الشذورلابن هشام ص٣٢٧، ش القطرلابن هشام ص٢٥٦، ش الألفية لابن القيم ٤٠٥/١، ش ابن عقيل ٢٤٨/٢، المساعد لابن عقيل ١١/٢، التصريح للشيخ خالد ٥٧٨/١، الفرائد للسيوطي ٤٣٧/١، همع الهوامع ٢٣/٢، ش الألفية لابن غازي ١٠٣/٢، الأشموني ٨/٢، ش الألفية لابن طولون ٤٠٧/١، حاشية ياسين ١٣٦/٢، خزانة الأدب ١٩٢/٣/الصبان ٧١٨/٢ ٠الخضري ٤٣٣/١، التطبيق للراجحي ص ٢٦٦.

وحملوه على الشذوذ، وذلك نحو: ادخلوا، الأول فالأول، أي مرتبين، وجاءوا، الجماء الغفير، أي جميعاً، وأرسلها العراك، أي معتركة، حيث نص سيبويه على ذلك في قوله:"لا يجوز أنْ تجعله معرفة، وتجعله حالاً يكون فيه الأمر، كما أنّه لا يجوز لك أنْ تدخل الألف واللام، في قولك: لقيته قائماً، وقاعداً، أنْ تقول:
لقيته القائم، والقاعد، ولا تقول:ضربته القائم"[١]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

والحال إنْ عُرِّف لفظاً فاعتقد – تنكيره معنىً ك: وحدك اجتهد

الفاصل الخامس:الفصل بضمير الفصل

يمتنع الفصل هنا؛ لاختصاص الفاصل بالوقوع بين جزأين للكلام يحتاج كل واحدٍ منهما للآخر؛ ليكمله، ويتمم معناه – أي أنّه يختص بالفصل بين المبتدأ، أو اسم الناسخ، وخبره[٢] –، فيتدافع ذلك هنا مع الحال الذي يكون فعله يقع بعد تمام الكلام، واستغنائه عن غيره، ولكن ذكر ابن عصفور أنّ الأخفش حكى وقوع الفصل هنا بقلّة عن بعض العرب، ولكنّ ذلك لا يقاس عليه، ولا يحمل عليه فصيح الكلام كالقرءان الكريم، وذلك نحو: ضربت زيداً هو ضاحكاً[٣]، ولهذا لحَّن كثيرٌ من النحويين كسيبويه، والمبرد، ومِن القُراء كأبي عمرو بن العلاء، ومِن المفسِّرين كالطبري[٤] قِراءة نصب (أطهر) على الحال، في قوله تعالى:"هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ" [٥]، حيث إنَّ قِراءة الجمهور برفع (أطهر) على أنّها خبر[٦].

---

[١] الكتاب ٣٩٤/١ [بإضافة عبارة (في الاسم)؛ للتوضيح].

[٢] ينظر الفصل بضمير الفصل، والعماد ص ٥٥–، ٧٦–٧٩، ١٠٠–.

[٣] ينظر الكتاب ٣٩٦/٢، المقتضب ١٠٥/٤، معاني الزجاج ٦٧/٣، ش ابن بابشاذ ص ٢٥٦، النكت للأعلم ص ٣٥١، الكشاف للزمخشري ٢١٩/٣، الكشف للأصبهاني ٥٨٥/١، أمالي ابن الحاجب ٢٣٤/١، المقرب لابن عصفور ١١٩/١، المالقي ص ١٣٠، النكت لأبي حيان ص ٦٠، ارتشاف الضرب ٩٥٢/٢، البحر المحيط ٣٢٢/٥، المساعد لابن عقيل ١٢١/١، الأشباه،والنظائر ٢٢٩/٤، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ١١٠/٤.

[٤] هو أبو جعفر محمد بن جرير، رحل في طلب العلم إلى العراق، والشام، ومصر، ثم استقر في بغداد، وأسس مذهب فقهي خاص به، ومن كتبه جامع البيان في تفسير القرءان، وتاريخ الطبري، توفي عام ٣١٠هـ. ينظر تاريخ بروكلمان ٤٥/٣–٥١.

[٥] سورة هود (٧٨)

[٦] تنسب هذه القِراءة إلى الحسن، وزيد بن علي،وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير ،وغيرهم.ينظرالهامش الثالث.

الفاصل السادس:الفصل بالعامل في الحال

يمتنع الفصل هنا إذا لم يكن العامل الفاصل فعلاً ظاهراً متصرفاً متعدياً، أو لم يكن اسماً مشتقاً[(١)]، أو إنّه اتصل بما يمنع تقدم معموله عليه، وذلك بأنْ يكون مثلاً فعلاً لازماً؛ لأنَّه حينئذٍ يكون العامل الحقيقي في الحال هو حرف الجر الأصلي، وهو عامل معنوي، وغير متصرف؛ لذلك يمتنع تقديم معموله عليه، أو الفصل بينهما، وهذا مذهب أكثر النحويين، كما نقل ذلك المرادي، والسيوطي[(٢)]، ففي نحو: مررت بزيد جالساً، لا يجوز: جالساً مررت بزيد، ولا بزيد مررت جالساً، أو أنْ يكون العامل في الحال فعلاً غير متصرف، فلا يجوز نحو: مؤدبةً ما أحسن هنداً، أو أنْ يكون مسبوقاً بأداة صدر، مثل لام الابتداء، أو القسم، فلا يجوز نحو: محتسباً لأنا أصبر، ولا طائعاً لأقومن، أو أنْ يكون صلة لـ(أل)، أو لأي حرف مصدري، فلا يجوز نحو: فرحاً أنت المصافح، ولا يعجبني مسرِعين أنْ يقوم الرجال، وكذلك يمتنع الفصل هنا عند البصريين، ومَن وافقهم خلافاً للكسائي، والفراء، وهشام إذا كان الحال جملة متصلة بالواو، فلا يجوز: والشمس طالعة جاء زيد، وأيضاً يمتنع الفصل هنا عند الكوفيين إذا كان صاحب الحال ليس بضمير، فلا يجوز عندهم: ضاحكاً جاء عمرو، وكذلك يمتنع الفصل هنا عند الأخفش – كما نص على ذلك السيوطي[(٣)] – إذا كان العامل الفاصل خبراً للمبتدأ؛ للبُعْد حينئذٍ بين الحال، وعامله، فلا يجوز عنده نحو: راكباً زيد جاء، وأيضاً يمتنع الفصل هنا في السعة دون الشعر بالعامل الذي يعمل في عامل الحال؛ لأنَّه أجنبي عن الحال، وصاحبه، حيث نص على ذلك الفارسي، ومثَّل له بالفصل

---

(١) نص ابن الناظم، وتابعه السيوطي على منع الفصل هنا بـ(أفعل) التفضيل العاملة في الحال حملاً لها على الجوامد؛، لانحطاطها عن درجة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، فلا يجوز: ناصراً زيدٌ أكفاهم. ينظر ش ابن الناظم ص ٣٢٨، همع الهوامع ٢/٢٣٨.

(٢) حيث نُقل الجواز عن الفارسي،وابن كيسان،وابن برهان،وابن مالك.ينظرش ابن الناظم ص٣٢٣،ش المرادي ٢/٧٠٦، ش الألفية لابن القيم١/٤٠٩، ش الألفية للسيوطي ص٢٤٥، همع الهوامع ٢/٢٣٦، ش الألفية للمكودي ص ١٢٥، ش الألفية لابن غازي٢/١٠٦، ش الألفية لابن طولون١/٤١١، الصبان٢/٧٢٦، الخضري ١/٤٣٨.

(٣) ينظر همع الهوامع ٢/٢٣٧.

بالمبتدأ (سائره)، بين خبر المبتدأ العامل في الحال (مثل)، وصاحب الحال (البيت)، وبين الحال (من المسوح)، وذلك في قول ذي الرمّة[١]:

شخْت الجُزارةِ مثلُ البيتِ سائرُه – من المسوح خِدَبٌ شوْقَبٌ خَشِبُ

، أي سائره مثل البيت من المسوح[٢].

الفاصل السابع:الفصل ببعض حروف المعاني

يمتنع الفصل هنا بالحروف التي يتدافع معناها مع ما يطلبه الحال، فمثلاً يمتنع الفصل بالحروف التي تفيد في ما يليها معنى الاستقبال، وذلك كحرفي التنفيس، و(لن) باتفاق، و(لا) النافية عند الجمهور كسيبويه، والزمخشري خلافاً للأخفش، والمبرد، وابن مالك، ومَن وافقهم، وحرف الشرط عند المطرزي[٣]، وعبدالله بن إبراهيم الخبري[٤]، ومَن وافقهما كعلي محمد فاخر خلافاً للجمهور كابن جني، وأبي حيان، وغيرهم، وذلك نحو: جاء زيد سيركب، أو سوف يركب، أو لن يركب، أو لا يركب، أو إنْ يسأل أعطه[٥].

وأيضاً يمتنع الفصل هنا بالحروف التي تحوِّل جملة الحال التي يتعيّن فيها أنْ تكون خبرية، أي تحتمل الصدق، والكذب إلى جملة إنشائية سواءٌ أ كانت طلبية أم لا؛ لأنَّ الطلب غير مؤكد الوقوع، وغير الطلب مقصود به مجرد الوقوع دون الزمن، حيث

---

(١) ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ص ٤٩، والشعرللفارسي ١٠٤/١، ١٨٦، حيث يصف الشاعر فيه ذَكَر النعام بأنه دقيق (شخت) الأرجل، والرأس (دل عليهما بما يأخذه الجزار)، وأمّا بقيه جسمه فهي مثل بيت من الشَعَر (المسوح) في ضخامته (خدب)، وطوله (شوقب)، وغلظته (خشب).

(٢) ينظر مصادر الهامش السادس ص ٣٢٤.

(٣) هو ناصر بن عبدالسيد، زار بغداد، ومن شيوخه والده، وأبو المؤيد المكي، ومن كتبه الإقناع في اللغة، وشرح مقامات الحريري، توفي عام ٦١٠هـ. ينظر التعيين لليماني ص ٣٦١، بغية الوعاة ٣١١/٢.

(٤) من شيوخه أبو إسحاق الشيرازي، ومن كتبه شرح الحماسة، وشرح ديوان البحتري، توفي عام ٤٧٦هـ. ينظر بغية الوعاة ٢٩٠/٢.

(٥) ينظر المقتضب ١٧٠/٤، الكشف للأصبهاني ١٤٩٥/٢، ابن يعيش ٦٦/٢، ش الشلوبيين ٧٣٢/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٥١٦/٢، ش العمدة لابن مالك ٤٤٧/١، ش ابن الناظم ص ٣٣٦، ش الكافية للرضي ٢١١/١، ارتشاف الضرب ١٦٠٢/٣، الجنى للمرادي ص ٢٩٦، مغني اللبيب ٣١٥/٣، المساعد لابن عقيل ٤٣/٢، التصريح للشيخ خالد ٦٠٨/١، همع الهوامع ٢٤٦/٢، ش المقرب لفاخر ٥٤٣/٢، ٥٦٤، التأويل للحوز ٥٩١/١.

تأوَّل الجمهور ما اشتبه في وروده من ذلك على اعتبار الحال محذوفاً، تقديره: مقولاً فيه، أو ما ماثله خلافاً في ذلك للفراء مع الأمر، أي لام الأمر هنا، وخلافاً للأمين المحلي[١] مع النهي؛ لأنَّهما أجازا وقوعهما حالاً، وذلك نحو: يحضر المعلم لتقمْ إليه، أي مقولاً لك: لتقم إليه، وكقول الشاعر[٢]:

اطلب، ولا تضجر من مطلب – فآفة الطالب أنْ يضجرا

، ولكنّه رُدَّ عند الجمهور بأنّ الواو فيه للعطف، وعن ذلك قال ابن الحاجب في كافيته:

وأوقعوا في موضع الحال الجمل – ما لم تكن من باب الإنشاء وسل

وكذلك يمتنع الفصل هنا بالحرف المتصف بالصدارة، إذا فصل بين الحال المفرد والعامل فيه مطلقاً، وأيضاً يمتنع الفصل بالحرف الذي يتصف بأنّه فاصل قاطع – أي أنّه يمنع ما بعده أنْ يعمل فيما قبله – إذا فصل بين الحال المفرد، أو الجملة، وبين العامل فيه المتأخر عنه؛ لأنَّ الفاصل حينئذٍ يمنع العامل في الحال أنْ يعمل في الحال، وذلك سواءٌ أكان الفاصل هنا حرفاً أم اسماً[٣]، ويرتبط ذلك بالفصل بين الحال، وصاحبه حِين اتصال العامل في الحال بصاحبه، فلا يجوز نحو: مسرعاً هلا حضر زيد، ولا زيدٌ مهملاً الضارب الولد، بمعنى زيد الضارب الولد مهملاً، ولا يضحك أنْ يقوم زيد يعجبنا، بمعنى أنْ يقوم زيد يضحك يعجبنا، وكقول الشاعر[٤]:

ضاحكًا ما قبلتها حين قالوا – نقضوا صكَّها ورُدَّت عليَّا

، حيث خرَّج النحاة البيت بزيادة (ما) فيه، أي أنّها غير نافية؛ لكي لا تتصف بالصدارة، فتمنع العامل في الحال من العمل فيه، أي: ضاحكاً يعجبني[٥].

---

[١] هو أبو بكر محمد بن علي الأنصاري الخزرجي، من كتبه المفتاح في النحو، توفي عام ٦٧٣هـ. ينظر التعيين لليماني ص ٣٣٤، بغية الوعاة ١/١٩٢.

[٢] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش الخامس في الصفحة السابقة.

[٣] ينظر التمهيد ص ١٦–.

[٤] ينظر مصادر الهامش الخامس في الصفحة السابقة.

[٥] كسابقه.

المطلب الثاني:الفصل بين الاسم المنصوب بالتمييز، وبين المميَّزالعامل فيه[1]

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بحرف الجر(من)

يتعيّن وقوع الفصل هنا عند سيبويه، والخليل، والجمهور[2] في المعنى، والتقدير[3] مع (كم) الاستفهامية المجرورتمييزها[4]–خلافاً للأصل، والأكثر فيه،وهو نصبه[5]–، ولكن

---

[1] حيث يُشترط في الاسم المنصوب بالتمييز أن يكون نكرةً؛ لأنَّ فيه تبيين لجنس المُميَّز، والقياس فيه أن تكون حقيقته غير حقيقة المُميَّز؛ لأنَّه لو كان هو بعضاً منه لأضيف إليه، ويجوز في المُميَّز العامل في التمييز أن يكون مثلاً فعلاً صريحا، نحو: تفقأ زيدٌ شحماً، وتصبب عرقاً، أو أن يكون في معناه كاسم التفضيل نحو: سعيدٌ أحسن ثوباً، وكالصفة المشبهة نحو: الكريمُ حسنٌ خلقاً، وكفعل التعجب نحو: ما أحسن زيداً أدباً، أو أن يكون اسماً كالأعداد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين، نحو: قرأت خمسة عشر كتاباً، أ عشرون درهماً عندك؟، أو أن يكون من أسماء المقادير سواءٌ كانت مساحةً، أو كيلاً، أو وزناً، أو مايماثلها في الإبهام كـ (مثل) نحو: :عندي مترٌ قماشاً، وقفيزان بُراً، ورطلٌ سمناً، ولي مثله رجلاً، أو أن يكون (كم) الاستفهامية، وكنايات العدد المحمولة عليها، نحو: كم طالباً نجحوا؟، كأين من رجلٍ أكرمته، وله كذا وكذا درهماً. ينظرالكتاب ٩٥/١، ٣٠٣، ٢١٧، ٣١/٢، ١١٨، ، ٢٧٤، ٥٥٧/٣، المقتضب ١٥١/٢، ٣٣٠، ٣٢/٣، ٢٢/٤، الأصول لابن السراج ٢٢٢/١، ٢٢٩/٢، الانتصار لابن ولاد ص ٨٦، ١١٣، جمل الزجاجي ١٢٨، ١٨٠، ٢٤٢، إيضاح الزجاجي ص ١٣٥، اللمع لابن جني ص ١١٩، ٢٠٦، المقتصد للجرجاني ٦٩١/٢، ٧٥١، أسرار بن الأنباري ص ١٩٨.

[2] ذهب الزجاج، وابن السراج، والفارسي، و ابن بابشاذ، ومَن وافقهم إلى عدم وقوع الفصل المقدر هنا مع تمييز (كم) الاستفهامية المجرور، باعتباره مجروراً بالإضافة حملاً لـ (كم) الاستفهامية على الخبرية، وعلي العكس من ذلك فإن الفصل هنا يقع وجوباً، و دون شروط عند الفراء، ومَن وافقه من الكوفيين؛ لأنَّهم يقدرون وقوع الفصل هنا، وجره لتمييز (كم) الخبرية، وهذامذهباً ثالثاً هنا. ينظر مصادر الهامش الخامس.

[3] ذكر المكودي، و ابن طولون، ومَن وافقهما جواز إظهار الفاصل المقدر هنا لفظاً. ينظر ش الألفية للمكودي ص ٢٧٥، ش الألفية لابن طولون ٢٧٩/٢، حاشية ابن حمدون ص ٦٥٦.

[4] ذكر أبوحيان وجوب وقوع الفصل هنا أيضاً – وِفق مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائي خلافاً لابن كيسان – مع (كأين) إذا كان تمييزها مجروراً؛ لأنَّها لاتضاف إليه، ولكنّ ذلك لم يرد عن العرب، وغير محفوظ عنهم. ينظر ارتشاف الضرب ٧٩٠/٢، المساعد لابن عقيل ١١٦/٢.

[5] ينظر الكتاب ١٦٠/٢، المقتضب ٥٦/٣، الأصول لابن السراج ٣١٧/١، جمل الزجاجي ص ١٣٥، التبصرة للصيمري ٣٢٥/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٢٨، ٥٨٨، ش ابن بابشاذ ص ٢٥٥–٢٥٩، الحلل لابن السيد ص ٢٣٩، أمالي ابن الشجري ١٣٢/٢، توجيه اللمع لابن الخبازص ٤٠٢، ابن يعيش ١٢٨/٤، ش الجزولية للشلوبين ٩٣٩/٢، التوطئة للشلوبين ص ٢٨٦، ش الجمل لابن عصفور ١٤٦/٢، ش التسهيل لابن مالك ٤٢٠/٢، ش العمدة لابن مالك ٥٣١/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٥/٢، ش ابن الناظم ص ٣٧٨، ش المرادي ١٣٣٦/٣، ش الشذورلابن هشام ص ٣٣٤، مغني اللبيب ٤٦/٣، الخضري ٧٨٨/٢.

يشترط اتصالها بتمييزها المجرور لفظاً بالفاصل المقدر، وأيضاً بشرط أنْ تكون مسبوقة بحرف جر؛ ليدل على حرف الجر الفاصل المقدر، وليكون عِوضاً عنه، وسهَّل وقوع ذلك عدم اللبس؛ لكثرة الاستعمال، وذلك نحو:على كم جذعٍ بيتك مبني؟، أي على كم من جذع،وبكم درهمٍ اشتريت كتابك؟،أي بكم من درهم،وعن ذلك قال ابن مالك في الألفية:

وأجز أنْ تجره (مِن) مُضمرا – إنْ وليت (كم) حرف جرٍّ مُظهرا

الفاصل الثاني:الفصل بالنون، أو التنوين

يتحقق الفصل الواجب هنا بالنون إذا كان المميَّز عدداً من ألفاظ العقود سواءٌ كان منفرداً، أو معطوفاً على غيره، نحو: جاء عشرون، أو ستة وثلاثون رجلاً، وبالتنوين إذا كان المميَّز صفةً مشبهةً بالفعل(١)، نحو: الأديب حسنٌ لغةً، ويتعيّن الفصل هنا؛ لأنَّ الفاصل يكف المميَّز عن الإضافة إلى التمييز، وأيضاً يقع الفصل هنا بالتنوين مقدراً مع (كم) الاستفهامية، والأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر، حيث إنّ ما يليها ينصب بالتمييز؛ لوجود الفاصل المقدر، وذلك نحو: كم كتاباً قرأت؟، قرأت خمسة عشر كتاباً، وكذلك يقع الفصل هنا بنون المثنى، والجمع، والتنوين في اللفظ دون المعنى، والتقدير بقلَّة في سعة الكلام، وبكثرة في الشعر مع الأعداد اللازمة للإضافة، أي من الثلاثة إلى العشرة، والمائة، ومضاعفاتها، حيث يكفها الفاصل عن الإضافة، فينتصب تمييزها، ويكون في ذلك دلالة معنوية أكثر على التنكير، حيث نص سيبويه على ذلك بقوله:"تقول: ثلاثةٌ أثواباً، أي مِن ذا

(١) يجوز أن يقع الفصل هنا بالتنوين كذلك مع اسم الفاعل المشتق من الأعداد من الثلاثة إلى التسعة، بشرط أن يعمل في العدد الأقل منه مباشرةً،نحو:هذا رابعٌ ثلاثةً، وخامسٌ أربعةً، ومعناه: جعل ثلاثةً أربعةً، وأربعةً خمسةً، ولقد ذكر أبوحيان أن ثعلب قد أجاز ذلك مع الموافق، أي التنوين، والإعمال، ولكنّه ردَّ ذلك؛ لفساد المعنى، فلا تقول: جعلت الثلاثةَ ثلاثةً؛ لذلك يمتنع نحو: هذا ثالثٌ ثلاثةً. ينظر الكتاب ٥٦١/٣، المقتضب ١٨٢/٢، التبصرة للصيمري ٤٩٠/١، ش التسهيل لابن مالك ٤١٣/٢، ش ابن الناظم ص ٧٣٥، ش ابن جمعة ١١١١/٢ التذكرة لأبي حيان ص ١٧٠، ارتشاف الضرب ٧٦٧/٢، ش المرادي ١٣١/٣، ش القطرلابن هشام ص ٣٣٨، ش الألفية لابن القيم ٨٤٣/٢، ش ابن عقيل ٧٧/٤، ش الألفية للمكودي ص ٢٧٤، التصريح للشيخ خالد ٤٦٧/٢، للفرائد للسيوطي ٤٦٤/١، همع الهوامع ٢٢٤/٣، الأشموني ٣٢٧/٣، ش الألفية لابن طولون ٢٧٤/٢.

الجنس، تجعله بمنزلة التنوين"[1]، وكقول الربيع بن ضبع الفزاري[2]:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً – فقد ذهب المسرة، والفتاء

،حيث إنّ القياس: مائتي عامٍ بالإضافة، وحذف التنوين،فقال ابن معطي في ألفيته:

ينصب عن نون، وعن تنوين – وعن إضافة على التبيين

مشبهٍ بضاربين رجلاً – تقول: لي ملء الإناء عسلاً

الفاصل الثالث:الفصل بالمضاف إليه

يتعيّن الفصل هنا إذا كان الفاصل يكف التمييز المنصوب عن الجر بالإضافة إليه،وذلك إذا كان المميَّزمثلاً اسماً مفرداً، كقوله تعالى:"مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا"[3]، وقوله :"وَلَوْجِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا"[4]، وأيضاً إذا كان المميَّز اسم تفضيل، وتمييزه المنصوب ليس بفاعل له في المعنى، فكان حق تمييزه الجر بإضافة اسم التفضيل إليه، ولكنّ الفاصل هنا منع ذلك؛ لأنَّ الاسم لا يُضاف مرتين، وذلك نحو: هو أكرم الناسِ رجلاً[5].

الفاصل الرابع:الفصل بالفاعل

يتحقق الفصل الواجب هنا إذا كان المُميَّز العامل في التمييز هو فعلاً صريحاً، حيث يجوز في الفاعل أنْ يكون اسماً ظاهراً، أو ضميراً مستتراً، وذلك نحو: تفقأ زيدٌ شحماً، وتصبب عرقاً، أي وتصبب هو[6].

---

[1] الكتاب ١٧٣/٢، وينظر الكتاب ١٧٥/١، ١٦١/٢، المقتضب ١٦١/٢، ١٦٨، ٣٨/٣، ٢٩/٥٥،٤، ٣٥٨، الأصول لابن السراج ٣١٢/١، ٣٢٤، البصريات للفارسي ٨٣٧/٢، العلل للوراق ص ٢٤٣، ٣٢٦ ٣٢٩، الفوائد للثمانيني ص ٥٨٣، ٦٥١، ش اللمع لابن برهان ٥١٤/٢، المقتصد للجرجاني ٧٣١/٢-، ٧٤٤، النكت للأعلم ص ١٤٠، ابن يعيش ٧١/٢، التوطئة للشلوبين ص ٣١٥، ش التسهيل لابن مالك ٣٨١/٢، ش الكافية للرضي ٢١٨/١-٢٢٠، ش ابن جمعة ٥٧٤/١، ش التحفة لابن الوردي ص ٢٤٠، المساعد لابن عقيل ٥٧/٢.

[2] ينسب البيت أيضاً ليزيد بن ضبة، وفيه أكثر من رواية بـ(ذهب البشاشة)، أو (أودى المسرة) بدلاً عن (ذهب المسرة). ينظر مصادره في الهامش السابق.

[3] سورة آل عمران (٩١)

[4] سورة الكهف (١٠٩)

[5] ينظر الكتاب ٢٠٥/١، ١٧٠/٢، المقتضب ١٦٤/٢، ١٧٤، ٣٣/٣، الأصول لابن السراج ٣٠٧/١، ش ابن بابشاذ ص ٢٥٩، ٢٦٢، التصريح للشيخ خالد ٦٢٢/١-٦٢٤.

[6] ينظر الفوائد للثمانيني ص ٣٠٨، ش اللمع لابن برهان ١٣٩/١، المقتصد للجرجاني ٦٩١/٢-٦٩٧، ٧٢٣.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بحرف الجر(من)

يجوز وقوع الفصل هنا مطلقاً في غير مواضع الوجوب، والمنع[(١)]، حيث يتحقق ذلك إذا كان التمييز يلتبس بالحال؛ لأنَّ الفاصل حينئذٍ يخلِّصه للتمييز، كما أنّه يفيد أيضاً التوكيد، وأمّا لفظاً فإنّه يجعل التمييز مجروراً في محل نصب، أي أنّ تابعه يكون منصوباً لفظاً، ولهذا ذهب الشلوبين، وأبوحيان – وهو ظاهر كلام سيبويه كما سيأتي – إلى أنّ (من) الفاصلة هنا زائدة، وليست للتبعيض كما قال ابن عصفور، والمرادي، ومَن وافقهم، وعلل أبوحيان ذلك – وِفق مذ هب الجمهور دون الأخفش بعدم زيادة (من) في الواجب – بأنّ جملة التمييز هنا غير مثبتة؛ لأنَّ بعضها استفهام، أي (كم)، وبعضها الآخرمحمول عليه مثل (كأين)، والاستفهام محمول على النفي، وذلك نحو: لله دره من فارس، أو فارساً، حسبك به من رجل، أو رجلاً[(٢)]، وكقول الحطيئة[(٣)]:

طافت أُمامةُ بالركبان آونةً – ياحُسنه من قوامٍ ما، ومنتقبا

وأيضاً يقع الفصل هنا جوازاً مع (كم) الاستفهامية، وِفاقاً لابن السراج، والزمخشري، وابن الحاجب، وأبي حيان، وغيرهم – وهو القول الراجح –، وخلافاً للرضي الذي أوجبه معها إذا تلاها فعل متعدٍ مباشرةً؛ لئلا يلتبس تمييزها بمفعول الفعل المتعدي، وخلافاً للرضي أيضاً الذي شكك في صحة وقوعه؛ لعدم عثوره عليه في فصيح الكلام، وعدم الدلالة على جوازه في كتب النحاة، ولكن استدل المخالفون له بقوله تعالى:"سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ"[(٤)]، وذكر ابن السراج أنّ

---

(١) ينظر ص ٣٤٠–، ٣٤٩–.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٤/٢، المقتضب ٣٥/٣، الأصول لابن السراج ٣٢٤/١، اللمع لابن جني ص ١٢٠، التبصرة للصيمري ٣١٨/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٠٠، ش اللمع لابن برهان ١٤٠/١، المقتصد للجرجاني ٧٢٤/٢–٧٢٦، أمالي ابن الحاجب ٧٠٤/٢، ارتشاف الضرب ١٦٣٢/٤، ش المرادي ٦٩٢/٢–٧٢٦–٧٣٦، المساعد لابن عقيل ٥٤/٢، التصريح للشيخ خالد ٦٢٥/١، همع الهوامع ٢٦٥/٢، ٢٧٨، الخضري ٤٥١/١.

(٣) لم أقف على البيت في ديوانه، ينظر مصادره في الهامش السابق.

(٤) سورة البقرة (٢١١)

الفصل هنا يدل على أنّ المراد من الاستفهام هو السؤال عن التمييز، وليس عن الفعل، حيث قال:"إذا قلت: كم ضربت رجلاً؟، وكم ضربت من رجل؟، جاز ذلك؛ لأنَّ (كم) قد يتراخى عنها مميزها، فإنْ قلت: كم رجلاً ضربت؟، لم يدر السامع أردت: كم مرة ضربت رجلاً واحداً؟، أم كم ضربت من رجل؟، فدخول (مِن) قد أزال الشك"[1]، وهذا النص السابق لابن السراج فيه رد على كلام الرضي السابق. .وكذلك يَحْسُن، ويَكْثُر وقوع الفصل الجائز هنا لا يجب، كما ذكر ابن عصفور مع (كأين) من كنايات العدد؛ لأنَّ عدم الفصل هنا عربيٌ جيدٌ كما نص على ذلك ابن السراج، وأبوحيان، والمرادي، وابن هشام، وابن نورالدين، حيث قال سيبويه:"أكثر العرب...يتكلمون بها مع (مِن)...إنّما ألزموها (مِن)؛ لأنَّها توكيد، فجعلت كأنّها شيء يتمُّ به الكلام وصار كالمثل...فرب توكيد لازم حتى يصير كأنّه من الكلمة"[2]، وأضاف الرماني أيضاً:" لزوم (مِن) أدل على معنى التفسير في النكرة بعدها"[3]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:"وَكَأَيِّن مِن دَابَّةٍ"[4]، وقوله:"وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ"[5]، وقوله:"وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ"[6]، وقوله:" وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ"[7].

---

[1] الأصول لابن السراج ٢٢٦/١-، وينظر المقتضب ٦٦/٣، اللمع لابن جني ص ٢٠٦، ش اللمع للواسطي ص ١٩٤، الكشاف للزمخشري ٢٥١/١، الكشف للأصبهاني ٨٠٥/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٧٦٤/٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٩٧، ش الكافية للرضي ٩٧/٢، ش ابن جمعة ١١١٨/٢، البحر المحيط ٢٠٨/٢، الأدوات للصغير ص ٢٣٩.

[2] الكتاب ١٧٠/٢، وينظر معاني الزجاج ٤٧٥/١، الأصول لابن السراج ٣٢٠/١، ش ابن باشاذ ص ٢٥٩، المقتصد للجرجاني ٧٥٠/٢، الكشف للأصبهاني ٩١٠/٢، ١٠٤٠، تلقيح الشنتريني ص ٨٥، المقرب لابن عصفور ٣١٣/١، ش التسهيل لابن مالك ٤٢٢/٢، ش ابن الناظم ص ٧٤٥، النكت لأبي حيان ص ١٧٣، ارتشاف الضرب ٧٨٩/٤، ش المرادي ٣٤٢/٣، مغني اللبيب ٥٢/٣، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣٦٢، ش الألفية للسيوطي ص ٤٢٦، الأشباه،والنظائر ١٢٤/٤، ٢٧٢، الصبان ٥٢٨/٤، التأويل للحوز١٣٠٠/٢، معاني السامرائي ٣٤١/٢، جامع الغلاييني ص ١٢٢، النحولعباس حسن ٥٧٨/٤.

[3] معاني الرماني ص ١٦١.

[4] سورة العنكبوت (٦٠)

[5] سورة الطلاق (٨)

[6] سورة آل عمران (١٤٦)

[7] سورة يوسف (١٠٥)

الفاصل الثاني:الفصل بشبه الجملة

يجوز وقوع الفصل هنا مع (كم) الاستفهامية في السعة[1]، حيث علل النحاة ذلك بأنّها يكثر حذف تمييزها، والفصل هنا أسهل من الحذف، كما أنّ جواز الفصل معها دون الأعداد، والتي هي محمولةٌ عليها، فيه عِوض لـ(كم) عن عدم التصرف؛ لملازمتها صدر الكلام خلافاً للأعداد، وذلك نحو: كم – في الدار – رجلاً؟، بكم – أمس– درهماً اشتريت ثوبك؟[2]،ويقع الفصل هنا أيضاً مع (كأين)[3]،كقول جرير[4]:

وكائن بالأباطح من صديقٍ – يراني لو أُصبتُ هو المصابا

الفاصل الثالث:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يجوز وقوع الفصل هنا بالجملة المعترضة مع (كم) الاستفهامية، و(كأين) من كنايات العدد، وذلك كقوله تعالى:" سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ"[5]، ونحو: كأين – قد أتاني – رجلاً[6]، وكقول عمرو بن شأس[7]:

وكأين رددنا عنكم من مدجَّجٍ – يجيء أمام الألف يردي مقنَّعا

---

[1] ولكن يُلاحظ هنا أنه عند البصريين دون الكوفيين إذا كان التمييز جمعاً مفرداً أُعرب حالاً، إنْ وُجد عامل له قبله، وإلا فسد الكلام، وكان التمييزمضمراً، نحو: كم لك غلماناً؟، تقديره: كم نفساً لك غلماناً؟؛ لأنَّ كم الاستفهاميه مميزها مفرداً لا جمعاً.

[2] ينظر الكتاب ١٥٧/٢–١٦٥، ٢٨٠، المقتضب ٥٥/٣–، الأصول لابن السراج ٢١٩/١، ٣١٥، ٣١٩، ٣٢٢، جمل الزجاجي ص ١٣٥، جمل الخليل ص ٤٦، ٩٧، الإغفال للفارسي ٣٣/٢، البصريات للفارسي ٨٣٥/٢، التبصرة للصيمري٣٢٢/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٠٩، ٥٨٤–٥٨٧، المقتصد للجرجاني ٧٢٣/٢، ٧٤٢–٧٤٩، النكت للأعلم ص ٢٦٥، ش ابن جمعة ١١٧/٢، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٤١–، ش الشريف الجرجاني ص ٤٠٩–، الفرائد للسيوطي ٤٦١/١–، ، الصبان ٧٦٤/٢، خزانة الأدب ٤٠١/٥، ٤٦٨/٦–٤٧٩، الدرر اللوامع ٥٤٠/١–، ٢٢٦/٢، ٤٩٦، سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص ٢٥٣–.

[3] ينظر مصادر الهامش السابق.

[4] ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث ص ٧٧.

[5] سورة البقرة (٢١١)

[6] ينظر الكتاب ١٧٠/٢، المشكلة للفارسي ص ١٥٣، ش ابن السيرافي ٣٤٣/١، السر لابن جني ٣٠٦/١، همع الهوامع ٢٨٠/٢، الدرر اللوامع ٥٤٢/١.

[7] ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

الفاصل الرابع:الفصل بالمعمول

يجوز وقوع الفصل هنا؛ لأنَّه ليس بأجنبيٍّ، حيث يقع الفصل هنا مثلاً بخبر المبتدأ إذا كان المميز مبتدأ مثل (كم) الاستفهامية، نحو: كم – عندك – ابناً؟، وأيضاً يقع الفصل بالمفعول به إذا كان المميز فعلاً نحو: ضقت – باللئيم – ذرعاً، وكذلك يقع بالحال مطلقاً، إنّ أمن اللبس بينه، وبين التمييز؛ لأنَّ كليهما نكرة منصوبة، نحو: أكرمت – مسرعاً – الضيفَ تمراً، وكم عندك – قائماً – رجلاً[(١)].

الفاصل الخامس:الفصل بـ(إلا)

يجوز وقوع الفصل هنا في الجملة المسبوقة بنفي، أو ما يماثله كالاستفهام، حيث يفيد الفاصل حصر الممَيَّز في التمييز فقط، ويقصره عليه، وفيه دلالة على معنى التقليل، نحو: ما لك عليَّ عشرون إلا درهماً، وهل تفقأ زيدٌ إلا شحماً[(٢)].

الفاصل السادس:الفصل بـ(بين)

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان المميَّز عدداً، حيث يجعل الفاصل التمييز كلمتين متعاطفتين مجرورتين في محل نصب، أولاهما مجرورة بإضافة الفاصل إليها، وثانيهما بالعطف على الأولى، حيث يجوز المساواة بينهما في العدد المذكور مناصفةً، أو عدمها، كما نص على ذلك الرضي، وإذا كانت الكلمتان المتعاطفتان مختلفتين في التذكير، والتأنيث فإنّ التغليب للمؤنث في تأنيث التمييز سواءٌ كانت الكلمة المؤنثة هي الأولى، أو الثانية، وذلك إذا فُقد العقل في الكلمتين، وذلك نحو: رأيت خمس عشرة بين ناقةٍ، وجملٍ، أو بين جملٍ، وناقةٍ، ولكن إذا وُجد العقل فإنّ التغليب للمذكر، سواءٌ أ تقدم أم تأخر، واتصل أم انفصل، وذلك نحو: جاء ثلاثةٌ وعشرون بين رجلٍ، وامرأةٍ، أو بين امرأةٍ، ورجلٍ، ولكن إذا خُلط بين العاقل، وغير العاقل فإنّ التغليب للعاقل مطلقاً سواءٌ كان مذكراً، أو مؤنثاً، وسواءٌ تقدم أو تأخر، كما نص على ذلك أبوحيان وذلك نحو: أعطاني الأمير ثلاثة عشر بين خادمٍ، وناقةٍ، أو

---

(١) ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر الكتاب ٢/١٨١، الأصول لابن السراج ١/٣٠٤، ارتشاف الضرب ٤/١٦٢٨.

بين ناقةٍ، وخادمٍ، وأعطاني الأمير ثلاث عشرة بين خادمةٍ، وجملٍ، أو بين جملٍ، وخادمةٍ[1]، وعن ذلك قال ابن مالك في الكافية الشافية:

والحكم للمؤنث اجعل إنْ وُجد – فصلٌ، وكان غير ذي عقل قصد

الفاصل السابع:الفصل بـ(أيما)

يجوز الفصل هنا عند الجمهور خلافاً للخليل، وسيبويه، كما نص على ذلك أبوحيان، حيث يبدو أنّه يترجح الجواز؛ لعدم تدافع معنى الفاصل مع معنى الإثبات الذي يطلبه التمييز، حيث إنّه يفيد تأكيد التمييز بدلالته على بلوغه درجة الكمال، أو ما يقاربها، وأمّا لفظاً فإنّه يؤدي إلى جر التمييز بإضافته إلى الفاصل، ولكنّه في محل نصب نحو: رأيت عشرين أيما رجلٍ، أي عشرين رجلاً كاملاً[2].

---

[1] ينظر الكتاب ٥٦٣/٣، الأصول لابن السراج ٤٢٧/٢–، جمل الخليل ص ٢٧٠، الكشف للأصبهاني ١٧٣/١، ش الجمل لابن عصفور ١٧٤/٢، ش التسهيل لابن مالك ٤٠٩/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ١٩٩/٢، ش الكافية للرضي ١٥٧/٢، همع الهوامع ٢٢٣/٣، إسلوب (إذ) لعبدالعال سالم ص ٤٢، النحولعباس حسن ٥٣٩/٤.

[2] ينظرمصادر الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بحرف الجر(مِن)

يمتنع الفصل هنا إذا كان التمييز النكرة لا يلتبس بالحال، أي إذا كان التمييز غير المميَّز في المعنى، والحقيقة بعكس الحال، وصاحبه، اللذين هما في المعنى شيءٌ واحدٌ، حيث يتحقق ذلك المنع إذا كان المميَّز عدداً من أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ لأنَّ هذه الأعداد تمييزها مفرد منصوب، فلا يجوز نحو: عندي عشرون، أو أحد عشر مِن درهم[1]، وأيضاً إذا كان المميَّز (كذا) من كنايات العدد، فلا يجوز نحو: رأيت كذا وكذا مِن ثوب[2]، وكذلك يمتنع الفصل هنا إذا كان التمييز منقولاً من الفاعل، ومحولاً عنه، أي أنّه في الأصل فاعل مضاف للفاعل الظاهر، حيث يمتنع الفصل سواءٌ كان العامل في التمييز فعلاً صريحاً، أو اسم تفضيل، وذلك كقوله تعالى:"وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا"[3]، أي: شيب الرأس، ونحو: طاب زيد نفساً، أي نفس زيد، وحَسُنَ خالد وجهاً،

---

[1] يقع الفصل هنا إذا كان تمييزالعدد معرفة يدل على اسم جنس، أو جمع، ولكنّه حينئذٍ غير التمييز النكرة المراد هنا، وذلك نحو:عندي عشرون من النحل، أو الطير، أو البقر، ورأيت ثلاثة عشرمن الرجال، أو النساء، أو القوم.ينظرالمقتصد للجرجاني ٢/٧٢٧، ش التسهيل لابن مالك ٢/٣٩٧، ش ابن الناظم ص ٧٢٦، النكت لأبي حيان ص ١٦٧، ارتشاف الضرب ٢/٧٣٤، أوضح ابن هشام ٤/٢٢١، ألغاز ابن هشام ص ١١٦، ش الألفية لابن القيم ٢/٨٣٣-، المساعد لابن عقيل ٢/٧٣، التصريح للشيخ خالد ٢/٤٤٩، الحدود للفاكهي ص ١١١، جامع الغلاييني ٢/٦٤، النحولعباس حسن ١/٢١.

[2] قال ابن مالك في ألفيته:

كم كأين، وكذا، وينتصب - تمييز ذين، أو به صل (مِن) تصب

، حيث إن ظاهر كلام ابن مالك فى هذا البيت جواز وقوع الفصل هنا مع (كذا)، وبهذا قال بعض شراح الألفية كابن عقيل، والمكودي، ولكن وصف ابن طولون الجواز بالقِلة، ولم يعلق ابن الناظم على ذلك فى شرحه، بينما نص غيرهم من شُراح الألفية كالمرادى، وابن القيم، والسيوطي على موافقة ابن مالك لاتفاق النحاة على منع وقوع الفصل هنا مع (كذا)، وتبعاً لذلك يكون الضمير فى (به) فى بيت ابن مالك يعود على تمييز (كأين) فقط، ويؤيدهم في ذلك نص ابن مالك على منع الفصل فى شرحه للتسهيل، ووفقاً لذلك عدَّل الأشموني بيت ابن مالك السابق بسبب اللبس فيه بقوله:

ككم كأين، وكذ ا، ونصبا - وقيل كائن بعده (مِن) وجبا

، ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة التالية.

[3] سورة مريم (٤)

أي وجه خالد، وزيد أكثر مالاً، أي مال زيد أكثر، بمعنى: كثر مال زيد، وأنت أعلى منزلاً، أي منزلك أعلى، بمعنى: علا منزلك[١]، وأيضاً يمتنع الفصل هنا إذا كان التمييز منقولاً من المفعول، ومحولاً عنه، أي أنّه في الأصل مفعول مضاف للمفعول الظاهر[٢]، وذلك كقوله تعالى:"وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا"[٣]، أي عيون الأرض، ونحو: غرست الأرض شجراً، أي شجر الأرض، وما أحسن زيداً أدباً، أي أدبَ زيدٍ[٤]، وعمَّا سبق قال ابن مالك في الألفية:

واجرر بـ(مِن) إنْ شئت غير ذي العدد - والفاعل المعنى كـ: طب نفساً تفد

---

[١] يجوز الفصل هنا إذا كان التمييز فاعلاً في المعنى، ولكنّه غير محول عنه، وذلك مثلاً في التعجب، نحو: ويح زيدٍ رجلاً، أو مِن رجلٍ، ولله دره فارساً، أو مِن فارسٍ، وكذلك في المدح والذم، ولكن يقع الفصل في السعة عند ابن هشام، والشيخ خالد، والأشموني، ومَن وافقهم، بينما قصره على الضرورة الشعرية ابن يعيش، وابن عصفور، وأبوحيان، وابن النحاس الحلبي، ومَن وافقهم، وعللوا ذلك بأن فعل المدح والذم لا يأخذ حكم الفعل الصريح في السعة؛ لأنَّه فرعٌ منه ومحمولٌ عليه في نصب التمييز النكرة، وذلك نحو: نعم رجلاً، أو مِن رجلٍ زيدٌ، وكقول أبي بكربن الأسود بن شعوب الليثي - يُنسب البيت أيضاً لبجيربن عبدالله بن سلمة الخيربن قشير-: تخيره فلم يعدل سواه - فنعم المرء مِن رجلٍ تهام

، ينظر مصادر الهامش الرابع.

[٢] نص على التمييز المنقول من المفعول ابن عصفور، وابن مالك، ومَن وافقهم حملاً له على التمييز المنفول من الفاعل، خلافاً للشلوبيين، ومَن وافقه الذي جعله حالاً مقدرةً لا تمييزاً، حيث يجوز الفصل معه هنا إذا كان التمييز لا تصح إضافته إلى المفعول؛ لأنَّهما في المعنى شيءٌ واحدٌ، وذلك نحو: ما أحسن زيداً رجلاً، أو مِن رجلٍ؛ لعدم جواز: ما أحسن رجل زيدٍ، ونحو: كُرم زيداً ضيفاً، أو مِن ضيفٍ، وذلك إذا كان زيد هو المقصود بالضيف؛ لعدم صحة كُرم ضيفُ زيدٍ؛ لأنَّه حينئذٍ زيد، والضيف شخصان مختلفان. ينظر مصادر الهامش بعد التالي.

[٣] سورة القمر (١٢)

[٤] ينظر الكتاب ٢٠٥/١، المقتضب ٤٣/٣، ٦٧، الأصول لابن السراج ٢٢٦/١، ٣١٠، الفوائد للثمانيني ص ٣٠٨، الإنصاف لابن الأنباري ص٢٢٤، ابن يعيش ١٣٣/٧، ش التسهيل لابن مالك ٣٨٣/٢، ٤٢٣، ش ابن الناظم ص ٣٤٩، ٧٤٤، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢٤٣/١، ٥٥٠، النكت لأبي حيان ص ١٠١، ش المرادي ٧٣١/٢-، ١٣٤٣/٣، أوضح ابن هشام ٣٢٣/٢، ٢٤٩/٤، ش الألفية لابن القيم ٨٥٣/٢، ش ابن عقيل ٨٤/٤، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٩٨، ش الألفية للمكودي ص ٢٧٦، التصريح للشيخ خالد ٦١٩/١-٦٢٧، ٤٧٨/٢، همع الهوامع ٢٨٠/٢، الأشموني ٤٩/٢-، ٣٤١/٣، ش الألفية لابن طولون ٤٢٨/١، ٢٨١/٢، الصبان ٧٦١/٢-، الخضري ٧٩٠/٢، حاشية ابن حمدون ص ٣٢٣، ٦٥٧، الاختصار لمؤمن غنام ١١٨/٣، النحولعباس حسن ٥٨٠/٤.

الفاصل الثاني:الفصل بشبه الجملة

يمتنع الفصل هنا في السعة دون الشعر إذا كان المميَّز عدداً؛ لعدم تصرفه[1]، وذلك كقول العباس بن مرداس[2]:

على أنّني بعد ما قد مضى – ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

، وقول الشاعر[3]:

في خمسة عشرةِ من جمادي – ليلةً لا أستطيع على الفراشِ رقادي

الفاصل الثالث:الفصل بـ(أل)

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّ التمييز يشترط فيه أنْ يكون نكرة؛ لدلالته على جنس المميَّز، فيتدافع ذلك مع التعريف الذي يفيده الفاصل هنا، حيث نص ابن السراج على ذلك بقوله:" تقول:عشرون درهماً، ولا تقول: عشرون الدراهم"[4]، ولكن ذهب بعض

---

[1] ينظر الكتاب ١٥٨/٢، المقتضب ٥٥/٣، ١٥٦/٤، الأصول لابن السراج ٣١٥/١، البصريات للفارسي ٨٣٥/٢، التبصرة للصيمري ٣٢٢/١، ش اللمع لابن برهان ٤١٣/٢، ش ابن بابشاذ ص ٢٦٢، المقتصد للجرجاني ٧٤٨/٢، النكت للأعلم ص ٢٦٦، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٦٢، ٢٦٥، إيضاح القيسي ٢٦٠/١، ابن يعيش ١٣٠/٤، ش العمدة لابن مالك ٥٣٢/١، ش الكافية للرضي ٣١٦/٢، ارتشاف الضرب ٢٤٣٠/٥، ش التحفة لابن الوردي ص ٣٥٧، المساعد لابن عقيل ١٠٨/٢، همع الهوامع ٢٧٣/٢، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٢٤/٢، خزانة الأدب ٢٩٩/٣–، ٤٧٠/٦، الدرر اللوامع ٣٥٣/١، الضرائرللألوسي ص ١٥٦، سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص ٢٥٨.

[2] ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

[3] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش قبل السابق.

[4] الأصول لابن السراج ٤١٠/١، ينظر الكتاب ١٩٩/١–٢٠٧، ٢٧٤/٢، المقتضب ١٦٨/٢، ١٧٦–، ١٣٨/٤، جمل الزجاجي ص ١٨٠، البصريات للفارسي ٧٢٢/١، ٩١٤/٢، العلل للوراق ص ٣٣٠، السر لابن جني ٣٦٥/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٨٣، ٦٥٧، المقتصد للجرجاني ٦٧٥/١–، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٦٩، ابن يعيش ١٢١/٢–، ٣٣/٦، ش الجمل لابن عصفور ١٣٣/٢، ش التسهيل لابن مالك ٤٠٨/٢–، ش الكافية للرضي ٢٢٣/١، ١٥٦/٢، ارتشاف الضرب ٧٤٤/٢، ٧٦٣–، المساعد لابن عقيل ٩٠/٢، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٤٤، الأشباه،والنظائر ١٢٢/٥–، همع الهوامع ٢٦٩/٢، ٢٢٢/٣–، الدرر اللوامع ١٣٨/١، ٥٣٢، ٤٩٤/٢، النحو الكوفي لمختار ديره ص ٣٨٠.

الكوفيون[١] في قولٍ مرجوحٍ عند النحاة إلى جواز الفصل هنا مع تمييز العدد المُعرَّف، نحو: العشرون الدرهم، والخمسة العشر الدرهم، وكذلك أجاز الكوفيون، ووافقهم ابن الطراوة – كما ذكر السيوطي – الفصل هنا مع تمييز غير العدد، بينما تأوَّل البصريون، ومَن وافقهم ما ورد من ذلك مثلاً بزيادة (أل) مع التمييز، أو بالنصب حملاً على المفعول به، أو بالنصب على نزع الخافض[٢]، وذلك كقول الرشيد بن شهاب[٣]:

رأيتك لمَّا أنْ عرفت وجوهنا – صددت، وطبت النفس يا قيس عن عمرو

، أي: وطبت نفساً.

الفاصل الرابع:الفصل بـ(لا) النافية

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّ معني الفاصل يتدافع مع معنى الإثبات في التمييز، حيث نص سيبويه على ذلك بقوله:"لو قلت: كم لا رجلاً، ولا رجلين، في الخبر، أو الاستفهام كان غير جائز؛ لأنَّه ليس هكذا تفسير العدد، ولو جاز ذا لقلت: له عشرون لا عبداً، ولا عبدين...كان محالاً، وكان نقضاً"[٤].

---

[١] حيث إن القياس عند جمهور الكوفيين، ومَن وافقهم كالأخفش هو تعريف جُزْئَيْ العدد المركب غير المعطوف، أي من أحد عشر إلى تسعة عشر، دون التمييز، نحو: عندي الأحد العشر درهماً، بينما قصر جمهور البصريين، ومَن وافقهم كالمبرد، والزجاجي، والوراق، والثمانيني، وابن الأنباري، وابن يعيش، والرضي، وأبي حيان ذلك على العدد الأول منفرداً، نحو: عندي الأحد عشر درهماً. ينظر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

[٢] ينظر مصادر الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

[٣] كسابقه.

[٤] الكتاب ٢/١٦٨.

المبحث الثاني:"الفصل" في تركيب الاسم المجرور

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:الفصل بين حرف الجر، والاسم المجرور به

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بنون الوقاية

يتحقق الفصل الواجب هنا إذا كان الاسم المجرور هو ضمير المتكلم الياء، نحو: منِّي، وعنِّي، وعلل المبرد ذلك بقوله:"زادوا النون؛ ليسلم ما قبلها على سكونه، كما سلم الفعل على فتحته [أي علامته الإعرابية الأصلية]، فقد زيدت في المجرور، كما زيدت في المنصوب"(١)، ولكن يجوز في الشعر حذف هذه النون الفاصلة حملاً لها على جواز ذلك مع (قد)، كما في قول حميد الأرقط(٢):

قدني من نصر الحبيبين قدِي – ليس الإمام بالشحيح الملحد

، وقول الشاعر(٣):

أيها السائل عنهم، وعني – لست من قيس، ولا قيس مني

، حيث إنّ (قدي)، و(عني)، و(مني) هي في الأصل (قدني)، و(عنِّي)، و(منِّي)، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

---

(١) المقتضب ٢٤٩/١، وينظر الكتاب ٣٧١/٢، الإغفال للفارسي ٣٨١/٢، ٣٩٣، النكت للأعلم ص ٣٤٣، الكشف للأصبهاني ٧٧٢/٢، منثور ابن الأنباري ص ٥١، ابن يعيش ١٢٤/٣، ش الجزولية للشلوبين ٦٤٦/٢، التوطئه للشولبيين ص ١٨٧، ش التسهيل لابن مالك ١٣٤/١، ١٣٧، ١٠٧/٤، ش العمدة لابن مالك ١٤٤/١، ش ابن الناظم ص ٦٧، ٧٠، ش الكافية للرضي ٢٣/٢، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٧٨/٢، المالقي ص ٣٦١، ش ابن جمعة ٦٨٠/١، التذكرة لأبي حيان ص ٧٥، التذييل لأبي حيان ١٧٩/٢، ١٨٣، ارتشاف الضرب ٩٢٤/٢، ش المرادي ٣٨٣/١، الجنى للمرادي ص ٢٥٣، الجامع لابن هشام ص ٧، مغني اللبيب ٥٢٦/٢، أوضح ابن هشام ١٠٩/١، ش الألفية لابن القيم ١٢٧/١، ش ابن عقيل ١١٤/١، المساعد لابن عقيل ٩٦/١، ٢٠٨/٣، ش الألفية للمكودي ص ٢٧، مصابيح المغاني لابن نور الدين ص ٣١٩، الشمني ٧/٢، التصريح للشيخ خالد ١٢٠/١، ش الألفية للسيوطي ص ٩٧، الأشموني ١٠٤/١، ش الألفية لابن طولون ١١٣/١، خزانة الأدب ٣٨٠/٥-٣٨٣، الصبان ١٩٦/١، الخضري ١١٠/١، الدرر اللوامع ١٠٧/١، الضرائرللألوسي ص ٤٢، سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص ١٤٩-١٥٣.

(٢) ينظر الهامش السابق.

(٣) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش قبل السابق.

...   ...   واضطراراً خففا – منِّي، وعنِّي، بعض من قد سلفا

الفاصل الثاني:الفصل بـ(ما) الزائدة

يتحقق الفصل الواجب هنا عند الخليل، وسيبويه، ومَن وافقهما إذا كان حرف الجر هو الكاف، والاسم المجرور به هو مصدرٌ مؤولٌ من (أنّ) المفتوحة؛ وذلك لمنع اللبس مع (كأنَّ) الناسخة، ولكن اتصاف الفاصل هنا باللزوم لا ينفي عنه أنّه حشو زائد، حيث يجوز حذفه في الشعر فقط، ومن أمثلة ذلك: كما أنّه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حق كما أنّك ها هنا، وكقول النابغة الجعدي(1):

قروم تسامى عند باب دفاعه – كأنْ يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

، أي كما يؤخذ(2).

(1) ينظر مصادر البيت في الهامش التالي.

(2) الكتاب ١٤٠/٣، وينظر الأصول لابن السراج ٢٧٧/١، المشكلة للفارسي ص ١٢٦، البصريات للفارسي ٥٥٦/١، ش اللمع لابن برهان ١٢٩/١، النكت للأعلم ص ٤١٢، المالقي ص ٢٠٨، النكت لأبي حيان ص ٧٩، ارتشاف الضرب ١٧١٤/٤، الجنى للمرادي ص ٤٨٠–٤٨٣، همع الهوامع ٣٦٢/٢، ٢٧٦/٤.

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بـ(لا) الزائدة

إنّ الفصل هنا جائز في اللفظ؛ لأنَّه لا يغير الاسم المجرور عن حاله قبل أنْ يدخل عليه، ولكنّه في المعنى واجب؛لامتناع جواز حذفه حين وقوعه؛ لأنَّ حذفه يعكس المعنى المراد من النفي إلى الإثبات، وللخروج من هذا التضاد ذهب سيبويه، ومَن تابعه إلى أنّ (لا) الفاصلة هنا هي اسم بمعنى (غير)، حيث نص على ذلك بقوله:"واعلم أنّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد، هي والمضاف إليه، ليس معه شئ، وذلك نحو قولك:أخذته بلا ذنب،وأخذته بلا شيء،وغضبت من لا شى،وذهبت بلاعتاد،والمعنى معنى:ذهبت بغير عتاد،وأخذته بغير ذنب"[١].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(ما) الزائدة

يجوزوقوع الفصل هنافي السعة؛لأنَّ عوامل الأسماءأقوى من عوامل الأفعال، فيسْهُل حينئذٍ الفصل بين العامل القوي، ومعموله، والفصل هنا يفيد التأكيد، ولكنّ الفارسي أجاز أنْ يكون الفاصل زائداً لغير توكيد، وكذلك أجاز فخرالدين الرازي[٢] أنْ يكون الفاصل أحياناً للاستفهام التعجبي،ولكن تعقبه في ذلك أبوحيان،وابن هشام[٣] ،

---

[١] الكتاب ٣٠٢/٢-، وينظر المقتضب ٣٥٨/٤، الأصول لابن السراج ٣٨٠/١، الإغفال للفارسي ١١٧/٢، معاني الرماني ص ٨٤، التبصرة للصيمري ٣٩٣/١، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٧٦، ش الحريري ص ٢١٩، أمالي ابن الشجري ٣٦٣/١، ٥٣٧/٢-٥٤٠، ش الكافية للرضي ٢٥٦/١، المالقي ص ١٤٢، ٢٧٠، التذكرة لأبي حيان ص ٥٠١، التذييل لأبي حيان ٢٢٥/٥، ٢٥٢، الجنى للمرادي ص ٣٠٠، مغني اللبيب ٣١٦/٣، ٣٤٤، الأشباه،والنظائر ١٦٥/٢.

[٢] هو إمام لغوي، درَّس بالري، توفي عام ٢٧٦هـ. ينظر بغية الوعاة ٣٢٩/٢.

[٣] ينظر الكتاب ١٨٠/١، ٧٦/٣، معاني الفراء ٢٤٤/١، المقتضب ٤٨/١، معاني الزجاج ٤٨٢/١، جمل الزجاجي ص ٣٢١، الانتصار لابن ولاد ص ٩٨، الشعرللفارسي ٤٨/١، المشكلة للفارسي ص ١٣١، ٢٢٧، معاني الرماني ص ٩٠، السر لابن جني ٣٤٣/١، ٣٤٥، الخصائص لابن جني ٢٨٢/٢، ش اللمع لابن برهان ٢٦٤/١، ٣١٢، أسرار الجرجاني ص ٤١٩، النكت للأعلم ص ٤٥، ٤٠١، أمالي ابن الشجري ١٤٢/٢، ٥٥١، ٦٠٣، الكشف للأصبهاني ٦١٣/١، ٩٢٦/٢، منثور ابن الأنباري ص ٢٦، الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٧١، ابن يعيش ٣٠/٨-، البحر المحيط ١٤٠/٣-، أوضح ابن هشام ٥٨/٣-، مغني اللبيب ٢٥/٣-، ١٠١-، خزانة الأدب ٤٢٥/٤، ٣٣٠/١١، الدرر اللوامع ٥٢٨/٢.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:" فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ"[١]، وقوله:" قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ"[٢]، وقوله:" مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَارًا"[٣]، و أيضاً قد يتكرر الفاصل هنا في الشعر مرتين، كقول إبراهيم بن هرمة[٤]:

كما ما امرئٍ في معشر غير قومه - ضعيف الكلام شخصه متضائل

، أي كامرىء.

---

[١] سورة آل عمران (١٥٩)

[٢] سورة المؤمنون (٤٠)

[٣] سورة نوح (٢٥)

[٤] ينظر مصادر البيت فى الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

إنّ امتناع الفصل هنا هو الأصل الغالب في السعة باستثناء الفواصل التي سبق دراستها في الفصل الواجب، والجائز، وما قد يماثلها؛ لأنَّ الجار، والمجرور بمنزلة كلمة واحدة، فلا ينفصلان، ولهذا – كما ذكر ابن الأنباري – لم يرد عن العرب ضمير منفصل للمجرور خلافاً للمرفوع، والمنصوب[١]، ومن أمثلة الفواصل الممنوعة هنا ما يلي:

الفاصل الأول:الفصل بشبه الجملة

يمتنع الفصل هنا في السعة، ولكنّه ورد عن العرب في الشعر[٢]، وذلك ، كقول الشاعر[٣]:

إنّ عمراً لا خير في اليوم عمروٍ – إنّ عمراً مكثرُ الأحزان

، وكقول الشاعر[٤]:

رُبَّ في الناس موسِرٍ كعديمٍ – وعديمٍ يخال ذا أيسار

، وكقول الشاعر[٥]:

لو كنت في خلقاء، أو رأس شاهق – وليس إلى منها النزولِ سبيل

، وعن ذلك قال ابن مالك في الكافية الشافية:

والفصل بين حرف جرٍّ، والذي – جُرَّ به لدى اضطرارٍ احتذي

الفاصل الثاني:الفصل بـ(ما) الكافة

يقع الفصل الممنوع هنا بكثرة مع حرفي الجر (رب)، والكاف، وبقِلَّة مع

---

[١] ينظر التبصرة للصيمري ٥٠٦/١، أسرار ابن الأنباري ص ٣٤٤، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٣٤/١، المالقي ص ٢٥٥.

[٢] ينظر الأصول لابن السراج ٢٣٠/٢، الخصائص لابن جني ٣٩٥/٢، ١٠٧/٣، المقرب لابن عصفور ١٩٧/١، ش التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣، ١٩٤، ش الكافية الشافية لابن مالك ٣٧٥/١، المساعد لابن عقيل ٣٠١/٢، همع الهوامع ٣٨٦/٢، الأشموني ١١٨/٢، الدرر اللوامع ٩٩/٢.

[٣] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش السابق.

[٤] كسابقه.

[٥] البيت ينسب لمجهول، ولكن صدره في المقرب: مخلفة لا يُستطاع ارتقاؤها. ينظر مصادر الهامش الثاني.

حروف الجر الباء، و(من)، و(كي)، وترجع علة المنع إلى أنّه ينفي عنها صفة حرف الجر، وذلك بكفها عن جرما يليها غالباً[1]، حيث تليها حينئذٍ الجملة الفعلية، أو الاسمية، ولكن تختص (ربما) عند الجمهور كسيبويه، والمبرد، والزمخشري، وابن عصفورخلافاً للفارسي، وابن مالك بالجملة الفعلية غالباً دون الاسمية[2]، حيث يكون فعلها عندهم ماضياً، أو مضارعاً، مؤولاً بالماضي، وذلك لتناسب معنى التكثير، أو التقليل الذي تفيده مع الماضي المعلوم المقدار، فيسهل اتصافه بالكثرة،أو القلة، خلافاً للمضارع المجهول المقدار، ولكنّ ابن مالك، وابن جني، ومَن وافقهما أجازا دخولها على المضارع لفظاً، ومعنىً[3] كقوله تعالى:"رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ"[4]، أي ربما ودَّ

---

[1] يجوز بقِلة في الشعر اعتبار الفاصل (ما) زائداً، أي غير كافٍ عن الجر، وذلك مع (رب)، والكاف، حيث قال ابن مالك في ألفيته: وزيد بعد (رب)، والكاف فكف - وقد يليهما، وجرٌّ لم يكف

، ومن شواهد ذلك قول عدي بن الرعلاء الغساني: ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ - بين بُصْرَي، وطعنةٍ نجلاء

، وقول ضمرة بن ضمرة النهشلي: ماويّ يا ربتما غارةٍ - شعواء كاللذعة بالميسم

، وقول عمرو بن البراقة: وننصر مولانا، ونعلم أنه - كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ

، ينظر مصادر الهامش بعد التالي.

[2] حيث إن الفارسي منع أن تلي (ربما) الجملة الاسمية، وأوَّل ما ورد من ذلك في الشعر، بينما أطلق ابن مالك الجواز، ولكن عند الجمهور يندر دخولها على الجملة الاسمية، أي لا يمتنع مطلقاً، ولا يجوز مطلقاً، ويبدو أن هذا هو الراجح؛ لوروده في الشعر، وذلك كقول أبي دؤاد الأيادي:

ربما الجاملُ المؤبلُ فيهم - وعناجيج بينهنّ المهار

، ينظر مصادر الهامش التالي.

[3] ينظر الكتاب ١١٦/٣، ١٥٦، المقتضب ٤٧/٢، ٥٤، الأصول لابن السراج ١٦٩/٢، ٢٣٤، ٢٥٨، ٤٦٦/٣، المشكلة للفارسي ص ١٠٤-١٠٧، ١٣٥، الحلبيات للفارسي ص ٢٠١، معاني الرماني ص ٩١، ١٥٥، التبصرة للصيمري ٢٩١/١، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٥٢، أمالي ابن الشجري ٥٦٤/٢-، ٤٢/٣، الكشف للأصبهاني ٦٥٧/٢، تلقيح الشنتريني ص ١٠٨، ابن يعيش ٢٩/٨، ١٣١، ١٣٤، ش الجزولية للشلوبين ٨٢٥/٢-، ش الكافية لابن الحاجب ٧٣٣/٣، ٩٥١، المقرب لابن عصفور٢٠٠/١، ش الجمل لابن عصفور ٥٢٤/١، ٤٢/٣، ش التسهيل لابن مالك ٤٢٢/٢، ١٦٩/٣-١٨١، ش ابن الناظم ص ٣٥٧، ٣١٨، ش ابن جمعة ١٠٦/١-٤٠٦، النكت لأبي حيان ص ٢٩٤، ٢٩٦، التذكرة لأبي حيان ص ٥-٨، ٣٥، التذييل لأبي حيان ١٠٦/١، ارتشاف الضرب ١٧١٢/٤، ١٧٤٨، ١٨٢٦، ش المرادي ٧٤١/٢، ٧٧١-، الجنى للمرادي ٤٣٩-٤٥٧، ٤٨١مغني اللبيب ٣٢٠/٢-، ٨٤/٤-٩١، همع الهوامع ٣٤٧/٢-، ٣٧٨، ٣٨٧-، خزانة الأدب ٣٨٤/٩، ٥٨٢، ٥٨٦-، ٢٠٥/١٠-، ٢١٤-، ٢٢١-، الدرر اللوامع٩/١، ١٧٦، ٤٨/٢، ٨٥، ١٠١-.

[4] سورة الحجر (٢)

، وكقول جذيمة الأبرش[١]:

ربما أوفيت في علم – ترفعن ثوبي شمالات

، وقول أمية بن أبي الصلت[٢]:

ربما تكره النفوس من الأمـرله فرجةٌ كحلِّ العقال

، وقول الشاعر[٣]:

لا يضيع الأمين سراً، ولكن – ربما يحسبُ الخؤون أميناً نهيل

، واقتصر البصريون على إفادة الفاصل هنا مع الكاف معنى التعليل فقط، بينما أجاز غيرهم معنيي التشبيه، والربط بين الفعلين، حيث يبدو أنّ معنى التشبيه يقع أكثر إذا ولي الفاصل جملة اسمية، والتعليل، والربط، أي العطف إذا وليه جملة فعلية[٤]، وذلك كقوله تعالى:"وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ"[٥]، وقول نهشل بن حري[٦]:

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يوم مشهد – كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه

، وقول زياد الأعجم[٧]:

لعمري إنّني، وأبا حميد – كما النشوانُ، والرجلُ الحليمُ

، وقوله أيضاً[٨]:

فإنّ الحمرمن شرِّ المطايا – كما الحبطاتُ شرُّ بني تميم

، وقول أبي النجم العجلي[٩]:

قلت لشيبان: ادن من لقائه – كما تغذِّي القوم من شِوائِه

---

[١] ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٢] كسابقه، ولكن ورد في البيت لفظ (تكره) أيضاً بـ(تجزع).

[٣] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش الأول.

[٤] ينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٥] سورة البقرة (١٩٨)

[٦] ينظر الهامش الأول.

[٧] كسابقه.

[٨] كسابقه.

[٩] كسابقه.

، وقول رؤبة[1]:

لا تشتم الناس كما لا تشتم

، وأيضاً يفيد الفاصل هنا معنى التقليل خلافاً لأبي حيان، وابن هشام مع الباء عند ابن مالك، ومع (من) عند السيرافى، وابن خروف، وابن طاهر[2]، والأعلم، وذلك كقول صالح بن عبد القدوس[3]:

لئن صرت لا تحير جواباً – لبما قد ترى وأنت خطيب

، وقول كثير عزة[4]:

بما قد أرى تلك الديار، وأهلها – وهن جميعات الأنيس عوامر

، وقول أبي حية النميري[5]:

إنّا لممّا نضربُ الكبش ضربةً – على رأسه تلقي اللسان من الفم

، ومن شواهد الفصل هنا مع (كي) قول قيس بن الخطيم[6]:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنّما – يراد الفتى كيما يضرُّ، وينفعُ

الفاصل الثالث:الفصل بالمعمول

يمتنع الفصل هنا في السعة بمعمول العامل في الجار، والمجرور، ولكنّه ورد في الشعر، كقول الشاعر[7]:

وإنّي لأطوي الكشح من دون ما انطوى – وأقطع بـ الخرقَ الهبوعِ المراجم

، أي: أقطع الخرقَ بالهبوعِ.

---

[1] ينظر مصادر البيت فى الهامش الثالث ص ٣٥٨.

[2] هو محمد بن أحمد، ويعرف بالخدّب، أي الرجل الطويل، زارمصر، والبصرة وبها أقرأ كتاب سيبويه، من شيوخه ابن الرمَّاك، وابن الأخضر، ومن تلاميذه ابن خروف، توفي عام٥٨٠هـ.ينظرالتعيين لليماني ص٢٩٥،بغية الوعاة ٢/٢٣٦-.

[3] ينسب البيت أيضاً لمطيع بن إياس، ينظر الهامش الأول.

[4] ينظر الهامش الأول.

[5] كسابقه.

[6] ينسب البيت أيضاً للنابغة الجعدي، ينظر الهامش الأول.

[7] البيت بلا نسبة في مصادره، ينظر الهامش الثاني ص ٣٥٧.

الفاصل الرابع:الفصل بـ(أنْ) المفتوحة الخفيفة الزائدة

يمتنع الفصل هنافي السعة،ولكنّه ورد في الشعر،كقول باعث بن صريم اليشكري[١]:

ويوماً توافينا بوجه مقسّم – كـ أنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

، أي: كظبيةٍ.

الفاصل الخامس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يمتنع الفصل هنا في السعة بالجملة المعترضة، ولكن ورد في الشعر الفصل بـ(كان) الزائدة؛ للدلالة على الزمن الماضي، وتأكيده، وِفاقاً للسيرافي، أو الدلالة على التأكيد فقط، وِفاقاً لابن يعيش[٢]، وذلك كقول الشاعر[٣]:

سراة بني بكر تساموا – على كان المسوَّمةِ العِراب

، أي: تساموا على المسوَّمةِ. وكذلك أجاز الكسائي، وعلي بن المبارك الأحمر[٤]، خلافاً للجمهور الفصل هنا في السعة بجملة القسم المعترضة المحذوف جوابها وجوباً، نحو: اشتريته بـ – والله – درهمٍ، ورب – والله – رجلٍ صالحٍ صحبته[٥]، وأيضاً حكى المالقي، وابن هشام وقوع الفصل هنا بفعل القلب المهمل المعترض، ولكن نص المالقي على شذوذه، وذلك نحو: أخذته بـ – أرى – ألفِ درهم[٦].

---

(١) يُنسب البيت لغيره أيضاً، ينظر الشعر للفارسي ٨٣/١، البصريات للفارسي ٣٥٦/١، ش الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١–، ٢٨٢/٢، ش العمدة لابن مالك ٢٤١/١–٣٣١، ش الكافية الشافية ١١٥/٢، التصريح للشيخ خالد ٣٦٤/٢، ش شواهد التحفة للبغدادي ٤٣٦/٢، الدرر اللوامع ٢٩/٢، الضرائرللألوسي ص ٢٢٩.

(٢) ينظر الحلل لابن السيد ص ١٧٥، ابن يعيش ٩٨/٧، ش ابن الناظم ص ١٤٠، المالقي ص ١٤٠–، ٢١٧، ش الشريف الجرجاني ص ٥٣٥، همع الهوامع ٣٨١/١، خزانة الأدب ٢٠٧/٩–، الدرر اللوامع ٢٢٧/١–، ٣٠٤–.

(٣) لم أقف على قائل البيت فى مصادره ينظر الهامش السابق.

(٤) شيخه هو الكسائي، وقد أنابه عنه في تعليم أبناء هارون الرشيد، توفي عام ١٩٤هـ. ينظر بغية الوعاة ١٥٨/٢.

(٥) ينظر الأصول لابن السراج ٤٢٢/١، إيضاح القيسي ٢٨٠/١، ش التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣، ١٩٤، ارتشاف الضرب ١٧٤٠/٤، ١٧٦٢، المساعد لابن عقيل ٣٠١/٢، همع الهوامع ٣٨٧/٢، الأشموني ١١٨/٢.

(٦) ينظر المالقي ص ٢٥٥ ، مغني اللبيب ٧٩/٥.

المطلب الثاني:الفصل بين المضاف، والمضاف إليه

المسألة الأولى:الفصل الواجب

الفصل بحرف الجر

يختص الفصل الواجب هنا بحرف الجر(من)، وذلك إذا كان المضاف هو اسماً نكرةً للتفضيل، وكان المضاف إليه هو المفضل عليه، ولكن يُشترط لذلك أنْ يكون المفضل ليس من جنس المفضل عليه، نحو: :عمرو أقوى من الأسد، والياقوت أفضل من الزجاج[١].

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بحرف الجر

يختص الفصل الجائز هنا غالباً[٢]، بحرفي الجر (مِن)، واللام، فأمّا الفصل بـ(مِن) فيكثر وقوعه في السعة بين (كم) الخبرية، والاسم المضافة إليه، ويرجع سبب ذلك إلى التوافق بين (كم) الخبرية، وحرف الجر الفاصل (مِن) في اللفظ، وفي المعنى، فأمّا في اللفظ فإنّ كليهما يليها اسم مجرور، وأمّا في المعنى فإنّ كليهما يدلان على معنى جزئي لا كلي، وهو التكثير في (كم)، والتبعيض في (مِن)، مع الفارق بينهما في الكم، والعدد، وذلك كقوله تعالى:"وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ"[٣]، وقوله:"وَكَم مِّن قَرْيَةٍ

(١) ينظر المقتضب ٤٤/١، الأصول لابن السراج ٢٢٥/١، ٦/٢، المشكلة للفارسي ص ٢٣٨، الخصائص لابن جني ٢٤/٣، التبصرة للصيمري ٢٩٢/١، ش ابن بابشاذ ص ٢٨٤، المقتصد للجرجاني ٨٨٤/٢-٨٩٣، ابن يعيش ٤/٣-٨، ش الجزولية للشلوبين ٨٩٤/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٨٥٢/٣، ش الكافية للرضي ٢٨٨/١، ٢١٤/٢، ش المرادي ٩٣٣/٢، ٩٣٨، ش القطرلابن هشام ص ٣٠٦، ش الألفية لابن القيم ٥٨٤/١، المساعد لابن عقيل ١٦٨/٢، همع الهوامع ٧٧/٣، حاشية ياسين ٢٠٩/٢.

(٢) نص ابن هشام، ومَن وافقه على وقوع الفصل هنا أيضاً بالباء مع (إذا) المفاجأة، نحو: خرجت فإذا بزيد قائم، وذلك باعتبارها ظرفاً مضافاً للجملة الاسمية التي تليها، وِفاقاً في ذلك لمَن جعلها ظرف زمان كالزجاج، والشلوبيين، أو ظرف مكان كالمبرد، والسيرافي، وأيضاً خلافاً لمَن منع زيادة الباء معها، وإنْ كانت ظرفاً كابن يعيش، والمرادي. ينظر ابن يعيش ٢٣/٨، ش التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢، ٢١٤، الجنى للمرادي ص ٥٣، مغني اللبيب ١٦٦/٢، النحولعباس حسن ٧٠/١، ٤٤٨.

(٣) سورة النجم (٢٦)

أَهْلَكْنَاهَا"[1]، أي كم ملكٍ، وكم قريةٍ[2]، ويقع الفصل بـ(مِن) أيضاً مع الأعداد المضافة إلى تمييزها إذا كان معرَّفاً بـ(أل)، كقوله تعالى:" فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ"[3]، ونحو: جاء ثلاثٌ من البنات[4].

وأمّا الفصل باللام هنا فإنّه ورد وقوعه في كلام العرب في موضعين فقط؛ لكثرة دورانها في كلامهم، حيث إنّهم يُغيِّرون الأكثر في كلامهم إمّا لتسهيل اللفظ مثلاً، وإمّا لتأكيده كالفصل هنا، حيث يكثر وقوعه في جملة النداء، ثم تليها في الكثرة جملة (لا) النافية العاملة[5]، ويختص الفصل فيها باللام فقط؛ لتماثلها مع الإضافة في اللفظ بجرها للاسم الذي يليها، وفي المعنى بدلالتها على معنى الاستحقاق، والملك، وهو أحد معنيي الإضافة – كما سيتبين في الفصل المقدر هنا –؛ لذلك يفيد الفصل بها تأكيد الإضافة بزيادة الاختصاص، ولقد استدل النحاة على زيادة اللام الفاصلة هنا في جملة النداء بنصب المنادى؛ لأنَّه لو لم يكن مضافاً لما

---

[1] سورة الأعراف (٩)

[2] ينظر الكتاب ١٦٠/٢، معاني الفراء ٩٩/٣، الأصول لابن السراج ٣٢٣/١، الشعرللفارسي ٥١/١، الإغفال للفارسي ٤٠٥/٢، العلل للوراق ص ٢٥٣، الخصائص لابن جني ١٨٣/٢، ش الحريري ص ١٣٦، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٤٢٧، البحر المحيط ٣٤٦/٤، ٢٣٢/٨، التأويل للحوز ١٣١٦/٢، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٣٧٩/٣، ٢٨٠/١١، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٢٩٤/٤، ١٨٤/١٢.

[3] سورة البقرة (٢٦٠)

[4] لا يؤثر الفصل هنا على قاعدة مخالفة العدد من الثلاث إلى العشر للتمييز المعدود في التذكير، والتأنيث، حيث إنه إذا جاز فيه الوجهان مثل (البقر) تابعه العدد في ذلك الجواز، ولكن إذا فصلت بينهما صفة تعين في العدد مراعاتها، ولكنّها لا تأثير لها إذا تأخرت، ولم تفصل بينهما، نحو: عندي ثلاثٌ، أو ثلاثةٌ من البقر، وعندي ثلاثُ إناثٍ من البقر، وثلاثةُ ذكورٍ من البقر، وعندي ثلاثٌ، أو ثلاثةٌ من البقر إناثٌ، أو من البقر ذكورٌ. ينظر ش التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٢، ش العمدة لابن مالك ٥٢١/١، ش ابن الناظم ص ٧٣٠، ارتشاف الضرب ٧٥٣/٢ ش الألفية لابن القيم ٨٤٤/٢، المساعد لابن عقيل ٧٤/٢، التصريح للشيخ خالد ٤٥١/٢، الصبان ١٤٩٦/٤.

[5] ذهب يونس إلى عدم وقوع الفصل هنا مع (لا) العاملة النافية؛ لاختصاصها بالعمل في النكرات؛ لأنَّ إثبات وقوع الفصل يعني إثبات الإضافة، والتعريف لمعمول (لا)، وذلك باعتبار اللام الفاصلة حشواً غير مانعةٍ للإضافة، وهذا يتدافع مع التنكير المطلوب في معمول (لا) العاملة، ولكن ردَّ الفارسي، ومَن وافقه كابن جني ذلك بأن النفي في (لا) هنا ليس حقيقياً، بل هو محمول على الدعاء في المعنى، وإنْ كان هو في اللفظ خبراً، فيجري بذلك مجرى المثل. ينظر الهامش الأول في الصفحة التالية.

جاز نصبه(١)، وذلك كقول النابغة(٢):

قالت بنو عامر خالو بني أسدٍ - يا بؤس للجهل ضرَّاراً لأقوامِ

، وقول سعد بن مالك(٣):

يا بؤس للحرب التي وضعت - أراهط فاستراحوا

، أي: يا بؤس الجهل، ويا بؤس الحرب، وكذلك استدل النحاة على وقوع الفصل هنا في جملة (لا) العاملة بإثبات الألف في نحو: لا أبا لك، وبحذف نون التثنية في نحو: لا غلامي لك، ولايدي لك، وأيضاً استدلوا بعدم التعريف بالإضافة، أي أنّ الإضافة غير محضة، بدليل دخول (لا) العاملة التي تطلب التنكير عليه، وكذلك استدلوا بثبوت الفصل في كلام العرب في مواضع، وحذفه في مواضع أخرى(٤)، فالإثبات كقول الأسود بن يعفر(٥):

ومن البلية لا أبا لك أنّني - ضُربت على الأرضِ بالأسداد

، والحذف كقول أبى حية النميري(٦):

---

(١) ينظر الكتاب ٢٠٦/٢، ٢٧٦-٢٨٤، المقتضب ٢٥٣/٤، ٣٧٣-٣٧٦، الأصول لابن السراج ٣٨٨/١-، ٤٠٢، ٥/٢، الانتصار لابن ولاد ص ٨٣، معاني الزجاجي ص ١٠٠-١٠٧، البصريات للفارسي ٥٣٣/١-٥٣٦، الخصائص لابن جني ٣٤٢/١-٣٤٥، ١٠٦/٣، التبصرة للصيمري ٣٩١/١، الفوائد للثمانيني ص ٢٥١، ش اللمع لابن برهان ٣٨٦/٢، أسرار الجرجاني ص ٤١٩، المقتصد للجرجاني ٨٠٩/٢-، النكت للأعلم ص ٣٠٥، ش الحريري ص ١٢٩، ش اللمع للواسطي ص ٥٦، المحاجاة للزمخشري ص ١١٢، أمالي ابن الشجري ٤٢١/١، ١٢٨/٢، الكشف للأصبهاني ٢١٣/١، تلقيح الشنتريني ص ١٠٢، ١٦٠، أمالي السهيلي ص ١٣١، إيضاح القيسي ٢٨٠/١، ابن يعيش ١١٧/٢، ٦٨/٣، ٣٦/٤، ٢٥/٨، ش الجزولية للشلوبين ٨٤٢/٢، أمالي ابن الحاجب ٤١٤/١، ٤٤٩، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٤٤، ش الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢، المقرب لابن عصفور ١٩٢/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢٣٤/١، ٤٠٦، ش الكافية للرضي ١٤٦/١، ٢٦٥، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٢٤/١ المالقي ص ٢٤٤، ش ابن جمعة ٩٤١/٢-٩٤٥، ش المرادي ٧٨٤/٢، الجنى للمرادي ص ١٠٧، ش الشذورلابن هشام ص ٤٣٣، مغني اللبيب ١٨٧/٣، الأشباه،والنظائر ١٣٢/٣، ٢٠٤/٤، ٣٠٧، همع الهوامع ٤٦٤/١، ٣٧٠/٢، خزانة الأدب ١٣٠/٢، ٩٩/٤-١٠٧، الدرر اللوامع ٣١٤/١-، ٣٧٥.

(٢) ينظر البيت في ديوانه ص ٨٢، وفي مصادر الهامش السابق.

(٣) ينظر البيت في الهامش قبل السابق.

(٤) ينظر الهامش الأول.

(٥) ينظر مصادر البيت في الهامش الأول.

(٦) كسابقه.

أ بالموت الذي لابـد أنّي - ملاقٍ لا أباك تخوفيـني

، ويقع الفصل هنا بحرفي الجر (من) واللام[١] مع الإضافة مطلقاً في المعنى، والتقدير دون اللفظ[٢]، حيث يقدر الفصل بـ(من) إذا كان المضاف من جنس، ونوع المضاف إليه، وتفيد الإضافة حينئذٍ معنى التبيين، وذلك نحو: هذا خاتمُ ذهبٍ، أي خاتمٌ من ذهبٍ، ورأيت ثوبَ قطنٍ، أي ثوباً من قطنٍ، وأمّا تقدير اللام فيقع فيما عدا ذلك أي إذا لم يكن المضاف من جنس المضاف إليه، حيث تفيد الإضافة حينئذٍ معنى الاستحقاق، والملك، وذلك نحو: هذه يدُ زيدٍ، أي يدٌ لزيدٍ، وهذا غلامُ بكرٍ، أي غلامٌ لبكرٍ[٣]، وعن ذلك قال ابن معطي في ألفيته:

ثمَّ الإضافة التي تُعرِّف - الاسم فالمحضة وهي تُعْرَف

بأنّها إضافةٌ مقـدره - بلام تخصيصٍ كعبد حيدره

وتارةً قدِر (مِن) في المحضـة - كخاتم الفضة، أي مِن فضة

الفاصل الثاني:الفصل بـ(ما) الزائدة

يجوز وقوع الفصل هنا مع النكرة المتوغلة في الإبهام، نحو: (أي)، و(مثل)، و(غير)؛ لأنَّه لا يكفها عن الإضافة إلى ما يليها، أي ليس له تأثير لفظي، ولكنّه في المعنى يدل بصورة عامة على معنى التعميم، والتنكير، والذي تنبثق منه معاني أُخرى فرعية تختلف باختلاف صيغة الجُمل، فمثلاً يدل التعميم على معنى التعظيم، والكمال في نحو: مررت برجلٍ أيما رجلٍ، أي برجلٍ كاملٍ، وهاتان امرأتان أيتما امرأتين، أي

---

[١] ذهب بعض النحاة كابن مالك خلافاً للجمهور إلى تقدير حرف الجر (في) أيضاً، وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف، بينما يقدرسيبويه، والجمهور اللام مجازاً، وذلك كقولة تعالى:" فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ" [سورة المائدة (٨٩)]، وقوله:"يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ" [سورة يوسف (٣٩)]، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

وانو (مِن)، أو (في) إذا - لم يصلح إلا ذاك، واللام خذا

لما سوى ذينك ... - ... ...

[٢] ينظر الفصل الممنوع ص ٣٧٣.

[٣] ينظر اللمع لابن جني ص ١٣٦، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٣٤، نتائج السهيلي ص ٣٧، ش ابن جمعة ٩٤١/٢-٩٤٥، ش الكافية للرضي ٢٦٥/١،١٤٦،ارتشاف الضرب١٧٩٩/٤،ش الألفية لابن طولون٤٥٥/١،الدرر اللوامع ١٣٥/٢.

امرأتين عظيمتين، وأيضاً يدل على معنى تأكيد الإبهام، وعدم التحديد، كما في قوله تعالى:"أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ"[١]، وقوله تعالى:"إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ"[٢]، وكذلك يدل على معنى تأكيد النفي، كقول الأسود بن يعفر النهشلي[٣]:

نام الخليُّ، وما أحسُّ رقادي – والهمُّ محتضرٌ لديَّ وسادي

من غير ما سقمٍ، ولكن شفّني – همٌّ أراه قد أصاب فؤادي

، أي من غير سقمٍ[٤].

الفاصل الثالث:الفصل بـ(أل)

يتعيّن لجواز تحقق الفصل هنا أنْ يكون المضاف إليه نكرة؛ لأنَّ الفاصل هنا لا يتصل إلا بالنكرة، وكذلك يُشترط التنكير في المضاف إذا كانت الإضافة حقيقية محضة، أي لفظية، ومعنوية[٥]؛ لأنَّها حينئذٍ تفيد تعريف المضاف، أو تخصيصه، فيتدافع ذلك مع المضاف إذا كان معرفة؛ لأنَّه يمتنع اجتماع تعريفين للاسم الواحد، وذلك نحو: قرأت كتاب النحو، ولكن إذا كانت الإضافة غير حقيقية، أي لفظية فقط، وغير معنوية[٦]، فهي حينئذٍ تفيد تخفيف اللفظ وتسهيل نطقه فقط، ولا تفيد تعريف المضاف، ولا تخصيصه؛ لذلك لا يُشترط معها تنكير المضاف، حيث يتحقق ذلك إذا

---

[١] سورة القصص (٢٨)

[٢] سورة الذاريات (٢٣)

[٣] ينظر مصادر البيت في الهامش التالي.

[٤] ينظر الكتاب ٤٢٢/١، المقتضب ٢٩٤/٤، الأصول لابن السراج ٣٤/٢، الكشاف للزمخشري ٣٩٢/٣، ٣٩١/٤، ابن يعيش ١٣٥/٨، البحر المحيط ١٥٠/٧، ١٩٥/٨، مغني اللبيب ١٠٢/٤، خزانة الأدب ٤٠٦/١، التأويل للحوز ١٣٧١/٢، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٣٨٩/٨، ٢٢٣/١١، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٥٣/١٠، ١٣٧/١٢، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٣٣/٧.

[٥] درج بعض النحاة على تسمية الإضافة الحقيقية بالإضافة اللفظية، وغير الحقيقية بالإضافة المعنوية، وذلك للاختصار، ولكن يبدو إن في ذلك نظر؛ لأنَّ الإضافة الحقيقية هي إضافة لفظية، ومعنوية بدليل تأثيرها في اللفظ بالجر، وفي المعنى بالتعريف ، بينما الإضافة غير الحقيقية هي إضافة لفظية فقط بدليل تأثيرها في اللفظ بالجر، وبتخفيف النطق، وتسهيله، وغير معنوية بدليل عدم تأثيرها في المعنى بالتعريف، والله أعلم.

[٦] استدل النحويون على تنكير الاسم المضاف إضافة غير محضة مثلاً بدخول (رب) المختصة بالنكرات عليه، نحو: رب حسنِ الوجهِ سيئ الخلق، وبوقوعه نعتاً للنكرة المختصة، نحو: مررت برجلٍ ضاربِ الصبيِ، وبوقوعه حالاً، نحو: رأيت زيداً مكرمَ الصغيرِ.

كان المضاف صفةً مضافةً إلى ما كان معمولاً لها، وذلك كاسم الفاعل، والمفعول إذا كانا بمعنى الحال، أو الاستقبال فقط، وكالصفة المشبهة باسم الفاعل مطلقاً، وذلك نحو: هذا الضاربُ الرجلِ، ورأيت الممدوحَ العملِ، وجاء الحسنُ الوجهِ، وحملاً على ذلك أجاز الكوفيون اجتماع الفصل هنا مع المضاف المُعرَّف بـ(أل)[١]، وذلك في الأعداد المضافة إلى معدودها إضافةً حقيقيةً، وهي الأعداد من الواحد إلى عشرة، ومائة، وألف، أو مضاعفاتهما، حيث استدلوا على ذلك بقول بعض العرب: الثلاثةُ الأثوابِ، ولكن ضعَّف البصريون ذلك لشذوذه، وحمله بعضهم على زيادة (أل) في المضاف؛ لأنَّ الأعداد إضافتها حقيقية محضة، فهي لذلك مُعرَّفةً بها[٢]، ووِفقاً لذلك قال ذوالرمّة[٣]:

وهل يرجع التسليم، أو يكشف العمى - ثلاث الأثافي، والديار البلاقِعُ

، وقال الفرزدق[٤]:

مازال مُذ عقدت يداه إزاره - فسما فأدرك خمسة الأشبار

، وشذوذاً وقع الفصل هنا في الشعر مع المضاف المُعرَّف بـ(أل)، وذلك في قول الشاعر[٥]:

وبالقوم الرسول اللهِ منهم - لهم ذلَّ القبائل من معدِّ

، والأصل: رسول اللهِ.

---

(١) انفرد الفراء من الكوفيين بإجازته أيضاً تعريف المضاف بـ(أل) عند إضافته إضافة حقيقية لغير المعرَّف بـ(أل)، نحو: الضاربُ زيدٍ عندنا. ينظر ينظر مصادر الهامش التالي.

(٢) ينظر الكتاب ١٩٩/١، ٢٠٦، ٩٧/٢، المقتضب ١٦٨/٢، ١٧٥، ١٢/٣، لامات الزجاجي ص ١٥، ٥٤، جمل الزجاجي ص ٦٤، ١٢٩-، ١٤٤، المقتصد للجرجاني ٧٣٤/٢، ٨٧٢-، التبصرة للصيمري ٤٨٥/١، الفوائد للثمانيني ص ٦٥٦-، ابن يعيش ٢/٣، أمالي ابن الحاجب ٣٨٨/١، ش التسهيل لابن مالك ٢٢٥/٣-، ش ابن الناظم ص ٥٥، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٦٦٩/٢، النكت لأبي حيان ص ١١٩، التذييل لأبي حيان ٦٨/٣، ش المرادي ٤٤٦/١، أوضح ابن هشام ٨٣/٣، ش الشذورلابن هشام ص ٢٠٩، التصريح للشيخ خالد ٦٨٣/١، الأشباه،والنظائر ١٢٢/٥-١٢٥.

(٣) ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ص٤٣٩، وفي مصادر الهامش السابق.

(٤) ينظر البيت في ديوانه ص ٢٦٧، وفي مصادر الهامش قبل السابق.

(٥) لم أقف على قائل البيت في مصادره، ينظر الهامش الثاني.

الفاصل الرابع:الفصل بتابع المضاف

يجوز تحقق الفصل هنا بالتوكيد، والبدل، وعطف البيان في جملة النداء، وِفق مذهب سيبويه[1]، حيث يكون الاسم المنادى منصوباً؛ لأنَّه مضاف إلى ما بعد التابع الفاصل، والفصل هنا يفيد تأكيد الكلام فقط، أي أنّه لا يضيف معاني جديدة لم تكن موجودة قبله، وبذلك علل ابن ولاد اختصاص هذه التوابع بالجواز هنا دون غيرها؛ لوقوع الفصل بها في اللفظ دون المعنى[2]، وذلك كقول جرير[3]:

ياتيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكم - لا يلقينَّكم في سوأةٍ عمرُ

، وقول عبدالله بن رواحة[4]:

يا زيدَ زيدَ اليعملات الذبل - تطاول الليل عليك فانزلِ

، أي: يا تيمَ عدي، ويا زيدَ اليعملات.

الفاصل الخامس:الفصل بالمعمول

يجوز تحقق الفصل هنا في السعة عند ابن مالك، وأبي حيان، والسيوطي، ومَن وافقهم – ويبدو أنّه هو الراجح – بالمعمول المنصوب بالمضاف سواءٌ كان المعمول اسماً، أو شبه جملة، وسواءٌ كان المضاف العامل هو مصدراً، أو اسمَ فاعلٍ؛ لثبوت وروده في القرءان الكريم، والحديث الصحيح؛ وأيضاً لأنَّ الفاصل المنصوب فضلةٌ، وغير أجنبي عن المضاف، ولكن قصر وقوع الفصل هنا على الضرورة الشعرية فقط جمهور البصريين، والفراء – حَكى ابن الأنباري اتفاق البصريين والكوفيين هنا[5] –، ومَن وافقهم كابن جني، والصيمري، ومكي بن أبي طالب، والثمانيني، والزمخشري،

---

[1] ذهب المبرد، ومَن وافقه إلى جوازعدم تحقق الفصل هنا إمّا بنصب المنادى، وذلك بأن يكون الاسم المضاف إليه المنادى محذوفاً؛ لدلالة الثاني عليه، أي بتقدير نحو: يا تيم عدي تيم عدي، وإمّا برفع المنادى باعتباره مفرداً مقطوعاً عن الإضافة. ينظرالمقتضب ٢٢٧/٤، ٢٢٩، ٢٥٣، الأصول لابن السراج ٣٤٣/١، ٣٨٩.

[2] ينظر الكتاب ٢٠٥/٢–، الانتصار لابن ولاد ص ٨٣، العلل للوراق ص ٢٠٩، المحاجاة للزمخشري ص ١١٢، أمالي ابن الحاجب ٧٢٥/٢، المالقي ص ٢٤٥، ش الشريف الجرجاني ص ١٧٧، حاشية ياسين ١٠٧/٢، خزانة الأدب ٢٩٨/٢.

[3] ينظر البيت في ديوانه ص ٢١٩، وفي مصادر الهامش السابق.

[4] ينسب البيت أيضاً لبعض ولد جرير، ولغيرهم، ينظر مصادره في الهامش قبل السابق.

[5] ولكنّه ذكر بأن الكوفيين أجازوه مطلقاً، بينما خص البصريون ذلك بشبه الجملة دون الاسم.

وابن الأنباري[١]، ومن شواهد جواز الفصل هنا في السعة قِراءة ابن عامر عن عثمان بن عفان – رضي الله عنه –، والتي قرأ بها أهل الشام، والتي ورد فيها بناء الفعل (زين) للمجهول، ورفع المصدر (قتل) نائباً للفاعل، وهو مضاف إلى (شركاءهم)، ولكن وقع الفصل بينهما بمعمول المصدر المنصوب (أولادهم)، وذلك في قوله تعالى:"وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ"[٢]، وكذلك قِراءة بعض السلف بنصب (وعده) مفعولاً به لاسم الفاعل (مخلف)، والفصل به بين (مخلف) والمضاف إليه المجرور (رسله)، وذلك في قوله تعالى:"فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ"[٣]، وأيضاً حديث أبي الدرداء – رضي الله عنه – عن النبي صلى الله عليه وسلم:"هل أنتم تاركو لي صاحبي"[٤]، وكذلك قول العرب الموثوق بعروبتهم: ترك – يوماً – نفسِك وهواها، سعيٌّ لها في رداها[٥]، وأيضاً ورد الفصل هنا في الشعر، كقول الشاعر[٦]:

فزججتها بمزجَّةٍ – زج القلوصَ أبي مزاده

، أي، زج أبي مزادة القلوص، وكذلك ورد الفصل هنا بالمفعول لأجله (جرأة) في قول الشاعر[٧]:

أشمُّ كأنّه رجلٌ عبوسٌ – معاودِ جرأةً وقتِ الهوادي

، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

---

[١] ينظر معاني الفراء ٣٥٧/١، الخصائص لابن جني ٤٠٦/٢، التبصرة للصيمري ٢٨٨/١، ٣٢٤، مشكل إعراب القرءان لمكي ٢٧٢/١، الفوائد للثمانيني ص ٥٨٤، الكشاف للزمخشري ٤٠١/٢، ٣٩٣/٣–، الكشف للأصبهاني ٤٣٢/١، ٩٥٠/٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ٣٤٧–٣٥١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٤٣٨/١–٤٤٤، ش الكافية للرضي ٢٩٣/١، ارتشاف الضرب ٢٢٧٤/٥، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٥١، خزانة الأدب ٤١٥/٤–٤٢٤، الدرر اللوامع ١٦٥/٢، تصويبات بسيوني ص ٧٩.

[٢] سورة الأنعام (١٣٧)

[٣] سورة إبراهيم (٤٧)

[٤] ينظر نص الحديث في صحيح البخاري (محمد بن إسماعيل) ص ٩٠٠، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط.الأولى– ٢٠٠٢م، وفي مصادر الهامش الأول.

[٥] ينظر مصادر البيت في الهامش الأول.

[٦] البيت ينسب لمجهول، ينظر مصادره في الهامش الأول.

[٧] كسابقه.

فصل مضافٍ شبه فعلٍ ما نصب - مفعولاً، أو ظرفاً، أجز، ولم يُعَب

، وقال أيضاً في الكافية الشافية:

... ... - وفي اختيارٍ قد أضافوا المصدرا

لفاعلٍ من بعد مفعولٍ حجز - كقول بعض القائلين للرجز

يفْرُك حب السنبل الكنافجِ - في القاع فرْك القطْن المحالجِ

وعُمدتي قِراءة ابن عامر - وكم لها من عاضدٍ، وناصرِ

ومثل ذا مع اسم مفعول ورد - ك: مخلفُ الوعدَ مُحقِّ ذو نكد

الفاصل السادس:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يجوز تحقق الفصل هنا في السعة بجملة القسم المعترضة المحذوف جوابها، وهي تفيد التأكيد، حيث حكى الكسائي عن العرب قولهم: هذا غلام – والله– زيدٍ، وأيضاً أبوعبيدة حكى عنهم: إنّ الشاة لتجتر فتسمع صوت – والله – ربِّها، وأيضاً يقع الفصل هنا بجملة الشرط المعترضة المحذوف جوابها، ولكن يشترط في فعلها أنْ يكون غيرَ مجزومٍ لفظاً بأداة الشرط، وهي تفيد التعليق، وذلك مثل ماحكاه ابن الأنباري: هذا غلام – إنْ شاء الله – ابن أخيك، ومثله نحو: هذا بيت – إنْ اشتراه – عمرٍ، وسأقرأ كتابَ – إنْ شاء الله – النحوِ، وكذلك حكى ابن الناظم منفرداً – وِفق إطلاعي القاصر – وقوع الفصل هنا بـ(كان) الزائدة، والتي تدل على الزمان الماضي، ويبدو أنّه حمل ذلك على وقوع الفصل بها في الشعر بين الجار، والمجرور، وذلك نحو: بني – كان – موسى، وأيضاً ورد الفصل هنا في الشعر بالفعل المعترض المهمل، أي غير العامل في المتضايقين، وذلك، كقول الشاعر[1]:

ألا يا صاحبي قفا المهارى - نسائل عن بثينة أين سارا

بأي تراهم الأرضين حلَّوا - أ الدبران أم عسفوا الكفارا

، أي بأي الأرضين[2]، وكذلك ورد الفصل هنا في الشعر بجملة النداء المعترضة،

---

[1] البيت غير منسوب في مصادره ينظر الهامش التالي.

[2] ينظر الهامش الثالث في الصفحة التالية.

وذلك كقول جبيربن زهير[١]:

وفاق كعبُ بجيرمنقذٌ لك من – تعجيل تهلكة والخلدِ في سقرا

، أي وفاق بجير يا كعب، وكقول الشاعر[٢]:

كأنّ برزون أباعصـام – زيدٍ حمارٌ دق باللجام

، أي برزون زيد يا أباعصام[٣].

الفاصل السابع:الفصل بـ(لا) النافية الزائدة

يجوز تحقق الفصل هنا في السعة؛ لأنَّ الفاصل لا يؤثر لفظاً على إضافة ما قبله إلى ما بعده، ولكنّه في المعنى يدل على النفي؛ لذلك إذا وقع الفصل به امتنع حذفه؛ لأنَّ ذلك يعكس المعنى المراد من النفي إلى الإثبات، ولكنّه في الشعر قد يفيد التأكيد فقط دون النفي، كما ذكر ابن الحاجب، وابن عصفور، ولكن نص ابن الحاجب على تضعيف ذلك، ومن أمثلة الفصل هنا نحو: هو ابن لا شيء[٤]، وكقول الشاعر[٥]:

حنت قلوصي حين لا حين محن

، وكقول العجاج[٦]:

---

[١] ينظر مصادر الهامش الثالث.

[٢] البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش التالي.

[٣] ينظر الإنصاف لابن الأنباري ص ٣٥٠، ش العمدة لابن مالك ٤٩٥/١–، ش الكافية الشافية لابن مالك ١١٨/٢، ش ابن الناظم ص ١٣٩، ٤١٢، ش المرادي ٨٣١/٢، أوضح ابن هشام ١٦٥/٣، ١٧٣، مغني اللبيب ٧٨/٥، ١٢٥/٦، ٧٠٤، ش الألفية لابن القيم ٥١٥/١، ش ابن عقيل ٨٦/٣، المساعد لابن عقيل ٣٠١/٢، ٣٦٩، ٣٧٢، ش الألفية للمكودي ص ١٥٩، همع الهوامع ٤٣٣/٢، خزانة الأدب ٤١٨/٤، ٤٧٧/٦، الصبان ٨٨٠/٢، ٨٨٣، الدرر اللوامع ١٦٣/٢.

[٤] ينظر الكتاب ٣٠٤/٢، المقتضب ٣٥٨/٤، الأصول لابن السراج ٣٨٠/١، الإغفال للفارسي ١١٧/٢، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٧٦، ش اللمع لابن برهان ٩٣/١، النكت للأعلم ص ٣١٢، أمالي ابن الشجري ٣٦٤/١، ٥٤٠/٢، ابن يعيش ٨ ١٣٦، ش الكافية لابن الحاجب ٩٩٣/٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٤٠٧، ش الجمل لابن عصفور٤١٧/٢، ش التسهيل لابن مالك ٤١٦/٢، التذكرة لأبي حيان ص ٥٦٩، ارتشاف الضرب ٢٣٩٩/٥، خزانة الأدب ٢٠٥/٣، ٤٥/٤–.

[٥] الرجز بلا نسبة في مصادره، ينظر الهامش السابق.

[٦] ينظر مصادر الهامش قبل السابق.

في بئر لا حورٍ سرى وما شعر

، وقول جرير [١]:

مابال جهلك بعد الحلم، والدين – وقد علاك مشيبٌ حين لا حينِ

الفاصل الثامن:الفصل بـ(بين)

يجوز وقوع الفصل هنا بين الأعداد، وتمييزها، حيث إنّه مثلاً في اللفظ يجعل تمييز الأعداد مركباً من كلمتين متعاطفتين لا كلمة واحدة، وكذلك يسبب تغليب المؤنث على المذكر إنْ فُقِد العقل[٢]، وأيضاً يبيح عدم تقييد تمييزالأعداد بالإفراد، أو الجمع، وأمّا في المعنى فإنّه يفيد الدلالة على التوسط في نوعية التمييز بين المتعاطفين دون تقييد ذلك بأحدهما دون الآخر، وذلك نحو: رأيت ثلاثةً بين رجلٍ وامرأةٍ، وجاء مائةٌ بين رجالٍ، ونساءٍ، واشترى الرجل خمساً بين ثورٍ، وبقرةٍ[٣]، وكقول النابغة الجعدي[٤]:

فطافت ثلاثاً بين يومٍ، وليلةٍ – يكون النكير أنْ تضيف وتجأرا

الفاصل التاسع:الفصل بـ(إمّا)

يجوز تحقق الفصل هنا، ولكن يتعيّن حينئذٍ عطف مضاف إليه آخر، أو أكثر، مسبوق بـ(إمّا) أُخرى على المضاف إليه الأول؛ لأنَّ الفاصل يدل في المعنى على الشك، وعدم اليقين في تحديد المضاف إليه مِن بين المتعاطفين، وذلك نحو: رأيت بيت إمّا سعيدٍ، وإمّا ناصرٍ، وإمّا عمرٍ[٥]، وكقول تأبط شراً[٦]:

هما خطتا إمّا إسارٍ، ومنةٍ – وإمّا دمٍ، والقتل بالحر أجدرُ

---

(١) ينظر البيت في ديوانه ص ٤٨٤، وفي الهامش الرابع في الصفحة السابقة.

(٢) سبق تفصيل ذلك بين التمييز، والمميز ص ٣٤٧-.

(٣) ينظر الكتاب ٥٦٣/٣، جمل الخليل ص ٢٧٠، التبصرة للصيمري ٤٨٩/١، الأشموني ٧٠/٣، خزانة الأدب ٤٠٧/٧-٤١٦، النحولعباس حسن ٥٣٩/٤.

(٤) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(٥) ينظر الكتاب ٤٢٩/١، الخصائص لابن جني ٤٠٥/٢، المالقي ص ٣٤٢، التصريح للشيخ خالد ٧٣٤/١، همع الهوامع ٤٣٣/٢، خزانة الأدب ٤٩٩/٧-٥٠٢، الصبان ٨٨١/٢.

(٦) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بحرف الجر

يمتنع الفصل هنا في اللفظ مطلقاً باستثناء المواضع المخصوصة التي ورد الفصل فيها بحرف الجر (من) وجوباً ،وجوازاً، وباللام جوازاً فقط[١]؛ لأنَّ وقوع الفصل هنا ينقض الإضافة، ويمنع تعريف المضاف بالمضاف إليه، وذلك نحو: هذا غلامٌ لزيد، وكذلك يمتنع الفصل هنا حملاً على منعه بين أجزاء الاسم الواحد، حيث قال سيبويه:"المضاف، والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه"[٢].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(ما) الكافة

يمتنع الفصل هنا مع الظروف سواءٌ كانت مضافةً إلى الجمل، مثل: (حيث)، و(إذ)، و(إذا)[٣]، أو مضافةً إلى الاسم المفرد مثل: (بعد)[٤]، و(بين)؛ لأنَّه يكفها عن الإضافة إلى ما يليها، حيث يجعله كلاماً مستأنفاً، لا محل له من الإعراب[٥]، وذلك كقول المرَّار الفقعسي الأسدي[٦]:

---

[١] ينظر ص ٣٦٢، ٣٦٥-.

[٢] الكتاب ٢٢٦/٢، وينظر لامات الزجاجي ص ١٠٠، السر لابن جني ١٣٢/١، المقتصد للجرجاني ٦٤٨/١، ٨٧٠/٢.

[٣] ينظر الفصل الواجب بـ(ما) في جملة الشرط الجازم ص ٢١٣، وما يليها.

[٤] خلافاً لسيبويه، ومَن وافقه رجَّح ابن مالك، وابن هشام قول بعض النحاة كالأعلم الشنتمري، وابن عصفور في أحد رأييه اعتبار(ما) التي تلي(بعد) مصدرية لا كافة،لأنَّ ذلك لا يصرفها عن أصلها بإضافتها إلى ما يليها. ينظر مصادر الهامش التالي.

[٥] ينظر الكتاب ١٣٩/٢، ٥٢٨، المقتضب ٥٣/٢، ١٧٥، ٣٤٦، الأصول لابن السراج ٢٣٤/١، ١١/٢، ١٤٣، ٢٥٨، الانتصار لابن ولاد ص ٦٥، إيضاح الزجاجي ص ١٣٨، المشكلة للفارسي ص ١٠٧، الإغفال للفارسي ٤٢٢/١-٤٢٥، العلل للوراق ص ٢٨٤، معاني الرماني ص ١٥٦، التبصرة للصيمري ٢٩٣/١، ٣١٠، المقتصد للجرجاني ٤٦٨/١، ٨٣٣/٢، ابن يعيش ٨ ١٣١، ش الجمل لابن عصفور ١٢٥/١، ش التسهيل لابن مالك ٢٢٧/١، ش الكافية للرضي ٣٨٦/٢، التذييل لأبي حيان ١٢١/٣، ١٥٥، الإعراب لابن هشام ص ١٠١، مغني اللبيب ٩٣/٤-٩٦، المساعد لابن عقيل ٣٥٩/٢، همع الهوامع ١٤٢/٢، ١٤٩، ١٥٦، خزانة الأدب ١٧٩/٣، ٦٠/٧، ٢٥١/١٠-، ٢٣٢/١١-.

[٦] ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

أعلاقةً أم الوليد بعد ما – أفنان رأسك كالتغام المخلس

، وقول حريث بن جبلة(١):

استقدر الله خيراً وأرضيْنَ به – فبينما العُسر إذ دارت مياسيرُ

الفاصل الثالث:الفصل بـ(أل)

يمتنع الفصل هنا بين (كم) الخبرية، وتمييزها المجرور بإضافتها إليه؛ لأنَّه يُشترط فيه أنْ يكون نكرةً، فلا يجوز ، نحو: كم الرجلِ قد لقيت(٢).

الفاصل الرابع:الفصل بتابع المضاف

يمتنع الفصل هنا في السعة بالنعت، وعطف النسق وِفق مذهب سيبويه، وعلل ابن ولاد ذلك بأنّ الفصل بهما يمتنع؛ لأنَّه يقع في اللفظ، والمعنى؛ لإضافته معاني جديدةً لم تكن موجودةً قبله، حيث نص عبدالقاهر الجرجاني على منع الفصل هنا بالنعت في السعة بقوله:"ليس في الكلام مضافٌ قد فُصِل بينه، وبين المضاف إليه بصفته، لا تقول: رأيت غلامي – الظريفين – زيدٍ، تريد: غلامي زيدٍ الظريفين"(٣)، ولكن يجوز وقوع الفصل هنا في الشعرعند سيبويه ومَن وافقه(٤)، وذلك كقول معاوية بن أبي سفيان(٥):

نجوتُ، وقد بلَّ المرادي سيفه – من ابن أبي شيخ الأباطح طالب

---

(١) ينسب البيت لعثير بن لبيد، ينظر مصادره في الهامش الخامس في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ٣١٨/١.

(٣) المقتصد للجرجاني٨١٢/٢،وينظر الكتاب ١٧٩/١–، ١٦٦/٢، المقتضب ٢٢/٤، الخصائص لابن جني ٤٠٧/٢، النكت للأعلم ص ١٢٩، أمالي ابن الحاجب ٦٢٦/٢، ش الكافية لابن الحاجب ٢٩٤/٢، ش الجمل لابن عصفور١٩٤/٢، المقرب لابن عصفور ١٨٠/١، ش التسهيل لابن مالك ٢٤٨/٣، ٢٧٥، ش العمدة لابن مالك ٤٩٦/١، ٥٠٣، ش الكافية الشافية لابن مالك ٤٣٧/١، ٤٤٢، الجامع لابن هشام ص ٧٦، ش الألفية لابن القيم ٥١٥/١، ش ابن عقيل ٨٤/٣، المساعد لابن عقيل ٣٧١/٢، التصريح للشيخ خالد ٧٣٧/١، ش الألفية للسيوطي ص ٢٩١، الفرائد للسيوطي ٥٩٤/٢، ش الألفية لابن غازي ١٤٨/٢، الأشموني ١٨٢/٢، خزانة الأدب ١٧٢/١، الخضري ٥٢٨/٢، الدرر اللوامع ١٦٢/٢.

(٤) أجاز المبرد، ومَن واقفه كابن مالك عدم تحقق الفصل هنا في الشعر أيضاً، وذلك بإضمار مضاف إليه محذوف، يدل عليه المضاف إليه الملفوظ به، وتقدير ذلك في الشواهد هنا: ابن أبي طالب شيخ الأباطح طالب، وعلالة قارح، أو بداهة قارح، وذراعي الأسد، وجبهة الأسد.

(٥) ينظر مصادر البيت في الهامش قبل السابق.

، أي من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، وقول الأعشى[١]:

ولا نقاتل بالعصي - ولا نرامي بالحجارَه

إلا عُلالة، أو بداهة - قارحٍ نهد الجزازَه

، أي علالة قارحٍ، أو بداهته، وقول الفرزدق[٢]:

يا مَن رأي عارضاً أُسَرُّ به - بين ذراعي، وجبهة الأسد

، أي بين ذراعي الأسد، وجبهته.

الفاصل الخامس:الفصل بالمعمول

يمتنع الفصل هنا في السعة دون الشعر باتفاق - مع غير شبه الجملة - بالمعمول الأجنبي عن المتضايفين مطلقاً، أي سواءٌ كان فاعلاً، أو مفعولاً[٣]، وذلك كقول الأعشى[٤]:

أنجب أيام والده به - إذ نجلاه فنعم ما نجلا

، أي أنجب والده به أيام إذ نجلاه، وكقول جرير[٥]:

تسقي امتياح ندى المسواكَ ريقتها - كما تضمّن ماءَ المزنةِ الرصفُ

، أي تسقي المسواك ندى ريقتها، وأيضاً يمتنع الفصل هنا بمعمول المضاف إليه مطلقاً، حيث نص ابن السراج على ذلك بقوله:"إذا قلت: هذا يومُ نضرب زيداً، لم يجز...:هذا يومُ زيداً نضرب، وكذلك: هذا يومُ ضربك زيداً، لا يجوز أنْ تقدم (زيداً) على (ضربك)"[٦]، وأيضاً يمتنع الفصل هنا بمعمول المضاف المرفوع كالفاعل دون المنصوب، وذلك كقول الشاعر[٧]:

نرى أسهماً للموت تصمي، ولا تنمي - ولا نرعوي عن نقص أهواؤُنا العزمِ

---

[١] ينظر البيت في ديوانه ص ١٥٥ وفي الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٢] لم أقف على البيت في ديوانه ، ينظر الهامش التالي.

[٣] ينظر مصادر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٤] ينظر البيت في ديوانه ص ٢٦٨، وفي الهامش السابق.

[٥] ينظر البيت في ديوانه ص ٣٠٥، وفي الهامش قبل السابق.

[٦] الأصول لابن السراج ٢/٢٢٦.

[٧] البيت ينسب لمجهول، ينظر الهامش الثالث.

، أي عن نقص العزمِ أهواؤُنا، وكقول الشاعر [١]:

ما إنْ وجدنا للهوى من طِبٍّ - ولا عدمنا قهر وجدُ صبٍّ

، أي قهر صبٍّ وجدُ.

الفاصل السادس:الفصل بشبه الجملة

يمتنع الفصل هنا في السعة عند سيبويه، ومَن وافقه، خلافاً للكوفيين مطلقاً، وخلافاً ليونس، الذي أجازه إذا كان الفاصل لا يتمُّ به الكلام، نحو: لا يدي بها لك، ولكن عند سيبويه إذا وقع ذلك حمل المضاف إليه على غير الإضافة؛ لامتناعها عنده، وذلك كالنصب بالمفعولية في نحو: عجبت من ضربِ اليوم زيداً، وأيضاً كحمل (كم) الخبرية التي تضاف إلى تمييزها على (كم) الاستفهامية، وذلك بنصب التمييز وجوباً عند البصريين [٢]، نحو: كم في بيتي ضيفاً أكرمته؟، ولكن يجوز وقوع الفصل هنا عند سيبويه، والبصريين في الضرورة الشعرية [٣]، ومِن الشواهد المشهورة لذلك قول عمرو بن قميئة [٤]:

لمارأت ساتيدما استعبرت - لله در اليوم من لامها

، وقول أبي حية النميري [٥]:

كما خط الكتاب يكف يوماً - يهوديٍّ يقارب، أو يزيل

---

(١) ينظر مصادر الهامش الثالث ص ٣٧٤.

(٢) حيث يجوز الفصل هنا مع (كم) الخبرية في السعة عند الكوفيين؛ لأنَّ تمييزها مجرور عندهم بـ(مِن) المضمرة وجوباً، وليس بالإضافة، كما هو عند البصريين، الذين يحملونها على (كم) الاستفهامية بنصب تمييزها، وذلك كقول زهير – ينسب البيت أيضاً لكعب بن زهير، والأعشى، وليس في ديوان أحدهم –:

تؤم سناناً،وكم دونه - من الأرض محدودباً غارها

(٣) ينظرالكتاب ١/١٧٥، ١٩٣، ٢/١٦٤،معاني الفراء ٢/٨٠، المقتضب ٣/٦١، ٤/٣٨٦، الأصول لابن السراج ١/٣١٩، ٤٠٢، ٣/٤٦٧، الانتصار لابن ولاد ص ٨٢، لامات الزجاجي ص ١٠٦، المشكلة للفارسي ص ٢٨٨، الشعرللفارسي ١/٢٥٩، اللمع لابن جني ص ٢٠٧، أمالي ابن الشجري ٢/٥٧٧، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٦١، ٣٤٨، إيضاح القيسي ١/٢٣١، ش الجزولية للشلوبين ٣/٩٤٢، النكت لأبي حيان ص ٣١١، ش المرادي ٢/٨٢٧، أوضح ابن هشام ٣/١٦٨، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٤١، ٥٢، همع الهوامع ٢/٤٣٢، خزانة الأدب٤/٤٠٥،١٠٨-،٦/٤٦٨-، الدرراللوامع٢/١٦١، سيبويه والضرورة لإبراهيم حسن ص٢٥٠-.

(٤) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(٥) كسابقه.

، وكقول ذي الرمّة[١]:

كأنّ أصواتَ مِن إيغالـهن بنا - أواخرِ الميس أصوات الفراريج

، وقول درنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة[٢]:

هما أخوا في الحرب مَن لا أخا له - إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما

، وقول الفرزدق[٣]:

كم في بني سعد بن بكر سيِّدٍ - ضخم الدسيعةِ ماجدٍ نفّاعِ

، وقول أنس بن زنيم[٤]:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى - وشريفٍ بخله قد وضعه

الفاصل السابع:الفصل بالتنوين، ونوني المثنى، والجمع

يمتنع الفصل هنا مطلقاً عند جمهور النحاة؛ لتدافعه مع الإضافة؛ لأنَّ الفاصل هنا يدل على تمام الاسم، بينما المضاف إليه هو تمام الاسم المضاف، ومُكمِّلٌ لمعناه، فهما معاً بمثابة اسم واحد؛لذلك إذا وقع الفصل هنا سواءٌ في اللفظ، أو في التقديرفإنّ الاسم المضاف حينئذٍ ينتفي عنه التعريف الذي يكتسبه من المضاف إليه، أي أنّه يكون نكرةً،وتنطبق عليه جميع أحكامها، كدخول(رب)عليه [٥]،وذلك كقول جرير[٦]:

يارب غابطنا لو كان يطلبكم - لاقى مباعدة منكم، وحرمانا

، أي يارب غابط لنا، وأيضاً كجواز وقوعه صفة لنكرة، مثل (عارض) في قوله تعالى:" فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا"[٧]، أي مستقبلاً لنا، وممطرٌ لنا، ومثل (هدياً)، في قوله تعالى:"هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ"[٨]، أي:بالغاً الكعبةَ،

---

[١] ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ص ٣٤٧، وفي الهامش الرابع.

[٢] ينسب البيت أيضاً لعمرة الجشمية، ينظر الهامش الرابع.

[٣] لم أقف على البيت في ديوانه، ينظر الهامش التالي.

[٤] ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

[٥] ذكرالرضي أن بعضهم أجازفي الشعرشذوذاً جوازوقوع الفصل هنا مع الإضافة، نحو: ضاربنك، وضاربني، ولكن ردَّ بعضهم ذلك بأن النون فيه للوقاية،وإنْ كان ذلك شاذاً أيضاً.ينظرش الكافية للرضي١/١٤،٢٧٢، ٢٨٣.

[٦]ينظرالبيت في ديوانه ص٤٩٢،أمالي السهيلي ص٢٥،توجيه ابن الخبازص٢٦٣،الدرراللوامع١/٣٨٨، ٢/١٣٧

[٧] سورة الأحقاف (٢٤)

[٨] سورة المائدة (٩٥)

وكذلك كوقوعه حالاً[١]، في قولة تعالى:" ثَانِيَ عِطْفِهِ"[٢].

الفاصل الثامن:الفصل بأداة الصدر

يمتنع الفصل هنا باتفاق إذا كانت الإضافة إضافة مفردات، أي أنّ المضاف إليه اسم مفرد،وذلك سواءٌ كانت أداة الصدر هي حرفاً،أو اسماً؛ لأنَّها إذا كانت حرفاً فهي تدخل على الجملة لا على المفرد،وإذا كانت اسماً فلا وجود حينئذٍ للفصل باعتبار أنّ أداة الصدر الاسمية هي المضاف إليها الاسم النكرة قبلها، نحو: بيت مَن رأيت؟، وغلام مَن تكرم أكرم،وأمّا إذا كانت الإضافة إضافة جمل،أي أنّ المضاف هو ظرفٌ مثل: (حين)، و(إذا)، و(إذ)، فإنّه يمتنع الفصل هنا أيضاً؛ لأنَّ الجملة المضاف إليها يُشترط فيها أنْ تكون خبرية لا إنشائية متضمّنة لمعنى حروف المعاني التي تتصدرها، ولكنّ سيبويه، ومَن وافقه كالجرمي، والمازني، خلافاً لأبي إسحاق الزيادي[٣]، والمبرد[٤]، أجاز وقوع الفصل هنا في الشعر دون السعة بأدوات الشرط الجازمة الحرفية، والاسمية، حملاً لها على الجملة الخبرية الاسمية، والفعلية، وذلك باعتبارأنّ الجملة المضاف إليها الظرف،أي الشرطية، هي وُحدةٌ مستقلةٌ كجملة خبر المبتدأ، والنواسخ، وهي في موضع جر بالإضافة؛ لذلك لا تضيع حينئذٍ صدارة أداة الشرط؛ وأيضاً لأنَّ الظروف المضافة لا تضيف معاني جديدة إلى الجملة الشرطية المضافة إليها،وذلك نحو:أ تذكرإذ إنْ تأتنا نأتك[٥]،وكقول لبيد بن ربيعة[٦]:

على حين مَن تلبث عليه ذنوبه – يرث شربه إذ في المقام تدابرُ

---

[١] ينظرالكتاب ١٦٦/١، ٤٢٥،المقتضب٣٢/٣-،إيضاح الزجاجي ص٩٧،الكشاف للزمخشري٦٦٥/١، ٢٩٩/٤، أمالي ابن الشجري٣٠٤/١،أسرارابن الأنباري ص٢٧٩،ابن يعيش١١٩/٢، ١٢٦/٤،البحرالمحيط٤٣١/٦، ٩٠/٨

[٢] سورة الحج (٨)

[٣] هو إبراهيم بن سفيان،من شيوخه سيبويه، ولكنّه لم يتم عليه قِراءة الكتاب، وروى عن أبي عبيدة، والأصمعي، من كتبه النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه، توفي عام٢٤٩هـ.ينظربغية الوعاة٤١٤/١.

[٤] يُنسب إليهما إجازة ذلك في السعة.

[٥] ينظر الكتاب ٧٥/٣، ٨٣، الانتصار لابن ولاد ص ١٧٧-، الخصائص لابن جني ٣٥٢/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٥٣، المقتصد للجرجاني ١١١٠/٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٥١، ش التسهيل لابن مالك ٨٧/٤، ش الكافية للرضي٢٥٨/٢،المساعدلابن عقيل١٦٥/٣،همع الهوامع٤٦٣/٢،خزانة الأدب٦١/٩،الدررللوامع١٩٠/٢.

[٦] ينظر البيت في ش ديوانه للطوسي ص٩٠،ولكنّ العجز فيه:يجد فقدها وفي الذناب تداثر.ينظرالهامش السابق.

المبحث الثالث:"الفصل" في تركيب التوابع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفواصل الشائعة في كل التوابع

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بالمضاف إليه

يتعيّن وقوع الفصل هنا؛ لعدم جواز حذفه، إذا كان التابع معرفة كالنعت، والبدل المطابق، والتوكيد؛ لأنَّ الفاصل هنا حينئذٍ يفيد التعريف المطلوب في المتبوع النكرة المحضة، وذلك كالفصل مع النعت في قوله تعالى:"رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرحْمَنِ"[١]، ونحو: يا طالبَ – العلمِ – المثابرَ أبشر بالنجاح، وكالفصل مع البدل المطابق في قوله تعالى:" قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ"[٢]، ونحو: أحببت أميرَ – المؤمنين – عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكالفصل مع التوكيد المعنوي مطلقاً عند البصريين إلا الأخفش،وبشرط عدم الإفادة عند بعض الكوفيين، ومَن وافقهم كابن مالك، وابنه[٣]، وذلك كقوله تعالى:"وَلَقَدْ أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا كُلَّهَا"[٤]، وقوله:"كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا"[٥]، ونحو: أكرمت ضيوف – أبي– جميعهم[٦].

---

[١] سورة النبأ (٣٧)

[٢] سورة الناس (١-٣)

[٣] ذهب بعض الكوفيين إلى إجازة التوكيد المعنوي للنكرة المحضة مطلقاً، بينما قصر البعض الآخر، ومَن وافقهم كابن مالك، وابنه ذلك على الإفادة في المعنى فقط، وعن ذلك قال ابن مالك في الكافية الشافية:

ومنعوا توكيد منكور، وإنْ – يفد فإنه بتجويزٍ قمن

والخلف في المحدود، فالبصري – يمنع، والمجوِّز الكوفي

[٤] سورة طه (٥٦)

[٥] سورة القمر (٤٢)

[٦] ينظر الكتاب ٦/٢، جمل الزجاجي ص ١٣، ٢٢، ١٤٩-، العلل للوراق ص ٢٤٠، اللمع لابن جني ص ١٤١، أسرار ابن الأنباري ص ٢٨٩، ش التسهيل لابن مالك٢٩٦/٣-، ش الكافية الشافية لابن مالك ٥٢٥/١، ش ابن الناظم ص ٥٠٦، ش الكافية للرضي ٣٣٥/١،التذكرة لأبي حيان ص ٦٤٠، ش المرادي ٩٤٧/٢، ٩٧٥، ش القطرلابن هشام ص ٣١٠، ش الألفية لابن القيم ٥٩٠/٢، ٦٠٦، المساعد لابن عقيل، ٣٩٢/٢، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٦١، الفرائد للسيوطي ٧١٤/٢، ٧٢٥، الأشموني ٣٤٠/٢، الخضري ٦٠٠/٢-، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١٨٤/١٣.

الفاصل الثاني:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل الواجب هنا بجملة صلة الموصول، وذلك إذا كان المتبوع هو اسمَ موصولٍ، وذلك مع العطف نحو: أخرجت مَن – في الدار – وزيداً، ومع النعت نحو: أهنت الذي – ضرب زيداً أمس – الظالمَ، ومع التوكيد المعنوي نحو: رأيت التي – قابلتها أمس – نفسَها، ومع البدل نحو: جاء الذي – أكرمنا – عمرٌ[١].

---

[١] ينظر الكتاب ٣/٥٠٢، الأصول لابن السراج ٢/٦٨، الإعراب لابن هشام ص ٤٤، ٤٧–.

المسألة الثانيـة:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالمضاف إليه

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان لا يُشترط التوافق في التعريف، والتنكير بين التابع والمتبوع، وذلك مثلاً مع العطف مطلقاً، نحو: جاء طالبُ العلمِ، أو طالبٌ، والأستاذُ، ومع البدل غير المطابق نحو: أكلت إفطارَ سعيدٍ، أو إفطاراً نصفه؛ لأنَّه حينئذٍ لا يفيد التعريف في المنعوت النكرة، نحو: رأيت سيارةَ رجلٍ، أو سيارةً جديدةً، وكذلك إذا كان المضاف نكرة متوغلة في الإبهام؛ لأنَّها حينئذٍ لا تكتسب التعريف من المضاف إليه الفاصل المعرفة، نحو: مررت بمثلك، أو بمثلٍ، وبغير أخيك، أو بغيرٍ فاضلٍ، أو فاضلاً[1].

والفصل هنا لا يُؤثر لفظاً على اتباع التابع للمضاف المتبوع في الإعراب، ولكن ورد خلافاً للأصل، والقياس اتباع التابع للمضاف إليه الفاصل دون المضاف المتبوع، ويُسمي النحويون ذلك: الجر بالجوار؛ حيث حمله البصريون، ومَن وافقهم على الشذوذ، وتأولوا ماورد من ذلك، بينما أجازه الكوفيون، ومَن وافقهم؛ لثبوت وروده في بعض قِراءات القرءان الكريم، وعن بعض العرب، وذلك كقِراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، وقتيبة عن الكسائي، وقتادة، والأزرق عن حمزة، وغيرهم، بجر (المتين)،في قوله تعالى:"إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ"[2]، حيث خرَّج ابن جني، ومَن وافقه الجر في هذه القِراءة على الجوار، بينما خرَّجه بعضهم على تأويل القوة بالاقتدار كالزجاج، أو بالحبل المفتول كالفراء، وذلك باعتبار أنّ الجر في اللفظ بالنعت القوة، ولكنّه في المعنى للاقتدار، أو الحبل المفتول، أي ذو الاقتدار، أو الحبل المتين، وذلك لاختلاف اللفظين (القوة)، و(المتين) في التذكير، والتأنيث، وهذا يمتنع بين النعت، والمنعوت، وأيضاً كقِراءة بعضهم بجر (الأيمن) في قوله تعالى:"وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ"[3]، وكقول بعض العرب: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، حيث خرَّج ذلك بعض

---

[1] ينظر العلل للوراق ص ٢٣٧، ش اللمع لابن برهان ١/٢٠٥، ٢١١، ٢٥١، المقتصد للجرجاني ٢/٨٧٣.

[2] سورة الذاريات (٥٨)

[3] سورة طه (٨٠)

البصريين، وغيرهم كالسيرافي، وابن جني، والأعلم الشنتمري خلافاً لبعضهم كأبي حيان بالحمل على حذف مضاف تقديره (جحره)، أي: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحره، أو الجحر؛ لأنَّ الخراب للجحر، وليس للضب، فحذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء المضاف إليها في مقامه، فارتفعت لارتفاعه، واستترت في (خرب)، أي: خرب هو، وذلك مثل: مررت برجلٍ قائم أبوه، فـ(قائم) صفة لـ(رجل)، وإنْ كان القيام في الحقيقة للأب، لا للرجل، ويبدو أنّ القول الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن مالك، أو مَن وافقه كالشمني الذي وصف ذلك بمذهب المحققين، وهو جواز الجر بالجوار إذا أُمن اللبس مع النعت قليلاً؛ لوقوعه في السعة، والشعر، أو مع التوكيد نادراً؛ لوقوعه في الشعرفقط[1]، وذلك كقول ذي الرمّة[2]:

تريك سُنَّةَ وجهٍ غيرِ مقرفة – ملساء ليس بها خالٌ، ولا نَدَبُ

، وذلك بجر النعت (غير) بالجوار، وكان حقه النصب تبعاً للمنعوت (سنة)، وكقول أبي الغريب النصري[3]:

ياصاح بلغ ذوي الزوجاتِ كلِّهم – أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرى الذنب

، وذلك بجر التوكيد (كلهم) بالجوار، وكان حقه النصب تبعاً للمؤكد (ذوي).

الفاصل الثاني:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل الجائز هنا بالجملة المعترضة، التي لا تُؤثر لفظاً على اتباع التابع للمتبوع في الإعراب، ولكنّها في المعنى تضيف معاني جديدة تختلف باختلاف أنواعها، كالفصل مثلاً بجملة الشرط المعترضة المحذوف جوابها وجوباً، والتي تفيد

---

(1) ينظر الكتاب ٦٧/١، ٤٣٦–، معاني الفراء ٩٠/٣، معاني الزجاج ٥٩/٥، المقتضب ٧٣/٤، الخصائص لابن جني ١٩١/١–، ١٧١/٢، ٢٢٠/٣–، النكت للأعلم ص ٧٨، ٢١٤، المحاجاة للزمخشري ص ٨٩–، أسرار ابن الأنباري ص ٣٣٨، الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٨٤، ش التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٣–٣١٠، التذكرة لأبي حيان ص ٤٣٧–، مغني اللبيب ٦٦٠/٦، ٦٦٤–، المساعد لابن عقيل ٤٠٣/٢–، الأشباه،والنظائر ١٩٨/٤، همع الهوامع ٤٤٠/٢–، حاشية ياسين ٢١٨/٢، خزانة الأدب ٨٧/٥، ٩٥، الدرر اللوامع ١٧٢/٢، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٤٧٣/٥، ١٤٣/٩.

(2) ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ص ٢٥، وفي مصادر الهامش السابق.

(3) ينظر مصادر البيت في الهامش قبل السابق، ولكنّه يُروى أيضاً بلفظ (الحاجات) بدلاً عن (الزوجات)، وبلفظ (استرخت) بدلاعن (انحلّت).

التعليق[1]، وذلك كقوله تعالى:" وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ"[2]، و أيضاً كقول أبي الأسود الدؤولي[3]:

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله – عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

، وكقول النابغة الذبياني[4]:

كم شامتٍ بي إنْ – هلكت وقائلٍ: لله دره

، ونحو: يحضر الرجلُ – إنْ شاء الله – نفسُه، وأكرم ضيفَك – إنْ شئت – محمداً، وأيضاً كالفصل بجملة القسم المعترضة المحذوف جوابها وجوباً، والتي تفيد التأكيد، ولكن نص ابن السراج، وابن عصفور، والرضي، وابن عقيل، وغيرهم على جواز وقوع الفصل هنا بين حرف العطف غيرالمفرد فقط، مثل: (ثمَّ)، و(أو)، و(لا)، وبين المعطوف؛ لأنَّهن يقمن بأنفسهن دون المعطوف[5]، وذلك نحو: كافأت طالباً – والله – مجتهداً، وجاء الرجل – والله – نفسه، ومررت بالأستاذِ – تالله – خالدٍ، ورأيت محمداً – والله – وزيداً، ورأيت محمداً، ثم – والله – زيداً، وقام أبي أو – والله – عمي، وأحببت الكريم لا – تالله – اللئيم، وكذلك كالفصل بجملة جواب القسم، كقوله تعالى:" قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ"[6]، ونحو: والله – لأكرمنّك – ثم الله[7]، وأيضاً كالفصل بجملة النداء المعترضة، والتي تفيد التخصيص، نحو: رأيت الرجل – يا محمد – الكريم، أو نفسه، أو عمراً، أو وخالداً[8]، وكقول عنترة بن شداد[9]:

يا دار عبلة بالجواء تكلمي – وعمي صباحاً دار عبلة، واسلمي

---

(1) ينظر الأصول لابن السراج٢/١٨٩، الحلبيات للفارسي ص ١٤٧، أمالي ابن الشجري ١/٣٢٨، الكشف للأصبهاني ٢/١٣١٧، إيضاح القيسي ١/٢٧٩، ش الجمل لابن عصفور١/١٧١–، الألغاز لابن هشام ص ١٦.

(2) سورة الواقعة (٧٦)

(3) ينظر تخريج البيت في الهامش الثاني ص ١١٧.

(4) ينظر البيت في ديوانه ص ٢٣١، وفي مصادر الهامش الأول.

(5) ينظر مصادر الهامش الثالث ص ٤٠٩.

(6) سورة سبأ (٣)

(7) ينظر الكتاب٣/٥٠٢، الإعراب لابن هشام، ص ٤٧، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١٠/٢٩٢.

(8) ينظر الفرائد للسيوطي٢/٧٦٥.

(9) البيت هو الثاني من معلقته المشهورة.

، أي وعمي صباحاً، واسلمي يا دار عبلة، وكذلك كالفصل بجملة فعل القلب المهمل المعترضة، والتي تفيد اليقين، أو الشك، وذلك نحو: دعاك المهندس – أحسب – القديرُ، أو نفسُه، أو خالدٌ، أو وأخوه[1].

وأيضاً كالفصل بـ(كان) الزائدة المهملة، والتي تفيد الدلالة على الزمن الماضي، نحو: مررت برجلٍ – كان – قائمٍ، أو نفسِه، أو زيدٍ، وإنّ الصدق فضيلة في الجاهليةِ – كان – والإسلامِ[2]، وكقول الفرزدق[3]:

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ – وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ

، أي وجيرانٍ لنا كرامٍ كانوا، وذكر الفارسي أنّ الضمير المتصل بـ(كان) هو تأكيد لـ(لنا)، ولكن أجاز المبرد إعمال (كان) في البيت باعتبار (لنا) خبراً لها، أي وجيران كرام كانوا لنا، ولكن ضعَّف ابن ولاد، والأعلم الشنتمري، ومَن وافقهم ذلك بأنّ (لنا) يتعلق بجيران، لا بـ(كان)؛ لأنَّ تعلُّقَها بـ(كان) فيه تكلف، أي كانوا نملكهم، وهذا غير مُراد الشاعر[4].

---

(1) ينظر التذييل لأبي حيان٦/٦٩، المساعد لابن عقيل ١/٣٦٥، الدرر اللوامع ١/٣٤٣.

(2) ينظر الكتاب٢/١٥٣، المقتضب ٤/١١٦، معاني الزجاج٢/٣٣، الانتصار لابن ولاد ص ٣٩، ١٣٩، جمل الزجاجي ص ٣٩، البصريات للفارسي٢/٨٧٥، اللمع لابن جني ص ٨٩، الفوائد للثمانيني ص ٢١٧، النكت للأعلم ص ٦١، ٢٦٤، الحلل لابن السيد ص ١٧٤، أسرار ابن الأنباري ص١٣٦، ش الجمل لابن عصفور ١/٣٩٨، ٣/٢٤٨، ش التسهيل لابن مالك ١/٣٦١، ش الكافية للرضي ٢/٢٩٣، ش ابن جمعة٢/٨٦٥، ارتشاف الضرب ٣/١١٨٥، ٥/٢٤٠١، مغني اللبيب ٣/٥٢٠، ش ابن عقيل ١/٢٨٩، الأشموني١/٢٤١، خزانة الأدب ٩/٢١٠-٢٢١.

(3) لم أقف على البيت في ديوانه، ينظر مصادره في الهامش السابق.

(4) ينظر مصادر الهامش قبل السابق.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بالمضاف إليه

يمتنع الفصل هنا إذا كان التعريف الذي يفيده الفاصل يتدافع مع التابع النكرة، وذلك كالنعت في نحو: دخلت إلى بيتٍ جديدٍ، فلا يجوز: دخلت إلى بيتِ زيدٍ جديدٍ، ولقد ردّ ابن ولاد ما ذهب إليه المبرد خلافاً لسيبويه بامتناع الفصل هنا بالمضاف إليه المُعرّف بـ(أل) مع النعت المُعرّف بـ(أل)؛ لأنَّ القياس أنْ يُوصف الأخص بالأعم؛ لذلك خرَّج ما ورد من ذلك على البدل لا النعت، حيث يَرُدُّ ابن ولاد ذلك – وِفقاً لمذهب سيبويه، والجمهور – بأنّ المضاف إلى المُعرّف بـ(أل) هو بمنزلة المُعرّف بـ(أل)؛ لأنَّ المضاف إنّما يكتسب التعريف من المضاف إليه، وذلك نحو: رأيت غلام الرجل الظريف[1].

الفاصل الثاني:الفصل بجمله لا محل لها من الإعراب

يمتنع الفصل هنا بالجملة المعترضة في سعة الكلام بين حرف العطف المفرد كالواو، والفاء، وبين المعطوف؛ وذلك لشدة الاتصال بينهما؛ بسبب افتقار حرف العطف المفرد للمعطوف؛ لأنَّه لا يقوم بنفسه بدونه، حيث نص ابن السراج على ذلك بقوله:"واعلم أنّه لا يجوز أنْ يُعترض بين واو العطف، وبين المعطوف بشيءٍ، لا يجوز أنْ تقول: قام زيد فـ – أفهم – عمرو، ولا قام زيد و – والله – عمرو"[2].

---

(1) ينظر الكتاب٢/٧، الانتصار لابن ولاد ص ١١٩، العلل للوراق ص٢٣٤، ٢٣٧، التبصرة للصيمري ١/١٧٢، الفوائد للثمانيني ص٤٣٣، ش اللمع لابن برهان ١/٢٢٤.

(2) الأصول لابن السراج ٢/٢٦١، وينظر ش الجمل لابن عصفور ١/٢٠٨، ٢٢٤، المقرب لابن عصفور ١/٢٣٤، ش الكافية للرضي ١/٣٢٤، المساعد لابن عقيل ٢/٤٧٨.

المطلب الثاني: الفواصل غير الشائعة في كل التوابع

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفاصل الأول:الفصل بالتوابع

يتعيّن الفصل هنا بعطف النسق؛ لامتناع جواز حذفه؛ لأنَّ حذفه يخلُّ بالتوافق المطلوب بين التابع، والمتبوع في الإفراد، والتثنية، والجمع، حيث يتحقق ذلك مع النعت، نحو: مررت برجلٍ – وامرأةٍ – صالحَين، وتفوقت هند – وسعاد، وليلى – المجتهدات، وأيضاً يتحقق ذلك مع التوكيد المعنوي، نحو: أقبل محمد – وخالد – كلاهما، ورأيت سلوى – وهدى، وسناء– جميعهن[١].

وأيضاً يقرب الفصل هنا من الوجوب عند البصرين، ومَن وافقهم خلافاً للكوفيين، ومَن وافقهم وذلك بالتوكيد بالضمير المنفصل المرفوع مع العطف مطلقاً، ومع التوكيد المعنوي المفرد، أي التوكيد بالنفس، والعين[٢]، ولكن يُشترط في المتبوع حينئذٍ أنْ يكون ضميراً مرفوعاً سواءٌ أ كان مستتراً، أم بارزاً، وأيضاً أنْ لا يوجد فاصلٌ آخرٌ هنا سوى التوكيد الفاصل[٣]، ويرجع قرب الفصل هنا من الوجوب؛ لدلالته المعنوية المهمة بإزالة اللبس، وهي الدلالة على أنّ النفس، والعين هما توكيد، وليسا بمعمولين كالفاعل، والمفعول[٤]، وأيضاً تمييز المعطوف عليه المتبوع بأنّه ليس هو

---

[١] ينظر الأصول لابن السراج ٢/٢١، ٣٣، ش ابن بابشاذ ص٣٨٢، ش الكافية للرضي ١/٣١٠، ٣٤٠، المساعد لابن عقيل ٢/٤١٣، همع الهوامع ٣/١١٧، الأشموني ٢/٣١٧.

[٢] يختص الفصل هنا بالنفس، والعين؛ للدلالة على أنّهما توكيد؛ لأنَّهما يجوز فيهما أن يكونا غير توكيد كالفاعل، نحو: المريضة خرجت نفسُها، أي ماتت، وكالمفعول، نحو: كحلت المرأةُ عينَها، ويستثنى من حكم الفصل هنا (جميع)، و(كل)؛ لأنَّهما لا يكونان إلا توكيداً، فلا لبس فيهما، نحو: الدار انهدمت جمعاء، أي انهدمت هي، والمال قُبض كله، أي قبض هو.

[٣] حيث إنّه إذا وُجد فاصلٌ آخرٌ فإنّه حينئذٍ يستوى عند البصريين إثبات الفاصل هنا، أو حذفه، وذلك كالفصل بجملة النداء المعترضة، نحو: اذهب يا محمد نفسُك، وجاؤوا يا أخي عينُهم، وكالفصل بـ(لا) النافية الزائدة، كقوله تعالى:" مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا" [سورة الأنعام (١٤٨)]، وكالفصل بالمعمول، كقوله تعالى:" إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ" [سورة الأعراف(٢٧)]، وقوله:" لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا" [سورة النمل (٦٨)]، وقوله:" سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم" [سورة النجم(٢٣)]، وقوله:" مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا" [سورة النحل(٣٥)]، وقوله:" سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" [سورة المسد(٣، ٤)].

[٤] ينظر الهامش قبل السابق.

بالفعل نفسه عندما يكون ضميراً مستتراً، وليس هو ببعض حروف الفعل عندما يكون ضميراً بارزاً؛ لذلك – كما ذكر الفارسي – فإنّ الفصل هنا فيه تحسين للفظ، وذلك نحو: اذهب أنت نفسُك، وجاؤوا هم عينُهم[1]، وكقوله تعالى:"اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ"[2]، وقوله:"لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا"[3]، وقوله:"مَّا لَمْ تَعْلَمُواْ أَنتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ"[4]، وقوله:" قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ"[5]، وعن ذلك قال ابن الحاجب في كافيته:

واعطف على المرفوع وهو متصل – بشرط توكيد له بمنفصل

، وأيضاً قال ابن مالك في ألفيته:

وإنْ تؤكد الضمير المتصل – بالنفس، والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع وأكدوا بما – سواهما، والقيد لن يلتزما

الفاصل الثاني:الفصل بـ(إلاّ)

يقع الفصل الواجب هنا مع النعت، وذلك عندما يلي الفاصل ما لا يجوز أنْ يوصف به كالعلم، حيث تكون (إلا) الفاصلة حينئذٍ بمعنى (غير)، وهي النعت الحقيقي؛ لذلك يمتنع حذفها، ولكن يُشترط في المنعوت أنْ يكون نكرةً، أو مُعرَّفاً بـ(أل) الجنسية غير العهدية؛ للدلالة على الجمع؛ لأنَّ المراد استثناء النعت التابع المفرد من

---

(1) ينظر الكتاب ١/٢٤٦-، ٢٧٧-، ٢/٣٧٧، المقتضب ٣/٢١٠، ٤/١١٥، الأصول لابن السراج ١/٢٤٠، ٢/٧٨، ١١٩، الشعر للفارسي ١/٦٤، الإغفال للفارسي ٢/٨٤، العلل للوراق ص ٢١٦، اللمع لابن جني ص ١٥٦، الفوائد للثمانيني ص ٢٩٨، ٣٦٣، ٣٨٧، ش اللمع لابن برهان ١/٢٦٢، ٢٦٨، الإنصاف لابن الأنباري ص ٣٨٠، التبيين لأبي البقاء العكبري ص ٣٣٢، ابن يعيش ٣/٤١، ٧٤، ش الكافية لابن الحاجب ٢/٦٣٧، ٦٥٦، ش الجمل لابن عصفور ١/١٩٩، ٢٣٩، ش التسهيل لابن مالك ٣/٢٨٩، ٣٧٢، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ٢/٧٤٨، ٧٧٦، النكت لأبي حيان ص١٢٩، ش المرادي ٢/٩٧٧، ١٠٢٣، ش التحفة لابن الوردي ص٢٧٧، ش الشذورلابن هشام ص٦٧، ٥٨٤، ش الألفية لابن القيم ٢/٦٠٨، ٦٣٥، ائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٣، ش الألفية للمكودي ص ١٩٨، ٢٠٦، الأشباه والنظائر ٤/١٥٩، ٧/٢٣، الإعراب لكتاب الله لبهجت ١/٥٢٤.

(2) سورة الأعراف (١٩)

(3) سورة المؤمنون (٨٣)

(4) سورة الأنعام (٩١)

(5) سورة الأنبياء (٥٤)

المتبوع الجمع، وذلك كقوله تعالى:" لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا"(١)، أي غيرُ اللهِ، ونحو: جاءني القومُ إلا زيدٌ، أي غيرُ زيدٍ(٢).

الفاصل الثالث:الفصل بحرف الجر

يقع الفصل هنا وجوباً في السعة عند سيبويه، والفراء، والمازني، والزجاج، وجمهور البصريين خلافاً ليونس، والأخفش، وقطرب، وجمهور الكوفيين ومَن وافقهم كالشلوبين، وابن مالك، وأبي حيان(٣)، وذلك مع العطف إذا كان المعطوف عليه ضميراً مجروراً بحرف جر، حيث يقع الفصل هنا بتكرار نفس حرف الجر قبل المعطوف، وذلك كقوله تعالى:"وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ"(٤)، وقوله:" قُلِ اللّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ"(٥)، ونحو: مررت به، وبزيد، دخلت إليك، وإلى عمرو، حيث علل سيبويه سبب الوجوب بأنّ المتبوع هنا يقبح اتباع الاسم له؛ لضعفه؛ لأنَّه لا يقع منفرداً بل معتمداً على ما قبله، ومتصلاً به، فهو كأحد حروفه، فيماثل في ذلك التنوين، بينما علل المازني ذلك حملاً على معاكسه في الترتيب، أي كما لا يجوز نحو: مررت بزيد، وكِ، لا يجوز أيضاً نحو: مررت بك، وزيدِ، ولكن ذهب الجرمي في قولٍ ثالثٍ إلى عدم

---

(١) سورة الأنبياء (٢٢)

(٢) ينظر المقتضب ٤٠٨/٤، ٤٢٢، التبصرة للصيمري٣٨٢/١، النكت للأعلم ص ٣٢٦، الكشف للأصبهاني ٨٦٠/٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢٣٥، ابن يعيش ٨٩/٢، التوطئة للشلوبين ص ٣٠٩، أمالي ابن الحاجب ٥٤٥/٢، ش ابن الناظم ص ٢٨، ش الكافية للرضي٢٣٣/١، ٢٤٦، المالقي ص ٨٨، ش ابن جمعة٦٠٩/١، التذكرة لأبي حيان ص ٢٩٥، الجنى للمرادي ص ٥١٧، ش القطرلابن هشام ص ٢٧٠، مغني اللبيب ٤٥٨/١، ٤٧٢، ش ابن عقيل ٢٢٥/٢الفرائد للسيوطي ٤٢٣/١، ٤٣٠، الأشموني٥١٤/١، خزانة الأدب ٤٢١/٣، ٤٢٦.

(٣) استدل المجيزون لعدم وجوب الفصل هنا في السعة بقِراءة حمزة، وإبراهيم النخعي، والأعمش، وقتادة، ومجاهد، وجماعة معهم بجر (الأرحام) عطفاً على المضمر المجرور في قوله تعالى:" وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ" [سورة النساء(١)]، وبقول الشاعر المجهول:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا – فاذهب فمابك،والأيامِ من عجب

، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته: وعود خافضٍ لدى عطفٍ على – ضمير خفضٍ لازماً قد جعلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتى – في النظم، والنثر الصحيح مثبتا

، ينظر مصادر الهامش الثاني في الصفحة التالية.

(٤) سورة المؤمنون (٢٢)

(٥) سورة غافر (٨٠)

وجوب الفصل هنا في السعة إذا أُكد المضمر المجرور، نحو: مررت بك نفسك، وزيدٍ، ولكن يبدو أنّه يمكن التوفيق بين المذاهب الثلاثة – وِفاقاً للفارسي، والزمخشري – بتقدير حرف الجر الفاصل هنا عند عدم وجوده لفظاً؛ لأنَّ المخالفين لوجوب الفصل به، لا ينكرون أنّ الفصل به هو الوجه الأكثر، والأفصح؛ فالأولى تخريج القرءان الكريم عليه، ويؤيد ذلك القِراءة المنسوبة لعبدالله بن مسعود، والأعمش بثبوت حرف الجر الفاصل تقديراً في قوله تعالى:"وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ"[1]، أي وبالأرحامِ، ولاتعارض في هذا من ناحية المعنى؛ لأنَّ حق الله عظيم، وحق الرحم كذلك، ويكفي أنّ الله تعالى، اشتق لها اسماً من اسمه، أي من الرحمن، الرحيم[2]. وكذلك نص سيبويه على وجوب الفصل هنا مع البدل المضمر إذا كان المبدل منه مجروراً، حيث قال:"[قولك]: مررت به، وبزيدٍ بهما، لابد من الباء الثانية في البدل"[3].وأيضاً ذكر ابن السراج تعيين الفصل هنا مع (حتى) العاطفة إذا كان المعطوف عليه مجروراً؛ لإزالة اللبس بين (حتى) العاطفة، والجارة، نحو: مررت بالقوم حتى بزيدٍ[4].

الفاصل الرابع:الفصل بحرف العطف

يختص وجوب الفصل هنا بالعطف فقط، حيث يفيد حرف العطف الفاصل لفظاً اتباع المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب، وأمّا في المعنى فإنّه يفيد معاني تختلف باختلاف حرف العطف الفاصل كإفادة الواو لمطلق المشاركة نحو: جاء محمد، وخالد،

---

(١) سورة النساء (١)

(٢) ينظرالكتاب١/٢٤٨، ٢/٣٨١،معاني الفراء١/٢٥٢،معاني الزجاج٢/٦،الأصول لابن السراج١/٤٢١، ٢/٧٩، جمل الزجاجي ص ١٨، ٣١٨، المشكلة للفارسي ص ٢٢٧–، العلل للوراق ص ٢١٦، الخصائص لابن جني ٣/١١١، التبصره للصيمري١/١٣٩–١٤٢، مشكل إعراب القرءان لمكي ١/١٨٧، المقتصد للجرجاني ٢/٩٥٩، الكشاف للزمخشري ٢/٦–، أمالي ابن الشجري٢/١٠٣، الإنصاف لابن الأنباري ص ٣٧١، ٣٧٩، ابن يعيش ٣/٧٧، ش الكافية لابن الحاجب٢/٦٣٩، المقرب لابن عصفور ١/٢٣٣، ش التسهيل لابن مالك٣/٣٧٥، ٣٨٤، البحر المحيط ٢/٢٣٧–، ٣/٢٢١–،أوضح ابن هشام ٣/٣٤٨،الجامع لابن هشام ص٩٨، المساعد لابن عقيل ٢/٤٧٠،التصريح للشيخ خالد٢/١٨٢،الأشباه،والنظائر ٤/١٥٦،همع الهوامع٣/١٨٩ خزانة الأدب٥/١٢٣، ١٣١.

(٣) الكتاب٢/٣٨٧، [بإضافة لفظ (قولك)؛ ليستقيم المعنى].

(٤) ينظر الأصول لابن السراج١/٤٢٥.

وإفادة الفاء للمشاركة مع التعقيب، والترتيب، نحو: قرأت الكتاب الأول، فالثاني، وإفادة (ثمّ) للمشاركة مع التراخي، والترتيب، نحو: ولدت الأم سعيداً، ثمَّ زيداً، وإفادة (أو) للتخيير،والإباحة نحو: استفد من وقتك في طلب العلم، أو العمل، وأيضاً إفادة (أو) للشك، وعدم اليقين في نحو: أقبل محمدٌ، أو خالدٌ، وإفادة (لا) العاطفة للنفي نحو: اشترى الرجل بيتاً، لا سيارةً، وإفادة (بل) للإضراب، أي ثبوت الحكم لما بعدها دون ما قبلها، نحو: اشترى الرجل بيتاً بل سيارةً، وإفادة (لكن) للاستدراك، نحو: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، وإفادة (حتى) للغاية، نحو: رأيت القومَ حتى زيداً، وإفادة (أم) المتصلة للتعيين، والتصور، نحو: أقام زيدٌ أم عمروٌ؟، فتجيب عن هذا بتعيين زيداً، أو عمراً، وتخصيصه بالقيام لوحده فقط، ولاتستخدم حينئذٍ غير همزة الاستفهام دون سائر أدوات الاستفهام، وإفادة (أم) المنقطعة للتصديق بتخصيص إجابة السؤال بأي أداة من أدوات الاستفهام بـ(نعم)، أو (لا)، نحو: هل زيدٌ عندك أم لا؟، فتجيب بـ(نعم)، أو (لا)، ولكنّ (أم) المنقطة يغلب عليها أنْ تتوسط بين جملتين مستقلتين، أي منفصلتين، ومنقطعتين في المعنى، فتدل على الإضراب أي معنى (بل)؛ لذلك رجَّح بعض النحاة أنّها حرف ابتداء لا حرف عطف للجمل، وذلك كقوله تعالى:" قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ "[١]، أي بل هل تستوي الظلمات، والنور، وذكر أبوحيان أنّه حُكي عن العرب سماعاً، ولا يُقاس عليه تقدير حرف العطف، فتقول: أكلت سمكاً لحماً، أي ولحماً[٢]، ولقد حصر ابن مالك مُجمل حروف العطف في الألفية في قوله:

فالعطف مطلقاً بواوٍ، ثم، فا – حتى، أم، أو، كـ: فيك صدقٌ، ووفا

---

[١] سورة الرعد (١٦)

[٢] ينظر التبصره للصيميري١/١٣١–، الفوائد للثمانيني ص ٣٥٤، ٣٧٦، ش اللمع لابن برهان١/٢٣٨–٢٥٠، ش ابن بابشاذ ص ٢٠٢–٢٠٧، ٣٩٨، ش الحريري ص٢٩٧، الحلل لابن السيد ص ١٢٠، أمالي ابن الشجري ٣/٢،٥٣٦/٧٠، ٧٦، الكشف للأصبهاني١/٤١٤، منثور ابن الأنباري ص ٤٩، نتائج السهيلي ص ٢٤٩–٢٧٥، ابن بعيش ٢/٤٩، ٨/٨٨–١٠٧، ش الجزولية للشلوبين٢/٦٦٥، ش الوافية لابن الحاجب ص ٣٩٨، ش الجمل لابن عصفور١/٢١٥، ش العمدة لابن مالك ٢/٦٠٦، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/٥٣٦، المالقي ص ٤١٢، التذكرة لأبي حيان ص ٤٧٥، ش المرادي ٢/٧٣٨، ٩٩٣، ش القطرلابن هشام ص ٣٢٨، ٣٣٢، ش الشذور لابن هشام ص٥٧٩، ش الألفية لابن القيم١/٤٣٩، ٢/٦٢٠، المساعد لابن عقيل٢/٤٤١، التصريح للشيخ خالد ٢/١٥٣، همع الهوامع٣/١٥٥، ش الألفية لابن طولون٢/٧٨، الصبان٣/١٠٨٠، النحولعباس حسن ٣/٥٨٥–.

وأتبعت لفظاً فحسب، بل، ولا – لكن، كـ:لم يبدُ امرؤٌ لكن طلا

الفاصل الخامس:الفصل بالحرف المصدري

يقع الفصل هنا وجوباً مع العطف؛ لأنَّه إذا وقع في اللفظ امتنع جواز حذفه، وإذا لم يقع في الظاهر قُدِّر في المعنى، حيث يتحقق ذلك إذا كان المعطوف عليه هو اسماً، والمعطوف هو فعلٌ؛ لأنَّه يضعف عطف الفعل على الاسم، حيث إنّ الفاصل هنا يُحوِّل الفعل الذي يليه إلى مصدر مؤول، أي اسم، فينتفي بذلك الضعف، نحو: رأيت الطالب وما يكتبَه، أي وكتابته، ويقع الفصل هنا مقدراً في الشعر، كقول الحصين بن حمام المريِّ[1]:

ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعِزّةٌ – وآلِ سبيعٍ، أو أَسُوءَك علقما

، حيث نص الفارسي على ذلك في تخريج البيت، بقوله:" لمَّا عطف (أسوء) على (آل سبيع)، أضمر (أنْ)؛ ليعطف اسماً على اسمٍ؛ إذ لا يستقيم أنْ تعطف فعلاً على اسمٍ"[2]، أي أنْ أسوءَك علقما.

---

[1] ينظر مصادر البيت في الهامش التالي.

[2] الشعرللفارسي ٣٢٣/١، وينظر البصريات للفارسي٤٣٥/١، النكت للأعلم ص ٣٧٨، ابن يعيش ١٤٢/٨، ش الكافية لابن الحاجب ٩٩٦/٣.

المسألة الثانيـة:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالتوابع

يجوز وقوع الفصل هنا مع التوابع كلها، ولكنّه إذا وقع مع النعت غير المعاكس له في المعنى دلَّ ذلك على اتصاف المنعوت بأكثرمن صفة، وأمّا وقوعه مع النعت المعاكس له في المعنى فإنّ ذلك يدل على اتصاف المنعوت بالصفة المتوسطة بين معنى النعتين المتعاكسين، وأيضاً يجوز أنْ يقع الفصل هنا بأكثرمن نعت مختلف، أي بالنعت المفرد، أو شبه الجملة، أو الجملة، وذلك نحو: رأيت البيت القديمَ الجديدَ، أي المتوسط في القِدَم، أو الجِدَة، وكقوله تعالى:"فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآئِمٍ"(١)، وقوله:"وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّاء بِنَمِيمٍ مَنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ"(٢)، وقوله:"سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى"(٣)، وقوله:"وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ"(٤)، والفصل بالنعت مع العطف، كقوله تعالى:"يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالأَحْبَارُ"(٥)، ومع التوكيد، نحو: نصحت الطلاب – المهملين – جميعهم، ومع البدل، نحو: أقبل الحارسُ – المسنُّ – عمرُ، وأيضاً يجوز الفصل هنا بالتوكيد مع التوابع كلها، ولكنّه مع النعت، وعطف البيان فإنّ الأفضل فيه أنْ يكون توكيداً لفظياً؛ لأنَّ بعض النحاة كابن عصفور، وابن مالك، ومَن وافقهما نصوا على ضعف تقدم التوكيد المعنوي على النعت، وعطف البيان، وذلك مع النعت، نحو: رأيت الرجل – الرجل – الكريم، ومع عطف البيان، نحو: مررت بأخيك – أخيك – محمدٍ، ومع البدل، نحو: قرأت للمؤلف – للمؤلف، أو نفسِه – خالدٍ، ومع العطف، نحو: جاء سعيد – سعيد، أو عينه –، وصاحبه، ومع التوكيد، كقوله

---

(١) سورة المائدة (٥٤)

(٢) سورة القلم (١٠-١٣)

(٣) سورة الأعلى (١، ٢)

(٤) سورة غافر (٢٨)

(٥) سورة المائدة (٤٤)

تعالى:"فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ"[1]، ونحو: أقبل محمدٌ – محمدٌ، أو نفسُه – نفسُه، ورأيتُك – أنت – نفسك، ومررنا بك نحن أجمعون، وقوماً – أنتما – كليكما ، وكذلك يقع الفصل هنا بالبدل مع العطف نحو: سافر الرئيس – خالدٌ – ونائبه، ومع التوكيد المعنوي[2]، نحو: نصلي مع الإمام – خالد – نفسه، ومع النعت خلافاً لابن عصفور، ومَن وافقه، حيث يجوز ذلك باعتبار أنّ البدل والمبدل منه كليهما معاً هو المنعوت، نحو: جاء المعلمُ – خالدٌ – الفاضلُ، وأخيراً يقع الفصل هنا بالعطف مع العطف مطلقاً، ولكنّه يُغير المثنى إلى جمع إذا كان حرف العطف مفيداً للاشتراك كالواو، والفاء، و(ثم)، وذلك نحو: جاء محمد – وخالد – وعلي، مع مراعاة الترتيب، والتعقيب في الفاء، والترتيب مع التراخي في (ثم)، وأيضاً يقع الفصل بالمعطوف بحرف غير مفيدٍ للاشتراك مثل (أو)، و(بل) مع النعت، والتوكيد المعنوي، والبدل، نحو: رأيت سعيداً – بل عمراً – المجتهد، وأقبل محمد – أو خالد – نفسه، وحضر المدير – بل نائبه – عمر، مع ملاحظة الاختلاف في المعنى، حيث يختص التابع بالفاصل المعطوف بـ(بل) المفيد للإضراب دون المعطوف عليه، ولكن مع حرف العطف (أو) يفيد التخيير، والشك بين المتعاطفين، ولكن يختص به أحدهما دون الآخر؛ لذلك إذا وقع مع البدل يُشترط أنْ يصح إبداله من أي واحدٍ من المتعاطفين، فمثلاً يكون المدير، ونائبه كليهما اسمهما (عمر) في نحو: حضر المدير – أو نائبه – عمر، ولا يُشترط ذلك مع (بل)؛ لاختصاص المعطوف بالبدل، أي أنّ عمر هو اسم النائب لا المدير، وكذلك يقع الفصل بالمعطوف بحرفٍ مفيدٍ للاشتراك مع النعت الجمع، والتوكيد المعنوي الجمع، بشرط أنْ يكون المتبوع جمعاً؛ لكي لا يؤثر حذف الفاصل على التوافق بين التابع والمتبوع؛لأنَّ الفصل هنا جائزٌلا واجبٌ، وذلك نحو:رأيت النساءَ،أو سعاداً، وفاطمةً، ورقيةً – وهنداً – المحتشماتِ، وجاء الرجال، أو خالدٌ، وزيدٌ، وعبدُالله – ومحمدٌ – جميعهم، وأيضاً يقع الفصل بالمعطوف بحرفٍ مفيدٍ

---

[1] سورة الحجر (٣٠)

[2] حيث إن التوكيد اللفظي لا فصل فيه؛ لأنَّه يتكرر فيه البدل فقط، أوالبدل مع المبدل منه وذلك نحو: نصلي مع الإمام خالدٍ خالدٍ، أومع الإمام خالدٍ الإمام خالدٍ.

للاشتراك مع البدل المفرد إذا كان يجوز فيه أنْ يبدل من أي واحدٍ من المتعاطفين، أي أنّه يتصف بأيٍ منهما، وذلك نحو :أحببت الصحابي–أميرالمؤمنين–عمر بن الخطاب رضي الله عنه[١].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(إلا)

يختص الفصل الجائز هنا بالجملة المنفية لفظاً، أو حكماً كالاستفهامية[٢]، حيث يفيد الفاصل التأكيد بقصر المتبوع على التابع فقط في المعنى، ونفيه عمَّا سواه، ويتحقق ذلك مع البدل، ولكن يَشترط الحجازيون دون بني تميم أنْ يكون البدل من جنس المبدل منه[٣]، وذلك كقوله تعالى:"وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ"[٤]، وقوله:"مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ"[٥]، ونحو: ما رأيت القومَ إلا أخاك، وهل مررت بأحدٍ إلا زيدٍ؟، وأيضاً يقع الفصل هنا مع النعت الجملة نحو: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، حيث

---

[١] ينظرالكتاب ٣٨٧/٢، جمل الزجاجي ص٢٢، البصريات للفارسي ٧٠٠/١، ٧٠٢، الخصائص لابن جني٣٩٦/٢، التبصرة للصيمري ١٦٦/١، ١٧٤، النكت للأعلم ص ١٢٠، ش اللمع للواسطي ص ٤٨، ١٠٩، أمالي ابن الشجري٢٢٠/٣، أسرار ابن الأنباري ص ٢٨٤، نتائج السهيلي ص ٢٠٨، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٧١، التوطئه للشلوبين ص ٢٠٠، المقرب لابن عصفور ٢٣٩/١، ش التسهيل لابن مالك ٢٨٦/٣، ٣٢٠، ٣٤٢، ش ابن الناظم ص٤٩٦، ٥٠٤، ش ابن جمعة٧٥٧/١، ٧٦٠، التذييل لأبي حيان ٨٨/٤–٩٤، ارتشاف الضرب ٢٧٩/٣، ٢٨٢، ٢٩٦، ش القطرلابن هشام ص ٣١٩، ش الألفية لابن القيم ٥٩٧/٢، ٦٠٥، المساعد لابن عقيل٣٨٢/٢، ٣٨٩، ش الألفية للمكودي ص ١٩٤، التصريح للشيخ خالد٢٣١/١، ١٢٠/٢، الفرائد للسيوطي٢٠٨/١، همع الهوامع٣٤٥/١، ١٣٩/٣، الأشموني ٣٣٨/٢، الفواكه للفاكهي ص ٣١٩، الخضري٢١٠/١، ٦١٢/٢، بحوث المطابقة لعلي البدري ص ٢٥٥.

[٢] ينظر الكتاب ٣١١/٢، ٣١٣، المقتضب٣٩٤/٤–٤٠٣، العلل للوراق ص ٢٤٥، اللمع لابن جني ص ١٢٢، الفوائد للثمانيني ص ٣١٣، ش ابن بابشاذ ص ٢٦٩، المقتصد للجرجاني٧٠٢/٢، النكت للأعلم، ص٣١٥، ٣٣٠ المحاجاة للزمخشري ص ١٧٨، أمالي ابن الشجري١٠٩/١، الكشف للأصبهاني ١١٨/١، إيضاح القيسي ٢٥٢/١، ابن يعيش٤١/٢، ش الجمل لابن عصفور ٤٠١/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك٣١٥/١، التذكرة لأبي حيان ص ٢٩٥ش الشذور لابن هشام ص ٣٤٦، ش ابن عقيل ٢١٥/٢، ش الألفية لابن طولون٣٩٣/١، الصبان٦٨١/٢، الكواكب للأهدل ص ٣٩٥.

[٣] إذا لم يكن البدل من جنس المبدل منه تعين عند الحجازيين دون بني تميم نصب البدل بالاستثناء، نحو: ليس بالدار أحدٌ إلا وتداً، أو إلا حماراً.

[٤] سورة النور (٦)

[٥] سورة النساء (٦٦)

إنّ جملة (زيد خيرمنه) في محل جر نعت لـ(أحد)، وكذلك يقع الفصل هنا مع العطف، والتوكيد، نحو: ماقام إلا زيدٌ، أو إلاعمروٌ، وما رأيت زيداً إلا نفسَه، وهل جاء الرجالُ إلا كلُّهم؟، وكقول أبي ذؤيب الهذلي[1]:

هل الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارُها – وإلا طلوعُ الشمس ثمّ غيارُها

الفاصل الثالث:الفصل بحرف الجر

يجوز الفصل هنا مع العطف إذا كان المعطوف عليه غيرَ مضمرٍ، ومجروراً بحرف جر، كقوله تعالى:"كَفَرُواْ بِاللّهِ وَبِرَسُولِهِ"[2]، حيث يفيد تحقق الفصل هنا في المعنى، احتمال تحقق الفعل مع المتعاطفين كُلاً على حده، بينما عدم تحققه يدل على وقوع الفعل مع المتعاطفين في آنٍ واحدٍ، وأمّا لفظياً فإنّه يعين في المعطوف الجر لفظاً بحرف الجرالفاصل،بينما عدم تحققه يجيزفي المعطوف إمّا الجرلفظاً بالعطف على المعطوف عليه المجرور،نحو:مررت بمحمدٍ، وأخيه، وإمّا الحمل على الموضع الإعرابي للمعطوف عليه،نحو:مررت بمحمدٍ،وأخاه[3]،وكقول عقيبة بن هبيرة[4]:

معاوي إنّنا بشر فاسجح – فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وكذلك يجوز الفصل هنا مع البدل إذا كان المبدل منه مجروراً بحرفِ جرٍ[5]، حيث يكون حرف الجر الفاصل هو تكراراً له في اللفظ، وتوكيداً له في المعنى، وبهذا ردَّ الثمانيني استدلال بعضهم بالفصل هنا على أنّ البدل، والمبدل منه جملتان، أو أنّ العامل فيهما مختلف؛ لأنَّ حرف الجر الفاصل إنّما هو توكيدٌ فقط لما قبله، وذلك نحو: ذهبت إلى المديرِ الى خالدٍ، وكقوله تعالى:" قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ

---

(1) ينظر مصادر البيت في الهامش الثاني في الصفحة السابقة.

(2) سورة التوبة (٥٤)

(3) ينظر الكتاب ٦٧/١، ٤٣٧، المقتضب ١١١/٤، ١٥٣، ١٩٥، ٣٧١، ٣٨٧، الانتصار لابن ولا ص ١١٧، جمل الزجاجي ص ٣١٨، التبصرة للصيمري١٤٤/١، ١٤٧، عيون الكتاب لابن جندل ص ٥٦، ٦١.

(4) ينظر مصادر البيت في الهامش السابق.

(5) ينظر المقتضب٢٩٦/٤، الفوائد للثمانيني ص ٣٧٠، ٣٧٣، الحلل لابن السيد ص ١٠٧، أمالي ابن الشجري٩٣/٢، أسرار ابن الأنباري ص ٣٠١، نتائج السهيلي ص ٣٣٦، ابن يعيش ٦٧/٣، ش الجمل لابن عصفور ٢٥١/١، البحر المحيط ٢٣٩/٢، الإعراب لكتاب الله لبهجت١٩/٤، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٣٧٧/٤.

لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ"[١]. وأيضاً يجوز الفصل هنا عند ابن مالك، ومَن وافقه بالباء الزائدة مع التوكيد المعنوي المفرد، أي النفس، والعين، حيث يكون مجروراً لفظاً بالباء الزائدة، ولكنّه يكون في محل إعراب المتبوع المؤكد كالرفع في نحو: جاء زيدٌ بنفسِه، أي نفسُه، وكالنصب في نحو: رأيت عمراً بعينِه، أي عينَه[٢]، وعن ذلك قال ابن مالك في الكافية الشافية:

والباء يزاد داخلاً عليهما – ك: جاء ذا بنفسه إليهما

الفاصل الرابع:الفصل بحرف العطف

يتحقق الفصل هنا مع النعت بالواو فقط من حروف العطف[٣]؛ لأنَّها تدل على الاجتماع المجرد، أي أنّ الموصوف قد اجتمعت له هذه الصفات؛ لذلك قصر البصريون خلافاً للكوفيين[٤] جواز الفصل هنا على وقوعه بين الصفات المتعاطفة المتعددة المختلفة في المعنى غير المتعاكس؛ لئلا يُعطف الشيء على نفسه – كما نص على ذلك ابن عصفور–، ومنعوا وقوعه بين الموصوف، والصفة الأولى، نحو: مررت بزيدٍ أخيك، وصاحبك[٥]، وكقول أمية بن أبي عائذ[٦]:

ويأوي إلى نسوةٍ عطَّلٍ – وشعثٍ مراضيع مثل السعالي

، أي نسوةٍ عطلٍ شعثٍ.

---

(١) سورة الأعراف (٨٨)

(٢) ينظر ش التسهيل لابن مالك ٢٩٠/٣، ش العمدة لابن مالك٥٦١/١، ش الكافية الشافية لابن مالك ٥٢٨/١، ش الكافية للرضي٣٣٠/١، ارتشاف الضرب ١٩٥٥/٤، ش المرادي ٩٦٧/٢، مغني اللبيب ١٧٧/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٩٩/١، معاني الفراء ٢٠٥/٢، معاني الزجاج ٣٩٤/٣، الكشاف للزمخشري ١٤٩/٤، الكشف للأصبهاني٦١٩/١، نتائج السهيلي ص٢٣٨، أوضح ابن هشام ٢٨٣/٣، المساعد لابن عقيل ٤١٧/٢–، التصريح للشيخ خالد١٢٥/٢، همع الهوامع ١٢٦/٣، خزانة الأدب٤٢٦/٢–، معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٣٠/٦.

(٤) أجاز الكوفيون وقوع الفصل هنا بالواو الزائدة بين الموصوف، وصفته، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى:" وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاء" [سورة الإنبياء(٤٨)]، أي الفرقان ضياءً، ويوافقهم في ذلك إسقاط الواو في قِراءة ابن عباس، وعكرمة، والضحاك، ولكن رُدَّ ذلك بأن(ضياءً)، حينئذٍ حالٌ لا صفةٌ؛ للاختلاف في التعريف، والتنكير، وأيضاً أجاز الزمخشري إضمار فعل بعد الواو، أي وأتينا به ضياءً. ينظر الهامش الثالث.

(٥) أجازالأخفش،ومَن وافقه–كما ذكر الأصبهاني–،وقوع الفصل هنا بالفاء حملاً لها على الواو، نحو:مررت بزيدٍ فصاحبك. ينظر الهامش الثالث.

(٦) ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث.

الفاصل الخامس:الفصل بـ(لا) النافية الزائدة

يجوز تحقق الفصل هنا؛ لأنَّ الفاصل لا يؤثر لفظاً على اتباع ما بعده لما قبله، ولكنّه إذا وقع مع النعت فإنّه يدل في المعنى على نفي النعت، ولكن يتعيّن حينئذٍ تكرار الفاصل مع نعت آخر معطوف على الأول، فإذا كانت الصفتان المتعاطفتان المنفيتان متعاكستين في المعنى، دلَّ ذلك على اتصاف المنعوت بالصفة المتوسطة بينهما، كقوله تعالى:"إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ"[1]، أي: إنّها بقرة متوسطة العمر، وأمّا إذا لم تكونا متعاكستين في المعنى فإنّ ذلك يدل على نفيهما هما فقط نحو: مررت برجل لا طبيب، ولا مهندس، وإذا وقع الفصل هنا مع العطف فإنّه يتعيّن في الجملة أنْ تكون منفية؛ لأنَّ الفاصل هنا يفيد تأكيد النفي فقط؛ لذلك لا يؤثر حذفه على انتفاء الجملة، وأيضاً يُشترط في فعل الجملة – كما ذكر ابن هشام – أنْ لا يدل على المعية، مثل (اختصم)؛ لتدافع ذلك مع النفي الذي يفيده الفاصل، وذلك كقوله تعالى:"وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ"[2]،وقوله:" وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاء وَلَا الْأَمْوَاتُ"[3]، ومن آثار الفصل هنا اللفظية إباحة عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع[4]، كقوله تعالى:"مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا"[5]، وأيضاً من آثاره المعنوية الدلالة على أنّ النفي يشمل المتعاطفين مطلقاً، أي سواءٌ كانا منفردين، أو مجتمعين؛ لأنَّ عدمه يجوز فيه أنْ يكون المراد هو نفي اجتماع المتعاطفين معاً في أداء الفعل، مع جواز أدائهما له منفردين، نحو: ما قام زيد، وعمرو، أي ما قاما معاً، ولكن يجوز أنْ يكون زيد قد قام منفرداً، وكذلك عمرو، بينما في نحو: ما قام زيد، ولا عمرو، ينتفي قيام زيدٍ، وعَمْرٍ مطلقاً سواءٌ في حال اجتماعهما، أو انفرادهما[6].

---

(١) سورة البقرة (٦٨)

(٢) سورة فصلت (٣٤)

(٣) سورة فاطر (٢٢)

(٤) ينظر الفصل الواجب بالتوابع ص ٣٨٦-.

(٥) سورة الأنعام (١٤٨)

(٦) ينظر الكتاب ٤٢٩/١، ٢٩٥/٢، ٧٦/٣-، أسرار الجرجاني ص ٤١٩، أمالي ابن الشجري ٥٣٥/٢، ٥٤١، ابن يعيش ١٣٦/٨-، مغني اللبيب ٣١٣/٣-، ٣٥٥/٤-، الأشباه،والنظائر ٢١٠/٣-، الأشموني ٣٣٣/٢، ٣٨٩.

الفاصل السادس:الفصل بأداة الصدارة

يجوز الفصل مع عطف النسق إذا كان عطف جمل؛ لأنَّه لا يضيع صدارة الفاصل، ولكنّه إذا وقع بهمزة الاستفهام فإنّها تتقدم على حرف العطف وجوباً خلافاً للزمخشري[١]؛ لاتصافها بتمام الصدارة[٢]، وذلك كقوله تعالى:"أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ"[٣]، وقوله:"أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ"[٤]، وقوله:"أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِهِ"[٥].

ومن آثار الفصل هنا أنّه إذا كانت الجملة المعطوفة يتصدرها اسم، يجوز رفعه بالابتداء، أو نصبه بالاشتغال بفعل مقدر، فإنّ الفصل هنا يرجح أحدهما دون الآخر، وتفصيل ذلك أنّه عند عدم وقوع الفصل هنا يترجح النصب بالاشتغال إذا كانت الجملة المعطوف عليها فعلية، سواءٌ كان فعلها تام، أو ناقص، أو مقدر؛ لكي تعطف جملة فعلية على فعلية، وذلك كقوله تعالى:"خَلَقَ الإنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ"[٦]، وقوله:"يُدْخِلُ مَن يَشَاء فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا"[٧]، أي وخلق الأنعام، ويعذب الظالمين، ونحو: كنت غنياً، وزيداً أكرمت، أي وأكرمت زيداً، والمجتهدَ مدحته، والمهملَ نصحته، أي مدحت المجتهد، ونصحت المهمل، ويترجح الرفع بالابتداء إذا كانت الجملة المعطوف عليها اسمية محضة، أي أنّ خبرها اسم؛ لكي تعطف الجملة الاسمية على مثيلتها، وذلك نحو: زيد قائم، وعمرو

---

[١] أجاز الزمخشري خلافاً للجمهور تقدير معطوف عليه محذوف بين همزة الاستفهام، وحرف العطف، نحو: أ كذبتم، وعجبتم في قوله تعالى:" أَوَعَجِبْتُمْ" [سورة الأعراف (٦٣)، وينظر الكشاف للزمخشري ٢/١١١]، ولكن ردَّ ذلك كثيرٌ من محققي النحاة كابن مالك، الذي قال:"هو إضمارٌ لا دليلٌ عليه، ولا يفتقر تصحيح الكلام إليه" [ش التسهيل لابن مالك ٤/١١١]، ولكن حكى بعض النحاة كأبي حيان، والمرادي رجوع الزمخشري لرأي الجمهور، بينما حكى غيرهم كالشلوبين، وابن هشام إجازته للوجهين معاً. ينظرالتوطئة للشلوبين ص٢٢١،ش الجزوليةللشلوبين٢/٤٨٦-٧٥٩،-،ارتشاف الضرب٥/٢٣٦٦،التذكرة لأبي حيان ص٧٧،التذييل لأبي حيان٦/٢٩٢-،الجنى للمرادي ص٣١،٩٧،ش المرادي٢/١٠٣٣،أوضح ابن هشام٢/١٤١-،مغني اللبيب١/٨٣-.

[٢] ينظر التمهيد ص ٩-.

[٣] سورة الروم (٨)

[٤] سورة يوسف (١٠٩)

[٥] سورة يونس (٥١)

[٦] سورة النحل (٤،٥)

[٧] سورة الإنسان (٣١)

صافحته، ويجوز الوجهان الرفع، أو النصب إذا كانت الجملة المعطوف عليها اسمية غير محضة، أي أنّ خبرها فعل؛ لأنَّه حينئذٍ يجوز الرفع باعتبار العطف واقعاً بين جملتين اسميتين، بينما يجوز النصب باعتبار العطف بين جملتين فعليتين هما جملة خبر المبتدأ، وجملة الفعل المقدر الناصب للاسم، ولكن هذا الوجه أقل من الأول في الحُسْن؛ بسبب احتياجه للتقدير، نحو: زيدٌ قام، وعمروٌ، أو وعَمْراً صافحته، فإذا وقع الفصل هنا بأداة صدر تطلب فعلاً بعدها لفظاً، أو تقديراً[(١)] كأدوات الاستفهام غير الهمزة، وأدوات العرض والتخصيص، فإنّه حينئذٍ يترجح نصب الاسم بالاشتغال، وتزداد قوة هذا الترجيح إذا كانت الجملة المعطوف عليها فعلية، نحو: نجح زيد، وهلاّ أباه هنأته، ثم تليها في القوة إذا كانت الجملة اسمية غير محضة، نحو: زيد نجح، وهلاّ أباه هنأته، وأيضاً يترجح نصب الاسم بالاشتغال، ولكن بصورة أقل من سابقه، إذا وقع الفصل هنا بأداه الصدر التي يغلب عليها أنْ يليها الفعل، ولكن لا يتعيّن ذلك، وذلك كهمزة الاستفهام[(٢)]، وحروف النفي غير الناسخة (ما)، و(لا)، و(إنْ)[(٣)]، حيث يزداد هذا الترجيح قوة إذا كانت الجملة المعطوف عليها فعلية، نحو: مات سعيدٌ، أ وأخاه عزيته؟، وسعيدٌ مات، أ وأخاه عزيته؟، ثم أدناها إذا كانت الجملة اسمية محضة، والتي يبدو أنّها يجوز فيها الوجهان دون ترجيح، نحو: سعيد متوفي، أ وأخاه عزيته؟، وأخيراً يترجح رفع الاسم بالابتداء، إذا كانت أداه الصدر الفاصلة تطلب اسماً بعدها، مثل لام

---

(١) يمتنع الفصل هنا في السعة دون ضرورة الشعر بأداة الصدر التي لا يليها إلا الفعل الظاهر، وذلك مثل (إنْ) الشرطية الجازمة لفعلها لفظاً، ويماثلها في ذلك مِن غير أدوات الصدور حروف النفي (لم)، و(لمّا)، و(لن)، وحرفي التنفيس، و(قد).

(٢) إذا فصل ضمير رفع بين همزة الاستفهام، والاسم الجائز رفعه بالابتداء، أو نصبه بالاشتغال، نحو: أ – أنت – زيد أكرمته؟، فإنه يترجح عند سيبويه، والجمهور الرفع بالابتداء، بينما اختار الأخفش النصب بالاشتغال باعتبار ضمير الرفع مرفوع بالفعل المضمر فاعلاً؛ لأنَّه يحل محل التاء، وتبعاً لذلك ينتصب الاسم؛ لأنَّه يحل محل الهاء في الفعل المفسِّر؛ ولكن إذا كان الفاصل ظرفاً فلا يعتدَّ به، فيترجح النصب، نحو: أ – اليوم – زيداً أكرمته؟. ينظر الحلل لابن السيد ص ١٥٤، التذييل لأبي حيان ٣٣٧/٦–٣٤٣، ارتشاف الضرب ٢١٦٥/٤، الأشموني ٤٣٢/١، الصبان ٥٧٥/٢.

(٣) يماثلها في ذلك من غير أدوات الصدور (حيث) الظرفية.

الابتداء، و(أمّا) الشرطية[١]، و(ليتما) الناسخة المكفوفة[٢]، حيث يزداد ذلك الترجيح قوة إذا كانت الجملة المعطوف عليها جملة اسمية محضة، نحو: زيد قائم، ولعمرو صافحته، ثم تليها الجملة الاسمية غير المحضة،نحو: ، نحو: زيد قام،ولعمرو صافحته،ثم أدناه الجملة الفعلية،نحو:قام زيد،ولعمرو صافحته[٣].

الفاصل السابع:الفصل بالمعمول

يجوز الفصل هنا؛ لأنَّ الفاصل ليس بأجنبي، حيث يجوز فيه أنْ يكون معمولاً للعامل في المتبوع، أو للمتبوع نفسه، أو للتابع، ويضيف الفاصل هنا معاني جديدة، أو يؤكد معنىً قائماً، أو يخصصه.

فأمّا الفصل بمعمول العامل في المتبوع فصوره متنوعة، ولكن نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر، كالفصل بالمفعول به مع النعت في السعة خلافاً لابن عصفور، كقوله:"جَزَاء مِّن رَّبِّكَ عَطَاء حِسَابًا رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرحْمَنِ"[٤]، ومع العطف، كقوله تعالى:"آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ"[٥]، وقوله:"سَيُؤْتِينَا اللّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ"[٦]، ويبيح الفصل هنا مع العطف عطف المُظهرعلى المُضمر المرفوع، كقوله تعالى:" سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ"[٧]،ومع التوكيد،كقوله تعالى:" وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ"[٨]، ومع

---

[١] إذا انتصب الاسم بالاشتغال بعد (أمّا) الشرطية، فإن الفعل الناصب يُقدَّر بعد (أمّا)؛ لأنَّها لا يليها الفعل سواءٌ كان ظاهراً، أو مقدراً، وذلك نحو: أمّا المتفوقَ فأكرمته، أي أمّا المتفوقَ فأكرمت أكرمته.

[٢] يماثلها في ذلك من غير أدوات الصدور، واو الحال، و(إذا) الفجائية.

[٣] ينظرالكتاب ١/٨١-١٠٧، ١٣٢-، ١٤٦-، ١٨٧-، المقتضب ٢/٧٤-، ٣/٣٠٧-، الانتصار لابن ولاد ص ٥٩-، ١٣٧، جمل الزجاجي ص ٣٩-، العلل للوراق ص ١٧٦-، ابن يعيش ٢/٣٠-، البحر المحيط ٤/٤١٣، التصريح للشيخ خالد١/٤٤١-، خزانة الأدب٣/٣-،الدرر اللوامع١/١٠١-،٢/٣٦١،النحولعباس حسن ٢/١٢٤-.

[٤] سورة النبأ (٣٦،٣٧)

[٥] سورة البقرة (٢٨٥)

[٦] سورة التوبة (٥٩)

[٧] سورة المسد (٣،٤)

[٨] سورة الأحزاب (٥١)

البدل، نحو: أكل التفاحةَ – الولدُ – نصفَها، وأيضاً كالفصل بالفاعل مع التوكيد، نحو: قام – زيد – قياماً، ومع العطف، كقول الراعي النميري[1]:

صلى على عزةِ الرحمنُ وابنتِها – ليلى، وصلى على جاراتها الأخر

، وكذلك كالفصل بالحال مع التوكيد، نحو: إنّ زيداً في الدار – قائماً – فيها، ومع العطف، كقول الفرزدق[2]:

ألم ترني عاهدت ربي، وإنّني – لبين رتاج قائماً، ومقام

،وأيضاً كالفصل بخبرالنواسخ إذا كان المتبوع هواسمها[3]،وذلك مع النعت،أو البدل، كقوله:"وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا"[4]،ومع العطف كقوله: "وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"[5]، وذلك باعتبار (ورسوله) مرفوعة بالعطف على المحل الإعرابي لـ(أنّ) الناسخة واسمها[6].

وأمّا الفصل بمعمول المتبوع فيقع مثلاً بشبه الجملة التي تتعلق به، وذلك مع النعت، كقوله تعالى:"الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ"[7]، ومع العطف، كقوله تعالى:"غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ"[8]، وقوله:"يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّاتٍ"[9]، وأيضاً يقع الفصل هنا بخبر المبتدأ، باعتباره معمولاً له، وذلك مع النعت، أو البدل،

---

(1) ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث.

(2) ينظر البيت في ديوانه ص ٥٣٩، وفي مصادر الهامش التالي.

(3) ينظر الكتاب ١/١٧٥، ٢٣٨، ٢/١٤٤–١٤٨، إيضاح الزجاجي ص ٦١، ش اللمع لابن برهان ١/٢٦٦–، الكشف للأصبهاني ٢/٧٩٧، تلقيح الشنتريني ص ١٦٤، الإنصاف لابن الأنباري ص ٢١٧–، البحر المحيط ٨/٥٧٨–، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٤/٣٢٠، ٧/٥١، ١٢/٣٢٠، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٥/٣١٦، ٨/٢٦٢، معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٣/٣٤٣–.

(4) سورة مريم (٦٤،٦٥)

(5) سورة التوبة (٣)

(6) يجوز خلافاً لموضع الاستشهاد هنا اعتبار (ورسوله) بالرفع معطوفةً على ضمير الفاعل المضمر في (بريء)، وأيضاً يجوز نصب (ورسوله) بالعطف على لفظ الجلالة – وذلك وِفق قِراءة النصب لعيسى بن عمر، والحسن، وابن عباس، وغيرهم –، أو النصب مفعولاً معه. ينظر مصادر الهامش الثالث.

(7) سورة الفرقان (٢٦)

(8) سورة الفاتحة (٧)

(9) سورة التوبة (٢١)

نحو: كل حق – له – علمناه، أو جهلناه، وويل – له – ويل طويل، ومع العطف، نحو: الرجل في البيت، وأخوه[1].

وأمّا الفصل بمعمول التابع فيقع مثلاً بشبه الجملة التي تتعلق به، وذلك مع النعت، كقوله تعالى:"وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ"[2]، أي محضرون لدينا، وقوله:"ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ "[3]، أي حشر يسير علينا، وكقول ذي الرمّة[4]:

كأنّما ضربت قدّام أعينها – قطناً بمستحصد الأوتار محلوج

، أي قطناً محلوجاً بمستحصد الأوتار، حيث أثر الفاصل في البيت بجر التابع على الجوار تبعاً له، ومع العطف، نحو: تعبت ثم – عندك – جلست[5].

الفاصل الثامن:الفصل بالعامل

يجوز وقوع الفصل هنا بالعامل، المتأخرعن معموله المتبوع؛ لأنَّه ليس بأجنبي عنه، حيث يقع ذلك بالفعل، أو ما يعمل عمله كالأسماء المشتقة إذا كان المتبوع، أو المضاف إلى المتبوع مفعولاً لهذا الفاصل، ومن أمثلة ذلك ومع النعت، قوله تعالى:" قُلْ أَغَيْرَ اللّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ"[6]، ومع التوكيد اللفظي، نحو: فيها – زيد قائمٌ – فيها، أي أ أتخذ ولياً غيرَ اللهِ فاطرِ السماوات والأرض، وزيد قائم فيها فيها، وكذلك يقع الفصل بالمبتدأ المتأخر إذا كان المتبوع خبراً مقدماً، وذلك باعتبار خبر المبتدأ معمولاً للمبتدأ، ومن أمثلة ذلك مع النعت، قوله تعالى:" فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ

---

[1] ينظر الكتاب ٣٣٢/١، ١٨٦/٣، الشعر للفارسي ٣١٧/١، مسائل الفارقي ص ٩٢–، الكشف للأصبهاني ٤٥٠/١، ٩٧٠/٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ٤٠–٤٧، ش الجزولية للشلوبين ٧٤٣/٢، ش الجمل لابن عصفور ٢٢٤/١، ٢٤٥/٣، البحر المحيط ٥٩٨/٦، حاشية ياسين ٢١٤/٢، –، الإعراب لكتاب الله لبهجت ١١/١، ٢٦٩/٤، ١١٦/٨، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٢١/١، ٢٦٢/٥، ٢٨٥/٩.

[2] سورة يس (٣٢)

[3] سورة ق (٤٤)

[4] ينظر البيت في ش ديوانه للخطيب ص ٣٤٧، وفي مصادر الهامش التالي.

[5] ينظر العلل للوراق ص ١٧٩، اللمع لابن برهان ٥١٧/٢–، ش التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٣–، البحر المحيط ٤٤٢/٧، ١٨٧/٨، المساعد لابن عقيل ٣٨٢/٢، خزانة الأدب ٣٢٤/٢، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٢١١/١١، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٥/١١، النحولعباس حسن ٦٥٧/٣.

[6] سورة الأنعام (١٤)

السَّـمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَـالَمِينَ"[1]، وقولـه:"أَفِـي اللّـهِ شَـكٌّ فَـاطِرِ السَّـمَاوَاتِ وَالأَرْضِ"[2]، ومع البدل، كقوله تعالى:"وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً"[3]، ومع التوكيد اللفظي، نحو: في البيت – الولدُ – في البيت، ومع العطف، نحو: صادقٌ – عمروٌ – وكريمٌ[4].

الفاصل التاسع:الفصل بـ(إمّا)[5]

يجوز وقوع الفصل هنا في السعة، ولكن يتعيّن تكرار (إمّا) الفاصلة في غير العطف مع تابع آخر معطوف على التابع الأول، بينما مع العطف تُكرَّر قبل المعطوف عليه فقط[6]؛ لأنَّ الفاصل يفيد الشك وعدم اليقين في اتصاف المتبوع بأحد التابعين المتعاطفين، ولكن يُشترط لصحة وقوع الفصل هنا أنْ لا يكون معنى الجملة يتدافع مع معنى الشك، وذلك كجملة النهي كما نص على ذلك ابن الشجري، فلا يجوز نحو: لا تضرب إمّا زيداً، وإمّا عمراً، ومن أمثلة الفصل هنا مع النعت، نحو: مررت برجلٍ إمّا قائمٍ، وإمّا قاعدٍ، ومع العطف نحو: جاء إمّا خالدٌ، وإمّا عليٌ، ومع البدل،

---

[1] سورة الجاثية (٣٦)

[2] سورة إبراهيم (١٠)

[3] سورة آل عمران (٩٧)

[4] ينظر الكتاب ١٢٥/٢، الأصول لابن السراج ١٩/٢-، ٤٧،جمل الزجاجي ص ٢٥، ش ابن بابشاذ ص ٣٩٥، التبيين للعكبري ص ٢٢٩-، ٣٩١، الإعراب لكتاب الله لبهجت ١٨٦/٣، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٧٧/٤.

[5] تعتبر (إمّا) غير عاطفة؛ لدخول الواو عليها؛ لأنَّ حرف العطف لا يدخل على مثيله، وِفاقاً في ذلك ليونس، وابن كيسان، والفارسي، والثمانيني، وابن مالك، وابن هشام، ومَن وافقهم، وخلافاً للصيمري، وأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، وابن الحاجب، والمالقي، ومَن وافقهم؛ لاعتبار المخالفين أن الواو غير عاطفة؛ لفساد معنى العطف، أي عدم جواز اجتماع المتعاطفين، وفي ذلك مراعاة للمعنى، بينما القول الأول الراجح فيه مراعاة للفظ، وفيه أيضاً مراعاة للمعنى باعتبار اجتماع شيئين مشكوك فيهما؛ لإفادة(إمّا) للشك. ينظر مصادر الهامش التالي.

[6] ينظر الكتاب ٤٢٩/١، المقتضب٢٨/٣، التبصرة للصيمري ١٥٨/١، الفوائد للثمانيني ص ٣٨١، الحلل لابن السيد ص ١١٩-، أمالي ابن الشجري ١٢٦/٣، ش الكافية لابن الحاجب ٩٨٣/٣، ش الوافية لابن الحاجب ص ٤٠٠، ش التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٣-، ٣٤٣-، ٣٦٥، ش العمدة لابن مالك ٦٠٧/٢، المالقي ص ١٠٠، مغني اللبيب ٣٨١/١-٣٨٩، التصريح للشيخ خالد ١٧٥/٢، تصويبات بسيوني ص ١٤٧-١٥٥.

نحو: رأيت المهندس إمّا محمداً، وإمّا سعيداً، ومع التوكيد المعنوي، نحو: أقبل الرجال إمّا كلُّهم، وإمّا بعضُهم، حيث يُلاحظ أنّ المعطوف على التوكيد ليس بتوكيد بل غيره كالبدل، أو غيره، ويقع الفصل هنا مع التوكيد وِفاقاً للفراء، وخلافاً للبصريين، كما نص على ذلك ابن مالك، ومَن وافقه(١).

الفاصل العاشر:الفصل بـ(إذن)

يجوز وقوع الفصل هنا مع عطف النسق بين فعلي المضارع المتعاطفين، حيث يفيد الفاصل تأكيد المعنى، ولفظاً يجوز إعماله بنصب المضارع الذي يليه، أو إهماله فيتبع حينئذٍ في الإعراب المضارعُ الذي يليه،المضارعَ الأول المعطوف عليه ، وذلك نحو:يكتب الطالب،وإذن يقرأَ،ويهملُ الطالب وإذن يرسبُ،ولن يهملَ الطالب، وإذن يستفيدَ، ولم يهملْ الطالب، وإذن ينجحْ(٢)، وعن ذلك قال ابن مالك في ألفيته:

... وانصب، وارفعا – إذا (إذن) من بعد عطف وقعا

الفاصل الحادي عشر: الفصل بـ(بين)

يجوزوقوع الفصل هنا مع النعت،وبدل البعض،والعطف فقط(٣)،ويفيد الفاصل الدلالة على معنى التوسط؛لذلك إذاوقع مع النعت،وبدل البعض تعين عطف تابع آخر عليهما(٤)؛ لأنَّ التوسط لا يكون إلا بين شيئين، نحو: الرجل بين قائم، وقاعد، وأكلت التفاحة بين نصفها،وربعها،ولكن مع العطف فإنّ الفاصل هنا يتصدرالمعطوف عليه، ويجوزتكراره قبل المعطوف إذا تساوت المتعاطفات،فإذا لم تتساوى امتنع حذفه؛ لأنَّ ذلك يوقع في اللبس،نحو:الكتاب بين محمد،وبين علي،أوبين محمد،وبين علي وحامد، والفاصل هنا يكون مضافاً إلى ما يليه؛لذلك يتعيّن في التابع الذي يليه الجربالإضافة.

---

(١) ينظر مصادر الهامش السادس في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر جمل الزجاجي ص ١٨٣–، ١٩٥–، ش الجزولية للشلوبين ٤٨٠/٢، ش الكافية الشافية لابن مالك ١١٨/٢، ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤–، ش المرادي ١٢٤٠/٣، الأشموني ١٩٦/٣.

(٣) يمتنع الفصل هنا مع البدل المطابق، وبدل الاشتمال، والتوكيد؛ لأنَّها لا تتجزأ، فيتدافع ذلك مع معنى التوسط الذي يفيده الفاصل.

(٤) ينظر الإغفال للفارسي ٢٣٨/١–٢٥٧، الفوائد للثمانيني ص ٣٦٨، ش ابن بابشاذ ص ٣٩٤–، إيضاح القيسي ٨٤٥/٢، ش الجمل لابن عصفور ٢٢٥/١، النحولعباس حسن ٤٣٤/٣–.

الفاصل الثاني عشر: الفصل بـ(ما) الزائدة

يقع الفصل الجائز هنا؛ للدلالة على تأكيد المعنى، بدلالته على الإبهام المفيد للتعميم، والتنكير، أو التحقير، أو غير ذلك من المعاني، حيث يتحقق ذلك مع النعت[١]، كقوله تعالى:"جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ الْأَحْزَابِ"[٢]، وذلك باعتبار (هنالك) صفة لـ(جند)، وقوله:"فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاء رَكَّبَكَ"[٣]، وذلك باعتبار (شاء) صفة لـ(صورة)، ومع التوكيد اللفظي دون المعنوي، كقِراءه عيسى بن عمر بنصب (القارعة) بفعل مضمر، أي اذكروا القارعة، حيث يقع الفصل حينئذٍ بينها، وبين توكيدها اللفظي، وذلك في قوله تعالى:"الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ"[٤]، ومع العطف، كقوله تعالى:"وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِنْ جُندٍ مِّنَ السَّمَاء وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ"[٥]، أي وقد كنا منزلين، وِفاقاً في ذلك لمكي بن أبي طالب، وأبي البقاء العكبري، وغيرهما، وخلافاً لأبي حيان، ومع البدل، كقوله تعالى:"إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"[٦]، حيث نص الزجاج، وتابعه ابن هشام على اعتبار (بعوضة) بدلاً من (مثلاً)، واستدل ابن هشام على ذلك بقِراءة نسبها لابن مسعود، يسقط فيها الفاصل (ما)[٧]، وأيضاً كقول الأعشى[٨]:

وكأنّه لهق السراة كأنّه – ما حاجبيه معيَّنٌ بسواد

---

(١) يُلاحظ أن الآيات موضع التمثيل في هذا الفاصل، لها تخريجات أُخَر غير موضع الاستشهاد هنا، وربما تعينت عند بعض النحاة هذه التخريجات الأُخرى، أو كانت هي الوجه الراجح. ينظر مصادر الهامش السابع.

(٢) سورة ص (١١)

(٣) سورة الانفطار (٨)

(٤) سورة القارعة (١،٢)

(٥) سورة يس (٢٨)

(٦) سورة البقرة (٢٦)

(٧) ينظر الكتاب ١٦١/١، معاني الزجاج ١٠٣/١، مشكل إعراب القرءان لمكي ٦٠٢/٢، الكشف للأصبهاني ١١٤١/٢، ١٤٣٤-، ابن يعيش ٦٧/٣، البحر المحيط ٤٣٩/٧، ٥١٣، ٦١٠/٨، ٧١٩، مغني اللبيب ١٠٨/٤-، همع الهوامع ٢٤٨/٣، خزانة الأدب ١٩٧/٥-، معجم القِراءات لعبد اللطيف الخطيب ٦٨/١، ٥٥١/١٠، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٨٤/١١.

(٨) يُنسب البيت للأعشى، وليس في ديوانه، ولقد عدَّه عبد القادر البغدادي من أبيات سيبويه الخمسين المجهول قائلها، ينظر مصادر الهامش السابق.

الفاصل الثالث عشر: الفصل بـ(أي) المفسِّرة

يجوز وقوع الفصل هنا خلافاً للكوفيين، ومَن وافقهم[١] مع البدل، وعطف البيان[٢]، ولا يؤثر الفاصل هنا لفظياً على اتباع التابع للمتبوع في الإعراب، ولكنّه في المعنى يفيد التأكيد، بدلالته على أنّ ما يليه تفسير لِمَا قبله، نحو: أُحبُّ خامس الخلفاء الراشدين – أي – عمر بن عبدالعزيز، وعندي سوار من عسجدٍ – أي – ذهبٍ[٣].

الفاصل الرابع عشر: الفعل بحرفي التنفيس

يجوز وقوع الفصل هنا إذا كان التابع جملة فعليه فعلهامضارع، حيث يدل الفصل بالسين على المستقبل القريب، وبـ(سوف) على المستقبل البعيد، ويتحقق ذلك مع النعت إذا كان المنعوت نكرة، نحو: هذا مريض سيموت، أو سوف يموت، ومع عطف النسق، نحو: حضر المسافر، وسيقابلك، أو وسوف يقابلك[٤].

الفاصل الخامس عشر: الفصل بلام الأمر

يجوز وقوع الفصل هنا مع عطف النسق إذا كان المعطوف فعل مضارع، والمعطوف عليه فعل طلبي كالنهي – مثل الآية الأولى هنا –، والأمر – مثل الآية الثانية هنا –؛ لأنَّ الفاصل هنا يُحوِّل معنى الإخبارفي المضارع المعطوف إلى طلب، أي أمر، والأصل في اللام الفاصلة هنا أنْ تكون مكسورةً، خلافاً لبني سليم الذين

---

[١] حيث ذهبوا في قول مرجوح إلى أن الفاصل هنا حرفُ عطفٍ للنسق، ولكن ضعَّف ابن هشام، ومَن وافقه كالسيوطي ذلك بجواز حذف الفاصل هنا مطلقاً دون فساد المعنى، وأيضاً بملازمته للتوسط بين المترادفين في المعنى فقط، فيتدافع ذلك مع عطف النسق. ينظر مصادر الهامش بعد التالي.

[٢] إذا وقع الفصل بـ(أي) مع التوكيد اللفظي النكرة فهي ليست بالمفسرة بل نكرة صفة لما قبلها، ومضافة لما بعدها، وتدل على المبالغة في الكمال، نحو: مررت برجلٍ أي رجلٍ، أي رجلٍ كاملٍ. ينظر مصادر الهامش التالي.

[٣] ينظر معاني الرماني ص ٨٠، التبصرة للصيمري ١/١٧٣، ش اللمع لابن برهان ١/٢٠٤، ش الوافية لابن الحاجب ص ٤٠٧، ش التسهيل لابن مالك ١/٢٢٢، ٣/٣١٤–، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/١٢٠–، ش الكافية للرضي ١/٣٠٤، ارتشاف الضرب ٢/١٠٣٩–، ٤/١٦٩٢، ١٩٧٨، التذييل لأبي حيان ٣/١٤١–١٤٤، الإعراب لابن هشام ص ٨٣، الفرائد للسيوطي ١/٤٨٣، ٢/٥٨٨، همع الهوامع ٢/٤٨٩، ٣/١٨٦، الصبان ١/٢٦١، ٢/٨٥٧، الدرر اللوامع ١/٥٢٧، معاني السامرائي ٤/٢٩٤.

[٤] ينظر ابن يعيش ٢/٦٧٠.

يفتحونها، ويجوز فيها أيضاً الإسكان عند الفصل بها هنا، ولكن إذا كان حرف العطف مفرداً، أي لا يزيد عن حرف واحد كالواو، والفاء فإنّها يكثر فيها الإسكان، كما نص على ذلك ابن هشام، ومَن وافقه، مع جواز الكسر وِفقاً للأصل، وبهما معاً قرأ القُراء قوله تعالى:"وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا"[١]، بينما يكثُر الكسر، مع جواز إسكانها إذا كان حرف العطف غير مفرد، أي يزيد عن حرف مثل (ثمّ)، حيث قرأ بالكسر أبوعمرو، وابن عامر، ويعقوب، وغيرهم وقرأ بالإسكان عاصم، وحمزة، والكسائي وغيرهم، في قوله تعالى:" ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ"[٢]، ويرجع تعليل ذلك إلى أنّ حرف العطف غير المفرد، يجوز الوقف عليه؛ لأنَّه قائم بنفسه، والابتداء باللام التي تليه؛ لذلك يقلُّ فيها حينئذٍ الإسكان دون الكسر؛ لأنَّه لا يُبتدأ في اللغة بساكن[٣].

---

[١] سورة النور (٢٢)

[٢] سورة الحج (٢٩)

[٣] ينظر لامات الزجاجي ص٩٣-، السر لابن جني ٣٨٤/١، لامات الهروي ص ١٥٧-، ش اللمع للواسطي ص١٢٠، المالقي ص ٢٢٨-، التذكرة لأبي حيان ص ٢٨٨-، الجنى للمرادي ص ١١١-، مغني اللبيب ٢١٧/٣-، همع الهوامع ٤٤٣/٢، معجم القِراءات لعبد اللطيف الخطيب ١٠٦/٦-، ٢٤٧.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بالتوابع

يمتنع الفصل هنا بالبدل مع البدل؛ لفساد الكلام إلا إذا كان البدل الفاصل هو بدل الغلط، والنسيان الذي يسبق إلى اللسان عن طريق الخطأ، أو السهو دون قصد؛ لذلك نص النحاة على عدم وقوعه في القرءان الكريم، ولا في الشعر، نحو: أكلت التفاحة – ربعها – نصفها، ورأيت المدير – خالداً – محمداً، وكذلك يمتنع الفصل هنا بالمعطوف بحرف مفيد للاشتراك إذا كان التابع غير العطف بالنسق مفرداً[1]؛ لأنَّ الفصل حينئذٍ يؤدي إلى عدم التوافق المطلوب بين التابع، والمتبوع في الإفراد، والتثنية، والجمع، فلا يجوز نحو:أقبل السائقُ – وخالدُ – الماهرُ، أو عمرُ، أو نفسُه[2].

الفاصل الثاني:الفصل بـ(إلا)

يمتنع الفصل هنا إذا كانت الجملة مثبتة مع البدل؛ لاستحالة تحقق المبدل منه دائماً، فينتصب البدل على الاستثناء حينئذٍ، نحو: جاءني الناس إلا زيداً، وأيضاً مع العطف، والتوكيد؛ لتدافع معناهما مع معنى النقض الذي يفيده الفاصل في الجملة المثبتة، فلا يجوز نحو: جاء الرجلُ إلا وأخوه، ولا رأيت زيداً إلا نفسَه، وكذلك يمتنع الفصل هنا مع النعت المشتق – كما صرَّح بذلك الأخفش،والفارسي، وابن مالك، ومَن وافقهم –، فلا يجوز نحو: هذا درهمٌ إلا جيدٌ[3].

الفاصل الثالث:الفصل بحرف الجر

يمتنع الفصل هنا مع النعت، والتوكيد المعنوي غير المفرد، أي غير النفس،

---

(1) ذكر سيبويه وقوع الفصل هنا بعطف النسق مع النعت المفرد إذا لم تُرِد اتصاف المعطوف بالنعت نفسه، نحو: ألا ماءَ – وعسلاً – بارداً حلواً، حيث إنّ (بارداً) صفةٌ للماء، و(حلواً) صفةٌ للعسل. ينظر الهامش التالي.

(2) ينظر الكتاب ٣٤٩/١، ٣٠٩/٢، المقتضب ٢٩٧/٤، ٣١٥–، الأصول لابن السراج ٣٣/٢، جمل الزجاجي ص ١٦، ٢٦، مسائل الفارقي ص ١٧٨، اللمع لابن جني ص ١٤٦، التبصرة للصيمري ١٥٧/١، ١٥٩، الفوائد للثمانيني ص ٣٧٣–، ش اللمع لابن برهان ٢٣١/١، ٢٤٧، ٢٥٨، ش ابن بابشاذ ص ٣٩٧، ش الجمل لابن عصفور ٢٤٣/٣–، ش الكافية للرضي ٣٤٠/١.

(3) ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٣٨٨، والهامش الثاني ص ٣٩٤.

والعين، فلا يجوز نحو:ذهبت إلى الرجال إلى الكرام،أو إلى جميعهم،بمعنى الرجال الكرام،أو الرجال جميعهم[1].

الفاصل الرابع:الفصل بحرف العطف

يمتنع الفصل هنا مطلقاً باستثناء مواضع الوجوب، والجواز[2]؛ لأنَّ التابع، والمتبوع في غير عطف النسق شيءٌ واحدٌ في المعنى، فيتدافع ذلك مع معنى الفاصل، وهو الرابط بين شيئين مختلفين، وأيضاً يمتنع الفصل هنا مع العطف إذا أدى ذلك إلى تكرار حرف العطف؛ لأنَّ حرف العطف لا يدخل على مثله في السعة، وكذلك يمتنع عند البصريين، ومَن وافقهم كابن الأنباري، خلافاً للكوفيين الفصل بـ(لكن) العاطفة إذا كان الكلام موجباً غير منفي، فلا يجوز عندهم: جاءني زيدٌ لكن عمروٌ، وأيضاً يمتنع الفصل هنا بين التواكيد المتكررة؛ لأنَّ الشيء لا يُعطف على نفسه، فلا يجوز نحو: رأيت الرجل نفسه وعينه، ولا جاء سعيدٌ سعيدٌ وسعيدٌ[3]، حيث نص ابن مالك في الكافية الشافيه على ذلك بقوله:

وإنْ تواكيد اجتمعن فامتنع - مِن عطف بعضها على بعض تطع

الفاصل الخامس:الفصل بـ(لا) النافية الزائدة

يمتنع الفصل هنا إذا تدافع معنى النفي الذي يفيده الفاصل مع معنى التابع[4]؛ لذلك يمتنع مع التوكيد، فلا يجوز نحو: جاء الرجل لا نفسه، ولا أقبل الولد لا الولد، وأيضاً يمتنع مع البدل؛ لعدم جواز وضعه مكان المبدل منه، فلا يجوز نحو: جاء المدير الجديد لا خالد، ولا أكلت التفاحة لا نصفها، وذلك باعتبار(خالد)، و(نصفها) بدلاً، وكذلك يمتنع الفصل هنا مع العطف في الجملة المثبتة غير المنفية، وفي الجملة

---

[1] ينظر مصادر الهامش الثاني ص ٣٨٩، والهامش الثاني ص ٣٩٦.

[2] ينظر ص ٣٨٩-، ٣٩٦.

[3] ينظر الأصول لابن السراج ٥٩/٢، جمل الزجاجي ص ٢٢، الإغفال للفارسي ٤٨/٢، البصريات للفارسي ٦٨٦/١، السر لابن جني ٣٨٦/١-، الحلل لابن السيد ص ١١٩، الإنصاف لابن الأنباري ص ٣٨٨-، إيضاح القيسي ٣٢١/١، ابن يعيش ٤٠/٣، ٧٩/٨-، ش الكافية الشافية لابن مالك ٥٢٨/١، ش ابن جمعة ٧٦٥/١-، ارتشاف الضرب ١٩٥٤/٤، ش القطر لابن هشام ص ٣٢١، الأشباه،والنظائر ٨٢/٤، الأشموني ٣٤٠/٢.

[4] ينظر مصادر الهامش السادس ص ٣٩٧.

المنفية التي يدل فعلها على المعية؛ لاحتياج الفعل حينئذٍ لمتعاطفين بواو المعية، فلا يجوز نحو: قام زيدٌ ولا عمروٌ، ولا لم يختصم عمروٌ ولا سعيدٌ.

الفاصل السادس:الفصل بأداة الصدارة

يمتنع الفصل هنا إذا كان التابع مفرداً؛ لاختصاص الفاصل هنا بالدخول على الجمل التي يتصدرها، وأيضاً لامتناع تقدم التابع على المتبوع؛ لذلك يمتنع الفصل هنا مع البدل، والتوكيد المعنوي، والعطف المفرد غير الجملة، والنعت المفرد، والتوكيد اللفظي المفرد، وكذلك يمتنع الفصل هنا مع النعت الجملة، والتوكيد اللفظي الجملة للجملة الخبرية(١)؛ لتدافع الفاصل معهما؛ لأنَّ جملتيهما خبريةٌ، بينما يُحوِّل الفاصل الجملة التي تليه إلى إنشائية(٢).

الفاصل السابع:الفصل بشبه الجملة

يمتنع الفصل هنا في السعة عند الجمهور كسيبويه، والزجاج، ومَن وافقهما خلافاً للكسائي، والفراء، بين المعطوف، وحرف العطف المفرد، أي الذي لا تزيد حروفه عن حرف واحد كالواو، والفاء، وهذا المنع تزداد قوته إذا كان المعطوف عليه مجروراً بحرف جر؛ لأنَّ حرف العطف حينئذٍ نائبٌ عن تكرار حرف الجر العامل مع المعطوف، وتبعاً لذلك نص النحاة كالفارسي، وابن جني، وأبي حيان على انتصاب (يعقوب) بإضمار فعل، أي وءاتيناها، أو ووهبنا لها يعقوب، بينما أجاز الكسائي، والفراء النصب بالعطف بإضمار حرف الجر؛ لإجازتهما الفصل هنا في السعة(٣)، وذلك في قوله تعالى:" فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ

---

(١) يجوز تصدر أداة الصدر لجملة التوكيد اللفظي إذا كانت هي تتصدر الجملة المؤكدَة؛ لأنَّه حينئذٍ لا يوجد فصل بأداة الصدر، بل تكرارٌ لها، حيث إنّ كلا الجملتين إنشائية، نحو: هل حضر الرجل؟ هل حضر الرجل؟.

(٢) ينظر ش التسهيل لابن مالك ٣/٣١٠-، ش ابن الناظم ص ٣٣٦، ٤٩٤، ش المرادي ٢/٩٥٥، ش الألفية لابن القيم ٢/٥٩٤، المساعد لابن عقيل ٢/٤٠٥، التصريح للشيخ خالد ١/٦٠٨، ٢/١١٦، الخضري ٢/٦٠٣.

(٣) ينظر الكتاب ١/٩٤، معاني الفراء ١/١٩٧، ٢/٢٢، معاني الزجاج ٣/٦٢-، البصريات للفارسي ٢/٧٧٤-، الخصائص لابن جني ٢/٣٩٥-، مشكل إعراب القرءان لمكي ١/٣٦٩-، الكشاف للزمخشري ٢/٣٩٥، ش الجمل لابن عصفور ١/٢٠٨-، ش التسهيل لابن مالك ٣/٣٨٤، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٢٣-، النكت لأبي حيان ص ٣١١-، معجم القِراءات لعبد اللطيف الخطيب ٤/١٠٠-، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٥/٢١١، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ٦/٢٧٣.

يَعْقُوبَ"[1]، ومن شواهد وقوع الفصل هنا في الشعر، قول عمربن أحمد الباهلي[2]:

أبوحنش يؤرقنا وطلقٌ – وعمّار،وآونةً أثالا

، أي وعمار، وأثالا، حيث إنّ (أثالا) اسم رجل، و(آونة) هو ظرفٌ فاصلٌ، وأيضاً كقول الأعشى[3]:

يوماً تراها كشبه أردية الـ – عَصْب، ويوماً أديمَها نَغِلا

الفاصل الثامن:الفصل بالتنوين

يمتنع الفصل هنا في السعة مع النعت بلفظي ابنٍ، وابنةٍ، لمنع التقاء الساكنين؛ لأنَّ التنوين هو نونٌ ساكنةٌ، والنعت هنا أوله ياء ساكنة؛ لسقوط همزة الوصل عنه، وذلك نحو: هذا زيدُ بن عَمْرٍ، ولكن يُشترط لتحقق ذلك اتصال النعت بالمنعوت دون وجود أي فاصلٍ بينهما، فيخرج بذلك نحو: هذا زيدٌ الكريمُ ابن عَمْرٍ، وأيضاً يُشترط توسط النعت بين اسمي علمٍ مفردين، وبينهما بنوة، وأبوة حقيقية، فيخرج بذلك نحو: مررت بزيدٍ ابن أخيك، أو ابن قريتك، وجاء أبومحمدٍ ابن سعيدٍ، ولكنّ الفصل هنا يقع في الشعر مع تحقق شروط منعه[4]، كقول الشاعر[5]:

هي ابنتكم وأختكم زعمتم – لثعلبة بن نوفلٍ ابن جسر

---

(1) سورة هود (٧١)

(2) ينظر مصادر البيت في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

(3) ينظر البيت في ديوانه ص ٢٦٦، وفي مصادر الهامش التالي.

(4) ينظر الكتاب ٣/٥٠٥–٥٠٨، الحلل لابن السيد ص ٣٣٨–، ش اللمع للواسطي ص ١٤٥، أمالي ابن الشجري ٢/١٦٠–، الكشف للأصبهاني ١/٢٢٩، ٥١٤–، ابن يعيش ٢/٥–، أمالي ابن الحاجب ٢/٧٤٠–، ش الكافية لابن الحاجب ٣/١٠١٣، ش العمدة لابن مالك ١/٢٨٤–، ش الكافية الشافية لابن مالك ٢/٧–، ش ابن الناظم ص ٥٦٩، ش الكافية للرضي ١/١٤١، ٢/٤٠٢، البحر المحيط ٥/٣٨، خزانة الأدب ٢/٢٣٦، معجم القِراءات لعبد اللطيف الخطيب ٣/٣٦٩–.

(5) البيت من أبيات سيبويه الخمسين المجهولة، ينظر مصادره في الهامش السابق.

المبحث الرابع:"الفصل" في تركيب الأسماء المبهمة[1]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:الفصل بين هاء التنبية، واسم الإشارة

المسألة الأولي:الفصل الواجب

لم أقف في قراءتي القاصرة على فصلٍ واجبٍ في هذا المطلب

المسألة الثانيـة:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بضمير الرفع المنفصل

يجـوز تحقـق الفصـل هنـا مطلقـاً[2]، سـواءٌ كـان الفاصـل مفـرداً، أو مثنــىً، أو جمعاً، وسواءٌ كان للمتكلم، أو الغائب، أو المخاطب، وسواءٌ كان مذكراً، أو مؤنثاً[3]، وذلك نحو: ها أنا ذا، وها نحن ذا، وها هو ذا، وها هي ذه، وها هما ذا، وها هم أولاء، وهـا هـن أُلاء، وهـا أنـت ذا، وهـا أنتمـا ذان، وهـا أنـتن أُلاء، والفصـل هنـا يفيـد تأكيـد المعنـى، وأمّـا لفظـاً فإنّـه يُغير إعراب اسم الإشـارة مـن مبتـدأ إلـى خبـرٍ للمبتـدأ؛ لأنَّ الفاصل يكون هو المبتدأ، وتبعاً لذلك أيضاً يجوز أنْ يتحول خبر المبتدأ النكرة قبل الفصل إلى حالٍ منصوبٍ بعد الفصل، وذلك نحو: ها هو ذا جالساً، وها أنت ذا قائماً، ويجـوز أنْ تعـاد هـاء التنبيـه بعـد الفاصـل للتقويـة، والتأكيـد – وِفاقـاً للأخفـش –،

---

[1] تشمل الأسماء المبهمة أسماء الإشارة؛ لافتقارها للإشارة الحسية، وأيضاً تشمل الأسماء الموصولة؛ لافتقارها لجملة الصلة، وعن ذلك قال ابن معطي في ألفيته:

فالمبهم الموصول، والإشارة – شرطت في كليهما انحصاره

، ينظر الكتاب ٥/٢، ٧٧، ١٨٩–، ٢٢٨/٤، المقتضب ٢١٦/٤، ٢٧٧، جمل الزجاجي ص ١٤، الشعر للفارسي ٤١٦/٢، الإنصاف لابن الأنباري ص ٥٧٩–، نتائج السهيلي ص ٢٢٧، ش الجزولية للشلوبين ٥٩٧/٢، ٦٥٣، ش ابن جمعة ٦٨٣/١، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٦٧–.

[2] ولكنّ الأصل هنا عدم وقوع الفصل، وذلك بتقديم ضمير الرفع الفاصل، أو تأخيره، نحو: أنا هذا، أو هذا أنا.

[3] ينظر الكتاب ١٩٧/٢، ٣٥٣–٣٥٥، ٤٩٩/٣، الأصول لابن السراج ١٥٣/١–، الإغفال للفارسي ٢٤/٢، ٢١٧–، معاني الرماني ص ٩١، السر لابن جني ٣٦٨/١، التبصرة للصيمري ٤٩٧/١–، النكت للأعلم ص ٣٣٧–، الكشاف للزمخشري ٥٦٧/١، ١٤٧/٢، أمالي السهيلي ص ١٠٥، ش التسهيل لابن مالك ٢٤٤/١–، ش الكافية للرضي ٣٨٠/٢، ارتشاف الضرب ٩٧٦/٢–، البحر المحيط ٧٧٧/٢، التذييل لأبي حيان ١٩٨/٣–، الجنى للمرادي ص ٣٤٨، مغني اللبيب ٤١٧/٤–، الأشموني ١٢٤/١–، خزانة الأدب ٤٦١/٥–، الإعراب لكتاب الله لبهجت ٧٧/٢، الجدول في إعراب القرءان لمحمود صافي ١٧٦/٢–.

ولكن ذهب حينئذٍ سيبويه، ومَن تابعه كالصيمري إلى جواز عدم وقوع الفصل هنا، وذلك باعتبارأنّ هاء التنبيه داخلة على الضميرالمنفصل لفظاً، ومعنىً، أي غير مقدر دخولها على اسم الإشارة المتأخر، وذلك كقوله تعالى:"هَاأَنتُمْ هَؤُلَاء"[1]، ومن شواهد الفصل هنا قوله تعالى:"هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُمْ"[2]،وقول الشاعرالمُعمِّر [3]:

ثلاث مئين قد مررن كواملا - وها أنذا أرتجي مرَّ أربع

الفاصل الثاني:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يتحقق الفصل هنا بالجملة المعترضة، ومِن الجمل التي ورد الفصل بها هنا عن العرب جملة القسم المحذوف جوابها وجوباً، ولكنّها يحذف فيها أيضاً هنا حرف القسم كالواو، والتاء؛ لأنَّ هاء التنبيه عِوضاً عنه، فلا يجتمعان معاً، والفاصل هنا يفيد تأكيد المعنى، ولكنّه لا يُغير إعراب اسم الإشارة عن الابتداء، وذلك نحو: ها– الله – ذا الرجل[4]، وكقول زهير[5]:

تعلمن ها لعمر الله ذا قسماً - فاقصد بذرعك وانظرأين تنسلك

،وأيضاًمن أمثلة الجمل المعترضة الفاصلة هنا،الجمل المفيدة لمعاني جديدة كالدعاء، والترحم، وذلك نحو: ها– وفقك الله – ذا مَن تريد، وها– الله يرحمكم – ذا الرجلُ.

الفاصل الثالث:الفصل بمعمول هاء التنبيه

يجوز تحقق الفصل هنا مثلاً بالحال؛ لأنَّ الهاء على الرغم من أنّها حرف إلا أنّها تتضمن لعامل معنوي مقدر هو فعل التنبيه، حيث قال ابن بابشاذ:"يجوز: ها – ضاحكاً – ذا زيدٌ، إنْ كان العامل (ها)؛ لأنَّه قبله، وإنْ كان العامل (ذا) لم يجز"[6].

---

(1) سورة محمد (٣٨)

(2) سورة آل عمران (١١٩)

(3) البيت غير منسوب في مصادره، ينظر الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

(4) ينظر الكتاب ٣٠٢/٢، ٥٠٠/٣، المقتضب ٣٢٢/٢–، الأصول لابن السراج ٤٣١/١–، اللمع لابن جني ص ٢٤٣، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٧٥، أمالي ابن الشجري ٢١٧/١، ١٣٣/٢، ابن يعيش ١٢٨/٤، ٩٣/٩–، ١٠٥، التوطئة للشلوبين ص ٢٥٦، المساعد لابن عقيل٣٠٧/٢، خزانة الأدب٤٥١/٥–، الدرر اللوامع١٣٠/١.

(5) ينظر البيت في ش ديوانه لثعلب ص ١٤٦، وفي مصادر الهامش السابق.

(6) ش ابن بابشاذ ص٢٥٧، وينظرمعاني الرماني ص٩٢، ش اللمع لابن برهان ١٣٤/١، همع الهوامع ٢٣٩/٢.

الفاصل الرابع:الفصل ببعض حروف المعاني

إنّ الفصل هنا تختلف دلالته المعنوية باختلاف نوع الفاصل، حيث إنّه يفيد مثلاً معنى التشبيه، والتمثيل إذا كان الحرف الفاصل هو كاف التشبيه، وذلك كقوله تعالى:" فَلَمَّا جَاءتْ قِيلَ أَهَكَذَا عَرْشُكِ"[١]، أي – والله أعلم – أمثل هذا عرشك[٢]، وأيضاً يفيد معنى التعليق إذا كان الحرف الفاصل هو (إنْ) الشرطية، نحو: ها– إنْ – ذي حسنة تتكررْ يضاعفْ ثوابها، أي هذي حسنة إنْ تتكرر يضاعف ثوابها[٣]، وكذلك يفيد معنى العطف إذا كان الحرف الفاصل هو الواو، نحو: هذا أبي، ها و ذا أخي، أي: وهذا أخي، وكقول لبيد بن ربيعة [٤]:

نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا – فقلت لهم: هذا لها، وها و ذا ليا

، أي: وهذا لي، والفاصل في البيت فيه تأكيد لحرف العطف السابق لهاء التنبيه[٥].

الفاصل الخامس:الفصل باللام الزائدة[٦]

يقع الفصل هنا بين اسم الإشارة، وكاف الخطاب التي تليه، والمفيدة لمعنى البعد، والتي لا محل لها من الإعراب، حيث تفيد اللام الفاصلة هنا تأكيد معنى البعد، وزيادته؛ لذلك ذهب بعض النحاة كابن بابشاذ، وابن الحاجب – وِفقاً للمذهب الأشهر – إلى أنّ (ذا) للأقرب، و(ذاك) لمتوسط البعد، و(ذلك) للأبعد، بينما اقتصر كثيرٌ من النحويين كابن مالك، وابنه، وأبي حيان على معنى القرب، والبعد فقط، وعن ذلك قال ابن الحاجب في كافيته:

---

[١] سورة النمل (٤٢)

[٢] ينظر الكشاف للزمخشري ٣/٣٥٧، البحر المحيط ١٠٢/٧، الأشموني ٣٤٣/٣، معاني السامرائي ١٠٥/١–، التأويل للحوز ١٣٢٣/٢.

[٣] ينظر الجنى للمرادي ص ٣٤٩–، الدرر اللوامع ٢١١/٢–، النحو لعباس حسن ٢٢٥/١–.

[٤] ينظر البيت في ش ديوانه للطوسي ص ٢٧٦، وفي الهامش التالي.

[٥] ينظر مصادر الهامش الثالث ص ٤١٢.

[٦] إنّ الفصل هنا يختلف عن سائر الفواصل في هذا المطلب؛ لأنَّه لا يقع بين هاء التنبيه، واسم الإشارة، بل على الغكس من ذلك، حيث يُشترط لتحققه عدم وجود هاء التنبيه؛ لتدافع معنى القرب الذي تفيده مع معنى البعد الذي يفيده الفاصل، وأيضاً علل ابن الأنباري ذلك بإفادة كليهما للتنبيه؛ فلا يجتمعان في موضع واحد. ينظر مصادر الهامش الأول في الصفحة التالية.

(ذا) للقريب، ثم (ذاك) للوسط - (ذلك) للبعيد عن بعضٍ فقط

ويتحقق الفصل هنا في الإفراد، والتثنية، والجمع[1]، فأمّا الإفراد فقوله تعالى:"كَذَلِكِ اللّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاء"[2]، وقوله:" فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ"[3]، وأمّا في التثنية ففيها تقلب اللام الفاصلة إلى نون، وتدغم في نون المتنى، وذلك وِفق مذهب الأخفش، والمبرد، والزجاج، ومَن وافقهم، وذلك كقِراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وغيرهم بتشديد النون[4] في قوله تعالى:" فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ"[5]، وأمّا في الجمع ففيه دلالة على معنى التكثير[6]، وذلك كقول هبيرة بن عبد مناف[7]:

أولا لك قومي لم يكونوا أشابةً - وهل يعظ الضليل إلا أُولا لكا

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

إنّ امتناع الفصل هنا بين هاء التنبيه، واسم الإشارة هو الأصل الغالب باستثناء الفواصل التي سبق دراستها في الفصل الجائز، وما قد يماثلها، والتي يُعدُّ الفصل بها دليلٌ على أنّ هاء التنبيه ليست جزءً مِن اسم الإشارة، وإنّما هي داخلةٌ عليه[8].

---

[1] ينظر المقتضب ١/٤٠، ٣/٢٧٥-، الأصول لابن السراج ٢/١٢٧، ش ابن بابشاذ ص ١٠٣، أسرار ابن الأنباري ص ٣٩٦-، منثور ابن الأنباري ص ٣٨، ش الكافية لابن الحاجب ٣/٧١٨، ش الوافية لابن الحاجب ص ٢٨٧، ش الجمل لابن عصفور ١/١٤٩-، ش التسهيل لابن مالك ١/٢٣٩-٢٤٣، ش العمدة لابن مالك ١/١٥٠، ش الكافية الشافية لابن مالك ١/١٣٥، ش ابن الناظم ص ٧٨-، التذبيل لأبي حيان ٣/١٨٥-١٩٧، ٢٠٦-، النكت لأبي حيان ص ٤٤.

[2] سورة آل عمران (٤٧)

[3] سورة يوسف (٣٢)

[4] ينظر هذه القِراءة في معاني الفراء ٢/٣٠٦، الكشاف للزمخشري ٤/٥٠٠، البحر المحيط ٧/١٥٢-، معجم القراءات لعبداللطيف الخطيب ٧/٤٠.

[5] سورة القصص (٣٢)

[6] ينظر مصادر الهامش الأول.

[7] كسابقه.

[8] كسابقه.

المطلب الثاني:الفصل بين الاسم الموصول، وصلته

المسألة الأولي:الفصل الواجب

الفصل بالمضاف إليه

يختص الفصل الواجب هنا بالاسم الموصول (أي)؛ لملازمته للإضافة لفظاً، أو تقديراً، حيث إنّه إذا حذف الفاصل فإنّه يُعوَّض عنه بالتنوين؛ للدلالة عليه؛ لذا فهو في حكم الملفوظ به في التقدير، نحو:لأكرمنّ أيَّهم زارني، وسنمر بأيِّهم هو قريب، أو بأيٍّ هو قريب، وأفلح أيُّهم اجتهد، أو أيٌّ اجتهد[١].

المسألة الثانية:الفصل الجائز

الفاصل الأول:الفصل بالأدوات التي تدخل على الجمل[٢]

يجوز تحقق الفصل هنا مطلقاً سواءٌ كانت جملة صلة الاسم الموصول اسمية، أو فعلية، وكذلك سواءٌ اتصفت الأداة الفاصلة بالصدارة أم لا؛ لأنَّ جملة الصلة هي في موضع ابتداء،لا محل لها من الإعراب؛لذلك هي لا تضيع صدارة الأداة المتصفة بالصدارة[٣]،فمِن أمثلة الأدوات الداخلة على جملة الصلة الاسمية،الأفعال الناسخة، كقوله تعالى:"وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ"[٤]، والحروف الناسخة، كقوله تعالى:"وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ"[٥]،ومِن أمثلة الأدوات الداخلة على جملة الصلة الفعلية، حروف النفي، كقوله:"الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ"[٦]،

---

[١] ينظر المقتضب ٢١٧/٤، الأصول لابن السراج ٣٢٣/٢–، جمل الزجاجي ص ٣٦٧، أمالي ابن الشجري ٤٠/٣–، النكت لأبي حيان ص ٤٥–، ش الألفية لابن القيم ١٥٢/١، ٤٩٧–، الأشباه،والنظائر ٣٣/٣، همع الهوامع ٢٩٤/١، ٤٢٦/٢، جامع الغلاييني ١٣٥/١.

[٢] المقصود بالأدوات هنا كل العوامل التي تدخل على الجمل سواءٌ كانت أسماء، أو أفعال، أو حروف، وسواءٌ كانت عاملة، أو مهملة.

[٣] ينظرالكتاب٢/١٠٥، المقتضب٣/١٩٤، الأصول لابن السراج ٢٦٣/١، ٢٦٦/٢، ٣٢٢، التبصرة للصيمري ٥١٧/١، ش الحريري ص ٢٣٧، ابن يعيش ٥٩/٨، ش الجزولية للشلوبين ٨٠٩/٢، ش الجمل لابن عصفور ١٢٥/١، التذييل لأبي حيان ٧/٣–١٦، ش الشذور لابن هشام ص ١٩٠–، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٣٧–.

[٤] سورة العنكبوت (٧)

[٥] سورة القصص (٧٦)

[٦] سورة الفجر (٨)

وأدوات الجزاء،كقوله تعالى:"الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ"[١]، ونحو: الذي مَن تأته يكرمْك كريمٌ.

الفاصل الثاني:الفصل ببعض أجزاء الصلة نفسها

يُشترط لتحقق الفصل هنا شرطان أحدهما عام، والآخر خاص، فأمّا العام فهو يعمُّ كلَّ صلات الأسماء الموصولة، ويتمثل في وجوب قصر وقوع الفصل هنا – أي تحرك الفواصل – داخل حيِّز جملة الصلة نفسها بحيث لا تتقدم على الاسم الموصول، ولا تتأخرعن أي كلمة أجنبية عنها، حتى ولو تعلقت بالاسم الموصول نفسه بأنْ تكون مثلاً خبراً له[٢]، وذلك كقوله تعالى:" وَأَنْ أَقِيمُواْ الصَّلاةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِيَ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ"[٣]، ومثَّل الزجاجي لذلك بنحو: الذي – قصده أخوك راكباً يوم الجمعة – زيدٌ، والذي– أخوك قصده راكباً يوم الجمعة – زيدٌ، والذي – راكباً قصده يوم الجمعة أخوك – زيدٌ، والذي – يوم الجمعة راكباً أخوك قصده – زيدٌ[٤].

وأمّا الشرط الخاص فهو يتعلق ببعض جُمل الصلة دون بعض، بحيث يعتمد ذلك على ما تحتويه جملة الصلة من عوامل، ومعمولات، وذلك بأنْ يمتنع تقديم بعضها على بعض؛ لأي سببٍ كان ذلك، فمثلاً يمتنع الفصل هنا بمعمولات (إنّ) الناسخة؛ لاتصافها بالصدارة؛ لذلك يمتنع الفصل هنا في جملة الصلة التي تتصدرها، نحو: الذي – إنّ المعلم يحبه – المتفوق، فلا يجوز: الذي – يحبه إنّ المعلم – المجتهد، وعلى هذا يُقاس غيره من الفواصل الممنوعة هنا.

الفاصل الثالث:الفصل بجملة لا محل لها من الإعراب

يجوز تحقق الفصل هنا بأي جملة معترضة، أي أجنبية عن جملة الصلة مطلقاً، سواءٌ كانت اسمية، أو فعلية، ولكن دلالتها المعنوية تختلف باختلاف نوعها،

---

[١] سورة الحج (٤١)

[٢] ينظر الفصل الممنوع ص ٤٢١.

[٣] سورة الأنعام (٧٢)

[٤] ينظر جمل الزجاجي ص ٣٦٣-، مسائل الفارقي ص ٥٧-٦٣، ١٣٦، ٢٥٨،٣٧٣، الفوائد للثمانيني ص ٧١٢، الكشف للأصبهاني ٧٤٠/٢، ش التسهيل لابن مالك ٢٣٦/١-، ش الكافية للرضي ٢٠٥/١، ٦٠/٢، المساعد لابن عقيل ١٧٩/١، همع الهوامع ٢٨٦/١.

فمثلاً هي تفيد اليقين، أو الشك إذا كانت من أفعال القلوب[١]، نحو: رأيت الذي – أظن– فازبالجائزة، وتفيد التخصيص إذا كانت جملة نداء[٢]، وذلك كقول الفرزدق[٣]:

تعال فإنْ عاهدتني لاتخونني – نكن مثل مَن يا ذئب يصطحبان

، وتفيد تعليق تحقق صلة الموصول بتحققها إذا كانت جملة شرط، والتي يحذف جوابها وجوباً؛ لذلك يُشترط في فعل الشرط في السعة أنْ لا يكون مجزوماً لفظاً بأداة الشرط، وتبعاً لذلك إذا وليها مضارع فإنّه يكون مرفوعاً صلة للاسم الموصول، وذلك نحو: الذي – إنْ أتيته – يأتيك زيدٌ، أي الذي يأتيك[٤]، وتفيد التأكيد إذا كانت جملة قسم، والتي يحذف أيضاً جوابها وجوباً، وذلك نحو: قابلت الذي – والله – يكرم الضيف[٥]، وكقول جرير[٦]:

ذاك الذي وأبيك تعرف مالكٌ – والحق يدفع ترّهات الباطل

، وتفيد الدلالة على الزمن الماضي، أو تأكيده، إذا كانت الجملة المعترضة هي (كان) الزائدة المهملة، نحو: أقبل الذي – كان – يعرفه زيدٌ، ورأيت الذي – كان – قد أحضره سعيدٌ، وربما أفادت التأكيد فقط دون الدلالة على الزمن الماضي، وذلك كتخريج المبرد، ومَن وافقه كابن يعيش، لقوله تعالى:" قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا"[٧]، أي مَن هو في المهد صبياً، وذلك بنصب (صبياً) على الحال، بينما خرَّجها الواسطي

---

(١) استدل الفارسي بجواز الفصل هنا على جوازه كذلك بين الفعل، وفاعله، أو مفعوله، وبين المبتدأ، وفروعه، وبين خبره؛ لأنَّ الموصول أشدّ اتصالاً بصلته من كل ما سبق. ينظر الحلبيات للفارسي ص ١٤٣، ١٤٥.

(٢) ينظر الكتاب ٤١٦/٢، الأصول لابن السراج ٣٩٧/٢، الشعر للفارسي ٣١٦/١، الخصائص لابن جني ٤٢٢/٢، ش التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١–، ش الشريف الجرجاني ص ٢٤٩، الأشموني ١٣٤/١، الدرر اللوامع ١٦٤/١، ١٦٧–.

(٣) ينظر البيت في ديوانه ص ٦٢٨، ولكنّ صدر البيت فيه: تعش فإن واثقتني لا تخونني. ينظر مصادر الهامش السابق.

(٤) ينظر الكتاب ٨٣/٣، المقتضب ١٩٥/٣، عيون الكتاب لابن جندل ص ١٨٧.

(٥) ينظر الإغفال للفارسي ٣٢/٢–، ش الجمل لابن عصفور ١٢٤/١، ١٣٢، ارتشاف الضرب ١٦١٣/٣، الجامع لابن هشام ص ١٦–، المساعد لابن عقيل ١٧٥/١، ٥٠/٢، الدرر اللوامع ٥١٩/١.

(٦) ينظر البيت في ديوانه ص ٣٤٥،ولكن فيه (يدفع) بلفظ (يدمغ). ينظر الهامش السابق.

(٧) سورة مريم (٢٩)

الضرير بأنّها بمعنى صار[١]، وتفيد الدلالة على الحال إذا كانت الجملة المعترضة حالية، وذلك نحو: رأيت الذي – وهو حزينٌ – يحتفظ بابتسامه، ولكن نص ابن مالك على أنّ الأفضل فيها أنْ لا تعتبر أجنبية عن جملة الصلة، وذلك باعتبار أنّ العامل فيها هو فعل الصلة[٢]، وذلك كجملة (وهو مُثرٍ) في قول الشاعر[٣]:

إنّ الذي وهو مُثرٍ لا يجود حَرٍ – بفاقةٍ تعتريه بعد إثراءِ

الفاصل الرابع:الفصل باسم موصول ثاني فأكثر[٤]

يشترط في أي اسم موصول فاصل هنا أنْ يكون مبتدأ؛ لذلك يتعيّن وجود خبرٍ له، كما يُشترط أيضاً لصحة الفصل هنا اشتمال جملة الصلة على ضمير يرجع إلى الموصول الأول الأصلي، وعلى ضمير آخر يرجع إلى الموصول الفاصل، بحيث تتعدد الضمائر في الجملة بتعدد الموصولات ويتوافق كل ضمير مع الموصول الراجع إليه في الإفراد، والتثنية، والجمع، وفي التذكير، والتأنيث، حيث تكون جملة الصلة هي صلة للموصول الأخير، والذي هو يسبقها مباشرةً، ويكون الموصول الأخير وصلته، وخبره هم صلة للموصول السابق له مباشرةً، ثمّ يتكرر هذا بتكرر الموصولات الفاصلة حتى الوصول إلى الموصول الأول الأصلي[٥]، فمن أمثلة الفصل بموصول واحد، نحو: الذي – التي قامت في داره هندٌ – عمروٌ، حيث إنّ الهاء في (داره) ترجع إلى (الذي)، وضمير الفاعل المؤنث المضمر في (قامت) يرجع إلى (التي)، وجملة (قامت في داره) صلة (التي)، وجملة (التي قامت في داره هند) صلة (الذي)، و(هند) خبر

---

[١] ينظر المقتضب ١١٧/٤، معاني الزجاج ٣٢٨/٣، ش اللمع للواسطي ص ٤٠، أسرار ابن الأنباري ص ١٣٤–، منثور ابن الأنباري ص ٢٨، ابن يعيش ٩٩/٧–، ١٠٣، البحر المحيط ٢٣٢/٦، التذكرة لأبي حيان ص ٧٢٩–، خزانة الأدب ٢٠٧/٩–.

[٢] ينظر ش التسهيل لابن مالك ٢٣٢/١، التذييل لأبي حيان ١٦٦/٣، الدرر اللوامع ١٦٧/١.

[٣] البيت ينسب لمجهول، ينظر مصادره في الهامش السابق.

[٤] نقصد بالفصل هنا توالي الموصولات مباشرةً دون وجود حرف عطف بينها، أو صلة لكل موصولٍ على حِدَه.

[٥] حيث يجوز بتحقق شروط الصحة أن يتمَّ الفصل بعدد غير منتهي من الموصولات، فمثلاً ذكر الفارقي في جملة واحدة أربعةً وعشرين موصولاً متوالياً. ينظر مسائل الفارقي ص ٢٤٩–٢٥١.

المبتدأ (التي)، و(عمرو) خبر المبتدأ (الذي)، وعلى هذا يُقاس، ومن أمثلة الفصل بموصولَين، نحو: كان الذي – التي اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده – سعيداً، ومن أمثلة الفصل بثلاثة موصولات، نحو: ظننت الذي – التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته –مشفقاً، ومن أمثلة الفصل بأربع موصولات، نحو: إنّ الذي – التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقون إليهما صاحباها أخته – زيدٌ، ومن أمثلة الموصول الأول الأصلي الذي لاخبر له؛ لأنَّه مفعول به لفعل قبله، نحو: أكرمتُ الذي اللذان التي قامت إليهما عنده أخواك.(١)

(١) ينظر المقتضب ٣/١٣١–، ١٩١–، ١٩٩، الأصول لابن السراج ٢/٣١٨–٣٢٢، مسائل الفارقي ص ١٢١–، ١٦٠–١٦٩، ٣٢٦–، ٣٦٧–، الفوائد للثمانيني ص ٧٠٩، التذييل لأبي حيان ٣/١٦٨–، خزانة الأدب ٦/٧٨–، ١٥٤–.

المسألة الثالثة:الفصل الممنوع

الفاصل الأول:الفصل بما هو أجنبي عن جملة الصلة

يمتنع الفصل هنا مطلقاً باستثناء مواضع الفصل الواجب، والجائز، وما قد يماثلها، حيث علل النحاة ذلك بأنّ الموصول، وصلته إنّما هما اسم واحد؛ لأنَّ الموصول لا يتمُّ معناه، ويكتمل إلا بصلته، فيحمل حينئذٍ المنع هنا على الفصل بين حروف الاسم الواحد بما ليس منها؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى اختلاف مدلول الاسم، ويعتبر هنا كل ما ارتبط إعرابياً بالاسم الموصول هو أجنبي عن جملة صلته؛ لأنَّه يكون له محل إعرابي، بينما جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، وذلك كخبر الاسم الموصول، وتوابعه، والمستثني منه، والحال، ومعمول العامل فيه، فمثلاً في نحو: يجازي الله الذين – يتقون محارمه – بالجنة، لا يجوز :يجازي الله الذين – بالجنة – يتقون محارمه[1].

وأيضاً يندرج هنا بنفس العلة السابقة منع الفصل بين أجزاء جملة الصلة نفسها بما ليس منها[2] سواءٌ كان ذلك بالاسم الموصول نفسه، أو بما يتعلق به كخبره، وتوابعه؛ لأنَّهم أجانب عن جملة الصلة التي لا محل لها من الإعراب، حيث إنّ في ذلك خلط للكلام بعدم تمييز أجزائه، ممَّا يُوقع في اللبس، ففي نحو: الذي أكل طعامَك زيدٌ، لا يجوز : الذي أكل – زيدٌ – طعامَك، ولا أكل – الذي – طعامَك زيدٌ[3].

---

(1) ينظر المقتضب ٣/١٩٣–، ١٩٨، الأصول لابن السراج ٢/٦٨، ٢٢٤، ٢٦٩، جمل الزجاجي ص ٣٦١–٣٦٧، الإغفال للفارسي ٢/٢٩–، ٤٢، ٦٨، ٢٢٦، الحلبيات للفارسي ص ٢٣٥، العلل للوراق ص ١٠٥، ش المقرب لابن النحاس الحلبي ١/٢٢٠، المسائل السفرية لابن هشام ص ٣٣، ٦٦، حاشية ياسين ١/٢١٩، ٢/١٩٣–.

(2) ذكر الرضي بأنه يجوز الفصل بين أجزاء الصلة بالفعل المعطوف على فعل جملة الصلة، كما في التنازع؛ لأنَّه ليس بأجنبي، وذلك نحو: الذي ضربت – وضربوني – غلمانَه زيدٌ. ينظر ش الكافية للرضي ٢/٦٠.

(3) ينظر مصادر الهامش قبل السابق.

الفاصل الثاني:الفصل بأدوات الاستفهام، والنهي، والأمر

يمتنع الفصل هنا؛ لأنَّه يُحوِّل الجملة التي تليه إلى إنشائية، فيتدافع ذلك مع جملة الصلة التي يشترط فيها أنْ تكون خبرية، أي أنّها تتصف بالصدق، أو الكذب[1]، فلا يجوز نحو: جاءني الذي هل قام غلامه؟، أو الذي لا تَهينَ الفقيرَ، أو الذي ليكرمْ الغنيُّ الفقيرَ[2].

---

[1] ذكر أبوحيان أن الكسائي أجاز الفصل هنا مع الأمر، والنهي، والمازني مع الدعاء، أي الأمر ،بلفظ الخبر. ينظر التذييل لأبي حيان٣/٧، ش المرادي ٤٤٤/١-.

[2] ينظر اللمع لابن جني ص ٢٥٠، ش ابن بابشاذ ص ٢٨٥، المقتصد للجرجاني ١١٤٨/٢، توجيه اللمع لابن الخباز ص ٤٩٤-، أوضح ابن هشام ١٤٩/١، مغني اللبيب ٢٣٦/٦، ش ابن عقيل ١٥٤/١-، التصريح للشيخ خالد ١٦٨/١، الفرائد للسيوطي ١٨٨/١، همع الهوامع ٢٧٩/١-، ش الألفية لابن طولون ١٥٢/١، الحدود للفاكهي ص ١٥٤، الخضري ١٤٣/١-، حاشية ابن حمدون ص ١١٤، النحولعباس حسن ٣٧٤/١-.

الخاتمة:

الحمد لله الذي تَكْمُل، وتتمُ به الصالحات، وتظهر إلى الوجود بمنّه، وتوفيقه الأعمالُ ظاهراتٌ بيّناتٌ بعد أنْ كانت أفكاراً،ونيّاتٍ، ثمَّ الصلاة، والسلام على نبيه المصطفى، الذي أكمل فيه غايات العلوم، ومنافع الإنسانية في الحياتين الأولى، والثانية، وعلى آله، وصحبه، ومَن سارعلى نهجه القويم مِن العلماء الأتقياء العاملين، ورحم الله مشايخنا،وأساتذتنا الكرام المُبجلين، وألبسهم يوم العرض عليه حُللاً، وتيجاناً مِن النور، وجعلهم ومشايخهم، وأساتذتهم، وتلاميذهم، وذرياتهم من أصفيائه المقربين، اللهم آمين.

أمّا بعدُ

فإنّنا تناولنا في هذه الدراسة النحوية التحليلية دراسة الفصل النحوي في الجملة العربية وآثاره، ويمكننا بعون الله تعالى تلخيص مضمون هذه الدراسة بحصر الفواصل التي وردت فيها، وتقسيمها إلى وُحدات كبيرة تتماثل مفرداتها في الأثر عند الفصل بها، أو في كُنْهِها اللفظي، وكذلك بحصر مواضع الفصل داخل أجزاء الجملة العربية بالتفصيل، وأيضاً بتحديد حكم الفصل بأي فاصل، مع بيان أقوال النحاة المختلفة فيها، وكذلك بحصر الآثار المترتبة على الفصل، وتقسيمها إلى معنوية، ولفظية.

فأمّا الفواصل التي وردت في هذه الدراسة المختصرة فقد بلغ عددها أكثر من أربعين فاصلاً مختلفاً، وقد تحقق الفصل بمعظمها في أكثرمن موضع واحد، ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقسيم هذه الفواصل إلى وُحدات كبيرة وِفق عدة اعتبارات مختلفة، فمثلاً إذا قسمناها على حسب تأثيرها الإعرابي في الجملة يمكن أنْ تُقسم إلى ثلاث وحدات، أولها: الفواصل التي تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها، وكذلك العكس، وهذه الفواصل هي أدوات الصدور، ولقد تحدثناعنها بالتفصيل في التمهيد، وثانيها: الفواصل التي تمنع في الغالب فقط ما بعدها مباشرةً أنْ يعمل فيما قبلها، وسمينا هذه الفواصل بالفواصل القاطعة، وأيضاً فصَّلنا الحديث عنها في التمهيد، وثالثها: الفواصل التي لا تمنع ما بعدها أنْ يعمل فيما قبلها، ولا ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها، وهذه تشمل بقية الفواصل، وهي نوعان، فمنها الزائدة غير العاملة، ولا المعمولة لأحد أجزاء

الجملة – تحدثنا عنها في التمهيد –، ومنها العاملة، أو المعمولة، ويمكن تقسيم هذه الفواصل كذلك على حسب تأثيرها في المعنى كإفادتها للتوكيد، أو التعليق، أو غيرهما من المعاني، حيث حصرنا ذلك في آخر هذه الخاتمة، ويمكن كذلك تقسيم هذه الفواصل على حسب كُنْهِها اللفظي إلى حروف، وأسماء، وأفعال، ولكن يُلاحظ أنّ الفصل بالحروف هو الغالب على الفواصل حيث تمثل الحروف ثلاثة أرباع الفواصل، أي حوالي ثلاثين حرفاً فاصلاً، ثم تليها الأسماء، والتي يغلب فيها أنْ تكون معمولةً لأحد أجزاء الجملة، ثم أخيراً الأفعال التي إمّا أنْ تكون معترضةً لا محل لها مِن الإعراب، أو مهملةً عن العمل كما في التنازع، أو معطوفة كما في التعجب، والشرط الجازم.

فأمّا معظم الحروف التي وقع الفصل بها في هذه الدراسة فهي: همزة الاستفهام، و(إذا) الفجائية، و(إذن)، و(إلا) الاستثنائية، و(أل) التعريف، و(إمّا)، و(إنْ) المكسورة المخففة، و(أن) المفتوحة الخفيفة، والمشددة، وسائر الحروف المصدرية، وتاء التأنيث، وحرفي التنفيس، وحروف الجر الأصلية، وحروف الجر الزائدة، والحروف التي تدخل على آخر الفعل، والتي تدل على تثنية الفاعل، أو جمعه، وحروف العطف، و(رب)، والفاء، و(قد)، والكاف، واللام، ولام الأمر، و(لا) النافية، و(لا) الناهية، و(لم)، و(ما)، والنون، والتنوين، ونون الوقاية، والواو.

وأمّا المواضع الإعرابية للأسماء الفاصلة فمنها المرفوع كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، ومنها المنصوب كالمفعول به، والمفعول لأجله، والحال، ومنها المجرور كالمضاف إليه، ومنها التابع لما قبله في الإعراب، وهو النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، وأيضاً من الأسماء الفاصلة ما لا يكون له محل من الإعراب كضمير الفصل عند بعض النحاة، ويندرج كذلك تحت الأسماء الفاصلة شبه الجملة، و(أي) المفسِّرة، والأسماء المبهمة، و(بين).

وأمّا حصر مواضع الفصل داخل الجملة العربية في هذه الدراسة فقد بلغ أكثر من خمسةٍ وعشرين موضعاً، وهي عبارة عن عناوين المطالب في الغالب، وقليل منها وقع – وذلك باستثناء الفصل الثاني فقط – عناوين، ورؤوساً للمباحث، والأقسام، وهذه

المواضع في الفصل الأول، هي: الفصل بين المبتدأ، أو أحد فروعه، وبين العوامل الداخلة عليه، وكذلك الفصل بين المبتدأ، أو اسم الناسخ، وبين خبره، وفي الفصل الثاني، هي:الفصل بين الفعل،والأدوات الداخلة عليه،والفصل بين الفعل، والفاعل، والفصل بين الفعل والفاعل، وبين المفعول به، والفصل بين فعل المدح، أو الذم، وبين معموله الاسم الظاهربعده، والفصل في جملة التعجب، والفصل بين حرف النداء، والاسم المنادى، والفصل بين جملة القسم، وجوابه، والفصل بين الاسم المنصوب بالاشتغال، وبين الفعل المشغول المفسِّر، وفي الفصل الثالث هي: الفصل بين أداة الشرط الجازمة، وبين فعل الشرط، والفصل بين فعل أداة الشرط الجازمة، وبين جوابها، والفصل بين (أمَّا) الشرطية، وبين فاء الجزاء المتصدرة لجوابها، والفصل بين (لو)، وفعل شرطها، والفصل بين جملة شرط (لو)، وبين جوابها، والفصل بين (لمَّا)، وفعل شرطها، والفصل بين جملة شرط (لمَّا)، وبين جوابها، والفصل بين (لولا)، وبين ما يليها، والفصل بين جملة شرط (لولا)، وبين جوابها، وفي الفصل الرابع، هي:الفصل بين الاسم المنصوب على الحال، وبين صاحبه، والفصل بين الاسم المنصوب بالتمييز، وبين المميّز العامل فيه، والفصل بين حرف الجر،والاسم المجروربه،والفصل بين المضاف،والمضاف إليه،والفصل بين المتبوع، والتابع،والفصل بين هاء التنبيه،واسم الإشارة،والفصل بين الاسم الموصول، وصلته.

وأمّا تحديد حكم الفصل بأي فاصل من ناحية الوجوب، والجواز، والمنع فقد جعلناها رؤوساً للمسائل في كل مطلب، مع بيان أقوال النحاة المختلفة فيها مع ذكر العِلَل النحوية المُوجبة لأي حكم، والتي قال بها النحاة، حيث وجدنا أنّ ذلك يعتمد بصورة عامة على شدة الاتصال بين المتلازمين، حيث إنّهما يتناسبان عكسياً، أي كلما زادت شدة الاتصال بين المتلازمين ضَعُف الفصل بينهما، واقترب من المنع، أو امتنع، وبهذا قال أبوعلي الفارسي، وغيره[1].

---

(1) ينظر البصريات للفارسي ٥٤٦/١، ٨٣٧/٢، الخصائص لابن جني ٣٩٠/٢، السر لابن جني ٢٢٠/١-٢٢٦، مسائل الفارقي ص ٩٦-١٠١.

وأمّا حصر الآثار المترتبة على الفصل بين أجزاء الجملة فهو من أهم نتائج هذه الدراسة، ولذلك أفردنا لها جدولين في آخر هذه الخاتمة، حيث إنّها إمّا أنْ تكون معنوية فقط، أو لفظية فقط، أو معنوية، ولفظية في آنٍ واحدٍ، ولكن يُلاحظ بصورةٍ عامةٍ أنّ الفاصل إذا كان أجنبياً عن معمولات الجملة، وكان تركيباً مستقلاً بذاته، وليس بكلمة منفردة كالجملة المعترضة، أو غير أجنبي كالجار، والمجرور، فإنّه يغلب في تأثير الفصل به أنْ يكون معنوياً فقط، وعلى العكس من ذلك إذا كان الفاصل ليس بتركيب بل كلمة واحدة، فإنّه يغلب في تأثيره أنْ يكون معنوياً، ولفظياً سواءٌ كان الفاصل مهملاً كـ(ما) الكافة، أو عاملاً كحرف الجر الزائد.

وكذلك من أهم نتائج هذه الدراسة هي وضع تعريفات نحوية لمصطلحات الفصل النحوي، وأداة الصدر (بدرجاتها المختلفة)، والفاصل القاطع.

وأيضاً من ثمرات هذه الدراسة جمع معظم ما تفرق لكل ما يتعلق بالفصل النحوي في كتاب واحد؛ ممّا يُسهّل على الدارسين تناوله، ويختصر زمنهم.

وقبل أنْ نختم هذه الدراسة بجدولي الآثار المعنوية، واللفظية ومواضعها، يلزم علينا أنْ نُنَوِّه بأنّ جُهْدَنا في هذه الدراسة يَنصبُّ أساساً في الترتيب، والتبويب، والتثقيف للدراسات النحوية السابقة، وأيضاً الموازنة، والترجيح بين أقوال النحاة المختلفة، حيث إنّ النحاة السابقين – رحمهم الله أجمعين – بذلوا أعمارهم وجُلَّ فكرهم، وذكائهم الفائق في خدمة لغة القرءان الكريم؛ ليحفظوا لهذه الأمة دينها نقياً طاهراً، وذلك بحفظ القرءان الكريم، والسنة النبوية مِن الذلل فيهما سواءٌ في القِراءة، أو التأويل، فنسأل الله سبحانه وتعالى أنْ تكون هذه الدراسة المتواضعة، سائرةٌ في ذاك السبيل، خالصةٌ لوجهه الكريم، فهو على كل شي قدير، والحمد لله والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه محمدٍ، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

الجدول الأول في الخاتمة لأهمّ الآثار المعنوية لـ(الفصل) في هذه الدراسة

الأثر المعنوي	مواضعه
١/الدلالة على تأكيد معنى الجملة.	يتحقق ذلك مثلاً عند الفصل بين المبتدأ، وخبره، وفروعهما باللام. ينظر ص ٥١، ٦٣-٦٩. ، وعند الفصل بضمير الفصل (العماد). ينظر ص ٥٥-، ٧٦-٧٩. ، وعند الفصل بحرف الجر الزائد مطلقاً. ينظر ص ٣٦، ٨٦-، ١٤١-، ١٥٦-. ، وعند الفصل بـ(إذن) مطلقاً. ينظر ص ٩٥، ١٩٩، ٢٥٩، ٣٠٠، ٤٠٤. ، وعند الفصل بـ(إلا) مطلقاً. ينظر ص ٣٧، ٩٠-، ١٣٧-، ١٦٢-. ، وعند الفصل بجملة القسم المعترضة. ينظر ص ٢٦-، ٧٩-، ١٢٤، ١٣٧، ١٧٢، ٢٦٠، ٣٠٠، ٣١٠-، ٣٢٨، ٣٧٠، ٤١٣، ٤١٨. ، وعند الفصل بالتوكيد اللفظي. ينظر ص ٢٧، ١٣٤. ، وعند الفصل بـ(ما)الزائدة بين المبتدأ،والخبر، وبين أداة الشرط، وفعله،وبين الجار، والمجرور. ينظر ص ٩٦، ٢١٧-، ٣٥٥-. ، وعند الفصل بضمير الرفع المنفصل في أسماء الإشارة. ينظر ص ٤١٢-.

	، وعند الفصل باللام في أسماء الإشارة. ينظر ص ٤١٤-. ، وعند الفصل بكاف الخطاب. ينظر ص ١٦٥.
٢/الدلالة على أنّ الخبر مسببٌ بالمبتدأ	يتحقق ذلك عند الفصل بالفاء جوازاً بين المبتدأ، والخبر. ينظر ص ١١٤.
٣/دلالة (هل)، و(لو) على التحضيض	يتحقق ذلك عند الفصل معهما بـ (لا). ينظر ص ١١٨.
٤/الدلالة على معنى النفي، أو تأكيده.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(لا) مطلقاً، وسائر حروف النفي. ينظر ص ٩٣، ١٢١-، ٢٦٨، ٣٥٥، ٣٧١-.
٥/الدلالة على معنى التعليق، أو إفادة معنى التحقق في كل حال.	يتحقق ذلك عند الفصل بجملة الشرط المعترضة مطلقاً. ينظر ص ٢٧، ٥٦، ٨٠، ١٢٣، ١٥٨، ١٥٠-، ٢٠١-، ٢١١، ٢٦٠-٢٦٢. ، وعند الفصل بشبه الجملة بين القسم وجوابه، وبين فعل الشرط وجوابه.ينظرص١٩٩، ٢٦٦.
٦/الدلالة على معنى اليقين، أو الظن، والشك على حسب معنى الفاصل.	يتحقق ذلك عند الفصل بجملة أفعال القلوب المهملة المعترضة. ينظر ص ٨١-، ١٢٥، ١٣٩، ١٥٨، ٣٨٤.
٧/الدلالة على معنى التخصيص.	يتحقق ذلك عند الفصل بجملة النداء المعترضة. ينظر ص ٨٠، ١٨١، ١٩١.
٨/الدلالة على معنى جديد في الجملة كالترحم.	يتحقق ذلك عند الفصل بالجملة المعترضة المفيدة لذلك. ينظرص ٢٧، ٧٩، ٢٦٠، ٤١٣.

٩/الدلالة على معنى التعجب.	يتحقق ذلك الفصل باللام المفتوحة في النداء. ينظرص ١٨٩. ، وعند الفصل بالباء، واللام، ونون الوقاية في جملة التعجب. ينظرص ١٥٢. ، وعند الفصل بحرف الجرالزائد المفيدلذلك مثل (مِن) في جملة الابتداء، وفروعها. ينظرص٥٧.
١٠/الدلالة على معنى الاستغاثة.	يتحقق ذلك عند الفصل باللام المكسورة في النداء. ينظر ص ١٨٩–.
١١/الدلالة على معنى التشبيه.	يتحقق ذلك عند الفصل بكاف التشبيه. ينظرص ٣٦،هامش(٤)، ٨٨، ٤١٤.
١٢/ الدلالة على معنى التعظيم.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(ما) بين (أي)، وما تضاف إليه. ينظر ص ٣٦٥–.
١٣/الدلالة على معنى التفسير، والبيان.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(أي) المفسِّرة. ينظر ص ٤٠٦. ، وعند الفصل بالجملة المفسرة المعترضة. ينظرص ٢٦٤–.
١٤/الدلالة على معنى الشك.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(إمّا). ينظرص ٤٠٣.
١٥/الدلالة على معنى التوسط.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(بين). ينظر ص ٣٤٧–، ٤٠٤.
١٦/الدلالة على معنى التنكير.	يتحقق ذلك عند الفصل بالنون، أو التنوين بين المميَّز، والتمييز. ينظر ص ٣٤٢–.

١٧/الدلالة على الزمن الماضي.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(كان) الزائدة المعترضة. ينظــــر ص ٨١، ١٣٩، ١٧٤، ١٨١–، ٣٢٨، ٣٦١، ٣٨٤، ٤١٨–.
١٨/الدلالة على أي زمانٍ، أو مكانٍ مطلقاً على حسب معنى الفاصل.	يتحقق ذلك عند الفصل بشبه الجملة مطلقاً. ينظر ص.١٣٩، ١٦٣، ١٦٩–، ١٨٥، ٣٤٦.
١٩/الدلالة على إزالةاللبس بين معنيين، أو لفظين مختلفين.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(من) الجارة لتمييز التمييزعن الحال. ينظر ص ٣٤١–، ٣٤٤–. ، وعند الفصل بـ(ما)؛ لتمييز (كأنْ) الحرف المصدري المجروربالكاف عن (كأنّ) الحرف الناسخ. ينظر ص ٣٥٤. ، وعند منع الفصل بالخبرأحياناً. ينظر ص ٢٨.
٢٠/الدلالة على معنى عموم الجنس.	يتحقق ذلك عند الفصل بحرف الجرالزائد (من). ينظر ص ٣٥–. ، وعند الفصل بـ(أل) بين فعلي المدح، والذم (نعم)، و(بئس)، وفاعلهما. ينظر ص ١٧٢.
٢١/الدلالة على معنى الحصر.	يتحقق ذلك عندالفصل بـ(إلا)الظاهرة،أوالمقدرة. ينظرص٣٧، ٩٠–، ١٣٧–، ١٦٢–، ٣٤٧.
٢٢/الدلالة على معنى التبعيض.	يتحقق ذلك عند الفصل بحرف الجر الزائد (من). ينظر ص ١٥٦–.
٢٣/الدلالة على معنى الطلب.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(إلا)، و(لمَّا) بين فعل القسم، وجوابه. ينظر ص ٢٠٢–.

الجدول الثاني في الخاتمة لأهمّ الآثار اللفظية لـ(الفصل) في هذه الدراسة

الأثر اللفظي	مواضعه
١/وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ، أو اسم الناسخ، أو العكس.	يتحقق ذلك عند الفصل جوازاً بالفاء بينهما. ينظر ص ١١٠-. ،وعندالفصل بـ(إلا).ينظرص١٩،٩٠-.
٢/وجوب الفصل بالفاء سواءٌ بين المبتدأ المتقدم، والخبرالمتأخر، أو بين الخبر المتقدم، والمبتدأ المتأخر، أو بين المفعول، والعامل فيه.	يتحقق ذلك عند الفصل في جملة (أمّا) الشرطية بشرط عدم وجود فاصل بينها، وبين(فاء) الجزاء غير المبتدأ، أو الخبر، أو المفعول. ينظر ص ١١٠، ١٥٢-.
٣/عدم الفصل بجملة أداة شرط جازمة معترضة بين المبتدأ، والخبر.	يتحقق ذلك عند الفصل جوازاً بالفاء بين المبتدأ، والخبر. ينظر ص ١١٢.
٤/منع الحروف الناسخة من العمل غالباً.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(ما) الكافة الزائدة. ينظر ص ٤٠-. ، وعند الفصل بخبرها غير شبه الجملة بينها، وبين اسمها، حيث لا تصح هذه الجملة. ينظر ص ٢٨-.
٥/منع الحروف المشبه بـ(ليس) من العمل.	يتحقق ذلك عند الفصل بخبرها بينها، وبين اسمها. ينظر ص ٢٩-. ، وعند الفصل بـ(إنْ) الخفيفة الزائدة بين (ما)، واسمها. ينظر ص ٣٩.
٦/منع (لا) من العمل مع وجوب تكرارها عند غيرالمبرد، وابن كيسان.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(أل) بينها، وبين اسمها. ينظر ص ٤٦-. ، وعند الفصل بخبرها مطلقاً بينها، وبين اسمها. ينظر ص ٢٩.

٧/وجوب دخول (رب)، وما يماثلها على الأفعال غالباً.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(ما). ينظر ص ١١٧-.
٨/وجوب دخول (هل)، و(لو) على الأفعال.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(لا) حين دلالتهما على التحضيض. ينظر ص ١١٨.
٩/إهمال (ما) المصدرية الناصبة للمضارع عن العمل.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(إنْ) المكسورة الخفيفة الزائدة. ينظر ص ١٢٠.
١٠/نصب المضارع بـ(حتى)، ولام الجحود، وعند جمهور البصريين أيضاً بالواو، والفاء، و(أو)، و(كي).	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(أنْ) المفتوحة الخفيفة المضمرة وجوباً. ينظر ص ١١٥-.
١١/نصب المضارع باللام.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(أنْ) المفتوحة الخفيفة المضمرة جوازاً، وِفق مذهب البصريين. ينظر ص ١١٩-.
١٢/تعليق أفعال القلوب عن العمل.	يتحقق ذلك عندالفصل بأدوات الصدوربينها، وبين مفعوليها. ينظر ص ٤١-، ٥٩-، ٩٣-.
١٣/نصب الاسم، ومنع جره بالإضافة بعد اسم الفاعل،والمصدر، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وألفاظ العقود، وما ماثلهم.	يتحقق ذلك عند الفصل بالنون، أوالتنوين. ينظر ص ١٦٠-.
١٤/منع الإضافة.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(ما) الكافة. ينظر ص ٣٧٣-.
١٥/تعيين (كم) بأنّها استفهامية.	يتحقق ذلك عند الفصل في سعة الكلام بشبه الجملة، وغيرها. ينظر ص ٣٤٦.

١٦/تغليب المؤنث على المذكر.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(بين). ينظر ص ٣٤٧–، ٤٠٤.
١٧/وقوع الفعل الماضي حالاً.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(قد) بين صاحب الحال، وبين الحال. ينظر ص ٣٢٠–.
١٨/وقوع الحال جملةً غير مرتبطة بضمير يعود على صاحب الحال.	يتحقق ذلك عند الفصل بواو الحال والابتداء. ينظر ص ٣٢١–، ٣٢٦–.
١٩/وقوع النكرة المتقدمة على الحال صاحبةً للحال.	يتحقق ذلك عند الفصل بالمضاف إليه. ينظر ص ٣٢٥. ، وعند الفصل بالتوابع. ينظر ص ٣٢٢–.
٢٠/نداء الاسم المعرَّف بـ(أل).	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(أي)، و(هذا)، وفروعها. ينظر ص ١٨٦–.
٢١/منع ترخيم، أو ندبة المنادى، أو إمالة حرف النداء.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(اللام). ينظر ص ١٩١.
٢٢/تغيير إعراب اسم الإشارة من مبتدأ إلى خبر.	يتحقق ذلك عند الفصل بضمير الرفع المنفصل. ينظر ص ٤١٢–.
٢٣/منع كسر الأفعال، وحروف الجر عند اتصالها بياء المتكلم، وكذلك الدلالة على أنّ ياء المتكلم المتصلة بالحروف الناسخة، وأفعال القلوب هي في محل نصب لا جر.	يتحقق ذلك عند الفصل بنون الوقاية. ينظر ص ٣٤، ١٥٣، ٣٥٣.
٢٤/الحفاظ على (رب)، و(مِن)، والكاف حروفاً للجر.	يتحقق ذلك عند منع الفصل بـ(ما) الكافة. ينظر ص ١١٧–، ٣٥٧–.

٢٥/منع بعض الأفعال من طلب الفاعل.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(ما) الكافة مع بعض الأفعال كـ (طال)، و(قل)، و(كثر). ينظر ص ١٧٦-.
٢٦/تعدية الأفعال إلى معمولها، مع جره.	يتحقق ذلك عند الفصل بحرف الجر. ينظر ص ١٤٨-.
٢٧/إجازة العطف على الضمير المرفوع.	يتحقق ذلك عند الفصل بضمير آخر مؤكد له. ينظر ص ٣٨٦-.
٢٨/إجازة العطف على الضمير المجرور بحرف الجر.	يتحقق ذلك عند الفصل بحرف الجر نفسه.ينظرص ٣٨٨-.
٢٩/تحسين عطف الفعل على الاسم.	يتحقق ذلك عند الفصل بالحرف المصدري الناصب للفعل.ينظرص٣٩١.
٣٠/ربط، وفصل جملتي القسم، وجوابه المستقلتين.	يتحقق ذلك عند الفصل بأداة الصدر. ينظر ص ١٩٤-١٩٨.
٣١/ترجيح نصب الاسم بالاشتغال على رفعه بالابتداء.	يتحقق ذلك عند الفصل بما يقلُّ فيه، أو يضعفُ أنْ يتصدر جملة خبر المبتدأ، مثل: لام الأمر، و(لا) النافية، وحرفي التنفيس. ينظر ص ٢١٠.
٣٢/منع بناء اسم (لا) النافية للجنس.	يتحقق ذلك عند الفصل بالتوابع، وما ماثلها. ينظر ص ٧٣-.
٣٣/وجوب كسر همزة (إنّ) المشددة الناسخة.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(اللام) بين اسمها، وخبرها. ينظر ص ٤٧، ٥١-، ٦٧، ٩٨.
٣٤/منع العامل من العمل فيما قبله، أو العكس.	يتحقق ذلك عند الفصل بأداة الصدر. ينظر ص ٤١-، ٩٣-، ١٦٤-، ٢١٢.

٣٥/منع العامل من العمل فيما قبل الفاصل مباشرةً.	يتحقق ذلك عند الفصل بالفاصل القاطع، باستثناء الفصل بفاءالجزاء في جملة (أمّا) الشرطية .ينظر ص ١٠٨، ١٤٦، ٢١٢، ٢٨٦.
٣٦/وجوب تقديم خبر (إنّ) شبه الجمل على اسمها.	يتحقق ذلك عند الفصل باللام بين خبرها شبه الجملة المتقدم، واسمها المتأخر. ينظر الهامش الثاني، ص ٦٥.
٣٧/وجوب تقديم خبر كل النواسخ على أسمائها، بشرط أنْ يكون شبه جملة مع الحروف الناسخة، وباستثناء الحروف المشبهة بـ (ليس) العاملة.	يتحقق ذلك عند الفصل بين اسمها، وخبرها بضمير يرجع إلى خبرها. ينظر ص ٨٥.
٣٨/إزالة اللبس بين (إنْ) المكسورة الخفيفة الناسخة، والنافية.	يتحقق ذلك عند الفصل باللام الفارقة مع (إنْ) الناسخة. ينظر ص ٤٩. ، وعند الفصل بـ(إلا)، وما بمعناها مع (إنْ) النافية. ينظر ص ٥٨.
٣٩/إزالة اللبس بين (أنْ) المفتوحة الخفيفة الناسخة، والناصبة، وأيضاً بين (كأنّ) الناسخة، و(أنْ) الناصبة المجرورة بالكاف.	يتحقق ذلك عند الفصل بأحد الحروف مثل: (قد)، وحرفي التنفيس، وحروف النفي، و(لو). ينظر ص ٦٠–.
٤٠/إزالة اللبس بين خبر المبتدأ، أو النواسخ، وبين الصفة.	يتحقق ذلك عند الفصل بضمير الفصل (العماد). ينظر ص ٥٥–، ٧٦–٧٩.
٤١/تحويل الظروف (إذ)، و(إذا)، و(حيث)إلى أدوات شرط ذات صدارة.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(ما) الكافة. ينظر ص ٢١٣–٢١٥.
٤٢/إجازة اتصال فعل الشرط بنون	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(ما) الزائدة.

التوكيد؛ ممَّا يؤدي إلى بناء الفعل المضارع بدلاً عن إعرابه، وكذلك جواز حذف فعل الشرط.	ينظر ص ٢١٩-٢٢١.
٤٣/إجازة حذف جواب الشرط الجازم في السعة، وكذلك وقوع المضارع بعد (لو)، وأيضاً تحويل (لو) من حرف امتناع لامتناع إلى حرف امتناع لوجوب.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(لم) بين أداة الشرط، وفعل الشرط. ينظر ص ٢٢٤-، ٢٩٦-.
٤٤/إجازة وقوع الجملة الاسمية جواباً للشرط الجازم.	يتحقق ذلك عند الفصل بالفاء بين فعل الشرط، وجوابه. ينظر ص ٢٣٨-.
٤٥/تحويل جملة جواب الشرط من جملة لا محل لها من الإعراب قبل الفصل إلى جملة في محل جزم بعد الفصل.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(إذا) الفجائية بين فعل الشرط، وجوابه. ينظر ص ٢٤٧-.
٤٦/تحويل جملة جواب الشرط من جملة لا محل لها من الإعراب إلى جملة في محل نصب، وذلك عند ابن مالك، ومَن وافقه.	يتحقق ذلك عند الفصل بـ(لام) القسم المحذوف، بين فعل القلب، وبين معموليه، فتعلقه حينئذٍ عن العمل فيهما لفظاً دون المعنى. ينظر الهامش الثاني ص ٤٢.
٤٧/منع الفاعل من سد مسد الخبر.	يتحقق ذلك عند دخول حرف الجر الزائد على الفاعل المبتدأ؛ لأنَّه يباعد في الشبه بين اسم الفاعل، والفعل. ينظر ص ٣٧.
٤٨/منع تقديم معمول فعل القلب على فعل القلب.	يتحقق ذلك عند الفصل بين فعل القلب، ومعموليه بـ(أنّ) المصدرية؛ لأنَّها لا يبدأ بها الكلام. ينظر ص ٣٧-.

٤٩/إجازة الابتداء بالنكرة.	يتحقق ذلك عند الفصل بالمعمول، والتوابع، والمضاف؛ لإفادتها تخصيص النكرة.ينظر ص ٥٢-، ٥٦، ٨٤.
٥٠/إجازة حذف الخبر.	يتحقق ذلك عند الفصل بواو تدل على المعية. ينظر ص ٧٥.
٥١/جواز عدم تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي، وتحسين ذلك أكثر مع الفاعل المؤنث غير الحقيقي.	يتحقق ذلك عند الفصل مطلقاً بين الفعل، وفاعله المؤنث كالفصل بالمعمول، و(إلا). ينظر ص ١٣٤-، ١٣٨.
٥٢/جواز اكتساب الفاعل المذكر للتأنيث بتأنيث فعله.	يتحقق ذلك عند الفصل بالمضاف إليه المؤنث بين الفاعل، ومفعوله. ينظر ص ١٦٤.

فهرس الآيات القرآنية

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الفاتحة	١	٦٣	٧	٢٤٤، ٤٠١		
البقرة	٢	٣٣٥	٩	١٤٦	٢٤	٢٦٣
	٢٦	٤٠٥	٢٨	٣٢٤	٣٥	٢٥٥
	٣٦	٣٢٧	٤٠	١٥٩	٦٨	٣٩٧
	٧٠	٨٠	٧١	١٢٧	٨٥	٨٢
	٨٩	٣١٧	٩٠	١٧٧	٩١	١٥٠
	١٠٢	٤٢	١٠٣	٢٩٩	١٠٦	٢٧٥، ٣٣٠
	١١٣	١٥٢	١١٩	٣٣٥	١٢٤	١٣١
	١٤٨	٢٠٢	١٧٧	٨٨	١٨٧	٣٢٧
	١٨٩	٨٧	١٩٤	٣٨	١٩٧	٢٦٤
	١٩٨	١٥٢، ٣٥٩	٢١١	٣٤٤، ٣٤٦	٢١٢	٣٣٠
	٢١٦	٣٨	٢٢١	٥٣	٢٣٥	٩٩
	٢٤٦	٣٢٧	٢٥٩	٣٢٢	٢٦٠	٣٦٣
	٢٦٣	٥٣	٢٦٧	٣٢٧	٢٧١	١٧٧، ٢٣٥
	٢٧٤	١١١	٢٨٢	٢٣٩	٢٨٤	٢٧٥
	٢٨٥	٤٠٠				
آل عمران	٧	١٣٧	١٤	١٣٤	٢٨	٢٣٥
	٤٠	٣٢٠	٤١	١٢١	٤٧	٢٥٥، ٤١٥
	٥٦	٢٨٧	٦٨	٩١	٦٩	١٦٢
	٩١	٣٤٣	٩٧	٤٠٣	١٠٦	٢٨٣
	١١٥	٢٣٣	١١٩	٤١٣	١٢٥	٢٥٣
	١٣٥	١٦٣	١٤٠	٢٣٧	١٤٢	١١٧

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
آل عمران	١٤٦	٣٤٥	١٤٧	٢٠	١٥٤	٧٢، ٣٢١
	١٥٨	١٩٧	١٥٩	١٤، ٣٥٦	١٦٠	٢٣٤
	١٧٩	١١٦	١٨٨	٨٧		
النساء	١	٣٨٨، ٣٨٩	٢٣	١٣٥	٣٠	٢٣٣
	٥٣	١٢٢	٥٦	٩٦	٥٨	١٧٧
	٦٦	٣٩٤	٧٣	٢٥٦	٧٨	٢١٧، ٢٤٢
	٧٩	١٤١، ٣٣١	٨٣	٣١٣	٩٠	٣٢١
	١٠٠	٢٧٤	١٦٠	١٥٢	١٦١	١٦٤
	١٦٢	١٦٠	١٦٥	١١٨، ١١٩	١٧٢	٢٣٣
	١٧٥	٢٩٢				
المائدة	٤	١٤١	٢٧	١٤٦	٢٨	٢٠٧
	٣٨	١١٤	٤٤	٣٩٢	٥٢	٣٨
	٥٤	٣٩٢	٦٩	٧٣	٧١	٣٨،١٢١،١٤٤
	٧٣	٣٨	٨٤	٣٢٧	٨٩	٣٦٥
	٩٥	٢٣٩،٢٤٠، ٢٥٤،٣٧٧	١٠٦	٩٥	١١٣	٦٠
	١١٧	٥٨				
الأنعام	٢	٧٨	١٤	٤٠٢	٤٠	١٦٥
	٤٦	٢٥٤	٤٧	١٣٧، ٢٥٤	٧١	١٥٧
	٧٢	٤١٧	٩١	٣٨٧	٩٣	٣٢٧
	١٠٩	٤٣	١١٩	٣٢٧	١٢١	٢٠٢، ٢٤٢
	١٢٣	١٦٢	١٣٧	١٣٢، ٣٦٩	١٤٨	٣٨٦، ٣٩٧
الأعراف	٤	٣٣٥	٩	٣٦٣	١٢	١٢١، ١٢٢

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الأعراف	١٨	٢٠٢	١٩	٣٨٧	٢٣	٢٠٢
	٢٦	٧٢	٢٧	٣٨٦	٥٢	١٦٣
	٥٤	٣٢٣	٥٥	١٥٦	٥٦	٨٤
	٥٩	٤٧	٦٣	٣٩٨	٨٨	٣٩٦
	١٠٢	٥١	١٥٤	١٣٤	١٧٢	٨٧
	١٨٥	٦٢	١٩٤	٥٦	٢٠٤	١٥٧
الأنفال	١٦	٢٢٤	٣٢	٥٦، ٢٣٤	٣٣	٦٩
	٣٥	٢٨	٣٩	٧٢	٤١	١١٢
	٤٩	٢٣٨	٥٨	٢٣٤		
التوبة	٣	٤٠١	٦	١١١	٧	٢٦٦
	١٦	٣٢٧	٢١	٤٠١	٣٢	١٦٣
	٣٩	٢٢٤	٥٤	١٣٥، ٣٩٥	٥٩	٤٠٠
	٦٣	١٥	١١٧	١٢٧		
يونس	١٢	٦٢	١٩	٩١	٥١	٣٩٨
	٦٨	٥٨	٧٧	٣١٨	٨١	٥٦
	٨٣	١٦٣	٨٩	١٦١، ٣٣٥	٩٠	١٣٢
هود	١٢	٩١	١٥	٢٣٠	٢٠	٤٧
	٣٣	١٦٣	٤٧	٢٢٢	٦٠	٨
	٦٣	٢٥٤	٦٤	٣٢٥	٦٧	١٣٥
	٦٨	٦٢	٧١	٨٣، ٤١١	٧٤	٣١٦
	٧٦	٩٥	٧٨	٣٣٧	٩٤	١٣٥
يوسف	١٣	٦٦	١٤	٣٢١	٢٤	٣١١
	٢٦	٢٣٧	٢٧	٦٢	٣١	١٠٦

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
يوسف	٣٢	٢٠٢، ٤١٥	٣٩	٣٦٥	٤٠	١٦٣
	٤٣	١٥٠	٨٠	١١٦	٨٥	١٩٨
	٩٠	٧٨	٩١	١٩٦	٩٦	٣١٤
	٩٩	٣٢٨	١٠٥	٣٤٥	١٠٩	٣٩٨
الرعد	٥	٢٣٨	١٦	٣٩٠	٣١	٦١، ٢٩٥
	٤٠	٩١	٤١	٣٢٧		
إبراهيم	١٠	٤٠٣	٣٣	٣٢٣	٤٥	٣٢٤
	٤٦	٦٩	٤٧	٣٦٩		
الحجر	٢	١١٨، ٣٥٨	٤	٣٢٥	١١	٣٣٥
	٢١	٣٥	٣٠	٣٩٣	٣٢	١٢١
النحل	٤	٣٩٨	٥	٣٩٨	٣٥	٣٨٦
	٣٨	١٩٨	١٠٣	١٦٣	١٢٤	٦٦
الإسراء	٨	٨٩	١٣	٢٠٩	١٥	٤١
	٢٨	٢١٩	٥٢	٥١	٦٢	١٦٥
	٧٣	٥١	٧٤	١٢٦،٣٠٨	٧٦	١٢٢
	٨٤	٨٢	١٠٠	٣٠٠، ٣٠١	١١٠	٢١٥،٢١٧
الكهف	١٢	٤٢	٢٦	١٤١	٣٠	٧٩
	٣٩	٥٥، ٢٣٦	٤٠	٢٣٦	٤٦	٥٤
	٥٠	١٧٣	٥٦	٣٣٢	٦٣	١٦٣
	٦٩	٨١	١٠٩	٣٤٣	١١٠	٤١
مريم	٢	١٤٠	٤	٣٤٩	٢٦	١٦١
	٢٩	٣٢٤، ٤١٨	٣٨	١٤١، ١٧٩	٤٦	١٦٧
	٦٤	٤٠١	٦٥	٤٠١	٦٩	١٥٦

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
طه	١٠	٩٠	٤٣	٢٦٣	٤٨	٩٥
	٥٦	٣٧٩	٦٣	٤٩، ٦٢	٦٩	٤٠
	٧٧	٣٢٧	٨٠	٣٨١	٨١	١١٦
	٨٩	٦١	٩١	١١٦	١١٢	٢٥٤
	١١٨	٢٠				
الأنبياء	١	١٣٢	٣	٨٧، ١٤٤	٢٢	٣٨٨
	٤٨	٣٩٦	٥٤	٣٨٧	٩٦	٢٧٠
	٩٧	٢٧٠، ٢٧١	١١١	٥٨		
الحج	٨	٣٧٨	١٣	١٩٥	٢٢	١٥٢
	٢٩	٤٠٧	٣٧	١٣٤	٤٠	١٦٤
	٤١	٤١٧				
المؤمنون	٢٢	٣٨٨	٢٤	١٠٦	٣٥	٨٢
	٣٦	١٣٦، ١٤١	٤٠	٣٥٦	٨٣	٣٨٧
	٩١	٣٦، ٣١٣	٩٣	٢٦٠	٩٤	٢٦٠
النور	٢	١١٤، ١٣٥	٦	٣٩٤	١٠	٣٠٨
	١٢	١٢٣	١٣	١١٨، ٢١٤	١٤	٣٠٨
	٢٠	٣٠٩	٢١	٣٠٨	٢٢	٤٠٧
	٤٠	١٢٥، ١٢٧	٤١	٩٥	٤٣	٩٠
الفرقان	٤	٩١	١٨	٣٣٠	٢٠	٩٧
	٢٦	٤٠١				
الشعراء	٤	٨٥	١٨٦	٥١	١٩٢	٦٥
النمل	١٦	٦٥	٣٨	٥٦	٤٢	٤١٤
	٦٨	٣٨٦	٧٤	٦٦	٩٠	٢٣٥، ٢٧٦

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
القصص	٨	٢٥	١٠	١٢٦، ٣١٤	٢٥	٣٣٤
	٢٧	٣٤	٢٨	٢١٧، ٣٦٦	٣٢	٤١٥
	٣٨	٣٦	٥٦	٩٥	٦٣	٧٠
	٧٦	٤١٦	٧٨	٩٥	٨٠	١٦٣
العنكبوت	٧	٤١٦	٦٠	٣٤٥		
الروم	٨	٣٩٨	٣٦	٢٤٨	٤٧	٢٤
	٥١	١٩٦				
لقمان	٢٧	١٩٥، ٢٩٨	٣٢	٣١٧		
السجدة	٢٢	٦٩	٢٥	١٠١		
الأحزاب	١٥	٦٢	٢٠	٢٩٦	٢٥	٣٢٧
	٣٣	١٥٧	٣٧	١٢٢	٥١	٤٠٠
	٥٦	٧٣				
سبأ	٣	٣٨٣	٦	٥٥	٧	٤٣
	١٤	٦٠، ٣١٥	١٧	١٦٣	٢٤	٧٢
	٢٦	١١٩	٢٨	١٦٦، ٣٣٢		
فاطر	٢	١٧، ٢٦٤	٣	٣٥	١٠	١٠١
	١١	١٤٢	٢٢	٣٩٧	٢٨	١٣٢
	٣١	١٠٠	٣٨	١٦٠	٤١	١٩٨
	٤٥	٢٩٨				
يس	١٢	٢٠٩	٢٨	٤٠٥	٢٩	٩١
	٣٢	٥٨، ٤٠٢	٤٠	٤٦	٥٦	٧٢
الصافات	١٥	٥٨	٤٧	٢٩	٥٦	٢٠١
	١٠٣	٣١٧	١٠٤	٨٠	١٠٥	٨٠

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
ص	١	٢٠٥	٢	٢٠٥	٣	٢٠٥
	١١	٩٦، ٤٠٥	١٤	٢٠٦	٢٤	٩٦
	٣٥	٧٦	٦٤	٢٠٦	٧٥	١٢٢
الزمر	٩	١٣٧	١٠	٤٠	١٢	١١٩
	٣٦	٨٧	٥٨	٣٠٢	٦٠	٧٢
	٦٤	١٥٧، ١٦٥	٧٣	٢٧٠، ٢٧١		
غافر	٢١	٧٨	٢٨	٣٩٢	٣٦	٢٥٦
	٣٧	٢٥٦	٥٢	١٣٢	٦٠	٢٥٥
	٨٠	٣٨٨				
فصلت	١١	٣٢٥	١٤	١٦٣	١٧	٢٨٧
	٣٤	٣٩٧	٣٥	١٦٣	٤٦	٨٧، ١١٢
	٤٧	١٤٢	٤٩	١٤٠		
الشورى	٣	١٣٤	١٠	٧٢	١١	٣٦
	١٥	١٥٧	٥١	١١٩		
الزخرف	١٩	٧٢	٤٧	٣١٥	٦٧	٧٠
الدخان	٤	٣٢٥	٥	٣٢٥	١٧	١٦٣
	٤٩	٧٨				
الجاثية	٨	٦٢	٣٦	٤٠٣		
الأحقاف	١٢	٣٤٤	٢٤	٣٧٧	٢٥	١٣٧
محمد	٨	١٥٠	٢٠	٥٣	٢٤	٨٥
	٣٦	٢٥٣	٣٨	٤١٣		
الفتح	١	٦٣	٢٥	٣١٠	٢٧	٣٢٨
الحجرات	٥	٢٩٨	١٤	١١٨		

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
ق	١٢	١٣٩	٤٤	٤٠٢		
الذاريات	١٥	٣٢٦	١٦	٣٢٦	١٧	٩٦
	٢٣	٣٦٦	٥٨	٣٨١		
الطور	١	١٩٥	٢	١٩٥	٧	١٩٥
	١٧	٣٢٦	١٨	٣٢٦	٢٠	١٥٧
النجم	٢٢	٩٥	٢٣	٦١، ٣٨٦	٢٦	٣٦٢
القمر	٧	٣٢٩	١٢	٣٥٠	٢٤	١٢٨، ٢١٠
	٤٢	٣٧٩	٤٩	١٧١	٥٢	١٧١
	٥٥	١٠٦				
الرحمن	٦٠	٩١				
الواقعة	١	٢٤٢	٢	٢٤٢	٣	٢٤٢
	٧٠	٢٩٨	٧٥	٢٠٠	٧٦	٢٠٠، ٣٨٣
	٧٧	٢٠٠	٨٣	١٢٣، ٣١٠	٨٤	٣١٠
	٨٥	٣١٠	٨٦	١٢٣، ٣١٠	٨٧	١٢٣، ٣١٠
	٩٠	٢٩٢	٩١	٢٩٢		
الحديد	١٨	٧٩	٢٩	٦٠، ١١٦، ١١٩، ١٢١		
المجادلة	٢	١٠٦				
الحشر	٢	٣٨	٧	١٢٥	١٧	٢١
الممتحنة	١٢	١٣٢				
الصف	٥	٣٢١	١٠	٢٦٣	١١	٢٦٣
	١٢	٢٦٣				
الجمعة	٨	١١٢				

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
المنافقون	١٠	٣١٠				
التغابن	٦	١٢٨	٧	٨٩	٩	٢٧٥
الطلاق	٣	٢٣٦	٨	٣٤٥		
التحريم	٤	٢٣٧				
الملك	١١	١٥٠	٢٠	٥٨		
القلم	١٠	٣٩٢	١١	٣٩٢	١٢	٣٩٢
	١٣	٣٩٢	٤٩	٣٠٦	٥١	٥١
الحاقة	٤٧	٢٥، ٣٦				
المعارج	١٦	١٥٠	٢٨	٨٢		
نوح	٢٥	٣٥٦				
الجن	٩	٢٦٦	١٣	٢٣٩	١٦	٦١
	٢٥	٥٨	٢٨	٦٠		
المزمل	١٢	٢٤	٢٠	٤١،٥٦،٥٨		
المدثر	٦	٣٣٤	٩	٦٩	٣١	١٣٢
القيامة	٢٥	٣٨				
الإنسان	٣	٣٢٩	٦	١٥٧	١٩	١٣٥
	٣١	٣٩٨				
المرسلات	١٥	١٥١	١٩	٦٩	٣٨	٢
النبأ	٢٧	٩٥	٣٦	٤٠٠	٣٧	٣٧٩، ٤٠٠
	٤٠	٣٤				
النازعات	٢٦	٦٥				
عبس	٨	٢٩٢	٩	٢٩٢	١٠	٢٩٢
التكوير	٢٧	٥٨				

اسم السورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
الانفطار	٨	٤٠٥				
المطففين	١	١٥١	٢٨	١٥٧	٣١	١٤٥
الانشقاق	١	٢٧٠	٢	٢٧٠	١٩	١٦١
البروج	١	١٩٦	٢	١٩٦	٣	١٩٦
	٤	١٩٦	١٠	١١٢	١٦	١٥٠
الطارق	٤	٤٩	٨	١٦٥، ١٦٧	٩	١٦٧
الأعلى	١	٣٩٢	٢	٣٩٢	١٨	٦٥
الغاشية	١١	١٦٣				
الفجر	٨	٤١٦	١٥	٢٩٢	١٦	٢٩٢
البلد	٥	٦١	٧	٦١	١٤	١٦٠
	١٥	١٦٠	٢٧	١٨٦		
الشمس	١	١٩٦	٩	١٩٦		
الليل	١	٢٠٠	٢	٢٠٠	٣	٢٠٠
	٤	٢٠٠	١٢	٢٠	١٣	٢٠
	١٧	٣٣٤	١٨	٣٣٤		
الضحى	١	١٩٨	٢	١٩٨	٣	١٩٨
	٥	٦٧، ١٩٧	٩	١٥٣، ٢٨٦	١٠	١٥٣
	١١	٣٠٠				
الشرح	١	١٦٦				
التين	١	٢٠٠	٢	٢٠٠	٣	٢٠٠
	٤	١٤٥، ٢٠٠	٥	١٤٥	٦	١٤٥
	٨	٨٧				
العلق	٦	٩	١٣	٢٦٩	١٤	٢٦٩

اسمالسورة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة	الآية	الصفحة
القدر	١	٥	٥	١١٧، ١٦٧		
البينة	٤	١٣٢				
الزلزلة	٦	١١٩				
العاديات	٨	٦٩	٩	٢٧	١٠	٢٧
	١١	٢٧				
القارعة	١	٤٠٥	٢	٤٠٥	٤	٨٨
التكاثر	١	١٣٢				
العصر	٢	٦٣				
الهمزة	٤	١٩٧				
الفيل	١	٤٢، ٣٢٤				
قريش	١	١٥٢، ١٧٨				
الماعون	٤	١٥١				
الكوثر	٢	١١٧	٣	٧٨		
الكافرون	١	١٨٦				
النصر	١	١١٧	٢	١٢٦		
المسد	٢	١٣٤	٣	٣٨٦، ٤٠٠	٤	٣٨٦، ٤٠٠
الإخلاص	٤	٢٥				
الفلق	١	١٤٩				
الناس	١	٣٧٩	٢	٣٧٩	٣	٣٧٩

فهرس القِراءات القرآنيـة

١- قِراءة غير نافع، ويعقوب، وابن عباس، وأبي القاسم البلخي باعتبار (لا) للنفي، وليست للنهي، في قوله تعالى:"وَلاَ تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ" [سورة البقرة (١١٩)]، ينظر ص ٣٣٤-.

٢- قِراءة ابن مسعود، وأبي بن كعب بنصب (البر)، وإثبات الباء في (أنْ) في قوله تعالى:"لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ" [سورة البقرة (١٧٧)]، ينظر ص ٨٨.

٣- قِراءة حمزة، والأعمش، وأبان بن تغلب بكسر همزة (أنْ)، ورفع (فتذكِّر) في قوله تعالى:"أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى" [سورة البقرة (٢٨٢)]، ينظر ص ٢٣٩.

٤- قِراءة ابن مسعود، والأعمش بثبوت حرف الجر في (بالأرحام) في قوله تعالى:" وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ" [سورة النساء (١)]، ينظر ص ٣٨٩.

٥- قِراءة ابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب بنصب (يؤتون) في قوله تعالى:" فَإِذًا لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا" [سورة النساء (٥٣)]، ينظر ص ١٢٢.

٦- قِراءة الحسن، وقتادة، ويعقوب بجعل الفعل الماضي (حصرت) اسماً منصوباً على الحال (حصرةً) في قوله تعالى:"أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ" [سورة النساء(٩٠)]، ينظر الهامش الثاني ص ٣٢٠.

٧- قِراءة الحسن بنصب (يدركه) في قوله تعالى:"وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى اللّهِ" [سورة النساء (١٠٠)]، ينظر الهامش الخامس ص ٢٧٤.

٨- قِراءة رفع (الرقيب) في قوله تعالى:"كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ" [سورة المائدة (١١٧)]، ينظر ص ٥٥.

٩- قِراءة ابن عامر ببناء (زين) للمجهول، ورفع (قتل) نائباً للفاعل في قوله تعالى:"وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ" [سورة الأنعام (١٣٧)]، ينظر ص ١٣٢، ٣٦٩.

١٠- قِراءة عيسى بن عمر، والحسن، وابن عباس، وغيرهم بنصب (ورسوله) في قوله تعالى:"وَأَذَانٌمِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِإِلَىالنَّاسِ يَوْمَالْحَجِّ الأَكْبَرِأَنَّاللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" [سورة التوبة (٣)]، ينظر الهامش السادس ص ٤٠١.

١١- قِراءة ابن ذكوان، وابن عامر، وغيرهما بتخفيف النون، وكسرها في (ولا تتبعان) في قوله تعالى:"وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ" [سورة يونس (٨٩)]، ينظر ص ٣٣٥.

١٢- قِراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، وغيرهم بنصب (أطهر) على الحال في قوله تعالى:"هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ" [سورة هود (٧٨)]، ينظر ص ٣٣٧.

١٣- قِراءة بعض السلف بنصب (وعده) مفعولاً به لاسم الفاعل (مخلف) في قوله تعالى :" فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ" [سورة إبراهيم (٤٧)]، ينظر ص ٣٦٩.

١٤- قِراءة ابن مسعود باستبدال (إلا) باللام في قوله تعالى:"إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً" [سورة الإسراء(٥٢)]، ينظر الهامش الأول ص ٥١.

١٥- قِراءة ابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب بنصب (يلبثون) في قوله تعالى:"وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً" [سورة الإسراء (٧٦)]، ينظر ص ١٢٢.

١٦- قِراءة عيسى بن عمر برفع (أقل) في قوله تعالى:"إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ" [سورة الكهف (٣٩)]، ينظر ص ٥٥.

١٧- قِراءة ابن عامر برفع (عبده) و(زكرياءُ) في قوله تعالى:"ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا" [سورة مريم (٢)]، ينظر ص ١٤٠.

١٨- قِراءة بعضهم بجر (الأيمن) في قوله تعالى:"وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ" [سورة طه (٨٠)]، ينظر ص ٣٨١.

١٩- قِراءة ابن عباس، وعكرمة، والضحاك بإسقاط الواو التي قبل (وضياءً) في قوله تعالى:"وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاء" [سورة الأنبياء (٤٨)]، ينظر الهامش الرابع ص ٣٩٦.

٢٠- قِراءة أبي عمرو ،وابن عامر، ويعقوب، وغيرهم بكسر اللام، وقِراءة عاصم، والكسائي، وحمزة، وغيرهم بإسكان اللام، وذلك في (ليقضوا) في قوله تعالى:"ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ" [سورة الحج (٢٩)]، ينظر ص ٤٠٧.

٢١- قِراءة ابن مسعود، وابن أبي عبلة بحذف اللام في (لما) في قوله تعالى:"هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ" [سورة المؤمنون (٣٦)]، ينظر الهامش الأول ص ١٤١.

٢٢- قِراءة أبي الدرداء، وزيد بن ثابت، وزيد بن علي، والحسن، وأبي جعفر المدني، وغيرهم ببناء الفعل (نتخذ) للمجهول، وجر (أولياء) بـ(من) الزائدة في محل نصب حالاً، وذلك في قوله تعالى:"مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء" [سورة الفرقان (١٨)]، ينظر ص ٣٣٠.

٢٣- قِراءة سعيد بن جبير بفتح الهمزة في (إنّهم) في قوله تعالى:"إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ" [سورة الفرقان (٢٠)]، ينظر الهامش الثاني ص ٩٧.

٢٤- قِراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وغيرهم بتشديد النون في (فذانّك) في قوله تعالى:" فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ" [سورة القصص(٣٢)]، ينظر ص ٤١٥.

٢٥- قِراءة ابن عباس، والأزرق عن أبي عمرو برفع (ملائكته) في قوله تعالى:"إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ" [سورة الاحزاب (٥٦)]، ينظر الهامش الأول ص ٧٣.

٢٦- قِراءة ابن أبي عبلة برفع (الحق) في قوله تعالى:"وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ" [سورة سبأ(٦)]، ينظر ص ٥٥.

٢٧- قِراءة حفص عن عاصم بنصب (فأطلع) في قوله تعالى:"لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى" [سورة غافر(٣٦)]، ينظر ص ٢٥٦.

٢٨- قِراءة الحسن، والأعمش، والمفضل عن عاصم بنصب (ثمود) في قوله تعالى:"وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ" [سورة فصلت(١٧)]، ينظر ص ٢٨٧.

٢٩- قِراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، وقتيبة عن الكسائي، وقتادة، والأزرق عن حمزه، وغيرهم بجر(المتين) في قوله تعالى:"إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ" [سورة الذاريات (٥٨)]، ينظر ص ٣٨١.

٣٠- قِراءة أبي السمال برفع (كل) في قوله تعالى:"إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ" [سورة القمر(٤٩)]، ينظر الهامش الثالث ص ١٧١.

٣١- قِراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب بتخفيف الميم في (لما) في قوله تعالى:"إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ" [سورة الطارق (٤)]، ينظر ص ٤٩.

٣٢- قِراءة عيسى بن عمر بنصب (القارعة) بفعل مضمرفي قوله تعالى: "الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ" [سورة القارعة (١)]، ينظر ص ٤٠٥.

فهرس الآحاديث النبوية، وأقوال الصحابة

١- قال صلى الله عليه وسلم:"إنّ امرأةً دخلت النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض"، ينظر ص ١٥٢.

٢- قال صلى الله عليه وسلم:"يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار"، ينظر الهامش الأول ص ١٤٣.

٣- قال صلى الله عليه وسلم:"التمس ولو خاتماً من حديد"، ينظر ص ٣١٦.

٤- قال صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها:" لولا قومك حديثوعهد بالإسلام لهدمت الكعبة"، ينظر ص ٣١٣.

٥- قال صلى الله عليه وسلم - كما رواه أبو الدرداء، رضي الله عنه - :"هل أنتم تاركو لي صاحبي"، ينظر ص ٣٦٩.

٦- قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:"نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"، ينظر ص ٢٩٧.

٧- قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:"أعزز عليَّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعاً مجدلا"، ينظر ص ١٨١.

٨- قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:"وإنْ فعل الله ذلك لكم أتؤمنون"، ينظر ص ٢٦٩.

٩- قال أبو الدرداء رضي الله عنه:"وما أنا لأدعها"، ينظر ص ٦٩.

فهرس الشواهد الشعرية

رقم الصفحة	الشاهد	القائل
	حرف الهمزة	
٣٤٣	إذا عاش الفتى مائتين عاماً – فقد ذهب المسرة، والفتاء	الربيع الفزاري
٤١٩	إنّ الذي وهو مُثرٍ لا يجود حَرٍ – بفاقةٍ تعتريه بعد إثراءِ	مجهول
١٢٥	وما أدري، وسوف إخال أدري– أ قومٌ آل حصنٍ أم نساء؟	زهيربن أبي سلمى
٣٥٨	ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ – بين بُصْرَي، وطعنةٍ نجلاء	عدي بن الرعلاء
٥٣	كإنّ سلافة من بيت رأس – يكون مزاجها عسل، وماء	حسان بن ثابت
١٧٦	نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلت – ردَّ التحية نطقاً، أو بإيماء	مجهول
٧٩	إنّ سليمي والله يكلؤها – ضنت بشيء ما كان يرزؤها	إبراهيم بن هرمة
١٢٥	ولا أراها تزال ظالمةً – تحدث لي قَرْحَة وتنكؤُها	إبراهيم بن هرمة
	حرف الباء	
١٥٩	سيري أُمامَ فإنّا الأكثرين حصىً– والطيبون إذاماينسبون أبا	الحطيئة
١٠٥	وإنّي وإنْ كنت ابن فارس عامر –وفي السر منها و الصريح المهذب فما سودتني عامر عن وراثة–أبى الله أن أسموبأم، ولا أب	عامر بن الطفيل
٣٨٢	سراة بني بكر تساموا – على كان المسوَّمةِ العِراب	مجهول
٨٨	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً – ولا ناعبٍ إلاببين غرابها	الأخوص الرياحي
٣٤٦،٧٧	وكائن بالأباطح من صديقٍ– يراني لو أُصبتُ هو المصابا	جرير
٣٨٨	فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا– فاذهب فمابك والأيامِ من عجب	مجهول
١٨٩	يبكيك ناءٍ بعيد الدار مغترب – ياَلَلكهول، ولِلشباب لِلعجب	أبوالأسود الدؤولي
٣٢٨	عيناً مطحلبةَ الأرجاءِ طاميةً–فيها الضفادع والحيتان تصطخب	ذو الرمة
٣٨٢	تريك سُنَّةَ وجهٍ غيرِ مقرفة – ملساء ليس بها خالٌ، ولا نَدَبُ	ذو الرمة

٣١٨	لمَّا اتق بيد عظيم جرمها - فتركت ضاحي كفِّه يتذبذب	مجهول
٣٥٩	أخٌ ماجدٌ لم يخزني يوم مشهد -كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه	نهشل بن حري
١٤٤	ولكن ديافيّ أبوه، وأمّه - بحوران يعصرنَ السليط أقاربُه	الفرزدق
١٩٨	فوالله ما نلتم وما نيل منكم - بمعتدلٍ وِفقٍ ولا متقاربِ	عبدالله بن رواحة
١٢٠	لولا توقع معترٍ فأرضيَه - ماكنت أوثرُ إترابا على ترب	مجهول
١٩٠	يا لَلرجال لِيوم الأربعاء أما - ينفك يحدث لي بعد النهي طربا	عبدالله بن مسلم
٣٣٩	شخْت الجُزارة مثلُ البيتِ سائرُه -من المسوح خِدَبٌ شوْقَبٌ خَشِبُ	ذو الرمة
١٥٠	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به - فقد جعلتك ذا مال وذا نشب	العباس بن مرداس
٧٢	إنّ السيوف غُدوَّها، ورواحَها -تركت هوازن مثل قرن الأعضب	الأخطل
٩٢	ما لي إلا آل أحمد شيعةٌ - وما لي إلا شعب الحق مشعب	الكميت بن زيد
٣٤٤	طافت أُمامةُ بالركبان آونةً - ياحُسنه من قوامٍ ما، ومنتقبا	الحطيئة
٣٢٧	فقالت له العينان: سمعاً، وطاعةً -وحَدَّرتا كالدر، لمَّا يثقَّب	مجهول
٦٤	أم الحليس لعجوز شهربه - ترضى من اللحم بعظم الرقبه	رؤبة
٢٦٥	وللخير أيام من يصطبر لها - ويعرفْ لها أيامها الخيرَ تعقب	طفيل الغنوي
٢٨٣	فأمّا القتال لا قتال لديكم - ولكن سيراً في عِراض المواكب	الحارث بن خالد
١٥٨	على حين ألهى الناس جُلُّ أمورِهم -فندلاً زريقُ المالَ ندل الثعالب	مجهول
٣٧٤	نجوتُ، وقد بلَّ المرادي سيفه - من ابن أبي شيخ الأباطح طالب	معاوية بن أبي سفيان
١٥٠	لدن بهز الكتف يعسل متنه - كما عسل الطريقَ الثعلبُ	ساعدة بن جؤية
٣١٠	فوالله، لولا الله تخشى عواقبه -لزعزع من هذا السرير جوانبه	مجهول
٣٨٢	ياصاح بلغ ذوي الزوجاتِ كلِّهم -أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عُرى الذنب	أبو الغريب النصري

٨١	هذا سراقة للقرءان يدرسه– والمرؤ عند الرشاإن يلقها ذيبُ	مجهول
٧٣	فمن يك أمسى بالمدينة رحله - فإنّي وقيَّارٌ بها لغريب	ضابىءالبرجمي
٨٩	عسى الكرب الذي أمسيت فيه - يكون وراءه فرج قريب	هدبة
٣٦٠	لئن صرت لا تحير جواباً - لبما قد ترى وأنت خطيب	صالحبن عبدالقدوس
	حرف التاء المثناة	
١٨٩	يا لَقومٍ لِزفرة الزفرات - ولعين كثيرة العبرات	مجهول
٣٥٩،١٦١	ربما أوفيت في علم - ترفعن ثوبي شمالات	جذيمة الأبرش
٢٢٠	زعمت تماضرأنني إمَّا أمت - يسددْ أبينوها الأصاغر خلتي	سلمى بن ربيعة
	حرف الجيم	
٢٧٣	متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا– تجدْ حطباً جزلاً،وناراً تأججا	الحطيئة
٤٠٢	كأنما ضربت قدّام أعينها – قطناً بمستحصد الأوتارمحلوج	ذو الرمة
٣٧٧	كأن أصواتَ مِن إيغالهن بنا–أواخرِ الميس أصوات الفراريج	ذو الرمة
	حرف الحاء المهملة	
٣٦٤،١٩٠	يا بؤس للحرب التي وضعت - أراهط فاستراحوا	سعد بن مالك
٩٠	قد كاد من طول البلى أن يمصحا	رؤبة
٢٧٧	سأترك منزلي لبني تميم - وألحق بالحجاز فأستريحا	المغيرة بنحبناء
	حرف الدال المهملة	
٣٠٠	إنّ الوفاء كما اقترحت فلوتكن - حيَّاً إذاً ما كنت بالمزداد	الشريف الرضي
٣٦٤	ومن البلية لا أبا لك أنني - ضُربت على الأرض بالأسداد	الأسود بن يعفر
١٧٥	تزود مثل زاد أبيك فينا - فنعم الزادُ زادُ أبيك زاداً	جرير
٣٦٩	فزججتها بمزجَّةٍ - زج القلوصَ أبي مزاده	مجهول
٣٦٦	نام الخليُّ، وما أحسُّ رقادي – والهمُّ محتضرٌ لديَّ وسادي	الأسود بن يعفر

	من غير ما سقمٍ، ولكن شفّني – همٌّ أراه قد أصاب فؤادي	
٣٥١	في خمسة عشرةمن جمادي –ليلةً لا أستطيع على الفراشِ رقادي	مجهول
٨٤	أرى الحاجات عند أبي خبيب – نكدن، ولا أميَّةَ بالبلاد	ابن الزبير الأسدي
٣١٢	كانوا ثمانين أوزادوا ثمانيةً – لولا رجاؤك قد قتلت أولادي	جرير
٤٠٥	وكأنه لهق السراة كأنه – ما حاجبيه معيَّنٌ بسواد	الأعشى
٣٦٩	أشمٌّ كأنه رجلٌ عبوسٌ – معاودِ جرأةً وقتِ الهوادي	مجهول
١٥٨	ألم يأتيك والأنباء تنمي – بما لاقت لبون بني زياد	قيس بن زهير
٣٥٣	قدني من نصر الحبيبين قدِي – ليس الإمام بالشحيح الملحد	حميد الأرقط
٢٠٦	بربك هل للصبِّ عندك رأفةٌ –فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدَّدا	مجهول
٢٧٢	فإن يك سيار بن مكرم انقضى –فإنّك ماء الورد إنْ ذهب الورد	المتنبىء
٣٧٥	يا مَن رأي عارضاً أُسَرُّ به – بين ذراعي، وجبهة الأسد	الفرزدق
٢٥٦	هل تعرفون لباناتي فأرجو أن –تقضي فيرتدَّ بعض الروح للجسد	مجهول
٣٦٧	وبالقوم الرسول اللهِ منهم – لهم ذلَّ القبائل من معدِّ	مجهول
٢٣٦	مُنّي إن تكن حقاً فماأحسن المنى –وإلافقد عشنا بها زمناً رغداً	مجهول
٢٧٣	متى تأته تعشو إلىضوء ناره –تجد خيرَنارٍ عندها خير موقد	الحطيئة
٥١	ثكلتك أمك إنْ قتلت لمسلماً – حلَّت عليك عقوبة المتعمد	عاتكة بنت زيد
٢٣٧	فما يتغير من بلادٍ، وأهلها – فمَّاغيَّر الأيام ودكم عني	مجهول
١٨٧	ألا أيُّهذاالمنزلُ الدارسُ الذي –كأنّك لم يعهد بك الحيَّ عاهِدُ	ذو الرمة
٢٩٦	لو يسمعون كما سمعت كلامها –خروا لعزة ركعاً، وسجودا	كثير عزة
٢٣٧	فإن تمس مهجور الفناء – فربما أقام به بعد الوفود وفود	أبوالعطاء السندي
٢٧	كأن وقد أتي حولٌ جريمٌ – أثافيها حماماتٌ ركودٌ	أبوالغول الطهوي

٣٩٥	معاوي إنّنا بشر فاسجع - فلسنا بالجبال ولا الحديدا	عقيبة بن هبيرة
٨٠	إذا ما الخبز تأدمه بلحم - فذاك أمّانة الله الثريد	مجهول
٢٢٧	يثني عليك، وأنت أهل ثنائه - ولديك إنْ هو يستزدك مزيد	عبدالله بن غنمة
١٢٠	ورجِّ الفتى ما إن رأيته - على السنِّ خيراً لا يزال يزيد	معلوط بن بدل
	حرف الراء المهملة	
٩٣	ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما - قابلته عين البصير اعتبار	مجهول
٣٦٧	مازال مُذ عقدت يداه إزاره - فسما فأدرك خمسة الأشبار	الفرزدق
٣٧٥	ولا نقاتل بالعصي - ولا نرامي بالحجارَه إلا عُلالة، أو بداهة - قارحِ نهد الجزارَه	الأعشى
٣٧٦	تؤم سناناً،وكم دونه - من الأرض محدودباً غارها	زهير
١٩١	يال بكرٍ انشروا لي كليباً - يال بكرٍ أين أين الفرار	المهلهلبنربيعة
٣٧٠	ألا يا صاحبي قفا المهارى- نسائل عن بثينة أين سارا بأي تراهم الأرضين حلّوا- أ الدبران أم عسفوا الكفارا	مجهول
٣٥٧	ربَّ في الناس موسرٍ كعديمٍ - وعديمٍ يخال ذا أيسار	مجهول
١٩٧	فليأزلنّ وتبؤكنّ لقاحه - ويعلّلنّ صبية بسمار	أبومكعب الأسدي
١٣١	جزى بنوهأبا الغيلان عن كبر -وحسن فعل كمايجزى سنمار	سليط بن سعيد
٣٥٨	ربما الجاملُ المؤبلُ فيهم - وعناجيج بينهنّ المهار	أبودؤاد الأيادي
٨٥	وما حب الديار شغفن قلبي - ولكن حب من سكن الديارا	قيس بن الملوح
٣٩٥	هل الدهرُ إلا ليلةٌ ونهارُها - وإلا طلوعُ الشمس ثمّ غيارُها	أبوذؤيب الهذلي
١٩٧	وقتيل مُرة أثارنّ فإنّه - فِرغٌ، وإن أخاكم لم يثأر	عامربن الطفيل
٣٧٢	فطافت ثلاثاً بين يومٍ، وليلةٍ-يكون النكير أن تضيف وتجأرا	النابغة الجعدي
٣٧٨	على حين مَن تلبث عليه ذنوبه-يرث شربه إذفيالمقام تدابرُ	لبيد بن ربيعة

١١٦	لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى –فما انقادت الآمال إلا لصابر	مجهول
٨٤	لا هيثَمَ الليلة للمطي – ولا فتى مثل ابن خيبري	مجهول
٣٤٠	اطلب، ولا تضجر من مطلب – فآفة الطالب أن يضجرا	مجهول
٤٠٢	صلى على عزةِ الرحمنُ وابنتِها –ليلى وصلى على جاراتها الأخر	الراعي النميري
٣٨٣	كم شامتٍ بي إن – هلكت وقائلٍ: لله دره	النابغة الذبياني
٣٧٢	هما خطتا إمّا إسارٍ، ومنةٍ – وإمّا دمٍ، والقتل بالحر أجدرُ	تأبط شراً
٣١٧	فلمَّا رأى الرحمن أن ليس فيكم –رشيداً، ولا ناهٍ أخاه عن الغدر	الأخطل
٣١٧	فصبَّ عليكم تغلب ابنة وائلٍ –فكانوا عليكم مثل راغية البكر	الأخطل
١٢١	وما ألوم البيض ألاّتسخرا – لمّا رأين الشمط القفندرا	أبو النجم
١١٦	فقلت له لا تبك عينك إنّما – نحاول ملكاً، أو نموتَ فنعذرا	امرؤ القيس
٧٤	فلا أب، وابناً مثل مروان وابنه –إذا هو بالمجد ارتدى، وتأزرا	الفرزدق
٤١١	هي ابنتكم وأختكم زعمتم – لثعلبة بن نوفلٍ ابن جسر	مجهول
٣٠١	لو كان قتلي يا سلام فراحةٌ – لكن فررت مخافةً أن أوسرا	عامربن الطفيل
١٩٣	فيا الغلامان اللذان فرَّا – إياكما أن تُكسبانا شرَّا	مجهول
٣٠	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم – إذ هم قريش، وإذما ما مثلَهم بشر	الفرزدق
٨١	وإنّي متى أشرف على الجانب الذي –به أنت من بين الجوانب ناظرُ	ذو الرمة
٣٧٢	في بئر لا حورٍ سرى وما شعر	العجاج
٢٣٧	إنْ لم يصبك عدوٌ في مناوأةٍ –فقد يكون لك المعلاة، والظفر	مجهول
١٠٧	حراجيج ما تنفك إلا مناخةً –على الخسف، أو نرمي بها بلداً قفرا	ذو الرمة
١٢٠	إنّي وقتلي سليكاً، ثمّ أعقلَه – كالثور يضرب لمَّا عافت البقر	أنس بن مدركة
٣٧١	وفاق كعبُ بجيرمنقذٌ لك من –تعجيل تهلكة والخلدِ في سقرا	جبير بن زهير
١٥٨	ألا هل أتاها والحوادثُ جمَّةٌ –بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا	امرؤ القيس

٣٢٩	قهرت العِدى لامستعيناً بعصبةٍ –ولكن بأنواع الخدائع،والمكر	زياد بن يسار
٣٦٠	بما قد أرى تلك الدياروأهلها –وهن جميعات الأنيس عوامر	كثير عزة
٣٦٨	ياتيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لكم – لا يلقينَّكم في سوأةٍ عمرُ	جرير
٣٥٢	رأيتك لمَّا أن عرفت وجوهنا –صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو	الرشيدبن شهاب
٨٢	أبا الأراجيزيا بن اللؤم توعدني –وفي الأراجيز خلت اللؤم،والحورُ	اللعين المنقري
٣٧٤	استقدرالله خيراًوأرضَيْنَ به –فبينما العُسر إذ دارت مياسيرُ	حريث بن جبلة
١٠٢	دست رسولاًبأن القوم إن –قدروا عليك يشفوا صدوراً ذات توغير	الفرزدق
	حرف الزاي المعجمة	
١٦٦	وهن وقوفٌ ينتظرن قضاءَهُ –بضاحي غَداةٍ،أمرَه،وهوضامز	الشماخ
	حرف السين المهملة	
٩٠	عسى الغويرُ أبؤساً	الزباء
٣٢٩	سريعاًيهون الصعب عندأولي النهى –إذابرجاء صادق قابلوه البأسا	مجهول
٣٧٤	أعلاقةً أم الوليد بعد ما –أفنان رأسك كالتغام المخلس	المرار الفقعسي
	حرف الطاء المهملة	
١٢٥	فلا والله نادى الحيُّ ضيفي – هدوءً بالمساءَةِ، والعِلاطِ	المتنخل الهذلي
	حرف العين المهملة	
١٩٠	تكنفني الوشاة فأزعجوني – فيا لَلناسِ لِلواشي المطاع	قيس بن زريح
٣٧٧	كم في بني سعد بن بكر سيِّدٍ – ضخم الدسيعةِ ماجدٍ نفّاعِ	الفرزدق
٤١٣	ثلاث مئين قد مررن كواملا – وها أنذا أرتجي مرَّ أربع	مجهول
٩٠	لعلك يوماً أن تلم ملمّةً – عليك من اللاتي يدعنّك أجدعا	متمم بن نويرة
٢٠١	لعمري وماعمري عليَّ بهينٍ –لقد نطقت بُطلاً على الأقارع	النابغة الذبياني
٨١، ٢٤٢	يا أقرع بن حابس يا أقرع – إنّك إن يصرع أخوك تصرعُ	جرير البجلي
١٥١	مِنَّا الذي اختير الرجال سماحةً –وجوداًإذاهبَّ الرياحُ الزعازعُ	الفرزدق

٢٥٤	لا تجزعي إن منفساً أهلكته– فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي	النمر بن تولب
٢٠١	لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم– ليعلمَ ربي أن بيتي واسع	مجهول
٣٧٧	كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى – وشريفٍ بخله قد وضعه	أنس بن زنيم
١٢٣	وما ذاك ابن عمي، ولا أخي –ولكن متى ماأملكالضر أنفعُ	العجير السلولي
٣٦٠،١١٧	إذا أنت لم تنفع فضر فإنّما – يراد الفتى كيما يضرُّ، وينفعُ	النابغة الجعدي
٧٤	لا نسبَ اليوم، ولاخلةً – اتسع الخرق على الراقع	أنس بن العباس
٣٦٧	وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى –ثلاث الأثافي والديار البلاقِعُ	ذو الرمة
٢٠٥	إذا قلت قدني قال بالله حِلفةً – لتغنيَ عنِّي ذا إنائِك أجمعا	حريث بن عناب
٥٥	وما كان حصن، ولا حابس – يفوقان مرداس في مجمع	العباسبن مرداس
٢٥٦	يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصرَ ما –قدحدثوك فماراءٍ كمَن سمعا	مجهول
٣٤٦	وكأين رددنا عنكم من مدجَّجٍ–يجيءأمام الألف يردي مقنَّعا	عمرو بن شأس
حرف الفاء المفردة		
٣٩	بني غذانة ما إن أنتم ذهبٌ–ولا صريف ولكن أنتم الخزف	مجهول
٣٧٥	تسقي امتياحاً ندى المسواكَ ريقتها –كما تضمّن ماءَ المزنةِ الرصفُ	جرير
١٦١	الحافظو عورةَ العشيرة لا – يأتيهم مِن وراءنا نطف	عمروبن امرىء القيس
٩٣	ما كان من بشر إلا ومنيِّته – محتومةً لكنّ الآجال تختلف	مجهول
١٢٠	للبس عباءةٍ، وتقرَّعيني – أحب إليَّ من لبس الشفوف	ميسون بنت بحدل
١٤٠	تنفي يداها الحصى في كل هاجرة–نفي الدراهيم تنقاد الصياريف	الفرزدق
١٩١	ألا يا فابك شوّالا لطيفا – واذري الدمع تسكاباً،وكيفا	جدابةبنت خويلد
حرف القاف المثناة		

٩٠	يوشك من فرَّ من منيته – في بعض غراته يوافقها	أميةبن أبي الصلت
٢٧٥،٢٢٣	ومَن لايقدم رجله مطمئنة–فيثبتها في مستوى الأرض يزلق	زهير
٢٩٨	لو أن بالعلم تعطى ماتعيش به–لما ظفرت من الدنيا بثفروق	مجهول
٢٠٥	أما والله أنْ لو كنت حرَّاً – وما بالحرِّ أنت، ولا العتيق	مجهول
١٩٧	فهم الرجال وكل ذلك منهم– تجدنّ في رحبٍ وفي متضيقٍ	مجهول
١٧٦	والتغلبيون بئس الفحلُ فحلُهم – فحلاً، وأمهم زلاء منطيق	جرير
	حرف الكاف	
٤١٥	أولا لك قومي لم يكونوا أشابةً–وهل يعظ الضليل إلاأُولا لكا	هبيرةبن عبدمناف
٤١٣	تعلمن ها لعمرالله ذا قسماً–فاقصد بذرعك وانظرأين تنسلك	زهير
	حرف اللام	
٣٥٦	كما ما امرئٍفي معشرغير قومه–ضعيف الكلام شخصه متضائل	إبراهيم بن هرمة
٢٢٧	فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب–لعلك تهديك القرون الأوائل	لبيد بن ربيعة
٦٣	محمد تفد نفسك كل نفس – إذا ما خِفت من شيءٍ تبالا	أبو طالب
١٧٤	لبست سربال الشباب أزورها – ولنعم كان شبيبة المختال	مجهول
٤١١	أبوحنش يؤرقنا وطلقٌ – وعمّار،وآونةً أثالا	عمر بن أحمد
٢٦٣	فإن تفق الأنام، وأنت منهم – فإن المسك بعض دم الغزال	المتنبىء
٣٩، ١٩٦	حلفت لها بالله حلفة فاجر–لناموا فماإن من حديثٍ ولاصالي	امرؤ القيس
٣٩٦	ويأوي إلى نسوةٍ عطَّلٍ – وشعثٍ مراضيع مثل السعالي	أميةبن أبي عائذ
٣٥٩	ربما تكره النفوس من الأمرله فرجةٌ كحلِّ العقال	أميةبن أبي الصلت
٣٤	كمنية جابر إذ قال ليتي – أصادفه، وأفقد جُلَّ مالي	زيد الخيل
١٥٦	فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة–كفاني ولم أطلب قليل من المال	امرؤ القيس

٦٤	خالي لأنت، ومَن جرير خاله – ينل العلا، ويكرم الأخوالا	مجهول
١٥٠	هذا النهار بدا لها من همِّها – ما بالها بالليل زال زوالها	الأعشى
٢٥	فلا تلحني فيها فإنّ بحبها – أخاك مصاب القلب جمٌ بلابله	مجهول
١٤١	فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها – وحُبَّ بها مقتولةً حين تقتل	الأخطل
٣٥٤	قروم تسامى عند باب دفاعه–كأنْ يؤخذ المرءالكريم فيقتلا	النابغة الذبياني
٣٧٥	أنجب أيام والداه به – إذ نجلاه فنعم ما نجلا	الأعشى
٣٣٣	خرجت بها أمشي تجرُّوراءنا–على أثرَيْنَا ذيل مِرطٍ مرحَّلِ	امرؤ القيس
٣٣٥	كن للخليل نصيراً جارأو عدلا–ولاتشحَّ عليه جاد أو بخلا	مجهول
٢٦٤	إذا الهمُّ أمسىوهوداءٌ فامضِهِ–ولست بممضيهوأنت تعادله	الحارث بن بدر
٨٥	كأن نسج العنكبوت المرمل – على ذرا قلاّمِه المهدل	العجاج
١٥٨	وقد أدركتني والحوادثُ جمةٌ–أسنة قومٍ لاضعاف،ولا عزل	جويرية بنت بدر
٣٦٨	يا زيدَ زيدَ اليعملات الذبل – تطاول الليل عليك فانزلِ	عبداللهبنرواحة
٢١٧	إذا النعجة الأدماءكانت بقفزة–فأيَّان ماتعدل بها الريح تنزل	مجهول
١٣٦	فهيهات هيهات العقيقُ وأهلُه–وهيهات خِلٌّ بالعقيق نواصلُه	جرير
١٧٤	أروح ولم أحدث لليليزيادةً–لبئس إذاًراعي المودةِ والوصل	أبوهلال الأحدب
٤١٨	ذاك الذي وأبيك تعرف مالكٌ – والحق يدفع ترّهات الباطل	جرير
٣٢٨	وقفت بربع الدارقد غيَّر البِلى –معارفها والساريات الهواطل	النابغة الذبياني
٤١١	يوماً تراها كشبه أردية الـ – عَصْب، ويوماً أديمَها نَغِلا	الأعشى
٣١٦	فلمااجتزنا ساحةالحىوانتحى–بنابطنخبت ذى قفاف عقنقل	امرؤ القيس
٣٣١	كائن دُعيت إلى بأساءَداهيةٍ – فما انبعثتُ بمزؤودٍ ولا وكلٍ	مجهول
٢٢٨	صعدة نابتة في حائر – أينما الريحُ تميلْها تملْ	كعب بن جعيل
١٢٠	ما إن يمسُ الأرض إلامنكبٌ منه–وحرفالساق طيَّ المحمل	أبوكبير الهذلي

١٥٠	أستغفرالله ذنباً لست محصيه–رب العباد إليه الوجه والعمل	مجهول
٣٤	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم–فإنّي شريت الحلم بعدك بالجهل	أبو ذؤيب الهذلي
٣٥٧	لو كنت في خلقاء أورأس شاهق–وليس إلى منها النزولِ سبيل	مجهول
١٨٢	فبادرن الديار يزفن فيها – وبئس من المليحاتِ البديلُ	رفاعة بن عاصم
٣٧٦	كما خط الكتاب يكف يوماً – يهوديٍّ يقارب، أو يزيل	أبوحية النميري
٣٠٥	لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة – تدع الحوائم لا يجدن غليلا	جرير
١٦١	فألفيته غير مستعتب – ولا ذاكرَ الله إلا قليلا	أبوالأسودالدؤولي
١٩٩	حلفت برب الراقصات إلى منى–تغول البلاد نصها،وزميلها لئن عاد لي عبدالعزيز بمثلها – وأمكنني منها إذن لا أقيلها	كثير عزة
٣٥١	على أنني بعد ما قد مضى – ثلاثون للهجر حولاً كميلاً	العباس بن مرداس
٣٥٩	لا يضيع الأمين سراً، ولكن– ربما يحسبُ الخؤون أميناً نهيل	مجهول
	حرف الميم	
٣٧١	كأن برزون أباعصام–زيدٍ حمارٌدق باللجام	مجهول
٣٨٤	فكيف إذا رأيت ديار قومٍ – وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ	الفرزدق
٢٢٢	فطلقها فلست لها بكفءٍ – وإلا يعلُ مفرقك الحسام	الأحوص الأنصاري
٤٠١	ألم ترني عاهدت ربي، وإنّني – لبين رتاج قائماً، ومقام	الفرزدق
٨٠	سلام الله يا مطر عليها – وليس عليك يا مطر السلام	الأحوص الأنصاري
٣٧٦	لمارأت ساتيدما استعبرت – لله در اليوم من لامها	عمرو بن قميئة
٣٣٥	خالي ابن كبشة قدعلمت مكانه– وأبو يزيدورهطه أعمامي	امرؤ القيس

١٠٩	إنّ الذين قتلتم أمس سيدهم –لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما	أبو مكعت
٣٥٠	تخيره فلم يعدل سواه – فنعم المرء مِن رجلٍ تهام	أبوبكربن الأسود
٤٢	ولقد علمت لتأتينّ منيتي – إنّ المنايا لا تطيش سهامها	لبيد بن ربيعة
٣٦٤،١٩٠	قالت بنوعامرٍ خالوبني أسدٍ– يا بؤس للجهل ضرَّاراً لأقوام	النابغة الذبياني
٣٦٠	لا تشتم الناس كما لا تشتم	رؤبة
٣٦٠	وإنّي لأطوي الكشح من دونما انطوى– وأقطع بالخرقَ الهبوعِ المراجم	مجهول
٢٤٣	ومَن لايزل ينقادللغي والهوى– سيُلفى على طول السلامة نادما	مجهول
٣٥٨	وننصر مولانا ونعلم أنه – كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ	عمرو بن البراقة
٣٧٥	نرى أسهماً للموت تصمي ولا تنمي – ولا نرعوي عن نقص أهواؤنا العزمِ	مجهول
٣١٠	لولاالحياء وأن رأسي قدعسا– فيه المشيب لزرت أمَّ القاسم	عدي بن الرفاع
٣٥٨	ماويّ يا ربتما غارةٍ – شعواء كاللذعة بالميسم	ضمرة النهشلي
٣٦٠	إنّا لممّا نضربُ الكبش ضربةً–على رأسه تلقي اللسان من الفم	أبوحية النميري
٣٩١	ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعِزّةٌ – وآلِ سبيعٍ، أو أَسُوءَك علقما	الحصين بن حمام
٢٠٣	عمّرتُك الله إلا ما ذكرت لنا –هل كنت جارتنا أيام ذي سلم	الأحوص الأنصاري
٣٦١	ويوماًتوافينا بوجه مقسّم–كـ أن ظبيةٍ تعطوإلىوراق السلم	باعث بن صريم
٣٨٤	يا دارعبلة بالجواء تكلمي– وعمي صباحاً دارعبلة واسلمي	عنترة بن شداد
٢٦٢	فلا تكتمنّ الله ما في نفوسكم – ليخفى، ومهما تكتم الله يعلم يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر – ليوم الحساب أو يعجل فينقم	زهير
٣٣٣	لقي ابني أخويه خائفاً – منجدَيه فأصابوا مغنما	مجهول

٣٧٧	هما أخوافي الحرب مَن لاأخا له–إذاخاف يوماًنبوةً فدعاهما	درنا بنت عبعبة
٧٥،٥٢	ألم تر أني، وابن أسود ليلةً– لنسري إلى نارين يعلوسناهما	مجهول
١٦١	العاكفين على متيف جنابه – الفارجي بابَ الأمير المبهم	مجهول
٢٦	أ بعد بُعدٍتقول الدارجامعةً– شمليبهم أم تقول البعد محتوماً	مجهول
١٢٨	صددتفأطولت الصدود وقلّما –وصالٌعلى طول الصدودديدوم	المرار الفقعسي
٣٣٥	عهدتك ماتصبو وفيك شبيبة– فما لك بعد الشيب صبّاً متيَّماً	مجهول
٣٢	إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم – يرين من أجاره قد ضيما	مجهول
٣٨٣،١١٧	لا تنه عن خلق، وتأتيَ مثله – عارعليك إذا فعلت عظيم	أبوالأسودالدؤولي
١١٦	وكنت إذا غمزت قناة قوم – كسرت كعوبها، أو تستقيما	زياد الأعجم
٧٢	مروان مروان – أخو اليوم اليمي	أبوالأخزرالحماني
٣٥٩	لعمري إنّني، وأبا حميد –كما النشوانُ، والرجلُ الحليمُ	زياد الأعجم
٣٥٩	فإنّ الحمرمن شرِّ المطايا – كما الحبطاتُ شرُّ بني تميم	زياد الأعجم
	حرف النون	
٤١٨	تعالفإنْ عاهدتني لاتخونني– نكن مثل مَنياذئب يصطحبان	الفرزدق
١٠٧	فإنْ لا يكنها، أو تكنه فإنّه – أخوها غذته أمُّه بلبانها	أبوالأسودالدؤولي
٤٧	أنكرتهابعد أعوامٍ مضين لها– لاالدارُ داراًولا الجيران حيراناً	مجهول
٣٥٧	إنّ عمراً لاخيرفي اليوم عمروٍ– إنّ عمراًمكثرُالأحزان	مجهول
٣٤	ولي نفس أقول لها إذا ما – تنازعني لعلي، أو عساني	عمرين حطات
٢٤٢	مَن يفعل الحسنات الله يشكرها– والشرُّبالشرّعند الله مثلان	عبدالرحمن بن حسان بن ثابت
٣٧٧	يارب غابطنا لو كان يطلبكم – لاقى مباعدة منكم وحرمانا	جرير
٣٧١	حنت قلوصي حين لا حين محن	مجهول
٣٣	حتى تراها وكأنّ وكأنْ – أعناقها مُشدَّداتٌ بقَرَن	مجهول

٢٤٤	غير مأسوف على زمن - ينقضي بالهم والحزن	أبو نواس
١٩٣	من أجلك يا التي تيمت قلبي - وأنت بخيلة بالود عنِّي	مجهول
٣٥٣	أيها السائل عنهم، وعني - لست من قيس، ولا قيس مني	مجهول
٢٥٦	رب وفقني فلا أعدلَ عن - سنن الساعين في خير سنن	مجهول
١٩٦	تالله قدعلمت نفس إذا قذفت- ريح الشتاءبيوت الحيّ بالعُنَنِ	زهير
١٠٣	فوالله ما فارقتكم قالياً لكم - ولكنّ ما يقضي فسوف يكون	الأفوه الأودي
٣٧٢	مابال جهلك بعد الحلم والدين- وقدعلاكمشيبٌ حين لا حينِ	جرير
٣٩	وما إنْ طبنا جبن ولكن - منايانا، ودولة آخرينا	فروة بن مسيك
٢٦٧	وإنْ دعوتِ إلىجُلّيومكرمةٍ- يوماًسراة كرامالناس فادعينا	بشامة بن حزن
٢٠٥	والله لن يصلوا إليك بجمعهم -حتى أُوسَّد في التراب دفينا	أبو طالب
٣٦٥	أ بالموت الذي لابد أني - ملاقٍ لا أباك تخوفيني	أبوحية النميري
١٥٨	شجاك أظن ربعُ الظاعنينا - ولم تعبأ بعذل العاذلينا	مجهول
٢٠٦	رُقيُّ بعمركم لا تهجرينا - ومنينا المنى، ثم امطلينا	عبيدالله بن قيس
٢٦	أ جهالاً تقول بني لؤي - لعمر أبيك أم متجاهلينا	الكميت بن زيد
٢٠٣	قالت له: بالله يا ذا البرزين - لمّا غَنِثْتَ نفساً، أو اثنتين	مجهول
	حرف الهاء	
٣٣١	وما رجعت بخائبةٍ ركابٌ - حكيم بن المسيب منتهاها	القحيف العقيلي
٣٣٣	عهدتُ سعادَ هوىً معنًّى - فزدت وعاد سُلواناً هواها	مجهول
٨٠	إنَّا بني منقرٍقومٌ ذوو حسب - فينا سراة بني سعد وناديها	عمرو بن الأهتم
	حرف الياء	
٨٧	بدا ليأني لست مدرك مامضى- ولاسابقٍ شيئاًإذاكان جائيا	زهير
٢٥	لتقربن قرباً جُلذيّا - مادام فيهنّ فصيلٌ حيّا	ابن ميادة

٢٠١	لئن كان ماحدثته صادقاً – أصمْ في نهار القيظ للشمس ضاحيا	مجهول
٤٦	وحلت سواد القلب لا أنا باغياً –سواها ولا في حبها متراخياً	النابغة الجعدي
٣٥	عددت قومي كعديد الطيس – إذا ذهب القوم الكرام ليسي	رؤبة
٤٦	إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى – فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا	المتنبيء
٤١٤	نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا – فقلت لهم: هذا لها وها ذا ليا	لبيد بن ربيعة
٨٤	هي الدار إذ ميٌّ لأهلك جيرةٌ – لياليَ لا أمثالَهن لياليا	ذو الرمة
٣٤٠	ضاحكًا ما قبلتها حين قالوا – نقضوا صكَّها ورُدَّت عليَّا	مجهول
١١٤	وقائلة خولان فانكح فتاتهم – وأكرومة الحيّين خِلوٌ كما هيا	مجهول

فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحة
حرف الهمزة	
أبان بن تغلب	٢٤٠
إبراهيم بن هرمة	٧٩، ١٢٥، ٣٥٦
إبراهيم النخعي	٣٨٨
ابن أبي إسحاق	٥٥
ابن أبي الربيع	٤٣، ٤٩، ٣٣٦
ابن أبي العافية	٤٩
ابن أبي عبلة	٥٥، ١٤١
ابن الأثير	٢٩٩
ابن الأخضر	٤٩، ٣٦٠
ابن أم قاسم=المرادي	
ابن الأنباري	١٣، ٣٩، ٧٠، ٨٨، ٩٧، ١١٦، ١٣٢، ١٣٦، ١٤١، ١٤٦، ١٩٣، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٢١، ٢٤٦، ٢٦٥، ٢٧١، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦٨-٣٧٠، ٤٠٩
ابن بابشاذ	١٢٥، ٣٤١، ٤١٣-
ابن برهان	٨٨، ١٦٦، ١٨١، ١٨٧، ٢٧٠، ٣٣٨
ابن جندل	٧٠
ابن جني	٤٠، ٤٦، ٦٤، ٦٦-٦٨، ٩٦، ١٠٧، ١٤٦، ١٥٣، ١٨١، ١٨٣، ١٨٧، ١٩١، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٤٧، ٢٥٨، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٠٥، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٣٩، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٨، ٣٨١
ابن جمعة	٤٣،٥١، ١٩٨،٢٢٩،٢٤٤،٢٤٦،٢٨٦، ٢٩٦، ٣٣٢

ابن الحاجب	١١-، ٢٠-، ٣١، ٧٨، ٨٣، ١٧٠، ١٩٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٣-، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٨٥-، ٢٩٤-٢٩٦، ٣٠٧، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٧١، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤١٤
ابن حمدون	٢١٧
ابن خالويه	٢٧١
ابن الخباز	١٩٨، ٣١٠
ابن خروف	١٣٧، ١٨٥، ٣٠١، ٣١١، ٣١٦، ٣٦٠
ابن درستويه	٣١، ٦٢، ٧٠، ٢٨٦
ابن دريد	١، ٩، ٢٧١
ابن الدهان	٢٩٩
ابن ذكوان	٣٣٥
ابن الرماك	٣٦٠
ابن الزبير الأسدي	٨٤
ابن السراج	١١، ٣٠، ٤٠-، ٤٣، ٤٧، ٦٣، ٦٧، ٧٣، ٧٩، ٩١، ٩٧، ١٠١-،١٠٦، ١٠٨، ١٢١،١٢٣، ١٢٩، ١٧٣، ١٧٥-، ١٧٨-، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٦، ٢١٥، ٢٤٤،٢٥٨، ٢٦٣،٢٧٣،٢٨٠-،٣١٥، ٣٣١-، ٣٤١، ٣٤٤-، ٣٥١، ٣٧٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩
ابن سعدون	٢٩٩
ابن سمحون	٢١٠
ابن السيد	٦٥، ٩٧، ١٠٤، ١١٦، ١٤٣، ١٨١، ١٨٧، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٤٣، ٢٨٦
ابن سيده	١، ٢٤٤

ابن الشجري	١٤، ٢٠، ٣٧، ٤٦، ٧٣، ١٣١، ١٤١، ١٥٣، ١٥٩، ١٦٥-، ١٧٤، ٢٢٦، ٢٦١-، ٢٩١، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣١٢-، ٣٢٢، ٤٠٣
ابن الصائغ	٣٠٢
ابن الضائع	٣٠٢
ابن طاهر	١٣٧، ٣٦٠
ابن الطراوة	٢١٠، ٣٥٢
ابن طولون	٢٣، ١٢٥، ٣٤١، ٣٤٩
ابن عامر	١٣٢، ١٤٠، ٣٣٥، ٣٦٩، ٤٠٧
ابن عباس (عبد الله)	٧٣، ١٢٢، ٣٣٥، ٣٩٦، ٤٠١
ابن العربي	٣٠٢
ابن عصفور	٧، ٩-١١، ١٦، ٢٠-، ٢٣، ٢٩-، ٤٩، ٦٥، ٦٧، ٨٨، ١٠٤، ١٠٩، ١٢٩، ١٣٧، ١٤٩، ١٨٣، ١٩٣، ٢٠٢،٢٠٤، ٢١٧-،٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨،٢٥٧-، ٢٦٥،٢٧٥، ٢٧٨، ٢٩٤، ٣٠٩، ٣١٧،٣٢٠، ٣٢٦،٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٤-، ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٩٢-، ٣٩٦، ٤٠٠
ابن عقيل	١٠، ٢٢-، ٢٨، ٤٣، ٤٦، ٥٤، ٦٠، ١٢٩، ١٨٥-، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٢-، ٢٨٢، ٣٣٤-، ٣٤٩، ٣٨٣
ابن غازي	٢٧٨، ٢٩٣
ابن فارس	٦٦
ابن قتيبة	٩
ابن القيم	٦٦، ١٠٩، ٢٢٢-، ٢٤٨، ٢٦٨، ٣٠٢، ٣٤٩

ابن كثير	٤٩، ٥٥، ٤١٥
ابن كيسان	٢٩، ٣١،٤٦، ١٦٦،١٨٤، ١٨٦، ٣٣٨، ٣٤١، ٤٠٣
ابن مالك	٧، ١٠، ١٢، ١٤، ١٩–، ٢٢، ٢٤–٢٦، ٢٨، ٣٢–، ٣٦، ٣٨–، ٤١–٤٣،٤٦–، ٤٩–،٥٢، ٥٧،٦٠، ٦٢، ٦٥–٦٨،٧٥، ٨٢–،٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٧–١٠٠، ١٠٣–١٠٥، ١٠٧،١١٦، ١١٩، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٧–، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٦–، ١٧٤–١٧٦، ١٨١–،١٨٤–، ١٨٧،١٩١،١٩٨،٢٠١– ، ٢٠٤–، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٢–، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٦،٢٤١–،٢٤٤،٢٤٦–٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٦– ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٤–، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٨٠–، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥–، ٣٠١، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٥–٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٥–٣٢٧، ٣٢٩–٣٣٥، ٣٣٧– ٣٣٩،٣٤٢، ٣٤٨–٣٥٠،٣٥٣، ٣٥٧–، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٣–، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٧–، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٣–، ٤٠٨–، ٤١٤، ٤١٩
ابن مجاهد	٢٧١
ابن مسعود	٥١، ٨٨، ١٢٢، ١٤١، ٣٨٩، ٤٠٥
ابن معطي	٣١، ٤٢، ٥٠، ٥٤، ٨٦، ١١٧، ١٣٨، ١٨٣، ١٩٨، ٣٤٣، ٣٦٥، ٤١٢
ابن ملكون	١٣٧
ابن ميادة	٢٥
ابن الناظم	٢٣، ٤٣، ٥١، ٦٣، ٦٥، ٢٦٨، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٢١، ٣٢٦–، ٣٣٤–، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٧٠

ابن النحاس الحلبي	٢٥٧، ٢٦٨، ٣٣٤، ٣٥٠
ابن نور الدين	٨٨، ٢٧٥، ٢٧٨، ٣١٨
ابن هشام الأنصاري	٥، ٩، ١٢، ١٥، ٢٢-، ٤١، ٤٣، ٥٠، ٥٤، ٥٨، ٦٩، ٩٧،١٠٤، ١٢٥، ١٤٩، ١٦٧، ١٩٥-، ٢٠٥، ٢١٤-، ٢١٧، ٢٢٢-، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥-، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٣-،٢٥٨، ٢٦٠،٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٨-٢٩٠،٢٩٣-٢٩٦، ٣٠١،٣٠٣، ٣٠٥-، ٣٠٨، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧-، ٣٢٩-، ٣٤٥، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٦٠-٣٦٢، ٣٧٣، ٣٨٧-، ٤٠٣، ٤٠٥-٤٠٧
ابن هشام الحضرمي	٣٠٢
ابن هشام الخضراوي	٣٠٢
ابن هشام اللخمي	٣٠٢
ابن الوردي	١٥٢، ١٥٤، ١٩٨، ١٩٠، ٢٦٨، ٢٨٠
ابن ولاد	١٥٩، ٢٠٨، ٢٨٨، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٨٤-
ابن يعيش	٧، ١٣، ٢٠، ٥١، ٦٤، ٦٦، ٨١، ١٢٦، ١٣٥، ١٩٨، ٢٠٦، ٢١٣-٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٨٦، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٢٧، ٣٣١-، ٣٣٤، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦١-، ٤١٨
أبوالأخزرالحماني	٧٢
أبوإسحاق الشيرازي	٣٣٩
أبوالأسود الدؤولي	٥٥، ١٠٧، ١١٧، ١٦١، ١٨٩، ٣٨٣
أبوالبقاء العكبري	٣٠٧، ٤٠٥
أبوجعفر بن الزبير	٢٢٢
أبوجعفر المدني	٣٣٠

أبوحاتم السجستاني	٩، ١٠٧، ٣٣٠
أبوالحجاج الأعلم	٢١٠
أبوالحسن الأبذي	٢٢٢
أبوحيان الغرناطي (أثير الدين)	٥، ٧، ١٢–، ١٥، ٢٠–، ٢٣، ٢٥، ٢٩–٣٢، ٣٥، ٣٩، ٤١–٤٣،٤٦، ٤٩–، ٦٠، ٦٢، ٦٧، ٩٢، ١١٦، ١٢٥–، ١٥٧،١٦٦، ١٧٤،١٨٣، ١٨٥، ١٩٥–١٩٨، ٢٠٤–، ٢١٤،٢١٧،٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٥،٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٧–، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠–، ٢٩٤–، ٢٩٩–٣٠٢،٣٠٤، ٣٠٩،٣١١، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧–، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٣٤–، ٣٣٩، ٣٤١–، ٣٤٤–، ٣٤٧–، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٨٢، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٤، ٤٢٢
أبوحية النميري	٣٦٠، ٣٦٤، ٣٧٦
أبودؤاد الأيادي	٣٥٨
أبوالدرداء	٦٩، ٣٣٠، ٣٦٩
أبوذؤيب الهذلي	٣٤، ٣٩٥
أبوزيد الأنصاري	٩، ٢٨١
أبوالسمال	١٧١
أبوطالب	٢٠٥، ٣٧٥
أبوطاهر السلفي	٣٠٢
أبوعبيدة	٤٤، ١٠٥، ٣٣٠، ٣٧٠، ٣٧٨
أبوعلي الجلولي	٣١
أبوالعطاء السندي	٢٣٧

أبوعمر الدوري	٢٠٤
أبوعمرو	٤٤، ٤٩، ٧٣، ٢٨١، ٣٣٠، ٤٠٧، ٤١٥
أبوالغريب النصري	٣٨٢
أبوالغول الطهوي	٢٧
أبوالقاسم البلخي	٣٣٥
أبوكبير الهذلي	١٢٠
أبوالمؤيد المكي	٣٣٩
أبوالمظفر الأبيوري	٢٦٩
أبومكعب الأسدي	١٩٧
أبومكعت	١٠٠
أبوالنجم	٩٠، ١٢١، ٣٥٩
أبونواس	٢٤٤
أبوهلال الأحدب	١٧٤
أبي بن كعب	٨٨، ١٢٢
الأحوص الأنصاري	٨٣،١٦٧، ٢٠٣، ٢٢٢
الأخطل	٧٢، ١٤١، ٣١٧
الأخفش الأوسط	١٣، ٤٩
الأخفش الصغير	٩، ١٢، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٢٩-، ٣٧، ٤٠، ٥٠، ٦٥، ٧٣، ٨٨، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٩، ١٠٨، ١١٤، ١١٦، ١٢٣، ١٢٩، ١٤١، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٩، ١٨٣-، ١٨٧، ٢٠٥-، ٢١١، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٨-، ٢٩١، ٣٠٩، ٣١٧، ٣٢٠-٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٧-، ٣٤٤، ٣٥٢، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٥

الأخفش الكبير	٢٥
الأخوص الرياحي	٨٨
الأزرق	٧٣، ٣٨١
الأسود بن يعفر النهشلي	٣٦٤، ٣٦٦
الأشموني	٢٣، ٢٠٢، ٢٢٩، ٣٤٩–
الأصبهاني الباقولي	٢١، ٣٦، ٤٩، ٦٠، ٦٦، ١٤١، ١٥٨، ٢٤٢، ٢٦٣، ٢٧١، ٣٩٦
الأصمعي	٢٩، ٥٥، ١٠٧، ٢٤٣، ٣٣٠، ٣٣٤، ٣٧٨
الأعشى	٦٣، ١٤١، ١٥٨، ١٦٤، ٣٧٥–، ٤٠٥، ٤١١
الأعلم الشنتمري	٣٠، ٦٧، ١٩٣، ٢١٢، ٣٦٠، ٣٧٣، ٣٨٢، ٣٨٤
الأعمش	٢٤٠، ٢٨٧، ٣٨١، ٣٨٩
الأغلب العجلي	٣٣
امرؤ القيس	٣٩، ١١٦، ١٥٦، ١٥٨، ١٩٦، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٥
أمية بن أبي عائذ	٣٩٦
أمية بن أبي الصلت	٨٩، ٣٥٩
الأمير	٣٠٧
الأمين	٣٦
الأمين المحلي	٣٤٠
أنس بن زنيم	٣٧٧
أنس بن العباس	٧٤
أنس بن مدركة	١٢٠
حرف الباء الموحدة	
باعث بن صريم اليشكري	٣٦١

بجيربن عبد الله بن سلمة	٣٥٠
البغدادي(عبد القادر)	١٠٤، ١٩٨، ٢٣٧، ٢٦٤-، ٢٧٣، ٢٩٥، ٤٠٥
بشامة بن حزن	٢٦٧
حرف التاء المثناة	
تأبط شرّا	٣٧٢
حرف الثاء المثلثة	
ثعلب	١٣، ٢٩، ٣٤٢
الثمانيني	٢١، ٢٥، ٤٣، ١٤٣، ١٧٩، ١٨١، ١٨٧، ١٩٣، ٢٢٩، ٢٧٣، ٣٣٢، ٣٥٢، ٣٩٥، ٤٠٣
حرف الجيم	
جدابةبنت خويلد النخعية	١٩١
جذيمة الأبرش	١٦١، ٣٥٩
الجرجاني=الشريف	
الجرجاني(عبدالقاهر)	١١، ٢٠، ٩٦، ١٠٣،١٢١، ١٢٦،١٣٧، ١٨٧، ٢١٣، ٢٢٦-، ٢٣٩، ٢٨١، ٣٢١-، ٣٢٦-، ٣٣٤، ٣٧٤
الجرمي(أبوعمرصالح)	٣٠-، ٨٢، ١١٥، ١٣٤، ١٤٩، ١٨١، ١٨٥، ٢٤٦، ٢٧٥، ٣٧٨، ٣٨٩
جرير	٧٧، ٨١، ١٣٦، ١٥٨، ١٧٥، ٢٤٢، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٤٦، ٣٧٨، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٧، ٤١٨
الجزولي	١٥، ٤٣، ٤٠٣
الجمال يوسف الملطي	٢٤٣
الجنزي	٢٦٩
الجوهري	١
جويرية بنت بدر	١٥٨

حرف الحاء المهملة	
الحارث بن بدر الغداني	٢٦٣
الحارثبنخالدالمخزومي	٢٨٣
حريث بن جبلة	٣٧٤
حريث بن عناب الطائي	٢١٤
الحريري	١٣٤، ١٤٥، ١٦٠، ١٨٥، ١٩٢، ٢١٤، ٢٧١
حسام الكلبي	٢٢٨
حسان بن ثابت	٥٣، ٦٣، ٢٤٢
الحسن	٢٧٤، ٢٨٧، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٣٧، ٤٠١
الحصين بن حمام المري	٣٩١
الحطيئة	١٥٩، ٢٧٣، ٣٤٤
حفص	٢٥٦
حماد بن سلمة	٤٤
حمزة	٣٦، ٢٤٠، ٣٨١، ٣٨٨، ٤٠٧
الحوز (عبد الفتاح)	٢٤٩
حميد الأرقط	٣٥٣
حرف الخاء	
خالد بن الوليد	٥٥
الخضري	٦، ١٣، ٦٠، ٢٨٧
خطام المجاشعي	٣٣
خلف	٤٩
الخليل	٣٦، ٥٥، ٧٧، ١١٥، ١٤٣، ٢١٧، ٢٧٧، ٢٨٨، ٣٤١، ٣٥٤

حرف الدال المهملة	
درنا بنت عبعبة	٣٧٧
الدسوقي	٢٥٥، ٣٠٧
الدماميني	٤٣، ٢٩٥، ٣٠٣
حرف الذال	
ذوالرمّة	٨١، ٨٤، ١٠٧، ١٨٧، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٦٧، ٣٧٧، ٣٨٢، ٤٠٢
حرف الراء المهملة	
الرازي = فخر الدين	
الراعي النميري	٤٠١
رؤبة	٣٥، ٦٤، ٨٥، ٩٠، ٣٦٠
الربيع بن ضبع الفزاري	٣٤٣
الرضي الإستراباذي	٦، ١١-١٣، ٢٠، ٤٣، ٦٢، ٦٥-، ٨١، ٩٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٩، ١٦٢، ١٧٤، ١٨٧، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠-٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦٩-، ٢٧٦، ٢٨٠-، ٢٨٣، ٢٨٥-، ٢٨٦، ٢٨٨-٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠-،٣١٠، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٧٧، ٣٨٣
الرشيد بن شهاب	٣٥٢
رفاعة بن عاصم الفقعسي	١٧٣
الرماني	٦٧، ٩٧، ٢١٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٤، ٢٧١، ٣١٢، ٣١٦، ٣٤٥
حرف الزاي	
الزباء	٩٠

الزبيدي	٤
الزجاج	٤٠، ١٢٦، ١٣٧، ١٦٦، ١٨٦، ٢٠٦، ٢١٨، ٢٨٣، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣١٧-، ٣٤١، ٣٦٢، ٣٨١، ٣٨٨، ٤٠٥، ٤١٠
الزجاجي	٦٣، ٦٩، ٧٣، ٩٧، ١٠٧، ١٥١، ١٦٩، ١٨١، ١٩١، ١٩٧-، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٤٤، ٣٥٢، ٤١٧
الزمخشري	٢٢، ٣٢، ٤١، ٤٩، ٦٦، ٦٩، ١٢٦، ١٣٥، ١٨٥، ٢٠١-، ٢٢٣، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٧٠، ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٥، ٢٩٨-، ٣٠١-، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٥، ٣١٧-، ٣٢٢، ٣٣٩، ٣٤٤، ٣٥٨، ٣٦٩، ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٨
زهير	٨٧، ١٢٥، ١٩٦، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٧٥، ٣٧٦، ٤١٣
زياد الأعجم	١١٦، ٣٥٩
زياد بن يسار	٣٢٩
الزيادي	٣٧٨
زيد بن ثابت	٣٣٠
زيد بن علي	٣٣٠، ٣٣٧
زيد الخيل	٣٤
حرف السين المهملة	
ساعدة بن جؤية	١٥٠
السامرائي(فاضل صالح)	٢٤٨، ٢٥٧
سعد بن مالك	١٩٠، ٣٦٤
سعيد بن جبير	٩٧، ٣٣٧
سلمى بن ربيعة	٢٢٠

سليط بن سعيد	١٣١
السهيلي	١١، ١٦، ٤٩، ٧١، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٢٧-، ٢٦٨، ٢٨٢، ٢٩٥-، ٣٠٦، ٣١٤
سيبويه	١١-١٥، ٢١، ٢٥،٢٩، ٣٤،٣٧، ٤٠-، ٤٣-، ٤٧-٤٩، ٥٦-، ٥٩-، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٧٠-، ٧٣، ٧٦-، ٧٧، ٨٢-٨٦، ٨٨،٩٣-، ٩٨-١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧،١١٣-، ١١٥،١٣٠،١٣٧، ١٤٣، ١٥٤، ١٥٨- ، ١٦٦، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥، ١٨١، ١٨٣-، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١،١٩٣-، ١٩٦،٢٠٠-٢٠٢، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٣-٢١٥، ٢١٧-٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٩-٢٤٣، ٢٤٦،٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٥- ، ٢٧٣-٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥-٢٨٦، ٢٨٨-٢٩١،٢٩٣-٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٢-٣١٦، ٣٢٦، ٣٣٦-، ٣٣٩، ٣٤١-، ٣٤٤-، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٤-، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٣-، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٨٨-، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٣
السيرافي	٣٠، ٦٦، ١٣٧، ١٨١، ٢٣٢، ٢٨٣، ٢٨٩-، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٨٢
السيوطي	٧، ٣٠، ٤٩، ٥٤، ٦٢، ٦٦، ٩٧، ١٠٤، ١٠٩، ١١٦، ١٤٢، ١٦٢، ١٧٣-، ١٨٣، ١٨٥-، ٢١٤، ٢١٧-، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٨٠-، ٣٠٢، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٩، ٣٥٢، ٣٦٨، ٤٠٦
حرف الشين	
الشاطبئ	٢٧٣

الشافعي	١٠٧
الشريف الجرجاني	٢٤٦
الشريف الرضي	٣٠٠
الشلوبين (أبو عمر)	٣١، ٤٣، ٨٨، ١٣٧، ١٨٥، ٢١٤-، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨-، ٣١٢،٢٤٩، ٣٨٨،٣٢٦، ٣٩٨
الشماخ	١٦٦
الشمني	٢٣٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣٨٢
الشنتريني (محمد)	١٤٩، ٢١٤
الشهاب المرحل	٣٠٢
الشيخ خالد الأزهري	٢٠، ٢٣، ١٧٦، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٩٩، ٣٢١، ٣٥٠
حرف الصاد المهملة	
صالح بن عبد القدوس	٣٦٠
الصبان	١٥، ٣٧، ٣٠٣، ٣١٨
صرمة الأنصاري	٨٧
الصفار البطليوسي	٢٥٨، ٢٦٥، ٢٨٥
الصيمري	٣٢، ١٧٣، ١٧٨، ١٨١، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٨، ٢١٤، ٢٢٩، ٣٦٨، ٤١٣
حرف الضاد	
ضابئ البرجمي	٧٣
الضحاك	٣٩٦
ضمرة بن ضمرة النهشلي	٣٥٨
حرف الطاء المهملة	
الطبري	٣٣٧

طفيل الغنوي	٢٦٥
الطوال	٢٠٤
حرف العين المهملة	
عائشة	٣١٤
عاتكة بنت زيد	٥١
عاصم	٢٥٦، ٢٨٧، ٤٠٧
عامر بن الطفيل	١٠٥، ١٩٧، ٣٠١
عباس حسن	٢٣، ٢٩٩
العباس بن مرداس	٥٤، ١٥٠، ٣٥١
عبدالرحمن بن جماعة	٣٠٢
عبدالرحمن بن حسان	٢٤٢
عبدالله بن إبراهيم الخبري	٣٦٠
عبدالله بن رواحة	١٩٨، ٣٦٨
عبدالله بن غنمة الضبي	٢٢٧
عبدالله بن مسلم الهذلي	١٩٠
عبيدالله بن قيس بن الرقيات	٢٠٦
العجاج	٨١، ٨٥، ٣٧١
العجير السلولي	١٢٣
عدي بن الرعلاء الغساني	٣٥٨
عدي بن الرفاع العاملي	٣١٠
عضيمة (عبد الفتاح)	٢٤٣، ٢٧٤
عقيبة بن هبيرة الأسدي	٣٩٥
عكرمة	٣٩٦

العلاء السيرامي	٢٤٣
علي بن أبي طالب	١٨١، ٢٦٩
علي البدري	هـ
علي بن المبارك الأحمر	٣٦١
علي محمد فاخر	٣٣٩
عمر بن حطات	٣٤
عمر بن الخطاب	٢٩٧
عمرو بن أحمد الباهلي	٤١١
عمرو بن امرئ القيس	١٦١
عمرو بن الأهتم	٨٠
عمرو بن البراقة	٣٥٨
عمرو بن شأس	٣٤٦
عمرو بن قميئة	٣٧٦
عنترة بن شداد	٣٨٣
عيسى بن عمر الثقفي	٥٥، ١٠٥، ٣٣٠، ٣٣٧، ٤٠١، ٤٠٥
العيني	٢٤٣
حرف الفاء	
الفارسي (أبو علي)	٩، ٢٢، ٢٧، ٢٩-، ٣٢، ٤٩، ٦٠، ٦٣-، ٦٦-٦٨، ٧٣، ٨٨، ١٠٣، ١٠٩، ١٠٥، ١٢٠، ١٣٧، ١٤٠-١٤٣، ١٥٣-، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٥-، ١٨٠-، ١٨٤-، ١٨٧، ١٩١، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٣-٢١٥، ٢١٩-٢٢١، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٨، ٣١٥، ٣٢٠-، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٣،

	٣٨٤، ٣٨٧، ٣٩١، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٨، ٤٢٥
الفاكهي(عبدالله بن أحمد)	٢٢٩
فخر الدين الرازي	٣٥٥
الفراء	١١-،١٤-،٣٦،٤٤،٤٨،٥١،٦٥،٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ٧٧،٧٩،١١٥،١٢١،١٢٤-١٢٦، ١٣٧، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٨، ١٧٤،١٧٦، ١٧٨-،١٨٣، ١٨٥، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٤-،٢١٤،٢٢٥،٢٣٢،٢٤٢،٢٥٨،٢٦٥،٢٦٩،٢٧٧، ٢٩٦، ٣٠٢،٣٠٦، ٣٠٨-، ٣١١،٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٠،٣٣٨، ٣٤١، ٣٦٧-، ٣٨١، ٣٨٨،٤١٠
الفرزدق	٣٠،٧٤،١٠٢،١٤٠،١٤٤،١٥١،٣٦٧،٣٧٥،٣٧٧،٤٠١
فروة بن مسيك المرادي	٣٩
حرف القاف	
قتادة	٣٢١، ٣٨١
قتيبة	٣٨١
القحيف العقيلي	٣٣٠
قطرب	٢١٨، ٣٨٨
قيس بن الخطيم	٣٦٠
قيس بن زهير	١٥٨
قيس بن زريح	١٩٠
قيس بن الملوح(المجنون)	٨٥، ١٩٦
حرف الكاف	
كثير عزة	٢٠٨، ٢٩٦، ٣٦٠
الكسائي	١٢، ٣٦، ٤٠، ٤٤، ٤٨-، ٦٩، ٧٣، ٧٩، ١١٥، ١٢٣-، ١٢٨-، ١٣٧، ١٤١، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٨،

	١٧٤، ١٩٣،١٩٧، ٢٠٤، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٤٦، ٢٥٧-، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٩٠-، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٦-، ٣٤١، ٣٦١، ٣٧٠، ٣٨١، ٤٠٧، ٤١٠، ٤٢٢، ٤٤٩، ٤٥١-
كعب بن جعيل	٢٢٨
كعب بن زهير	٢٢٣، ٣٧٦
كعب بن مالك	٢٤٢
الكميت بن زيد الأسدي	٢٥، ٩٢
حرف اللام	
لبيد بن ربيعة	٤٢، ٢٢٧، ٣٧٨، ٤١٤
اللعين المنقري	٨١
الليث بن المظفر	٤
حرف الميم	
المأمون	٣٦
المازني	٣٠، ٥١، ٦٣، ٧٣، ٩٩، ٢١١، ٢٨٢، ٢٨٦، ٣٣٠، ٣٧٨، ٣٨٨، ٤٢٢
المالقي	٦٩، ١٣٨، ١٤٦، ٢٣١، ٢٩٦، ٣٠٥-٣٠٧، ٣٦١، ٤٠٣
المبرد	٨-، ١١، ١٣، ١٥، ٢٠، ٢٩-٣١، ٤٦، ٥٩، ٧٣، ٩٤، ٩٧-٩٩، ١٠٢-، ١٠٥-، ١١٣، ١١٥، ١٢٦، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٤، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٦، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩-، ٢٢٣-٢٢٥، ٢٤٠ - ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٧٠ - ، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣١٦ -، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٢ -، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٨٤-، ٤١٥، ٤١٨

مبرمان	٣٠
متمم بن نويرة	٩٠
المتنبئ	٤٦، ٢٦٣، ٢٧٢
المتنخل الهذلي	١٢٤
المجاشعي(عليبنفضال)	٣٠١
محمد أحمد الدالي	٦٦
محمدمحيالدينعبدالحميد	٤٦، ٢١٥
المرادي (ابن أم قاسم)	١٠، ٢٠، ٢٥، ٣٢،٣٦، ٩٧،١١٨،١٢٥،١٥٤، ٢١٤، ٢١٧-٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٧-، ٢٥٦، ٢٧١، ٢٧٥-، ٢٨٨-، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٥-، ٣٣٨، ٣٤٤-، ٣٦٢، ٣٩٨
المرار الفقعسي الأسدي	١٢٨، ٣٧٣
المطرزي	٣٣٩
معاوية بن أبي سفيان	٣٧٤
معلوط بن بدل القريعي	١٢٠
معن بن زائدة	٢٣٧
المغيرة بن حبناء	٢٧٧
المفضل بن سلمة	٦٧، ٢٨٧
المفضل الضبي	٢٨١
المكودي	٢٣، ١٢٥، ٣٤١، ٣٤٩
مكي بن أبي طالب	٢٤٩، ٢٩٨، ٣١٦-، ٣٦٨-، ٤٠٥
المهدي	٢٨١
المهلهل بن ربيعة	١٩١
ميسونبنتبحدلالكلابية	١٢٠

حرف النون	
النابغة الجعدي	٤٦، ١١٧، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٧٢
النابغة الذبياني	١١٧، ١٩٠، ٢٠٠، ٣٢٧، ٣٦٤، ٣٨٣
نافع	١٩، ٣٣٥
نفطويه	٢٧١
النمر بن تولب	٢٥٤
نهشل بن حري	٣٥٩
حرف الهاء	
هارون الرشيد	٣٦، ٣٦١
هبيرة بن عبد مناف	٤١٥
هدبة	٨٩
هشامبن عروة بن الزبير	٣٣٠
هشام الضرير الكوفي	٣٦، ١٢٤، ١٢٨، ١٨٥، ٣٣٨
حرف الواو	
الواسطي الضرير	٣٦،١١٦،١٨٧،٢١٧-،٢٢٩،٢٥٩،٢٧١،٢٨١،٤١٩
الوراق	٤٣-، ١٣٦، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٥، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨، ٢١٣، ٣٥٢
حرف الياء	
ياسين	٣٧، ٦٢
يحيى بن وثاب	٤٠٢
اليزيدي	١٣، ٣٠
يعقوب	١٩، ٣٢١، ٣٣٤، ٤٠٧، ٤١٥
يونس	٢٩، ٤٤، ١٠٥، ٢٦٩، ٢٨١، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٦٣، ٣٧٦، ٣٨٨، ٤٠٣

فهرس المصادر، والمراجع

القرءان الكريم.

١/ إبـراهيم حسـن إبـراهيم، سـيبويه والضـرورة الشـعرية، مطبعـة حسـان – القـاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٣م.

٢/ ابن أم قاسم المرادي (الحسن بن قاسم بن عبدالله)، توضيح المقاصد، والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق/ د.عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة ط.الأولى – ٢٠٠١م.

٣/ ابن أم قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق/ د.فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٢م.

٤/ ابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمد)، أسرار العربية ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي – دمشق، ط.١٩٥٧م.

٥/ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين، والكوفيين، تحقيق/ د.جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ٢٠٠٢م.

٦/ ابن الأنباري، منثور الفوائد، تحقيق /د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٣م.

٧/ ابن بابشاذ المصري (طاهر بن أحمد)، شرح المقدمة النحوية، تحقيق/ د.محمد أبو الفتوح شريف، دار الزهراء – القاهرة، ط.١٩٧٨م.

٨/ ابن برهان العكبري (عبدالواحد بن علي)، شرح اللمع، تحقيق/ د.فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة، والفنون، والآداب – الكويت، ط.الأولى – ١٩٨٤م.

٩/ ابن جندل القرطبي (هارون بن موسى)، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق/ د.عبدربه عبداللطيف عبدربه، مطبعة حسان – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٤م.

١٠/ ابن جني الموصلي (عثمان)، الخصائص، تحقيق/ محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت، ط.الثالثة – ١٩٨٣م.

١١/ ابن جني، سرصناعة الإعراب، تحقيق/ د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط.الثانية – ١٩٩٣م.

١٢/ ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق/ حامد المؤمن، عالم الكتب – بيروت، ط.الثانية – ١٩٨٥م.
١٣/ ابن جمعة الموصلي (عبدالعزيز)، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق/ د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي – الرياض، ط.الأولى – ١٩٨٥م.
١٤/ ابن الحاجب (عثمان بن عمر)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، ودار عمار – عمان، بدون تاريخ.
١٥/ ابن الحاجب، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، تحقيق/ د.جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة – الرياض، ط.١٩٩٧م.
١٦/ ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق/ موسى بنّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف – العراق، ط.١٩٨٠م.
١٧/ ابن الحسن البصري (علي)، ديوان الحماسة البصرية، تحقيق/ مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت، الثالثة – ١٩٨٣م.
١٨/ ابن حمدون بن الحاج (أحمد بن محمد)، حاشيته على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد صدقي، دار الفكر – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٣م.
١٩/ ابن الخباز (أحمد بن الحسن)، توجيه اللمع، تحقيق/ د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام – القاهرة، ط.الأولى – ٢٠٠٢م.
٢٠/ ابن دريد (محمد بن الحسن) جمهرة اللغة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدرأباد، ط.الأولى – ١٣٤٥هـ.
٢١/ ابن السراج (محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تحقيق/ د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط الأولى – ١٩٨٥م.
٢٢/ ابن السيد البطليوسي (عبدالله بن محمد)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، دار الجيل – بيروت، ط.١٩٨٧م.
٢٣/ ابن السيد البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق/ سعيد عبدالكريم سعودي، دار الطليعه للطباعة، والنشر – بيروت، بدون تاريخ.

٢٤/ ابـن سـيده (علـي بـن إسـماعيل)، المحكـم، والمحـيط الأعظـم فـي اللغـة، تحقيق/د.عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
٢٥/ ابن السيرافي (يوسف بن الحسن)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق/ د.محمد علي الريح هاشم، دار الفكر – دمشق، ط.الأولى – ١٩٧٤م.
٢٦/ ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد)، أمالي ابن الشجري، تحقيق/ د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٢م.
٢٧/ ابن طولون (محمد بن علي)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق/ د.عبدالحميد جاسم الكبيسي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٢م.
٢٨/ ابن الطيب الفارسي (محمد بن الطيب)، فيض الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، شـرح اقتـراح السـيوطي، تحقيـق/ د.محمـود يوسـف فجـال، دار البحـوث للدراسـات الإسلامية، وإحياء التراث – دبي، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
٢٩/ ابـن عصـفور الإشـبيلي (علـي بـن مؤمن)، شـرح جمـل الزجـاجي، تحقيـق/ فـواز الشعار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م.
٣٠/ ابـن عصـفور الإشـبيلي، المقـرب، تحقيـق/ أحمـد عبدالسـتار الجـواري، وعبـدالله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط.الأولى للجزء الأول – ١٩٧١م، وللجزء الثاني – ١٩٧٢م.
٣١/ ابن عقيل (عبدالله عبدالرحمن)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيى الدين عبدالحميد، دار التراث – القاهرة، ط.العشرون – ١٩٨٠م.
٣٢/ ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، شرح كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق/ د.محمـد كامـل بركـات، دار الفكـر – دمشـق، ط.الجـزء الأول – ١٩٨٠م، والثـاني – ١٩٨٢م، ودار المدني –جدة، ط.الجزء الثالث، والرابع – ١٩٨٤م.
٣٣/ ابن غازي (محمد بن أحمد محمد)، إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض المراد، وزوائد أبي إسحاق، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق/ حسين عبدالمنعم بركات، مكتبة الرشد – الرياض، ط.الأولى – ١٩٩٩م.

٣٤/ ابن فارس (أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق/ عبدالسلام هارون، دار الفكر – دمشق، ط.الثانية – ١٩٧٩م.
٣٥/ ابن قيم الجوزية (إبراهيم بن محمد)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تحقيق/ د.محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السلف – الرياض، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
٣٦/ ابن مالك (محمد بن عبدالله بن محمد)، شرح التسهيل، تحقيق/ د.عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، مطبعة هجر – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٠م.
٣٧/ ابن مالك، شرح عُمدة الحافظ، وعِدة اللافظ، تحقيق/ عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني – بغداد، ط.١٩٧٧م.
٣٨/ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق/ علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمبة – بيروت،ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
٣٩/ ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق/ د.محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب – بيروت، ط.الثالثة – ١٩٨٣م.
٤٠/ ابن الناظم (محمد بن محمد بن عبد الله)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق/ د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل – بيروت، ط.١٩٩٨م.
٤١/ ابن النحاس الحلبي (محمد بن إبراهيم بن محمد)، التعليقة، شرح المقرب، تحقيق/ د.خيري عبدالراضي عبداللطيف، مكتبة دار الزمان – المدينة المنورة، ط.الأولى – ٢٠٠٥م.
٤٢/ ابن النديم، الفهرست، مكتبة الخياط – بيروت، بدون تاريخ.
٤٣/ ابن نورالدين (محمد بن علي بن إبراهيم)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق/ عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، رسالة دكتوراة بإشراف/ أ.د.أحمد عبد اللاه هاشم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة –١٤١١هـ.
٤٤/ ابن هشام الأنصاري (عبدالله بن يوسف بن أحمد)، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق/د.علي فودة نيل، جامعة الرياض – السعودية، ط.الأولى – ١٩٨١م.

٤٥/ ابن هشام الأنصاري، الألغاز النحوية، شرح/ أحمد بسيسو، وتعليق/ محمد عبيد، مدار الوطن للنشر – الرياض، ط.٢٠٠٤م.
٤٦/ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيى الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ط.٢٠٠١ م.
٤٧/ ابن هشام الأنصاري، الجامع الصغير في علم النحو، تحقيق/ محمد شريف سعيد الزبيق، مكتبة الحلبوني – دمشق، ط.الأولى – ١٩٦٨م.
٤٨/ ابن هشام الأنصاري، رسالة المباحث المرضية المتعلقة بـ(مَن) الشرطية، تحقيق/ د.مازن مبارك، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٧م.
٤٩/ ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق/ بركات يوسف هبود، دار الفكر – بيروت، ط.١٩٩٤م.
٥٠/ ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق/ محمد محيى الدين، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ط.١٩٨٨م.
٥١/ ابن هشام الأنصاري، المسائل السفرية في النحو، تحقيق/ د.علي حسين البواب ، دارطيبة للنشر – الرياض، بدون تاريخ.
٥٢/ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق/ د.عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة،والفنون، والآداب – الكويت، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
٥٣/ ابن الوردي (عمر بن مظفر بن عمر)، شرح التحفة الوردية، تحقيق/ د.عبدالله علي الشلال، مكتبة الرشد – الرياض، ط.١٩٨٩م.
٥٤/ ابن ولّاد (أحمد بن محمد)، الانتصار لسيبويه على المبرد، تحقيق/ د.زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.١٩٩٦م.
٥٥/ ابن يعيش (يعيش بن علي)، شرح المفصل، إدراة الطباعة المنيرية – القاهرة، بدون تاريخ.

٥٦/ أبو البقاء العكبري (عبدالله بن الحسين)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين، والكوفيين، تحقيق/ د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٦م.

٥٧/ أبو تمام (حبيب بن أوس)، ديوان الحماسة، تحقيق/ أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م.

٥٨/ أبوحيان الأندلسي (محمد بن يوسف ين علي)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق/ د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٨م.

٥٩/ أبوحيان الأندلسي، تذكرة النحاة، تحقيق/ د.عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٦م.

٦٠/ أبوحيان الأندلسي، التذييل، والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق/ د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط.الأولى – ١٩٩٧م.

٦١/ أبوحيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق/ د.عبدالرزاق المهد، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط.الأولى – .٢٠٠٢

٦٢/ أبوحيان الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق/ د.الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٥م.

٦٣/ الأحوص بن محمد الأنصاري، ديوانه، تحقيق/ عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف، والنشر – القاهرة، ط.١٩٧٠م.

٦٤/ الأخطل (غياث بن غوث)، ديوانه، تحقيق/ مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الثانية – ١٩٨٤م.

٦٥/ الأخفش الأصغر (علي بن سليمان بن الفضل)، كتاب الاختيارين، تحقيق/ د.فخرالدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الثانية – ١٩٨٤م.

٦٦/ الأعشى (ميمون بن قيس)، ديوانه، تحقيق/ د.حنا نصر الحتى، دار الكتاب العربي – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٢م.

٦٧/ الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق/ د.يحيى مراد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.٢٠٠٥م.
٦٨/ الأزهري (محمد بن أحمد)، تهذيب اللغة، تحقيق/ أحمد عبدالرحيم البردوني، وعلي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف، والترجمة، ط.١٩٦٤م.
٦٩/ الأشموني (علي بن محمد بن عيسى)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق/ حسن حمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.١٩٩٨م.
٧٠/ الأصبهاني الباقولي (علي بن الحسين)، كشف المشكلات،وإيضاح المعضلات، تحقيق/ د.محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية – دمشق، ط.الأولى – ١٩٩٨م.
٧١/ الألوسي (محمود شكري)، الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تحقيق/ محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربية – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٨م.
٧٢/ امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، ديوانه، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط.الرابعة، بدون تاريخ.
٧٣/ الأمير (محمد الأمير الأزهري)، حاشيته على مغني اللبيب لابن هشام، ط.دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي – القاهرة، بدون تاريخ.
٧٤/ الأهدل (محمد بن أحمد بن عبدالباري)، الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية للحطاب، تحقيق/ عبدالله يحيى الشعبي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٠م.
٧٥/ البخاري (محمد بن إسماعيل)، صحيح البخاري، دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٢م.
٧٦/ برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق/ د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الثانية – ١٩٩٤م.
٧٧/ بروكلمان (كارل)، تاريخ الأدب العربي، تحقيق/ د.عبدالحليم النجار، للأجزاء الثلاثة الأولى، دار المعارف – مصر، ط.الرابعة – ١٩٧٧م.
٧٨/ بسيوني سعد أحمد لبن، تصويبات لآراء نحوية، ط.الأولى – ١٩٩٥م، بدون اسم الناشر.

٧٩/ بسيوني سعد أحمد لبن، مسائل متضاربة عند ابن مالك، مطبعة الحسين الإسلامية – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٩م.
٨٠/ البغدادي (عبدالقادر بن عمر)، خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الثالثة – ١٩٨٩م.
٨١/ البغدادي، شرح شواهد شرح التحفة الوردية، تحقيق/ د.عبدالله بن علي الشلال، مكتبة الرشد – الرياض، ط.الأولى – ٢٠٠١م.
٨٢/ بهجت عبدالواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر – عمان – الأردن، ط.الأولى – ١٩٩٣م.
٨٣/ ثعلب (أحمد بن يحيى)، شرح ديوان زهير، تحقيق/ د.حنا نصر الحتى، دار الكتاب العربي – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٢م.
٨٤/ الثمانيني (عمر بن ثابت)، الفوائد، والقواعد، تحقيق/ د.عبدالوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٢م.
٨٥/ الجرجاني (عبدالقاهربن عبدالرحمن)، أسرار البلاغة، تحقيق/ أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، ودار المدني–جدة، ط.الأولى – ١٩٩١م.
٨٦/ الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق/ أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الثالثة – ١٩٩٢م.
٨٧/ الجرجاني، المقتصد شرح الإيضاح للفارسي، تحقيق/ د.كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر – العراق، ط.١٩٨٢م
٨٨/ جرير بن عطية الخطفي، ديوانه، دار بيروت للطباعة، ط.١٩٨٦م
٨٩/ الجوهري (إسماعيل بن حماد)، تاج اللغة، وصحاح العربية (الصحاح)، تحقيق/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط.الثانية – ١٩٥٦م.
٩٠/ الحارث بن خالد المخزومي، ديوانه، تحقيق/ يحيى الجبوري، بغداد،ط.١٩٧٢.
٩١/ الحريري (القاسم بن علي بن محمد)، شرح ملحة الإعراب، تحقيق/ د.أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث – المدينة المنورة، ط.الثانية –١٩٩١م.

٩٢/ حسان بن ثابت، ديوانه، شرح الأستاذ / عبد أمهنا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٦م.
٩٣/ الحسن القيسي (الحسن بن عبدالله)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق/ د.محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٧م.
٩٤/ الحطيئة (جرول بن أوس)، ديوانه، تحقيق/ عيسى سابا، مكتبة صادر – بيروت، ط.١٩٦٩م.
٩٥/ الحوز (عبد الفتاح أحمد)، التأويل النحوي في القرءان الكريم، مكتبة الرشد – الرياض، ط.الأولى – ١٩٨٤م.
٩٦/ الخضري (محمد)، حاشيته على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م.
٩٧/ الخطيب التبريزي، شرح ديوان ذي الرمة، تحقيق/ مجيد طراد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط.الثانية – ١٩٩٦م.
٩٨/ الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تحقيق/ د.فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٥م.
٩٩/ الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق/ د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، دار الشئون الثقافية العامة – بغداد، ط.الثانية – ١٩٨٦م.
١٠٠/ الدسوقي (مصطفى محمد عرفة)، حاشيته على مغني اللبيب لابن هشام، ط.عبدالحميد أحمد حنفي – القاهرة، بدون تاريخ.
١٠١/ رؤبة بن العجاج، ديوانه، تحقيق/ وليم بن اللورد البرونسي، دار ابن قتيبة – الكويت، بدون تاريخ.
١٠٢/ الراجحي (عبده)، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية – بيروت، ط.١٩٨٥م.
١٠٣/ الرضي الإستراباذي (محمد بن الحسن)، شرح الكافية لابن الحاجب، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.١٩٩٥م.
١٠٤/ الرماني (علي بن عيسى)، معاني الحروف، تحقيق/ د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق – جدة، ط.الثالثة – ١٩٨٤م.

١٠٥/ الزبيدي (عبداللطيف بن أبو بكر)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة، والبصرة، تحقيق/ د.طارق الجنابي، عالم الكتب – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٧م.
١٠٦/ الزبيدي الحسيني (محمد مرتضى)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق/ مصطفى حجازي، المجلس الوطني للثقافة، والفنون، والآداب – الكويت، ط.١٩٩٨م.
١٠٧/ الزجاج (إبراهيم بن السري)، معاني القرءان، وإعرابه، تحقيق/ د.عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٨م.
١٠٨/ الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق/ د.مازن مبارك، دار العروبة – القاهرة، ط.١٩٥٩م.
١٠٩/ الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق/ د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – إربد – الأردن، ط.الأولى – ١٩٨٤م.
١١٠/ الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق/ د.مازن مبارك، دار الفكر – دمشق، ط.الثانية – ١٩٨٥م.
١١١/ الزمخشري (محمود بن عمر جارالله)، الأنموذج في النحو، تحقيق/ سامي بن حمد المنصور، ط.الأولى – ١٩٩٩م، بدون اسم الناشر.
١١٢/ الزمخشري، تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق/ عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وفتحي عبدالرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان – الرياض، ط.الأولى – ١٩٩٨م.
١١٣/ الزمخشري، المحاجاة بالمسائل النحوية، تحقيق/ د.بهجة باقر الحسني، مطبعة أسعد – بغداد، ط.الأولى – ١٩٧٣م.
١١٤/ السامرائي (فاضل صالح)، معاني النحو، دار الفكر – عمان، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
١١٥/ السبيتي (مصطفى)، شرح ديوان المتنبئ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الثانية – ٢٠٠٣م.
١١٦/ السهيلي (عبدالرحمن عبدالله)، أمالي السهيلي، تحقيق/ د.محمد إبراهيم البنا، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة، ط.٢٠٠٢م.

١١٧/ السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق/ د.محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر – الرياض، ط.الثانية – ١٩٨٤م.
١١٨/ سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، ط.الثالثة – ١٩٨٣م.
١١٩/ السيوطي (عبد الرحمن بن أبو بكر)، الأشباه، والنظائرفي النحو، تحقيق/ د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٥م.
١٢٠/ السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين، والنحاة، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبى – مصر، ط.الأولى – ١٩٦٤م.
١٢١/ السيوطي، البهجة المرضية في شرح الألفية، تحقيق/ أحمد إبراهيم محمد علي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
١٢٢/ السيوطي، الفرائد الجديدة (نظم الفريدة، وشرحها المطالع السعيدة)، تحقيق/ عبدالكريم المدرس، وزارة الأوقاف – الجمهورية العراقية، بدون تاريخ.
١٢٣/ السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م.
١٢٤/ الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي)، شرح أبيات المفصل، والمتوسط للزمخشري، تحقيق/ د.عبدالحميد جاسم محمد فياض الكبيسي، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط الأولى – ٢٠٠٠م.
١٢٥/ الشريف الرضي (محمد بن الحسين بن موسى)، ديوانه، دارصادر – بيروت، بدون تاريخ.
١٢٦/ الشلوبين (عمر بن محمد)، التوطئة، تحقيق/ د.يوسف أحمد المطوع، ط.الثانية – ١٩٨١م، بدون اسم الناشر.
١٢٧/ الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق/ د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الثانية – ١٩٩٤م.
١٢٨/ الشمسان (إبراهيم سليمان الرشيد)، الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط.الأولى – ١٩٨١م، بدون اسم الناشر.

١٢٩/ الشمني (أحمد بن محمد)، حاشيته على مغني اللبيب لابن هشام، المُسمية بـ(المنصف من الكلام)، المطبعة البهية – مصر، بدون تاريخ.
١٣٠/ الشنتريني (محمد بن عبدالملك)، تلقيح الألباب في عوامل الإعراب، تحقيق/ د.معيض بن مساعد العوفي، دار المدني – جدة، ط.الأولى – ١٩٨٩م.
١٣١/ الشنقيطي (أحمد بن الأمين)، الدرر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٩م.
١٣٢/ الشنقيطي (عبدالرحمن محمود مختار)، الصدارة في النحو العربي، النهار للطبع، والنشر – القاهرة، ط.الثانية – ١٩٩٩م.
١٣٣/ الشيخ خالد الأزهري (خالد بن عبد الله)، شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
١٣٤/ الصبان (محمد بن علي)، حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٩م.
١٣٥/ الصغيِّر (محمود أحمد)، الأدوات النحوية في كتب التفسير، دار الفكر – دمشق، ودار الفكر المعاصر – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠١م.
١٣٦/ الصيمري (عبدالله بن علي)، التبصرة والتذكرة، تحقيق/ د.فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر – دمشق، ط.الأولى – ١٩٨٢م.
١٣٧/ الطوسي (علي بن عبد الله)، شرح ديوان لبيد، تحقيق/ د.حنا نصر الحتى، دار الكتب العلمية – بيروت، ط الأولى – ١٩٩٣م.
١٣٨/ عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف – مصر، ط.الرابعه – ١٩٧٣م.
١٣٩/ عبدالعال سالم مكرم، إسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرءانية، والنحوية، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٨م.
١٤٠/ عبدالعظيم فتحي خليل، باب الأفعال التي تستعمل، وتلغى، جامعه الازهر – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٤م.

١٤١/ عبدالعظيم فتحي خليل، حقيقة (ليس)، وأوجه استعمالها في اللغة العربية، جامعه الأزهر – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٤م.
١٤٢/ عبداللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين – دمشق، ط.الأولى – ٢٠٠٢م.
١٤٣/ عدي بن الرقاع العاملي، ديوانه، شرح/ د.حسن محمد نورالدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ١٩٩٠م.
١٤٤/ علي البدري، بحوث المطابقة لمقتضى الحال زاد النقد الأدبي السليم، مطبعة السعادة – القاهرة، ط.الثانية – ١٩٨٤م.
١٤٥/ علي بن سلطان الحكمي، تعقبات الدماميني في كتابه (مصابيح الجامع الصحيح) على الزركشي في كتابه (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح)، دار البخاري – المدينة المنورة، ط.١٩٩٥م.
١٤٦/ الغلايينى (مصطفى)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، ط.الخامسة والثلاثون – ١٩٩٨م.
١٤٧/ فاخر (علي محمد)، شرح المقرب لابن عصفور، ط.الأولى للجزء الأول – ١٩٩٠م، والجزء الثاني – ١٩٩٤م.
١٤٨/ الفارسي (الحسن بن أحمد)، الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرءان، وإعرابه للزجاج)، تحقيق/ د.عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي – أبوظبي، ط.الأولى – ٢٠٠٣م.
١٤٩/ الفارسي، كتاب الشعر، أو الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق/ د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٨م.
١٥٠/ الفارسي، المسائل البصريات، تحقيق/ د.محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٥م.
١٥١/ الفارسي، المسائل الحلبيات، تحقيق/ د.حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ودار المنارة – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٧م.

١٥٢/ الفارسي، المسائل المشكلة، تحقيق/ د.يحيى مراد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٣م.

١٥٣/ الفارقي (سعيد بن سعيد)، تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، تحقيق/ د.سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٩٣م.

١٥٤/ الفاكهي (عبدالله بن أحمد)، شرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، تحقيق/ د.محمود نصار، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الأولى – ٢٠٠٤م.

١٥٥/ الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق/ د.المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن – القاهرة، ط.الأولى – ١٩٨٨م.

١٥٦/ الفراء (يحيى بن زياد)، معاني القرءان، تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف، ومحمد علي النجار، دار السرور – بيروت، بدون تاريخ.

١٥٧/ الفرزدق (همام بن غالب)، ديوانه، تحقيق/ علي فاغور، دار الكتب العلمية – بيروت ط.الأولى – ١٩٨٧م.

١٥٨/ الفضيلي (عبدالهادي)، اللامات، دار القلم - بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٠م.

١٥٩/ القرشي الكيشي (محمد بن أحمد بن عبداللطيف)، الإرشاد إلى علم الإعراب، دار ابن خلدون – الإسكندرية، ط.الأولى– ١٩٩٩م

١٦٠/ المالقي (أحمد بن عبدالنور)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق/ أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية – دمشق، بدون تاريخ.

١٦١/ مؤمن بن صبري غنام، الاختصار، والتكميل لشرح ابن عقيل، مكتبة الرشد – الرياض، ط.الثانية – ٢٠٠٥م.

١٦٢/ المبرد (محمد بن يزيد)، المقتضب، تحقيق/ محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، بدون تاريخ.

١٦٣/ محمود صافي، الجدول في إعراب القرءان، وصرفه، دار الرشيد – دمشق – بيروت، ط.الأولى – ١٩٨٨م.

١٦٤/ المختار أحمد ديره، دراسات في النحو الكوفي مِن خلال معاني القرءان للفراء، دار قتيبة – بيروت – دمشق، ط.الأولى – ١٩٩١م.
١٦٥/ المكودي (عبدالرحمن بن علي بن صالح)، شرح المكودية على ألفية ابن مالك، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.الثانية – ٢٠٠٢م.
١٦٦/ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرءان، تحقيق/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط.الثانية – ١٩٨٤م.
١٦٧/ النابغة الذبياني (زياد بن معاوية)، ديوانه، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، ط.الثانية – بدون تاريخ.
١٦٨/ الهروي (علي بن محمد)، كتاب اللامات، تحقيق/ د.أحمد عبدالمنعم أحمد الرصد، مطبعة حسان – القاهرة، ط.١٩٨٤م.
١٦٩/ الواسطي الضرير (القاسم بن محمد بن مباشر)، شرح اللمع في النحو، تحقيق/ د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
١٧٠/ الوراق (محمد بن عبدالله)، العلل في النحو، تحقيق/ مها مازن مبارك، دار الفكر – دمشق، ط.الأولى – ٢٠٠٠م.
١٧١/ ياسين بن زين الدين الحمصي الدمشقي، حاشيته على شرح الفاكهي على قطر الندى، المسمَّى بـ(مجيب الندا إلى شرح قطر الندى)، مكتبة الإرشاد –مديات – تركيا، بدون تاريخ.
١٧٢/ اليماني (عبد الباقى بن عبدالمجيد) إشارة التعيين في تراجم النحاة، واللغويين، تحقيق/ د.عبدالمجيد دياب، مركزالملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية – الرياض، ط.الأولى – ١٩٨٦م.

فهرس الموضوعات العامة

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الشكروالثناء	ب . ج
المقدمة	د . ي
التمهيد	١-١٨
الفصل الأول:الفصل في جملة المبتدأ، والخبر، وما يتفرع عنها	١٩-١١٤
المبحث الأول:الفصل بين المبتدأ، أو أحد فروعه، والعوامل الداخلة عليه	١٩-٤٨
المطلب الأول:الفواصل الشائعة	١٩-٣٣
المطلب الثاني:الفواصل غير الشائعة	٣٤-٤٨
المبحث الثاني:الفصل بين المبتدأ،والخبر،أوبين ماكان أصلهماالمبتدأ،والخبر	٤٩-١١٤
المطلب الأول:الفواصل الشائعة	٤٩-١٠٩
المطلب الثاني:الفواصل غير الشائعة	١١٠-١١٤
الفصل الثاني:الفصل في الجملة الفعلية المحضة الخالصة من الابتداء وفروعه	١١٥-٢١٢
المبحث الأول:الفصل في جملة الأفعال التامة المتصرفة الظاهرة	١١٥-١٧١
المطلب الأول:الفصل بين الفعل، والأدوات الداخلة عليه	١١٥-١٣٠
المطلب الثاني:الفصل بين الفعل، والفاعل	١٣١-١٤٧
المطلب الثالث:الفصل بين الفاعل، والمفعول	١٤٨-١٧١
المبحث الثاني:الفصل في جملة الأفعال الجامدة غير المتصرفة	١٧٢-١٨٥
المطلب الأول:الفصل بين فعل المدح،أو الذم،و معموله الاسم الظاهر بعده	١٧٢-١٧٧
المطلب الثاني:الفصل في جملة التعجب	١٧٨-١٨٥
المبحث الثالث:الفصل في جملة الأفعال التامة المقدرة	١٨٦-٢١٢
المطلب الأول:الفصل بين حرف النداء، والاسم المنادى	١٨٦-١٩٣
المطلب الثاني:الفصل بين القسم، وجوابه	١٩٤-٢٠٧
المطلب الثالث:الفصل بين الاسم المنصوب بالاشتغال، وبين الفعل المشغول المفسِّر للفعل المقدر الناصب	٢٠٨-٢١٢

الفصل الثالث:الفصل في جملة الشرط	٢١٣-٣١٩
المبحث الأول:الفصل في جملة أدوات الشرط الجازمة	٢١٣-٢٨٢
المطلب الأول:الفصل بين أداة الشرط، وفعل الشرط	٢١٣-٢٣٠
المطلب الثاني:الفصل بين فعل الشرط، وجوابه	٢٣١-٢٨٢
المبحث الثاني:الفصل في جملة أدوات الشرط غير الجازمة	٢٨٣-٣١٩
المطلب الأول:الفصل بين (أمّا) الشرطية، وفاء الجزاء المتصدرة لجوابها	٢٨٣-٢٩٤
المطلب الثاني:الفصل في جملة (لو) الشرطية الامتناعية	٢٩٥-٣٠٥
المطلب الثالث:الفصل في جملة (لولا) الشرطية الامتناعية	٣٠٦-٣١٣
المطلب الرابع:الفصل في جملة (لمَّا) الشرطية	٣١٤-٣١٩
الفصل الرابع:الفصل في التراكيب الثنائية	٣٢٠-٤٢٢
المبحث الأول:الفصل في تركيب الاسم المنصوب	٣٢٠-٣٥٢
المطلب الأول:الفصل بين الاسم المنصوب على الحال، وبين صاحبه	٣٢٠-٣٤٠
المطلب الثاني:الفصل بين الاسم المنصوب بالتمييز وبين المميز العامل فيه	٣٤١-٣٥٢
المبحث الثاني:الفصل في تركيب الاسم المجرور	٣٥٣-٣٧٨
المطلب الأول:الفصل بين حرف الجر، والاسم المجرور به	٣٥٣-٣٦١
المطلب الثاني:الفصل بين المضاف، والمضاف إليه	٣٦٢-٣٧٨
المبحث الثالث:الفصل في تركيب التوابع	٣٧٩-٤١١
المطلب الأول: الفواصل الشائعة في كل التوابع	٣٧٩-٣٨٥
المطلب الثاني: الفواصل غير الشائعة في كل التوابع	٣٨٦-٤١١
المبحث الرابع:الفصل في تركيب الأسماء المبهمة	٤١٢-٤٢٢
المطلب الأول:الفصل بين هاء التنبيه، واسم الإشارة	٤١٢-٤١٥
المطلب الثاني:الفصل بين الاسم الموصول، وصلته	٤١٦-٤٢٢
الخاتمـة	٤٢٣-٤٣٧
الفهارس	٤٣٨-٥٠٥
فهرس الآيات القرآنية	٤٣٨-٤٤٨